جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر2
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الإجتماع

الموضوع:

التّشرد في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية في الجزائر العاصمة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التربوي

إعداد الطالب:
الطاهر بومدفع

تحت إشراف:
أ.د. جمال معتوق

السنة الجامعية 2015/2014

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الطيبة طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جنانه

إلى أمي أولا وثانيا وثالثا أطال الله في عمرها

إلى جميع الإخوة والأهلي

إلى جميع الأصدقاء والزملاء والأحباب

إلى كل من سلك درب المعرفة

الشكر

أولا أشكر الله وأحمده على هذه النعمة وهي نعمة العلم والتوفيق

كما أتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف البروفسور جمال معتوق الذي تحملني طيلة مشوار إعداد هذا العمل ورافقني بالنقد والنصح.

كما أجد نفسي مدين بالشكر إلى كل من شجعني وساعدني ووقف معي من قريب أو بعيد لاتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	**أ.ب.ج.د**
القسم الأول: الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة	
المبحث الأول: أسباب، أهداف وأهمية الدراسة	
أولا: أسباب اختيار الموضوع	7
1- أسباب ذاتية	
2- أسباب موضوعية	8
ثانيا: أهداف الدراسة	
ثلثا: أهمية الدراسة	9
المبحث الثاني: الإشكالية، الفرضيات والمفاهيم	
أولا: الإشكالية	11
ثانيا: الفرضيات	14
ثالثا: تحديد المفاهيم	15
المبحث الثالث: الاقتراب النظري	
أولا: الاقتراب النظري	27
ثانيا: الدراسات السابقة	30
1- دراسات أجنبية غربية	
2- دراسات عربية	35

3- دراسات جزائرية	46
الفصل الثاني: المجتمع الجزائري؛ رؤية في البناء الاجتماعي والأسري	
المبحث الأول: المجتمع و البناء الاجتماعي	
أولا: المجتمع	61
1- ماهية المجتمع	
2- مداخل دراسة المجتمع	64
2-1- المجتمع كوحدة مكانية	
2-2- المجتمع كوحدة للتنظيم الاجتماعي	65
أ- مدخل لدراسة المجتمع كجماعة اجتماعية	
ب- مدخل لدراسة المجتمع كنسق اجتماعي	
ج- مدخل لدراسة المجتمع كشبكة أو نسيج للتفاعل الاجتماعي	
ثانيا: البناء الاجتماعي	66
1- تطور مفهوم البناء الاجتماعي	
2- ماهية البناء الاجتماعي	67
ثالثا: نظريات البناء الاجتماعي	69
1- نظرية الديناميكيا- الاستاتيكيا(أوجست كونت)	
2- نظرية العلاقات الثنائية (راكلف براون)	70
3- نظرية العلاقات الدائمة (إيفانز بريجارد)	71
4- نظرية العلاقات الثنائية والدائمة (روبرت ريدفيلد)	
5- نظرية الفعل (تالكوت بارسونز)	72
6- النظرية الإسلامية في البناء الاجتماعي	73
المبحث الثاني: المجتمع الجزائري	
أولا: المكونات التاريخية للمجتمع الجزائري	74

ثانيا: أبعاد المجتمع الجزائري	77
1- البعد الأمازيغي	
2- البعد العربي الإسلامي	80
3- البعد الإفريقي	82
4- البعد المتوسطي	83
ثالثا: ملامح المجتمع الجزائري	84
1- البيئة الجغرافية والمناخ	85
2- السكان	
3- التركيبة العرقية أو الإثنية	87
4- اللغة	90
5- الديانة	91
رابعا: المنظور القيمي داخل النسق الثقافي للمجتمع الجزائري	92
المبحث الثالث: الأسرة المجتمع الجزائري	
أولا: نظرة عامة حول الأسرة	97
ثانيا: لمحة تاريخية عن الأسرة الجزائرية	98
ثالثا: الأسرة في المجتمع الجزائري أنواعها وملامحها	111
1- العائلة	112
2- الأسرة النووية	116
الفصل الثالث: رؤية عن الفقر والبطالة في ظل التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري	
المبحث الأول: المراحل والتطورات الكبرى التي عرفها الاقتصاد الجزائري	
أولا: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري	120
ثانيا: مرحلة التسيير الاشتراكي لاقتصاد الجزائري	121
1- الفترة الأولى: من منتصف الستينات إلى منتصف الثمانينات	

2- الفترة الثانية: من منتصف الثمانينات إلى نهايتها	124
ثالثا: مرحلة التسيير الرأسمالي/(الليبرالي الحر)لاقتصاد الجزائري	126
1- فترة ما قبل سنة 2000 (نهاية الألفية الثانية)	127
1- 1- ما بين 1989 و1993	
1-2- ما بين 1994 و2000	129
أ- برنامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي	130
ب- برنامج التعديل الهيكلي	
2- فترة ما بعد سنة 2000 (بداية الألفية الثالثة)	132
2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	133
2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	134
2-3- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	136
المبحث الثاني: الفقر في المجتمع الجزائري	
أولا: مفهوم الفقر	138
1- تعريف الفقر	
2- تعريف الفقر في المجتمع الجزائري	139
ثانيا: الفقر في المجتمع الجزائري عوامل ومظاهر	140
1- عوامل انتشار الفقر في المجتمع الجزائري	
2- مظاهر الفقر في الجزائر	142
ثالثا: حجم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري حسب مؤشرات الفقر	143
1- خطوط الفقر المعتمد في الجزائر	
1-1- خط الفقر الغذائي SA (الفقر المدقع)	144
1-2- خط الفقر العام SPG (خط الفقر الحد الأدنى)	
1-3- خط الفقر الدولي (1 دولار)	145

2- واقع الفقر في المجتمع الجزائري	
2-1- مؤشر فقر الدخل	
2-2- مؤشر الفقر البشري IPH في الجزائر	149
المبحث الثالث: البطالة في المجتمع الجزائري	
أولا: ماهية البطالة	151
1- تعريف البطالة	
2- أنواع البطالة	152
3- عوامل نمو البطالة في المجتمع الجزائري	153
ثانيا: واقع وحجم البطالة في المجتمع الجزائري	
1- البطالة قبل سنة 1990	154
2- البطالة من سنة 1990 إلى سنة 2000	155
3- البطالة من سنة 1990 إلى سنة 2000	157
ثالثا: انعكاسات البطالة عن المجتمع الجزائري	159
1- الانعكاسات الاقتصادية للبطالة على المجتمع	
2- الانعكاسات الاجتماعية للبطالة على المجتمع	160
الفصل الرابع: ماهية التشرد وملامحه؛ رؤية شاملة عن ظاهرة التشرد	
المبحث الأول: مفهوم التشرد من زوايا علمية متعددة	
أولا: التشرد من وجهة نظر علم الاجتماع	163
ثانيا: التشرد من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية	
ثالثا: التشرد من وجهة نظر علم الاقتصاد	166
رابعا: التشرد من وجهة نظر التشريعات والقوانين	
1- التشرد من خلال التشريع الجزائري	167
2- التشرد من خلال التشريع المصري	168
3- التشرد من خلال التشريع البلجيكي	170

4- التشرد من خلال التشريع الفرنسي	171
خامسا: التشرد من خلال وجهة نظر علم النفس والطب العقلي	173
سادسا: الفرق بين التشرد والتسول	
المبحث الثاني: أنواع التشرد وتصنيفاته	
أولا: أنواع التشرد	175
1- أنواع المتشردين حسب الأمم المتحدة (التشرد المحمي)	
1-1- المشردون خارجيا (اللاجئون)	
1-2- المشردون داخليا (النازحون)	176
2- أنواع التشرد حسب التقسيم الاجتماعي	177
2-1- التشرد الأولي (الابتدائي) Vagabondage élémentaire	178
2-2- التشرد البنائي Vagabondage structural	
ثانيا: أصناف التشرد والمتشردين	
1- تصنيف بعض الباحثين والمختصين للمتشردين	
1-1- تصنيف "ألكسندر فكسليار" Alexandre VEXLIARD	179
1-2- تصنيف "نالس أندرسون" Anderson NELS	
2- أصناف المتشردين وفئاتهم	180
2-1- أشخاص بدون مأوى sans-abri (sans-logis)	
2-2- أشخاص بدون مسكن قار(ثابت) sans-domicile-fixe (SDF)	181
2-3- المتشرد العربيد le clochard	183
2-4- المتشردون الهاربون Les Fugueurs	185
2-5- المتشردون بالهوية	187
المبحث الثالث: التشرد: نظريات، عوامل، سمات.	
أولا: بعض النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة التشرد	190

1- النظرية البنائية الوظيفية	
2- نظرية التفكك الاجتماعي	192
3- النظرية الهامشية	193
4- نظرية الثقافة الفرعية	196
ثانيا: بعض العوامل التي يمكن أن تساهم في التشرد	198
1- عوامل ذاتية أو شخصية	
1-عوامل أسرية	200
2-عوامل مجتمعية	201
ثالثا: بعض ميزات وسلوكات المتشردين	202
المبحث الرابع: ملامح وحجم ظاهرة التشرد	
أولا: ملامح وحجم ظاهرة التشرد في المجتمعات المختلفة	204
ثانيا: ملامح وحجم ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري	211
القسم الثاني: الجانب الميداني	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وخصائص العينة	
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية	
أولا: مجالات الدراسة	219
1- المجال المكاني (الجغرافي)	
2- المجال البشري	220
3- المجال الزماني	
ثانيا: المناهج المتبعة في الدراسة	221
1- المنهج التاريخي	222
2- المنهج الإحصائي التحليلي	
3- المنهج الوصفي التحليلي	223
ثالثا: مصادر الدراسة وأدوات جمع البيانات	

1- مصادر الدراسة	
1-1- المصادر النظرية	
1-2- المصادر الميدانية	224
2- أدوات جمع البيانات	
2-1- الملاحظة	
2-2- استمارة المقابلة	225
2-3- المقابلة	226
المبحث الثاني:العينة وخصائصها	
أولا: أسس اختيار العينة	227
ثانيا: خصائص العينة	228
الفصل السادس: علاقة المؤثرات الثقافية التربوية بظاهرة التشرد	
● الجداول الإحصائية	246
● تحليل إحصائي وسوسيولوجي	
● ملخص الفصل ونتائج الفرضية الأولى	317
الفصل السابع: مدى تأثر ظاهرة التشرد بغياب الاستقرار المادي الناتج عن التحولات في المنظومة الاقتصادية	
● الجداول الإحصائية	326
● تحليل إحصائي وسوسيولوجي	
● ملخص الفصل ونتائج الفرضية الثانية	378
الفصل الثامن: مدى ارتباط ظاهرة التشرد بالتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الأسري	
● الجداول الإحصائية	386
● تحليل إحصائي وسوسيولوجي	
● ملخص الفصل ونتائج الفرضية الثالثة	423
- الاستنتاج العام	429

– الخاتمة	438
– فهرس المراجع	440
– الملاحق	456

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	ص
الجانب النظري للدراسة		
01	الإحصاء العام للسكان لسنوات 1977، 1987، 1998، 2008	86
02	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	133
03	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	135
04	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)	137
05	المؤشرات الرئيسية للفقر في الجزائر	145
06	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات: 1988، 1995، 2000	146
07	نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1دولار يوميا حسب القدرة الشرائية	148
08	مؤشر فجوة الفقر في الجزائر مقارنة بأهداف الألفية	
09	تطور دليل الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة مابين 1995 و 2006	149
10	معدل (النسب) البطالة في الجزائر من 1966إلى 1989	154
11	معدل (النسب) البطالة في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2000	156
12	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2011	158
13	عمليات التكفل بالمتشردين في ولاية الجزائر بديار الرحمة بئر الخادم	213
الجانب الميداني للدراسة		
01	يبين توزيع المبحوثين حسب جنسهم	229
02	يبين توزيع المبحوثين حسب سنهم	231
03	يبين توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي	234
04	يبين توزيع المبحوثين حسب حالتهم العائلية	237
05	يبين توزيع المبحوثين حسب أصلهم الجغرافي	239
06	يبين علاقة سن المبحوثين بمدة تشردهم	241

07	يبين العلاقة بين سن المبحوثين والمستوى التعليمي لأفراد أسرهم	246
08	يبين علاقة جنس المبحوثين والمستوى التعليمي لأفراد أسرهم	251
09	يبين مدى إجراء أفراد أسر المبحوثين نقاشات لمواضيع مختلفة وإقبالهم على المطالعة	256
10	يبين علاقة وجود مكتبة بالبيت وإقبال أفراد أسر المبحوثين على المطالعة	261
11	يبين علاقة المستوى التعليمي للمبحوث وإجراء أفراد الأسرة لنقاشات لمواضيع مختلفة	265
12	يبين وسيلة و متابعة أفراد أسر المبحوثين للأخبار	269
13	يبين أنوع البرامج التلفزيونية والإذاعية متابعة من أفراد أسر المبحوثين	273
14	يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين واعتقادهم بدور وسائل الإعلام المختلفة في تثقيف الفرد	279
15	يبين علاقة سن المبحوثين واعتقادهم بدور وسائل الإعلام المختلفة في تثقيف الفرد	285
16	يبين العلاقة بين جنس المبحوثين ومدى اعتقادهم أن وسائل الإعلام المختلفة كانت من العوامل التي دفعتهم إلى التشرد	290
17	يبين واعتقاد المبحوثين أن أساليب التربية المتبع في البيت سبب في تشردهم وعلاقته بطبيعة الأسلوب التربوي المتبع في أسرهم	294
18	يبين طبيعة الأسلوب التربوي المتبع في أسرة المبحوثين ومدة تشردهم	298
19	يبين علاقة جنس المبحوثين ومدى وجود تمييز في المعاملة بين أفراد الأسرة	302
20	يبين العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وطرد أحد أفراد أسرة من البيت	308
21	يبين طبيعة الحي الذي يسكن فيه المبحوثين ومدى وجود أفراد متشردون منه	312
22	يربط العلاقة بين سن المبحوثين والشخص الذي ينفق على الأسرة	326
23	يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد ومدى كفاية الدخل المادي للأسرة	332
24	يبين العلاقة بين جنس المبحوثين والمستوى المعيشي لأسرهم	337

25	يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد والمستوى المعيشي لأسرهم	341
26	يبين العلاقة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه المبحوثين ونوعية سكنهم	346
27	يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد وطبيعة ملكية سكنهم (سكن أسرهم)	354
28	يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل تشردهم وحجم مساكنهم مقارنة بعدد أفراد أسرهم	359
29	يبين علاقة مدة تشرد المبحوثين وأسباب التشرد حسب اعتقادهم	363
30	يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد	369
31	يربط العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد	372
32	يبين العلاقة بين الحالة العائلية للمبحوثين ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد	375
33	يبين العلاقة بين التزام أفراد المبحوثين بأداء الشعائر الدينية والتزامه هو بأدائها	386
34	يبين مدى إحياء أفراد أسر المبحوثين مع بعضهم البعض مناسبات معينة	390
35	يبين العلاقة بين جنس المبحوثين وإحياء أفراد أسرهم مع بعضهم البعض مناسبات معينة	393
36	يبين مدى رغبة المبحوثين في العودة للحياة الطبيعية والكيفية ذلك	396
37	يبين طبيعة المعاملة بين أفراد أسر المبحوثين	401
38	يبين العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وطبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة	405
39	يبين طبيعة الزيارات التي تتبادلها أسر المبحوثين مع الآخرين	411
40	يبين العلاقة بين طبيعة الزيارات التي يتبادلها أسر المبحوثين مع الآخرين وطبيعة الحي الذي يسكن فيه	413
41	يبين وصف المبحوثين لوضعية أسرهم	419

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التشرد ظاهرة اجتماعية تاريخية وعالمية، لأنها قديمة قدم المجتمعات الإنسانية في حد ذاتها وخاصة منها الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى عالمية وإن كانت تختلف في طبيعتها وآليات تشكّلها واستمرارها من مجتمع لأخر، فكل المجتمعات المعاصرة تَشْهَدها وتعاني منها، سواءً المجتمعات النامية والمتخلفة أو المجتمعات المتقدمة والمتطورة بإمكانياتها الكبيرة وتنظيماتها المحكمة، ولعل هذا الأمر يرسِّخ الاعتقاد بأن ظاهرة التشرد لا يمكن النظر إليها من زاوية المقاربة الاقتصادية المادية فقط، بل يُحَتَّمُ النظر إليها من زوايا المقاربات الاجتماعية والثقافية والتربوية والحضرية كذلك، فهي ما فتئت تنمو وتكبر وتتشكل في أشكال وأنماط متجددة في ظل التطورات المختلفة والتحولات المتعددة الأبعاد والجوانب التي تعرفها كل المجتمعات، وهي بذلك تستقي العديد من آليات الاستمرار والبقاء والديمومة والبروز.

والمجتمع الجزائري واحد من تلك المجتمعات التي عرفت ظاهرة التشرد مبكرا سواءً خلال الفترة الاستعمارية وما تضمنته من قهر ولا استقرار اجتماعي وتحيز وظلم اقتصادي، أفضى إلى تشرد الكثير؛ جماعيا من خلال جماعات النازحين واللاجئين، وفرديا من خلال انتشار المتشردين الجزائريين في مختلف المدن والمناطق، كما استمر تواجد وانتشار وبروز هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري مع الدولة الوطنية، والتي حاولت وبذلت جهود لإحداث التنمية والقضاء على التهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، للوصول إلى إيجاد توازن ومساواة اجتماعية بين كل أفراد المجتمع تسمح بامتصاص مختلف شرائح المهمشين.

ورغم تلك الجهود وكثير النتائج الايجابية المجسدة على مختلف الأصعدة، بقيت ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري بارزة بل أكثر من ذلك، فقد عرفت نموا مستمرا تساير مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي مر بها المجتمع الجزائري، الأمر الذي جعلها تتجذر أكثر فأكثر وتتمحور لتتخذ أشكالا وأنماطا متعددة، وحتى الطفرة التنموية والرخاء الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي للمجتمع الجزائري في بداية

هذه الألفية لم يسهم بجدية في كبح انتشار ظاهرة التشرد ولا معالجتها جذريا، وهذا لأن العوامل المؤدية إلى نمو هذه الظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب، ومتجذّرة في المجتمع الذي تأثر بالتحولات الأساسية التي مست ليس فقط البناء الاجتماعي بل مختلف أنساقه وبُنَاه الاجتماعية.

والحقيقة التي لا اختلاف عليها أن ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري ظاهرة فعلية لها تبعاتها وأثرها الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والمجتمع، ولهذا غدت جديرة بالانتباه لها والوقوف عندها من أجل تحليلها وفهمها ومعالجتها، والحاجة أصبحت أكثر إلحاحا في ظروف المجتمع الجزائري الحالي، حيث نستطيع القول أن المجتمع الجزائري بكل مكوناته وبمختلف مؤسساته الاجتماعية وقف عاجزا أمام زحف وانتشار هذه الظاهرة.

إن عمق هذه الظاهرة في هذا المجتمع وتجلياتها عليه وعلى أفراده وبخاصة المتشردين، يتطلب تكريس الجهود والقيام بالمبادرات ومحاولة فهم الظاهرة في جوهرها واستقصاء ملامحها، ومن ثَمَ البحث عن الحلول الجوهرية التي يمكن أن تقلص من انتشارها أو تثبيط نموها والتخفيف من تداعياتها، وعلى هذا الأساس كانت هذه الدراسة السبَّاقة كمحاولة جادة لكشف ملامح ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري في إطار مقاربة متعددة الأبعاد؛ اجتماعية، اقتصادية، ثقافية تربوية، حضرية، وبالتالي الإلمام إلى حد ما بالعوامل والمتغيرات المختلفة والمتعددة التي يمكن أن تكون لها دور في بروز الظاهرة وانتشار التشرد، وهي كذلك سبّاقة من حيث التناول بالمعاينة والتحليل لمختلف شرائح وفئات المتشردين دون إقصاء لأي منها.

من هذا المنطلق كانت هذه الدراسة في إطار أسلوب تكاملي، ووفق منهجية سمحت بتقسيم الدراسة إلى قسمين متوازنين الأول نظري والثاني ميداني:

– القسم الأول النظري يتكون من أربعة فصول هي:

الفصل الأول وهو الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة، الذي استُفْتِحَ بأسباب اختيار الموضوع ثم أهداف وأهمية الدراسة، بعدها تم طرح إشكالية الدراسة التي خلصت إلى

تساؤلات، تم الإجابة عنها مؤقتا بفرضيات ثلاث، ومن ثَمَ تحديد أهم المفاهيم التي تساعدنا في تبسيط وضبط الموضوع، ولقولبت الدراسة التجأنا إلى المقاربة السوسيولوجية التي اعتمدنا فيها على ثلاث توجهات نظرية رأينا أنها جديرة لموضوع التشرد، ليُخْتم هذا الفصل بالتقرب من بعض الدراسات المهمة التي تناولت الموضوع وقد صنفنها إلى دراسة أجنبية وعربية وجزائرية.

والفصل الثاني يتناول المجتمع الجزائري وفق منظور سوسيولوجي، وقبل الخوض في سوسيولوجية المجتمع الجزائري كان لا بد من المرور على بعض المفاهيم ورؤى النظرية عن المجتمع بصفة عامة، ومن ثم التوغل أكثر لفهم البناء الاجتماعي من خلال ماهية وجوانب تطوره والنظريات الاجتماعية المفسرة له.

في المبحث الثاني تم تناول المجتمع الجزائري من خلال مكوناته التاريخية، وأبعاده المختلفة وملامحه الخاصة، أما المبحث الثالث فقد تم تناول الأسرة في المجتمع الجزائري في بعدها التاريخي والحضري.

في الفصل الثالث سلطنا فيه الضوء على انعكاسات التحولات الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري على الفقر والبطالة، وقد قمنا بمسح كامل لأهم التحولات الاقتصادية والتنموية في الجزائر منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي، وهذا من خلال المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الفقر بداية من مفهومه وعوامل انتشاره، ثم إلى مظاهره وتجلياته وحجمه وواقعه في المجتمع الجزائري من خلال الإحصائيات والمؤشرات الدالة عليه، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى البطالة في المجتمع الجزائري، بداية من مفهومها إلى واقعها وحجمها إلى تجلياتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الفصل الرابع تناولنا التشرد من زاوية واسعة، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم التشرد من زوايا علمية متعددة، وفي المبحث الثاني حاولنا أن نُعَرِّف بأنواع وأصناف التشرد والمتشردين من زوايا متعددة، أما في المبحث الثالث تناولنا بعض النظريات

الاجتماعية المفسرة لظاهرة التشرد، كما تناولنا بعض العوامل التي قد تؤدي إلى التشرد، ثم سمات وسلوكات المتشردين.

وفي المبحث الرابع تطرقنا إلى ملامح وحجم ظاهرة التشرد في كثير من المجتمعات المتقدمة منها والنامية، ثم حجم وواقع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري.

– القسم الثاني ويتعلق بالجانب الميداني وهو كذلك يتكون من أربعة فصول هي:

الفصل الخامس يتضمن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وخصائص العينة، ففي المبحث الأول تم عرض أهم الخطوات الميدانية في إجراء الدراسة في شقها الميداني، فتم تحديد المجالات والتي هي المجال المكاني والبشري والزماني، ثم التعريف بالمناهج المستعملة في هذه الدراسة، وبَيَنَ كذلك مصادرنا في جمع البيانات سواءً النظرية أو الميدانية، وكيفية ذلك من خلال مجموعة من أدوات وهي الملاحظة واستمارة المقابلة وأخيرا المقابلة، في المبحث الثاني تحدثنا عن عينة الدراسة سواء عن أسس والطريقة التي استعملت لاختيارها أو من خلال تحديد الخصائص والسمات الأساسية لها.

في الفصل السادس تعرضنا من خلاله إلى محاولة الكشف عن مدى مساهمة المؤثرات التربوية في انتشار ظاهرة التشرد، وكان هذا من خلال التحليل الإحصائي والسوسيولوجي لمجموعة من الجداول، ليختم الفصل بملخص ونتائج للفرضية الأولى.

والفصل السابع قد اهتم بمحاولة الكشف عن العلاقة الممكنة بين غياب الاستقرار المادي في سياق التحولات الاقتصادية وظاهرة التشرد، وهذا من خلال التحليل الإحصائي والسوسيولوجي لمجموعة من الجداول، ومن ثَمَ ملخص للفصل ونتائج للفرضية الثانية.

أما الفصل الثامن والأخير فقد تناول فكرة التغيرات في البناء الاجتماعي والأسري في علاقتها مع نمو ظاهرة التشرد، وكان هذا من خلال التحليل الإحصائي والسوسيولوجي لمجموعة من الجداول، ليختم الفصل بملخص ونتائج للفرضية الثالثة.

وفي أخير وقبل الخاتمة تم حوصلة هذه الدراسة في الاستنتاج العام الذي ضُمن مجموعة من النتائج والحقائق المتعلقة بفرضيات الدراسة.

القسم الأول:

الجـانب النظـــري

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

المبحث الأول:أسباب، أهداف وأهمية الدراسة.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

ينطلق كل باحث عند اختياره للموضوع من أسس ومعايير تكون الدافع القوي في التوفيق المؤكد في تنظير الموضوع وبالتحديد الجيد لمشكلة البحث، وقد كانت تدور في ذهني عدة أسباب واعية لاختيار مشكلة التشرد في المجتمع الجزائري كموضوع لدراستنا ومن هذه الأسباب :

1 – أسباب ذاتية.

1- الميل الشديد لمواصلة نفس الدرب الذي سلكته في البحث السابق في رسالة الماجستير حول هروب الأبناء من البيت، وبالتالي كان الاختيار على موضوع في نفس السياق والمجال، باعتبار التشرد نتيجة حتمية في معظم الأحيان لكثير من حالات الهروب من البيت الأسري الأمر الذي يعطي الطابع التسلسلي التكاملي والتواصلي لأبحاثي ودراساتي قد يسهم في إعطائها نوع من المصداقية العلمية والمنطقية .

2- تتبع كذلك أسباب اختيار الموضوع من صلب التجربة الشخصية الميدانية، حيث من خلال دراسة الميدانية أثناء إعدادي لرسالة الماجستير، وحتى من خلال تنقلاتي و زياراتي لمختلف أنحاء القطر الوطني شدّ انتباه كثرة المتشردين في المجتمع الجزائري، ما يوحي إلى تحول الأمر إلى ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى دراسة وعلاج، وبخاصة مع ما يمكن أن يصاحبها وينتج عنها من مخاطر اجتماعية وإنسانية وهذا مع سرعة وشدة انتشارها .

3- شعوري بمشكلة التشرد والمتشردين وخطورة تلك المشكلة سنة بعد أخرى، والإحساس بالإفرازات السلبية لهذه الظاهرة التي يعاني منها الكثير من الأفراد والأسر وحتى المجتمع ككل .

4- الرغبة القوية في معالجة موضوع لظاهرة اجتماعية حساسة وممتدة في المجتمع، ومن أكثر الظواهر الاجتماعية حساسية وانتشارا، والتي تحتاج إلى الدراسة الجادة والبحث الأكاديمي السوسيولوجي ظاهرة التشرد .

2 – أسباب موضوعية .

1– قلة – بل ندرة – الدراسات خاصة الجزائرية وحتى العربية (على حد علمي من خلال قراءاتي وأبحاثي) في موضوع التشرد وخاصة الدراسات الأكاديمية والأبحاث الجادة، اللهم إلا بعض رسائل الماجستير التي عالجت جانب محدد من جوانب الظاهرة. المقالات الصحفية السطحية.

2– من الأسباب الهامة التي دفعتني لاختيار الموضوع دون غيره؛ ما نعايشه و نشاهده ونسمعه ونقرأه في وسائل الإعلام المختلفة، عما يحدث في المجتمع من انحرافات وآفات اجتماعية وإنسانية ضحاياها أفراد متشردون يعانون الويلات والمخاطر، وكذا باعتبار هذه الظاهرة في حد ذاتها آفة اجتماعية متعددة الأخطار عاودت الظهور في مجتمعنا الجزائري بعد أن تقلصت واندثرت في جزائر الاستقلال.

3– محاولة الغوص أكثر في أعماق المجتمع بالتطرق إلى جوانب من ظاهرة التشرد في الجزائر، ومحاولة الإلمام ببعض معطياتها وأبعادها الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية وحتى النفسية وتحليلها سوسيولوجيا.

ثانيا– أهداف الدراسة.

لكل بحث أهداف مسطرة يسعى الباحث إلى تحقيقها والوصول إليها، لذلك فهذا البحث يهدف إلى :

1– تسعى هذه الدراسة من خلال تناولها إشكالية التشرد في المجتمع الجزائري التوصل إلى رصد الظاهرة ومحاولة دراستها ومقاربتها من بعض جوانبها الأساسية الاجتماعية الثقافية والتربوية والاقتصادية.

2– محاولة كشف الغموض عن ظاهرة التشرد وسلوك المتشردين والتي مست الكثير من الأقطار والعديد من المجتمعات بما في ذلك المجتمع الجزائري، حتى ولو كانت هذه المحاولة قطرة من بحر إلا أنها خطوة أولى في طريق بحوث معمقة.

3- فهم حقيقة التغيرات التي تمس البناءات الاجتماعية في المجتمعات، ومدى إسهامها في ظهور الآفات من جهة أو تقليص انتشارها ومن ثمة القضاء عليها من جهة أخرى .

4- معرفة خصائص الأفراد المتشردون والوقوف عند العوامل التي دفعت بهم إلى اللجوء إلى الحياة بالشارع.

5- الكشف عن الجوانب المختلفة التي توصل إلى معرفة دقيقة ومفصلة حول عناصر ظاهرة التشرد والمتغيرات المرتبطة بها.

7- الوصول إلى إدراك إفرازات هذه الظاهرة قصد فهم بعض أسبابها و نتائجها.

8- من بين الأسباب المهمة اقترابنا من الظاهرة والاحتكاك بأفراد العينة ومعايشة واقعهم، وتجسيد معطيات البحث ومتغيراته في الواقع .

9- محاولة التعرف وتقديم خريطة لاستراتيجيات الوقاية والعلاج لظاهرة التشرد وطرق التكفل والإدماج لشريحة المتشردين للحد من الخطر المزدوج منهم وعليهم .

10- التعرف على الملامح الثقافية والدينية لمجتمع اكتسحته ظاهرة التشرد وبالتالي التأكيد على فعالية المنظومة القيمية والتراثية للمجتمع للمحافظة على تماسكه .

ثالثا: أهمية الدراسة .

1- هذه الدراسة تعتبر أول دراسة في الجزائر تتناول ظاهرة التشرد على مستوى الدكتوراه، وهذه الظاهرة في حدود علمنا لم يتم معالجتها من هذه الزاوية، و كل هذا من شأنه أن يعطي معنى وأهمية خاصة لموضوع الدراسة الحالية.

2- نتائج هذه الدراسة قد توفر قاعدة علمية للباحثين والمختصين في العلوم الاجتماعية خاصة والعلوم والمجالات الأكاديمية والجنائية الأخرى عموما، وقد تكون إضافة علمية للبحوث والدراسات المتخصصة في مجال العوامل والمسببات الرئيسية للانحراف الاجتماعي والجريمة.

3- موضوع الدراسة وتحليلاتها ونتائجها يمكن أن يلفت أنظار باحثين، أخصائيين، تربويين إلى الظاهرة المدروسة وقد تفتح المجال لدراسات أعمق وأشمل، كما يمكن أن يستغلها

مشـرّعون سياسـيون وأصـحاب القـرار لاكتشـاف الأخطـار الاجتماعيـة والأمنيـة للظـاهرة المدروسة ومن ثمّ تدارك الوضع.

4- قد تسـهم هذه الدراسـة فـي إيجـاد حلـول لمعالجـة ولـو جزئيـة لهـذه الظـاهرة السـلبية فـي المجتمع، من خلال النتائج والملاحظات والمقترحات والعوامل والمتغيرات المقدمة.

5- إن محاولـة تشـخيص ظـاهرة التشـرد فـي المجتمـع الجزائـري والوقـوف علـى مصـادرها وأسبابها، يمكن أن يساعد القائمين على الأمر في وضع استراتيجيات الوقاية والعلاج لهذه الظاهرة.

المبحث الثاني: الإشكالية، الفرضيات والمفاهيم

أولا: الإشكالية:

إن الفاحص للمجتمعات بصفة عامة، والمجتمعات العربية بصفة خاصة والمجتمع الجزائري ضمن هذه الحلقة من المجتمعات بصفة أخص، ليجد أنها مرت وتمر بتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة غيرت في كثير من بنيتها، ومست شرائحها الاجتماعية وتركيبتها السكانية بمختلف الفئات العمرية والجنسية، وتتصف تلك التغيرات بحدوثها السريع، فخلال السنوات الأخيرة واجهت المجتمعات وخاصة العربية منها، ومن خلالها التركيبة البشرية والبناء الاجتماعي عددا من التحديات والتحولات التي كان لها أثر كبير على فكر وسلوك الأفراد، ولعل من أبرزها تغيّر وظائف الأسرة ومكوناتها، وضعف تماسكها في الكثير من الأحيان، والانفتاح الإعلامي والمدّ التكنولوجي والثقافي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتنامي الأزمات والفتن الداخلية، والعولمة وما تحمله من تدمير ونسخ لكل القيم والمعايير المحلية الموروثة، كل هذا وغيره أدى إلى فقدان المجتمعات العربية إلى هويتها الثقافية وتسامحها في أبعادها الحضارية والاجتماعية، وإلى ابتعادها عن انتمائها التاريخي والتزاماتها نحو منتسيبيها، وأدخل الكثير من الأفراد في حالة لا توازن وفي اضطرابات نفسية واجتماعية، مما أدى إلى حدوث أزمات وآفات ومشاكل لدى طبقة واسعة من أفراد هذه المجتمعات.

ولعل التشرد من أبرز السمات الاجتماعية السيئة التي تنخر المجتمعات ويتعرض لها الأفراد والجمعات، فهو مشكلة متعددة الجوانب، وظاهرة عالمية "فمازال المجتمع الدولي، وبعد أعوام من نظر الجمعية العامة لأول مرة في مشكلة المشردين داخليا، يبحث عن سبل ووسائل الاستجابة لهذه المشكلة العالمية بصورة فعالة وشاملة. ومما لاشك فيه، أن خطوات إيجابية قد اتخذت خلال هذه الفترة، وخاصة في مجال توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى المشكلة "[1].

[1]– الأمم المتحدة: **المشردون داخليا**، مذكرة من الأمين العام، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، 21 أوت 2001، ص 4.

لقد أقرت أعلى هيئة في المجتمع الدولي بوجود وانتشار ظاهرة التشرد في مختلف المجتمعات، واعتبرتها مشكلة عالمية تؤرق الدول والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية، بل أكثر من ذلك اعتبرتها أزمة عالمية " فبرغم هذه التطورات، لاتزال الأزمة العالمية للتشرد الداخلي تتميز بالحدة على المستوى العالمي، وتؤثر على نحو 20 إلى 25 مليون شخص فيما لا يقل عن أربعين بلدا في جميع أنحاء العالم، فتعرضهم لأخطار جسدية ونفسية، وحرمانهم من احتياجاتهم الأساسية"[1] .

وقد انتشرت ظاهرة التشرد بشكل كبير في المجتمع الجزائري، وهذا ما تؤكده الإحصاءات الرسمية التي قامت بها **وزارة التضامن الوطني**، والتي توضح ارتفاعَ أعدادَ المتشردين من سنة إلى أخرى، حيث أوضحت إحصائيات وزارة التضامن الوطني عن وجود " 6256 حالة تشرد على مستوى ولايات الوطن، اكتشفتهم الوزارة وقامت بالتكفل بهم ورعايتهم خلال سنة 2006"[2]، هذا العدد الذي تراجع مقارنة بالسنة السابقة، وذلك حسب نفس الوزارة التي أحصت " 7232 حالة خلال سنة 2005 "[3].

وبالموازاة مع إحصاءات وزارة التضامن الوطني عن أعداد المتشردين، أحصت فرق الإسعاف الاجتماعي (SAMU) للجزائر العاصمة ما يربوا عن " 2208 متشردا خلال سنة 2006 من فئات مختلفة حيث تم التعرف عليهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، بينما تشير إحصائيات شهر جانفي وشهر فيفري لسنة 2007 إلى وجود ما لا يقل عن 500 متشرد في الشوارع تم إحصاؤهم من خلال الخرجات الليلة التي تقوم بها الدوريات الأربعة للمؤسسة"[4]

هذه الإحصاءات الرسمية والمؤسساتية وفي الجزائر العاصمة فقط، هو عينة لما في المدن الكبرى الأخرى كوهران وقسنطينة وعنابة وسطيف وحتى المدن الأخرى الصغيرة الحجم نسبيا.

---

[1] – المرجع نفسه، ص4.

[2]– وزارة التضامن الوطني، مارس 2007.

[3] – المرجع نفسه.

[4]– المؤسسة العمومية للإسعاف الاجتماعي (SAMU SOCIAL) الجزائر، مارس 2007 .

كما أن "888 شخصا متشردا دخلوا المؤسسة التابعة لفرق الإسعاف الاجتماعي وغادروها بمحض إرادتهم، كما استقبلت 172 فتاة هاربة من البيت، إضافة إلى مختلين عقليا وشباب و275 قاصر تم نقلهم إلى داخل المؤسسة وإعادة دمجهم في المجتمع"[1]، وكل هذا يقدم لنا مؤشرات قوية عن انتشار هذه الظاهرة وتجذّرها في مجتمعنا .

وكما أن لظاهرة التشرد مسبباتها لها أثارها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية على الأفراد والمجتمعات، تتجلى من خلال مظاهر التفكك الأسري والاجتماعي وانتشار الآفات والأمراض الاجتماعية وحتى العضوية المزمنة والمعدية، وتشوه المنظر الحضاري للحياة الاجتماعية، الأمر الذي يؤثر على متانة المعايير والقيم المجتمعية من الناحية الاجتماعية، وهي تظهر في مظاهر الفقر والبطالة وممارسة التسول والقيام بأعمال وأفعال سلبية ضد الممتلكات وتعطيل موارد بشرية، ورصد وصرف نفقات إضافية من خلال التكفل بهذه الفئة من الناحية الاقتصادية، ويبرز كذلك الجانب الأمني لهذه الظاهرة في كون المتشرد يعتمد على التحايل واللامبالاة الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى ارتكاب أمور تخل بالأمن والنظام العام للمجتمع، وأصبحت هذه الظاهرة مصدرا للمشكلات الخطيرة كالإرهاب والإدمان و الاغتصاب والسرقة والقتل والعنف ضد الأفراد، وأخطر من ذلك فقد يكون المتشردون عرضة للاستغلال من أفراد و حتى من أطراف وجهات مشبوهة، لتنفيذ عمليات خطيرة وأنشطة غير المشروعة، أو حتى استخدامهم كمادة خام لخدمة الأهداف الطبية غير المشروعة للحصول على أعضائهم البشرية، من طرف الشبكات المحلية والعالمية للاتجار بالبشر والأعضاء البشرية.

[1]– المرجع نفسه.

ولذا "ورد في النشرة العربية للجرائم التي يصدرها المكتب العربي لمكافحة الجريمة التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب أن التشرد والتسول يصنفان ضمن الجرائم المرتكبة ضد النظام العام وذلك ضمن تصنيف الجرائم في الدول العربية "[1].

إن درجة تجذّر ظاهرة التشرد وانتشارها في المجتمع بمجموع أبعادها، تقودنا إلى طرح مشكلة البحث الرئيسية، وهي المشكلة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما الأسباب والعوامل المؤدية إلى انتشار ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري ؟

ويمكن أن نشتق من ثنايا هذا التساؤل أسئلة فرعية أخرى ونطرحها كالآتي:

– إلى أي درجة يمكن اعتبار المنظومة الثقافية التربوية للمجتمع مسؤولة عن انتشار ظاهرة التشرد؟

– ماعلاقة ظاهرة التشرد بالنظام الاقتصادي للمجتمع الجزائري؟

– وهل يمكن اعتبار التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في بنائه الأسري دورا في انتشار ظاهرة التشرد؟

ثانيا: الفرضيات :

1– هناك علاقة بين المؤثرات الثقافية التربوية وحالات التشرد.

2– إن التحولات في المنظومة الاقتصادية وما أفرزته من غياب في الاستقرار المادي له تأثير مباشر في انتشار ظاهرة التشرد.

3– تعتبر التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الأسري أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتشار ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري.

---

[1]– عبد العزيز بن إبراهيم بن ناصر الفائز: **الأبعاد الأمنية لظاهرة التسول في المجتمع السعودي**، دراسة مسحية بمدينة الرياض، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص تحقيق وبحث جنائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،1425هـ– 2004 م، ص5

ثالثا: تحديد المفاهيم:

من المفيد في الدراسات الإنسانية والاجتماعية أن يحدد الباحث المعاني والدلالات التي يقصدها من وراء استخدامه لأي مفهوم، وذلك توخيا للدقة والتحديد المضبوط اللذين هما من أبرز صفات العلم "فالمفهوم بهذا المعنى هو الوسيلة الرمزية المختصرة و الواضحة التي يستعان بها للتعبير عن معنى أو معاني و أفكار معينة يراد إيصالها للمعنيين بالموضوع الذي يراد توطئته لتجليته ومعرفة تفاصيله وتقصي أحواله "[1].

1- التشرد:

قبل أن نخوض في مفهوم التشرد يجدر بنا أن نتطرق أولا إلى مفهوم يساعدنا أكثر على تحديد مفهوم التشرد وهو الشارع.

- **تعريف الشارع:** الشارع وجمعه شوارع، هو الطريق الذي يسلكه جميع الناس،" ويمكن القول بأن الشارع هو عبارة عن فضاء أو أي مكان عمومي مخصص لعامة الناس وبدون استثناء يمكن المرور به بكل حرية وفي أي وقت كان"[2].

فالشارع ملك لجميع أفراد المجتمع يتقاسمون منافعه وخدماته،" فالشارع مكان عام مشاع لكل فرد الجميع لهم الحق في ولوجه والتحرك فيه بحرية، لأنه حق لكل المواطنين دون استثناء"[3].

كما أن الشارع عبارة عن طرق وأزقة وممرات بين مباني ومن خلال فضاءات شاغرة، لذا ورد في تعريف **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية** بأن" الشارع حسب المفهوم المتعارف عليه جزء من تجمع سكاني وعمراني حضري دائم وكبير"[4].

---

[1]- حسن الساعاتي: **تصميم البحوث الاجتماعية، نسق منهجي جديد**، دار النهضة العربية للنشر، 1982م، ص 9.

[2] -المختار المغربي: **هروب الأطفال في وضعية الشارع من مراكز الجمعيات**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في علوم التربية، قسم علم النفس التربوي، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب، السنة الجامعية 2006/2005، ص11.

[3] - محمد مومن: **المظاهر الاجتماعية و النفسية للأطفال في وضعية صعبة، أطفال الشوارع نموذجا، دراسة ميدانية بالرباط وسلا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب، 2006/2005، ص 28.

[4] - المرجع نفسه، ص28، نقلا عن: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة العمل الاجتماعي، أبريل 1983.

- **التعريف الإجرائي للشارع:**

الشارع هو مكان مشاع لتجمع سكاني عمراني، وملك لجميع أفراد المجتمع، إذ الجميع لهم الحق في ارتياده والتحرك فيه بحرية، إلا أن العيش في الشارع في مجتمعنا أصبح عبارة عن حياة بلا هيكل وتفتقد إلى الاستقرار، خاصة عند فئات الطبقات الشعبية بسبب ضيق المسكن والاكتظاظ السكاني، أو مشاكل أسرية، إذ بات الأفراد يترددون على الشارع جاعلين منه مكانا للتلاقي و التجمع وفضاء لتمضية الوقت...، ثمّ تحول شيئا فشيئا إلى مكان للتسكع وأحيانا كثيرة للتشرد، وهكذا صار الشارع مكانا لممارسة أنشطة معينة للعيش اليومي عند بعض الشرائح المختلفة رغم كثرة المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء وما ينجم عنها من عدم الاستقرار و الشعور بالإحباط والغبن والتهميش لفقدان الطمأنينة و الأمل في المجتمع والحياة.

- **التشرد:** "تشرد، يتشرد، تشرد القوم في الأرض أي تفرقوا وعاشوا عيشة من ليس له مسكن ولا وسائل للعيش "[1].

والتشرد هو "خروج الفرد عن الجماعة هائما لا يلوي على شيء ولا يعرف له حال ولا يستقر له مأوى"[2].

وهو أيضا حسب "**عبد الحميد الشواربي**"؛ "فعل مادي يقع من الشخص ويوجب على البوليس (الشرطة) إنذار للكشف عن متابعته "[3]، ويكون التشرد في صورتين "الأولى ايجابية هي اتخاذ الوسيلة غير المشروعة مصدر للرزق، والثانية سلبية تتحقق بالقعود الاختياري عن العمل "[4].

- **التعريف الإجرائي:** التشرد في هذه الدراسة سلوك يلجأ إليه الفرد؛ سواء كان طفلا أو شابا أو كهلا أو شيخا أو كان ذكرا أم أنثى، تعبيرا عن الرفض للواقع الاجتماعي الذي يعيشه، ويتم بموجبه التخلي عن الاستقرار والعيش في حياة اجتماعية طبيعية وعادية في وسط

---

[1]- علي بن هادية و أخررن: **القاموس الجديد للطالب**، معجم مدرسي ألفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط4،1991، ص 51.

[2]- محمد عزمي بكري: **جرائم التشرد واشتباه الفقهاء و القضاء**، دار الوفاء للطباعة ولنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2، 1981، ص 12.

[3]- عبد الحميد الشواربي: **التشرد والاشتباه والمراقبة القضائية**، منشأة المعرفة، الإسكندرية، د.ت، ص70.

[4]- المرجع نفسه، ص13.

أسري، أو مركز للإسعاف الاجتماعي، أو أي كفيل يضمن له الحد الأدنى من الحياة والعيش المستقر، والالتحاق والبقاء في الشوارع والحدائق والساحات العامة والأماكن العمومية والخاصة، و جعلها المكان المفضل والوحيد للعيش والاسترزاق والاحتكاك مع الآخرين، والملجأ الذي يأويهم ويبيتون فيه وذلك لفترة زمنية.

- **المتشرد:** هو كل فرد ذكرا كان أم أنثى قد اتخذ من الشارع محلا للحياة والإقامة دون رعاية أو حماية أو الإشراف من أشخاص آخرين أو مؤسسات وهيئات ترعاهم.

فمفهوم المتشردين مرتبط بالأفراد بلا مأوى يقيمون في الشارع ويبيتون فيه بصورة دائمة أو شبه دائمة، والذين يعتمدون حياة الشارع في البقاء دون وجود اتصال مباشر أو منتظم بأسرهم، بما يدفعهم للقيام بالعديد من الأعمال الهامشية.

2- المجتمع:

المجتمع حسب ما ورد في **قاموس الجديد للطالب** " مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي، والمجتمع الإنساني"[1].

ويذهب كل من "**وليام أجبرن**" و" **نمكوف**" أن المجتمع "جماعة أو عدة جماعات تعيش على إقليم ويجمعها تنظيم شامل للحياة "[2].

فعنصري الأرض والتنظيم الاجتماعي أهم معايير التي تحدد مفهوم المجتمع حسب هذا التعريف بغض النظر عن حجم المجتمع أو الجماعة.

وللمجتمع أبعاد أساسية أرض وأفراد يتفاعلون فيما بينهم، هذا ماطرحه البروفيسور "**هوبهوس**" حيث اعتبر" المجتمع مجموعة من الأفراد تقطن بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها، ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الاجتماعية و الأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ "[3].

---

[1]- علي بن هادية وأخرون، مرجع سابق، ص 1006.

[2]- نبيل توفيق السمالوطي: **المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع**، دار الشروق، جدة، السعودية، ط2، 1985، ص243.

[3]- ريمون بودون، ف. بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، دوان المطوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 226.

- **التعريف الإجرائي:** في دراستنا هذه المقصود بالمجتمع؛ هو المجتمع الجزائري، وهو مجموعة من الأفراد يقطنون أرض الجزائر ويحملون الجنسية الجزائرية- مع وجود أقليات مقيمة من جنسيات أخرى- عاشوا معا فترة طويلة من الزمن سمحت بنشأة قواعد وأحكام تنظم علاقاتهم الاجتماعية، وسمحت أيضا بتكوين شعور جماعي يجمع هؤلاء الأفراد في وحدة اجتماعية تتميز عن غيرها، فهم بذلك توفرت فيهم شروط تكوّن مجتمع وهي: أفراد عاشوا معا فترة زمنية طويلة، مساحة معينة من الأرض يقيمون عليها، نظم تحدد علاقاتهم الاجتماعية، وشعور جماعي بوحدتهم الاجتماعية.

3- البناء الاجتماعي والأسري:

- **البناء الاجتماعي:**هو الإطار العام الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في مجتمع ما، وهذا ماذهب إليه "**ريموند فيرث**" في أن "البناء الاجتماعي يتضمن أنواع الجماعات والنظم التي تربط بين أفراد المجتمع...ويعتبره مبدأ من أهم المبادئ الأساسية في كل المجتمعات حتى في المجتمعات أكثر تخلفا"[1] .

وبمعنى آخر يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات، ويمكن القول البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام، وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع.

ومفهوم البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم اجتماعية رئيسية وفرعية هو مفهوم يرتبط بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني. والنظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الاجتماعي هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، وتتحدد طبيعة كل نظام اجتماعي بموجب

[1]- إحسان محمد الحسن: **البناء الاجتماعي والطبقية**، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص10.

هذا الترابط بين مجموعة الظواهر الاجتماعية المتعلقة بناحية معينة من السلوك الإنساني التي تميز كل نظام اجتماعي عن النظام الآخر.

"فالبناء الاجتماعي الواحد قد يتجزأ إلى بنى ثانوية أو فرعية، كالبناء السياسي مثلا الذي قد يتفرع إلى الأحزاب السياسية والسلطات والجماعات الضاغطة، وكذلك بالنسبة للنظام العائلي الذي قد يتفرع إلى أجزاء وفروع كالنسق القرابي والزواج.. وهي تعمل متساندة ومتكاملة ومتبادلة التأثير مع بعضها البعض"[1] .

كما يطلق مصطلح النظام الاجتماعي على أي من الأنشطة والتفاعلات الإنسانية النمطية والمستقرة. وعبر الترابط بين الظواهر الاجتماعية المتسقة ينشأ النظام الاجتماعي. ثم عبر الترابط بين النظم الاجتماعية ينشأ البناء الاجتماعي.

- **البناء الأسري:** فرع من فروع البناء الاجتماعي العام، ومن أهم فروعه، ويرى "**راد كليف براون**" أنه عندما يستخدم مصطلح بناء فإنه يعني نوعا ما من الترتيب المنظم للأجزاء أو المكونات"[2]، وهكذا فالبناء الاجتماعي ومن ثم البناء الأسري هو تنظيم الأشخاص في علاقات منضبطة ومحددة مؤسساتيا وهو شبكة مركبة من العلاقات الاجتماعية.

البناء الاجتماعي هو "هيكل المجموعة الاجتماعية من الناس المستمرة في الوجود لفترة كافية من الزمن وتنشأ بين أفرادها علاقات وتفاعل ينشأ عنها نظم اجتماعية ويقوم كل عضو في المجتمع بدور وله مركز يشغله"[3].

والبناء الأسري هو" مجموعة من الأفراد لهم خصائص وصفات معينة، بالإضافة إلى مجموعة من العلاقات التي تقوم بين هؤلاء بواسطة التفاعل"[4]. والأفراد هنا هم أفراد الأسرة كل حسب مكانته، يتفاعلون من خلال أدوارهم مما ينتج نسيج من العلاقات الأسرية.

إن المشاهدة العلمية في البناء الاجتماعي والذي يندرج في سقفه البناء الأسري هو بناء لتنظيم الحياة الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يذهب "**تلس أندرسون**" على البناء الأسري

---

[1]- المرجع نفسه، ص10.

2- المرجع نفسه، ص10.

[3]- المرجع نفسه، ص10.

4- عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع التنظيم**، دار المعرفة الإسكندرية، مصر، 1988، ص9.

كصورة للبناء الاجتماعي عبارة عن نسق من الأفكار والأساليب السلوكية والقيم ورموز اجتماعية معا ترتبط في بناء متكامل"[1].

إذن فالبناء الأسري بناء متكامل يشمل قيما وأفكارا ونماذج سلوكية في نطاق البيئة الاجتماعية الأسرية، ومنطلق هذا التعريف للبناء الأسري مكوناته الأساسية من قيم وأفكار وسلوك مع التأكيد على أهمية تكامل عناصره.

– **القيم:** القيم عبارة عن المعتقدات التي يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، والتي تعمل على توجيه رغباته واتجاهاته نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ، وتتصف بالثبات النسبي، وهي تشكل قسم من الثقافة تؤثر على سلوك الإنسان وتفكيره مثل القيم الدينية التي تختلف من مجتمع لأخر.

و"تعرّف العلوم الاجتماعية القيم بأنها الأفكار المجردة التي تحدّد ما يعتبر مُهما و مُحبّذا ومرغوبا فيه في ثقافة ما، أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعبر عن هذه القيم الثقافة، وتعمل القيم والمعايير سويا على تشكيل أنماط السلوك التي يتعين على الأفراد انتهاجها إزاء ما يحيط بهم، ومع أن القيم والمعايير تترسّخ في أعماق شخصيات الأفراد والجماعات فإنها لابد أن تتعرض للتغيير والتّغير مع الوقت"[2].

وتعرّف القيم أيضا أنها مجموعة هامة من المعتقدات يتقاسمها ويشترك فيها أعضاء المجتمع الواحد، وخاصة فيما يتعلق بماهو مرغوب فيه، "فالقيم تتضمن دستور ينظم نسق الأفعال والسلوك، وهي التي تصنع الأفعال وطرق السلوك وأهداف الأعمال على المستوى المقبول أو المستحسن، فإذا تسألنا عن الأشياء أو الأعمال التي نحكم عليها بأنها قيمة وجدنا الجواب فيما يستحسنه المجتمع أو فيما يقره مايرى عنه ويقرره"[3].

وللقيم تأثير كبير على السلوك الإنساني، ففي كل مجتمع تنتظم مجموعة من القيم يشترك فيها الأفراد وتنظم سلوكهن الاجتماعي، فسلوكات الأفراد تحدد في إطار القيمة التي

---

[1]– سامية محمد جابر: **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 185.

[2]– عبد العليم محمد : **دور المثقف في العالم متغير**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 10، جامعة دمشق، سوريا،2004، ص136.

3– صلاح بسيوني رسلان: **القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص 41.

يؤمن بها كل فرد، ذلك ان الفرد ينتمي إلى جماعة معينة لها قوانينها الخاصة التي تحكم سلوكات الأفراد داخل الجماعة، وأن عملية التنشئة الاجتماعية السليمة هي الكفيلة بإعداد الفرد القادر على مسايرة قيم وعادات وتقاليد المجتمع"، وباعتبار الأسرة هي البناء الأساسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا في عملية إعداد وتكوين الأفراد، فإنها المسؤول الأول عن إمداد المجتمع بالفرد المستوعب لقوانين وقيم وعادات الجماعة التي ينتمي إليها"[1].

ويكتسب الفرد قيمه ابتداءً من الأسرة والمدرسة فجماعة الرفاق ووسائل الإعلام والجامعة والمهنة والتخصص ووسائط فرعية أخرى ضمن المجتمع، وكل هذه الوسائط تستقي قيمها من ثقافة المجتمع، والتي بدورها تتلقح من ثقافات مجتمعات أخرى بحدود معينة.

– **التعريف الإجرائي:** من كل ماسبق يمكن اعتبار البناء الاجتماعي الأسري في هذه الدراسة، هو ذلك البناء الاجتماعي في جوه العام وتكوينه الكلي **Macro** في ترابط وتناسق وانسجام أو العكس لبناه فرعية أو جزئية، من جهة أخرى التركيز على البناء الأسري كبناء جزئي **Micro** مهم يقوم على أنواع من القيم أهمها القيم الدينية والوطنية وكذا معاير والعادات والتقاليد مستمدة من عمق وثقافة هذا المجتمع، كما يقوم هذا البناء على الأدوار الأسرية والاجتماعية الفردية والعلاقات الأسرية والتي تسمح وتساهم في استمرار هذا الكيان عندما تكون قوية، أو زواله عندما تكون ضعيفة ومتذبذبة.

ويمكن إيجاز عناصر البناء الأسري السوي في ما يلي:

– التماسك الأسري ويقصد به بقاء الكيان الأسري تحت سقف واحد دون التأثير بعوامل التهديد كالانفصال أو الطلاق أو الهجر؛

– التفاعل الأسري ويقصد به وجود قدر من العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة يسمح بإشباع حاجات الأفراد إلى الحب والانتماء والشعور بالأمن؛

– الرعاية الأسرية والاجتماعية التي تسمح بتكيف أسري واجتماعي للأفراد؛

[1]– حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1984، ص 208.

4- التغير الاجتماعي:

التغير يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه، في خلال فترة محددة من الزمن. و"التغير الاجتماعي "هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

فالتغير الاجتماعي عند "**غي روشي**" **Guy rocher** هو" كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن، ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير حياتها"[1]، وهو بذلك يحدد أربع صفات للتغير الاجتماعي تتمثل في:

- التغير الاجتماعي قبل كل شيء ظاهرة جمعية؛ عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها؛

- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي، أي يمكن أن نلاحظ تعديل في نظام اجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغير الذي يحدث أثراً عميقاً في المجتمع، وهو "الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالتغير الذي يطرأ على بناء الأسرة، هذا التغير هو الذي يمكن تسميته بالتغير الاجتماعي"[2]؛

- يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهيا بفترة زمنية محددة، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة. ومن أجل الوقوف على مدى التغير ولا يتأتى ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقاً من نقطة مرجعية في الماضي؛

- أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهي بسرعة، فلا يمكن فهمه، ولذلك فالتغير الاجتماعي يكون واضحاً من خلال ديمومته؛

---

[1]- Guy ROCHER, **Introduction à la sociologie générale**, Tome 3, changement social et action historique, éd. HURTUBISE HMH, LTEE, Montréal,1969, p 325.

[2]- Guy ROCHER, Op. Cit. pp 325

ومفهوم التغير الاجتماعي حسب ماورد في **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** هو "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون"[1].

– **التعريف الإجرائي:** تناسبا مع هذه الدراسة، وانسجاما وتكاملا مع المفاهيم السابقة، فنعتبر التغير الاجتماعي كل تحول يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن، وقد يكون هذا التغير إيجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلفاً، وقد يكون سريعاً ومفاجئاً أو بطيئاً وتدريجياً أو زيادة أو نقصان ... أي ليس هناك من اتجاه أو نمط محدد للتغير الاجتماعي.

5– المؤثرات الثقافية والتربوية:

– **التربية:** هي تحصيل للمعرفة وتوريث للقيم كما هي توجيه للتفكير وتهذيب للسلوك، **و**هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضا للأفراد الذين يحملونه.

فهي عملية نمو وليست لها غاية إلا المزيد من النمو، إنها الحياة نفسها بنموها وتجددها، فـ"**جون ديوي**" يرى أن التربية هي الحياة وهي عملية تكيف بين الفرد وبيئته.

أما المفهوم الشامل للتربية فهي الوسيلة التي تساعد الإنسان على بقاء قيمه وعادته ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لذا نجد " **إميل دوركايم** " يرى فيها تكوين الأفراد تكوينا اجتماعيا.

أما أحدث التعاريف المتداولة في معظم الكتابات عن التربية فهي عملية التكيف أو التفاعل بين الفرد وبيئته التي يعيش فيها، وعملية التكيف أو التفاعل هذه تعني تكيف مع

[1]– أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982، ص382.

البيئـة الاجتماعيـة ومظاهرهـا وهـي عمليـة طويلـة الأمـد ولا نهايـة لهـا إلا بانتهـاء الحيـاة.

– **الثقافـة:** الثقافة كما يعرفها "**كلباتريك**" **Kelpatric** "كل ما يصنعه الإنسان وعقله من مظـاهر فـي البيئـة الاجتماعيـة، أي كـل مـا اخترعـه الإنسـان أو اكتشـفه وكـان لـه دور فـي العملية الاجتماعية"[1].

كمـا يعرفهـا "**محمـد زيـاد حمـدان**" بأنهـا "مجموعـة الأفكـار والقيم والمعتقدات والتقاليـد والعادات والأخلاق والنظم والمهارات وطرق التفكير وأسلوب الحياة والعرف والفن والتصوير والقص الشعبي والأدب والرواية والأساطير ووسائل الاتصال وانتقال وكل ما توارثه الإنسان وإضـافة إلـى تراثـه نتيجـة عيشـه فـي مجتمـع معين"[2]، وهذه هـي المؤثرات التـي تبنتهـا هذه الدراسة.

– **التعريـف الإجرائـي:** وبنـاءً علـى مـا سبق، فالمؤثرات الثقافيـة والتربويـة هـي كل التأثيرات الناتجـة عـن الثقافـة والتربيـة والتـي تـؤدي إلـى تغييـر فـي سلوك الأفراد، وأهم مظـاهر هذه المؤثرات فـي هذه الدراسـة، الخلفيـة الثقافيـة التربويـة للمجتمـع وخاصـة في معالجـة الأخطـاء الاجتماعية، التفاعل مع الواقع الإعلامي، والجانب التعليمي الرسمي ومظاهره.

6– غياب الاستقرار الاقتصادي:

– **المنظومـة الاقتصـادية:** تعرّف المنظومـة بأنهـا "ذلك التركيـب الـذي يتـألف مـن الأجـزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضـها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر مستمر، ويؤدي كل جزء منها وظيفة محددة وضرورية للمنظومة بأكملها"[3].

والمنظومـة الاقتصـادية هـي مجموعـة السياسـات والتوجهـات والقـوانين والتشـريعات و الاستراتيجيات والإجراءات والخطط والخطوات والمكانيزمات والإمكانيات المادية، التـي تثري و تنظم وتسير وتجسد الواقع الاقتصادي للمجتمع.

---

[1]- إبراهيم ناصر: **أسس التربية**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن،1987، ص132 .

[2]- المرجع نفسه، ص 133.

[3]- منى عبد الصبور محمد: **المدخل المنظومي والبناء المعرفي**، دراسة مقدمة للملتقى الفكري حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلّم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين الشمس، يومي 17/16 ديسمبر 2003، ص1.

والمنظومة الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة، تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد في أي مجتمع، معتمدة في ذلك على الأدوات المتعددة التي تستطيع أن تكيّفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

- **الاستقرار الاقتصادي:** يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى" غياب التحولات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها، ويعتبر هذا الاستقرار الاقتصادي مطلبا أساسيا تسعى إليه جميع الحكومات كونه يسهم في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الرضا الشعبي على الحكومات، وخاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي"[1].

وهو"تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها"[2].

و يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي فى المجتمع، ويقصد به فى علم الاقتصاد أن تتحقق حالة لا توجد معها أي أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل إليه.

ومن صور التوازن أو الاستقرار الاقتصادي التوازن بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والعرض الكلي(الإنتاج الوطني)، فإذا لم يكن الإنفاق الوطني كافيا لمقابلة الإنتاج الوطني، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر مايسمى بحالة الانكماش

---

[1]- أحمد إبراهيم الملاوي: **دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي**، دراسة منشورة بموقع المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، الأردن، دت، ص6.

[2]- سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1973، ص 162.

الاقتصادي، ومن أهم مظاهره انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الإنفاق الوطني زائدا عن الإنتاج الوطني أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، ونتج عن ذلك التضخم، والذي تتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ومن مظاهر الاستقرار والتوازن الاقتصادي تعادل الاستثمار الوطني مع الادخار الوطني (احتياطي الصرف)، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشي العجز بالموازنة العامة للدولة، وبإيجاز يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعني ارتفاع مستوى المعيشية وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي . و"بشكل عام يجمع الاقتصاديون على أن أهم مظاهر أو مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مايلي:

- انخاض في معدلات النمو؛
- ارتفاع في مستويات الدخل الفردي؛
- تحقيق حالة من النمو المتوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"[1]؛

- **التعريف الإجرائي:** في هذه الدراسة الاجتماعية مفهوم غياب الاستقرار الاقتصادي هو كل اختلال للمنظومة الاقتصادية للمجتمع، والذي ينتج عنه مشاكل واضطرابات وأزمات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمجتمع، وهو بذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي، ومظاهرها انخفاض معدل النمو الاقتصادي، و تدهور المستوى المعيشي للأفراد ووصوله إلى أدنى المستويات، وانخفاض مستوى الدخل الفردي، الفقر وارتفاع عدد الأفراد المصنفون تحت عتبة الفقر، البطالة وعدم نجاعة سياسة التشغيل التي تهدف إلى استعاب القوة القادرة على العمل من أفراد المجتمع، حدة أزمة السكن، عدم القدرة تحقيق متطلبات التزايد أو النمو السكاني

[1]- أحمد إبراهيم الملاوي، مرجع سابق، ص 6.

المبحث الثالث: الاقتراب النظري والدراسات السابقة:

أولا: الاقتراب النظري:

يقصد بالاقتراب السوسيولوجي تحديد النظرية التي يندرج ضمنها موضوع الدراسة التي يتطلب اتجاه فكري معين يحدد زاوية الدراسة، كما "يمثل الاقتراب النظري تلك الخطوة المنهجية التي من خلالها يتمكن الباحث من تحديد إشكالية الدراسة، وكذا بناء الفرضيات التي تمكنه من الأسئلة المطروحة في الإشكالية"[1].

والمقاربة المنهجية هي "عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويصنفها في نسق علمي مرتبط "[2]، وتعتبر خطوة من الخطوات المنهجية في أي دراسة فعن طريقها يتوصل الباحث إلى نتائج تزيد قيمة الدراسة، وتختلف المقاربة النظرية من دراسة لأخرى حسب طبيعة الموضوع، ومن خلال قراءاتنا المحددة حول الموضوع يمكن أن ندرج الإطار الذي تندرج فيه هذه الدراسة هو" الدور الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي "باعتبار هما أكثر النظريات مناسبة وملائمة للدراسة، فتعد "نظرية الدور الاجتماعي من النظريات الأساسية... وتشكل أداة من أدوات السوسيولوجي الخاصة بدراسة الجماعات والأنظمة الاجتماعية القائمة وبخاصة في مجال دراسة عمليات التفاعل التي تقوم بين الجماعات والأفراد في إطار المنظومات الاجتماعية "[3]، بحيث يقوم الفرد بسلوك اجتماعي باتخاذ موقف مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات الآخرين أي "النشاط الذي يقوم به لشخص ما في موقف معين"[4].

فمصطلح الدور الاجتماعي "يعني النماذج الثقافية المتعلقة بمكانة معينة وهو يشمل المواقف، القيم والسلوك المتعارف عليه في المجتمع لكل شخص يشغل مكانة معينة..،

---

[1]- Raymond OUMY , LUCVAN COMPEN-HANDT **: Manual de Recherché en Science Social** , PARIS, DUMOND, 1993, P 91

[2]– طلعت همام: **قاموس العلوم النفسية والاجتماعية**، مؤسسة الرحالة، بيروت، ط1، 1984، ص 70.

[3]– علي أسعد وطفة: **علم الاجتماع التربوي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1412–1413هـ/ 1992–1993م، ص 55.

[4]– ريمون بودون، ف.بوريكو :**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تر سليم حداد، د.و. الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 288.

شخص هو نموذج أو نوع من السلوك الاجتماعي... مقابل وضعية والتزامات وتوقعات أفراد جماعته "[1].

وتعد نظرية الدور من أكثر النظريات الاجتماعية شويعا وبالذات في مجال التفاعل البشري الذي يحدث بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتنطلق من حقيقة أن كل فرد لا بد أن يكون له دور يحدد مكانته وهويته ويتصرف من خلاله، ويتكون هذا الدور من خلال المنظومة الاجتماعية، ويكتسب قوته من خلال توقعات الآخرين التي يكون لها دائما تأثيرا فعّال في تحديد الأدوار، ومن المفاهيم الأساسية لهذه النظرية نجد المكانة الاجتماعية (المكانة الطبيعية والمكانة المكتسبة)، الدور، توقعات الأدوار، تكامل الأدوار، صراع الأدوار.

أما بالنسبة لنظرية التفاعل الاجتماعي فهي "مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تصدر عن أفراد الجماعة في موقف من المواقف الاجتماعية....، وعملية التفاعل عملية حركية بمعنى أنها تصرف واحد من أطرافها يؤثر على سلوك الأخر وتصرف هذا الأخير يؤثر بالتالي على تصرف الطرف الأول، وهكذا تستمر عملية التأثير والتأثر المتبادل طالما استمر الموقف الاجتماعي الذي يجمعها"[2].

ويتضمن "التفاعل الاجتماعي نوعين من التوقعات أو مجموعة من التوقعات...، كذلك يتضمن إدراك الدور الاجتماعي وسلوك الفرد في ضوء المعايير الاجتماعية التي تحدد دوره الاجتماعي وأدوار الآخرين.....ويتم الاتصال والتفاعل عن طريق اللغة والرموز والإشارة، وتلون الثقافة التي يعيش فيها الفرد والجماعة نمط التفاعل الاجتماعي"[3].

ويمكن تطبيق هاتين النظريتين في دراستنا لأنهما متكاملتان ومتداخلتان فيما بينهما، بحيث يقوم الفرد بنشاط ويسلك سلوكا اجتماعيا داخل الأسرة وفي المجتمع، ودور الكيان الأسري وبناء الاجتماعي في بلورة تفكيره واتجاهاته وفقا لنسق قيمه، ومدى طموحه وطموح

---

[1] −Klimberg OTTO **: Psychologie social** , Coll PUF, 1967, P410.

[2]– حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1977، ص 203.

[3]– محي الدين مختار : **محاضرات في علم النفس الاجتماعي**، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982، ص71.

جماعته المرجعية في قيامه بدوره كما ينبغي، ويتم ذلك بتفاعله الاجتماعي عن طريق الاتصال، واكتسابه المهارات والخبرات الحياتية والتربوية اللازمة من أجل بلوغ النجاح والاتزان الاجتماعي، واكتسابه القيم والاتجاهات والمواقف خاصة تلك المتعلقة في استمراره في الحياة الاجتماعية الطبيعة.

كما يمكن أن ندرج هذه الدراسة في إطار نظرية البناء الاجتماعي، وتطرح هذه النظرية فكرة أن المجتمع عبارة عن بناء كلي يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وتتألف الوحدات البنائية للمجتمع من المعايير والأدوار والنظم والقيم والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، وتقوم جميع هذه الوحدات بوظائفها في مواجهة حاجات المجتمع ليتحقق التوازن. ويتشكل الفعل الاجتماعي في ضوء المعايير والأدوار والنظم، بحيث يبدو لهذا الفعل بناء له طابع الاستقرار النسبي.

وهذه النظرية "تهتم بالطرق التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعي، وأنماط السلوك، والتكامل، والثبات النسبي للمجتمع، أو الجماعات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباطات بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو نتيجة اللامعيارية، فقدان التوجيه والضبط الاجتماعي"[1].

فتبني هذه النظرية من خلال رؤيتها للبناء الاجتماعي، ويتمثل البناء في مجموعة من الظواهر السلوكية المتكررة والمترابطة التي يقوم بها الفرد وتترك أثر في النسق الذي يحويه، والنظام يتألف من مجموعة من الأدوار المترابطة، أما المجتمع فهو يتألف من مجموعة من النظم المترابطة والمتساندة وظيفياً، وتحدث المشكلة الاجتماعية عندما يحدث أي تغير في أحد أجزاء النسق لأنه سيؤدي إلى تغيرات في الأجزاء الأخرى للنسق، والتشرد ضمن المشكلات الاجتماعية التي تشكل من خلال حالات اللاتوازن التي تحدث في البناء الاجتماعي، والتي يمكن أن تفسر بالتغيرات الجوهرية التي تحدث في المجتمع وتمسه في معاييره وقيمه.

[1]– حلمي إجلال إسماعيل: **العنف الأسري**، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999، ص24.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- دراسات أجنبية غربية:

- **الدراسة الأولى:** دراسة نسقية للتشرد والمتشردين " **للمركز الوطني لعلم الإجرام "ببلجيكا"** (**centre national de criminologie /belgique**) والمنجزة من طرف الباحث "**نيكول لاهاي**" **Nicole lahaye**، موضوعها: "**المظاهر (الأوجه) الحالية للتشرد في بلجيكا**"[1]

Aspects actuels du vagabondage en Belgique

- **أهداف الدراسة:** المركز الوطني لعلم الإجرام كان مدعوا للمضي قُدما، فالعملية تطلبت دراستين متكاملتين، الدراسة الأولى تحليل منهجي نسقي للخصائص العامة للتشرد لعام 1963، والذي يعرض تصنيفا مشتركا للعشر سنوات الأخيرة.

دراسة ثانية عملية (تطبيقية) على مستوى مواز؛ لكن يتطلب أكثر انتشارا، موجه بفضل التحقيقات الفردية المعمقة، لرصد كافة المعطيات المتعلقة بالحالة الجسدية، العقلية، والنفسية للمتشردين، وكذلك وسطهم الاجتماعي الثقافي، المدرسي ونشاطهم المهني.

وتهدف الدراسة في بحثيها معا إلى الرقي وتشجيع جميع الإصلاحات المطروحة على مستوى التدابير التشريعية، الإدارية والمساعدة، وسيكون من الأرجح أن تسهم على التقليل أو حتى القضاء على التشرد في المجتمع.

- **إشكالية وتساؤلات الدراسة:** انطلقت هذه الدراسة من التساؤل التالي: هل نخلص إلى أن بناءنا الاجتماعي صاغ أو أنشأ عوامل جديدة لشبه الجنوح أو ما قبل الجنوح؟

يمكن أن نفترض؛ لكن فقط دراسة عامة عن التشرد تكملها دراسة استقصائية عن جذورها لدى الفرد، من الأرجح أن تجذب الإجابة لهذا السؤال، والتي يمكن أن تلقي بعض الضوء على طبيعة هذه العوامل.

- **منهج الدراسة:** استعملت الدراسة عدة مناهج للوصول إلى تحقيق أهدافها، بداية من المنهج الوصفي التحليلي، منهج الإحصائي واعتمادها على رصد الإحصاءات لمختلف

[1]-Nicole LAHAYE: **Aspects actuels du vagabondage en Belgique**,centre national de criminologie publication N° 3, édition de l'instut de sociologie à Bruxelles, 1967.

الفترات الزمنية السابقة، المنهج التاريخي لتسليط الضوء على الظاهرة والاهتمام بها بداية من القرن 19 وتتبع مسارها لفهمها أكثر.

- **عينة الدراسة:** أجريت الدراسة خلال سنة كاملة على عينة مكونة من 1032 حالة، وهم المتشردون البالغون أكثر من 18 سنة.

حيث شملت العينة 993 متشرد (رجال) المتواجدون بالمركزين (المؤسساتيين) الوطنيتين لأواء المتشردين رجال وهما مؤسسة " **وارتل**" **Wortel** و" **مركسبلاس**" **Merxplas**، و39 متشردة بالمؤسسة "**سينت-أندري-بيج-بروج**" **Sint-Andries-bij-Brugge**.

- **أدوات الدراسة:** استعانة الدراسة بعدد من الأدوات لجمع البيانات الخاصة بالظاهرة:

- الملاحظة المباشرة والمشاركة خلال فترة تواجدهم بالمركز؛
- استمارة مقابلة على أساس انهم موظفون بالمركز؛
- الملفات الفردية والسجلات الإدارية بالمركز التي تحتوي على شخصية عن كل حالة؛

- **نتائج الدراسة:** وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

- إن هذه الدراسة وإن كانت تقع ضمن خطة عامة جداً، فهذا لم يمنع من الوصول إلى عدد كبير من النتائج الإيجابية، وقد أثبتت أثر عوامل مختلف السلوكات الاجتماعية العادية على الوضع الهامشي للمتشرد. هذا؛ فضلا عن قضية العوامل الجماعية (مثل الاندماج في الأوساط الريفية، الصناعية أو الحضرية) وكذا العوامل الفردية (مثل الأسرة، الحالة المدنية، التعليم، العمر...)، حيث الكل يقع بدرجة أكبر أو أقل في قاعدة التفكك الاجتماعي للمتشرد؛

- عرف التشرد تراجع ثابت لكنه استقر منذ حوالي عشرات السنين، هذا الاستقرار تحقق في مستوى جد مرتفع، إذا أخذ بعين الاعتبار تدخلات المساعدة المتعددة التي يستفيد منها كل شخص حاليا؛

- من الناحية الجغرافية التشرد شمل كل المناطق (في دولة بلجيكا)، مع وجود تفاوت بين المناطق؛

– إنه يمكن الافتراض بأن مستوى التعليمي للمتشردين له صلة مع ممارسة حرفة (صنعة) أو مهنة (عمل)، و المقارنة بين أنواع الأعمال التي تمارس في كثير من الأحيان من قبلهم، قد أظهر جليا أن المستوى الاجتماعي لعملهم لا يتناسب مع تكوينهم الدراسي، فالذين حصلوا على التعليم الابتدائي والمهني، في مرات عديدة مدفوعين بقوة، وكثيراً ما عملوا طوال حياتهم كالعمال يدوين غير مهرة ومؤهلين. ولذلك يمكننا أن نجزم أن فكرة الافتقار إلى المهارات والمعرفة المهنية للفرد تلعب دوراً رئيسيا في المسببات (إحداث) التشرد؛

– هذه الدراسة لا تشمل الفحص الفردي للمتشردين الكحوليين (المدمنين على الكحول)، وبالتالي فإن استنتاجاتها حول هذه النقطة هي في نسق كمي دقيق. وفي الحقيقة أن 80 % من المتشردين يمكن اعتبارهم كحوليين سادرين (مصريين على ذلك) أو مزمنين (مرضى)، في غاية الخطورة، ويظهر إدمان الكحول كسبب للتفكك الاجتماعي لعديد كبير من الشباب.

– لقد أظهرت هذه الدراسة أن أهمية العوامل الاقتصادية أصبحت ثانوية وتنازلت لصالح عناصر وقوى أكثر تميزا في مسببات للتشرد؛

هذه الدراسة القيمة وإن كانت قديمة نسبيا لكن أماطت اللثام على عديد الجوانب المتعلقة بظاهرة التشرد، ومست مباشرة العوامل الأساسية المسببة لهذه الظاهرة والتي مازالت قائمة إلى يومنا هذا، ونجد الكثير من هذه العوامل طرحت في دراستنا الحالية.

فهذه الدراسة قدّمت لنا نظرة تاريخية وتشريعية عن الظاهرة في المجتمع **البلجكي** كنموذج للمجتمعات الغربية والعصرية، كما زودتنا ببعض الإحصاءات عبر سنوات مختلفة ومجتمعات متطورة وهذا يؤكد مسعى اختيارنا لدراسة هذه الظاهرة.

تطرقت هذه الدراسة إلى الكثير من المتغيرات والأبعاد والمؤشرات والتي هي محل اهتمامنا في دراستنا، كبعد الثقافي التربوي بمؤشراته المختلفة كالتعليم والتكوين وعلاقتهما بالعمل وعلاقة كل ذلك بالتشرد، والبعد الاجتماعي من تفكك اجتماعي وطغيان العناصر الفردية، والبعد الاقتصادي والذي ظهر بأنه عامل ثانوي عكس نتائج دراسات أخرى. وكذا الانحراف والجنوح كسمة بارزة لدى فئة عريضة من المتشردين.

- **الدراســة الثانيــة:** دراســة أكاديميــة فرنســية عبــارة عــن أطروحــة لنيــل شــهادة دكتــوراه موضوعها:

" **مقاربة إشكالية sine domo en Haute-loire et au Puy-en-velay من منتصف القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا: مساهمة في دراسة التشرد**"[1]

Approche de la problématique sine domo en Haute-loire et au Puy-en-velay du milieu du xixe siècle à nos jours Contribution à l'étude du vagabondage" للباحث "**جوون نول**" **Jouenne Noël** .

- **أهداف الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على تسليط الضوء على بعض المتغيرات الراجعة إلى التحـولات الاجتماعيـة_خاصـة فـي المنـاطق الريفيـة، وعلـى سـبيل المثـال: ظـاهرة "المـزارع الضيافة".

- **إشكالية ومحتوى الدراسة:** تتبعت الدراسة الحياة اليومية للمؤسسات الخيرية والأشخاص بدون مأوى في إطار جمعية « **sino domo** »، و تنطوي إشكالية هذه المؤسسة على دور المساعدة والأشخاص القائمين على حركيتها واستمراريتها.

تنقسم الدراسة إلى 3 أجزاء، وكل جزء إلى 3 عناصر ثانوية، يرتكز الجزء الأول على المحور التاريخي في سياق البحث عن تطور واستمرارية الظاهرة تاريخيا...ففي عام 1863، أصدر وصُودِقَ على قانون لقمع التشرد والتسول في المحافظات الفرنسية.

ويبدأ الجزء الثاني بإحصاء أماكن ودور الإقامة في المناطق الفرنسية..، وتبين دائما التمييز العنصري بين الفقراء والمساكين حسب الهيئة والأصل.

يقترح الجزء الثالث دراسة سوسيولوجية لعالم مؤسسة "بلا مأوى"...حيث تنطلق الدراسة من حرم المؤسسة، وكيفية معاملة جميع الفئات الاجتماعية، حيث يُقسم هؤلاء الأشخاص "المتشردين" إلى 5 فئات متفاوتة، متتبعة حياتهم اليومية واستمراريتها وفق خطة: الزمان، المكان، العوامل الاقتصادية، سيرورة الحياة، الملبس، النظافة الجسمية.

---

[1]- Jouenne NOËL: **Approche de la problématique sine domo en Haute-loire et au Puy-en-velay du milieu du xixe siècle à nos jours Contribution à l'étude du vagabondage** , thèse présentée en de l'obtention du doctorat, vue université rêne Descartes-paris 5, faculté des sciences humaines et de sociales Sorbonne, département de sciences sociales, 1997.

– **منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحال كما اتبعت طريقة الملاحظة بالمشاركة، وهذا بمشاركة حياة الحالات من المتشردين بهذه المؤسسة وتسجيل كل سلوكاتهم ومواقفهم .

– **مجال وعينة الدراسة:** هذه الدراسة الاثنولوجية امتدت أكثر من سنة، من مارس 1993 إلى غاية ماي 1994، وكانت عينة الدراسة عبارة عن المتشردين المتواجدين أثناء هذه الفترة بمؤسسة (أو جمعية) « **sino domo** ».

– **أدوات الدراسة:** استمارة دراسة حالة، السجلات الإدارية والملفات الشخصية.

– **نتائج الدراسة:** توصلت إلى الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- التشرد منتشر بدرجة كبيرة عند الرجال منه عند النساء، وهذا لاعتبارات اجتماعية متعددة؛

– الفقر احد العوامل المسببة للتشرد، لكن لابد أن لا نختصره في مفهومه الاقتصادي المادي، بل يجب أن نوسعه للوصول إلى مفهومه الاجتماعي الواسع؛

– هناك عوامل اجتماعية كثيرة نتيجة للتحولات الاجتماعية لها دور في استمرار توسع ظاهرة التشرد؛

– تطور مفهوم التشرد عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، هذا ما خلق مستويات معينة من التشرد والمتشردين؛

هذه الدراسة الأكاديمية التاريخية في جزئها الأول تثير دراستنا في الكثير من الجوانب، بداية من تحديد مفهوم التشرد استعراضه على مستوى مجموعة من التخصصات العلمية والمهنية، إلى تحديد مستويات التشرد ومن ثمة تصنيف المتشردين، إلى عرض الجوانب التشريعية والقانونية المتعلقة بهذه الظاهرة في المجتمع الفرنسي.

كما أسهمت هذه الدراسة في الكشف على بعض العوامل الاجتماعية التي لها إسهام مباشر في انتشار هذه الظاهرة، ما يعزز التحليلات المقدمة التي تطرح على مستوى دراستنا.

2- دراسات عربية:

- **الدراسة الأولى:** في دراسة "**لخالد الردايدة**"عبارة عن رسالة ماجستير في الأردن بعنوان "**ظاهرة التشرد والتسول في المجتمع الأردني**"[1].

- **أهداف الدراسة:** وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح العوامل التي تدفع الأشخاص إلى التشرد والتسول، والتعرف على طبيعة اتجاهات المواطنين نحو التشرد والتسول، ودوافعهم للتّصدق على المتسولين، ومقترحاتهم لعلاج الظاهرة، وإيضاح دور التشريعات في الأردن للوقاية والعلاج من هذه الظاهرة ،والتعرف على اتجاهات المتسولين نحو خدمات المؤسسات التي ترعاهم،

- **تساؤلات الدراسة:** تساؤلات الدراسة تتمثل في :

- ماهي الأسباب التي تؤدي إلى التشرد والتسول؟

- هل التشرد والتسول ظاهرة تمس الذكور دون الإناث؟

- ماهي الإجراءات الكفيلة لمواجهة الظاهرة؟

- وهل التشريعات القانونية الخاصة بالتشرد والتسول كافية وفعالة لمعالجة الظاهرة؟

- **منهج الدراسة:** استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي الاستطلاعي ومنهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة.

- **عينة الدراسة:** قام الباحث بإجراء دراسته الميدانية في العاصمة بالأردن، على عينة من المتشردين والمتسولين من مختلف الشرائح ذكور (أطفال، شباب، كهول، مسنين) ومن الجنسين (ذكور وإناث).

- **نتائج الدراسة:** وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

- يشكل الذكور النسبة الكبرى من المتسولين والمتشردين؛

- تشكل فئة العجزة (60 فما فوق) النسبة الكبرى من المتسولين؛

- من أكثر أسباب التشرد والتسول قلة الدخل، يليها أن التسول عادة سلوكية؛

---

[1]- خالد الردايدة: **ظاهرة التشرد والتسول في المجتمع الأردني**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1979/1978.

– عدم وجود مؤسسات كافية لرعاية المتسولين والمتشردين، إضافة إلى عدم تطبيق أصل العمل الاجتماعي في المؤسسات؛

– الدافع الديني هو أقوى الدوافع التي يدفع المتصدق إلى إعطاء المتسول ثم يليه دافع العطف والحنان؛

– يرى رجال الضبطية العدلية أن التشريعات والإجراءات القانونية لمواجهة ظاهرة التشرد والتسول غير كافية وغير فعالة؛

هذه الدراسة عن ظاهرة التشرد وظاهرة أخرى مرتبطة بها هي ظاهرة التسول، وإن كانت قديمة نسبيا إلى أن ذلك يقودنا التأكيد على قدم هذه الظواهر وتجذّرها في المجتمعات نتيجة للتحولات التي تعصف بها.

ويلاحظ أن هذه الدراسة لا تفرق بين الظاهرتين، وتعتبر أن التسول وجه من أوجه التشرد، وأن المؤشرات والعوامل والمتغيرات هي نفسها بالنسبة للتشرد والتسول.

– **الدراسة الثانية:** دراسة "**أيمن عباس قناوي الكومي**" بمصر بعنوان "**علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع، دراسة استكشافية وصفية**"[1].

– **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع، تمثلت المتغيرات النفسية في نمو الشخصية، التوافق النفسي، الإدمان، الممارسات الجنسية. وتمثلت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الحالة الأسرية، السكنية، التعليمية، العملية و الصحية.

– **تساؤلات الدراسة:** حددت تساؤلات الدراسة فى خمسة تساؤلات رئيسية هى:

– هل توجد علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومشكلة أطفال الشوارع ؟

---

[1]– أيمن عباس قناوي الكومي: **علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع، دراسة استكشافية وصفية،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين الشمس، مصر، سنة 2001.

– هل توجد علاقة ارتباطيه دالة فيما بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع؟

– هل توجد علاقة بين بعض المتغيرات النفسية ومشكلة أطفال الشوارع ؟

– هل توجد علاقة ارتباطيه دالة فيما بين بعض المتغيرات النفسية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع؟

– هل توجد علاقة ارتباطيه دالة بين بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع؟.

– **منهج الدراسة:** اعتبار الدراسة كشفية وصفية لذلك تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي.

– **عينة الدراسة:** أجريت الدراسة على عينة مكونة من 300 طفل شارع ذكور والسن أقل من 18 سنة، بثلاث محافظات: محافظة القاهرة الكبرى 150 طفل، محافظة الغربية 75 طفل، محافظة أسيوط 75 طفل.

– **أدوات الدراسة:** دليل دراسة حالة، استمارة مقابلة، اختبار التوافق النفسي، اختبار الذكاء المصور.

– **نتائج الدراسة:** توصلت إلى الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

– وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وهى تدنى الحالة (الأسرية، السكنية، التعليمية، العملية، الصحية) ومشكلة أطفال الشوارع؛

– وجود علاقة ارتباطيه فيما بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع وهى الحالة (الأسرية، السكنية، التعليمية، العملية، الصحية)؛

– وجود علاقة ارتباطيه بين بعض المتغيرات النفسية وهى (نمو الشخصية، التوافق النفسى، الإدمان، الممارسات الجنسية)؛

– وجود علاقة ارتباطيه فيما بين بعض المتغيرات النفسية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع وهى (نمو الشخصية، التوافق النفسى، الإدمان، الممارسات الجنسية)؛

– وجود علاقة ارتباطيه دالة بين بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع وهى(نمو الشخصية، التوافق النفسي، الإدمان، الممارسات الجنسية، الحالة الأسرية، الحالة السكنية، الحالة التعليمية، الحالة العملية، الحالة الصحية)؛

إن هذه الدراسة وإن لم تهتم بدراسة كل فئات المجتمع من المتشردين، إلى أنها اهتمت بدراسة فئة واسعة ومهمة من المجتمع، تدخل في نطاق دراستنا وهي فئة الأطفال.

كما أنها تتقاطع مع دراستنا في أنها اختارت بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كمتغيرات مستقلة لها علاقة قوية بمشكلة التشرد.

كما تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا في استخدامها للمنهج الوصفي، واستعمالها لأدوات كالاستمارة و والمقابلة.

وقد أهملت عينة الدراسة الإناث وأجريت فقط مع الذكور، رغم أن هذه الظاهرة منتشرة وبكثرة بين الجنسين، كذلك لم تشر لا من قريب ولا من بعيد، من خلال عنوانها أو طرحها المنهجي؛ سواء في طرح الإشكال أو الأهداف أو التساؤلات ولا حتى من خلال النتائج، إلى دراستها و اعتمدها على الذكور فقط.

– **الدراسة الثالثة:** دراسة " **محمد مومن**" بالمغرب، وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه موضوعها" المظاهر **الاجتماعية و النفسية للأطفال في وضعية صعبة، أطفال الشوارع نموذجا، دراسة ميدانية بالرباط وسلا** "[1].

– **أهداف الدراسة:** سعت الدراسة من خلال تناولها إشكالية أطفال الشوارع بالمجتمع المغربي التوصل إلى رصد الظاهرة، ومحاولة دراستها ومقاربتها من بعض جوانبها الأساسية الاجتماعية والنفسية، من خلال محاولة معرفة خصائص أطفال الشوارع والوقوف عند الأسباب والعوامل التي دفعت بهم إلى اللجوء إلى الحياة بالشارع، كما سعت إلى التعرف على الظروف الاجتماعية النفسية التي يعيشها هؤلاء الأطفال من خلال حياتهم بالشارع،

[1]– محمد مومن، مرجع سابق.

من جهة أخرى تهدف إلى توفير معطيات تساهم في إيجاد حلول ممكنة ترمي إلى مواجهة الظاهرة والحد من خطورتها.

– **تساؤلات وفرضيات الدراسة:** جاءت تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

– ماهي أسباب هذه الظاهرة، وهل الأمر يتعلق بأسباب اجتماعية، اقتصادية، دينية، سياسية؟ ام يتعلق بأسباب أسرية، بيئية، ثقافية...؟

– كيف هي حياة هؤلاء الأطفال بالشارع؟ ماهي خصائصهم؟ وما هي انتظاراتهم وتمثلاتهم؟ وهل الظاهرة تتعلق بأطفال الشارع ذكور دون الإناث؟

– لماذا هذه الظاهرة تزداد تفاقما وانتشارا بالمغرب رغم المحاولات القائمة لاحتوائها؟ فماهي حدود هذه المحاولات واستراتيجيات التدخل والوقاية؟ وماهي الطريقة والأسلوب الأكثر فعالية لإعادة إدماجهم في المجتمع؟

وقد تمت صياغة فرضيات هذا البحث على الشكل التالي:

– أفترض بأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...المتردية للأسرة يمكن أن تؤدي بأطفالها إلى اللجوء إلى الحياة بالشارع.

– أفترض بأن طفل الشارع يعيش في وضعية مفارقة دالة بين وضعية الشعور بالحرمان والإقصاء وعدم الاستقرار، وبين الوضعية التي يتطلع لها عبر انتظاراته، وتمثلاته، والظاهرة تعني الأطفال الذكور كما تعني الإناث، يقتسمون نفس المصير ويشتركون في عدد من الخصائص...

– أفترض بأن هناك ارتباط بين عدم فعالية التدابير الوقائية والعلاجية المتخذة، واستمرار تزايد الظاهرة في التفاقم والانتشار وإعادة الانتاج.

– **منهج الدراسة:** اعتبار الدراسة كشفية وصفية لذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لأجل وصف تحليل المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي تتصل بالظاهرة المدروسة.

– **عينة الدراسة:** أجريت الدراسة على ثلاث فئات:

– عينة أطفال الشوارع المتواجدين بمدينة الرباط ومدينة سالا، وتشمل هذه العينة 711 طفل وطفلة شارع، أي 711 طفل متشرد من الذكور والإناث.

– عينة الأطر التربوية وهم أفراد وإطارات يتعاملون مباشرة مع هذه ويعملون لصالحها، وهم أعضاء الجمعية المغربية للأطفال في وضعية غير مستقرة بالرباط وسلا.

– عينة المسؤولين الحكوميين الذين يعملون لفائدة أطفال الشوارع.

– **أدوات الدراسة:** استعانة الدراسة بعدد من الأدوات لجمع البيانات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة وهي:

– مقابلة أطفال وطفلات الشوارع، وهذا بتحضير استمارة مناسبة لذلك؛

– استمارة استطلاع رأي اطر الجمعية المغربية للأطفال في وضعية غير مستقرة؛

– مقابلة المسؤولين الحكوميين الذين يعملون لفائدة أطفال الشوارع، وهذا ببناء استمارة مناسبة لذلك؛

– الملاحظة العلمية الميدانية؛

– **نتائج الدراسة:** يمكن اختصار بعض نتائج هذه الدراسة في الصيغ التالية:

– اعتبار ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة ناتجة عن طبيعة الوضع السوسيوثقافي الذي يميز المجتمع المغربي؛

– ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة معقدة مركبة، تأخذ صبغة المؤشر الاجتماعي لأقصى دراجات الإقصاء والتهميش المجتمعي، الذي تعيشه الأسر المغربية من جهة، وكمؤشر نفسي اجتماعي لمقياس درجة الإقصاء المجتمعي لهذه الشريحة المجتمعية من الأطفال؛

– خلصت الدراسة وعلى مستوى تحليلي أخر إلى طرح الأسباب الكامنة وراء تشرد هذه الشريحة المجتمعية وذلك من خلال طرح العلاقة القائمة بين ظاهرة أطفال الشوارع وتفكك الأسر؛

– في غياب تكفل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهذه الفئة، يظل الشارع بمثابة الملجأ الوحيد لهؤلاء الأطفال الذين يتعرضون لمختلف لأشكال العنف من طرف الكبار المنحرفين؛

وإن كانت هذه الدراسة قد اهتمت بشريحة الأطفال المشردين من الجنسين دون غيرها من الشرائح الأخرى المكونة للمجتمع، إلا أنها يمكن أن تقدم لدراستنا بعض الدعم ولإفادة خاصة ما تعلق بها بالعوامل المؤدية إلى التشرد والخروج للعيش في الشارع، مع تركيزها في جزء منها على العوامل الاجتماعية والأسرية والاقتصادية والثقافية وهي لب المتغيرات المعتمدة في دراستنا، وبالتالي يمكن أن تقدم لنا الكثير من التوضيح والتوجيه والمساعدة فيما تعلق بهذه النقاط.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة " **فاطمة علي أبو الحديد علي** " بمصر، وموضوعها "**المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بظاهرة أطفال بلا مأوى، دراسة اجتماعية ميدانية**"[1].

- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى التّعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية، والمتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات الثقافية وكيفية تأثيرها على الأسرة وإفراز ظاهرة أطفال بلا مأوى، كما هدفت إلى التّعرف على حجم الظاهرة وعلى المخاطر والمشكلات التي تواجه هؤلاء الأطفال في الشارع وكيفية مواجهتها.

- **تساؤلات الدراسة:** انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي هو: هل توجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية وظاهرة أطفال بلا مأوى؟، ثم انتقلت إلى التساؤلات الفرعية وهي:

- هل توجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية وظاهرة الأطفال بلا مأوى؟
- هل توجد علاقة بين المتغيرات الاقتصادية وظاهرة الأطفال بلا مأوى؟
- هل توجد علاقة بين المتغيرات الثقافية وظاهرة الأطفال بلا مأوى؟
- ما حجم الظاهرة وما نوعية هؤلاء الأطفال؟
- ما المخاطر والمشاكل التي يتعرض لها الطفل وما كيفية مواجهتها؟

- **منهج الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية؛ إذ أنها تسعى إلى تقديم وصف تحليلي للمتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تتصل بالظاهرة، فقد استعانت الباحثة بعدة طرق

1- فاطمة علي أبو حديد علي: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بظاهرة أطفال بلا مأوى، دراسة اجتماعية ميدانية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، دار المعارف، القاهرة، مصر،2007 / 2008.

لتحقيق هذا الهدف، حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة لوصف وتشخيص ظاهرة الدراسة، كذلك تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لتحقق من صدق البيانات التي تم جمعها بالأداة الأصلية.

– **عينة الدراسة:** أجريت الدراسة الميدانية بمراكز " كاريتاس" والمأوى بمحافظة القاهرة، الإسكندرية ومدينة طنطا بالمحافظة الغربية، شملت العينة 380 طفل بلا مأوى من الذكور والإناث، وعينة من 48 من الشخصيات المهتمة والمسؤولة عن مواجهة هذه الظاهرة في المراكز السابقة التي تمت بها الدراسة.

– **أدوات الدراسة:** استعانة الباحثة بعدد من الأدوات والمصادر لجمع البيانات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة، تتمثل في استمارة تتضمن 48 سؤال مرتبطة بالمتغيرات الأساسية، كما استخدمت دليل المقابلة المتعمق لعينة من الأطفال بلا مأوى الذين طبق عليهم استمارات المقابلة، بالإضافة إلى دليل المقابلة خاص بالمسؤولين والمهتمين بالظاهرة من خلال مراكز الاستقبال التي تمت بها الدراسة الميدانية.

نتائج الدراسة: هناك متغيرات رئيسية تساهم في إفراز الظاهرة، وتتعلق بتدني الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي الأسر وانعكاسها علي أطفال تلك الأسر ويتمثل ذلك فيما يلي:

– المتغيرات الاجتماعية تدني الظروف الأسرية لهؤلاء الأطفال من خلال عدة مؤشرات (التفكك الأسري، العنف الأسري، زيادة حجم الأسرة، انعدام القدوة الحسنة، نقص الوازع الديني، عدم التواصل بين الآباء والأبناء، أصدقاء السوء، الإهمال، الزواج العرفي، طرد الأسرة للطفل، انتشار العشوائيات، عدم إشباع رغبات الطفل، التمييز بين الإخوة، خروج المرآة للعمل، سوء البيئة المحيطة)؛

– المتغيرات الاقتصادية تدني الظروف الاقتصادية الأسرية لهؤلاء الأطفال من خلال عدة مؤشرات منها: الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار، عمالة الأطفال، انخفاض الأجور، انهيار الطبقة الوسطي؛

– المتغيرات الثقافية تدني الظروف الثقافية الأسرية لهؤلاء الأطفال من خلال عدة مؤشرات منها: التسرب من التعليم، عدم وجود ثقافة تربوية لدي الوالدين، التأثير السلبي لوسائل الإعلام، فقدان التواصل بين وسائل الإعلام والفئات الفقيرة، الزواج المبكر، عدم وجود مؤسسات ثقافية داخل الريف المصري؛

– المتغيرات السياسية أكد المسئولين أن الظروف السياسية تلعب دوراً كبير في انتشار ظاهرة أطفال بلا مأوي؛ وهي تتركز في عدة مؤشرات منها: عدم اهتمام الدولة بالفئات الفقيرة، وسوء التخطيط العمراني الذي يساعد علي الهجرة من الريف إلي الحضر، وبطء تفعيل الديموقراطية مما يؤدي إلي تراكم المشكلات الاجتماعية؛

–إن الطفل خلال تواجده في الشارع يتعرض لمشاكل هائلة؛ وهي على الترتيب: اتجاه إلي الجريمة، اتجاه إلي الإدمان، والانحراف الجنسي، عدوان الطفل كثرة الأمراض، فقدان الطفل لقيم المواطنة وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، كثرة الحوادث، استغلاله في الأعمال المنافية للآداب وخاصة الإناث، اكتسابه لقيم وثقافة الشارع؛

إن هذه الدراسة اهتمت بدراسة تشرد الأطفال من الجنسين الذكور وإناث، وما يمكن أن يفيد دراستنا في كشف بعض العوامل وحجم وطريقة عيش هذه الفئة المهمة من المجتمع.

وإن استعمال هذه الدراسة للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاجتماعية في المجتمع، ينطبق تماما تلك المتغيرات المعتمدة في دراستنا، وهذا مايساعدنا على كشف وتفحص بعض وأهم المؤشرات المرتبطة بتلك المتغيرات، كما يساهم في تدعيم تحليلنا وتفسرنا للعوامل المؤدية إلى التشرد.

أما من حيث المنهج وبعض الأدوات المستعملة في جمع البيانات والتي تتوافق مع تلك التي نعتمد عليها في دراستنا.

– **الدراسة الخامسة:** دراسة نظرية بحتة للدكتور"**حسين عبد الحميد أحمد رشوان**" موضوعها "**أطفال الشوارع، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي**"[1].

– **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهم متغيرات الوراثية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في ظهور هذه الظاهر، ومن خلال ذلك يمكن التّعرّف على معرفة حجم الظاهرة ونوعية هؤلاء الأطفال ذكرا أو أنثى، كما تلم بمعرفة المخاطر والمشكلات التي يواجهها طفل الشارع، وكيفية مواجهتها.

– **منهج الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستبان ذلك في الفصل الأول حيث وصف الفصل الأول الطفل والطفولة. كما استخدم المنهج التفسيري، فقد أبان الفصل الأول أن فهم سلوك الطفل يساعد على تفسير سلوكه تفسيرا صحيحا، ويساعد على الإعداد لتعديل وتهذيب طبيعة الطفل. وكشف الفصل الثالث عن أسباب نزوح الطفل إلى الشارع وسلوكه الانحرافي والإجرامي، وتتوحد هذه الأسباب في العوامل الوراثية والعوامل البيولوجية، والعوامل النفسية والذاتية، العوامل الاجتماعية، العوامل الأسرية، العوامل الثقافية، والعوامل التربوية والتعليمية، والعوامل الاقتصادية، والنظرية التكاملية.

كما لجأ الباحث إلى الاتجاه التحليلي، وهو تقسيم المشكلة إلى أقسام وفروع، وقد قسم فصل تصنيفات الأطفال، إلى جانحين وغير جانحين مثلا،..

– **محتويات الدراسة ومفاهيمها:** تنقسم الدراسة إلى أربعة أبواب، وتشمل تسعة عشر فصل كما يلي:

– **الباب الأول:** يلقي الضوء على أطفال الشوارع، من هم؟ وأهمية هذا الموضوع وأهدافه. فالفصل الأول عنوانه من هم أطفال الشوارع؟

بادئ ذي بدأ تناول مفهوم الطفل والطفولة، ثم أطفال الشوارع وقد تعددت مفاهيم هذه الظاهرة وهم فئة محرومة بلا مأوى تعيش ظروف صعبة، كما تعرض الفصل لترتيبات اليونيسيف واليونسكو، والمجلس العربي للطفولة والتنمية،وفي القانون الانجليزي والفرنسي،

[1]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **أطفال الشوارع، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012.

وفي الشريعة الإسلامية، وتعريف المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر، وبين حالات التعرض للانحراف .

والفصل الثاني يتعرض لأهمية وأهداف دراسة ظاهرة أطفال الشوارع سواء من حيث قيمة الطفولة أو من حيث الكشف عن أهم المتغيرا التي تسهم في ظهور هذه الظاهرة.

- **الباب الثاني:** ويلقي الضوء على النظريات التي تفسر ظاهرة أطفال الشوارع.

ويعرض الفصل الثالث أسباب دوافع نزوح الطفل إلى الشارع ومايتبعها من انحراف وجريمة، وعرج على تاريخ الظاهرة وأجمل بعض العوامل المسبة لها.

عرض الفصل الرابع العوامل الوراثية والبيولوجية ويقصد ودورها في ظهور ظاهرة الانحراف والجريمة.

وتطرق الفصل الخامس إلى العوامل النفسية والذاتية ودورها في ظهور أطفال الشوارع والسلوك الانحرافي والجريمة، إذ يرجع علماء النفس ذلك إلى شخصية الطفل ودوافع السلوك ونمط استجابة الفرد.

وشرح الفصل السادس دور العوامل الاجتماعية في ظهور الظاهرة حيث ينظر علماء الاجتماع إلى ظاهرة أطفال الشوارع والانحراف والجريمة على أنها مشكلة اجتماعية تحدث نتيجة التغير السريع الذي يصيب المجتمعات.

وألقى الفصل السابع الضوء على العوامل الأسرية ودورها في نزوح الطفل إلى الشارع، ويبين الفصل الثامن دور المتغيرات الثقافية في ظهور هذه الظاهرة، وألمح الفصل إلى أن الثقافة هي مجموع الموروثات الاجتماعية التي تمثل انجازات مجتمع ما.

وبين الفصل التاسع دور العوامل التربوية والتعليمية وجماعة الرفاق في نزوح الأطفال إلى الشوارع، حيث يفترض أن تكون لهذه العوامل دورا ايجابيا في التنشئة الاجتماعية.

وألقى الفصل العاشر الضوء على العلاقة بين ظاهرة هروب الأطفال إلى الشارع والظاهرة الاقتصادية، كفترات الكساد الاقتصادي والفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي، وقد عرج الفصل الحادي عشر على نظرية وقت الفراغ والنظرية التكاملية.

- **الباب الثالث:** يتناول مراحل مرور الطفل إلى الشارع، الحجم، السمات، التصنيفات.

و تضمَّن الفصل الثاني عشر أربعة مراحل لمرور الطفل إلى الشارع انطلاقا من الأسرة وحتى الاستقرار بالشارع.

وفي الفصل الثالث عشر تطرق الباحث إلى حجم أطفال الشوارع على مستوى عالمي أو عربي أو محلي.

وناقش الفصل الرابع عشر سمات أطفال الشوارع وهي الصفات والسلوكات التي يتطبع بها طفل الشارع في بيئته الاجتماعية الجديدة بكل ماتحمله من مظاهر سلبية.

أخذ الفصل الخامس عشر منحنى تحليلي بالقيام بتصنيفات متعددة لأطفال الشوارع وفق معايير محددة.

- **الباب الرابع:** ألقى الضوء على دور المجتمع والقانون في وقاية ورعاية أطفال الشوارع ومكافحة الظاهرة، وهذا من خلال الفصول الأربع المتبقية.

إن هذه الدراسة وإن كانت دراسة نظرية من جهة، واهتمت بشريحة الأطفال فقط من جهة أخرى، و ربطت في بعض الأجزاء مفهوم التشرد بالانحراف والجريمة، خاصة عند اعتمادها على النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف والجريمة المعروفة في علم الاجتماع الجريمة وعلم الإجرام في تفسير ظاهرة التشرد، إلى أنها ألمت بعديد الجوانب المتعلقة بظاهرة التشرد، وأشارت إلى الكثير من المعارف المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الظاهرة، وهذا ما يمكننا من الاستفادة منها في تدعيم دراستنا وتوسيع أفكارنا و تأكيد طرحنا.

3- دراسات جزائرية:

- **الدراسة الأولى:** دراسة "**مهدي سعيد**" وهي عبارة رسالة لنيل شهادة الماجستير موضوعها " **دور الخدمة الاجتماعية في الحد أو التخفيف من ظاهرة تشرد الأحداث**"[1].

[1]- مهدي السعيد: **دور الخدمة الاجتماعية في الحد أو التخفيف من ظاهرة تشرد الأحداث**، رسالة مكملة للحصول على رسالة ماجستير في علم الاجتماع فرع خدمة اجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005/2004.

– **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى تبيان ومعرفة ظاهرة تشرد الأحداث ودور الخدمة الاجتماعية الوقائي والعلاجي لها، كما سعت إلى الوقوف على الظاهرة في تطورها وارتفاع معدلاتها واتساع حجمها في مختلف المجتمعات، مع حصر مختلف حالات التشرد في مختلف دول العالم والوصول إلى حلول للحد من هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف منها.

– **تساؤلات الدراسة:** حددت تساؤلات الدراسة كالأتي:

– ماهو واقع ظاهرة تشرد الأحداث في مختلف دول العالم من منظور الخدمة الاجتماعية؟ وكيف يمكن أن تساهم الخدمات الاجتماعية التي تقدم للأحداث المتشردين في إعادة إدماجهم في المجتمع ؟

– هل يرجع تشرد الأحداث في مختلف الدول إلى انعدام أو نقص أو سوء توزيع الخدمات الاجتماعية؟ أم إلى نقص التشريعات الاجتماعية؟ وماهي الخدمات الاجتماعية الواجب توفيرها لهم؟

– ما العلاقة بين ارتفاع حالات التشرد لدى الأحداث ومستوى الخدمات الاجتماعية التي تقدم لهم في مختلف دول العالم ؟ وما هي حلول الخدمة الاجتماعية الوقائية والعلاجية لتشرد الأحداث ؟

– **منهج الدراسة:** استخدم الدراسة المنهج الوصفي، لوصف ظاهرة تشرد الأحداث في مختلف دول العالم وتحليل عواملها، وكذا التشريعات العربية والأجنبية التي تهتم بفئة الأحداث المتشردين، لمعرفة ووصف مكانة هذه الظاهرة لدى المشرعين، ثم طرق الوقاية والعلاج في الخدمة الاجتماعية والتي عرضناها وحللناها وقدمنا النماذج التي اتبعتها بعض الدول، بغية إضفاء الوصف الشامل لهذه الظاهرة من جميع الجوانب.

– **محتويات الدراسة ومفاهيمها:**

إيمانا من الباحث بالمكانة الكبيرة التي يحتلها الأحداث المتشردون في الخدمة الاجتماعية من خلال جهود أخصائييها، لمعرفة حقيقة الظاهرة في العالم من حيث حجمها وعواملها وسبل الوقاية والعلاج منها، فقد اعتمدت الدراسة للإجابة على تساؤلات الإشكالية

خطة عمل بها أربعة فصول، حيث تناولت في الفصل الأول الإشكالية وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، ثم تحديد المفاهيم والدراسات السابقة والأصول النظرية للموضوع ثم تساؤلات البحث والمنهجية المعتمدة فيه.

وتضمن الفصل الثاني حقيقة تشرد وانحراف الأحداث، وتم التطرق فيه إلى العلاقة بين تشرد الأحداث وانحرافهم ثم واقع ظاهرة تشرد الأحداث في بعض دول العالم، وعلاقة سن الحدث وجنسه بالتشرد، وكذا احتياجات ومشكلات الأحداث المراهقين وأخيرا عوامل التشرد التي قسمت إلى قسمين: عوامل فردية ذاتية (عوامل بيولوجية عضوية، عوامل عقلية، عوامل نفسية)، و عوامل اجتماعية واقتصادية داخلية (الانهيار العاطفي للأسرة، تفكك الأسرة، الانهيار الخلقي للأسرة، الانهيار الاقتصادي للأسرة)، وعوامل خارجية (المدرسة، مجتمع العمل، وسائل الإعلام، جماعة الرفاق، وقت الفراغ، التغيرات الحضارية، ضعف الوازع الديني، الحرب والكوارث الطبيعية).

أما الفصل الثالث فقد كان بعنوان الخدمة الاجتماعية لحماية الأحداث المتشردين حيث تضمن أهمية مشكلة تشرد الأحداث في الخدمة الاجتماعية، ثم الخدمة الاجتماعية لرعاية الأحداث المتشردين، فالتشريعات الاجتماعية الخاصة بالأحداث المتشردين (مصرية، جزائرية، لبنانية، فرنسية، أمريكية).

الفصل الرابع الذي كان بعنوان طرق الخدمة الاجتماعية في الوقاية والعلاج من تشرد الأحداث، حيث فصّلت الدراسة في أشكال الوقاية وطرق العلاج، ثم عرضت نماذج من طرق الخدمة الاجتماعية في الوقاية والعلاج من تشرد الأحداث.

هذه الدراسة دراسة نظرية بحتة حاولت الربط بين أحد ميادين علم الاجتماع التطبيقي وهي الخدمة الاجتماعية و مشكلة التشرد بتقديم أنجع الطرق للوقاية والعلاج والحماية.

ويمكن لهذه الدراسة أن تغذي دراستنا بمعارف نظرية عن العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تسهم في دفع الفرد إلى التشرد، وكذا النظرة القانونية و التشريعية للتشرد،

كم يمكن أن تغذي دراستنا بمعلومات و إحصاءات عن حجم وانتشار هذه الظاهرة في المجتمع، وتؤكد في نفس الوقت المسار الصحيح لدراستنا.

– **الدراسة الثانية:** دراسة "**خديجة سبخاوي**" وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير موضوعها"**التغير الاجتماعي وآثاره على تشرد المسنين، دراسة ميدانية في شوارع الجزائر الوسطى**"[1].

– **أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الظروف المتعددة العوامل و مدى تأثيرها على المسن و التشرد، ومحاولة فهم العلاقة بين المسن المتشرد و اختياره المرغم لهذه الحياة و محيطه من حوله، أي الإحاطة بظروف هذه الشريحة من المجتمع.

– **تساؤلات الدراسة:** حددت تساؤلات الدراسة فيمايلي:

– بماذا يفسر تشرد المسن في الجزائر؟

– هل عدم التكوين الشخصي الاجتماعي للمسن (أسرة، السكن) سببا في التشرد؟

– هل فقدان المكانة والدور للمسن في ظل التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية سببا في التشرد؟

– هل تدهور المستوى المعيشي للأسرة دور في تشرد بعض مسنيها؟.

– **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة، فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، الذي مكن الباحثة من القيام بتحليل موضوعي وعلمي لظاهرة التشرد وتحديد خصائصها، والدوافع الحقيقية الكامنة وراء حدوثها، بالإضافة على مدى تأثيرها كمشكلة اجتماعية على البناء الاجتماعي، كما وُظف هذا المنهج بغرض الكشف عن أنماط التفاعلات الناجمة بعد حدوث هذه الظاهرة، ووصف وتحليل العلاقات الأسرية، وأثرها على سلوك المسنين داخلها ووصف أدوار ووظائف الأسرة.

[1]- خديجة سبخاوي: **التغير الاجتماعي وآثاره على تشرد المسنين**، دراسة ميدانية في شوارع الجزائر الوسطى، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الجنائي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2008/2007.

كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال مقارنة العجزة وظروف وأسباب تشردهم، وكذلك واقعهم الاجتماعي للوقوف على المتغيرات الأساسية الواقعة وراء هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، للوصول إلى تفسير سوسيولوجي علمي أي إجراء مقارنة بين البناءات الاجتماعية والوقائع الاجتماعية.

كما استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة لأنه يرتبط بموضوع الدراسة عند تعاملها مع فئة المبحوثين من المتشردين كذلك تعاملها مع كل من فئة الأساتذة و المحامين والأئمة، وهذا عن طريق المقابلة.

- **عينة الدراسة:** أجريت الدراسة على خمس عينات مختلفة وهي:
  - عينة المبحوثين من فئة المتشردين وتتكون من 10 حالات؛
  - عينة الأساتذة 5 أساتذة علم الاجتماع، و5 أساتذة علم النفس؛
  - عينة المحامين وتتكون من 5 محامين تابعين لمجلس قضاء البليدة؛
  - عينة الأئمة وتتكون من 5 أئمة موزعين على مساجد بلدية البليدة؛
- **أدوات الدراسة:** استعانت الدراسة بأدوات وتقنيات لجمع البيانات والمعطيات وهي:

- **الملاحظة المكانية:** تم تسجيل الملاحظات والمواقف والأحداث في ميدان الدراسة، واعتمدت أساسا على متغيرات مجال الملاحظة المكاني والزماني و تفاعل المسنين المتشردين مع عامة الناس.

- **المقابلة:** مباشرة المبحوثين من المسنين المتشردين أو مع المبحوثين من فئة الأساتذة (علم الاجتماع، علم النفس)، المحامين، الأئمة.

- **الاستمارة:** تم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة، وقد تم إعداد مجموعة استمارات، الأولى المخصصة لفئة المبحوثين المسنين، و استمارة خاصة لفئة الأساتذة (علم الاجتماع، علم النفس) واستمارة خاصة لفئة المحامين، واستمارة خاصة لفئة الأئمة.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– التشرد لم يبقى حكرا على الأطفال والشباب بل تعداه للمسنين، وحتى المرأة المسنة دخلت عالم التشرد وبشكل ملفت للانتباه؛

– تراجع كثير من القيم الأصيلة عند بعض الأسر الجزائرية التي تأثرت بفعل التغيرات لتسهل ظاهرة التشرد؛

– فقدان مكانة المسن في ظل التغيرات الاجتماعية والتي مست كل الأنساق وخاصة النسق الأسري (غياب عامل القيمي بالأساس بما يحتويه هذا العامل من التضامن، تعاون، تكافل، إحساس بالمسؤولية اتجاه المقربين من الأهل....)، فقدان المكانة سببا في تشرد المسنين المبحوثين بنسبة 90%؛

– تدني المستوى المعيشي الذي صار هو الأساس والعامل المهم في تشرد لبعض الفئات بما فيها المسنن بفعل تخلي الأبناء عن الآباء. إن الفقر والمستوى المعيشي بالدرجة الأولى أدى إلى تشرد المسنين بنسبة 100%؛

– بروز النزعة الفردانية وخاصة عند الأسر النواتية بشكل فاضح إلى درجة رفض الأبناء للآباء؛

إن هذه الدراسة سلطت الضوء على فئة منسية – في كثير من الأحيان– من فئات المجتمع وهي فئة المسنين. والدراسة على أهميتها اعتمدت على عشر حالات في عينتها الرئيسية من المسنين، وهذا الحجم من العينة في نظرنا متواضع جدا مقارنة بالإحصاءات المقدمة في الجانب النظري عن حجم هذه الظاهرة لهذه الفئة في المجتمع الجزائري وبالعاصمة بصفة خاصة، والتي تعتبر مجتمع بحث هذه الدراسة.

وبغض النظر عن الملاحظات التي يمكن أن نقدمها، إلا أن هناك الكثير من مجالات الاستفادة من هذه الدراسة سواء في الجانب النظري من خلال رصدها لحجم الظاهرة في مختلف المجتمعات، أو من خلال أبعاد هذه الظاهرة التي نجد منها الكثير تصب في زاوية دراستنا، وهذا ما يسمح تدعيم محتوى دراستنا بالمعلومات المؤكدة والإحصائيات الرسمية و المفاهيم والتحليلات الواردة والنتائج المتوصل إليها.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة "**جلال فاطمة الزهراء**" عبارة عن رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الجريمة والانحراف موضوعها "**دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين، دراسة ميدانية بمدينة وهران**"[1].

- **أهداف الدراسة:** سعت الدراسة من خلال تناولها إشكالية انتشار الأطفال والمراهقين، التوصل إلى كشف علاقة التفكك الأسري وأثره على تشرد الأطفال والمراهقين، والبحث عن علاقة الظروف المعيشية والاجتماعية المزرية بتشرد هذه الفئة، كما حاولت الدراسة معرفة دور سوء التكيف هؤلاء الأطفال والمراهقين في الوسط المدرسي بتشردهم في الشارع.

- **تساؤلات الدراسة:** قامت الدراسة على مجموعة من التساؤلات بداية من تساؤل رئيسي:

- إلى أي مدى يساهم كل من الوسط الأسري و المدرسي في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين؟

- هل للتفكك الأسري علاقة بتشرد الأطفال والمراهقين؟

- هل للظروف المعيشية الاجتماعية المزرية للأسرة علاقة بتشرد الأطفال والمراهقين؟

- هل هناك علاقة بين سوء تكيف الأطفال والمراهقين داخل المدرسة وبين تشردهم في الشارع؟

- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة، فقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة كيف تلعب كل من الأسرة والمدرسة دورا في دفع الأطفال والمراهقين إلى التشرد، ومعرفة بذلك الأسباب التي لها علاقة بتشرد هذه الفئة من المجتمع، وتأثير هذه الظاهرة على البناء الاجتماعي. كما وظف هذا المنهج لوصف وتحليل العلاقات الأسرية المختلفة لأسر هؤلاء المتشردين، كذلك وظروفهم الاجتماعية التي يعيشونها في الشارع.

---

[1]- جلال فاطمة الزهراء: **دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين**، دراسة ميدانية بمدينة وهران، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الجريمة والانحراف، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، جوان 2008 /2009

كما اعتمدت الدراسة المنهج الكيفي لفهم ظاهرة التشرد من خلال إجراء مقابلات مع عدد قليل من الأطفال والمراهقين المتشردين، وجمع مختلف السلوكات التي تم ملاحظتها من خلال إعداد شبكة للملاحظة.

كما استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة وهذا بإجراء مقابلات مع الأطفال المراهقين المتشردين، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مختصين في كل من القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التربية والدين والشريعة الإسلامية.

- **عينة الدراسة:** يمكن تقسيم العينة إلى قسمين أو عينتين:

- الأولى عينة المبحوثين من الأطفال والمراهقين المتشردين، المتواجدين بشوارع مدينة وهران وتتكون من (12) اثنتا عشرة حالة تجاوبت مع الباحثة وقد اختيرت بطريقة عشوائية مقصودة.

- الثانية عينة مقصودة لمجموعة من أربع عشر (14) الأساتذة، يتوزعون حسب اختصاصات متنوعة، أربعة أساتذة في الشريعة وأصول الدين، أربعة في القانون، ثلاثة أساتذة في علم الاجتماع، ثلاثة أساتذة في علم النفس وعلوم التربية.

- **أدوات الدراسة:** اعتمدت الدراسة على الملاحظة وراعت في ذلك مجال الملاحظة، مكان الملاحظة، تسجيل سلوكات المبحوثين والمتشردين التي لوحظت، واستعانت أيضا بالمقابلة الحرة والمعمقة مع المبحوثين وركزت على بيانات عامة، بيانات خاصة بظروف تواجد الحالة بالشارع.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أغلب الأطفال والمراهقين المتشردين ذكور وذوي مستويات تعليمية متدنية، ينحدرون من أصول جغرافيا متنوعة حضرية، شبه حضرية وريفية؛

- تشرد الأطفال والمراهقين يعود في الغالب إلى تفكك الأسري بمختلف مظاهره والتي تجسدت في وفاة أحد الولدين أو كلاهما أو الهجر أو الطلاق، وكل هذه المظاهر كانت

ناتجة عن المشاكل الأسرية المتمثلة في الشجار والصراع والنزاع المستمر الدائم بين الزوجين. فهؤلاء المتشردون عاشوا في جو ينعدم فيه التفاعل الاجتماعي بين الأفراد؛

– إن تشرد الأطفال والمراهقين كان نتيجة تدهور و صعوبة الوضعية المادية والاقتصادية والاجتماعية للأسر، فالظروف المزرية كالفقر والبطالة وانخفاض دخل الأسرة وانعدامه أحيانا وتدني المستوى المعيشي لها ساهم في بقوة في بروز هذه الظاهرة، وقد كان أغلب الأولياء عاطلين عن العمل و لا يملكون راتبا شهريا ولا يملكون سكنات مستقرة؛

– لم يكن لسوء التكيف في المدرسة دورا في تشرد الأطفال والمراهقين رغم وجود بعض الصعوبات والمشاكل التي اعترضت هؤلاء في الوسط المدرسي؛

إن هذه الدراسة ركزت على فئة الأطفال و المراهقين حاولت أن تربط عوامل التشرد بالتفكك الأسري والجانب المادي والاقتصادي للأسرة وسوء التكيف في الوسط المدرسي، وبعض أبعاد و مؤشرات هذه المتغيرات تدخل في مجال دراستنا، مما يفتح لنا مجال للاستفادة من ورد في هذه الدراسة سواء في الجانب النظري من تحليل العامل الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ومن خلال المعلومات والمعارف الخاصة بالتشرد، والإحصائيات المتعلقة بهذه الفئة التي هي جزء من دراستنا.

من جانب أخر وفي الجانب الميداني والنتائج المتحصل عليها تقدم لنا صورة عن ملمح المتشردين والعوامل التي ساهمت في تشردهم، وأهم هذه العوامل الأسرية والاقتصادية والاجتماعية وتبصرنا إلى بعض العناصر التحليلية لفهم هذه الظاهرة.

ورغم المبررات المُقدَمة عن صعوبة التعامل مع المبحوثين المتشردين وعدم تجاوبهم مع الباحثة، إلى أن حجم العينة الرئيسية في نظرنا متواضعة جدا ولايمكن أن يقدم نتائج قوية ومعبرة، خاصة وأن مجتمع وميدان الدراسة هو مدينة وهران، وهي ثان مدينة في الجزائر، وهي تعج بالكثير من المتشردين الذين يحجون إليها من كل القطر الوطني.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة "**لشطر ربيعة**" عبارة عن رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الاجتماعي موضوعها"**التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع، مدينة عنابة نموذج**"[1].

- **أهداف الدراسة:** سعت الدراسة إلى تشخيص الواقع الفعلي لمسألة التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع، ذلك على اعتبار أن هذه التصورات تشكل نقطة اتصال بين ماهو فردي وماهو اجتماعي. كما تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة القائمة بين أطفال الشوارع والانحراف والتشرد، وإلى كشف أنماط الاستغلال التي تسلط على فئة أطفال الشوارع.

- **تساؤلات الدراسة وفرضياتها:** تتجلى معالم المشكلة البحثية في محاولة التعرف على التصورات الاجتماعية للمختصين البيداغوجين لظاهرة أطفال الشوارع؟ إلى أي مدى يمكن لهذه الظاهرة أن ترتبط بالعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية للطفل؟

وهل أن أطفال الشوارع عرضة للانحراف والجنوح؟ وهل تواجدهم في الشارع يجعلهم عرضة لشتى أنواع الاعتداءات؟

وإلى أي مدى تتنوع التصورات الاجتماعية لواقع هذه الفئة التي تعتبر إفراز لسيرورة المجتمع وتعبيرا عن تناقضات عناصره ومكونات بنائه الاجتماعي؟

ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها تم صياغة فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية وهي على التوالي :

- يؤثر الوسط الاجتماعي على طبيعة التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع.
- يرتبط تشكل التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع بقيم وخبرة ومستوى تعليم الفرد.
- تساهم وسائل الإعلام في تشكيل طبيعة التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع.
- هناك علاقة بين طبيعة التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع وقضايا الانحراف والتشرد.

- **منهج الدراسة:** في سعيها لتحقيق أهدافها اتخذت الدراسة اتجاها منهجيا ذا جوانب ثلاث، لذا كانت في جانب منها دراسة اختبارية لطبيعة العلاقة القائمة بين متغير مستقل

---

[1]- لشطر ربيعة: **التصورات الاجتماعية لأطفال اشوارع، مدينة عنابة نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل درجة ماجستير في علم النفس الاجتماعي قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر،2009/2008.

ومتغير تابع، في جانب آخر دراسة استكشافية حين سعت إلى اكتشاف الخصائص المميزة للتصورات الاجتماعية المتعلقة بأطفال الشوارع، وكانت دراسة وصفية في جانب ثالث منها حينما حاولت وصف هذه الخصائص.

– **عينة الدراسة:** أجريت هذه الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة بين ديسمبر 2007 وماي 2008، بالمؤسسة (المركز) المختصة لإعادة التربية بعنابة، حيث بلغ عدد الأطفال الموجودين بها تسعين(90 حدثا) كلهم كانوا متشردين بشوارع مدينة عنابة، وأجرت الباحثة معهم مقابلة لتدعيم شبكة المفاهيمية للدراسة، ولمعرفة العوامل الأساسية لتشردهم وأهم الأعمال والأفعال التي مارسوها في الشارع.

أما عينة البحث الحقيقية فهي المستخدمون البيداغوجيون الذين يتعاملون مع هؤلاء الأطفال في المركز، وعددهم ستة عشر يتوزعون كالأتي: مستشار التوجيه (مراقب عام) واحد، مستشار تقني بيداغوجي واحد، أربعة مربون مختصون، خمسة مربون، أربعة أساتذة التكوين المهني، أخصائي نفسي عيادي.

– **أدوات الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة بصورة أساسية على تقنية الشبكة الترابطية، وهي إحدى التقنيات المعتمدة في دراسة التصورات الاجتماعية، وتهدف أساسا إلى تحديد بنية المضامين، المؤشرات القطبية والحيادية المقولبة في حقل المعاني المرتبط بالتصور الاجتماعي. وهي تعمل على تحديد بعض المفاهيم والتقديرات المرتبطة بتصور خاص أو لمجموعة من التصورات لمواضيع مرتبطة فيما بينها ذات شكل محدد.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– جميع أفراد العينة يعتبرون ظاهرة أطفال الشوارع، ظاهر اجتماعية سلبية بكل مظاهرها وتداعياتها؛

– لدى العينة كم من التصورات عن ظاهرة أطفال الشوارع والتي تمثل تصوراتهم، وهي متشابهة كما وكيفيا، يبلغ 363 كلمة تصف هؤلاء الأطفال والخصائص السلوكية والخلقية بصفة عامة؛

– إن التصورات الاجتماعية التي تحملها العينة حول ظاهرة أطفال الشوارع هي عن معلومات يشترك فيها الحس العام، وترى طفل الشارع بعين المجتمع وما تحمله وسائل الإعلام من معلومات معظمها يعتمد على الجانب الكمي الإحصائي بغض النظر عن الدوافع النفسية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعته إلى الشارع؛

وهذه التصورات الاجتماعية تتمركز حول نواة مركزية تمثلت عناصرها في البنود التالية: طفل الشارع منحرف، متشرد، متسول، معرض لاعتداءات جنسية، متسرب من المدرسة، فقير؛

– إن جماعة الانتماء تحدد طبيعة التصور الاجتماعي، وهذا ما تبين لدى عينة البحث، من خلال خلفية السوابق العدلية للأطفال وطبيعة التعامل معهم وفق إجراءات قانونية في المركز فبالرغم من ثراء محتوى ومضمون التصور الاجتماعي لأطفال الشوارع، إلا أن طبيعته لم ترتبط بمستوى تعليم الفرد(المستخدم البيداغوجي)، بقدر ما ارتبط بماهية التصور في حد ذاته، حيث أزيلت المعاني العلمية المرتبطة بالموضوع ورسخت وفق معايير وقيم المجتمع.

– تؤكد الدراسة وجود علاقة بين وسائل الإعلام وطبيعة التصورات الاجتماعية لأطفال الشوارع؛

– أقر الأطفال المتشردون بممارستهم لشتى أنواع السلوكات اللاأخلاقية والانحرافات، كما اعترفوا بقيامهم بالتسول وأكد أغلبهم تعرضهم للمساومات الجنسية، وأثبتت الشهادة الطبية لبعضهم تعرضهم للاعتداءات الجنسية، وهذا كله ناتج عن غياب الحماية والرعاية في الشارع؛

إن هذه الدراسة وإن اهتمت بالتصورات الاجتماعية عن أطفال الشوارع، من خلال عينة من المختصين المتعاملين مع هذه الفئة والتي تقدم لنا صورة عن تصورات باقي أفراد المجتمع. فهي بذلك يمكن أن تمدنا بمجموعة من المعطيات، بداية من الخلفية الاجتماعية للمفاهيم المتداولة عن التشرد والمتشردين سواء لعوام الناس أو حتى للمتعلمين، مما تجعل

نظرة الأفراد والمجتمع لهؤلاء المتشردين نظرة دونية سلبية لا تساهم بأي حال من الأحوال في علاج الظاهرة.

كما أن هذه الدراسة قدّمت وأكدت مجموعة من المفاهيم مرتبطة بظاهرة التشرد، تنبع من واقع المجتمع وقيمه، وهذا ما يدفعنا إلى استخدام بعضها في الدفاع عن طرحنا في دراستنا.

ومن الأبعاد التي وقفت عندها هذه الدراسة البعد الإعلامي والبعد التعليمي والبعد الاجتماعية في بناء شبكة التصورات عن التشرد، وهذه الأبعاد هي محل اهتمام دراستنا من خلال طرح المتغيرات والعوامل الاجتماعية والثقافية والتربوية المؤدية إلى التشرد في المجتمع الجزائري.

ولقد أظهرت الدراسة بعض الممارسات والأعمال التي يقوم بها المتشردون، كوسيلة للمقاومة والبقاء والعيش، والتي تخالف معايير وقيم هذا المجتمع، وتعبر في نفس الوقت عن تقصير وحتى غياب الحماية والرعاية والضبط الاجتماعي من الأفراد والأسر والمجتمع والهيئات المعنية، مما يوسع حجم هذه الفئة في المجتمع ويزيد من مخاطرها والخطر عليها.

كما يمكن لهذه الدراسات أن توجهنا في جزء من جانبها النظري إلى معارف ومعلومات وإحصائيات، وخاصة فيما تعلق بماهية التشرد (أطفال الشوارع) وبعض العوامل التي تساهم في انتشاره في المجتمع.

- تعقيب عام عن الدراسات:

من خلال عرض ملخصات للدراسات أجنبية وعربية وجزائرية عن التشرد، والتي لها علاقة بدراستنا من زاوية أو من أخرى يمكن رصد مجموعة من الملاحظات أهمها:

- الدراسات مست مجتمعات كثيرة بعضها متشابهة والبعض الأخر متباينة، وهذا يؤكد عالمية هذه الظاهرة، وانتشارها في كل المجتمعات، فهي ظاهرة لا حدود ولا موطن واحد لها.

- امتدت الدراسات المقدمة عبر الزمن فبعضها يصل إلى بدايات النصف الثاني من القرن الماضي – وكان الإمكان أكثر– وهذا يؤكد تجذر هذه الظاهرة في المجتمعات عبر التاريخ،

خاصة في العصر الحديث مع ظهور التصنيع، التمدن والمدنية، التكنولوجيات ..وما رافق ذلك من تغيرات سريعة وعميقة للمختلف المجتمعات؛

– جل الدراسات العربية بمافيها الجزائرية اهتمت بظاهرة التشرد لدى الأطفال، وهذا يعكس اهتمام الباحثين وحتى الهيئات المحلية والعالمية بهذه فئة من المجتمع، إلا أن هناك دراسة واحدة فقط اهتمت بدراسة فئة المسنين المتشردين؛

– لاتوجد دراسات جزائرية على مستوى الدكتوراه عالجت ظاهرة التشرد، اكتفت الدراسات العربية بواحدة المغربية؛

الفصل الثاني:

المجتمع الجزائري؛

رؤية في البناء الاجتماعي والأسري

المبحث الأول- المجتمع و البناء الاجتماعي:

أولا: المجتمع :

1- ماهيـة المجتمـع: يعدّ مفهوم المجتمع من أكثر المفاهيم غموضاً في دراسات علم الاجتماع، على الرغم من وضوحه في المعنى العام، وفي صيغ تداوله بين الدارسين والباحثين من غير المختصين، ذلك أن ما ينطوي عليه المفهوم من معاني ودلالات في دراسات علم الاجتماع لا ينطبق بالضرورة على المعنى الشائع له، فضلاً عن أن الباحثين في علم الاجتماع أنفسهم يستخدمون التعبير في كثير من الأحيان بمعاني مختلفة ترتبط برؤيتهم له، وبالخلفيات الثقافية والعلمية التي تميز بينهم.

وغالباً ما يظهر التباين في المعاني التي ينطوي عليها التعبير في المضامين والأبعاد التي يضمرها المستخدم له، فمن وجهة النظر القانونية؛ المجتمع هو كل تآلف بين شخصين أو أكثر يربط بينهما اتفاق أو عقد شفوي أو كتابي، وقد يكون مضمراً أو معلناً، وتترتب عليه مسؤوليات متبادلة بين الأطراف المشتركة فيه، ولهذا يمكن أن يستخدم تعبير المجتمع باللغات الأجنبية للدلالة على المؤسسات والشركات، حتى إذا كان عدد أفرادها قليلاً، وعندما يستخدم التعبير ينصرف تفكير القانوني بسرعة إلى الالتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية، وارتباطها بأشكال التآلف بينها.

أما عالم النفس فيرى المجتمع مجموعة من العادات والتقاليد والقيم المؤثرة في السلوك الإنساني، وتعدّ عنصراً أساسياً من عناصر البيئة المحيطة بالفرد، وتحفزه إلى ممارسة استجابات سلوكية تختلف باختلاف خصائص الأفراد وسماتهم وطباعهم، والمجتمع وفق هذا التصور هو مجموعة العوامل التي تسهم في تكوين الفرد منذ ولادته حتى مماته، وبما أن الأفراد يخضعون لشروط اجتماعية مختلفة لا تتطابق حتى في حالات التوائم، فإن علماء النفس يهتمون كثيراً بموضوع التنشئة التي يراد بها مجموعة العوامل الاجتماعية المؤثرة في تكوين الفرد.

ويختلف الأمر عند الباحث في علم الاجتماع الذي يجد نفسه معنياً بالدلالات والمعاني التي يضمرها القانوني في تصوره للمجتمع، وبتلك التي يضمرها عالم النفس وعالم الاقتصاد والسياسي وعالم الدين وغيرهم، مع أن رؤيته ليست مطابقة بالضرورة لرؤية أي من هؤلاء، ذلك أن تفكير الباحث الاجتماعي يذهب في الحال إلى الأشكال التي تنتظم من خلالها علاقات الناس مع بعضهم بعضاً، ضمن المجموعات البشرية التي ينتمون إليها، وبين المجموعات البشرية الأوسع، وغالباً ما تظهر هذه الأشكال في العادات والتقاليد والقيم التي تنظم العلاقات القانونية بين الأفراد، وتؤثر في تنشئتهم، وفي منظومة العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية السائدة بينهم.

وتحفل أدبيات علم الاجتماع بتعريفات عدّة لمفهوم المجتمع تتقارب في وجوه، وتتباعد في أخرى، فهو نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد، وتهدف إلى سدّ حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم القريبة والبعيدة، ذلك أن لكل إنسان طموحات وأهدافاً يرمي إلى تحقيقها، ويجد في الجماعات القريبة منه ما يساعده على تحقيقها وتلبيتها، حتى أصبحت أهداف الجماعات هي ذاتها أهداف الأفراد الذين ينتمون إليها، وكلما كان التطابق بين أهداف الجماعة وأهداف الأفراد المكونين لها كبيراً كلما كانت الجماعة أكثر قوة وترابطاً، وينطبق الأمر ذاته على المجتمع الأكبر الذي تؤلفه في الغالب مجموعات عديدة من الجماعات، غير أن الجماعة الواحدة لا تتمكن من تحقيق أهدافها وأهداف الأفراد المكونين لها من دون تحقيق مستوى عال من التواصل على أساس التفاعل والتعاون، كما أن الاتصال والتفاعل مع الجماعات الأخرى يسهم في تلبية حاجات الجماعة وتوفير مطالبها وتحقيق آمالها وطموحاتها.

ويُعرّف المجتمع أيضاً بأنه مجموعة من الأفراد تسكن بقعة جغرافية محددة، تسود فيها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي تميزها عن غيرها من الجماعات، والمستمدة من خصوصياتها في اللغة والتاريخ والدين والشعور بالمصير المشترك، غير أن هذا التعريف ينطوي أيضاً على مجموعة من الملاحظات، منها

أن أي بعد من الأبعاد المشار إليها لا يمكن أن يكون عاملاً من عوامل التكوين الاجتماعي إلا بترابطه مع العوامل الأخرى، إضافة إلى عوامل عديدة أخرى يصعب حصرها، فعلى الرغم من انتماء أبناء العشيرة الواحدة في المجتمع التقليدي إلى مجتمع واحد، غير أنهم لا يستقرون في مكان واحد، ويتوزّعون في بقاع شتى، وقد يتحدّث أبناء العقيدة الواحدة لغات مختلفة على الرغم من وحدة مشاعرهم وأحاسيسهم في كثير من الأحيان.

وتبدو المشكلة شديدة التعقيد أيضاً حتى عند الباحثين في علم الاجتماع، ذلك أن الاختلاف الواسع في التصورات المطروحة لمفهوم العلم وموضوعه، يحمل في مضمونه الاختلاف الأكثر عمقاً لمفهوم المجتمع نفسه.

إن المجتمع الذي يتصوره عالم الاجتماع الماركسي، ويبني على أساسه فهمه لصراع الطبقات والتغير الاجتماعي ليس هو المجتمع ذاته الذي يتصوره عالم الاجتماع الليبرالي في مدرسة التحليل الوظيفي، أو في المدرسة البنيوية، أو في مدارس أخرى، كما أن مفهوم المجتمع في أي مدرسة من هذه المدارس لا يتطابق مع ما هو عليه في المدارس المتبقية، وإن تشابهت عناصر عديدة بين هذه المدارس.

ففي الوقت الذي يقيم فيه التحليل الماركسي تصوراته للمجتمع على أساس مكوناته الطبقية، ويتم التمييز بين المجتمعات تبعاً للتشكيلات الطبقية الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية، يأخذ "**دوركايم**" بدراسة المجتمع على أساس الترابط العضوي لمكوناته، فيميز بين المجتمعات القائمة على التماسك الآلي، وبين تلك القائمة على التماسك العضوي، وتعد نظريته في التعاضد الاجتماعي أو التماسك الأساس الذي بنى عليه دراسة الظواهر الاجتماعية، كما ينظر "**ماكس فيبر**" إلى المجتمع بوصفه منظومة قيم تحدد أوجه التفاعل بين الأفراد، وتبنى على أساسها أشكال السلوك الإنساني ذي المعنى الذي يمارسه الفاعلون، وهو السلوك الهادف، أما "**تالكوت بارسونز**" فيرى المجتمع من خلال مفهومه للبنية التي تتكامل فيها المنظومات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية في نسق وظيفي، والتي تُكوّن في مجموعها الأسس التي يبنى عليها الفعل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بغياب إمكان تحديد المفهوم تحديداً دقيقاً، يمكن تلمس خصائصه في المجتمعات الإنسانية المتنوعة. غالباً ما يشار إلى تحديده بالتوصيف، فالمجتمع بمعناه العام غير قابل للتعيين إلا إذا ألحق بصفة تحدده، كأن يقال المجتمع العربي، أو المجتمع الإسلامي، أو المجتمع الحضري، أو الريفي أو غير ذلك، وعندما ينصرف الذهن إلى واحد من هذه المجتمعات، فإنه ينصرف إلى مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره، في الوقت الذي يستبعد كل الخصائص التي يمكن أن تكون مميزة لمجتمع آخر.

إن كل مجتمع من المجتمعات المتعددة، التي يمكن التمييز بينها على أسس ثقافية أو اجتماعية أو دينية أو إثنية، أو اقتصادية، لا يتميز عن غيره بمكوناته فحسب، والتي يمكن أن تكون مظهراً من مظاهر الخصوصية، إنما يتميز عن غيره بالشكل الذي تنتظم فيه هذه المكونات، والتي تحدد أشكال التفاعل، وطبيعة الحقوق والواجبات المترتبة على الأفراد في سياق التنظيم العام، فالأسرة في المجتمع الريفي لا تختلف عن الأسرة في المجتمع الصناعي، من حيث مكوناتها فقط (والتي قد تتشابه في كثير من الأحيان)، إنما في منظومة العلاقات التي تحدد أوجه التفاعل بين الآباء والأبناء، وبين الذكور والإناث، وبين الكبار والصغار، وبين الزوج والزوجة، وغيرها، وبذلك تختلف الأسرة الريفية عن الأسرة الحضرية، وينطبق الأمر على اختلاف المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، وكذلك الحال المجتمع العربي عن المجتمع الغربي، وغيره.

2- مداخل دراسة المجتمع: يمكن الاعتماد على مداخل متعدد الأبعاد لدراسة المجتمع:

2-1- المجتمع كوحدة مكانية: أي أنه تجمع من الأفراد يعيشون داخل منطقة جغرافية ذات خصائص معينة، وترجع أهمية هذا البعد المكاني إلى سببين رئيسيين، أولهما أن العوامل المكانية تساعد في تفسير قيام المجتمع وبقائه وتنظيمه، وثانيهما أن أفراد المجتمع بما يطوّرونه من تنظيمات ومكانيزمات للتفاعل بينهم يعدّلون وباستمرار من الوسط أو القاعدة المكانية التي يعيشون في إطارها وحدودها، معنى ذلك أن العلاقة جد وثيقة بين المكان وخصائصه ومتغيراته، وبين التنظيم الاجتماعي وطريقة الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع.

ولعل السبب الرئيسي لظهور المجتمعات يكمن في أن الإنسان لا يستطيع بحال من الأحوال أن يسمو أو يتجاوز حدود المكان، أضف إلى ذلك أن إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للإنسان تتضمن بالضرورة الجوار والاقتراب المكاني.

وموجز القول أن المتغيرات المكانية، سواء نظرنا إليها كمتغيرات مستقلة أو تابعة، عناصر أساسية لا يمكن إغفالها في الدراسة السوسيولوجية للمجتمع.

2-2- المجتمع كوحدة للتنظيم الاجتماعي: يمكن النظر إليه من خلال ثلاث مداخل:

أ- مدخل لدراسة المجتمع كجماعة اجتماعية: يرجع تصور المجتمع كشكل من أشكال الجماعات الاجتماعية إلى "**هيللر**" **Hilalre**، حيث ذهب إلى أن للجماعة الاجتماعية عددا من الخصائص الأساسية التي تعد من أهم مقومات بناء المجتمع، وهي احتوائها على تجمعات الأفراد وتحديدها لبناء الدور والمكانة وشمولها على مجموعة من المعايير التي يلتزم بها الأعضاء.

ب- **مدخل لدراسة المجتمع كنسق اجتماعي:** ويعد مدخل النسق الاجتماعي لدراسة المجتمع ترجمة معدلة لمدخل الجماعة الاجتماعية، فالنسق الاجتماعي شأنه شأن الجماعة الاجتماعية يشتمل على أعضاء وبناء معياري ومحددات للدور والمكانة ومقاييس للعضوية، ولو أن هذه المقاييس تأخذ في مدخل النسق الاجتماعي حدودا اجتماعية ونفسية ومكانية في نفس الوقت، ويعتبر "**رونالد وارن**" **Warn Rounald** أحد مؤيدي هذا المدخل، حيث يتصور المجتمع على أنه نسق كلي يتكون من أنساق اجتماعية فرعية أصغر تقوم بدورها بعدد من الوظائف ذات الملائمة المكانية المتخصصة كالضبط والمشاركة والدعم والإنتاج والتوزيع والاستهلاك..، ووفقا لهذا المدخل يعتبر المجتمع الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

ج- مدخل لدراسة المجتمع كشبكة أو نسيج للتفاعل الاجتماعي: يلتقي المدخل التفاعلي مع مدخل النسق الاجتماعي في نقطة هامة هي أن التفاعل لا يتم بين الأفراد فحسب، بل يقع بين الجماعات والنظم والمؤسسات أيضا، ولعل من أهم مشكلات هذا المدخل أن

الظروف المحيطة بالمجتمعات في الوقت الراهن لا تتفق تماما مع التعريفات التي حددت للتفاعل من قبل الغالبية من علماء الاجتماع، فالتفاعل هو علاقة المواجهة المباشرة بين شخصين أو أكثر، بحيث يتعين على كل فرد أن يضع الآخرين في اعتباره وتقديره عند قيامه بفعله، ويميل بعض العلماء إلى الجمع بين مدخل الأنساق والمدخل التفاعلي، بحيث لا يقتصر تحليلهم على التفاعل بين أفراد، بل يتعدى إلى وحدات أو أنساق فرعية متفاعلة داخل المجتمع، ويشير "**رونالد وارن**" إلى محاور أفقية ورأسية للتفاعل، أما المحور الأفقي فيتضمن علاقة الفرد والجماعة بالجماعة داخل مكان وإقليم محدد، بينما يتضمن المحور الرأسي علاقة الفرد بالجماعات المحلية أو الأنساق الفرعية، أو علاقة الوحدات والجماعات بوحدات أو جماعات أكثر شمولا، وباختصار يوفر هذا المدخل أداة تصورية أكثر ملائمة لوصف وتفسير العلاقات المتداخلة بين مختلف الوحدات التي يتركب منها المجتمع.

ثانيا: البناء الاجتماعي:

1- تطور مفهوم البناء الاجتماعي: لا يزال مفهوم البناء الاجتماعي يعاني كثيرا من الإيهام والغموض على الرغم من انتشار استعماله في الدراسات الاجتماعية الحديثة، وقد سبق لعديد من المفكرين تناوله ولكن تحت ألفاظ ومصطلحات متعددة، فقد ظهر المفهوم في كتابات "**ماركس**" تحت عنوان "**التركيبات السفلى والتركيبات العليا**"، وعند "**دوركايم**" باسم "**التركيبات المورفولوجية**" والواقع أن جذور الفكرة تمتد إلى منتصف القرن الثامن عشر وبخاصة في كتابات "**مونتسكيو**" الذي يعد مؤسس علم الاجتماع المقارن، وقد اتضحت هذه الأفكار لدى "**هربرت سبنسر**" وخاصة في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي وهذا الموقف ساعد على ظهور فكرتي البناء والوظيفة المستخدمتان في الدراسات الاجتماعية من بعده، ثم وصلت الفكرة إلى ذروتها في تفكير العالم الفرنسي "**إميل دوركايم**" في معالجة موضوع الحقائق الاجتماعية التي تمتاز بعموميتها وقدرتها على الانتقال من جيل إلى آخر.

2- ماهية البناء الاجتماعي: استخدم مفهوم البناء الاجتماعي بمعان مختلفة عند علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، وقد ساعد في ترسيخه طبيعة تكوين المجتمعات التي تقبل ذلك التنوع والاختلاف، بسبب تنوع وتعقد انتظام البناء الاجتماعي لتلك المجتمعات، لذا سنتناول بعض ما اتفق عليه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في تحديد هذا المفهوم كما يأتي:

- يعرّف "**رادكليف براون**" **Braoun RADCLIFFE** البناء الاجتماعي على أنه "(شبكة العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين سائر الأشخاص في المجتمع الواحد)، وعندما نلاحظ دلالة هذا التعريف لابد من العودة إلى التمييز بين البناء الواقعي والصور البنائية لكون التعريف يؤكد على شبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية التي يوجهها البعد الزمني ويسيرها التغير الدائم عبر الزمن"[1].

فيقرر "**رادكليف براون**" أنه عندما يستخدم مصطلح بناء فإنه يعني: نوعاً ما من الترتيب المنظم للأجزاء أو المكونات. وهكذا فالبناء الاجتماعي هو تنظيم الأشخاص في علاقات منضبطة ومحددة مؤسساتيا، وهو شبكة مركبة من العلاقات الاجتماعية.

- تعريف "**رايموند فيرث**" **Firth RAYMONDE** هو"مجموعة العلاقات التي تربط الأجزاء بالكل الذي تعمل فيه"[2].

وهذا يعني أن "**رايموند فيرث**" يؤكد على فهم البناء الاجتماعي على أساس دراسة العلاقات الواقعية المتحققة بالفعل في المجتمع، مع ضرورة فهم العلاقات المثالية والعلاقات التي تتحكم فيها قواعد الضبط الاجتماعي، ويتحقق ذلك الفهم لطبيعة العلاقات المثالية عن طريق دراسة السلوك الاجتماعي .

- تعريف "**ايفانز بريجاردس**" **Evans BERIDJARESSE** "هي تلك العلاقة التي تربط بين الجماعات والتي تتميز بدرجة عالية من الثبات والتركيب"[3].

---

[1]- إسماعيل محمد قباري: **رادكليف براون** ، منشأة المعارف للنشر الإسكندرية، مصر، 1977، ص244.

[2]- ايمان محمد الطائي وأخر: **التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 10، ص1.

3- المرجع نفسه، ص1.

وهذا يعني أن الجماعات تدوم وتستمر في الوجود نظرا لما يحتويه البناء من أفراد، وتتابع فيه الأجيال حين يولدون ويخرجون من الدنيا فهم متغيرون على الدوام، أما البناء فيبقى ويدوم عبر الأجيال.

ويمكن القول أن البناء الاجتماعي هو الإطار التنظيمي العام الذي يندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما، ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في مجتمع ما.. وبمعنى آخر يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية، سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما، أو تلك العلاقات التبادلية بين الأفراد في مجتمع ما وغيره من المجتمعات، ويمكن القول أن البناء الاجتماعي هو النظام الاجتماعي العام، وهو عبارة عن مجموعة النظم الاجتماعية الرئيسية والفرعية داخل المحيط البيئي لأي مجتمع.

لذا يقر "**ماير فورتس**" **Forts MAYER** بأنه "ذلك الشكل الذي يتمز بكونه يتضمن النظم والزمر الاجتماعية والمواقف وسائر العمليات التي يمكن تحليلها إلى أجزاء تنظيم وتناسق في الزمان والمكان وبالطرق التحليلية الخاصة"[1].

غير أن العالم الانثروبولوجي "**نادل**" **NADALE** كان من الأوائل الذين حللوا اصطلاح البناء الاجتماعي تحليلاً علمياً، إذ قال في كتابه "**نظرية البناء الاجتماعي**" الذي ألفه عام1957، بأننا لا نستطيع دراسة وفهم البناء الاجتماعي بمعزل عن الأدوار الاجتماعية، وذلك لأن البناء يتكون من مجموعة الأدوار الاجتماعية التي يحتلها الأفراد في المجتمع. وأن المجتمع مكون من بنيات اجتماعية متعددة وهناك تكامل بين الأدوار الاجتماعية نظراً لاتصالها الوثيق والمباشر بعضها مع بعض.

ويركز "**سيغموند فرويد**" **Sigmund FREUD** عن القيم والمعايير في تعريفه للبناء الاجتماعي فهو "وحدة القيم والمعايير التي تواجه سلوك كل فرد من أفراد الجماعة من خلال

1- المرجع نفسه، ص2.

تفاعله مع الآخرين والبيئة " وهذا يعني "أن القيم والمعايير التي تهيمن على سلوك أفراد الجماعة لهما وظيفتان، الأولى: كونها تصبح إطارا مرجعيا ينتسب إليه سلوك أفراد الجماعة ويحدد توقعاتهم نحو سلوك زملائهم. والثانية: تحدد مكانة الفرد في الجماعة بمقدار ما يدافع عنها ويتمسّك بها ويتخذها أسلوبا لحياته وموجها لسلوكه"[1].

مع أن المفكرين لم يتفقوا على تعريف موحدا للبناء الاجتماعي، إلى أن "كل البحوث والدراسات تشير إلى أن مفهوم البناء الاجتماعي يتضمن ميدانيين أساسيين و متكاملين: الأول؛ مبدأ الاستمرار عبر الزمن، وهو يصلح لتفسير التكوينات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية التي تربط البناء الاجتماعي بالجماعات الكبيرة التي تحفظ لعدة أجيال بكيانها وبهيكلها العام وأنظمتها الداخلية، وأنماط علاقتها بعضها ببعض، تعد وحدات بنائية في نظر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا.

والثاني؛ هو العلاقات الثنائية المستمرة التي تقوم بالضرورة بين الجماعات المتماسكة التي ينقسم إليها المجتمع، فهي تتخذ أنساق ونظم، وتؤدي دورا مهما في الحياة الاجتماعية"[2].

ثالثا: نظريات البناء الاجتماعي:

1- نظرية الديناميكيا- الاستاتيكيا(أوجست كونت): يقصد رائد هذه النظرية بالاستاتيكيا الاجتماعية التنظيم الاجتماعي ودراسة شروط وجود المجتمع وبنائه الاجتماعي، والدراسة المفصلة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي الكلي، ومدى تأثير هذه الأجزاء وتساندها مع سائر الأجزاء الأخرى، وما يؤدي إليه ذلك التساند من عمليات اجتماعية، وكذلك دراسة المجتمع في حالة الاستقرار وفي النهاية دراسة التوافق الاجتماعي في المجتمع.

بينما يشير "**كونت**" إلى الحالة الديناميكيا التي تدرس التّغير الاجتماعي الذي يشكل حالة دائمة ومستمرة من التغير الشامل.

1- المرجع نفسه، ص2.

2- أحمد أبوزيد: **البناء الاجتماعي، الجزء الأول المفهومات مع المفهومات**، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1966، ص55.

وقد ميز كونت بين ثلاث مستويات موجودة في البناء الاجتماعي هي الفرد، الأسرة والاتحادات الاجتماعية.

وقد اعتبر الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية للفرد، وأن مسألة عدم الفصل بين الفرد والمجتمع مسألة ضرورية أساسية، وإذا أردنا الفصل بينهما فذلك يحدث فقط لأغراض التحليل المجرد، وهذا التحليل يخص الجانب الاستاتيكي من البناء الاجتماعي، أما الجانب الديناميكي فإنه يختص بالتطور والتغيير والتقدم الاجتماعي.

2- نظرية العلاقات الثنائية (راكلف براون): "لقد وضع "**براون**" نظريته في العلاقات الثنائية مركزا على المجتمعات التقليدية والبسيطة المحلية والصغيرة مشيرا إلى أن تلك العلاقات تحدث بين أشخاص، ويتبادلون التأثير والتفاعل فهي تتسق وتسهم في تأليف الأبنية الأساسية لتلك المجتمعات"[1]. وهكذا فالبناء الاجتماعي عند "**براون**" يتكون مما يأتي:

- جميع أنماط العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين شخصين فتؤلف نسق القرابة والصلة بين الإنسان والإنسان الآخر، وبينه وبين الطبيعة في أثناء تفاعله معها من أجل الانتاج وضمان الحاجات الاقتصادية.

- وجود تفاوت بين الأفراد والطبقات الاجتماعية بحسب الأدوار والتباين في المكانة والمنزلة الاجتماعية، وبحسب الجنس بين الذكور والإناث، وبحسب السلطة والنفوذ والملكية بين أصحاب العمل.

"ويعتقد "**براون**" أن البناء الاجتماعي يبقى ثابتًا وأنْ تعرضَ لأشد التغيرات الثورية، ولكن تظهر تعديلات وتحويرات على طبيعة علاقاته ونظمه"[2].

وبذلك أراد "**براون**" أن يؤكد بأن الوحدات الأساسية التي تؤلف البناء الاجتماعي تتمثل بالأفراد الذين يمارسون أدوارا اجتماعية، ويمثل كل منهم مكانة ومنزلة اجتماعية محددة ومعلومة.

---

[1]- عبد المعطي عبد السلام الهواري، عادل مختار: **في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر،1976، ص109.

[2]- المرجع نفسه، ص111.

3- نظرية العلاقات الدائمة (إيفانز بريجارد): تقوم هذه النظرية على العلاقات الاجتماعية الموجودة بين الجماعات القرابية الكبيرة، والمراتب الاجتماعية العالية، وهذه العلاقات تبقى ثابتة ومستمرة في الوجود الاجتماعي على الرغم من زوال بعض من يسهمون فيها، أو زيادة عددهم عن طريق الولادات والهجرة.

وعلى هذا الأساس يحتفظ البناء الاجتماعي للجماعات بخصائصه المميزة ومكوناته الرئيسية، وعلاقات هذه المكونات بعضها ببعض وليس هذا فقط، بل إنها تظل تعكس نمط العلاقات الاجتماعية نفسها، لذا لا يعتبر "**بريجارد**" الأسرة الأولية جماعة بنائية، إذ ليس هناك ثمة علاقة ثابتة ودائمة في العائلة كونها تمثل جماعة.

فالبناء الاجتماعي عنده يتألف في الحقيقة من نسق من الأبنية المستقلة بعضها عن البعض الأخر، إلا أنها في ذات الوقت مرتبطة مع غيرها، فالنسق الإيكولوجي والاقتصادي والسياسي والقرابي والديني والشخصية جميعها أبنية تسهم في البناء الاجتماعي الكلي.

4- نظرية العلاقات الثنائية والدائمة (روبرت ريدفيلد): تؤكد هذه النظرية على دراسة العلاقات الدائمة والثنائية ذات الأهمية في البناء الاجتماعي للمجتمعات المحلية الصغيرة، وقد أكد "**ريدفيلد**" في دراسة الأبنية الاجتماعية للمجتمعات على مايأتي:

- تعتمد دراسة البناء الاجتماعي لأي مجتمع على دراسة العلاقات الثنائية القائمة بين أفراد؛
- تعد العلاقات الدائمة التي تقوم بين الجماعات والزمر الاجتماعية للمجتمع الركيزة الأساسية التي تؤلف البناء الاجتماعي لذلك المجتمع.

ويؤكد "**ريد فيلد**"؛ "أن عناصر البناء الاجتماعي لا يمكن دراستها لكونها عناصر وعلاقات منفصلة ومستقلة، فهي متبادلة التأثير والتفاعل، وأنها ككل تعمل كنسق متكامل ولا يمكن فهم أي عنصر أو أي علاقة إلا من خلال الكل، لأنها تؤلف وحدات جزئية ضمن إطار بناء اجتماعي كلي وإن تفاوتت وتباينت في درجات التعقيد"[1].

[1]- علاء الدين البياتي:**علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، 1975، ص59.

ويمكن الاستنتاج أن هذه النظرية لم تدرس العلاقات الثنائية، فقط بل أخذت بعين الاعتبار العلاقات الدائمة أيضا على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكل التقسيمات الموجودة في المجتمع كالقبيلة الكبيرة وأجزائها الصغيرة.

5- نظرية الفعل (تالكوت بارسونز): تشير هذه النظرية إلى أن الشخصية تلتحم بالبناء الاجتماعي بوصفها نظرية في السلوك تدرس العلاقات المتفاعلة بين الفرد والآخرين في موقف محدد، وتهتم بتنظيم توجهات الفاعل في الموقف مستقلا عن أهدافه الشخصية.

وقد "بين **بارسونز** أن بناء الفعل ليس هو الكائن الحي بل بناء علاقات الكائن الحي مع الموقف الاجتماعي والموضوع الثقافي، وينشأ بناء الفعل نتيجة تفاعل أنساق الشخصية والنسق الاجتماعي والثقافي، وما الشخصية أو البناء الاجتماعي أو الثقافة إلا مظاهر مختلفة لنسق الفعل الأساسي"[1].

وأكد "**بارسونز**"؛ أن "الموقف هو إطار الفعل الاجتماعي، والموقف يدل على العلاقات السائدة المنظمة بين المتفاعلين في بيئة اجتماعية واحدة، وأن الفعل ليس حدثا مجردا بل هو حدث واقع وأن كل سلوك ملموس هو سلوك اجتماعي"[2].

ويرى أن "السلوك الحادث في الموقف ليس حدثا عشوائيا يخضع للمحاولة والخطأ، بل هو حدث منظم نتيجة للتفاعل بين نسق الشخصية والنسق الاجتماعي والثقافي، ويؤدي تكامل ثورة الأنساق إلى تحقيق الفعل، السلوك، الموقف"[3].

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الأنساق الثلاث التي يتكون منها الفعل أنها علاقة تفاعل وتلازم وتداخل، "وهذا التفاعل بين الأنساق الثلاث ضروري لتكوين عناصر الشخصية ونموها، ومن خلال هذا التفاعل مع الأنساق الاجتماعية والثقافية في الموقف المنظم، توضع البذور الاجتماعية والثقافية لعناصر بناء الشخصية ودعامات نموها"[4].

---

[1]- أرفنج زايتلف: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد عودة وآخرون، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989، ص45.

[2]- المرجع نفسه، ص 51.

[3]- محمد عاطف غيث: **الموقف النظري في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1982، ص 123.

[4]- المرجع نفسه، ص125.

ومن كل ما تقدم يمكن القول أن نظرية الفعل تؤكد على الشخصية بوصفها أداة الفعل الذي يشترك فيه الإنسان لتحقيق التوقعات المنظمة لأدوار البناء الاجتماعي، ويؤدي الفرد أفعاله في الموقف بحسب الأدوار التي يتطلبها الفاعل المؤثر في البناء الاجتماعي، وهذه الأفعال يحددها نسق الثقافة ويسهل لنا عملية تحليل الأدوار، وتأكيد الارتباط الفعلي بين البناء الاجتماعي والشخصية.

6- النظرية الإسلامية في البناء الاجتماعي: لكي نتعرف على أسس النظرية الإسلامية في نشوء المجتمع وتكون الحياة الاجتماعية، لابد أن نتجه إلى آيات القرآن الكريم التي دعت إلى بناء المجتمع الإنساني، وصياغة حياة الفرد ضمن التشكيل الاجتماعي العام على أسس ومباديء راسخة وثابتة، ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ (سورة الحجرات، الآية 13).

و قوله تعالى: ﴿**ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون**﴾ (سورة الروم، الآية 21).

إن دراسة هذه الآيات وتحليلها يشخص لنا دوافع وأسباب نشوء المجتمع، كما يأتي:

- **قانون الزوجية:** يعد العنصر الأساسي في البناء الاجتماعي والمتمثل في التركيب البيولوجي والغريزي للرجل والمرأة، فهما عنصرا البناء الاجتماعي، وأساس البنية الحيوية من الناحيتين العضوية والنفسية، وأن العلاقة الناشئة عن تلك البنية تسعى غائياً لحفظ النوع، وتقوم في جانبيها النفسي والإنساني على أساس الود والرحمة وتوفير الطمأنينة والاستقرار والسكن.

- **التعارف:** هو الدافع الآخر الذي يدفع الإنسان باتجاه تكوين الحياة الاجتماعية، لأنه يوفر عنصر الاتصال المباشر بين أبناء النوع البشري القائم على أساس حب الاجتماع المعبر عنه اجتماعيا "الإنسان مدني الطبع".

- **تبادل المنافع:** وهو تبادل المنافع المادية المختلفة، فقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يتكامل الأفراد بقابلياتهم وطاقتهم الفكرية والجسدية والنفسية، وقد يتحقق هذا التكامل عن

طريق تبادل المنافع بين الأفراد، لأن جميع الأفراد لديهم حاجات ومتطلبات متعددة ليس بوسعهم أن يوفروها جميعا لأنفسهم، لذا فهم في حاجة إلى بعضهم، وأن الاختلاف في القابليات الإنسانية ينتج عنه اختلاف في الإنتاج والخدمات التي يمكن أن يوفرها الفرد للآخرين، وأن تبادل المنتجات والمنافع والخدمات ناتج عن اختلاف مستوياتها لدى الأفراد والذي عبر عنه القرآن الكريم﴿**ورفعنا بعضهم فوق بعضٍ درجات**﴾(سورة الزخرف، الآية 32).

وعلى هذا الأساس نشأت الوظيفة الاجتماعية، وفسر مبدأ النشوء الوظيفي في المجتمع، لتتكامل الحياة كما تتكامل أجهزة الجسم في أداء وظائفها، وهكذا يوضح القرآن الكريم دوافع نشوء المجتمع البشري الإنسانية والمادية.

المبحث الثاني: المجتمع الجزائري.

أولا: **المكونات التاريخية للمجتمع الجزائري:** إن المجتمع الجزائري الراهن من حيث مكوناته الثقافية والحضارية خليط متشابك جدا من مختلف العوامل التاريخية والحضارية التي عملت في هذه الساحة من المجتمع الإنساني، فحسب "**مالك بن نبي**" المجتمع الجزائري مجتمعٌ تاريخيٌ وفق النموذج الجغرافي "فالمجتمع التاريخي الذي يولد يكون ميلاده إجابة عن اختيار مفروض، تفرضه الظروف الطبيعية الخاصة بالوسط الذي ولد فيه، سواء تعرض هذا الوسط لتنوع مفاجيء، أم أن العناصر المكونة له قد واجهت فجأة ظروف وسط طبيعي جديد، وهذا هو النموذج الجغرافي"[1].

وإن كان المجتمع الجزائري يوصف بأنه مجتمع فتي لربطه بحداثة الدولة الجزائرية المستقلة عن الاستعمار الفرنسي، إلا أن تشكيله كمجتمع بمقومات ومكونات لها أبعادها في عمق التاريخ أسست كيانه وكونت جوهره، فالمجتمع الجزائري "يحمل في داخله الصفات الذاتية التي تضمن استمراره، وتحفظ شخصيته ودوره عبر التاريخ؛ وهذا العنصر الثابت هو المضمون الجوهري للكيان الاجتماعي، إذ هو الذي يحدد عمر المجتمع واستقراره عبر

[1]– مالك بن نبي: **ميلاد المجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر الجزائر، ودار الفكر دمشق سوريا، ط3، 1406 هـ/ 1986م، ص11.

الزمن ويتيح له أن يواجه ظروف تاريخه جميعا، وهو الذي يتجسد في نهاية الأمر في شبكة العلاقات التي تربط أفراد المجتمع فيما بينهم، وتوجه ألوان نشاطهم المختلفة في اتجاه وظيفة عامة، هي رسالة المجتمع الخاصة به، فتكوّن هذه الشبكة هو الذي يعبر عن ميلاد مجتمع في التاريخ "[1].

ويصعب تحديد الأمشاج التي تكوّن المجتمع الجزائري إذا رجعنا إلى تاريخ ما قبل الإسلام نظرا للعوامل التاريخية البعيدة التي شكلت بنية هذا المجتمع، ولكن يمكن أن نقول بأن أهم المكونات العرقية لهذا المجتمع هي العنصر الأمازيغي المستوطن الأول لهذه المنطقة والعنصر العربي الذي جاء وافدا يحمل رسالة الإسلام كفاتحا ومحررا من ذل الاستعباد، وقد تعايش العنصران خلال أطوار الحضارة الإسلامية وتعاونا لتكوين دولا كبرى ومجتمعا قويا في المنطقة.

إن الحديث عن طبيعة المجتمع الجزائري قبل الفتح الإسلامي، يعود بنا إلى تصفح نظرات من التاريخ الاجتماعي الذي يؤكد فيه المحللون من خلال قراءتهم أن هذا المجتمع عرف الكثير من الحضارات والثقافات، نتيجة لتعاقب الدول الكبرى على احتلاله لتميز موقعه بين القارات، "فالجزائر جزء من بلاد المغرب التي تشكل وحدة جغرافية تحيط بها معالم واضحة، وهي بحكم موقعها في قلب بلاد المغرب كان يطلق عليها الجغرافيون اسم المغرب الأوسط، وهي بحكم موقعها هذا تعد مركز التقاء للعالمين الإفريقي والأوروبي"[2].

ومن خلال هذا المنطلق نجد بأن الجزائر كرقعة أرض، والمجتمع الجزائري ككيان مستقل ومتميز تعرض ولقرون طوال للاحتلال من طرف القوى الأجنبية، بداية من الاحتلال الفينيقي، الروماني، الوندالي والبيزنطي، وكانت كل واحدة من هذه الدول تحاول جاهدة فرض نظامها الاجتماعي من خلال تغيير المعتقد والفكر والواقع السياسي والاقتصادي...

وعليه نستطيع الجزم بأن المجتمع الجزائري قبل الإسلام عرف تعاقب حضارات كبيرة وسياسات استعمارية مختلفة، حيث حاولت كل واحدة منها القضاء على البناء الاجتماعي

---

[1]– مالك بن نبي، مرجع سابق ص 14.

[2]– محسن ثيشكلي: **دراسات في المجتمع العربي**، الجزء الأول، ط1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1965، ص249.

واستبداله بأنظمة أخرى مكيفة حسب مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن المجتمع الجزائري ببسالة أفراده تميز بطبيعة مقاومته لهذه المحاولات ونجح في إفشالها.

وخلال القرن الثامن والتاسع بدأ الإسلام في الانتشار في هذه المنطقة، وفي كثير من الأحيان ساعد سكان المجتمع الجزائري الأصليين على انتشاره، وهذا يعود لأسباب عديدة أهمها أن القيم التي احتواها الدين الإسلامي تعتبر نموذجا اجتماعيا مقبولا لدى سكان الجزائر المعروفين بحبهم للأرض ومقاومتهم للأجانب عنها.

هذا النموذج يتمثل في قيم كثيرة تتوافق بين طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري آنذاك، وبين قيم الدين الإسلامي كقيم التضامن والتكافل والدفاع والذود عن الأرض.

إذا هذه صورة مقربة ومبسطة عن المجتمع الجزائري الذي تميز بناؤه الاجتماعي بقيم الترابط والتضامن الاجتماعي بين أعضائه، وكذلك التعصب للعلاقات القرابية والأرض، الأمر الذي ساعده على التصدي لمحاولة طمس معالمه وقيمه وبنائه الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر.

فرغم الصفات الاجتماعية المتميزة للمجتمع الجزائري إلا أن ذلك لا ينفي محاولة الاستعمار الفرنسي محو هذا المجتمع وزرع قيم متطفلة على القيم الاجتماعية المتوارثة، حيث قام بتفقير الشعب وتجهيله ذلك عن طريق محاربة العلم ودوره وأماكن العبادة.

واستنادا إلى شهادة جنرال فرنسي غداة احتلال الجزائر " فإن جميع العرب الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة وتوجد في كل قرية مدرستان، بالإضافة إلى المدرسة توجد الزاوية وهي مؤسسة تعليمية ريفية"[1].

ومن هذا يمكن الجزم بأن المجتمع الجزائري كان مجتمعا يشجع على ابتغاء سبل العلم والمعرفة، لذا نجده قد أنتج من الزعماء وقيادات الثورات الشعبية والثورة الكبرى ما قضى به على الاحتلال الفرنسي، الذي حاول أن يستنزف الأراضي وحتى ثقافة المجتمع.

[1]– مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 81.

وقد عمد الاحتلال الفرنسي إلى القضاء على المجتمع من خلال وجهين متوازيين، الدمار المادي وانتزاع الأراضي من أصحابها وتدمير الثقافة السليمة لأفراد المجتمع الجزائري، ولذلك عمل على ثلاث جبهات:

- العمل على الجبهة العسكرية وتدمير واغتصاب الممتلكات وتهجير السكان؛
- هدم دور العلم والعبادة؛
- القضاء على المنظومة القيمية وزرع قيم بديلة ودخيلة تُكرس من خلال تجهيل أفراد المجتمع؛

إذا السياسة الاستعمارية كانت تهدف بالدرجة الأولى القضاء على المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري، وطمس معالم بنائه الاجتماعي وتفكيك شبكة التضامن الاجتماعي، بضرب ثقافته ودينه، وإن لم تنجح في القضاء على المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، ولم تنجح في خلق النموذج الاجتماعي يخدم مصالحها كلية، إلا أن ذلك لم يمنع من ترك بصامتها ولمساتها في السياسة الاجتماعية التي تسهم من قريب أو بعيد في قولبت نموذج مجتمع معاصر، وهذا من خلال استفراخها للنخب الاجتماعية الثقافية التي ساهمت في خلق الجدل الثقافي الاجتماعي، واستقطاب إيديولوجي الذي تحول إلى صراع مجتمعي من أجل فرض نموذج مجتمع.

ثانيا: أبعاد المجتمع الجزائري: يعتبر المجتمع الجزائري المعاصر امتدادا طبيعيا لتطور اجتماعي وثقافي منذ أقدم العصور، وقد ساهمت المحطات التاريخية الكبرى في تشكيل أبعاده، ويمكن أن نشير إلى الأبعاد الثقافية كالبعد الأمازيغي، والبعد العربي الإسلامي، بالإضافة إلى بعض الأبعاد الجغرافيا كالبعد المتوسطي والبعد الإفريقي.

1- البعد الأمازيغي: تشير معظم الدراسات والأبحاث التاريخية أن الأمازيغ هم السكان الأصليون للجزائر والمغرب العربي رغم الاختلاف في أصلهم، فهذه البقعة من الأرض استوطنها الإنسان منذ القدّم، حيث " تؤكد الأبحاث الأركيولوجية والإثنولوجية على أن المغرب العربي كان مسكونا قبل ملايين السنين وبالتأكيد قبل 15 ألف سنة، هذا الإنسان

المغاربي الأول كان يعيش على القطف والصيد، وفي حوالي 8000 سنة ظهرت الحضارة القفصية(نسبة إلى مدينة قفصة التونسية)، وفي حوالي 4000 سنة استطاع الإنسان القفصي أن يستأنس الحيوانات ويزرع الأرض"[1].

فلم يكن إنسان هذه المنطقة بحاجة إلى قدوم الفنيقين لتعليمه الزراعة والاستقرار، فقد دلت مؤشرات الأبحاث دلالة قاطعة على أن هناك حضارة وثقافة قبل احتكاكه بالحضارات الوافدة الفنيقية، الرومانية، الوندالية والبيزنطية فالثقافة في هذا المجتمع أصيلة وليست وافدة.

"وقد كشفت الأبحاث الأركيولوجية أن القمح، الزيتون، التين والعنب لم يستورد من فنيقيا بل كانت منتوجات محلية..، وقد استطاع الإنسان المغاربي استعمال المحراث..، وهناك أسماء بربرية لهذه النشاطات دون أن تكون لها جذور في اللغات الأخرى، كما أن العربات تم استخدامها من طرف سكان المنطقة، وقد كان ركابها يحملون الأسلحة (رماح، خناجر، فؤوس) دون وجود القوس"[2].

إن البعد الأمازيغي في المجتمع الجزائري المعاصر بعد أصيل ومؤسس، فقد عرف الأمازيغ مختلف مظاهر الثقافة وعناصرها، فلقد كانت لديهم دياناتهم المختلفة، فكانت وثنية يتعبدون من خلالها بالظواهر الطبيعية أو بعض الطواطم.

فالأمازيغ الذين فرضوا الضريبة على الفنيقيين، وانتصروا في الحروب على قرطاج القوية ليسوا متوحشين كما يدعي الأوربيون، بل كانوا بدون شك منظمين سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وعسكريا، وبصورة أدق أقوى من تنظيم قرطاج نفسها "فإن قيمة وقوة البربر هو الاعتراف الكلي من طرف **حنبعل**...الذي انهزم للمرة الأولى عندما كان البربر غائبون عن المعركة، كذلك لم يكن صدفة عندما قام **البربر** بثورة ضد القرطاجين طوال سنوات 396-379 ق.م وعندما كانت قرطاج تحت أقوى ملك لها وهو الملك **ماجو**"[3].

---

[1]- بلقاسم بوقرة: **سوسيولوجية الجزائر**، الجزء الأول، باتنايت للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر، سنة 2000،ص 5.

[2]- المرجع نفسه، ص 5.

[3]- المرجع نفسه، ص 7.

إن هذه الحوادث والانجازات الحضارية تدل أن السكان الأصليين لهذه المنطقة كانوا على قدر كبير من الحضارة والتنظيم، وأنهم هم الذين ابتكروا هذه التنظيمات والوسائل التي استخدموها، كما أنها لا يمكن لها أن تتم إلا تحت سلطة قوية وموحدة والتي تجسدت في زعماء القبائل الأقوياء أمثال "**ماسينيسا**"، "**سيفاكس**" و "**يوغرطة**"، الذين شكلوا مجتمعات ودولا قوية اعترف بها الأوروبيون.

إن وجود هذه الثقافة وهذه الحضارة هي العامل الأساسي في بقاء العناصر الأمازيغية في ثقافة المجتمع الجزائري إلى اليوم، بل أن العنصر الأمازيغي كان فاعلا في صناعة التاريخ، حيث شارك الأمازيغ العرب الفاتحون في تأسيس مجتمع جديد بقي مستمر إلى اليوم، ولم يغب عنه الإنسان الأمازيغي ولا الثقافة الأمازيغية، حتى أن اللغة الأمازيغية ما تزال متداولة بين فئة عريضة من أبناء المجتمع الجزائري، وفي هذا يقول إبن باديس: " إن أبناء يعرب وأبناء مازيغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضع عشرة قرنا ثم بدأت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء، وتؤلف بينهم في العسر واليسر وتوحدهم في السراء والضراء، حتى كوّنت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمه الجزائر وأبوه الإسلام، وقد كتب أبناء يعرب وأبناء مازيغ آيات اتحادهم على صفحات هذه القرون بما أراقوا من دمائهم في ميادين الشرف لإعلاء كلمة الله، وما أسالوا من محابرهم في مجالس الدرس لخدمة العلم"[1].

كما يبرز البعد الأمازيغي في ثقافة المجتمع الجزائري بقاء اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة متداولة بين أبناء عدة مناطق في الجزائر، أو ما يمكن أن نطلق عليه المجتمعات المحلية، وذلك لروح المحافظة الذي تميز معظم القبائل الأمازيغية مما جعلها تحافظ على لغتها كلغة تداول يومي إلى جانب اللغة العربية كلغة للثقافة والدين.

إن البعد الأمازيغي في ثقافة المجتمع الجزائري بعد أصيل وأساسي وليس بعدا ثانويا، فإلى يومنا هذا هناك ثقافة خاصة أو فرعية داخل النسق الثقافي للمجتمع الجزائري العام،

[1]– عبد الحميد بن باديس: **آثار الإمام عبد الحميد بن باديس**، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1994، ص459.

وهذا البعد ليس بعدا منفصلا أو منافسا للأبعاد الأخرى، بل هو منسجم ومتكامل معها وليس بينه وبينها أي صراع أو تنافر إلا ما أرادت قوى استعمارية إثارته، ولكن لم تستطيع لأن الامتزاج بين الأمازيغ وغيرهم أصبح حقيقة اجتماعية وثقافية لا يمكن الفصل بين أجزاء هذه الحقيقة إلا في أذهان بعض الإيديولوجيين.

2- البعد العربي الإسلامي: يعتبر الإسلام في ثقافة المجتمع الجزائري بعد أساسيا ورئيسيا، إذ من خلالها تصدر كل القيم والمعايير والأنظمة والشرائح والقوانين والأعراف، ولكن كيف لهذا الوافد من الشرق أن يحتل هذه المكانة المرموقة في النسيج الاجتماعي والثقافي لهذه المنطقة المعروفة برفضها الدائم والمستمر للأجنبي.

"لما وصل العرب الفاتحون إلى شمال إفريقيا وجدوا أربع فئات اجتماعية وبالطبع أربع أنواع من الثقافات..ففي المدن وهي قليلة كان يسكن الروم البيزنطيون والإفرنج والأفارقة والبربر،..ويبدو أن الروم كانوا يمثلون السلطة العسكرية والإدارية، والإفرنج كانوا ملاكا للأراضي، والأفارقة وعامة سكان المدن كانوا يمتهنون المهن الوضيعة..أما البربر فكانوا يمثلون أصل سكان المغرب العربي فكانوا منتشرين في الأرياف وخاصة المناطق الجبلية"[1].

هذه البنية الاجتماعية والثقافية المتنوعة والتي كان يسود فيها صراع دائم، ساعدت الإسلام على الانتشار والتمكن من قلوب وعقول أفراد المجتمع من الأمازيغ؛ باعتبارهم السكان الأصلين والغالبية العظمى لسكان هذه المنطقة.

ويرجع سهولة انتشار الإسلام في الجزائر إلى مجموعة من عوامل منها[2]:

- سرعة إدراك البربر لمعاني الإسلام وإيمانهم القوي بتعاليمه التي تنادي بالمساواة والعدل والحرية والإخاء؛

[1]- بلقاسم بوقرة، مرجع سابق، ص 24.

[2]- أحمد بن نعمان: **سمات الشخصية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1988، ص 300.

– تمثيل المسلمين الفاتحين قولا وفعلا لتلك التعاليم الأخلاقية التي أتى بها الدين الجديد، فلاقى ذلك السلوك الأقوَم تجاوبا في نفوس السكان الأصلين الذين عرفوا بالاستقامة وتقديس المثل العليا؛

– انصهار الفاتحين في المجتمع المحلي دون اعتلاء أو استشعار الأفضلية عليه في أي شيء؛

– التشابه في المزاج والتقاليد بين العرب والبربر، مما يرجح الآراء القائلة بأن البربر من أصل عربي قدموا من اليمن إلى شمال إفريقيا في أحقاب متعاقبة من التاريخ؛

– انتهاج الدولة الإسلامية في المشرق منذ بداية فتح الجزائر سياسة الاعتماد على السكان الأصلين في تسير شؤون بلادهم في ظل الشريعة الجديدة؛

ويشير عديد المؤرخين إلى سرعة انتشار الإسلام في شمال إفريقيا وإقبال الناس عليه، عكس المسيحية التي دامت قرونا دون اعتناقها من قبل الأمازيع، وشهد شاهد من أهلها فهذا أحد المستشرقين يفسر ذلك:" إن العرب يُعَدُّون أقدّر الشعوب على الاستعمار، فهم لم يعلوا فوق الشعوب التي حكموها، بل عَدُّوهم مثلهم وخالطوهم بالعشرة والمصاهرة والمعاملات الاقتصادية، وكل من أسلم أصبح أخا لا فضل لآخر عليه إلا بالتقوى، ومن الطبيعي أن يدخل الناس في الإسلام في تلك الأيام وأن يتعلموا العربية ويتعربوا، ويهضموا عادات الفاتحين وأخلاقهم، ويصبحوا جزءا من أفراد تلك الإمبراطورية العظيمة "[1].

لذا نجد أن القيم الأخلاقية والاجتماعية التي يدعو إليها الإسلام والنماذج السلوكية التي تمثّلها العرب الفاتحون كانت العامل الأساسي في تقبل الأمازيغ للإسلام والعربية، بل أصبحوا هم المدافعين والحاملين الأساسين لهذا الدين، فخرج منهم قادة عسكريين فتحوا الأقطار والأمصار، وعلماء كبار في مختلف الفنون والعلوم وترسخت قيم الإسلام وثقافته في المجتمع الجزائري منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، وهي المؤطر الأساسي والموجه لسلوك الأفراد وحركية المجتمع.

[1]– المرجع نفسه، ص 300.

ويعرض "**عبد الحميد بن باديس**" إلى ذلك الانصهار الأمازيغي العربي الإسلامي لميلاد مجتمع جزائري بسمات مشتركة فيقول" ما من نكير أن الأمة الجزائرية كانت مازيغية من قديم عهدها وما من أمة من الأمم استطاعت أن تقلبها عن كيانها، ولا أن تخرج بها عن مازيغيتها أو تدمجها في عناصرها..، ولما جاء العرب وفتحوا الجزائر فتحا إسلاميا لنشر الهداية لا لبسط السيادة، وإقامة العدل الحقيقي بين جميع الناس..، دخل مازيغ من أبناء الوطن في الإسلام وتعلموا لغته العربية طائعين، ووجدوا أبواب التقدم في الحياة كلها مفتوحة في وجوههم، فامتزجوا بالمصاهرة، ونافسوهم في مجال العلم، وشاطروهم سياسة الملك وقيادة الجيوش وقاسموهم كل مرافق الحياة "[1].

وبهذا أصبح الإسلام مكونا أساسيا لثقافة المجتمع الجزائري، بل أصبح البلازما التي تذوب فيه كل المكونات المُشَكلَة للمجتمع الجزائري، وبهذا عمل الإسلام على تركيب البنى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، وكذلك الذهنيات الجمعية والفردية وفق منظور محوره الإسلام، وعندما نتكلم عن الإسلام فإننا نتكلم بالطبع عن العربية، فالعربية في الجزائر لم تسد لأنها لغة عنصر من عناصر المجتمع، بل إن العامل الأساسي في انتشارها هو الدين الإسلامي والعلوم الإسلامية التي برع فيها سكان الجزائر القدماء والمحدّثين.

3-البعد الإفريقي: هذا البعد جغرافي ثقافي إلى حد بعيد، ويعتبر هذا البعد عاملا ثانويا في بنية ثقافة المجتمع الجزائري، فرغم أن الجزائر بلد إفريقي وتمتد أراضيه إلى أعماق إفريقيا إلا أننا نجد آثار الثقافة الإفريقية أو بعض سماتها لا تظهر إلا في بعض الفنون والفلكلور وبعض العادات والتقاليد القليلة المنتشر في بعض المناطق الجنوبية، والتي معظم سكانها ليسوا زنوجا بل هم من أصول أمازيغية كالطوارق المستوطنين في مناطق تمنراست وإليزي وغيرها، أما الزنوج فكان انتقالهم إلى هذه المناطق إما طواعية للعمل والاسترزاق، أو كعبيد للطوارق الأحرار، فظاهرة الرق كانت متواجدة بقوة وحتى في الوقت القريب، بل يمكن القول أنها مازالت موجودة ضمنيا حتى في الوقت الحالي في بعض هذه المناطق، لذا نجد أبناء

[1]- المرجع نفسه، ص 302.

الطوارق السود الناتج عن زواجه بملك اليمين الزنجية (السوداء الإفريقية) يسمى حرطاني أي حر ثاني بعد أن يعتقه والده الترقي.

ولعل العوامل الجغرافية وخاصة الصحراء الكبرى التي تحتل منها الجزائر جزءا كبيرا، شكلت حاجزا طبيعيا أدى إلى عدم انتشار السمات الثقافية الإفريقية في المجتمع الجزائري، كما أن الثقافة الإفريقية لا تستطيع أن تصمد أمام قوة الثقافة العربية الإسلامية، فما بالك بالثقافة الغربية التي فرضت نفسها على القارة الإفريقية إبان فترة الاستعمار.

كذلك يرجع عدم انتشار العناصر الثقافية الإفريقية بقوة في المجتمع الجزائري إلى طبيعة الدين الإسلامي؛ الذي يتأسس على فكرة توحيد الإله، في حين نجد أن الوثنية وعبادة الظواهر تتلبس كثيرا من مظاهر الثقافة الإفريقية، بهذا كان التصور والثقافة الإسلامية عائقا مهما أمام بقاء أو انتشار السمات الثقافية الإفريقية.

4-البعد المتوسطي: لا شك أن البحر المتوسط لم يكن يشكل فقط ظاهرة طبيعية بقدر ما كان يعتبر محيط ثقافي واجتماعي، فلقد شكلت سواحل البحر الأبيض المتوسط مهدا لكثير من الحضارات شملت بعضها كل سواحله أو أغلبها على الأقل مثل الحضارة الفنيقية، الرومانية، الوندالية، البيزانطية، الإسلامية والأوروبية المعاصرة، فمما لاشك فيه أن الجزائر جزء من هذه المنطقة الجغرافيا، فقد مرت عليها كل هذه الحضارات وتركت فيها بصماتها.

بالإضافة إلى العوامل الإيكولوجية التي تلعب دورا في صياغة ثقافة المجتمعات كما تظهر نظرية الإيكولوجية الثقافية، فلهذا نجد العديد من السمات الثقافية التي تنتشر على ضفاف البحر المتوسط لها امتداد في المجتمع الجزائري وفي ثقافته، وخاصة في وسائل وأساليب الحياة والنشاطات الاجتماعية المختلفة، فثقافة المجتمع الجزائري تتفاعل مع ثقافات البحر الأبيض المتوسط ، وهي تأخذ منها في أغلب الأحيان وخاصة الثقافة الأوروبية، إلا أنه بعد دخول الإسلام إلى الجزائر أصبح المكون المضموني الأساسي لثقافة المجتمع الجزائري رغم تمظهراتها المختلفة، فرغم تشابه بعض السمات الثقافية الموجودة في ثقافة

المجتمع الجزائري مع السمات الثقافة المتوسطية إلا أن هذه السمات تبقى دائما مشحونة بمضامين إسلامية عربية.

ويبقى دائما الاستقطاب الثقافي بين ضفتي المتوسط يشكل تفاعلا حقيقيا بين منظومتين ثقافيتين واجتماعيتين متمايزتين، ويظهر ذلك من خلال التعاون الثقافي والحوار شمال جنوب، وحتى محاولة فرض أنماط ثقافية نابعة من صميم المجتمع الأوروبي الغربي في إطار مسمى الحداثة والتقدم على مجتمعات الضفة الجنوبية ومنها المجتمع الجزائري.

ثالثا: ملامح المجتمع الجزائري: المجتمع الجزائري مجتمع عربي الانتماء، إسلامي الاعتقاد، أمازيغي البعد والعمق، متوسطي الإلهام، إفريقي الانتساب عالمي الطموح، "فهو مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته، مرحلي أو انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آن واحد، متفتح على التغيرات التي تجتاح العالم بأسره فيبدو متغيرا بسرعة مذهلة، ومغلق ثابت منكفيء على جذوره انكفاء أصيلا، سلفي تقليدي غيبي في منطلقاته ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته (والعكس في فترات أخرى)، مركزي يحتل موقعا استراتيجيا"[1].

وانطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري الذي مرّ منذ منتصف القرن الماضي بمراحل مختلفة، ميزتها وقائع وأحداث غيرت بنية وثقافة المجتمع، فحرب التحرير، والاستقلال، والمشروع التنموي والبناء الوطني، وأحداث أكتوبر وما تابعه من انفتاح عن العالم من الناحية السياسية والاقتصادية؛ وكذا الأزمات السياسية وانتشار العنف السياسي، كلها وقائع غيرت وجه الجزائر، فكل عشرية ومنذ الحرب العالمية الثانية ميزتها أحداث خاصة كانت لها تداعيات كبيرة وعميقة على المجتمع الجزائري.

ولم يكن للوقائع والأحداث التي ميزت كل حقبة من الحقب نفس الزخم والوتيرة والتأثير، فبعضها تم بطريقة سلمية وسلسة، وبعضها الأخر عرف مخاضاً عسيراً مثل حرب التحرير

[1]– حليم بركات: **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص18.

وأحداث التسعينات التي كانت عنيفة، كما كانت حقبة نهاية الثمانينات إلى نهاية التسعينات محل تحولات وتغيرات اجتماعية وثقافية مؤثرة على التركيبة والبناء الاجتماعي.

ورغم وجود بعض مظاهر التغير التي مست المجتمع الجزائري إلى أنه يمكن أن نعرج على ملامح المجتمع الجزائري في عمقه وأصالته في النقاط التالية:

1-البيئة الجغرافية والمناخ: لقد أكد الكثير من الباحثين والمفكرين القدامى والمحدّثين على أهمية وتأثير البيئة الجغرافيا والمناخ على سلوكات وممارسات الأفراد، ومن ثم في ظهور طقوس اجتماعية في المجتمع.

والمجتمع الجزائري كرقعة أرض تمتد على مساحة تقدر بـ 2.381.742 كم2، وبهذا فالجزائر أكبر البلدان الإفريقية مساحة وعاشر البلدان عالميا، وهي تحتل موقعا استراتيجيا هاما في منطقة المتوسط والمغرب العربي، بين أوربا وإفريقيا.

تتألف التضاريس الطبيعية للجزائر من بيئات متنوعة وأقاليم ومناخات مختلفة؛ وهي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والتي تشكل الجزء الأكبر من المساحة الكلية للجزائر، والسهول الساحلية وتحتل المساحات الموازية للشريط البحر المتوسط، والهضاب العليا والتي تتوسط المناطق الصحراوية والساحلية، والمرتفعات الجبلية الموزعة في كل مناطق الأرض الجزائرية كسلسلة الأطلس التلي والصحراوي.

كما يسود المجتمع الجزائري ثلاث أقاليم مناخية رئيسية؛ فالشمال يتميز بمناخ متوسطي معتدل، ومناخ شبه قاري في المناطق الداخلية، ومناخ قاري أو صحراوي جاف وحار في الجنوب.

2-السكان: شهد المجتمع الجزائري تضاعف عدد السكان في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى بعد الاستقلال حيث "بلغ في شهر جانفي 2014 بـ38,7 مليون نسمة"[1]، وتؤكد التعدادات العام المتتالية على النمو المستمر للسكان منذ الاستقلال إلى اليوم.

[1]- الديوان الوطني للإحصاء 2014.

كما يعتبر المجتمع الجزائري مجتمع شبابي، حيث يمثل فيه الشباب نسبة كبيرة وغالبة في تركيبته السكانية نظرا لعوامل ديموغرافيا كثيرة، والمتصفح للإحصاءات العامة للسكن والسكان المتعاقبة يلاحظ هذه السمة، والجدول الآتي يلخص المعطيات الإحصائية لنمو السكان وللتركيبة السكانية للمجتمع الجزائري.

جدول يوضح الإحصاء العام للسكن والسكان لسنوات1977، 1987، 1998، 2008[1]

إحصاء فئات السن		1977		1987		1998		2008	
		عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%
0 – 14		**7.699.994**	**48**	**10.086.101**	**44**	**10.595.877**	**36,2**	**9.515.737**	**28,05**
15 – 39	**19–15**	**1.652.938**	**10,29**	**2.502.216**	**10,93**	**3.526.243**	**12**	**3.690.389**	**10,83**
	24–20	**1.372.880**	**08,54**	**2.225.578**	**09,72**	**2.924.990**	**10**	**3.764.021**	**11 ,09**
	29–25	**1.036.454**	**06,45**	**1.664.535**	**07,27**	**2.513.862**	**8,5**	**3.414.863**	**10,07**
	34–30	**695.793**	**4,33**	**1.394.612**	**6.09**	**2.108.504**	**7.2**	**2.725.179**	**8,03**
	39–35	**701.022**	**4,40**	**1.044.255**	**4,56**	**1.670.087**	**5.7**	**2.326.383**	**6,86**
المجموع		**5.459.087**	**34**	**8.831.196**	**38,59**	**11.699.964**	**40**	**15.850.835**	**46.72**
40 سنة فمافوق		**2.904.740**	**18**	**3.964.211**	**17,32**	**5.932.781**	**20,3**	**8.553.595**	**25.21**
المجموع الإجمالي		**16063821**	**100**	**22.881.508**	**100**	**29.272.342**	**100**	**33.920.103**	**100**

ويظهر بوضوح النمو والزيادة المستمرة لعدد السكان في المجتمع الجزائري؛ من 16.063.821 سنة 1977 إلى 22.881.508 سنة 1987 لينتقل إلى 29.272.342 سنة 1998 ليرتفع 33.920.103 سنة 2008 ليستقر في جانفي 2014 في حدود 38.700.000 نسمة.

كما تؤكد الإحصائيات على المخزون والثروة البشرية المتمثلة في الطاقة الكامنة من الأفراد التي تقل عن أربعين سنة، حيث نجد النسب ترتفع في كل مرة في التعدادات المتوالية

[1]– الديوان الوطني للإحصاء، إحصاءات سنوات 1977، 1987، 1998، 2008 (بتصرف)

(82%، 82,68%، 79,8%، 74,79%)، ونجد نسبة الشباب أي الفئة العمرية بين (15و40) سنة (34%، 38,59%، 40%، 46,7%)، للسنوات (1977، 1987، 1998، 2008) على التوالي.

أما فيما يخص الشيخوخة فهي قليلة نسبيا باعتبار أن نسبة السكان في الفئة العمرية فوق 40 سنة تراوحت بين (17,32% و 25,21%) وهي تمثل فئة الكهول التي تشكل نسبة كبيرة فيها وفئة الشيوخ.

3-التركيبة العرقية أو الإثنية: المجتمع الجزائري مجتمع متعدد، حيث يتميز بوجود عدة جماعات تخضع لانتماءات عرقية وإثنية مختلفة، مع احتفاظها بهويتها الخاصة، وقد كان للعامل التاريخي وللحضارات والمجموعات الإثنية التي مرت أو استقرت في هذه الأرض كما سبق الإشارة إليه دور في خلق التركيبة العرقية والإثنية للمجتمع الجزائري الحالي فنجد:

3-1-العرب: لقد استوطن العرب القادمون من شبه الجزيرة العربية، أرض الجزائر بعد الفتح الإسلامي لهذه المنطقة وحاولوا التعايش بل حتى الانصهار مع السكان الأصلين لهذه الأرض، وجعل منهم الإسلام مجتمع واحد.

لذا فهم يمثلون قطاعا واسعا في التركيبة السكانية العرقية للمجتمع الجزائري، يتواجدون ويقطنون في كل مناطق الجزائر، إلا أن عددهم يقل في بعض المناطق التي تعتبر معقل للأمازيغ وأماكن كثافتهم كمنطقة القبائل.

وانطلاقا من التواجد المكثف والكبير للعنصر العربي في المجتمع الجزائري، صنف ضمن المجتمعات العربية، وكبلد عربي ينتمي سياسيا لجامعة الدول العربية التي تضم كل البلدان العربية.

3-2-الأمازيغ: كل الحقائق والأدلة والأبحاث التاريخية تعتبر العرق الأمازيغي أو البربري كما يحلو للبعض تسميته أول من استوطنوا هذه الأرض، وأن الأمازيغ هم السكان الأصلين لهذا البلد، وتعني كلمة أمازيغي الحر أو الإنسان الحر.

تقدر بعض المصادر نسبة تشكيلهم للسكان في المجتمع الجزائري من زاوية العرق بأكثر من 25%، وهي تمثل أطياف أمازيغية ومجموعات عرقية مختلفة احتفظت بهويتها الأمازيغية وهي:

أ- **القبائل (القبايل):** يتمركزون في منطقة القبائل أو ما يعرف القبائل الكبرى والصغرى، والتي تظم تيزي وزو وبجاية وبعض مناطق بالبويرة وببرج بوعريريج وسطيف، إلا أنه في الوقت الحالي ونتيجة للهجرة نجد الكثير منهم يتوزعون كأسر وجماعات صغيرة في مختلف مناطق الجزائر.

لدى القبائل نظام العروش، حيث تتحد القرى والدشور القبائلية المبنية على قمم الجبال أوقات الشدة وللأمور الطارئة، لدى العروش ما يسمى الجماعة؛ من نسل واحد، خلية تلتقي بعدة خلايا مكونة من ذكور العائلة، هذا النظام الاجتماعي يسمح للجماعة آداء دورها الاجتماعي في جو من التكافل والتضامن الآلي.

ب- **الشاوية:** استوطنوا جبال الأوراس الوعرة شرق الجزائر خاصة بمناطق باتنة وخنشلة وأم البواقي، في الغالب يمتهنون في شمالها الفلاحة كزارعي القمح وأشجار الفواكه، في الجنوب تجدهم شبه رعاة حين تكثر مواسيم بيع الماشية في الصيف، في الوقت الحالي لا يظهر جليا الفرق بين الفئتين نظرا للحركة الداخلية.

عاش الشاوية في عزلة أشد من القبائلين والقليل منهم تعرف الفرنسية والعربية، باستثناء الجيل الجديد من الشباب الذين تمدرسوا في المدرسة الجزائرية وتعلموا فيها اللغة العربية، اقتصادهم كان مغلق والهجرة كانت محدودة جدا.

ج- **بني ميزاب:** عددهم أقل بكثير من القبائل والشاوية يسكنون الخط الشمالي للصحراء قرب وادي ميزاب الذي أعطاهم اسمه، غرداية مدينتهم الأهم، يعرفون بإتباعهم مذهب الإباضي، وهم مشتهرون بممارسة التجارة ، لهم دور كبير في التجارة وراء الصحراء، انتقل الكثير منهم إلى الشمال وخاصة في المناطق والمدن الكبرى كالعاصمة، وهم يمارسون كل أنواع التجارة.

المجتمع الميزابي مجتمع مغلق، يسير وفق تنظيم خاص ونظام اجتماعي متوارث، وللجماعة والأعيان كلمة الفصل في القرارات والإجراءات التي تتخذ من طرف الأفراد سواء في الحياة الخاصة لهم أو الحياة الأسرية والاجتماعية عامة.

ما يميز المجتمع الميزابي التكافل المطلق والتضامن الواسع بين أفراده، ورجوع أفراده إلى مرجعيتهم الاجتماعية والدينية وللأعيان في كل القضايا الاجتماعية وغيرها.

د- **الطوارق:** هذه الفئة من الأمازيغ ضئيلة نسبيا، يسمّون الرجال الزرق نسبة للون النيلي للباسهم، كذلك بالرجال المحجبة، نظرا لاستعمال الرجال دون النساء الغطاء كعادة وحاجز لرمال الصحراء، سكناهم الصحراء من جنوب ليبيا إلى مالي، تواجدهم المكثف في **الطاسيلي** وقمم **الأهقار**، يجتمعون كقبائل بثلاث فئات النبلاء، الوكلاء، العبيد والخدم من زنوج إفريقيا.

نساء الطوارق منذ القدم تحظى بالتشريف والمكانة العالية، ولها كلمتها ووزنها في تعاملها مع الرجل كزوج أو غير ذلك.

الطوارق رعاة جمال، أدلة صحراء، حماة قوافل بين غرب إفريقيا وشمالها، لكن هذا تراجع نتيجة الاستعمار وتأثير الاستقلال واكتشاف النفط، وأخيرا جفاف الواحات، تغيرت الوضعية ليصبح الرحالة الطوارق مستوطني تمنراست وجانت وإليزي.

هـ- **أمازيغ الشلحة:** هذه الفئة قليلة في المجتمع الجزائري يتمركزون في بني بوسعيد، جبال أصفور، بتلمسان وهم امتداد لأمازيغ الشلحة المتواجدون بجبال الأطلس بالمغرب الأقصى.

و- **أمازيغ الشنوي:** هذه الفئة كذلك قليلة في المجتمع الجزائري، يتمركزون في الأطلس البليدي، غرب البليدة، نواحي عين الدفلى وجبال شنوة ومناطق شرشال وسيدي عمر بتبازة، ومناطق بني حواء وتنس بالشلف.

ز- **أمازيغ التاقارقرنت:** فئة أمزيغة قليلة، متواجد بنواحي ورقلة.

3-3- ذوي أصول تركية و أوروبية: يوجد بعض العائلات الكبرى من أصول تركية وهم بقايا التواجد العثماني أو التركي في الجزائر، وقد انصهروا في المجتمع الجزائري كلية كباقي

أفراده، ولم يبقى ما يربطهم بأصولهم سوى ما يحملونه من الاسم العائلي كالباي والتركي، يتواجدون بكثرة في العاصمة والبليدة والمدية وقسنطينة وغيرها.

كما اختارت بعض الأسر الأوروبية ومنها الفرنسية على وجه الخصوص المكوث بالجزائر بعد الاستقلال، وأكثرهم ساعد الثورة التحريرية، ويبقى عددهم قليل جدا.

4-اللغة: الأحداث التاريخية والتنوع العرقي سمح إلى حد ما بخلق تنوع لغوي في المجتمع الجزائري، فنجد اللغة العربية لسان غالبية أفراد المجتمع، فهي اللغة الوطنية والرسمية الأولى، تدرس في المدارس في مختلف المراحل التعليمية، وهي لغة الكثير من إدارات بعد عملية التعريب التي انتهجتها السلطات العليا للبلاد.

كما نجد اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة حسب العرق الأمازيغي رغم ذلك فإن هذا الاختلاف ليس كبير بينها، وتكتب الأمازيغية "**بتيفيناغ**" أين تظهر الرموز كمعاني أكثر منها للتواصل، ونجد الشاوية أقرب للعربية حاليا من غيرها.

وارتقت الأمازيغية رسميا إلى لغة وطنية رسمية في الجزائر وأقرها الدستور الجزائري، وأدرجت ضمن المناهج التعليمية لتُدرس اختياريا.

كما تنتشر وتتداول وبشكل كبير اللهجة أو اللهجات الجزائرية الدّارجة أو العامية، والتي تختلط فيها العربية بالفرنسية وكذا بعض الكلمات والعبارات المستحدّثة والمبتدعة خاصة من طرف الشباب، والتي تجد لها طريق للتداول والاستعمال دون أن تكون لها وجود ومعنى في القاموس اللغوي العربي أو الفرنسي.

تستعمل هذه اللهجة خاصة في المدن الكبرى والمناطق الحضرية، أما سكان المناطق الداخلية والصحراء فيحافظون على لهجتهم الأصيلة الأقرب للفصحى.

إلى جانب هذا نجد للغة الفرنسية مكانا لدى جمهور معتبر من أفراد المجتمع الجزائري، بالمدن الكبرى وخاصة العاصمة، حيث أن تكوينهم وتعليمهم وثقافتهم فرنسية، وحتى تواصلهم اليومي وتحدثهم بينهم باللغة الفرنسية، ووَرَثُوا ذلك لأبنائهم.

كما يتم تداول اللغة الفرنسية في بعض إدارات المؤسسات الكبرى والهيئات الحكومية، لسيطرة الجيل القديم على المناصب الحساسة في الدولة وهيئاتها.

وما يمكن استنتاجه من كل ما سبق أن المجتمع الجزائري مجتمع تعددي، باعتباره "يتكون من عدة جماعات لم يمنعها احتفاظها بهويتها الخاصة من السعي لإيجاد صيغة تؤلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة المشتركة، ومن إقامة دولة مركزية، ومن التفاهم حول بعض الأسس في الثقافة العامة، ومن التشديد على ضرورات الاندماج، واعتماد نظام تربوي موحد"[1].

5-الديانة: الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة والمجتمع الجزائري بنص المادة الثانية من الدستور، وهذا لأن الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع الجزائري بكل أعراقه تعتنق الدين الإسلامي.

أغلبية المسلمين في الجزائر من السنة، ويتبعون المذهب المالكي وهو مذهب الأساسي والمرجعي للإفتاء لدى الدولة والمجتمع الجزائري، وهو بمثابة المذهب التقليدي لدى المجتمعات المغاربية.

كما يلاحظ محاولة انتشار للمذهب الحنبلي خاصة مع المد السلفي، ونجد نسبة قليلة مازالت تتبع وتتعبد بالمذهب الحنفي وهم بعض السكان من ذوي الأصول التركية ويمكن ملاحظة ذلك في بعض مساجد العاصمة والبليدة.

كما تنتشر الزوايا والطرق الصوفية لاسيما في المناطق الغربية والداخلية، من أهمها التيجانية، القادرية، الشاذلية، والمهدية...وقد تغلغلت في المجتمع منذ القدم وعادت مؤخرا إلى البروز، وهي تحضى حاليا برعاية الدولة.

كما يوجد في الجزائر المذهب الإباضي، الذي يتبعه أفراد قبيلة بني ميزاب الأمازيغية المنتشرة حاليا في معظم أنحاء البلاد، لكن معقلها الأساسي في منطقة غرداية.

---

[1]- حليم بركات: مرجع سابق، ص30.

أما فيما يخص تواجد الشيعي في المجتمع الجزائري، دخل المذهب الشيعي الإثنى عشري خصوصا بعد انتصار الثورة الإيرانية، وظهور القنوات الفضائية الشيعية، وهجرة عدد من الشيعة من العراق وسوريا ولبنان للعمل في الجزائر، لا توجد إحصائيات رسمية تؤكد عددهم لكن يبقى عددهم قليل.

هذا المكوّن الإسلامي للمجتمع الجزائري الذي يتجاوز نسبة معتنيقيه 98% من أفراده، أما النسبة الباقية فهي تمثل الأقليات من غير المسلمين في مقدمتهم المسيحين، حيث نجد:

– الكاثوليك الرومان أغلبهم من أصول أوروبية لاسيما من الفرنسيين.

– البروتستانت الإنجيليين وغالبيتهم من الجزائريين الأصليين، والذين تحوّلوا من الإسلام إلى المسيحية بفضل حملات التبشير التي برزت في تسعينيات القرن العشرين، واستغلت سوء الوضع الاجتماعي والأمني للسكان، يتركز وجودهم بالأخص في منطقة القبائل.

رابعا: المنظور القيمي داخل النسق الثقافي للمجتمع الجزائري: إن التناول السوسيولوجي لطبيعة القيم في المجتمع الجزائري التقليدي الأصيل؛ يسوقنا للحديث عن طبيعة النظام الثقافي برمته، حيث شكلت الثقافة التقليدية من جهة وحدة ثقافية متكاملة، بمعنى "نوع من التوافق المتبادل بين العناصر الثقافية، وعدم وجود صراع واضطراب بينها؛ أي وحدة من المعتقدات والأفكار والأفعال"[1]، ومن جهة أخرى اتسمت بطابعها الأخلاقي لاسيما في إطار السيطرة أو الضبط الاجتماعي للمحافظة على النظام والاستقرار.

إن الكثير من العوامل الموضوعية أوعزت للثقافة التقليدية الأصيلة بالتركيز على علاقة القرابة واعتبارها الركيزة الأساسية في العلاقات الاجتماعية؛ التركيز على مصلحة الجماعة واعتبارها أهم من المصلحة الفردية، وكان لابد من سياق ومبرر لهذا الواقع الاجتماعي؛ وهو الوعاء الإيديولوجي؛ شكلت جانب منه القيم التاريخية العشائرية والقبلية متمثلة "في النعرة وهي الإسراع للدفاع عن حرية القبيلة، وفي الشجاعة لأنها أساس البقاء في هذا العالم المليء بالصراعات، وفي الكرم لأنه يمثل جانبا من التساند والتكافل المجتمعي في الداخل،

[1]– محمد سويدي: **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 102.

وجانبا من الفخر والتطاول في الخارج"[1]، أما الجانب الآخر فشكلته القيم العائلية المتمثلة بالخصوص بالطاعة، أي بر الصغار للكبار والنساء للرجال، وفي الجماعية أي انصهار الفرد ومصلحته في الجماعة ومصالحها، وفي الشرف لتنظيم النشاط الجنسي وحفظ الحدود بين العائلات.

بعد اندماج المجتمع الجزائري في عملية التحديث، أصبح مجتمعا انتقاليا، أي يجتاز مرحلة تحول وانتقال؛ من مجتمع تقليدي أصيل تؤطره ثقافة تقليدية أصيلة، إلى مجتمع حديث أو نحو أطوار الحداثة تؤطره ثقافة عالمية حديثة، بروز هذين المَعلَمَين في هذه المرحلة أدى إلى طغيان صفة الازدواجية أو الثنائية على عناصر ثقافته الاجتماعية، جراء تصادم منظومة الثقافة والقيم التقليدية الأصيلة التي تركز على قيم الشرف والطاعة والجماعية وغيرها، ومنظومة الثقافة الحديثة التي تتبنى قيم الفردانية ومعايير السلعة التبادلية ومعايير الشيئية الأداتية.

ليس غريبا أن يواجه مجتمع ما صراعا بين القيم الثقافية، لأن القيم الاجتماعية تشكل مضمون الثقافة ومحتواها، والثقافة هي التعبير الحي عن القيم، وهذا الصراع يظهر جليا في المجتمع الجزائري من خلال تلك الثنائية أو الازدواجية المستحدثة.

إن هذه الازدواجية التي يعيشها المجتمع الجزائري تعتبر مشكلة حقيقية، وهي التي تعيقه على المبادرة والمبادأة لانجاز استحقاقاته، وحل مشكلاته المختلفة والتي هي في الأصل نتاج طبيعي لهذه الوضعية الثقافية التي تسوده.

فالمجتمع الجزائري يشعر بالتّمزق لأنه أصبح يعيش بين عالمين كلاهما غريب عنه، عالم ثقافة تاريخية لا تستطيع أن تضمن إشباع حاجاته المختلفة، وثقافة تشعره في كل لحظة بنقصه، لأنه يستهلك منتجات لا يستطيع أن يجاريها في تطورها وفعاليتها وقدرتها على مواجهة المشكلات اليومية للأفراد والجماعات، ولا يستطيع أن يشارك فيها لأنها تنطلق

[1]– عبد المجيد مزيان: **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص26.

من رؤى معرفية تناقض منطلقاته المعرفية والعقائدية، وهي لا تقبله إلا إذا تخلى عن منطلقاته المعرفية الأصلية.

فالمجتمع الجزائري يستشعر أزمة بالغة الشدة في ثقافته كلما ارتبط موضوعها بالقيم التي ترتبط بالمقدس والمحرم، وكذلك عندما يتنكر المجتمع نفسه لقيمه وتاريخه، فإنه يدخل في مدار التصدع الثقافي، وتكمن عوامل الأزمة في وضعية التصدعات الثقافية و الانشطارات والتباينات في العناصر الثقافية التي تؤدي إلى صراعات عنيفة بين القيم.

لاشك أن القيم السائدة والضوابط المشكلة للسلوك تعكس طابع الثقافة في المجتمع الجزائري، وتعبر عما تسخر به من تراث ثقافي متنوع ومتعدد المصادر، في الوقت الذي تكشف فيه عن التناقضات ومظاهر الخلل التي أدت إلى ظهور السلبيات الفكرية والسلوكية وتراكمها في شخصية الفرد الجزائري، وهو ما يدفعنا إلى القول بحقيقة وجود اتجاهين قيمين في ثقافة المجتمع الجزائري، وهما سر وجود هذا الصراع في المرجعية الثقافية، أحدهما ينتمي إلى الثقافة التقليدية المتوارثة عبر التاريخ، والتي تميل إلى الجبرية والماضوية والإتباع والشكلية، وكذلك اعتمادها على النصية والامتثال القسري لضوابطها وقوانينها واحترام السلطة بكل أنواعها والتسليم بطاعتها، وأخرى تنتمي إلى الثقافة التغيرية التي تميل إلى تعزيز قيم المستقبل وتنادي بحرية الاختيار والإبداع وتطالب بتعزيز سلطة العقل والفردية والانفتاح والعدالة.

والظاهر أن هناك غلبة لقيم الثقافة التقليدية على الثقافة التغيرية الحديثة في كثير من الجوانب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى احتدام الصراع بين متبنيها خاصة الثقافة التغيرية؛ التي تتمظهر في شكل قالب تراتب القيم، حيث يشهد المجتمع مظاهر جديدة تؤسس لقيم جديدة أو قيم ثانية تحل محل القيم الأولى، مما يستدعي نمطا في الفكر ينادي بضرورة الموازنة بين العقل والقلب والأصالة والحداثة التي يتبناها جيل الشباب، وهو ما ولد ما يعرف بصراع الأجيال.

وتشهد ثقافة المجتمع الجزائري صراعا بين القيم ما يسمى الانفتاح على الحضارات وقيم الانغلاق والعودة إلى الأصول، فنجد حركات اجتماعية وثقافية وسياسية تنادي بالانفتاح على الحضارات المختلفة وتبالغ في الانغماس في الثقافة الغربية، وتجد ذلك ماثلا في السلوكات وأنماط المعيشة وطريقة التفكير وأسلوب الحياة، وكرد فعل على ذلك نجد نزعة أخرى تؤكد الشخصية العربية الإسلامية وعلى الذاتية الجزائرية، وأنه ليس من السهولة أن نوافق بين هذه النزعات.

الأمر الذي عمّق الأزمة هو أن التوفيق بين هذه التيارات أصبح مرتبطا بالمصالح الاقتصادية والسياسية، وأصبح هذا الواقع الثقافي المتسم بالصراع وسيلة في يد القوى المسيطرة لكبح جماح أي طرف من الأطراف، فتظهر هذه الجهات ميلها نحو التغريبيين لتقويتهم ومساعدتهم حتى يقللوا من نفوذ التأصيليين، أو العكس، هذا الأمر يؤدي إلى ظهور اتجاهات ثقافية راديكالية واستئصالية تسبب في تدمير البيئة الأساسية للثقافة الجزائرية، فتظهر تيارات التكفير والعلمنة والشذوذ والعدمية(نفي القيم) وتيارات مختلفة تفرزها هذه الوضعية بتفاعلها مع الواقع الإعلامي العالمي؛ الذي تستطيع فيه الأفكار والقيم أن تصل إلى أي مكان دون حواجز طبيعية أو ثقافية.

كما تتصارع داخل النسق الثقافي للمجتمع الجزائري قيم الجماعية والفردية، وتتجلى سلبية هذا الصراع عندما يصبح الفرد مكبل بأعباء تفرضها عليه الجماعة فلا يستطيع أن يؤديها ولا يستطيع أن يلبي حاجاته وينجز أهدافه إلا في ظل أهداف الجماعة التي ينتمي إليها، وتصبح القيم الجماعية كابحة للتطور ومعطلة للتقدم في مختلف المجالات، وبهذا تصبح في صراع مع القيم الفردية التي تُعلي من شأن الفرد ولا تجعله مسؤولا إلا على نفسه ووضعه، "فمع نمو التحديث الاجتماعي يجد الفرد نفسه في مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التي تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به، فيكون حرا في اختيار

مهنته ولا يعود ملزما بمتطلبات عائلته أو عشيرته مع ملاحظة أن القيود التي تفرض على حريته تأتي من خلال القانون وليس من خلال التقاليد والممارسات الاجتماعية"[1].

وكذلك من التناقضات السائدة في ثقافة المجتمع الجزائري قيم الطاعة وقيم التمرد، ففي بعض الأحيان نرى أن الفرد الجزائري يمتاز باحترام السلطة والصبر على ضغوطها وإكراهاتها، وفي كثير من الأحيان نرى أنه فرد مندفع غير صبور لا يقبل الانقياد بسهولة لأي سلطة أو قيادة إلا في حالات الضرورة القصوى.

ولكن في مقابل هذه النزعة نجد الطاعة والتملق وحب التقرب من ذوي الجاه والسلطة لدى فئات معتبرة من أفراد المجتمع، والذي يهمنا في هذه التناقضات أن القيم الفعّالة والإيجابية من هاتين النزعتين لا تظهر بقوة في النسيج الثقافي للمجتمع الجزائري، وهذا ما يؤدي إلى خلخلة سلم قيم المجتمع، فتظهر النزعات العنيفة التطرفية والنزعات الانتهازية المتسلقة على حساب كل معايير والقيم.

كما تتصف ثقافة المجتمع الجزائري بوجود صراع بين القيم العمودية التي تنظم العلاقات الاجتماعية بموجبها على أساس التفاوت في السلطة والنفوذ والوجاهة والأسبقية، وبين القيم الأفقية التي يتم بموجبها التفاعل على أساس المساواة والزمالة والرفقة والأخوة، وبتوصيف آخر هناك صراع بين قيم التنظيم الاجتماعي الهرمي وقيم التنظيم الاجتماعي الديموقراطي، رغم أن المجتمع الجزائري تسود فيه القيم العمودية من احترام لذوي السبق والعلم، فإننا نجد بالمقابل تيارات تدفع نحو قيام ثقافة تحارب التمييز وتلغي الامتيازات، وتثبت قيم المساواة في الحقوق والواجبات، والتساوي في الفرص وتطبيق القوانين والمعايير على الجميع بمعزل عن خلفية الأفراد والجماعات.

لهذا نجد في بعض الأحيان صراع بين هذين النمطين من القيم مما يؤدي إلى خلل في بنية نسق القيم وسلم المعايير داخل ثقافة المجتمع الجزائري.

---

[1]– محمد سويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 101.

إن ثقافة المجتمع الجزائري الراهن تتسم بحالات من التناقض والصراع بين مجموعات من القيم، وعليه فالصراع بين الاتجاهات الثقافية هو صراع متكامل بين أنماط القيم، فهناك صراع بين القيم القدرية (التسليم المطلق للقوى العليا) وقيم الإرادة الحرة، وبين القيم التقليدية السلفية والقيم الحداثية، وبين قيم الإبداع وقيم الاتباع، وبين العقلانية وقيم اللاعقلانية، وبين قيم الشكل وقيم المضمون، وبين القيم الجماعية والقيم الفردية، وبين الانغلاق والانفتاح وبين القيم العمودية والقيم الأفقية وبين قيم الطاعة وقيم التمرد.

فالثقافة السائدة والأصلية في المجتمع الجزائري تركز على القيم القدرية والتقليدية السلفية، وعلى قيم الاتباع، والشكل والانغلاق، أما الثقافة المضادة فتقوم على قيم الحداثة والاختيار، والإبداعية، والانفتاحية، والأفقية وقيم العدالة.

وما يمكن تأكيده أن الثقافة السائدة لا تعني السلبية دائما، وأن الثقافة المضادة لا تعني الإيجابية والفعالية، بل أن هناك عناصر من الإيجابية والفعالية في عناصر الثقافة الأصلية السائدة تقوم بوظائف وأدوار اجتماعية مهمة لاستمرار وتماسك المجتمع، كما يوجد الكثير من العناصر السلبية من الثقافة المضادة تهدد كيان المجتمع وتضامنه الطبيعي وتماسكه واستقراره، لهذا لا يمكن أن ننظر إلى هذه القيم إلا من خلال الأدوار التي تلعبها في المجتمع.

المبحث الثالث: الأسرة في المجتمع الجزائري:

أولا- نظرة عامة حول الأسرة: تشكل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية في البناء الاجتماعي، وهي من أهم الجماعات التي يتكون منها المجتمع وأعظمها تأثيرا في حياة الأفراد، وهي التي تقوم بتزويد المجتمع بالوحدات البشرية، وتنظيم سلوك الأفراد بما يتلاءم والأدوار الاجتماعية المحددة لكل فرد.

ورغم التحولات العميقة التي تشهدها المجتمعات إلى أنها دائما تقوم بأداء وظائف عديدة ومتنوعة، منها ما يتعلق بتأسيس الروابط الاجتماعية والحفاظ عليها، ومن ثم الحفاظ على النوع البشري من الناحية البيولوجية والثقافية، ومنها ما يخص توفير السند العاطفي

والاقتصادي الذي لاغنى عنه لنمو وتطور أفرادها ومشاركتهم في حياة المجتمع كأعضاء فاعلين، كما تمثل الوعاء الحافظ للتراث وكذا الثقافة بكل مكوناتها، وتقوم بنقلها من جيل إلى آخر عبر التاريخ، موفرة بذلك فرص التواصل الاجتماعي والثقافي بين الأجيال والمجتمعات.

وعلى الصورة التي تكون عليها الأسرة من قوة أو ضعف يكون المجتمع، فهي نظام اجتماعي تحرص كل المجتمعات في كافة الظروف والأوقات على التمسك به واستبقائه صلبا قويا، لا تؤثر فيه الأيام وظروف الأحوال كونها دعامة متينة للمجتمعات السليمة.

والمجتمع الجزائري الذي ينتمي إلى حظيرة المجتمعات العربية والإسلامية في بناء خليته الأساسية، منبثق في الواقع من التعاليم والقيم الإسلامية؛ امتزجت بالعرف والعادات الجزائرية، وبالتالي" فإن الأسرة الجزائرية تماثل الأسرة العربية الإسلامية في جوهرها، بحيث نجدها قد انطبعت بالطابع الإسلامي في مبادئها وأخلاقياتها"[1]، وعليه فالأسرة في المجتمع الجزائري تشترك في كثير من السمات والمميزات مع أسر المجتمعات العربية الإسلامية، مع وجود كثير من الخصوصيات التي تشكّلت عبر المواقف والمراحل التاريخية للمجتمع الجزائري.

ثانيا- لمحة تاريخية عن الأسرة الجزائرية:

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري في مسيرته التاريخية أثرت في بنائه الاجتماعي، حيث كان في كل مرة يكتسب خصائص جديدة في حين يفقد بعض من خصائصه الموجودة، الأمر الذي انعكس على خليته الأساسية والمتمثلة في الأسرة، فقد قطعت الأسرة الجزائرية عبر تاريخها إلى عصرنا الحاضر مراحل شاقة من التحول والتطور، وشهدت أحداثا كثيرة وتغيرات جمة، باختلاف الأزمنة وباختلاف المدنيات التي طرأت عليها.

[1]- Ghaouti BEN MELHA : **La famille Algérienne entre le droit des personnes et le droit public**, Revue Algérienne des sciences jur- eco- socio- N°1273,Alger, 1982,p12.

وباعتبار الأسرة في المجتمع الجزائري جزء من الأسر المجتمعات الإنسانية نعرّج على دراسة نشأة وتطور الأسر الإنسانية عبر التاريخ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن مسألة نشأة الأسرة الإنسانية مازال يكتنفها كثيرا من الغموض والإبهام، فهناك العديد من الآراء المتباينة بل والمتناقضة في كثير من الأحيان حول أصول وتاريخ الأسرة الإنسانية.

غير أنه وفي هذا الصدد ذهب أصحاب النظرية التطورية إلى"أن الأسرة نشأت منبثقة عن مرحلة من الفوضى أو الإباحية الجنسية، تشبه إلى حد كبير الحالة التي كان عليها الحيوان، وقد تطوّرت هذه الحالة إلى مرحلة الزّواج الجمعي وبعد هذه المرحلة التَفَّ الأبناء حول الأم، الشيء الذي أدّى إلى ظهور النظام الأموي أو الأمّي أو الانتساب إلى الأمّ، ثم لم يلبث أن تطوّر هذا النظام من جديد وذلك بظهور النظام الأبوي أو الانتساب إلى الأب متخذا شكل تعدد الزوجات"[1].

وبالغوص في أعماق التاريخ نجد الكتابات التاريخية الأركيولوجية* تفسر كثرة الأدوات والأسلحة وأصداف الحلزون في مراكز عصور ما قبل التاريخ على أنه كان للأفارقة حياة اجتماعية منذ أقدم العصور، "والخلية الأصلية في المجتمع البربري هي العائلة الإكناتيكية* **La famille Agnatique** وهي العائلة التي تقوم على النسب من ناحية الأب أو الذكور بصفة عامة"[2].

ويظهر جليا بأن السكان الأصليين (الأمازيغ) في المجتمع الجزائري القديم كانوا يعيشون في أسر ذات النظام الأبوي، حيث "يتولى في هذه البنية العائلية كبير المجموعة

---

[1]– صالح علي الزّين و زينب محمد زهري: **قضايا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1996، ص196،195.

*– **الأركيولوجية:** علم الآثار، وهو دراسة آثار المجتمعات التي انقرضت قبل عصور التاريخية لرسم صورة كاملة عن حياة وحضارة تلك المجتمعات، واستعمال الأساليب العلمية لتقرير وتحديد علاقة الأدوات الحضارية المكتشفة بالحضارات القديمة المنقرضة.

*– **الإكنت:** هو الشخص المنحدر من نسب الأب أو التابع للنسب الأبوي، "وعائلة إكناتيكية النسب فيها ذكوري والانتماء أبوي والمرأة يبقى انتماؤها لأبيها" (مصطفى بوتفنوشت مرجع أتي ذكره، ص 37).

[2]– بويعلي وسيلة: **زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، دراسة ميدانية بمدينة بسكرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2004 /2005، ص103، نقلا عن محمد المختار بوراكي: **السلطة الأبوية وحركة التغير الاجتماعي**، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، بغداد، سنة 1987

ممارسة سلطة مطلقة على كافة أعضاء العائلة الإكناتيكية، ويشرف كل أب على شؤون أفراد عائلته، فيخص نسائه بالأعمال الحقيرة، ويبيع بناته لمن يقدم أعلى الأثمان ويزوج أبناؤه بمن يشاء"[1].

وكثيرا ما تشبه الأسرة الجزائرية في خصائصها ونشأتها وتطورها الأسرة في باقي المجتمعات العربية، لأنها جزء لا يتجزأ منها وتشكل معها وحدة في الدين واللغة والعادات والتقاليد والأعراف مع بعض الخصوصية لكل مجتمع.

وكانت الأسرة عند العرب في الجاهلية تنتظم من جهة الذكور فالرجل وحده كان يقر بمن هي زوج له أو زوجات وكذلك بمن هم أبناءه من صلبه، فبإدعاء الرجل كان تشكل الأسرة لا بصلة الدّم، فإذا ولد له مولود قد يقبله وقد يرفضه ولو كان من دمه، هذه الوضعية استمرت إلى غاية مجيء الإسلام الذي حارب هذه التقاليد وقضى على نظام الإدعاء والتبني مصدقا لقوله تعالى:﴿...**وَمَا جَعَلَ أَدعِيَاءَكُم أَبنَاءَكُم ذَلِكُم قَولُكُم بِأَفوَاهِكُم وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهدِي السَّبِيلَ**﴾[2]، كما حرم الإسلام ادعاء الفرد لغير أبيه في قوله تعالى: ﴿ **اُدعُوهُم لِأَبَائِهِم هُوَ أَقسَطُ عِندَ اللهِ فَإِن لَم تَعلَمُوا آبَاءَهُم فَإِخوَانُكُم فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُم...**﴾[3].

بهذا أقرت الشريعة الإسلامية التكوين الصحيح للأسرة، "وورد أن تنظيم الأسرة في المجتمع الإسلامي يمثل استمرارا وتطورا لتنظيم وجد قبل ظهور الإسلام"[4]، وما كان على الإسلام هو توجيه وظائف الأسرة إلى ما هو أهم وأصلح كذلك وضع الأسرة الجزائرية.

"إن الأسرة في منطقة الشمال الإفريقي أو المغرب العربي قد تأثرت بنموذجين، الأسرة الرومانية القديمة (ذات العاهل)، والأسرة العربية القديمة ذات (رب البيت) والتي أعاد الإسلام تنظيمها وتشكيل الكثير من ملامحها"[5].

---

[1]– المرجع نفسه ص103.

[2]– من الآية 4 سورة الأحزاب.

[3]– من الآية 5 سورة الأحزاب.

[4]– زهير حطب: **تطور بنية الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، سنة 1979، ص17.

[5]– مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1984، ص45.

ولفهم أكثر أسباب التحولات التي طرأت على الأسرة الجزائرية الحديثة والمعاصرة، يتوجب معرفة وفهم البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري آنذاك والنظام القرابي الذي كان يشكل العنصر الأساسي لتماسك وقوة المجتمع.

وبنية المجتمع هي"أنماط الوحدات التي يتكون منها المجتمع والتي ينتمي إليها المجتمع ذاته"[1]، وعلى هذا الأساس نحاول التقرب من المجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، للكشف عن وحداته الأساسية التي كونت بنائه الاجتماعي ونظامه القرابي وهي القبيلة والعشيرة والعائلة، لما لها من ترابط وتكامل وتشابه في الشكل والبناء والأدوار والمكانات والوظائف، إذ لا يمكن فهم الأسر (العائلة) إلا على ضوء هذه الشبكة من الوحدات الاجتماعية الثلاثية الأبعاد (قبيلة، عشيرة، عائلة).

"فالثابت أن هناك شبه إجماع أو اتفاق على أن الأشكال البنيوية الأساسية التي تطور من خلالها النظام القرابي كانت القبيلة والعشيرة ثم العائلة الممتدة ثم الأسرة الأولية الحديثة"[2]، فهي وحدات أساسية مر بها تشكل المجتمع الجزائري إلى غاية وصوله إلى شكله الحالي، فصحيح أنها تختلف من حيث الحجم وبعض الخصائص لكنها تكون خاضعة بصورة عامة إلى تغيّر بنية النظام الاقتصادي السائد، فكانت كالآتي:

- **القبيلة:** هي وحدة اجتماعية يعتقد جميع أفرادها أنهم ينتسبون إلى نفس الجد، سواء كان هذا الاعتقاد خرافيا أو حقيقيا، وتشكل رابطة الدم محور التعاون والتماسك الاجتماعي في هذه البنية، وهو ما يطلق عليه ابن خلدون مصطلح العصبية.

ويعرف "**بيشلر**" **Beachler** القبيلة بأنها " شكل انقسامي من أشكال التنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاث أو أربعة أجيال، وكل

---

[1]- عاطف وصفي: **الأنثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 164.

[2]- العياشي عنصر: **الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية ..إلى الشراكة**، مجلة عالم الفكر، العدد3، المجلد 36، يناير/ مارس 2008، ص289.

قسم قاعدي يلتحم تلقائيا مع قسم آخر كلما شعر بتهديد أو خطر، وشيئا فشيئا يمكن أن تتحد القبيلة بأسرها أو مجموعة قبائل في مجموعة مؤقتة لمواجهة عدو خارجي"[1].

كما أن للقبيلة كيانا اجتماعيا محكما فهي كذلك تشكل كيانا سياسيا مستقلا، حيث "توجد تنظيمات رسمية في القبيلة تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها الاجتماعي، وبالتالي تحافظ على كيانها واستمرار وجودها، أهم تلك التنظيمات؛ التنظيم السياسي، يمثل القبيلة رئيس يحظى باحترام الجميع، ويشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى مجلس القبيلة ويتكون في الغالب من رؤساء العشائر إذا كانت القبيلة تتكون من عشائر"[2].

– **العشيرة:** العشيرة وتسمى كذلك الفرقة وحدة اجتماعية أصغر من القبيلة ينتمي أفرادها فعليا إلى جد واحد، والقبيلة ما هي إلا مجموعة من العشائر متحدة تكون فروع منها، فهي "مجموعة من الأفراد تتحدر من نسب واحد مشترك والانتماء إليها يكون إما عن طريق النسب الأبوي أو النسب الأمي ولا يكون عن طريق النسبين"[3].

والعشيرة في المجتمع الجزائري تقوم على أساس الانتساب الخطي الأبوي كامتداد منطقي وطبيعي للعائلة، "وتنهض العشيرة في المجتمع الجزائري التقليدي أساسا على القرابة من جانب الأب، ويكون النسب في هذه البنية الاجتماعية حقيقيا أكثر منه شكليا أو خرافيا، عكس ما هو معروف عن القبيلة"[4]، لذلك تكون العصبية داخل العشيرة أقوى منها داخل القبيلة، وبوصفها وحدة التفاعل الاجتماعي الحقيقي داخل القبيلة، تقوم العشيرة بمجموعة من الوظائف الاجتماعية لأفرادها، فهي المسؤولة عن تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي ورعاية شؤون الزواج، والسهر على الضبط الاجتماعي والتضامن بين أفرادها ونشر العادات والتقاليد الخاصة بها وعادة ما تكون مشابهة لعادات وتقاليد العشائر الأخرى.

– **العائلة:** العائلة هي أصغر وحدة اجتماعية في تشكيلة المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي وحتى بعده، هي وحدة اجتماعية أضيق نطاقا وأصغر حجما من العشيرة، وتعتبر

---

[1]– محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2002، ص54.

[2]– عاطف وصفي، مرجع سابق ص196.

[3]– دينكن ميتشيل: **معجم علم الاجتماع**، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص46.

[4]- Lahouari ADDI : **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale**, Alger, ENAL, 1985, P93.

العائلة "جماعة منزلية مكونة من الأقارب القريبين الذين يشكلون وحدة اجتماعية اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وتعاون"[1]. وسنتوسع قليلا في تعريف العائلة في العنصر القادم عندما نتعرض إلى أنواع الأسر في المجتمع الجزائري.

وقد تميزت هذه التشكيلة بثلاث خصائص رئيسية هي[2]:

– قيامها على العصبية بالمعنى الخلدوني، أي روابط الدم أو لحمة النسب وهذه الرابطة الاجتماعية على حسب تعبير ابن خلدون" نزعة طبيعة في البشر منذ كانوا". وظيفة العصبية أساسية في الحفاظ على الوجود الاجتماعي للعائلة أو القبيلة، ولبسط السلطة والنفوذ حيث يقول ابن خلدون أن بها " تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم..وتعظم رهبة العدو لهم"؛

– المقاومة القوية التي أبدتها البنية العائلية التقليدية سواء في شكل القبيلة أو العشيرة أو العائلة الممتدة لعملية التغير الاجتماعي، حيث استمرت من عصر الجاهلية مرورا بالإسلام وحتى الآن. إنها ما تزال مؤثرة وذات شأن قوي في حياة الأفراد والجماعات؛

– صياغة نظام عقائدي وقانوني معقد يجمع بين التقاليد والأعراف القديمة، والممارسات الاجتماعية، والأحكام الفقهية، وقد حدث ذلك منذ فترة مبكرة نسبيا من المجتمع..، وكان له دور حاسم في ترسيخ أهمية صلة القرابة ودعم العلاقات الأبوية في التنظيم الاجتماعي للمجتمع في المراحل اللاحقة من تطوره وفي مختلف المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والفكرية أيضا؛

إذا شكلت القبائل والعشائر والعوائل الوحدات الاجتماعية القاعدية للمجتمع الجزائري، فالتأكيد على هذه البنية الاجتماعية، من خلال التشكلات السابقة يجعلنا نتساءل عن التوزيع الديموغرافي في المجتمع ونصيب كل من الريف بباديته والحضر من السكان، "وإذا عدنا قليلا إلى الوراء؛ إلى النصف الأول من القرن 19 فسوف نجد أن القطاع الحضري لا يمثل

---

[1]- Robert DESCLOiTRES, Laïd DEBZI : **Système de parenté et structure familiales en Algèrie**, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, PARIS, 1963, p29.

[2]– العياشي عنصر، مرجع سابق ص289.

سوى (5%) أو (6%) من مجموع السكان الذين قدّر عددهم بحوالي3 ملايين نسمة سنة 1930، في حين تبلغ نسبة سكان الريف (95%)"[1]، وهذا ما يفسر هذه البنية الاجتماعية بنظامها القرابي، التي تتناسب أكثر مع الحياة الاجتماعية الريفية التي كانت تميز المجتمع الجزائري في تلك الفترة، حيث" كان الريف آنذاك يقوم على النظام العشائري(القبلي)"[2].

إن وجود واستمرار العائلة الجزائرية مرتبط بشكل أساسي بكون أفراد العائلة كانوا يعيشون ويعملون معا ويشكلون وحدة اقتصادية واحدة، تتمثل في الريف بالعشيرة أو القبيلة أو العائلة أما في الحضر فتتمثل بواسطة العائلة.

فكانت العائلة الجزائرية تشكل "وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وكل حسب قدراته وعمره وجنسه من أجل تحسين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع"[3].

وقد هيمن الطابع الزراعي الرعوي على الإنتاج الاقتصادي، أما النشاطات التجارية والصناعية(وبعبارة أدق الحرفية) فكانت مكملة للنشاط الأول فالصناعات كانت يدوية تقليدية مثل صناعة الأدوات الفلاحية والجلود والحلي والنسيج وتنتشر خاصة في المراكز الحضرية.

ولعل أبرز ما كان يميز الاقتصاد في المجتمع الجزائري هو ارتكازه على الاقتصاد المنزلي الذي يتسم بالتموين والاكتفاء الذاتي، أي قيام أفراد العائلة الذين يعملون جماعيا بتوفير احتياجاتهم من المنتوجات الزراعية ومنتاجات الصناعة اليدوية التي يحتاجون إليها، " فكانت العائلة الجزائرية تباشر هذا النوع من الزراعة بإمكانياتها المادية المحدودة، وبتقنيات مختلفة وضغوطات بيئية، إذاً كان الهدف إشباع حاجات السكان من الغذاء والتصدير حين يزيد الإنتاج عن الحاجة"[4].

فأفراد العائلة الواحدة يمارسون نشاطا اقتصاديا واحدا، ويتعاونون في انجازه ويضحون بوقتهم وجهدهم وسعادتهم الشخصية من أجل خدمة مصلحة العائلة والجماعة، " فعصبية

---

[1]– محمد السويدي، مرجع سابق ص80.

[2]– المرجع نفسه ص80.

[3]– حليم بركات، مرجع سابق ص175.

[4]– حسن بهلول: **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص119.

العائلة مبنية على أساس رابطة الدم إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي، أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح، أو كونها مركز للنشاط الإنساني، وعلى تقسيم العمل والتخصص حسب الجنس والعمر، وعلى التواكل الاقتصادي"[1].

فالعائلة الجزائرية جعلت من أفرادها أعضاء لامجرد أفراد، وبهذا سادت علاقات عائلية مبنية على التعاون ونكران الذات، والعمل من أجل الجماعة والحفاظ على وحدتها وملكيتها، "لأن الملكية التي تعود للجزائريين، تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات، كما يلاحظ أنه نادرا ماتوجد ملكية لفرد واحد"[2]، فكون العائلة وحدة إنتاجية اجتماعية واقتصادية جعل من القرارات شأنا عائليا وليس شأن فردي، وبالنسبة لهذه القرارات فإنها شملت كل القرارات المتعلقة بحياة الأفراد أو بحياة العائلة ككل.

لقد انتبهت فرنسا إلى أهمية النظام الاقتصادية والبناء الاجتماعي وإلى صلابة الترابط والتكامل بينهما في استقرار وقوة المجتمع الجزائري، فعمدت منذ بداية الاحتلال إلى تفكيك القاعدة الاقتصادية للمجتمع الجزائري وتحطيم وتخريب بناءَه الاجتماعي، "ونظرا إلى الحاجيات التي واجهت الاحتلال منذ البداية واحتياجاته الاقتصادية، وخصوصا في الفلاحة، عرفت سلطاته أنها مطالبة بالقضاء على التنظيم القبلي، وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة،... لقد عمدت فرنسا إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي، واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري"[3].

وعمدت فرنسا إلى إصدار قوانين مصادرة الأراضي و الاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل والعشائر والعائلات، وتشجيع الملكية الخاصة لتسهيل دخول المستوطنين، وعليه تم إصدار عدة قوانين وتشريعات سمحت بمصادرة وانتزاع عدة ملكيات[4]:

---

[1]– المرجع نفسه ص175.

[2]– محمد السويدي، مرجع سابق ص73.(نقلا عن:

(Boyer Pièrre :**La vie quotidienne à Alger la veille de l'intervention française**

[3]– محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق ص101.

[4]– حسن بهلول، مرجع سابق ص125.

– قرار مصادر أراضي العرش في سنة 1932؛

– مرسوم 22 جويلية 1884 والتي حدد الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا والأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية؛

– قرار أكتوبر 1844 لمصادرة أراضي الأوقاف؛

– قرار 3 جويلية 1846 لمصادرة أراضي القبائل الرحالة؛

– مرسوم 21 أوت1846 الخاص بمصادرة الأراضي التي ليس لها سندات ملكية، وكذا أراضي البور؛

– قرارات1871 لمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا في ثورة **المقراني** والشيخ **الحداد**؛

ولكن نهب الأراضي كان كبيرا، "حتى أن هذه القوانين والمصادرات رأوا فيها أنها لم توفر لهم إلا النزر اليسير فجاء قانون **وارني** Warnier في 1873/07/26 ليُخضع جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي وليدعم تلك المصادرات الجماعية بهدف فرنسة كل الأراضي"[1].

"وقد زاد من وتيرة تفكيك بنى القبيلة في الجزائر الاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل من خلال إصدار القوانين وتشجيع الملكية الخاصة تسهيلا لتدخل المستوطنين"[2].

ويمكن الاستشهاد في هذا المقام بما كتبه **كارل ماركس** في مذكراته "وقد اعتبر الفرنسيون أن الملكية المشتركة تشجع على انتشار الشيوعية في الأذهان..لما لها من مقومات التماسك الاجتماعي الفعّالة...وأنها خطر على الجزائر وعلى فرنسا نفسها، ولهذا فرض الاحتلال على الجزائريين أن يقوموا بتوزيع الأراضي وتقسيمها لتحقيق هدفين:

– الأول: هو إضعاف الروح الجماعية بين الجزائريين، حيث أن توزيع الأرض خير وسيلة للقضاء على وحدة القبيلة التي ستبقى دائما على استعداد للثورة مادامت محتفظة بوحدتها وقوتها؛

---

[1]– الهواري عدي: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي**، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص66.

[2]– محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق ص102.

– الثاني: هو اتخاذ مسألة توزيع الأراضي طريقة لنقل هذه الأراضي إلى أيدي المعمرين الأوربين"[1]؛

لقد كانت تهدف الإدارة الفرنسية من وراء هذه القوانين اغتصاب الأراضي وتفتيت النسيج الاجتماعي القبلي، وكانت من نتائج هذه السياسة "هجرة خارجية وأخرى داخلية، قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش، بعد أن فقد معظم الفلاحين ملكيتهم الزراعية، أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الآخر، لم تعد تكفي لإعالة أسرهم إما لمساحتها المحدودة أو لقلة الإمكانيات المادية لفلحها"[2].

فسياسات وممارسات الاستعمار الفرنسي عملت على إضعاف المجتمع الجزائري وضرب كل ما يجعله متماسكا وقويا سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، "وهكذا دمر تكوين ونشوء الملكية الفردية العلاقات الاجتماعية القديمة دون خلق علاقات اجتماعية أخرى أرقى منها نوعيا، وتحولت التشكيلة الاجتماعية إلى مجتمع كولونيالي حيث تتمفصل بنى اجتماعية مختلفة"[3].

فقد كان الاستعمار يدرك أن القبيلة هي العائق الأساسي أمام تحقيق أهدافه التوسعية، لأن "القبيلة أو العرش يتشكل من مجموعة من العائلات تنحدر من جد واحد ولذلك فهم يعتبرون إخوة، وهذه الرابطة الدموية من شأنها تقوية الصلة الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي، الأمر الذي يرهب الاستعمار ويدفعه للعمل بكل الوسائل من أجل تفكيك هذا النظام الاجتماعي لتسهيل السيطرة عليه"[4].

على هذا الأساس جاء قرار مجلس الأعيان لعام 1863 بتوزيع القبائل على تجمعات اصطناعية تسمى الدوار، "ويتشكل الدوار من مجموع غير متجانس من بقايا القبائل المفتتة أريد به أن يكون البديل للقبيلة التي ظلت تعادي الاستعمار، فمكّن هذا الكيان المُجرد التَّعسفي من تطبيق السياسة الاستعمارية بواسطة شخصيات طيّعة حلت محل زعماء

---

[1]– حسن بهلول، مرجع سابق ص127.

[2]– محمد السويدي، مرجع سابق ص95.

[3]– الهواري عدي، مرجع سابق ص 65.

[4]- Pierre BOURDIEU: **Sociologie de l'Algérie**, Edition Dahlab, 7eme edition, p13,1985.

القبائل"[1]، و فُكك بذلك إطار اجتماعيا كان لانهياره الأثر السيء ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيدين الاجتماعي والنفسي أيضا.

فقد تم القضاء التدريجي على التنظيم القبلي واستبداله بتنظيم بسيط، وقد تم " نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي إلى الجماعات الاصطناعية القائمة على الفردانية"[2] وأدى ذلك إلى تفكيك البنية الاجتماعية التي كانت القائمة في المجتمع.

قد يكون هذا هو منطلق التحول الأول للعائلة الجزائرية الحديثة (لا أقصد المعاصرة) نتيجة لعوامل وظروف الاقتصادية واجتماعية فرضها الاستعمار الفرنسي، فمن جهة فقدت سَنَدَّيهَا وهيكلها القرابي والاجتماعي التي تنتمي إليه، المتمثل في العشيرة والقبيلة فأصبحت وحدة اجتماعي وحيدة منفردة، ومن جهة أخرى حاولت أن تحافظ على نفس الإطار والنظام الموجود والموروث مع محاولة التكيف مع الواقع الجديد، فالسمة المميزة لها هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط القبلية في تنظيم العائلة وعلاقتها مع المحافظة على مكانة ودور كل فرد من أفرادها، فالسلطة التي يمارسها الأب ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرار للسلطة التي كان يمارسها أجداده وأسلافه.

فبدت العائلة في ثوب قديم متجدد، فظهر النظام العائلي في شكله الموسع والذي يتكون من سلسلة من العوائل المتلاحقة التي يجمعها مسكن واحد الدار الكبيرة، وذات وظائف متعددة سواء داخل المنزل أو خارجه، وكانت تستدعي هذه الحياة التعاون بين أفراد العائلة جميعا، فيتزوج الأبناء ويستمرون في مسكن آبائهم، بل كانت تضم في بعض الأحيان أبناء العم والخال الذين يعتبرون من العائلة.

وتحت طائلة الظروف الصعبة والواقع المفروض أخذت مظاهر التقلص تظهر على العائلة الجزائرية حجما وعددا ومكانة ودورا وسلطة بين أفرادها، فانتشار الفقر والبطالة دفع أفراد العائلة إلى البحث عن العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين وكذا الهجرة

---

[1]– الهواري عدي، مرجع سابق ص 65.

[2]– محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق ص101.

إلى المدن للعمل في المصانع والمتاجر، وحتى الهجرة خارج الوطن للتكفل بالعائلة وهو ما يعرف بهجرة الجوع، "إن الهجرة بكل أشكالها واتجاهاتها شكلت الواقع الأكثر مرارة سيما في السنوات 1930-1948 وبفعلها تراكمت أكواخ من القصدير حول المدن اكتظت بالفلاحين الباحثين عن لقمة العيش"[1].

فسياسة التكديس وتجميع السكان في محتشدات والضواحي أدى إلى خلق أشكال جديدة من الألفة الاجتماعية الناجمة عن أوضاع النزوح والتشرد والظروف الصعبة، من جهة أخرى إنشاء المدن أو الضواحي على الطراز الأوربي في المدن القديمة، وحتى سيادة الحياة الاجتماعية الأوروبية بمناطق تواجد المعمرين، ساهم في بروز الملامح الأولى لانقسام العائلة وظهور بوادر الأسرة الصغيرة الحجم.

وبعد الاستقلال وفي ظل الظروف التي كان يعيشها المجتمع الجزائري كتدهور الأوضاع الاقتصادية وهشاشة البنية التحتية، وعودة النازحين من دول الجوار وضرورة إسكانهم، ومشكلة المحتشدات التي شكلت الخزان الذي طعم النزوح نحو المدن، حيث "اتسمت الفترة الأولى بنزوح ريفي كثيف نحو المدن، وهذا نتيجة للنزوح الجماعي للأوروبيين نحو فرنسا من جهة، ولانتهاء سياسة المحتشدات وفتح الحدود الشرقية والغربية ورجوع المواطنين المهاجرين إلى هذين البلدين من جهة أخرى، إلا أن عودة هؤلاء السكان كان في أغلبه باتجاه المدن الكبيرة التي كانت في الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الأوروبيين"[2]، ومع هذا حافظت العائلة على تواجدها وبنيتها وقوتها وكذا أدوار ومكانة أفرادها، وفي نفس الوقت بدأت الأسرة خاصة النووية بالانتشار خاصة مع الهجرة الداخلية والنزوح المستمر نحو المدن، طلبا لتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية وبحثا عن فرص العمل.

فواقع المجتمع الجزائري الجديد وظروفه فرض التوجه نحو بنية أسرية جديدة خرجت من رحم العائلة تتسم بصغر حجمها وبسمات مميزة، "ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة، من

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو: **تكوّن التخلف في الجزائر**، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص103.

[2]- محمد السويدي، مرجع سابق ص87.

النظام الممتدة إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري، ويحكمه العمل المأجور في المكان والزمان"[1].

ومع العشريات المتتالية عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، شملت التصنيع والتحديث والتحضر، كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين التربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن والصحة وغيرها، صاحبها عدة عمليات من أهمها عمليات التمدن والحراك السكاني والاجتماعي وانتشار العمل المأجور في القطاعين العام والخاص وغيرها من العوامل الداخلية الأخرى، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية، وما تحمله من أفكار وقيم اجتماعية ثقافية جديدة وأساليب تنظيم الحياة.

كل هذا كان له الأثر الواضح في تراجع تواجد العائلة وانتشارها من جهة، ومن جهة أخرى بروز بقوة نمط الأسرة النووية "مع بقائها في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثَمَ يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تشكل بوضوح أسرة جزائرية؛ تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين أم الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحضرية"[2].

وفقدت بهذا العائلة بنيتها التقليدية وأهم مميزتها كتقلص حجمها وتغير مكانة وأدوار أفرادها، "فالعائلة التقليدية لم تتقلص في الحجم فقط، بل تغيرت كليةً، انتقلت من الريف إلى المدينة، ومن الدار الكبيرة إلى الشقة في العمارة، ومن جماعة إلى المجلس البلدي، ومن الاكتفاء الذاتي إلى الاستهلاك الجماعي ومن قانون الشرف إلى القانون المدني"[3]، وهذه

---

[1]– المرجع نفسه ص89.

[2]– المرجع نفسه ص89.

[3]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص213.

العائلة المتحولة في حقيقة الأمر ما هي إلا أسرة نووية أو أسر نووية انفصلت من العائلة الأم نتيجة الظروف السالفة،" ذلك أن كل أسرة زواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة ووالدين وأعمام، ومن ثَمَ فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهر"[1].

إذا تـأثرت العائلـة الجزائريـة بمختلـف التغيـرات الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسية في المجتمع، حيث " أصبحت العائلة اليوم تعيش أزمات ونزاعات داخلية، تؤثر على استقرار أفرادها في بيت واحد، وقد تدوم هذه الأزمات إلى مالا نهاية، فتذوب العادات القديمة كالتماسك والتعاون والتضامن الجماعي ويحل بدله الفردية واللامبالاة "[2].

وعليه فإن الأسرة النووية هي النوع الذي يميز ويسود أكثر في معظم المجتمعات المعاصرة وهذا ما ينطبق على المجتمع الجزائري، إلا أنه لا يزال الشكل الممتدة وهي العائلة موجودا ومنتشرا إلى حد ما وخاصة في المناطق الريفية والبدوية.

ثالثا- الأسرة في المجتمع الجزائري أنواعها وملامحها:

المجتمع الجزائري على كل المستويات والميادين في بنيته هو مجتمع في حالة تحول، فعلى المستوى الثقافي يتجه نحو ثقافة جماهيرية، وعلى المستوى الاجتماعي يتجه نحو عقلانية السلوكات الاجتماعية أي نحو الفردانية.

وتعيش الأسرة الجزائرية أزمة هذا التحول التي لا يمكن أن تفهم إلا إذا تم تناولها في سياقها الاجتماعي الواسع القديم والمعاصر، أي العلاقات التبادلية بين النظامين المتعايشين الأول تاريخي يحتفظ بخصوصياته والثاني يتجه نحو الحداثة محاولا فرض خصوصيات اجتماعيـة وتفاعليـة، وتخلـق هـذه الخصـائص المختلفـة للنظـامين التـاريخي والمعاصـر خصوصية التحول الاجتماعي الذي هو في طريق التشكيل.

---

[1]- المرجع نفسه ص89.

[2]- نادية رابية: **المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1992، ص57.

"فالأسرة إنتاجا اجتماعيا يعكس صورة المجتمع الذي توجد وتتطور فيه، فإذا اتصف بالثبات اتصفت بالثبات، وإذا اتصفت بالحركة والتطور، تغيرت الأسرة بتغير ظروف تحول هذا المجتمع"[1].

والأسرة الجزائرية حسب ما وردت في أحكام قانون الأسرة الجزائري في مادتيه الثانية والثالثة هي "الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة، وتعتمد في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية"[2]، ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف الأسرة الجزائرية إلى نوعين أو صنفين رئيسيين وهما العائلة (الأسرة الممتدة) والأسرة النووية.

1- العائلة: شكلت العائلة نمطا شائعا في كل المجتمعات والمجتمع الجزائري عبر العصور التاريخية فهي" تطلق على الجماعة التي تقيم في مسكن واحد وتتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة والابنة الأرمل الذين يقيمون في مسكن واحد، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة"[3].

ويطلق عليها كذلك اسم الأسرة الممتدة، والأسرة الموسعة وكغيرها من العائلات العربية،" تعيش أجيال ثلاث تحت سقف واحد، وهي الزوج والزوجة والبنون والبنات مع أهل الزوج وربما أخواته وإخوته، وربما غيرهم من الأقرباء، فتتداخل علاقاتهم وتتشابك مصالحهم وممتلكاتهم"[4].

فالعائلة الجزائرية أسرة موسعة تضم عددا من الأسر النووية "يصل أفرادها إلى أكثر من 40 فردا"[5]، تعيش في بيت واحد يسمى بالدار الكبيرة، لذا سميت هذه الأسرة بالعائلة

---

[1] – مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص22.

[2] – مولود ديدات: **قانون الأسرة الجزائري (حسب أخر تعديل)**، دار النجاح، الجزائر، 2005، ص4.

[3] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المجتمع دراسة في علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1993، ص 141.

[4] – حليم بركات، مرجع سابق ص193.

[5] – محمد السويدي، مرجع سابق ص89.

(العايلة) لنظر لكبر عدد أفرادها، "والعايلة كنموذج، المجموعة المشكلة من رجل متزوج وأطفالهم المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم..، يعيشون معا مع العلم أن البنات يذهبون إلى مجموعة أزواجهم"[1].

فالعائلة الجزائرية حسب "**بورديو Pierre BOURDIEU** "الخلية الأساسية .. والنموذج الذي على صورته تنتظم البنايات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج وذرياتهم، ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعة بذلك تحت قائد واحد عدة أجيال في جمعية واتحاد حميمين"[2].

لقد ظلت العائلة الجزائرية لسنوات طويلة كثيرة العدد، حيث يشكل الأب فيها أو الجد القائد الروحي وسلطته تتعدى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وعليه "فالعائلة الجزائرية هي عائلة موسعة، حيث تعيش في أحضانها عدّة أسر زواجية وتحت سقف واحد الدار الكبير عند الحضر والخيمة الكبرى عند البدو، إذ نجد من عشرين (20) إلى ستين (60) شخص وأكثر يعيشون جماعيا"[3].

ويمكن أن نوجز أهم الملامح السوسيولوجية التقليدية للعائلة الجزائرية في العناصر التالية:

– من أبرز ملامحها الامتداد والتوسع والكبر، فعدد أفرادها كثير لأنها تشمل الأجداد والآباء والأحفاد يسكنون في مسكن مشترك واحد، وهي ممتدة لأنها تمتد إلى الأسر النووية للأبناء، لذلك فهي تضم أكثر من جيلين، وتتوسع في بعض الأحيان إلى الحواشي وهم الأعمام وبعض الأقارب القاربين، ولذا نجد إمكانية التوسع في المسكن أفقيا في الريف بزيادة غرف، وعموديا في المناطق الحضرية ببناء طوابق جديدة خاصة بالنمط العمراني الحديث المعروف بـ" الفيلا".

---

[1]-Claudine CHAULET: **La terre, les frères, et l'argent stratégie familiales et production agricole en Algérie depuis 1962 :**,office des publications universitaires(OPU), Alger, 1987, p 205 .

[2]- Pierre BOURDIEU, op.cit, p12.

[3]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص37.

– وحدة اقتصادية ووحدة ميزانية العائلة،"كون العائلة ممتدة مرتبط إلى حد بعيد بكون أفراد العائلة يعيشون معا ويعملون معا كوحدة اقتصادية واحدة"[1]، فالعائلة كوحدة اجتماعية اقتصادية شكلت وحدة إنتاجية غير منقسمة الأمر الذي يضمن وحدة العائلة وتلاحمها وحدة الملكية سواء كانت أرضا، قطيعا أو ووسائل عمل جماعي، فالملكية العائلية ملكية خاصة لا يجوز بيعها أو تقسيمها، فإذا حصل التقسيم وتم البيع فغالب مايكون بين الأقارب أنفسهم.
– بنية العائلة هرمية طبقية سلطوية، ففي الوسط العائلي الجزائري تلتقي السلمية في السن والجنس، فمكانة الفرد تتحدد حسب سنه وجنسه، أي أن السلمية تبدأ بالأكبر سنا من حيث الذكور، وعن طريقها يتكون الهيكل التنظيمي للعائلة وبواسطتها يأخذ كل فرد دوره.

وتتمركز السلطة من حيث الجنس لدى الذكور ومن حيث العمر لدى كبار السن، حيث " يحتل الأب رأس الهرم ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر"[2]، فالأب، الجد أو الأخ الكبير في غيابهما يعتبر رئيسا ومركز قوة وسلطته ذات طبيعة مطلقة ونهائية، وانطلاقا من هذه الميزة التي يخولها له العرف والعادة، يسهر على وحدة الملكية وتماسك العائلة، وينوب عن أفرادها ويمثلهم في جميع العلاقات والمعاملات خارجها.
– العائلة منغلقة نسبيا ومتماسكة، حيث يشجع نظامها على الزواج الداخلي في إطار القرابة، فهي تدفع إلى عقد القران بين الأقارب كأبناء العم والخال محافظة على ممتلكات العائلة وقوتها، كما أن للروابط العائلية دور فعال في إحداث الوحدة والتضامن بين العائلات من أجل تكوين رابطة قوية واتصال عاطفي يضمن استقرار واستمرار العائلات.
– النظام العائلي يفرض تكوين شبكة واسعة ونوعية من العلاقات الاجتماعية بين أفراده يساهم في تماسك العائلة لأن هذه العلاقات مبنية على أساس الاحترام والتقدير والطاعة، وقد ساهم التقارب المكاني بين الأفراد في ذلك، "مما يتيح هذا التقارب من فرص أكثر لرؤية الأفراد بعضهم البعض، ويسهل لأفراد معينين في الأسرة كالأب والأم والأخ الأكبر مراقبة

[1] – حليم بركات، مرجع سابق ص193.
[2]– المرجع نفسه، ص 179.

الأفراد الآخرين، وملاحظة سلوكهم ومحاسبتهم على أي انحراف سلوكي، أو خروج عن القيم الاجتماعية التي تلتزم بها الأسرة"[1].

– العائلة الجزائرية تَحتكم إلى نسق من القيم والتقاليد والعادات، فهي متشبعة بقيم مستمدة من الدين الإسلامي كالحياء والاحتشام والشرف والسترة، "ففي نظام القيم يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف الذي يكتسبه الفرد من تصرفاته الأخلاقية من خلال التحلي بالأخلاق الفاضلة وكسب احترام الجميع ومن تدينه والتسيير النزيه لشؤون الاقتصادية للجماعة"[2].

كما تتأثر الممارسات اليومية للعائلة بالمعتقدات الشعبية الشائعة في المجتمع الجزائري والمستمدة من تقاليده وعاداته وأعرافه، ويتجلى ذلك بقوة في القيام بطقوس معينة في مناسبة دينية واحتفالية كالزواج والختان وفي بعض المواقف والأحداث اليومية.

ورغم ما يروج له على أن العائلة الجزائرية تقلص وجودها وآيلة للزوال إلا أنها موجودة بشكل كثيف سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، "فعلى الرغم أن الأسرة الممتدة قد بدأت تغادر المجتمع الحضري الجزائري وتظهر الأسرة النووية، إلا أن الأسرة الممتدة مازالت تمارس ضغطا كبيرا على سلوكات واتجاهات الأفراد، كما أنها مازالت تحتفظ بكثير من وظائفها التقليدية وحتى بشكلها الممتدة"[3]..

فنجد الكثير من العائلات أنشأت مقاولات (مؤسسات) عائلية سواء صناعية أو خدماتية أو فلاحية، هذا البعد الاقتصادي ساهم في المحافظة على استمرار العائلة. كما أن لأزمة السكن خاصة في المناطق الحضرية دورا في استمرارها، فالعائلة "وجدت تفسيرها في أزمة السكن التي يعيشها سكان المدن،..والتي تدفعهم إلى التعايش في أسرة ممتدة على الأقل مجاليا، كما قد يجد تفسيره في الروح الجماعية التضامنية والبناء الفردي، كما قد يجد تفسيره

---

[1]– مسعودة كسال: **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص22.

[2]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص52.

[3]– مسعودة كسال، مرجع سابق ص 23.

في إقبال الأسرة على العيش في الامتداد كاستراتيجية للحصول على المسكن وفق قوانين الاستفادة من السكن الاجتماعي"[1].

أما في المناطق الريفية فالمناخ الاجتماعي والثقافي والاقتصادي سمح بصمود العائلة واستمرارها إلى حد ما، مع بعض التكيفات البسيطة التي تواكب واقع التغيرات الحاصلة في المجتمع.

2- الأسرة النووية: الأسرة النووية هو النوع الأكثر انتشارا في المجتمعات المعاصرة، ويرتبط تطور الأسرة بالاتجاه الأسرة النووية بالتغيرات التي حدثت في العالم عامة، والمجتمع الجزائري لم يستثنى من هذه التحولات والتي من أهمها انتشار الصناعة وتغير أسلوب الإنتاج، انتشار قيم جديدة كرستها وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالمناداة بحقوق الفرد وقيم المساواة والحرية والاستقلالية والتميز والانفرادية...، توسع نظام الخدمات والتوظيف، الهجرة إلى المدينة، خروج المرأة للعمل، انتشار التعليم.

"كل هذه العوامل وغيرها أخضعت الأسرة الممتدة (العائلة) إلى تحولات أساسية، فالأسرة الجزائرية قد تتحول إلى عدة أسر نتيجة لانفصال المتزوجين أو الأقارب الداخلين في تكوينها"[2].

فالتوجه الحديث من الشكل الممتد (العائلة) إلى الأسر النووية، "إذ أن هذا الشكل الأسري الممتد بدأ يسير تدريجيا باتجاه الأسرة الصغيرة النووية، حيث ينتقل الزوج والزوجة وأولادهما إلى منزل خاص بهم في المدينة أو بعض القرى"[3].

والأسرة النووية عامة هي جماعة اجتماعية تتشكل من الزوج والزوجة والأبناء، وهي تستند بذلك على علاقات التكامل بين الزوج والزوجة في إطار المساواة وليس علاقات التبعية لرجل الأسرة ونظام القرابة.

---

[1]- محمد بومخلوف: **نمط الأسرة الجزائرية ومحدادته، دراسة إحصائية وتحليل نظري**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر حول التغيرات الاجتماعية والتغيرات الأسرية، 20 و21 جانفي 2004، ص16.

[2]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص77.

[3]- حليم بركات، مرجع سابق ص181.

وعليه فالأسرة النووية الجزائرية هي التي" تتكون من ثنائي زوجي (الزوج والزوجة) وأبنائهما، تقوم بينهما علاقات الترابط والتفاعل في إطار ثقافة مشتركة"[1].

فالأسرة النووية في الجزائري" أسرة محدودة العدد غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما"[2].

ويمكن أن نوجز أهم الملامح السوسيولوجية الأسرة النووية الجزائرية في العناصر التالية:

– الأسرة النووية محدودة وصغيرة الحجم فتتكون في الغالب من الزوجين والأبناء، وعدد الأبناء لا يفوق الأربعة في أحسن الظروف نتيجة للظروف المادية ولسياسة تنظيم النسل التي تنتهجه هذه الأسر الحديثة، كما يمكن أن يتعدى أعضاء الأسرة النووية في بعض الأحيان إلى أحد والدين الأب أو كلاهما لتكفل بهما عندما يبلغون من العمر عتيا، وقد نجد بعض الأسر النووية تتكون من زوج زوجة دون أبناء لأسباب مختلفة، وهذا ما يعرف بالأسر الزواجية؛

– العدل والمساواة في الأسرة النووية بين أفرادها في المكانة والأدوار، حيث تتوزع السلطة بين الزوج الزوجة لتقاسم المهام والأعباء، فنجد "التغيير في مركز المرأة، حيث لم تعد السلطة في الأسرة مركزة على الزوج، ومما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن البيت وخروج المرأة للعمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع...سواء بالنسبة للأبناء وشؤون المنزل، أم بالنسبة للزوج، كما أدى هذا إلى ضعف الروابط والعلاقات بين الزوجين مما نتج عنه في كثير من الأحيان توتر ونزاع"[3]؛

– الأسرة النووية أسرة تشاركية تشاورية ومتعاونة، فبعدما كان الأب وحده صاحب القرار أصبح يُشرك زوجته وأبناءه في قراراته، حيث أصبح يتحاور معهم سواء للحديث عن مشاكلهم و أمور تخص الأسرة أو حد أفرادها عموما، كما أصبح أفرادها يتعاونون ويشاركون

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص38.

[2]– محمد سويدي، مرجع سابق ص90.

[3]– المرجع نفسه ص91.

في التكفل بالمصاريف المادية للأسرة سواء الأم العاملة أو الأبناء العاملون، لأن راتب الزوج وحده لا يستطيع في كثير من الأحيان تلبية حاجات الأسرة المادية؛

– تشجع الأسرة النووية على الفردانية واستقلالية الأفراد، وتسمح بالزواج الخارجي أي الزواج من خارج الجماعة القرابية، وهذا بحكم وجود علاقات جديدة كعلاقات الزمالة والعمل وعلاقات الجيرة والعلاقات مع الأصدقاء، وللأبناء الحق في اختيار الزوج أو الزوجة ولكن لا يكون هذا إلا بمباركة الوالدين؛

الأسرة النووية في المجتمع الجزائري نظريا أسرة معاصرة لكنها لا تزال تتشكل داخل سياق يتأثر بالعادات واستمرار علاقات القرابة وخاصة الانبثاق القوي لقرابة الأم، "فتركيبة المجتمع الجزائري تجعل من الأسرة الممتدة تؤثر في كل الحالات على السلوكات والعلاقات الاجتماعية لأعضاء الأسر النووية"[1]؛

قد نجد تداخل بين النمطين الأسريين يصعب تصنيفه، وهذا لوجود مميزات وخصائص كليهما في الأسرة الواحدة، "هناك شكلان من البنيات الأسرية المختلفة، لكن مرتبطان جدا ويصعب الفصل بينهما من حيث التأثير المتبادل، إذ تنمو بنية أسرية نووية وتتبلور ولكنها فضاء تلتقي فيه البنية النووية والبنية الممتدة، إنها شكل للأسرة المتقلصة بما فيها من عناصر الشكلين المسيطرين، مع الإشارة إلى أن النمط الأبوي هو المسيطر الآن ومستقبلا"[2]؛

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص40.

[2]– المرجع نفسه ص 210.

الفصل الثالث:

رؤية عن الفقر والبطالة في ظل التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري

المبحث الأول: المراحل والتطورات الكبرى التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات جوهرية مستمرة خلال مسيرته التنموية، هذه التغيرات ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجية وكذا الإستراتيجية وبالتالي القرارات والأنظمة، كما وإن كانت هذه التغيرات تحمل إيجابيات كثيرة، فقد عرفت أيضا اختلالات بنيوية أثرت سلبا في المحصلة النهائية للتنمية، ولعل من بين أهم العوامل التي ساهمت بمستويات متفاوتة في إضعاف الاقتصاد الجزائري نذكر التبعية، النمو الديموغرافي، الاعتماد الكلي على المحروقات، حيث ساهم هذا الوضع في هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره المباشر بالصدمات والأزمات الخارجية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري ينتقل من اقتصاد يحدد ويسير داخليا وذاتيا إلى اقتصاد تحدده وتمليه وتسيره المؤسسات المالية العالمية، وعلى هذا فإن الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري وانعكاساته على الحياة الاجتماعية، يلزمنا بالرجوع إلى الحقائق التاريخية لفهم وتفسير الوضعية الحالية، ويمكن أن نقسم المراحل الكبرى للاقتصاد الجزائري تبعا للتحولات التي عرفها فيما يلي:

أولا: مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري:

وهي فترة ولادة الاقتصاد الجزائري، فبعد الاستقلال كان اقتصاد الجزائر مدمرا، وغادر العاملين بالإدارة والمراكز الحساسة واليد العاملة المؤهلة، فخلال ستة أشهر غادر 800 ألف شخص الجزائر (حوالي 95% من المعمرين والأجانب)، مما أدى إلى ترك المؤسسات الصناعية والخدماتية شاغرة، وكان القصد من ذلك الهروب وخلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثة، إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجهها كالبطالة والفقر والتهميش والنازحين والأمية.

إن التجربة الجزائرية في التسيير الذاتي لم تكن بخلفية سياسية ولا تطبيقا لإيديولوجية واضحة المعالم بقدر ما كانت أمرا واقعيا أملته جملة من العوامل الموضوعية في مقدمتها ظاهرة الأملاك الشاغرة التي تركها المستعمر، ففكرة التسيير الذاتي لم تكن وليدة تفكير

عميق وإنما كانت استجابة عفوية لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية فرضت العمل بهذا النمط، حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964 إلى 413 مؤسسة كانت تسيير ذاتيا، ويصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار ويمكن اعتبارها مرحلة انتقالية قصيرة لم تدم طويلا، فهي تمتد من سنة 1962 إلى سنة 1964، ورغم ذلك فمن إيجابياتها أنها كانت "مرحلة هامة مهدت وهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتميز بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذلك تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق نمو اقتصادي"[1].

ثانيا: مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة بناء اشتراكي باعتبار الدور الهام الذي كان يحتله القطاع العام وقطاع الدولة في النشاط الاقتصادي، ولإنجاح العملية كانت أحد أولويات هذه المرحلة هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية أي استرجاع الثروات الوطنية، وقد تم ذلك بسلسلة من التأمينات، حيث بدأت بتأمين البنوك والمناجم سنة 1966 ثم قطاع المؤسسات ثم القطاع المحروقات، إلى جانب التفكير وإنشاء شركات وطنية كالشركة الوطنية للنفط والغاز والشركة الجزائرية للحديد والصلب، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين متناقضتين:

1- الفترة الأولى: من منتصف الستينات إلى منتصف الثمانينات:

تبنت الجزائر في هذه الفترة إستراتيجية تهدف إلى بناء جهاز وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية تكون لها أثر يمتد إلى قطاعات الاقتصاد الوطني، أساسا الفلاحة التي من المفروض أن تمدها بالآلات والمعدات الضرورية لعصرنتها.

وكان اعتماد الجزائر في نموذجها التنموي في هذه الفترة على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، يعتمد على إنشاء صناعة ضخمة تجر وراءها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تهدف إلى تحسين إنتاج للقطاعات الداخلية وهذا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى البعيد.

---

[1]-عبد اللطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص120.

لقد تم خلال هذه الفترة التركيز على المصانع والشركات الكبرى باعتبارها أدوات إستراتيجية في يد الدولة لخلق شروط الاستقرار السياسي، وتحقيق أهداف التنمية من حيث أنها تقوم بدور مزدوج، فمن جهة لها دور اقتصادي إنتاجي ومن جهة أخرى لها وظيفة اجتماعية تماشيا مع التوجه الإيديولوجي للفلسفة الاشتراكية، فبدأ التفكير بجدية في نمط تسير هذه الشركات يتمثل في التسيير الاشتراكي، حيث شكل هذا الأسلوب إطارا ملائما لتعبئة العمال من أجل المساهمة في تحقيق التنمية.

"يجب الإشارة إلى أن المسألة الأساسية التي شغلت واضعي ومنفذي هذه الإستراتيجية؛ هي مشكلة التمويل وضمان استمرار هذا المستوى العالي من الاستثمارات، ولقد وُجِدَ الحل في مداخيل المحروقات التي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل جهاز الإنتاج"[1]، ولقد كان التركيز في هذه الفترة من مسيرة الاقتصاد الجزائري على تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، "فعندما نقوم بترتيب القطاعات الصناعية فإننا نجد قطاع السلع الوسيطية القائم على استغلال وتثمين موارد باطن الأرض يأتي في المرتبة الأولى، يليها قطاع مواد التجهيز، ثم قطاع مواد الاستهلاك، لذلك استدعى الأمر اللجوء للقروض الأجنبية ليس فقط لتلبية احتياجات قطاع الإنتاج بل وقطاع مواد الاستهلاك"[2]، لقد كان الهدف من وراء كل ذلك هو "التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما وجوهريا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة"[3].

---

[1]– أحمين شفير: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثرها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الجزائر، د.ت، ص 131.

[2]– المرجع نفسه، ص 131.

[3]– عبد الطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980**، مرجع سابق، ص17.

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي معتبر، وخاصة في مجال النمو، حيث "تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6% و7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة حيث بلغت 18% سنة 1980، وقد تحقق هذا النمو بفضل ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبير في النمو الاقتصادي"[1]، كما ساهمت هذه الإستراتيجية في تحقيق نتائج أخرى على المستوى الاقتصادي، حيث "تم إحداث نوع من العلاقة الترابطية بين الصناعة والفلاحة، وبذلك ساهمت في تجهيز الفلاحة وعصرنتها، كما ساهم الجهد الاستثماري في تحقيق مشاريع عمومية ضخمة في ميادين البناءات القاعدية، الكهرباء الطاقة، المياه..."[2].

إذا أدت هذه السياسة إلى إنشاء عديد المركبات الصناعية الضخمة التي سمحت بامتصاص البطالة، وتحسين مستوى المعيشة والتعليم، وارتفاع أمل الحياة، وانخفاض حدة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة بفضل سياسة الطب المجاني، "فمن الناحية الاجتماعية فقد أدى تطبيق هذه الإستراتيجية إلى تحسين شامل في كل مؤشرات الحياة الاجتماعية للمواطنين، فبالإضافة لمناصب الشغل التي أُحدِثت والمداخيل التي انجرّت عنها، هناك ارتفاع معتبر في القدرة الشرائية، وتحسُّن عام لمستوى أداء الخدمات الصحية والتعليم وباقي الخدمات الاجتماعية أساسا السكن الاجتماعي"[3].

كما أن هذه السياسة الاقتصادية ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته،"فمن النقائص الهامة التي سجلت ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية الصناعية والفلاحية، وهو ما سبب نقص في إنتاج هذين القطاعين، وأدى في كثير من الأحيان إلى ندرة وأزمة تموين بالمواد الغذائية والصناعية ذات الاستهلاك المباشر، وصعوبة تأقلم اليد العاملة مع التكنولوجيا المستوردة، وأخطاء كبيرة في اختيار هذه الأخيرة، وكذا

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، 2008، ص86.

[2]– أحمين شفير، مرجع سابق، ص132.

[3]– المرجع نفسه، ص 132.

اختيار المشاريع وموقعها"[1]، ومع تزايد النمو الديموغرافي أدت هذه السياسة إلى ارتفاع المديونية الخارجية، حيث لجأت الجزائر في استثماراتها "إلى الادخار الأجنبي، وتحصلت على عدة قروض، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ديون هامة على عاتقها من واحد مليار دولار سنة 1970 إلى 19,37 مليار دولار سنة 1980"[2]، وكذلك من النقائص التي يمكن عدّها "الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد لمصادرنا من العملة الصعبة"، وعلى الأساس يكون الاقتصاد الجزائري رهينة التقلبات العالمية في أسعار المحروقات التي قد تعصف به عند انهيارها.

وبناء على تلك المعطيات اتخذت الجزائر حزمة من الإجراءات في مطلع هذه العشرية(ثمانينيات) تهدف إلى إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، كم فُكِكَت الشركات الوطنية إلى مؤسسات اقتصادية ليسهل تسيرها ومراقبتها ومعرفة إمكانياتها، وكذلك تحسين الإنتاجية وتسير أحسن للوحدات وصيانة الأجهزة ...، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بتحقيق نتائج معتبرة لاسيما النمو الاقتصادي الذي وصل إلى 5% في السنوات الأولى من الثمانينيات.

2- الفترة الثانية: من منتصف الثمانينات إلى نهايتها:

هذه الفترة هي فترة كارثية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الجزائري، فاعتماد الكلي لهذا الاقتصاد على مداخيل البترول وعلى الاقتراض الخارجي جعله رهينة التقلبات الاقتصادية الدولية، وهذا الأمر الذي حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986، والتي كانت من تجلياتها الكبرى انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، حيث "ساهم الانخفاض المتتالي لقيمة الدولار من سنة 1986 إلى سنة 1989 في تضخيم الديون المحسوبة بالدولار

[1]- المرجع نفسه، ص 132.

[2]- Ahmed BEN BITOUR **:L'expérience Algérienne de Développement(**1962-1991),Eddar Echarifa, Algérie, 1992, P17.

بنسبة 35%"[1]، أما فيما يخص انخفاض أسعار البترول فإنه أثر كثيرا على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وذلك "أن الإرادات انخفضت من13 مليار دولار في سنة 1985 إلى7 ملايير دولار سنة 1986"[2]، ومن جهة أخرى ساهم وبقوة هذا الانخفاض في المداخيل إلى "ارتفاع نسبة خدمة الدين، حيث ارتفعت هذه النسبة من35% سنة 1985 إلى 65% سنة 1986، وإلى نسبة 75,25% سنة 1989"[3]، وهذا يعني أن خدمة الدين أخذت تستهلك جزاءً كبيرا ومتزايد من مداخيل الجزائر بالعملة الأجنبية، حيث وللوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين استمرت الجزائر بدفع خدمات ديونها ولكن على حساب واردتها التي تقلصت بنسبة كبيرة، حيث انخفضت الواردات بـ "مليار دولار سنة 1986، و2,2 مليار دولار في كل من سنة 1987و1988"[4].

وكل هذا أدى إلى فرض سياسة التقشف التي تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليها من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان، حيث تقلص الإنتاج الوطني نتيجة ندرة المواد الضرورية، كما تقلص استيراد السلع الاستهلاكية ومنها الإستراتيجية كالأدوية والحليب والحبوب والبن والسكر...، ولقد "تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات النمو الاقتصادي تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والنمو"[5].

إن الظاهرة الأكثر خطورة والتي تفاقمت وزاد عبؤها على الاقتصاد الجزائري سنة بعد سنة هي ظاهرة المديونية، حيث "ارتفعت من 19 مليار دولار سنة 1985 إلى 22,9 مليار دولار سنة 1986، إلى 16,06 مليار دولار سنة 1989"[6].

---

[1]– أحمين شفير، مرجع سابق، ص136.

[2]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص11.

[3]– أحمين شفير، مرجع سابق، ص135.

[4]– المرجع نفسه، ص135.

[5]– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص98.

[6]– أحمين شفير، مرجع سابق، ص136.

ولقد كان من نتائج تفاقم الأزمة على الصعيد الخارجي تصلب شروط الاقتراض، وعلى الصعيد الداخلي تقلص الإمكانيات المالية، وظروف الحياة متدنية للسكان، حيث "أصبح احتياطي العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية 15 يوما من واردتها"[1].

إذًا حدث اختلال الكبيرة وضعفٌ بنيويٌ في الاقتصاد الجزائري لم تستطيع البدائل والإجراءات المتخذة من تقويمها، فهذه الوضعية خطيرة جدا التي عرفها الاقتصاد والمجتمع الجزائري منذ 1986، ونتائجها على مختلف الأصعدة، ستؤدي إلى تعميق الأزمة الاجتماعية التي بدأت بوادرها تلوح مع تحويل مسار التنمية منذ بداية هذه العشرية، وكانت أحداث أكتوبر 1988 بمثابة المنبه عن خطورة الوضع، والمنطلق لإصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة.

ثالثا: مرحلة التسيير الرأسمالي/(الليبرالي الحر)لاقتصاد الجزائري:

تُعرف هذه المرحلة بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، حيث عانى الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينيات من مشاكل اقتصادية عديدة جعلته يعيش وضعا صعبا للغاية، يتمثل في اختلال التوازنات وأساسا ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون وخدماتها، وكذلك انخفاض معدلات النمو وزيادة التضخم ونقص كبير في العملة الصعبة نتيجة انخفض أسعار المحروقات، هذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة من الانكماش الخطير كانت له انعكاسات مأساوية على الجانب الاجتماعي.

هذا الوضع الخطير حاولت الجزائر معالجته بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي شرع فيها منذ سنة 1989، وهي في حقيقتها ما هي إلا إذعان للجهات والمؤسسات المالية الدولية المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وخضوعا لشروطها قصد الحصول على التمويل والقروض التي تساهم في تحسن مستوى الاقتصاد الجزائري، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين:

[1]– المرجع نفسه، ص136.

1- فترة ما قبل سنة 2000 (نهاية الألفية الثانية):

قررت الجزائر مجبرة تغير إيديولوجيتها وإستراتيجيتها وتوجهاتها الاقتصادية، فكرس دستور 23 فيفري 1989 ذلك، بإسقاطه لمفهوم الاشتراكية كمفهوم اقتصادي، وتبنيه لمفاهيم اقتصادية أكثر تحرر، وقد بدأ الاقتصاد الجزائري يتخلص تدرجيا من التوجه الاشتراكي المخطط والمركزي والانتقال إلى الاقتصاد السوق، الرأسمالي، اللامركزي، الليبرالي الحر، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

1- 1- مابين 1989 و1993: وهي بداية وضع وإرساء هذا النظام الاقتصادي وسط ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية استثنائية، وأساسا الوضع اقتصادي الذي تميز بثقل متزايد لوزن المديونية وخدماتها "التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 مليار دولار سنة 1989، إلى 9 مليار سنة 1992، إلى 9,05 مليار دولار سنة 1993"[1]، أما الديون فقد "بلغت 28,4 مليار دولار سنة 1990، و27,875 مليار دولار سنة 1991، و26,678 مليار دولار سنة 1992، و25,724 مليار دولار سنة 1993"[2]، وقد تطلب الوضع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على قروض مالية قصد سد العجز والنقائص المسجلة في أداء الاقتصادي، وكان ذلك ولكن وفق شروط محددة تستوجب الشروع في إصلاحات جوهرية.

إن الهدف من هذه الإصلاح هو إحداث تغير في قواعد سير الاقتصاد الجزائري باتجاه تقليص أكثر فأكثر من دور الدولة والتخطيط، وإعطاء مكانة أكثر للسوق والقطاع الخاص، وهذا من أجل تحسين أداء وفعالية المؤسسات الاقتصادية وأداء الاقتصاد عامة بغرض دفع النمو، وتحسين التوازنات الكبرى للتقليص من ضغط المديونية وخدمات ديونها، ولقد

---

[1]- علي بطاهر: **سياسيات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني 2004، ص181. (نقلا عن عبد الوهاب كرمان (محافظ بنك الجزائر)، **الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي**، الملحق الأول، **تطور الديون الخارجية**، ص 12).

[2]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص142. (نقلا عن بنك الجزائر، ماي 2006)

"تعهدت الجزائر للهيئات الدولية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق بيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك الصرف"[1].

لقد أبرمت الجزائر في هذه الفترة اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأولى في سنة 1989، أما الثانية فكانت في جوان 1991، وقد استفادة بموجب هذين الاتفاقيتين من قروض مالية، وفق تعهد جزائري بالالتزام بتنفيذ حزمة من الإجراءات التي تدخل في الإصلاحات الاقتصادية تشمل[2]:

– إعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل والتسيير، والانسحاب التدريجي للدولة، وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد السوق والمنافسة والمردودية المالية؛

– تحرير الأسعار والإلغاء التدريجي للدعم على أسعار المواد الأساسية؛

– إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذا احتكارها للأنشطة الاقتصادية، بغرض تشجيع المنافسة وتوسيع نطاق تدخل القطاع الخاص؛

– إصلاح النظام الجبائي وإدخال ضريبة على القيمة المضافة؛

– وضع قانون الاستثمار من شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي؛

– إصلاح النظام المصرفي والمالي بشكل يؤدي إلى صرامة في الإصدار النقدي، وتخلي الخزينة العمومية عن تمويل المؤسسات العمومية، كما يسمح بإنشاء بنوك خاصة، وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية.

– إصلاح قانون العمل باتجاه إدخال مرونة أكثر في عقود العمل وإلغاء القانون العام للعامل، والسماح بالطرد لأسباب اقتصادية.

---

[1]– علي بطاهر، مرجع سابق، ص 182.

[2]– أحمين شفير، مرجع سابق، ص142.

وتحسبا لانعكاساته السلبية على الفئات ذات المداخيل الضعيفة، أدخلت هذه الإصلاحات إجراءات للحماية الاجتماعية بما يسمى بشبكة الأمان الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر تعرضا لنتائج الإصلاحات.

ورغم الالتزامات إلى أن الشروع في إجراءات المتضمنة في الإصلاح عرف تأخرا كبيرا، ما عدا التطبيق الصارم لإجراءات تخفيض العملة الوطنية حيث كان التخفيض "30% سنة 1990 و 22% سنة 1991 تلتها تخفيضات أخرى"[1]، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، كذلك التطبيق الفوري لإجراءات تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الذي أدى إلى ارتفاع رهيب في الأسعار، وتطبيق الضغط على ميزانية الدولة وإجراءات الضغط على الكتلة النقدية، الأمر الذي لم يحقق تحسنا في الاقتصاد الجزائري، بل أن الأزمة تعمقت وتِقْلُ الديون تزايد والوضع الاقتصادي والاجتماعي زاد سوءا في ظل جو من عدم الاستقرار السياسي.

1- 2- ما بين 1994 و2000: نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994 تشكل أعلى قمة الأزمة في الجزائر، حيث يتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى الأمني بصفة خطيرة جدا، ويكفي أن نشير إلى أن "إجمالي الديون سنة 1993 قد بلغ 25,724 مليار دولار"[2]، أما في بداية سنة 1994 فإن "نسبة خدمات الديون مقارنة بمداخيل الصادرات ارتفعت إلى 93,4% قبل شهر ماي، أي أنه تبقى 6,6% من مداخيل الصادرات لتلبية الاحتياجات الاقتصادية المختلفة"[3]، هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأساوي، وأمام الانخفاض أسعار البترول واستحالة الحصول على قروض جديدة حمل السلطات الجزائرية إلى القبول بإجراء عملية جدولة ديونها مع كل ما تحمله من شروط.

---

[1]- المرجع نفسه، ص140.

[2]- المرجع نفسه، ص142.(نقلا عن بنك الجزائر، ماي 1996).

[3]- المرجع نفسه، ص144.

فكان على السلطات الجزائرية مرغمة اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لإبرام اتفاق في إطار برنامج إنفاق موسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمر بمرحلتين مترابطتين:

أ- **برنامج الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي:** وهو برنامج قصير المدى يمتد من1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، وتضمن هذا البرنامج الشروط الآتية[1]:

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية؛
- تخفيض سعر الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40,17% في انتظار تحويل الصرف الكامل للدينار؛
- ضغط عجز الميزانية إلى 0,3% من الإنتاج المحلي الخام، خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- تحرير التجارة الخارجية.

ويهدف البرنامج إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، وعلى هذا استفادة الجزائر "من تخفيف تسديد خدمات الديون بـ 5 مليارات دولار ستسد بعد 4 سنوات ابتداءً من 1998 إلى 2009، ما سمح بتخفيض حجم خدمات الديون إلى النصف"[2].

ب- برنامج التعديل الهيكلي: وهو برنامج متوسط المدى يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، تضمن "اتفاقية للتسهيل المالي الموسع قيمتها 1,2 مليار من حقوق السحب الخاصة توجه لدعم ميزان المدفوعات"[3]، وبذلك كان هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى10,3%، تخفيض عجز

---

[1]- عيسى بن ناصر: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد7، ديسمبر 2002، ص 129.

[2]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص144.

[3]- المرجع نفسه، ص144.

الميزانية إلى 1,3% التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخوصصة"[1].

وفي تقيم لهذه المرحلة ككل فإن السلطات سجلت مجموعة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية منها[2]:

- انخفاض نسبة التضخم إلى 6 % سنة 1997، وإلى نسبة 2 % سنتي 1999 و2000؛
- الزيادة في احتياطي الصرف حيث بلغ 2,1 مليار دولار في1995، و8 مليار في 1997؛
- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية إلى 30% في 1997، و28% في سنة 2000؛
- نمو في الناتج المحلي الخام حيث سجل نسبة 4% سنتي 1995 و1996، وأكثر من 4,2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

إن الوضع في المجال الاقتصادي الحقيقي يختلف تماما لما عليه في المجال المالي والمحاسبي، فهذه الإيجابيات على مستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة لأنها لا زالت مرتبطة بالعوامل الخارجية، كأسعار البترول وأسعار صرف الدولار، هذه النتائج لا تكون فعلية وفعّالة إلا إذا واجهناها مع الواقع، أي مجال الاقتصاد الحقيقي، مجال الإنتاج والمنافسة الشرسة لمنتوجات الدول الأخرى، ولا تكون كذلك أيضا إلا إذا واجهناها للواقع الاجتماعي لأغلبية أفراد الشعب وظروف معيشته وعمله عامة. فمنذ سنة 1990 عمدت الجزائر إلى الضغط الصارم على الميزانية العمومية، الأمر الذي انعكس مباشرة في تدهور الخدمات الصحية والتعليمية كنقص الأدوية ووسائل العلاج التراجع في بناء المؤسسات التعليمية مما أدى إلى الاكتظاظ، بالإضافة إلى تجميد الأجور والتوظيف في الوظيفة العمومية وتسريح العمال، وارتفاع الأسعار، فأثار الإصلاحات هذه تبدو واضحة من الناحية الاجتماعية من خلال تدهور القدرة الشرائية، والتشغيل والوضع الاجتماعي عامة.

---

[1]– حاكمي بوحفص: **مسيرة الاقتصاد الجزائري وآثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، يناير 2007، ص27. الموقع الإلكتروني :http://www.ulum.nl/c11.htm

[2]– عيسى مزراقة: **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006، ص 145.

2- فترة ما بعد سنة 2000 (بداية الألفية الثالثة): تميزت هذه الفترة بوضع برامج متميزة من أجل النمو بالاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن نسمي هذه البرامج بـ:

- **البرامج التنموية (سياسة الإنعاش الاقتصادي):** دخلت الجزائر تجربة تنموية من خلال إتباعها سياسة اقتصادية جديدة والتي يمكن تسميتها بسياسية الإنعاش الاقتصادي، ولعل من دواعي الجيل الثاني من الإصلاحات -كما يحل للاقتصاديين تسميته-، "محدودية نتائج الجيل الأول من الإصلاحات، واقتصاره على الجوانب النقدية والمالية، وإغفال العوائق الجذرية العميقة للنمو"[1]، وهذا يعني استدراك الضعف في معدلات النمو الاقتصادية المسجلة، وعليه فإن هذه "البرامج تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري"[2]، وهي بذلك "تعمل على تدارك المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى المستويات الكلية"[3].

وهذه البرامج جاءت في ظروف مختلفة كثيرا عن البرامج السابقة، فهي تتم وسط ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة في[4]:

- تحقيق فوائد مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات ابتداءً من سنة 2000، بالإضافة إلى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية الخارجية، مع ارتفاع قياسي في احتياطيات الصرف الأجنبي.

- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.

---

[1]- حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص14.

[2]- نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة «2000-2010»**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، الجزائر، العدد 9، جانفي 2013، ص43.

[3]- حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص15.

[4]- المرجع نفسه، صص46،45.

ونظرا لضخامة المبالغ المرصودة وحجم الأهداف المتوخى تحقيقها، فقد تم تجسيد هذه السياسة الاقتصادية من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية وهي: الأول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والثاني البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، والثالث البرنامج الخماسي التنموي.

2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004): يمتد هذا المشروع المتوسط المدى إلى أربع سنوات، وخصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل تقريبا 7 مليار دولار أمريكي، يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ولذا وجه أساسا إلى للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى كالري، النقل، الهياكل القاعدية، وتحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية.

قسم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية تمثل قطاعا رئيسيا معيننا، وهي بدورها تنقسم إلى قطاعات فرعية وهذا الجدول يوضح ذلك:

الجدول (2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1]

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	**210,5**	**% 40,1**
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	**204,2**	**% 38,8**
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,5	20,3	22,5	12	**65,3**	**% 12,4**
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	**45**	**% 8,6**
المجموع	**213**	**178,3**	**113,2**	**20,5**	**525**	**% 100**

ملاحظة: الوحدة بالمليار دينار جزائري

[1]- نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 46(نقلا: عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001)

نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية خص أكبر نسبة وهي40,1% بمبلغ 210,5 مليار دينار، وهذا لتدارك العجز والتأخر في هذا القطاع، كما أن هذا القطاع يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية من خلال توسيع مجال نشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل جديدة.

كما حظيا قطاع التنمية المحلية بنسبة معتبرة وهي 38,8 % تتوزع بنسبة 21.6% لقطاع التنمية بمبلغ 114 مليار دينار ونسبة 17,2% لتنمية المورد البشرية بمبلغ 90,2 مليار، وهذا مؤشر على السعي لتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق خاصة المناطق الريفية، كما سيؤدي إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي استفادة من برنامج خاص في سنة 2000 فخصص له نسبة 8,6 % بمبلغ 65,3 مليار، وفيما يخص دعم الإصلاحات فمبلغ 45 مليار فهو موجها أساسا للإجراءات المصاحبة لهذا البرنامج قصد رفع ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): يمتد هذا المشروع المتوسط المدى إلى خمس سنوات، وخصص له مبلغ ضخم هو4202,7 مليار دينار جزائري وهو ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي، تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كما يوضحه الجدول(3) التالي[1]:

[1]- المرجع نفسه، ص47.

الجدول (3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

البرنامج	المبلغ المخصص	النسبة المئوية
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908,5**	**% 45,5**
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399,5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192,5	
- باقي قطاعات	311,5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703,1**	**%40,4**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**%337,2**	**%8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	**7,2**	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**% 203,9**	**% 4,8**
- العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
5- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**50**	**%1,2**
- للإعلام والاتصال		

ملاحظة: الوحدة بالمليار دينار جزائري

جاء هذا البرنامج في ظل التحسن الكبير في وضع احتياطي الصرف نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف منها[1]:

[1]– كريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(دالي إبراهيم)، 2010/2009، ص 202.(نقلا عن: تقرير للبنك العالمي).

– تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن ما مرت به الجزائري خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة الاقتصادية أو السياسية آثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي؛

– تحسين مستوى معيشية الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواءً كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي؛

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وذلك لدورهما في النشاط الاقتصادي؛

– رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو الهدف النهائي لهذا البرنامج، والذي تصب فيه كل الأهداف السابقة؛

وللإشارة فقد رافق هذا البرنامج الضخم لدعم النمو الاقتصادي برامج أخرى موازية، "حيث تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت جملة عمليات التنمية المسجلة خلال الخمس سنوات الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري"[1].

2-3- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014): يعد أضخم برنامج تنموي في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، ويهدف هذا البرنامج إلى "استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130مليار دولار (9700 مليار دينار)، وإطلاق مشاريع جديدة خُصص لها مبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليار دينار)"[2].

وقد قُسم هذا البرنامج إلى ثلاثة قطاعات أو برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

[1]– مجلس الوزراء: بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم 24 ماي 2010، الجزائر، 2010، ص1.

[2]– المرجع نفسه، ص1

الجدول (4): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)[1]

البرنامج	المبالغ المخصص	النسبة المئوية
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكن:	**9903**	**% 45,42**
– السكن	3700	
- التربية والتعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**% 38,52**
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**3500**	**% 16,05**
- الفلاحة التنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

ملاحظة: الوحدة بالمليار دينار جزائري

وقد خصص هذا البرنامج من موارده أكثر من 40 % إلى تحسين التنمية البشرية، وما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

ورغم هذه المشاريع الضخمة والمبالغ الطائلة الموجهة للتنمية إلى أن ثمة عقبات تطبيقية تحول دون تحقيق الأهداف المنتظرة خاصة في الجانب الاجتماعي، ومن هذه العقبات البيروقراطية وسوء التسيير والفساد المالي والإداري وغيرها، ما سمح باستنزاف أموال كبيرة وظهور طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة الأثرياء الجدد، ما يعني وجدود شرائح اجتماعية أكثر تضررا لم تمسها التحسُنات التنموية والاجتماعية.

[1]– نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص48.

المبحث الثاني: الفقر في المجتمع الجزائري.

لقد عاش المجتمع الجزائري قبل وبعد الاستقلال في فقر متقع، ولأجل القضاء على عليه انتهجت الجزائر سياسات تنموية خلال العشريات المتتالية كانت تهدف في مجملها إلى تحسين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالفعل كان لهذه السياسات أثر إيجابي على المستوى المعيشي للفرد والأسرة الجزائرية، إلا أنه ابتداءً من الثمانينيات ونتيجة بعض الاختلالات والأزمات الاقتصادية، وبفعل التحرير التدريجي للأسعار، وكذا تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلية، برز الفقر كظاهرة متأصلة في المجتمع وليس كحالة من الحالات الطارئة.

أولا: مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك، ولذلك نصطدم كباحثين بمشكلة تحديد المفهوم، حيث لا يوجد مفهوم علمي محدد ودقيق ومتفق عليه للفقر، وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية، وأدوات القياس والخلفية السياسية لهذه الظاهرة، فالفقر قد يختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ثقافة إلى ثقافة بناءً على الظروف المصاحبة.

1- تعريف الفقر: تختلف معاني الفقر من مجتمع لآخر وفق المعايير المعتمدة في تصنيف الفقراء، ذلك لأن المستوى المعيشي للأفراد يختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، فالفقر هو "حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني"[1]، كما يُعرف الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع معين ما في فترة زمنية محددة"[2]، قد

[1]- محمد حسين باقر: **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات لمكافحة الفقر، نيويورك، أمريكا، 1996، ص1.

[2]- عبد الرزاق الفارس: **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص21.

تتقاطع تعاريف الفقر في نقاط كثيرة، فالجزء المشترك في تعريف الفقر يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لشريحة معينة من المجتمع، وفيما بعد ذلك تختلف التعريفات في حدوده ومكوناته، وقد قدّم البنك العالمي تعريف للفقر وهو"عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من من مستوى المعيشة"[1]، وهذا التعريف يعتمد على مفهوم المستوى المعيشي وهو مرتبط بالمجتمع التي تتم فيه تحديد الفقر.

وقد عرفت الأمم المتحدة الفقر بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية"[2]، وفق هذا المنظور يتجاوز الفقر الحرمان المادي ليعكس[3]:

- **بعدا اقتصاديا:** يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، والاستهلاك والتملك،..؛
- **بعد إنسانيا:** وهو عدم تمكن الفرد من الحصول على الصحة، التربية التغذية والماء والمسكن وهي أساسيات تحسين معيشة الفرد؛
- **بعدا سياسيا:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، وهدر الحريات الأساسية والإنسانية؛
- **بعدا وقائيا:** يتمثل في عدم القدرة على مقاومة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية؛
- **بعدا ثقافيا:** يتمثل في عدم قدرة الفرد بصفته محور الجماعة والمجتمع.

2- تعريف الفقر في المجتمع الجزائري:

قد لا يختلف كثيراً مفهوم الفقر في الجزائر عنه في المجتمعات الأخرى، لكن يبقى هناك بعض التباين في تحديد مفهومٍ دقيقٍ حتى بين أفراد مجتمعنا أو بين نخبه الفكرية والعلمية أو حتى بين الجهات الرسمية والهيئات المستقلة، ونُورِد في هذا المجال تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفقر "كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية وإقصاء من نمط حياة ماديا وثقافيا"[1]، ويظهر أن هذه النظرة للفقر نظرة اجتماعية اقتصادية عامة تسود المجتمع الجزائري، أما وزارة

---

[1]- البنك العالمي: **تقرير عن التنمية في العالم**، مؤسسة الأهرام، القاهرة،1990، ص41

[2]- حاجي فطيمة: **إشكالية الفقر في الجزائري في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة مطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014/2013، ص6.

[3]- المرجع نفسه، ص6.

[1]- المرجع نفسه، ص134.

التضامن الوطني فتنظر إلى الفقر مستعملة المعيار النقدي ودخل الأفراد، "فالفقراء هم الفئة التي ليس لهم دخل نقدي، (مثل فئة المعوقين 100%)، والأشخاص الذين ليس لهم عمل"[1]، ولكن هذه النظرة، لا يمكن تعميمها لأن هناك من هو معاق أو بطال لكن لديه أموال معتبرة تستطيع أن توفر له كل ما يحتاج إليه، وهناك من يعملون لكن لا تحقق أجورهم حد الأدنى للعيش الحسن.

ثانيا: الفقر في المجتمع الجزائري عوامل ومظاهر:

1- عوامل انتشار الفقر في المجتمع الجزائري: لا يمكن حصر كل العوامل التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري، وعلى هذا يمكن نذكر بعض العوامل منها:

- **النمط الاقتصادي الريعي:** النمط الاقتصادي الذي تعتمد عليه الجزائر في مداخلها واحتياطاتها المالية، هو الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مداخيل المحروقات بحوالي 97%، الأمر الذي يجعل هذا الاقتصاد رهينة تقلبات الأسعار العالمية، والتي تهاوت في عديد المرات ولفترات طويلة الأمر الذي ساهم بقوة في وجود أزمات اقتصادية واجتماعية زادت من حجم الفقر.

- **التضخم:** وهو انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر المداخيل الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز كل المتطلبات التي تحتاجها، وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر، فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير الناشطين.

- **برامج التعديل الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل الهيكلي التي سبق الإشارة إليها واحدة من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية، وغلق مئات المؤسسات الإنتاجية وتسريح عشرات الآلاف من العمال، وتقليص إنشاء فرص العمل، وانتشار البطالة غذت النسب المرتفعة للفقر والفقراء.

[1]- المرجع نفسه، ص135.

- **الأزمة الأمنية:** لقد عرف المجتمع الجزائر أوضاعا أمنية قاسية، انطلاقتها كانت بأحداث أكتوبر 1988، واستكملت بعشرية التسعينيات التي خلّفت الخراب والدّمار كانت حصيلتها ثقيلة اجتماعيا واقتصاديا وقد ساهم ذلك بقوة في نمو الفقر وارتفاع عدد الفقراء.

- **الفساد والبروقراطية:** الفساد الإداري وانتشار الرشوة والمحسوبية والتي أصبحت من المظاهر المألوفة في المجتمع الجزائري، وأساليب البروقراطية التي تعتمدها المصالح الإدارية، عطلت الكثير من المشاريع والانجازات، بسبب بطء في العمل وتعقد في الإجراءات وعدم الاكتراث بمصالح الأفراد والمجتمع، وقد "صنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 (CPI) الجزائر في مركز 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير، ورغم تسجيل الجزائر تحسنا نسبيا، إلا أنها ما زالت مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادا في العالم"[1].

- **ضعف قيم اجتماعية:** الكثير من القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائر قد ضعفت أو حتى زالت ولم تعد سوى شعارات تردد، كقيم التضامن والتعاون والإيثار وغيرها من القيم التي كانت تدفع إلى مساندة الضعيف حتى يقوى والفقير حتى يستغنى والعاطل حتى يستكفي، وقد حَلَّ مكانها قيم الفردانية التي ولدت الجشع والطمع والأنانية، وعدم المبالاة بالآخرين، وهضم حقوق الآخرين وأكل جهودهم وعرقهم.

- **الكوارث الطبيعية:** لقد عرفت الجزائر في عدة مناسبات كوارث طبيعية سببت خسائر مادية كبيرة كالزلازل مثل زلزال 21 ماي 2003 ببومرداس وما سببه من دمار بالمساكن والهياكل والبنى التحتية، كذلك الفيضانات كفيضانات باب الوادي في سنة 2001 وفيضانات غرداية وغيرها، كذلك الجفاف وما يخلفه من خسائر خاصة للفلاحين والعاملين بقطاع الفلاحة، والتّصحر، كل هذا قد يدفع في أي وقت بأفراد وأسر إلى الانضمام إلى عالم الفقر وشريحة الفقراء.

[1]- المرجع نفسه، ص137.

2- مظاهر الفقر في الجزائر: يأخذ الفقر أنماطا عديدة وفي حالات كثيرة نجده مزيجا بين التشرد والتسول وهي السمة الغالبة في المجتمع الجزائري، ذلك لأن الشخص الفقير المحتاج للمال قد يلجأ إلى التشرد واستجداء الغير في الشوارع للحصول على المال، ويرتفع دخله كلما كان يعاني من إعاقة ظاهرة كالعمى وفقدان الأطراف أو كان متشردا مع أسرته؛ وأصبح الفقر في مجتمعنا يتمظهر في صور تعرفها المجتمعات الأكثر فقرا ونوردها كما يلي:

- عودة الأمراض المرتبطة بالطبقات الفقيرة بعدما تراجعت نسبيا كالجرب والتفوئيد وحمى المستنقعات، والتي تنتشر كذلك في المدن الكبرى بالجزائر، وأمراض الحساسية والربو الناتجة عن سوء الظروف السكنية وارتفاع نسبة الرطوبة مع غياب التهوية، بعدما كان شائعا أن مثل هذه الأمراض تنتشر في الأرياف فقط نظرا لغياب الرعاية الصحية، فمع ارتفاع أسعار الأدوية ووجود أشخاص في حالة بطالة يستحيل عليهم متابعة مرضهم أو مرض أحد أفراد أسرتهم نتج عنه عودة الأمراض التي اعتبرت ضرفية فقط، وطلبات المساعدة من المرضى على صفحات الجرائد والحصص المتلفزة وغيرها، كلها في الحقيقة تدل على انتشار الفقر بصورة كبيرة .

- استمرار ارتفاع عدد البطالين في المجتمع الجزائري، فالملاحظ للحياة اليومية وأشكال النشاط الاقتصادي وظروف التوظيف في الجزائر، يجد أن الظاهرة في ارتفاع مستمر وشملت خريجي الجامعات والمعاهد، وإن كانت البطالة لا تعني حتما تسول الفرد وتشرده ولكن تضافرها مع عوامل أخرى قد تدفعه إلى ذلك.

- وجود أفراد يقتاتون من المزابل و أماكن رمي القمامة، سواء بجمع فضلات الطعام أو للبحث عن ألبسة أو أدوات أو مخلفات الحديد والنحاس لإعادة بيعها والحصول على مقابل مالي، ففي بعض الحالات نجد الفقر يتضح في مجتمعنا الجزائري من هذه الشريحة البائسة التي يرتبط رزقها وطعامها وملبسها بالقمامة، وهي تشمل في حالات كثيرة تلك الأسر التي ليس لها عائل نتيجة وفاة أو مرض الأب أو إصابته بإعاقة، أو بأسر تفككت بسبب الطلاق

أو الهجر لتتحمل الأم وصغارها مسؤولية توفير لقمة العيش ولو من المزابل، ومهما اختلفت الأسباب فإن العيش من القمامة هو إحدى مظاهر الفقر وتدني المستوى المعيشي للأسر.

– انتشار ظاهرة التسول بصورة كبيرة تبعث على القلق، رغم اعترافنا بوجود حالات تمتهن التسول كونه يدر أموالا كثيرة ولا يحتاج إلى شهادة أو مستوى علمي.

فمظاهر التسول والاستعطاف طلبا للمساعدة سواءً من الصغار أو الكبار ومن كلا الجنسين، أصبحت جزءا من الحياة اليومية في المجتمع الجزائري، وهي تعبير صادق على انتشار الفقر.

– من مظاهر الفقر الانتشار الكبير لعمالة الأطفال رغم أن هذا الأمر تمنعه التشريعات الجزائرية والدولية، وقد يكون توجه الأطفال إلى العمل في كثيرٍ من الأحيان قصد مساعدة أسرهم ذات الدخل الضعيف أو المنعدم من أجل توفير بعض الحاجيات الأساسية للعيش، وهذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة أخرى وهي ظاهرة التسرب المدرسي التي قد تعتبر بدورها من مظاهر الفقر في الجزائر، حيث لا تستطيع الأسر التكفل بمصاريف الأبناء المتمدرسين، وتدفع بهم إلى العمل لمساعدتها.

– انتشار الأحياء والسكنات الهشة والقصديرية، أو ما يعرف بالسكن الفوضوي سواء في المدن أو على أطرافها، حيث يعرف السكن العشوائي بأنه ذلك السكن الذي يأوي الفقراء، وهو يفتقر إلى الهياكل القاعدية التي تتمثل في الشوارع المنظمة والممرات والأرصفة، كذلك الشبكات الضرورية كشبكة الماء الصالح لشرب والصرف الصحي والكهرباء والغاز، وشيد غالبا بمواد بسيطة.

ثالثا: حجم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري حسب مؤشرات الفقر: يعتمد تحديد حجم ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري على معادلات رياضية إحصائية وفق أبعاد اقتصادية اجتماعية، وعلى هذا فإن هناك مؤشرات وخطوط للفقر تعمل على ضبط حجم الظاهرة ونسبة وعدد الفقراء.

1– خطوط الفقر المعتمد في الجزائر: خط هو الخط الحاسم الذي يعتبر الفرد أو الأسرة التي تقع تحته من فقراء، استنادا إلى حاجات استهلاكية أساسية، أي أن الدخل الضروري

الذي يغطي الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح للمقارنة الدولية.

1-1- خط الفقر الغذائي SA (الفقر المدقع): يعرف بأنه مستوى الدخل الذي يمكّن من التزود بالمنتجات الغذائية، التي تحوي حصة طقاوية تقدر بـ 1610 حريرة يوميا، و"القيمة النقدية لهذه العتبة قدّرت سنة 1988 بـ 2172 دج للشخص/السنة، بحيث قدرت بـ 2165 دج للشخص/السنة في الريف و 2181 دج للشخص/السنة في الحضر، ووصلت هذه العتبة سنة 1995 إلى 10943 دج للشخص/السنة، حيث بلغت في الريف 10898دج للشخص/السنة وفي الحضر 10991 دج للشخص/السنة، وبلغت هذه العتبة سنة 2000 إلى 13905 دج للشخص/السنة، حيث بلغت في الحضر 13946 دج للشخص/السنة وفي الريف 13894 دج للشخص/السنة"[1]، أما في سنة 2005 فقد قدر خط الفقر الغذائي بـ 15840 دج للشخص في العام. وسنعرض إلى نسب وأعداد الفقراء مع هذا المؤشر وغيره في الجداول القادمة.

1-2- خط الفقر العام SPG (خط الفقر الحد الأدنى): يحسب بجمع عتبة الفقر الغذائي (SA) ومعامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية، وهذا يعني إضافة المكون غير غذائي إلى خط الفقر الغذائي(SA)، والأشخاص الذين دخلهم أقل من هذه الخطوط يعتبرون فقراء، وقد قدّر خط الفقر العام(SPG) سنة 1988 بـ2791 دج للشخص/السنة، بمبلغ2809 دج للشخص/السنة في الريف و 2771 دج للشخص/السنة في الحضر، وارتفع هذا الخط سنة 1995 إلى 14827دج للشخص/السنة بلغ في الريف 14946 دج للشخص/السنة وفي الحضر 14706دج، وفي سنة 2000 بلغ هذا الخط 19751 دج للشخص/السنة"[1]، وقدر هذا الخط سنة 2005 بـ 22180 دج للشخص/السنة.

[1]- حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص، ص 144، 145.

[1]- المرجع نفسه، ص145.

1-3- خط الفقر الدولي (1 دولار): وهو خط أو عتبة تمثل واحد دولار(1دولار) في اليوم للفرد، وتعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي باعتبارها من الدول الملتزمة بالإستراتجية التي وضعتها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، بما يسمى الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والتي حددت القضاء على هذا النوع من الفقر(خط 1 دولار) بحلول سنة 2015.

2- واقع الفقر في المجتمع الجزائري: سنحاول التقرب إلى واقع الفقر في المجتمع الجزائري من خلال مؤشرين؛ هما مؤشر فقر الدخل و مؤشر الفقر البشري.

2-1- مؤشر فقر الدخل: تتمثل مؤشرات فقر الدخل في معدل الفقر وفجوة الفقر بالاعتماد على خطوط الفقر السابقة.

2-1-1- معدلات الفقر في الجزائر: عرفت معدلات الفقر في الجزائر تذبذب حسب الوضعية الاقتصادية للبلاد إلا أن الأمر الملاحظ بصفة عامة أن هناك تراجع لمعدلات الفقر في السنوات الأخيرة وسنتعرف على هذه المعدلات من خلال الجدولين الآتيين:

الجدول (5): المؤشرات الرئيسية للفقر في الجزائر[1]

	الخط	1995	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر %	خط 1 دولار PPA/J/P	-	0,8	-	0,6	-	-
	الخط الغذائي SA	5,7	3,1	1,6	-	-	-
	خط الفقر العام SPG	14,1	12,1	6,8	5,7	5,6	5
عدد الفقراء $10^3\times$	1 دولار	-	243	-	-	-	-
	SA	1611	951	518	-	-	-
	SPG	3986	3719	2200	1875,3	-	-

[1]- Gouvernement Algérien: **2 éme Rapport national sur les objectifs du millénaire pour les développements**, septembre, 2010,P 41.

لمعرفة حجم وتقديرات الفقر في الجزائر أكثر نعتمد على جدول أخر بمعطيات إحصائية مكملة لما جاءت في الجدول السابق.

الجدول (6): تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات: 1988، 1995، 2000[1].

السنوات / البيان	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
عتبة الفقر (دج) بالنسبة للفرد SPG	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751
معدل الفقر SPG	4,8	11	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
معدل الفقر SA	1,9	5 ,2	3,6	3,6	7,8	5,7	2,9	3,4	3,1
فجوة الفقر SA	0,2	0,6	0,4	0,4	1	0,7	0,44	0,54	0,5
فجوة الفقر SPG	0,3	1,1	0,7	1	2,5	1,7	2,16	2,85	2,5
أعداد الفقراء $10^3 \times$SPG	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

من الجدولين نجد أن معدل الفقر باستخدام **خط الفقر الغذائي SA** (الفقر المدقع)، بلغ سنة 1988 نسبة 3,6%، لترتفع سنة 1995 إلى5,7% بمجموع 1.611.000 **فقير**، نتيجة التحول مع بداية تطبيق برامج التثبيت الهيكلي وارتفاع الديون الخارجية وانخفاض أسعار البترول، وضعف احتياطي الصرف، الأمر الذي أدى إلى تسريح ألاف العمال وغلق عديد المؤسسات، ليعرف بعدها هبوط متتالي، حيث بلغ نسبة 3,1% سنة 2000 بمجموع

[1]– حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص153.

951.000 فقير، وانخفض بعدها إلى نسبة 1,6% سنة 2004 بمجموع 518.000 فقير، بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر نتيجة تحسن أسعار البترول عالميا.

كما نجد أن معدل الفقر باستخدام **خط الفقر العام SPG (خط الفقر الحد الأدنى)**، بلغ 8,1 % سنة 1988 بمجموع 1.885.000 فقيرا منهم 1.353.000 فقير ريفي، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وما نجم عنها من أثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والفردي، وقد بلغت "ديون الجزائر 22,9 مليار دولار في سنة 1986"[1].

ولقد ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير سنة 1995 لتصل إلى 14,81% بمجموع 3.986.000 فقير منهم 2.739.000 فقير ريفي، وهذا راجع لأن في هذه السنة الأزمة الأمنية بلغت أوجها، فخلفت دمارا وخرابا اقتصاديا واجتماعيا كبيرين، كما أن هذه السنة عرفت بداية تطبيق سياسة التعديل الهيكلي التي نجم عنها أثار اقتصادية واجتماعية، خاصة مع الخوصصة وغلق المؤسسات وتسريح العمال وارتفاع الأسعار نتيجة رفع الدعم عن المواد الأساسية، وتجميد الأجور...، وضعف الموارد المالية نتيجة هبوط أسعار البترول.

بداية انخفاض معدلات الفقر وفق خط الفقر العام كانت مع بداية الألفية الثالثة، حيث انحدرت النسبة إلى 12,1% سنة 2000 بمجموع 3.719.000 فقير يشكل الريفيون منهم 1.876.000 فقير، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وكذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية من نمو الناتج الوطني، وقد شجع هذا على إطلاق مجموعة من البرامج التنموية– سبق التطرق إليها بالتفصيل– تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2015، الأمر الذي نتج عنه انخفض في معدلات الفقر العام لتصل النسبة إلى 6,8% سنة 2004 بمجموع 2.200.00 فقير، لتواصل الانخفاض لتصل نسبة إلى5,7% سنة 2005 بمجموع 1.875.300 فقير.

[1]– أحمين شفير، مرجع سابق، ص136.

أما فيما يخص الفقر حسب **خط الفقر الدولي** (1 دولار) فقد انخفض من نسبة 0,8% سنة 2000 إلى نسبة 0,6% سنة 2005، ليواصل الهبوط ليحقق الهدف الأول للألفية قبل الأوان حيث نجد نسبة 0,5% لسنتي 2008 و2009 كما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول (7): نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا حسب القدرة الشرائية[1].

السنوات / البيان	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1دولارفي اليوم	1,9	1,7	0,8	0,6	0,5	0,5	0,3
أهداف الألفية الإنمائية المسطرة		1,7	1,4	1,2	1,1	1,1	0,9

2-1-2- مؤشر فجوة الفقر في الجزائر: هذا المؤشر لا يقل أهمية عن المؤشر الأول فهو يُمَكّن أكثر من التعرف على خصائص الفقر والفقراء ومدى العمق الظاهرة، فهو "يقيس حجم الفجوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير أخر ما هو حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد أو الأسرة من حالة الفقر إلى عدم الفقر"[2].

الجدول (8): مؤشر فجوة الفقر في الجزائر مقارنة بأهداف الألفية

السنوات	1988	1990	2000	2008	2009	2015
مؤشر فجوة الفقر(مؤشر الفقر× درجة الفقر(SA)	0,4	0,5	0,5	0,5	0,5	0,2
أهداف الألفية الإنمائية المسطرة	-	0,5	0,4	0,3	0,3	0,3

[1]- Gouvernement Algérien, Ibid, P24.

[2]- عبد الرزاق الفارس، مرجع سايق، ص 72.

مؤشر فجوة الفقر باقي ثابتا في حدود 0,5 منذ 1990، وهذا ما يجعل الجزائر لا تتماشى مع أهداف الألفية المسطرة إلى غاية 2015، ويبقى أمام الجزائر تحدي بتقليص فجوة الفقر التي تبقي دائما حالة الفقر ولا تختزل ذلك الهامش من الدخل ليلتحق الفقراء بخط الفقر ويتجاوزونه.

2-2- مؤشر الفقر البشري IPH في الجزائر: لقد تَعَدَ مفهوم الفقر مستوى الدخل الفردي ليشمل الفقر البشري، الذي يأخذ في الاعتبار معايير اجتماعية وثقافية وسياسية، حيث يركز دليل الفقر البشري بالنسبة للدول النامية على الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد للحياة البشرية وهي: طول العمر، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، وتأمين مستوى معيشي لائق، فدليل الفقر البشري هو مؤشر في حال ارتفاعه يدل على تدهور الوضعية بالنسبة للفترة المدروسة، وبالعكس في حال انخفاضه يدل على ارتفاع مستوى المعيشة، ومن خلال الجدول الأتي يمكن إجراء مقارنة بين مؤشر الفقر البشري في الجزائر خلال سنوات عديدة.

الجدول (9): تطور دليل الفقر البشري ومكوناته في الجزائر للفترة مابين 1995 و 2006[1]

السنوات	1995	1999	1998	2000	2004	2005	2006
مؤشر الفقر البشري IPH %	25,23	23,35	24,67	22,98	18,50	16,60	18,95
الاحتمال عند الولادة بالوفاة قبل سن 40 %	12,13	8,26	8,58	7,84	6,39	6,39	6,03
معدل الأمية لفئة 15سنة فأكثر %	-	33,40	34,50	32,80	28	23,70	21,20
السكان المحرومين من ماء الشروب %	22	15,40	16,93	1,10	5,50	5	5
الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقص الوزن	13	-	13	6	3,50	3,5	3,7

[1]- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) لسنوات (من 1995 إلى 2006)

يظهر جليا أن مؤشر الفقر البشري في الجزائر كان في انحدار مستمر خلال السنوات المتتالية، وقد انخفض من 25,23 % سنة 1995 إلى 18,95 سنة 2006، وهذا ما يعني تحسن متواصل في المستوى المعيشي، ويظهر ذلك من خلال تحسن أبعاده ومؤشراته إجمالا وذلك:

– بالنسبة للمؤشر الأول وهو **احتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين**، حيث استمرت النسب في الانخفاض عبر السنوات من 12,13% سنة 1995 لتصل إلى 6,03% سنة 2006، وهذا تحسن كبير بنسبة 50% أي النصف خلال هذه السنوات، وهذا راجع للتحسن في الظروف المعيشية نتيجة البرامج التنموية التي انطلقت مع بداية الألفية الثالثة، وكذلك الاهتمام بالرعاية الصحية وتطبيق برامج وقائية لمكافحة الأمراض، كذلك الوعي والثقافة الصحية بين الأفراد خاصة مع ارتفاع مستوى التعليمي والدور الذي تقوم به الوسائط الإعلامية المختلفة.

– بالنسبة لمؤشر **الأمية لفئة 15 سنة فما فوق**، فلقد شهدت معدلات الأمية بالنسبة لهذه الفئة انخفاض كبير ومستمر، حيث نجد نسبة 33,40% سنة 1999 مقابل 21,2%، وهذا بفضل سياسة التعليمية المعتمدة وخاصة إلزامية التعليم الأساسي (06 إلى 16 سنة)، ومجانية التعليم التي أتحت الفرص لكل أبناء الشعب للتعلم، بالإضافة إلى برامج تعليم الكبار ومحوي الأمية.

– وفيما تعلق بمؤشر السكان المحرومين من الماء الصالح للشرب، فكذلك شهدت النسب هبوط حر من 22% سنة 1995 إلى نسبة 5% سنة 2006، وهذا يرجع للبرامج المخصصة لقطاع الأشغال العمومية وقطاع السكن، حيث خُصَا بميزانية معتبرة من برامج التنمية لهذه الألفية، ما سمح بإنشاء عديد الأحياء الجديدة، وربط الكثير من الأحياء والسكنات بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي.

– على نفس المنوال مع مؤشر الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن، حيث نجد النسب تهاوت عبر مختلف السنوات لتنتقل من13% سنة 1995 إلى3,7% سنة

2006، وقد يرجع هذا إلى تحسن الظروف المعيشية والصحية، وحسن المتابعة الطبية للمرأة الحامل، وظروف الولادة الحسنة التي تجنب الكثير من الأخطار والأمراض، وكذلك الغذاء الجيد للأم وللمولود.

المبحث الثالث: البطالة في المجتمع الجزائري.

ورثة الجزائر البطالة من الحقبة الاستعمارية وقد حاولت جاهدة محاربتها والتخفيف منها، ولكن كل مرة تصطدم بحقائق واقعية تبقي هذه الظاهرة قائمة، إلى أنها استطاعت أن تمتص جانبا منها من خلال الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها.

أولا: ماهية البطالة:

1- **تعريف البطالة:** بما أن البطالة ظاهرة عالمية تمس كل المجتمعات، ولذا قد نجد تقارب كبير في تحديد مفهوم تُعرّف به، فهي أصبحت تهدد الكيان الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي لهذه المجتمعات، "فهي تولدت من عدم قدرت النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم من تأمين عمل لمجموع السكان القادرين على العمل"[1]، وبما أن البطالة هي ظاهرة اقتصادية كما هي ظاهرة اجتماعية، فهي بذلك عند الاقتصاديين "الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة، وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات، وذلك خلال فترة زمنية محددة"[2].

ولقد وضع المكتب الدولي للعمل تعريفا شاملا للبطالة، من خلال تحديد شروط للبطال تجعله كذلك وهي "أن يكون في سن العمل ومحتاج إليه، وقادرا عليه، وباحثا عليه بجدية، وأن يرضى به عند الأجر السائد، لكنه لا يجده"[1]، وظاهرة البطالة بهذا تتمثل في ارتفاع عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون الحصول عليه.

---

[1]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص4.

[2]- منى طحاوي: **اقتصاديات العمل**، مكتب نهضة الشرف، جامعة القاهرة، مصر، 1995، ص78.

[1]- **Dictionnaire d'économie et de science sociale**, CD Echau de maison 5eme édition, mars 2002,P 71.

2- أنواع البطالة: أشكال وأنواع البطالة كثيرة نتعرض إلى البطالة الأكثر انتشارا، وتناسبا مع حالة المجتمع الجزائري:

2-1- البطالة الاحتكاكية: تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة نتيجة للتغيرات في الوضع الاقتصادي، وقد تحدث عندما يضطر بعض العمال ترك عملهم مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى (دراسة، رعاية أطفال أو مرضى، سفر..)، وعندما يرغبون مرة أخرى في العمل فذلك يتطلب انتظار بعض الوقت للحصول على عمل جديد.

2-2- البطالة الهيكلية: تنتج من الاختلاف والتباين في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوبة والخصائص الوظيفية للعمل المعروض، ويقترن عادة بإحلال الآلة مكان الإنسان الأمر الذي يؤدي إلى التخلي على عدد كبير من اليد العاملة.

2-3- البطالة الموسمية: تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كالزراعة والسياحة والبناء وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، ويؤدي إلى إحالة العمال على البطالة.

2-4- البطالة الاختيارية: في هذا النوع يترك الفرد العامل عمله بمحض إرادته وباختياره لأسباب معينة.

2-5- البطالة الإجبارية: وهي عندما يجبر العامل على ترك عمله دون إرادته رغم أنه قادر وراغب فيه، مثل ما حدث مع موجات تسريح العمال في الجزائر عند تطبيق برامج الاستقرار الهيكلي.

2-6- البطالة المقنعة: وهي الحالة التي يكون فيه عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي هناك فائض في العمال بعضهم لا ينتج شيئا (يؤجر ولا يعمل).

2-7- البطالة السافرة: فهي تعني وجود عدد من الأفراد القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه.

3- عوامل نمو البطالة في المجتمع الجزائري: هناك عدة عوامل ساهمت بأقساط مختلفة في بروز البطالة في المجتمع الجزائري، رغم المحاولات الحثيثة لمحاربتها والتقليص منها، وأهم هذه العوامل:

- النمو الديموغرافي في المجتمع الجزائري الذي لا يتماشى مع النمو الاقتصادي، حيث عرف المجتمع الجزائري نموا سكانيا كبيرا ومستمرا، سمح باستمرار في نمو الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، أمام بطء النمو الاقتصادي الجزائري الذي لم يسمح بإنشاء مناصب عمل توافق هذا النمو في قوة العمل.

- بعض السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى عملية التنمية: وأخطرها ضررا وتأثيرا في حجم البطالة برامج التثبيت الهيكلي والاستقرار الاقتصادي، فقد نجم عنه تسريح ألاف العمال وغلق مئات المؤسسات وضعف في إنشاء مناصب عمل جديدة.

- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان في الجزائر ينتمون جغرافيا إلى الشمال، وهذا ما ولد ضغط سكاني في هذه المناطق نتج عنه ضعف العرض في المناصب العمل الجديدة.

- الفساد الإداري، حيث في كثير من الأحيان يصطدم بعض الأفراد الذين يحاولون القيام بأنشطة وأعمال خاصة، عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة والقيام ببعض المشاريع بالعراقيل الإدارية والقرارات التعسفية، وبالبروقراطية والمحسوبية.

- عدم توافق مخرجات النظام التعليمي والتكوين مع سوق العمل، فالكثير من خريجي الجامعات والمعاهد والمراكز التكوينية ليس لهم مكان في سوق العمل بشهادتهم التي يحزونها.

ثانيا: واقع وحجم البطالة في المجتمع الجزائري:

لمعرفة واقع وحجم البطالة يجدر بنا الرجوع إلى مختلف المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري، والتي عرفت تحولات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل إيجابي أو سلبي في ظاهرة البطالة، وقد سمحت تلك التراكمات إلى فرض واقع معين للبطالة كمحصلة نهائية للمراحل

السابقة، ولذا سنتعرف على حجم البطالة من مختلف المراحل والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري.

1- البطالة قبل سنة 1990: كما سبق وأن تعرفنا أن هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية هي مرحلة التسيير الاشتراكي، والتي حاولت في خلالها الجزائر قيام ببرامج تنموية على أساس القيام بثورة صناعية وفلاحية ضخمة لاستدراك وتجاوز التركة الثقيلة من التخلف الاقتصادي والتنموي التي تركها الاستعمار، وعلى هذا عملت على فتح وإنشاء مناصب شغل كثيرة وحتى وإن كان ذلك على حساب الطاقات الاستيعابية للقطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، وهذا لامتصاص القوة العاملة النامية في مجتمعنا، وبذلك تقليص البطالة إلى الحدود الممكنة، ورغم المصاعب المالية والاقتصادية التي عرفها هذا المسار من خلال تذبذب المداخيل نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في بعض المرات، أو من خلال أخطاء في تطبيق السياسات الاقتصادية المنتهجة، أو من خلال الارتفاع التدريجي لمديونية الجزائر، إلا أنه تم تسجيل امتصاص كبير لعدد البطالين في هذه المرحلة وانخفاض معتبر للبطالة في فترات معينة مقارنة بنسبتها في السنوات الأولى، ويمكن التعرف على ذلك بالتفصيل من خلال الجدول الأتي:

الجدول (10): معدل (النسب) البطالة في الجزائر من 1966إلى 1989[1]

السنوات	1966	1977	1978	1985	1987	1989
نسب البطالة (%)	33	22	20	17	21,4	19,1

معدل البطالة بعد الاستقلال كان جد مرتفعا، حيث بلغت سنة 1966 نسبة33% أي ما يساوي 844.800 بطال من مجموع 2.560.000 فرد قادر على العمل(اليد العاملة) من عدد إجمالي للسكان 1.210.000 نسمة، وقد انخفضت سنة 1977 إلى نسبة 22% ما

[1]- تم بناء هذا الجدول من طرف الباحث، استنادا إلى معطيات الديون الوطني للإحصاء عن البطالة، و
(revue conjuncture N 62, Juillet 2000, P11)

يساوي 671.000 بطال من مجموع 3.050.000 فرد قادر على العمل (اليد العاملة) من إجمالي عدد السكان قدر بـ 1.690.000 نسمة. هذا التحسن في نسب البطالة راجع "إلى المستوى المرتفع من الاستثمارات الذي سمح خلال فترة (1967-1978) من التقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل، حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4,4% سنويا، وتم إحداث 100.000 منصب شغل سنويا، أي 1.200.000 منصب شغل خلال الفترة كلها"[1].

ولقد عرفت سنة 1985 انخفضا كبيرا للبطالة وقد عرف أدنى مستوى له بنسبة 17%، حيث بلغ عدد البطالين 435.000 بطال، حيث نجد أنه "من سنة 1966 إلى 1985 تم إحداث أكثر من 2.000.000 منصب شغل بمعدل 140.000 منصب شغل سنويا"[2]، وبفعل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 والانكماش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، ارتفعت البطالة إلى نسبة 21,4%، حيث "انخفض مستوى التشغيل إلى مستوى النصف مقارنة بالنصف الأول من الثمانينيات ليصل إلى 75.000 منصب في المتوسط السنوي"[3].

لقد عرفت هذه المرحلة تحسن كبير في تقليص نسب البطالة، وسرعان ما عاودت هذه النسب في الارتفاع مع نهاية الثمانينيات الأمر الذي ينذر بالأسوأ في المرحلة القادمة.

2- البطالة من سنة 1990 إلى سنة 2000: هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية هي مرحلة تبني النظام الليبرالي الحر أو اقتصاد السوق، في وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي استثنائي وحرج، سينعكس على البطالة والتشغيل ما يرفع معدلاتها إلى مستويات أعلى. ووفق كل الأوضاع والظروف التي سبق الإشارة إليها في المبحث الأول عرفت البطالة نمو طرديا كبيرا أرجع نسبها إلى السنوات الأولى للاستقلال، ويمكن التعرف على هذه المعدلات من خلال الجدول الأتي:

---

[1]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص131.

[2]- المرجع نفسه، ص134.

[3] - المرجع نفسه، ص136.

الجدول(11): معدل (النسب) البطالة في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2000[1]

السكان / السنوات	الناشطين	المشتغلين	البطالين	نسبة البطالة %
1990	5.851.000	4.695.000	1.156.000	**19,76**
1991	6.080.000	4.850.000	1.230.000	**20,3**
1992	6.220.000	4.700.000	1.500.000	**23,8**
1993	5.560.000	4.050.000	1.510.000	**23,1**
1994	6.814.000	5.154.000	1.660.000	**24,36**
1995	7.490.000	5.390.000	2.100.000	**28,1**
1996	7.800.000	5.600.000	2.200.000	**28,3**
1997	8.072.000	5.815.000	2.257.000	**27,96**
1998	8.326.000	5.993.000	2.333.000	**28,02**
1999	8.589.000	6.073.000	2.516.000	**29,29**
2000	8.860.000	6.316.000	2.554.000	**28,71**

إن ارتفاع نسبة البطالة في هذه العشرية عرف تطورا منتظما، حيث انتقلت النسبة من 19,7 سنة 1990 بمجموع 1.156.000 بطّال، إلى نسبة 27,96 بمجموع 2.257.000 بطّال سنة 1997، لينتهي في سنة 1999 إلى نسبة 29,29% بمجموع 2.516.000 بطّال و2.554.000 بطّال بنسبة 28,71 % سنة 2000.

إن الارتفاع الكبير والمستمر لأعداد البطالين ونسب البطالة يغذيه جانبين مهمين هو التقليص الفاضح في إنشاء مناصب شغل جديدة من جهة، وسياسة غلق المؤسسات وتسريح

[1]– الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات البطالة، 2001 (O.N.S, Algérie, 2001)(بتصرف)

العمال، خاصة مع بداية تطبيق هذه السياسة الاقتصادية الجديدة المفروضة على الجزائر، "فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء تتحدث عن تسريح 178.000عامل من سنة 1992 إلى سنة 1995، أرقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتحدث عن فقدان 300.000 عامل لمناصب عملهم من سنة 1994 إلى سنة 1996، وإن أرقام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تتحدث عن أكثر من 480.000 عامل فقدوا مناصب عملهم في الفترة الممتدة بين سنة 1994 و1998"[1]، وهذه الأخيرة هي حصيلة لفترة تطبيق برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي نتيجة حل وغلق 985 مؤسسة.

3- البطالة من سنة 1990 إلى سنة 2000: هذه المرحلة عرفت تحسن النمو الاقتصادي نتيجة لتحسن في المداخيل بفعل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العلمية، ولذا كما سبق وأن تطرق إليه، أطلقت الجزائر برامج تنموية بمخصصات مالية ضخمة، ولعل هذا ما انعكس على نسب البطالة وأعداد البطالين، حيث تقلصت تدرجيا إلى مستويات معتبرة، فقد ركزت البرامج التنموية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، على عديد المشاريع في كل القطاعات دون استثناء، الفلاحة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والموصلات والتجارة، والقطاع الصناعي الذي لم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها، شاسعة المشاريع و ضخامة هذه البرامج تطلب توظيف يد عاملة كثيرة سمحت بامتصاص أعداد معتبرة من البطالين الأمر الذي أدى خلال عشرية إلى تدحرج نسبة البطالة إلى 10% من القوة العملة أو النشطة في الجزائر والمقدرة بـ 10.812.000 فرد قادر على العمل في سنة 2010.
يمكن التعرف على هذا أكثر وبالتفصيل والإحصائيات في الجدول الأتي:

[1]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص158.

الجدول (12): تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2011[1]

السكان / السنوات	الناشطين (العمالة النشطة)	المشتغلين (العمالة المشغلة)	البطالين	نسبة أو معدل البطالة %
2001	9.075.000	5.199.000	3.876.000	**%27.3**
2002	9.305.000	5.462.000	3.843.000	**%25.7**
2003	9.540.000	5.741.000	3.799.000	**%23.7**
2004	9.780.000	5.976.000	3.804.000	**%17.7**
2005	10.027.000	6.222.000	3.805.000	**15,3**
2006	10.267.000	6.517.000	3.750.000	**12,3**
2007	10.514.000	6.771.000	3.743.000	**11,8**
2008	10.801.000	7.002.000	3.799.000	**11,3**
2009	10.544.000	9.472.000	1.072.000	**10,2**
2010	10.812.000	9.736.00	1.076.000	**10,0**
2011	/	/	/	**10,0**

يظهر الأثر الإيجابي لتلك البرامج في تقليص نسب البطالة وأعداد البطالين، من خلال مناصب العمل المستحدثة، ولكن يبقى الإشارة إلى أمرين مهمين من خلال التساؤلين التالين الأول هو: ما هي نوعية مناصب العمل التي استحدثت وسمحت بتقليص نسب البطالة؟ هل هي مناصب دائمة أم مناصب مؤقتة، أو شكلية؟! وقد تعيدنا مع مرور الوقت إلى نفس النسب السابقة للبطالة.

[1] – تم بناء هذا الجدول من طرف الباحث، استنادا إلى معطيات الديون الوطني للإحصاء عن البطالة، 2012، إحصائيات صندوق النقد الدولي، والتقرير السنوي لبنك الجزائر 2009.

والتساؤل الثاني هو: هل أن عدد البطالين وهو أكثر من واحد مليون بطّال في الجزائر سنة 2011، لا يمثل في حد ذاته مشكلة حقيقية؟!

ثالثا: انعكاسات البطالة عن المجتمع الجزائري: البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، على اعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستعباد والتهميش الاجتماعي، وعلاوة على سائر العلل والانحرافات الاجتماعية الأخرى، ولذا فمن المُسَلم به أن للبطالة انعكاسات اقتصادية واجتماعية على المجتمع وأفراده.

1- الانعكاسات الاقتصادية للبطالة على المجتمع: يمكن أن نذكر مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية السلبية للبطالة على المجتمع منها:

- تأثر النمو الاقتصادي للمجتمع لعدم تمكن شريحة من طاقاته البشرية المنتجة والقادرة على العمل، على تقديم الإضافة الانتاجية التي يحتاجها الاقتصاد للنمو والاستمرار، خاصة إذا كانت البطالة تمس الطاقة البشرية المِعْطاءة أكثر؛ وهي شريحة الشباب التي تمثل أكثر من ثلثي المجتمع الجزائري، حيث يشملها أكبر نسبة من البطالة، وعلى سبيل المثال فإن "البطالة في سنة 1996 كانت بنسبة 28,3% بمجموع 2.200.000 بطّال، يمثل الشباب منهم 80%، أي 1.760.000 بطّال لا يتجاوز سنهم 30 سنة"[1].

- تحمّل المجتمع والأسر أعباء الأفراد المعطلين، فالبطالون يحتاجون إلى موارد مالية حتى وإن كانت حد أدنى من أجل توفير الحاجات الأساسية، ويتحمل ذلك المجتمع والأسرة، ونذكر من تلك الأعباء؛ الإعانات المالية التضامنية الموجهة إلى الفئات المحدودة الدخل ومن بينهم البطالين مثل قفة رمضان، والتضامن المدرسي بأشكاله المختلفة، والذي يتحمله المجتمع.

[1]- أحمين شفير، مرجع سابق، ص158.

– البطالة تدفع بالكفاءات العلمية والمهنية للهجرة إلى مجتمعات أخرى، فبعدما أنفق عليهم المجتمع أموالا ضخمة لتعليمهم وتكوينهم وتأهيلهم، ليستفيد منهم مجتمع أخر.

– التوجه المسبق نحو التقاعد أو عن طريق تخفيض سن التقاعد (الذي هو أقل ما هو معمول به في دول أخرى)، وهذا في غالب الأحيان لامتصاص البطالة وتوظيف طالبي العمل الجدد، وهذا انجر عنه عبئا كبيرا على صندوق التقاعد والخزينة العمومية، كذلك هو تقصير في طاقة بشرية ذات خبرة وتجربة ومؤهلات مهنية كبيرة.

2– الانعكاسات الاجتماعية للبطالة على المجتمع: يمكن رصد مجموعة من السلبيات من الناحية الاجتماعية نتيجة انتشار البطالة منها:

– الانحرافات والآفات الاجتماعية كالإدمان على الكحول وتعاطي المخدرات والدعارة وغير ذلك من الآفات، فالكثير من الأفراد يقومون بهذه السلوكات، سواء بدافع النسيان أي نسيان مشاكله المنجرة عن البطالة، أو نتيجة الفراغ القاتل الذي يعيشه ويساعده على ذلك.

– التفكك الأسري؛ فالبطالة كانت سبب في تفكك عديد الأسري، سواءً لعدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤولياته المادية تجاه أسرته والتكفل بهم؛ نتيجة غياب العمل الذي يحصل منه على أجر، أو عن طريق الغياب والهجر الطويل أو الطلاق نتيجة الصعوبات المالية التي تعيشها الأسرة لوجود أفراد الأسرة الفاعلين في بطالة دائمة.

– انتشار ظاهرتي العنوسة والعزوبية، فالإقبال على الزواج وتكوين أسرة يتطلب في البداية أموالا معتبرة، وكما يتطلب أموال للحياة اليومية فيما بعد الزواج، ولذا يتردد خاصة الشباب على الإقبال على الزواج عندما يكونون في حالة بطالة، هذا ما ساهم في رفع سن الزواج في الجزائر لدى الجنسين، وساهم في بروز ظاهرة العنوسة وبنسب كبيرة وكذا ظاهرة العزوبية.

– الهجرة غير الشرعية وما ينتج عنها من أخطار في عرض البحر، فالكثير من الشباب دفعهم إلى ذلك عدم حصولهم على العمل، فلأنهم بطّالين ولا يجدون عملا يغامرون بحياتهم

للبحث عنه في الضفة الأخرى من البحر، ونجد منهم الكثير من حملة الشهادات جامعية وغيرهم من المؤهلين مهنيا.

– انتشار الجريمة بشتى أنواعها منظمة أو غير منظمة، وقد أصبحنا نلاحظ جريمة خطف الأطفال وطلب الفدية، كذلك انتشرت جريمة الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وهذه كلها جرائم لم تكن معهودة في مجتمعنا.

– انتشار ظاهرتي التسول والتشرد، حيث ساهمت البطالة في انتشار التسول والتشرد وبروزهما كظاهرة اجتماعية مستفحلة في مجتمعنا الجزائري، وبعدما كانت ظاهرة التسول وظاهرة التشرد فردية أي يقوم بها أفراد، أصبحت كل من هما ظاهرة جماعية انتقلت إلى الأسر، فنجد أسر بأكملها متشردة أو تمارس التسول.

– البطالة ساهمت كثيرا في الفشل الدراسي للأطفال والتسرب المدرسي، فالكثير من الأسر كنتيجة للبطالة والتي خلفت صعوبات مالية للأسرة، توقف أبناءها عن الدراسة لعدم قدرتها على التكفل بالأعباء الدراسية أو لدفعها إلى العمل المبكر ومساعدتها على التغلب على النفقات الأسرية.

الفصل الرابع :

ماهية التشرد وملامحه؛

رؤية شاملة عن ظاهرة التشرد

المبحث الأول: مفهوم التشرد من زوايا علمية متعددة.

نظرا لانتشار التشرد ونموه في المجتمعات ونظرا لتجلياته وانعكاساته السلبية على الأفراد وحتى على المجتمعات، فقد اهتمت به مجموعة من العلوم والتخصصات، فأنتجت ثراء في وجهات النظر والمفاهيم المرتبطة به، مست عديد جوانبه.

أولا: التشرد من وجهة نظر علم الاجتماع:

التشرد حسب ما ورد في **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** هو "عدم وجود محل إقامة معروف ولا وسائل معيشة ولا مهنة والركون إلى الخمول رغم القدرة على العمل، والاستناد إلى التسول والصدقات"[1]. والمتشرد هو الفرد الذي لا يملك محل إقامة محدد معترف به اجتماعيا، ولذلك فهو يأوي إلى أي مكان أخر من الأماكن العامة في المجتمع.

وينظر علماء الاجتماع إلى ظاهرة التشرد على أنها مشكلة اجتماعية تحدث نتيجة التغير السريع الذي يصيب المجتمعات، وهي ظاهرة حضارية لا يمكن فهمها إلا بفهم الظروف الاجتماعية للمتشرد قبل تشرده وعدم التكيف مع المجتمع.

فبيئة المتشرد وآثارها السيئة، وما يحيط بها من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية وحضارية وصور التنظيم الاجتماعي والثقافي تؤثر في تكوين شخصيته وتكوين سلوكه، ومن مظاهر ذلك الحراك الاجتماعي، والتدرج الاجتماعي، والجماعات السياسية والاقتصادية والدينية والصراع المعياري، ويشمل ذلك الأسرة، والحي، وجماعة الرفاق، والأصحاب، والمدرسة، ومكان العمل، والهيئات الاجتماعية التي يتعامل معها الفرد.

ثانيا: التشرد من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية: تهتم الخدمة الاجتماعية برعاية الأفراد والجماعات وحمايتهم ومساعدتهم على التخلص من بعض المصاعب النفسية والمادية والاجتماعية، وذلك من خلال الأنشطة التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين أو العمال الاجتماعيين كما يطلق عليها بالفرنسية (travailleurs sociales)، الذين لهم خبرة كبير

[1]– أحمد زكي بدوي، مرجع سابق ص 438.

في التعامل مع فئات وشرائح اجتماعية متنوعة في حاجة إلى المساعدة والتكفل، ولعل من أبرز الفئات التي يتعامل معها الأخصائيون الاجتماعيون المتشردين نظرا لخصوصية هذه الشريحة ولمصاعب التي تواجههم في حياتهم، وهذا النشاط والتفاعل والاحتكاك الدائم معهم كون لدّيهم خبرة وتجربة كبيرتين، ولدت لديهم رؤية خاصة عن التشرد والمتشردين، وبالتالي يمكن أن نستعين بمجموعة من التعاريف للتشرد من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعين والعاملين والفاعلين في الحقل الاجتماعي.

ومن بين الأخصائيين الذين حاولوا تقديم تعريف للتشرد استنادا إلى العمل الميداني الذي تقوم به مع المتشردين "**صوفي مولات**" **Sophie MOLLET** حيث تقترح هذا التعريف، "أن تكون متشردا هو العيش في قطيعة مع المجتمع العادي، هذه الحالة تتميز بعدم العيش في مكان منتظم، وعدم وجود مهنة، ولا أي موارد مالية، مع عدم الاستفادة من أي حماية من أي جهة، ونتيجة لذلك التجرد من أي التزام تجاه المجتمع"[1]، ويجعل هذا التعريف قطيعة وانسلاخ بين المتشرد والمجتمع، حيث يفقد المتشرد كل الروابط التي تربطه مع الحياة الاجتماعية من خلال غياب أربع عناصر هي المأوى، العمل، موارد مالية، حماية شخص عادي أو معنوي..

وترى "**صوفي مولات**" **Sophie MOLLET** أن "فقدان كل الروابط والقيم المرجعية يبعد المتشردين عن المجتمع، فهم في وضعية إقصاء، وهم يرون تضاؤل فرصهم في إعادة اندماجهم بمرور الوقت، الأمر الذي يطيل تشردهم"[2].

ولقد أثارت الباحثة والأخصائية الاجتماعية "**صبين دزيك**" **Sabine DZIK**، مفهوم التشرد من خلال قولها: نعتبر الأشخاص الذين يعيشون في باريس كمتشردين [1]:

- من ليس لهم مبرر إقامة لفترة شهر في إحدى المقاطعات الإدارية Arrondissement.
- من لديهم عنوان مؤقت؛

---

[1]- Jouenne NOËL, op.cit, p21.
[2]- Jouenne NOËL, op.cit, p21,22.
[1]– Jouenne NOËL, op.cit, p22.

– من يقيم بمراكز الإيواء؛

– بدون مأوى؛

يعتمد هذا التعريف على الجوانب الميدانية التي استقتها الباحثة من خلال الممارسة العملية مع المتشردين، وهي تحمل طابع إداري فتظهر وكأنها لوائح إدارية تنظيمية، تركز على الإقامة والإيواء فقط وتغفل جوانب أخرى اجتماعية ونفسية وحتى مادية تستوجب اهتمام.

وبالنسبة للباحثة والأخصائية الاجتماعية "**الزابث بيرم**" **Élisabeth PIERMÉ** في نظرتها للتشرد والمتشردين، فقد لاحظت التباين الذي أدى إلى استنباطها أربعة أنماط من الوضعيات وهي[1]:

– الأشخاص الذين يخرجون من مؤسسات مثل السجون، ملاجيء الشباب العامل، ملاجيء اللاجئين، المتخرجون من الخدمة العسكرية والمستشفيات؛

– الذين يغادرون مناطقهم بحثا عن العمل؛

– الذين يغادرون مساكنهم بسبب مشاكل أسرية؛

– المطرودون والمبعدون كالذين احتلوا مساكن شاغرة؛ (les squatters)*.

هذه النظرة للتشرد والمتشردين تُعرّفهم على أساس ماضيهم وهي حاولت تحديد بعض العوامل والأسباب التي أدت بهم إلى هذه الوضعية، فهي لا تتحدث بوضوح عن التشرد بل على منابع التشرد وبعض الأصناف والشرائح الاجتماعية التي يمكن أن تلتحق بحياة التشرد.

ولقد ركزت بعض التعاريف على الحالة والوضعية المادية بصفة المجملة دون تفصيل أو تحديد، وهذا ما ذهب إليه هذا التعريف، "فأن تكون متشردا هي من جهة دلالة وتعبير عن فقر مدقع (فاقة)، ومن جهة أخرى العيش على هامش المجتمع، لأن المتشرد لم يعرف

---

[1]– Jouenne NOËL, op.cit, p21

*– les squatters: "كلمة انجليزية الأصل؛ ويقصد بها الأشخاص بدون مأوى الذين يحتلون بطريقة غير شرعية سكنات مبرمجة للهدم، (Larousse: **le petit larousse Compact**, paris, France, 1998, p 961).

ولم يستطيع التكيف مع معايير المجتمع السارية المفعول"[1]، فهذا التعريف يركز على الأشخاص بصفة عامة الذين يكونون تحت عتبة الفقر، ويعيشون حالة من التهميش والنسيان الاجتماعي والمادي من طرف المجتمع، وهذا ما جعلهم لا يتأقلمون مع معايير هذا المجتمع القاسي.

ثالثا: التشرد من وجهة نظر علم الاقتصاد:

التشرد مشكلة اقتصادية خطيرة تتمثل في الخسارة التي تعود على المجتمع من جراء فقد هذه العناصر البشرية التي يمكن أن تساهم في عملية البناء أو التنمية في المجتمع، والتي تتطلب استغلال كل القوى والفئات العاملة، فالمتشردون خسارة لأنفسهم وخسارة لمجتمعهم من حيث هم قوى عاملة معطلة عن العمل، يعيش الكثير منهم عالة على ذويهم وعلى المجتمع، بل قد يكونون في مستقبل حياتهم عامل هدم وإعاقة، حيث أن الأسلوب السائد في حياتهم- لدى أغلب المتشردين- يقوم إما على العدوان، وإما على الاستهتار واللامبالاة، وبالتالي لا يشعرون بتأثير الجماعة أو الارتباط بها والحاجة إليها، وهذا ما يزيد في عدوانهم تجاهها والإضرار بها أي الإضرار بالمجتمع.

وهذا ما يمكن أن يطلق عليه (أي المتشرد) الفاقد الاقتصادي والاجتماعية، بحيث أُنفقت ومازالت تُنفق عليه أموال طائلة منذ نعومة أظافره (ولادته)، وهو لا يستطيع أن يَرُدَ ذلك، وأن ينهض بمجتمعه ويقدم له الإسهامات الإيجابية والأعمال النافعة، وهذا لا يمكن باعتباره عنصرا سلبيا مستهلكا، وليس بعنصر بشري فعّال ونشط يعول عليه في بناء وتنمية ورقي ورفاهية المجتمع.

رابعا: التشرد من وجهة نظر التشريعات والقوانين:

سنعتمد على بعض النماذج التشريعية لبعض الدول، وسنأخذ تشريعين لمجتمعين غربيين وتشريعين لمجتمعين عربيين أحدهما للمجتمع الجزائري:

---

[1]- Jouenne NOËL, op.cit, p21.

1- التشرد من خلال التشريع الجزائري:

عرّف المشرِّع الجزائري التشرد في المادة "196" من **قانون العقوبات** على أنه "يعد متشردا ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر، كل من ليس له محل إقامة ثابت ولا وسائل تعيش، ولا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل، ويكون قد عجز عن إثبات أنه قدم طلبا للعمل، أو يكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه"[1].

اتجه المشرِّع الجزائري إلى تجريم التشرد فقط، لأن فاعله اتخذ من العيش في الشوارع والامتناع عن التكسب سبيلا لحياته، ولو لم يترتب على فعله أي إساءة أو ضرر للغير، وبذلك تصنف جريمة التشرد على أنها من جرائم السلوك البحت، وهي الجرائم التي تقوم بمجرد ارتكاب الفعل المجرم، ولو لم يترتب عنه أي نتيجة أو ضرر، ويتجه المشرع عادة إلى تبني مثل هذا الأسلوب في التجريم لحرصه على التدخل المتقدم لتفادي وقوع بعض النتائج الخطيرة على أمن المجتمع والأشخاص والممتلكات، من جراء انتشار بعض الممارسات والسلوكات السلبية كالتشرد.

إذ يكفي ليعامل شخص على أنه مشرد وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 196 من قانون العقوبات أن لا يكون له:

- محل إقامة معروف؛
- افتقاره لوسائل العيش بسبب:

* امتناعه عن ممارسة أي مهنة أو حرفة رغم قدرته على العمل، مع عجزه عن إثبات سعيه للحصول على وظيفة أو عمل يوفر له العيش الكريم؛

* رفضه للعمل بأجر عرض عليه؛

ولقد تراجع القانون الجزائري عن نعت الطفل الذي اتخذ من الشارع مأوى له بأنه متشرد مجرم، كما كان مقرر في المادة 196 والتي تنص على أنه "فيما يخص المخالفات المنصوص عليها في المادتين 195، 196، لا يتخذ ضد الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة

[1] - رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، الجزائر، صدر في 22 أفريل 1971، تعديلات 2015، ص81.

عشر سنة إلا تدابير الحماية والتهذيب"[1]، لأن هذه المادة تم إلغاؤها بموجب التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات لسنة 2015[2]، فالمشرِّع الجزائري اعتبر التشرد جريمة يعاقب عليها مرتكبوها سواء كانوا كبارا أو صغارا، ذكورا أو إناثا.

2- التشرد من خلال التشريع المصري:

تناول المشرّع المصري التشرد وضمّنه في تشريعاته المتعاقبة ففي "المرسوم بقانون رقم 98 لسنة 1945 بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقوانين157 لسنة 1959، 110 لسنة 1980، 195 لسنة 1983 ففي مادته الأولى: يعد متشردا من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش، ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صنعة حين لا يجد عملا".

ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطي أعمال وألعاب القمار والشعوذة العرافة وما يماثلها"[3].

وقد ربط هذا القانون التشرد بالكسب والارتزاق، وأغفل جوانب أخرى كالتسكع ليلا نهارا في الشوارع وغياب المأوى وغيرها من الوضعيات، التي أشار إليها "قانون رقم1923/24 بشأن المتشردين والمشتبه بهم في مادته الرابعة التي تنص: يعد في حالة التشرد من يقضي الليل عادة في الطريق أو الميادين العمومية في المدن والبوادر، ولا يثبت أن له مسكنا"[4].

"والأصل في المتشرد من لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائط للتعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة"[1].

وبالعودة إلى المرسوم القانون 98 لسنة 1945، فإن التشرد مرتبط بسلوك الشخص وأفعاله التي لها علاقة مع مدى مشروعية وسيلة الكسب والتعيش، و"وسيلة التعيش هي كل سبب من أسباب التعيش يهيء الإنسان لنفسه منه رزقا، فكل واسطة تكون غايتها إصابة

---

[1] – المرجع نفسه، ص81، أضيفت بقانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فبراير 1982.

[2] – المرجع نفسه، ص81، ألغيت بالقانون رقم 14-01 المؤرخ في 04 فبراير 2014.

[3] – عبد الحميد المنشاوي: **جرائم التشرد والتسول**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994، ص91.

[4] – المرجع نفسه، ص 97.

[1] – المرجع نفسه، ص9.

الرزق تعتبر وسيلة للتعيش بالمعنى المقصود قانونا"[1]، ومع هذا فإن التشرد كجريمة مخالفة للقانون تثبت في حال ثبوت ركنين على الأقل من الأركان التالية هي:

* **انتفاء المورد المالي:** ويقصد به غياب رصيد مالي ينفقه على نفسه، "فلا يعد متشردا الذي يوجد خالي من وسائل التعيش فعلا، مع كونه يملك دخلا ثابتا مؤبدا، ما تتحقق به وسيلة التعيش، فمن له مورد مالي، سواءً كان معاشا أو إيرادا أو مرتبا أو إرثا أو منحة أو إحسانا منتظما لا يعد متشردا"[2].

إلى جانب هذا الركن الأساسي لثبوت التشرد وهو انتفاء المورد المالي، ينبغي أن يثبت أحد الركنين الآخرين وهما القعود عن العمل واحتراف مهنة غير شرعية:

* **القعود عن العمل:** "فالقعود عن العمل هو القعود الاختياري الذي له صفة الدوام، لا العطل المؤقت الذي لا خيار للإنسان فيه"[3].

* **احتراف مهنة غير مشروعة:** يمكن "تعريف الوسيلة المشروعة بأنها الوسيلة التي لا يحرمها القانون العام أو الخاص تحريما صريحا"[4]، وبالتالي فالوسيلة أو المهنة غير المشروعة هي كل وسيلة أو مهنة يحرمها القانون، وعليه فإن "احتراف عمل غير مشروع، فمقتضاه امتهان مهنة أو حرفة تعتبر جريمة في حد ذاتها، يعاقب عليها القانون"[5]، ومن الأعمال التي تعد من الوسائل غير المشروعة بحسب الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم القانون السابق، ما يلي:

– **أعمال وألعاب القمار:**" لا يكفي أن يعتبر الشخص متشردا أن يتعاطى أعمال القمار، بل يشترط أن يكون سعيه في كسب عيشه بممارسة هذه الأعمال عادة يتعاطاها، فيُلزم أن يكون هذا الشخص قد اعتاد أعمال القمار واتخذها حرفة له"[1].

---

[1] – المرجع نفسه، ص9.

[2] – المرجع نفسه، ص10.

[3] – المرجع نفسه، ص11.

[4] – المرجع نفسه، ص11.

[5] – المرجع نفسه، ص11.

[1] – المرجع نفسه، ص15.

- **القيام بأعمال الشعوذة والعرافة:** الشعوذة إيهام الغير بقدرات كبيرة باستعمال السحر والجن والخيال والدجل، أما "أعمال العرافة فهي الرجم بالغيب كقراءة الفنجان والكف وحساب الودع والورق وخط الرمل وغيره"[1]، ويشترط في ذلك توافر شرط التعاطي، وهو يشير إلى الاحتراف والمداومة والاعتياد.

ولقد استثنى القانون السابق في مادته الرابعة الأحداث أو الأطفال والنساء من التشرد، حيث أنه "لا تسري أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشر سنة ميلادية، ولا على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة"[2]، وعليه فإن أحكام التشرد لا تسري على الأحداث أقل من خمس عشر سنة، وقد عُدل هذا السن؛ "فالحدث بموجب أحكام قانون 124 لسنة 1949 هو من لم تبلغ سنه ثمانية عشرة سنة ميلادية كاملة"[3]، أما فيما يخص النساء فوسيلة التعيش غير المشروعة التي تعتبر بموجبها متشردة؛ هي الوسيلة المخالفة لقانون العقوبات، وهن غير معنيات مثل الرجال بركن القعود والانصراف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق.

3- التشرد من خلال التشريع البلجيكي:

لقد اهتمت التشريعات البلجيكية بالتشرد والمتشردين منذ قرون، من خلال القوانين المختلفة التي سنت في هذا المجال، والتي مازالت سارية المفعول في مجملها إلى وقتنا الحالي، انطلاقا من تحديد التشرد بتعريف المتشردين، حيث أن "تحديد معايير لحالة التشرد، محددة في المادة 347 من قانون العقوبات: المتشردون هم الذين ليس لهم مسكن ثابت، ولا وسيلة للتعيش، والذين لا يمارسون عادةً أي حرفة أو أي مهنة"[1].

لقد ربط القانون البلجيكي التشرد ووصف الشخص بأنه متشرد بغياب ثلاث نقاط أو عناصر مجتمعة وهي:

---

[1] - المرجع نفسه، ص17.

[2] - المرجع نفسه، ص92.

[3] - المرجع نفسه، ص38.

[1]- Nicole LAHAYE: Aspects actuels du vagabondage en Belgique, op.cit, p 5.

– مكان للسكن والإقامة والاستقرار ولا يهم نوعية هذا السكن فردي جماعي، مركز، بيت أو غيره، ملك كراء أو غيره، "فالمسكن التي تتحدث عنها المادة 347، هو مسكن فعلي للإقامة، ويختلف هذا عن وجود مسكن افتراضي، أو مسكن لذوي الحقوق"[1].

– ليس لهم وسيلة للتعيش والاسترزاق، فليس هناك إمكانيات تضمن مداخيل ثابتة ومستقرة يستطيع الشخص العيش بها، كالمنح المختلفة (منحة التقاعد، منحة الحرب، منحة العطب، منحة الشيخوخة،..)، والإعانات الثابتة والمنظمة والدائمة، وأرزاق العائلة وممتلكاتها كالإرث.

– بطال وعاطل أو قاعد عن العمل، أي ليس له عمل أو مهنة سواء بالعمل كأجير، أو مزاولة حرفة أو صنعة بصفة مستقلة، تدر عليه مداخيل وأموال بصفة منتظمة، لتوفير احتياجاتهم اليومية.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات في بلجيكا لا تحفز على اتخاذ أساليب القمع والقهر وأشكال الردع (les modes de repression)، ضد التشرد والمتشردين، فالقانون يتخذ ضدهم تدابير الحماية والرعاية والتكفل، ولذا فهو لا يعتبر التشرد جريمة، " فمنذ 1891 التشرد ليس بجنحة في بلجيكا، فالقاضي(Le juge de police) يأخذ بعين الاعتبار المعايير والاعتبارات الإدارية، التي تدخل في مجال الوقاية وحسن المعاملة فيما يخص المتشردين"[2].

4- التشرد من خلال التشريع الفرنسي:

لا تبتعد التشريعات الفرنسية كثيرا عن التشريعات البلجكية ولا حتى على أغلب التشريعات الأوربية، فالتشريعات الفرنسية التي تعود إلى أكثر من القرنين من الزمن، اهتمت بظاهرة التشرد والمتشردين، وقد عرّف قانون العقوبات الفرنسي القديم المتشردين في مادته 270 ما نصه "المتشردون والأشخاص بدون قرار gens sans aveu* هم الذين ليس لهم

[1]- Ibid, P 6.
[2]- Ibid, P 4.
*- gens sans aveu: gens sans foi ni loi (لا دين ولا ملة) شخص بدون عقيدة أو إيمان (le petite larousse compact).

مسكن ثابت، ولا وسيلة للتعيش، و الذين لا يمارسون عادةً أي حرفة أو أي مهنة"[1]، وهو نفس التعريف ونفس النص تقريبا الوارد في المادة 347 من قانون العقوبات البلجيكي.

فالمتشرد من وجهة نظر تلك التشريعات الفرنسية شخص عديم الهوية، فاقد للتواصل والارتباط الاجتماعي، لا يقدّر المسؤولية القانونية ولا المدنية ولا يعترف بها، "فكأول إشارة ثمينة جدا وردت من خلال نصوص قانون العقوبات، والساري المفعول حاليا، يصف المتشردين بالأشخاص بدون قرار(sans aveu)،...وهؤلاء الأشخاص لا ينتمون إلى أي مجموعة قانونيا، رجل بدون قرار(sans aveu) هو شخص منعزل، غير محمي من أي الشخص،....أي أحد يمكن التصرف فيه (لا يملك نفسه)، وحتى قتله بلا عقاب"[2].

ولذا فقد تكوّن هذا المفهوم مع مرور الوقت من خلال نظرة وتقديرات التشريعات المختلفة لأوضاع وسلوكات وممارسات تلك الشريحة اجتماعية من المجتمع، "فالتشرد أولا هو مفهوم من قانون العقوبات، واِعتُبِر جُنحة بداية من 1350م. وبعد بِضْعِ قرون من التردد والتحفظ، فقط مع قانون العقوبات لسنة 1810م التشرد والتسول حُدِدا بشكل صريح كجنحة"[3].

والتشرد وفق هذا القانون خطيئة، "ففي المادة 269 يعتبر التشرد جنحة"[4] تستوجب العقاب، وحتى يتم تأكيد الجنحة على شخص يجب توفر شروط محددة، "فالتأسيس للجنحة يتضمن أربعة عناصر أساسية وهي: غياب مسكن ثابت أو قار، غياب وسيلة التعيش عدم الانشغال بحرفة أو صنعة، وانعدام المال. اجتماع هذه العناصر ضروري للتأسيس للجنحة"[1].

لكن الأمور تغيرت مع التشريعات الحديثة التي عدلت بعض القوانين الخاصة بالتشرد، وأخذت تنظر إلى المتشرد نظرة إشفاق ونظرة إنسانية واجتماعية تستوجب العطف

---

[1]– Jouenne NOËL, op.cit, P 9.

[2]- Alexandre VEXLIARD: **Introduction à la sociologie du vagabondage** , Librairie Marcel Rivière et Cie, paris, France, pas date, p 18.

[3]- Ibid, P 14.

[4]- Jouenne NOËL, op.cit, P 9.

[1]- Ibid, P 9.

والمساعدة، "فمنذ 1 مارس 1994 القوانين المتعلقة بالتشرد والتسول أصبحت مرنة، ففي الجانب التشريعي يمكننا الاعتقاد بأنه يتعلق بتفتح في اتجاهات أخرى واسعة من التفكير، لأن التشرد مثل التسول لم يعودا من الجنح"[1].

خامسا: التشرد من خلال وجهة نظر علم النفس والطب العقلي:

التشرد من وجهة نظر هذه؛ حالة غير عادية، والمتشرد هو شخص غير قادر على التكيف مع المحيط الأسري والاجتماعي، وهو شخص غير عادي ومضطرب يقوم بالفرار لكي يتفادى الإحباط والفشل الذي يتعرض له في وسطه الأسري والاجتماعي.

فالمتشرد من وجهة نظر علم النفس والطب العقلي هو شخص مريض نفسيا أو مضطرب عقليا وغير سوي، يحمل ميولات إجرامية انتقامية ومعرض للانحراف والجنوح في أي لحظة، ولكن لا يمكن الربط بين المرض النفسي والمرض العقلي بما يشبه العلاقة الحتمية، فليس بالضرورة أن يكون كل المتشردين مرضى نفسيين أو مرضى عقليين، وإنما يكون هناك اضطرابات وضغوطات نفسية وعقلية تكون مجرد عرض للاضطرابات النسق الاجتماعي، فهو رد فعل مقاوم للوسط الاجتماعي الذي لا يرضيه ولا يلبي له رغباته وقليل الاهتمام به والرافض له، وهو يشير في بعض الأحيان إلى اضطرابات داخلية كاضطرابات الهوية والتهميش وحالات الاكتئاب.

"فمن وجهة نظر الفرد نجد أن النفسانيون والأخصائيون في الطب العقلي قد حددوا التشرد على الشكل التالي: التمركز حول الذات، الاضطراب العاطفي أو الانفعالي، التأخر العقلي، التوهم المرضي. أما عن أسباب التشرد فإنهم قد حددوا بعض أنواع الأمراض العقلية: توهم المرض، البلاهة، الإنهاك العصبي، الاندفاع المرضي..."[1].

سادسا: الفرق بين التشرد والتسول: قد يبدو للوهلة الأولى أن التسول والتشرد يمثلان نفس الظاهرة، باعتبار أن المتشردين والمتسولين يقومون بعديد السلوكات والممارسة المتشابهة،

[1]- Ibid, p 8.
[1]- Alexandre VEXLIARD, op.cit, P15.

لكن رغم هذا فإن هناك الاختلاف بين التشرد والتسول، فالتسول حسب **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** "طلب الصدقة من الأفراد في الطرق العامة، ويعد التسول في بعض البلاد جنحة يعاقب عليها القانون، إذا كان المتسول صحيح البدن أو إذا كان التَّسول فيه إجبار للمتصدق، أو إذا دخل سكن دون استئذان، ويكون التسول محضورا حيث توجد مؤسسات خيرية"[1]، فالتسول يعني الاستجداء وطلب النقود من المتصدقين؛ سواءً أكانوا متصدقين بالفعل أو محتملين، إما بشكل مباشر بمد اليد أو ارتداء ملابس رثة أو إظهار عاهة أو تلفظ بعبارات الدعاء التي تستثير المتصدقين لتقديم النقود؛ وربما تم الجمع بين هذه الأسباب جميعا لطلب الصدقة، كما يكون بشكل غير مباشر ببيع بعض السلع التافهة كالمناديل الورقية وعلب الكبريت والسجائر، أو بممارسة بعض الأعمال الهامشية كمسح زجاج السيارات، وقد تمثل هذه الأعمال الهامشية مرحلة يمر بها الفرد للدخول في عالم التشرد، من جهة أخرى فالتشرد حسب تعريف نفس المعجم هو"عدم وجود محل إقامة معروف ولا وسائل معيشة ولا مهنة والركون إلى الخمول رغم القدرة على العمل"[2]، ورغم بعض النقاط التي يلتقي فيها التشرد مع التسول إلا أن هناك اختلاف في بعض التفاصيل، وهذا الأمر جعل المشرع الجزائري في قانون العقوبات يفصل بين التشرد الوارد في المادة 196 التي سبق عرضها، والتسول الوارد في المادة 195 والتي تنص على أنه" يعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان كان، وذلك رغم وجود وسائل التعيش لديه أو إمكانه الحصول عليها بالعمل أو بأي طريقة مشروعة أخرى"[1].

ومع هذا التباين في مفهوم المصطلحين إلا أنه يمكن أن نعتبر التسول صورة من التشرد في حالات كثيرة، خاصة وأن الكثير من الباحثين يصنفون التسول ضمن التشرد الجزئي، حيث يقصد بالتشرد الجزئي الأفراد الذين يقضون كل نهارهم في الشارع، إما

---

[1]– أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص37.

[2] – المرجع نفسه، ص438.

[1] – رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، مرجع سابق، ص 81.

متسولين أو ممارسين لأعمال هامشية ويعودون إلى أسرهم في نهاية اليوم أو من فترة لأخرى، فهم يحافظون على علاقتهم وارتباطهم بأسرهم. ولذا يمكن أن يمارس بعض المتشردين التسول من أجل الاسترزاق وسد حجاتهم ومتطلباتهم اليومية من غذاء وغطاء وملبس؛ وبالتالي يكون هذا المتسول متشردا، فليس كل متشرد متسول ولا كل متسول متشرد.

المبحث الثاني: أنواع التشرد وتصنيفاته

أولا: أنواع التشرد:

1- أنواع المتشردين حسب الأمم المتحدة (التشرد المحمي): تعتمد الأمم المتحدة في تقسيمها للمتشردين دوليا على الأبعاد السياسية والاجتماعية والقانونية، وعلى مباديء حقوق الإنسان والملاحظ أن هذا التقسيم يركز أكثر على التشرد الجماعي أو الجماعات في ظروف اجتماعية وسياسية واجتماعية صعبة عادة تكون استثنائية وظرفية، وليس على التشرد الفردي المعروف لدى بعض الأفراد في كل المجتمع في ظل عوامل أخرى متجذرة، وعليه فقد قسمت الأمم المتحدة التشرد إلى قسمين: التشرد الداخلي والتشرد الخارجي، أي داخل وخارج الوطن.

1-1- المشردون خارجيا (اللاجئون): اللاجيء هو الفرد أو الشخص الذي يضطر نتيجة الظروف والأوضاع الصعبة والخطيرة سواءً أمنية بسبب الحرب والنزاعات المسلحة أو سوسيواقتصادية كالمجاعة والفقر المدقعة، أو سياسة ثقافية كالصراعات الطائفية وعمليات التطهير العرقي والديني، أو طبيعية نتيجة الكوارث والمخاطر العظمى التي تمس بالبيئة والطبيعة؛ طبيعيا كالفيضانات الكبرى والسيول العارمة والزلازل وثوران البراكين والتصحر، أو بتدخل الإنسان كانبعاث الإشعاعات النووية والمواد الكيماوية التي تدمر الطبيعة وتجبر السكان على مغادرة مناطقهم وسكناهم، ولقد عرّفت الأمم المتحدة اللاجيء في نص المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على أنه "أي شخص يوجد بسبب خوف له ما

يبرره من التعرض إلى الاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد"[1].

فاللاجئون هم الأشخاص الذين اضطروا نتيجة القهر والكدح والاضطهاد ترك موطنهم الأصلي ومجتمعهم إلى أوطان ومجتمعات أخرى" فاللاجئون هم الذين لم يعد في استطاعتهم الاستظلال بحماية حكوماتهم"[2]، قد يرجع هذا إلى ضعف السلطات، وبالتالي لا يكون بإمكانها حماية مواطنها من الاعتداءات والانتهاكات التي تنفذها جهات أو عصابات أو طوائف أو منظمات إجرامية، أو يرجع لأن هذه السلطات هي التي تقمع هؤلاء المواطنين وتنتهك حقوقهم وأعراضهم وتُبيدهم، وهذا ما يحدث مع كثيرٍ من الأنظمة القمعية في كثير من دول العالم الثالث، ولذا "فقد وسعت صكوك اللاجئين الإقليمية في إفريقيا وأمريكا الوسطى من تعريف لفظة لاجيء، ليشمل الأشخاص الذين فروا من بلدهم، لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم، قد تعرضت للخطر من جراء العنف المعمم والعدوان الخارجي والنزعات الداخلية وانتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، أو غير ذلك من الظروف التي تكون قد أخلت خللا جسيما بالنظام العام"[3].

1-2- المشردون داخليا (النازحون): المشردون داخليا هم الأشخاص أو الأفراد الذي اضطرتهم أوضاع وظروف أوطانهم ترك مناطقهم الأصلية، والنزوح إلى مناطق أخرى في أوطانهم أكثر أمننا واطمئنان وراحة، و"تعرّف «**المباديء التوجيهية بشأن التشرد الداخلي**» المُقدَّمة من ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا إلى لجنة حقوق الإنسان في عام 1998، المشردين داخليا بأنهم: الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا على الفرار أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك ولا سيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو

[1]- الأمم المتحدة: رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/ أو المشردين داخليا الذين يعيشون المخيمات، ب. ت ، ص11

[2] - المرجع نفسه، ص 25.

[3]- المرجع نفسه، ص11.

الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان والذين لم يعبروا حدا دوليا معترف به من حدود الدولة"[1].

ولم يشر هذا التعريف ولا هذا المفهوم إلى المتشردين في المجتمع في الحالات العادية نتيجة بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويؤكد على التشرد نتيجة الحروب والكوارث المختلفة التي تصيب المجتمعات في فترات معينة، ولذا فإنه في المبدأ السادس من مبادئء الحماية من التشرد ركز على[2]:

1- يجب أن يكون لكل إنسان حق في أن يحمى من التشريد التعسفي من مسكنه أو من مكان إقامته العادي؛

2- حظر التشريد التعسفي يرتكز على:

- عندما يرتكز على سياسات الفصل العنصري أو التطهير العرقي أو الممارسات المماثلة الهادفة إلى تغير التركيبة الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين أو الناتجة عن ذلك التغير؛

- في حالات النزاع المسلح ما لم تتطلبه أمن الأشخاص المعنيين أو تحتّمه أسباب عسكرية؛

- في حالات المشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصالح عامة ملزمة؛

- في حالات الكوارث ما لم تتطلب سلامة وصحة الأشخاص المتضررين جلاءهم؛

- وعندما يستخدم كأداة للعقوبة جماعية؛

-لا ينبغي للتشرد أن يدوم مدة أطول مما تقتضيه الظروف؛

2- أنواع التشرد حسب التقسيم الاجتماعي: يقسم بعض الباحثين الاجتماعين التشرد إلى قسمين أو نوعين مختلفين وكل نوع ينطلق من عوامل واعتبارات خاصة به وهذين النوعين هما[1]:

---

[1]- المرجع نفسه، ص16.

[2]- المرجع نفسه، ص31.

[1]- Alexandre VEXLIARD, op.cit, P 20.

2- 1- التشرد الأولي (الابتدائي): Vagabondage élémentaire "وهو الناتج عن الخراب أو الاضطرابات الطبيعية كالفيضانات، المجاعات، موجات القحط والجفاف، والحرائق، والزلازل، الأمراض والأوبئة، وكذلك الحروب أو اضطرابات كبرى أخرى اجتماعية.

فهذا النوع لا يرتبط مباشرة بالبنية أو تنظيم المجتمع إنما يظهر كنتيجة حتمية للكوارث والمتغيرات غير المتوقعة".

إذا هذا النوع لا يرتبط بالتغيرات التي تمس البناء الاجتماعي وأنساقه الاجتماعية، إنما يرتبط بالنكسات الكبرى للمجتمع.

2-2- التشرد البنائي: Vagabondage structural "هو نتاج مباشر للبناء وللنظم أو مؤسسات المجتمع، مثل جماعات المنفية، والمتخلين عنهم، أو المتشردين لأسباب دينية أو سياسية أو اقتصادية والبطالين في مجتمع فرداني وتنافسي، فيمكن أن تكون للتشرد قاعدة سياسية وقانونية أو الدينية أو اقتصادية".

إذا هذا النوع يرتبط بالأنساق الاجتماعية للمجتمع والتغيرات والتحولات التي تحدث بها وبالبناء الاجتماعي.

ثانيا: أصناف التشرد والمتشردين: يمكن النظر إلى تصنيفات المتشردين ومن ثمة التشرد من زاويتين متكاملتين، الأولى من خلال الأعمال التي قام بها باحثون و مختصون حول الظاهرة وقد حددوا بعض فئات وأصناف التشرد استنادا إلى البيئات الاجتماعية والمجتمع؛ ميدان الدراسة، وفي حقبة زمنية أو تاريخية معينة والتي تحوي في طياتها الكثير من الخصوصية. أما الزاوية الثانية فيمكن أن تعتبر خلاصة تلك الأبحاث وهي محل اتفاق لدى الجميع، وأصبح متداولا ومعترفا به في كثير المجتمعات.

1- تصنيف بعض الباحثين والمختصين للمتشردين: لقد حاول بعض الباحثين والمختصين تصنيف المتشردين إلى أصناف وفئات اجتماعي متباينة ومن هؤلاء نجد:

1-1- تصنيف "ألكسندر فكسليار" Alexandre VEXLIARD:

الباحث في علم النفس الاجتماعي **"ألكسندر فكسليار" Alexandre VEXLIARD** في أطروحته حول التشرد يجمع المتشردين في خمس فئات هي[1]:

- المتشردين العرابيد les clochards، وهم ثلاث أصناف: ضحايا البؤس، المنحرفون و(الفلاسفة)*؛
- الأشخاص بدون مسكن ضحايا أزمة السكن،
- المتسولون والمنحرفون،
- العامل المناسباتي Le travailleur occasionnel
- المرضى النفسانيون (السيكوباتيون) les psychopathes

ويظهر أن الباحث **"ألكسندر فكسليار"** يحدد أصناف التشرد استنادا إلى ثلاث أبعاد؛ البعد المادي المتمثل في السكن والعمل، البعد السلوكي الانحراف والتسول، والبعد الصحي وهو المرض النفسي والعقلي. ولذا فهو يقصي ويبعد صفة التشرد من بعض الفئات الاجتماعية والمهنية الخاصة، ويستثني هذه الفئات ولا يعتبرها من أصناف التشرد، **"**فمن بين الهائمين والشاردين les errants غير المتشردين نجد: البدو الرحل، العمال المهاجرين، والعمال الموسمين**"**[1].

2-2- تصنيف " نالس أندرسون" Anderson NELS:

بالنسبة للباحث "**نالس أندرسون**" **Anderson NELS** في أعماله سنة 1929 فيجمع المتشردين فى ست فئات[2]:

- العمال الموسميون؛

---

[1]- Jouenne NOËL, op.cit, P 19.

*- Cynique يقصد بها مذهب الفلسفة الكلبية، حيث رفض الكلبيون كافة التقاليد، سواء أكانت باسم الدين والأخلاق أو تتعلق باللباس واللباقة أو غيرها من القيود الاجتماعية، فالكلبية مذهب يقوم على مجاراة الطبيعة وعدم المبالاة بالعرف، فاحتقرت كل الواجبات والمكونات الاجتماعية وكل البنى . ورفض الفلاسفة كل الحاجات الجسدية، وقضوا حياتهم في الحاجة العَوَزْ ، وحصلوا على قوتهم اليومي من خلال الاستجداء والشحاذة، لهذا أُطلق عليهم صفات مثل(الفلاسفة المنبوذين) أو (الشحاذون الكونين)، في القرن التاسع عشر أصبح مفهوم الكلبية يعني سلبية شديدة، ويمكن أن تتجلى الكلبية في الإحباط وخيبة الأمل.

[1]- Alexandre VEXLIARD, op.cit, P 18.

[2]- Jouenne NOËL, op.cit, P 19.

- الهوبو le hobo، العمال المهاجرون؛
- المهاجرون، لكن بدون عمل؛
- الملازمون البيت أو الرجل الماكث بالبيت(الداريون) (Les casaniers (Homes-Guard
- المتشرد العربيد le clochard؛
- المتشردون، المرتبون في مرتبة السبعة وأربعون في القسم الفرعي؛ (هذا تقسيم خاص بالباحث)

يجب مراعاة السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضع فيه هذا التصنيف، ونلاحظ أن الباحث يركز أكثر على مفهوم العمل، وغياب هذا المفهوم يظهر جليا في الفئات الأربعة الأولى.

2- أصناف المتشردين وفئاتهم: في المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية الأخرى لا يظهر أن هناك فئات تنحدر من التشرد، وليس هناك أصناف للمتشردين فالمتشرد هو متشرد وفقط مهما كانت صفاته ومميزاته فهو صنف واحد، وهذه النظرة نجدها عند العامة كما نجدها لدى أغلب الباحثين المهتمين بدراسة هذه الظاهرة، فتصنيف المتشردين إلى أصناف وفئات معينة على أساس خصائص ومميزات محددة غير معترف به (على حد ما توصلنا إليه من خلال أبحاثنا في هذا المجال)، حيث يركز أغلب الباحثين في تصنيفاتهم على السن والفئات العمرية أو على الجنس؛ تشرد الأطفال أو الأحداث، تشرد المسنين، تشرد النساء، لكن الأمر يختلف في المجتمعات الغربية والأبحاث الأكاديمية الأجنبية، حيث تعتمد تصنيف المتشردين إلى أصناف وفئات ذات صفات خاصة ومتباينة تشكّلت من خلال أبعاد اجتماعية تاريخية، اديولوجية، ثقافية، اقتصادية وغيرها، وعلى هذا الأساس يمكن أن نجد من بين المتشردين الأصناف التالية:

2-1- أشخاص بدون مأوى sans-abri (sans-logis): تعني أشخاص وأفراد ليس لهم مأوى يؤويهم أو سكن يعيشون فيه مهما كان نوع وصفة هذا السكن، "إن شخص بدون

مأوى (sans-abri) شخص ليس لـه سكن"[1]، وقد ظهر هذا المفهوم في أوربا وخاصة في فرنسا نتيجة أزمة السكن التي عانتها في فترات معينة، "فيبدو أن مفهوم بدون مأوى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في 1946، مع أوائل أعمال حركات "سكواترس" squatters (محتلي المساكن الشاغرة المبرمجة للهدم) في مارسيليا"[2]، تعمم استعمال هذا المصطلح في وسائل الإعلام في المناسبات التي تتحدث فيها عن أزمة السكن وعن الفئات الاجتماعية المحرومة من السكن والتي تعيش في العراء، ومن ثمة استخدمه الباحثون وخاصة الباحثين الاجتماعيين في مختلف الأبحاث المتعلقة بهذه الظاهرة.

قد يظهر أن المصطلح يعبر عن أزمة السكن ومشكلة الذين يبتون في الشوارع ومداخل العمارات والحدائق وفي الوديان والقناطر وربما الكثير منهم عن طوعية، لكن الأمر أعمق من غياب السكن والمأوى، فهو غياب تلك القدرات المالية لتوفير سكن لـه ولعائلته سواء بشرائه أو كرائـه أو غير ذلك، "فعبارة بدون مأوى تعكس قبل كل شيء حقيقة سوسيواقتصادية، وليس بالمعنى اللغوي للمصطلح، بمجرد أن تحرم من سقف بيت، إذا بدون مأوى كل شخص غير قادر على ضمان مسكن دائم لـه ولأسرته"[1]. فهي تعبر عن الظروف المادية والاجتماعية المنهارة لأفراد يعيشون البؤس، "بدون مأوى كلمة تزن بكل ثقلها معنى المصير التعس المرتبط بالفقر المزمن"[2].

2-2- أشخاص بدون مسكن قار(ثابت) (sans-domicile-fixe (SDF : يركز هذا المفهوم على وجود المسكن وثبوته، من حيث تشكّل المصطلح يبدو أنه يعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، "ظهر مصطلح بدون مسكن قار SDF في 1860"[3]، أما من حيث المفهوم فقد عرف تجديدات متوالية سمحت للمصطلح للظهور مرات أخرى ليواكب التغيرات السوسيوثقافية في المجتمعات خاصة الغربية، وعلى الأخص منها المجتمع الفرنسي على

[1]-Larousse, op.cit, P 916.
[2]- Ibid, p 13.
[1]- Ibid, p 14.
[2]- Ibid, p 27.
[3]- Ibid, p 5.

اعتبار أن أصل المصطلح يعود للغة الفرنسية، حيث " فيما يخص الأشخاص بدون مسكن قار SDF المفهوم جِدُ حديث. حسب ما يبدو بداية من شتاء 1985/1984، وبسبب قساوته الاستثنائية، اكتشفت فرنسا هذه الشريحة التي تموت من البرد في الشوارع"[1]، ففي هذه الفترة أخذ استعمال هذا المصطلح مرة أخرى في الأوساط الاجتماعية والإعلامية للدلالة على فئة من المجتمع تعيش في البؤس، رغم أن هذا المصطلح قد أشارت إليه التشريعات المتتالية السابقة، حيث أن "مفهوم بدون مسكن قار SDF، تم التعرض إليه من قبل قانون16 جويلية 1912، المعدل من قبل قانون 3 جانفي 1969، الذي يحدد ثلاث فئات:

– الأشخاص الذين يزاولون نشاطات حرة ومستقلة متنقلة؛

– الأشخاص الذين يزاولون نشاطات متجولة بصفة أجراء، إما يعملون في ورشات كبرى، لكن يقيمون باستمرار في بيوت متنقلة des Caravanes، وإما يمتلكون موارد مالية منتظمة تضمن شروط العيش العادي؛

– باقي البدو الرحل؛"[2]

فالمصطلح كان يستعمل في الأول للدلالة على حالات استثنائية تكاد تكون منعزلة، لكن تطور مفهومه في خضم التطورات الاجتماعية المتعاقبة، "فمفهوم بدون مسكن قار (SDF)، بُنِيَ اجتماعيا انطلاقا من فئة غير متجانسة من المجتمع، أين كان هذا المفهوم لا يدل إلا على حالة واحدة، لكن بسبب تداول هذا المصطلح (SDF) فإن هذه الفئة من المجتمع تحوّلت من حالة انتقالية أو ظرفية إلى حالة دائمة أو مهيكلة"[1].

إلى أن هذا المصطلح يبقى ذا مدلول عام مرتبط بوجود المسكن، "الصيغة العامة التي تعرّف الشخص بدون مسكن قار SDF هي في الأصل« بدون مسكن ولا إقامة ثابتتين (قارتين)»، يوجد شرط مضاعف؛ الإقامة هي المكان الذي يسكنه الشخص فعليا لفترة معتبرة"[2].

---

[1]- Ibid, p 13.
[2]- Ibid, p 10.
[1]- Ibid, p 4.
[2]- Ibid, p 17.

إن غياب المسكن وعدم ثبوت الفرد للإقامة في مسكن ومكان واحد، قد يرجع في الغالب إلى الضعف المادي ونقص الموارد المالية، وكذا غياب الانسجام والترابط والتكافل الاجتماعيين، ولذا فإن "الشخص بدون مسكن قار SDF؛ هو شخص اقتصاديا غير قادر على ضمان إيوائه ومعيشته على المدى البعيد، وهو الذي يجد نفسه وحده وغير مُتَضَامن معه من طبقته السوسيوثقافية الأصلية (التي ينتمي إليها)، وكذلك هو فقير وبائس"[1]، إضافة إلى المعاناة الاجتماعية القاهرة فإن ثمة معاناة نفسية مزمنة تعيشها هذه الشريحة من المجتمع، "فالأشخاص بدون مسكن قار SDF، هم كذلك على العموم الأشخاص بنفسية هشّة، قليلو التأهيل مهنيا، وليسوا بأُميين"[2].

وخلاصة القول وإن كانت أصول هذا المصطلح تعود إلى التشريعات فقد عُمِمَ وأصبح يستعمل بصفة دائمة من طرف جميع المهتمين بهذه الظاهرة وحتى العوام من الأفراد، "فلقد رأينا أن استعمال مصطلح الشخص بدون مسكن قار SDF ترجع إلى التعريف التشريعي. وهذا هو التعريف الذي يستعمله جامعي التقارير حول تطور الحياة اليومية للأشخاص بدون مسكن قار SDF"[1]. والأكيد والمؤكد "أن مفهوم الأشخاص بدون مسكن قار SDF، يتعين الأخذ بالحسبان غياب المسكن غير الأكيد والثابت، إذا يشترط وجود المسكن وثبات المسكن"[2].

2-3- المتشرد العربيد* le clochard: في الغالب وعند سماع هذه الكلمة يتبادر للأذهان صورة نمطية لشخصية أو شخص غير لائق المنظر متسخ الجسم واللباس، منحرف وغير سوي السلوك، يتسكع ويبيت في الشوارع والأزقة، وغالبا بجانبه قارورات الخمر وثَمِلٌ مداد الليل والنهار، الفضاضة التي يوحيها هذا المصطلح نابعة من الدلالات التي تُسْتَلهم من

---

[1]- Ibid, p 14.
[2]- Ibid, p 27.
[1]- Ibid, p 26.
[2]- Ibid, p 9.

* العربيد هو شخص سيء الخلق، يتشاجر مع النّاس بغير سبب، أو يُكْثر من الضجيج بسبب السّكر.
- وجدت عربيد في الشارع: صفة للسِّكير وهو يتمايل يمينا وشمالا ويؤذي الناس في سكره.
- عربيد في سلوكه: سيء السلوك والأخلاق، شرير

الصفات والمميزات التي يتصف بها هذا الشخص، "**فألان متو Alain METTEAU** لاحظ أنه في سنوات السبعينيات، عاد مصطلح المتشرد العربيد(clochard) للظهور محطما ألفاظا سوقية (argotiques) كانت سائدة آنذاك، مثل: ريبارد (ripards)، تير–لاين (tire-laine)، تران–بات–بيلون(pilon-patte-traîne)، بي– دو– بيش(pied-de-biche)"[1]، هذه كلمات منحطة مستنبطة من الواقع الاجتماعي العامي لتلك الفترة، أطلقت على هذه الفئة من المتشردين احتقارا وإذلال لهم، والتصقت عديد المُكَنيَات الهابطة والسيئة بهؤلاء الأشخاص حتى استقر الأمر عند هذا المصطلح، "فمجتمع المتشردين العرابيد لا يشكل مجموعة اجتماعية، فكلمة أو اصطلاح المتشرد العربيد clochard تصنيفٌ و نعتٌ ملصق بمجموعة غير متجانسة من الأشخاص"[2].

فهذا المتشرد ليس بمتشرد عادٍ بل يتميز ببعض الخصوصية وقد تصل إلى أقصى درجات الانحراف، "فالمتشرد العربيد (clochard) هو شخص رفض الحياة العادية، وأختار نمط حياة منحرف"[1]، إضافةً إلى تميزه بالانحراف فهو لا يستطيع توفير ما يحتاج إليه إلا بأساليب ملتوية ومخادعة، وبطرق مهينة أو فضة، يفضل أن يكون في المدن والمناطق الحضرية الكبرى، "فالمتشرد العربيد (clochard) شخص في الوسط الحضري، من دون عمل وبدون مسكن، يعيش على التسول والاحتيال"[2].

ويطرح "**باتريك كابوريو" Patrik GABORIAU** تعريفا أكثر ليونة، حيث يقول: "المتشرد العربيد (clochard) يعرّف بمكان عيشه، بالنسبة إليه المأوى يطرح مشكلا. في جانبه السلبي؛ هو شخص لا يملك حيزا خاصا معروفا، وفي جانبه الايجابي؛ هو الذي يعيش في الأماكن العامة"[3]، فالجانب الايجابي ربما لأنه يعيش في الأماكن العامة أين

---

[1]- Ibid, p26.

[2]-Laurent MU CCHIELLI : **Clochards et sans-abri : actualité de l'oeuvre d'Alexandre Vexliard,** Un article publié dans Revue française de sociologie, 1998, p112.

[1]- Ibid, p 27.

[2]-Larousse, op.cit, P 226.

[3]- Jouenne NOËL, op.cit, P 28.

يمكن الاختلاط بالآخرين، وهذا مالا يجعله منعزلا تماما اجتماعيا، فهذا التعريف ركز على المأوى وأغفل جوانب أخرى كالسلوك.

أما بعض الباحثين والمهتمين بالموضوع يربط هذا الصنف من المتشردين بعامل السن والجنس، حيث لا يصل المتشرد من الرجل إلى صنف ومرتبة العربيد إلا بعد مرحلة الكهولة، أي أن المتشردين العرابيد هم كهول أو شيوخ، "فيتعلق الأمر بغالبية الرجال الذين يبدؤون هذه التجربة في سن ما بين 35 و45 سنة، والذين فقدوا صلتهم مع أسرهم وأصدقائهم، ولا حياة اجتماعية لهم، بحيث أن المتشرد العربيد clochard لا يربط إلا نادرا و بطريقة جزئية علاقات مستقرة مع الرجال، ومع الأشياء، والأماكن. يموت بصفة فجائية في الشوارع أو بعد إقامة وجيزة بالمستشفى"[1].

ومن كل ما سبق يمكن أن نقول أن المتشرد العربيد (clochard) هو المتشرد الكهل أو الشيخ من الرجال الذي يعيش في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، منحرف وغير متكيف اجتماعيا، ويسترزق باستعمال الاحتيال والخداع.

2-4- المتشردون الهاربون Les Fugueurs : الهارب هو الفرد الذي يقوم بعملية الهروب من البيت الأسري أو من أوساط اجتماعية وأماكن أخرى يقيم بها، بفعل عوامل ذاتية ونفسية أو اجتماعية متعددة، والهروب "هو سلوك يتخذه الفار للفرار من مشكلة معينة أو حالة من الصراع، وهو مغادرة للمكان الذي يمكن أن يكون فيه، مثل البيت أو المدرسة أو العمل، الذهاب للتسكع لمدة ساعات، أو الذهاب للأماكن المفضلة إليه"[1]، قد لا يرتبط الهروب فقط بمغادرة البيت الأسري بل يتعداه إلى مغادرة أمكان أخرى أَلِفَ الفرد العيش فيها، "حسب منجد **روبرت الصغير** le petit robert الهروب هو الفرار من المكان الذي يعيش فيه

[1]- Laurent MU CCHIELLI , op.cit, PP 112.

[1]- الطاهر بومدفع: **أثر التربية الأسرية على هروب الأبناء من البيت**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005 /2006، ص 140.(**نقلا** عن محمد غيث عاطف، قاموس علم الاجتماع).

اعتياديا"[1]، وأكثر من ذلك فيشترط لتحقق الهروب أن يكون بصفة إرادية وبرغبة من الفرد الهارب لا أن يكون قصريا وإجباريا بفعل أفراد وجهات أخرى لها سلطة أقوى، وبالتالي يصبح ذلك الأمر طردا وليس هروبا، لأن "الهروب مغادرةٌ فعليةٌ للشخص اختياريا؛ المسكن الأسري أو كل الأوساط الأخرى الحاضنة له(أسرة بديلة، ملجأ جماعي، مركز إعادة التأهيل..) بدون إذن من الشخص الذي يضمن رعايته، وهذا على الأقل لليلة واحدة"[2]، ويكون الهروب بدوافع نفسية وعوامل اجتماعية، ولهذا يرى **مرسلي Marcelli** و **براكوني Braconnier** أن "الهروب عبارة عن ذهاب غير مألوف ومفاجيء وعنيف، ويكون في معظم الأحيان فرديا محدودا زمنيا دون هدف، وغالب ما يتم في الصراع مع الأسرة أو المؤسسة التي ينتمي إليها الهارب"[3]. فالخلفية الاجتماعية مع كثير من المعاناة التي عاشها هذا الفرد في بيئته الأصلية تلهمه فكرة الهروب واختيار هذا الطريق الذي مآله التشرد لا محال، "بالنسبة لعديد الأشخاص الذين عايشوا تجارب عائلية غير موفقة أو وضعوا في مؤسسات خاصة، الشارع يمثل فضاء للحرية، ومكانا هامشيا ينمون فيه أنفسهم، يرى الشارع كنمط حياة حيث لا يجد فيه لا ضغوطات ولا مسؤولية"[1]، فالهروب إلى الشارع في اعتقاد الهارب هو السبيل لتحقيق ما عجز عن تحقيقه في حياته الاجتماعية الأصلية، وهو ليس فقط الذود بنفسه من المتاعب والمشاكل والضغوطات في وسطه الاجتماعي الذي عاش فيه، وإنما كذلك البحث عن تحقيق طموحات وأمال مفقودة "فالهروب يستجيب عموما لمختلف الحاجات الأساسية: الحرية، التثمين، الخبرة، الفرار، وبحث عن الهوية أو الاستقلالية الفردية"[2]، فنتيجة المعاناة السابقة والتجربة المرة في بيئته الأصلية يحاول أن يفر إلى مكان

---

[1]- Clarisse GOSSLIN : **Enjeux psychologiques de la fugue : prises de risque est conduites à risque**, ouvrage intitulé **"La fugue : de la fuite au retour"**, élaboré à la suite d'un colloque qui s'est tenu le 28 mars 2008 au Centre des Conférences Internationales (Paris), p18.

[2] - Fredette CHANTALE, Daniele PLANTE: **Le phénomène de la fugue à l'adolescence** : Guide d'accompagnement et d'intervention. Centre jeunesse de Montréal- Institut universitaire :Collection Intervention et Service Montréal , 2004, p64.

[3]– الطاهر بومدفع، مرجع سابق، ص 12.

[1]- Christian LEVAC :**La rue, un chemin tracé d'avance**? Une recherche anthropologique sur le parcours de 21 jeunes hommes de la rue, Montréal : Refuge des jeunes Montréal, 2007, p 356.

[2]- Anne BOUTIN et Shannon FRANSSEN: La fugue : une solution familiale, ouvrage intitulé **"La fugue : de la fuite au retour"**, op.cit, P 75.

أخر قد يخفف عنه القليل من هذه المعاناة فيكون مستقره الشارع، "فالشارع يستطيع أن يحقق له استراحة مؤقتة مقارنة بالتجارب السلبية التي عاشها في الأماكن الأخرى: أسرة، مدرسة، مركز إيواء، العمل،..."[1]، وبعد الانغماس في التشرد واستألاف حياة الشوارع فإن النظرة للحياة تتغير والأمل في التخلص من الصعاب والمعاناة تتبدد، "فمن خلال مغامراتهم في الشارع، تتذبذب نظرتهم بين الحرية والرغبة في مغادرة هذا الوسط الذي جلب لهم المشاكل والأضرار عديدة "[2].

في السابق كانت هذه الفئة من المتشردين ترتبط بالأبناء والمراهقين الهاربين من البيت الأسري خاصة، أما الآن فالهروب ظاهرة مست كل الشرائح العمرية؛ أطفال، مراهقين، شباب، كهول وشيوخ من الجنسين ذكورا وإناثا، فنجد الأطفال والمراهقين الهاربين من قسوة أوليائهم ومن سوء معاملتهم في المحيط الأسري، ونجد الزوج أو الأب الهارب الذي يهرب من المشاكل الاجتماعية ومن تحمل مسؤولياته اتجاه أسرته، والزوجة أو الأم التي هربت من قهر زوجها وأهلها ومن الأزمات والمشاكل الأسرية. ويرى **لورينـغ** Loring أن "الميزة الأساسية لهذه الفئة هي علاقاتها القاسية مع الأسرة، لدرجة أن التنبؤ بعودتها إلى البيت ضعيف جدا، حيث تمتد فترة بقائها في الشارع من شهر إلى سنوات"[1]، ويمكن أن يعود بعض الهاربين إلى البيت الأسري إذا تحسنت الأوضاع وصوبت الأخطاء وتم تدارك العوامل المسببة للهروب، وخاصة الأطفال والمراهقين في وجود اهتمام وبحث من طرف أسرهم.

2-5- المتشردون بالهوية: نقصد بالمتشردين بالهوية في المقام الأول الأفراد مجهولي النسب؛ والذين لا يعرفون أصولهم ونسبهم، وليس لهم هوية ولا انتماء أسري، وأغلبهم قد تربوا وكبروا بمراكز الطفولة المسعفة أو بالتبني والتكفل من طرف أسرة بديلة، والكثير منهم

[1]- Ibid, p 356.
[2]- Ibid, P 356.

[1]- المرجع نفسه، ص 153.

وجد نفسه في الشارع بعد فترة؛ عند بلوغهم سن معينة سواء بالتخلي عنهم من طرف الأسر المُتَكفِلة بهم أو طردهم من تلك المراكز التي تتكفل بالأطفال.

ويطلق على الفرد مجهول النسب عدة تسميات سواءً مستمدة من الشريعة الإسلامية أو من القوانين المختلفة أو من الواقع الاجتماعي، وأغلبها تنسب إلى الأطفال حديثي الولادة ليكبر وتكبر معه هذه الأسماء بكل ما تحمله من ألام نفسية واجتماعية تلازم الفرد مدى الحياة، ومن بين هذه الأسماء الطفل غير الشرعي؛ "وهو الطفل الذي ولد دون أن يتم بين والديه اقتران أو ارتباط أو زواج شرعي ودينـي"[1]، وهذا ما يدخله في نوع من التأزم و المشاكل؛ خاصةً وأن استقراره النفسي والاجتماعي يبقى مهدّدا في ضوء كل الظروف المحيطة به والذي غالبا ما يدفع به إلى العزلة أو إلى الانحراف في مجتمع لا يشعره بالانتماء، "فالطفل غير الشرعي فاقد لهويته التي يستمد منها تقديره لذاته ولا يستطيع العيش بدونها بين الآخرين، وإذا كانت مجهولة لديه أو اضطربت في ذهنه فإنه يدخل في حالة اضطراب وعدم استقرار، لا يخرج منها ما دام فاقد هويته"[2].

كذلك يُعْرَفْ المجهول النسب في ديننا الإسلامي باسم اللقيط والذي يُعرّف في اصطلاح فقهاء المالكية بأنه الصغير الذي لا قدرة له ولا يعلم أبواه ولا رقه. أما عند فقهاء الحنفية فهو المولود حديث العهد بالولادة تم التخلص منه إما خوفا من الفقر أو من تهمة الزنا، "واللقيط الطفل مجهول النسب، ولا يُعرف من والده، لأنه جاء نتيجة اتصال غير شرعي بين رجل وامرأة، فقامت المرأة بالتخلي عنه هروبا من التهمة والفضيحة، وغالبا ما يكون الأب مجهول في هذه العلاقات، مما يجعل إمكانية وجود النسب غير واردة"[1].

---

[1] – عبد الرحمن الوافي: "**في سيكولوجية الفرد والمجتمع**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، (ب ت)، ص16.

[2]– أنسي محمد أحمد قاسم: **أطفال بلا أسر**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص130.

[1]– لمياء بلبل: **واقع الرعاية البديلة في العالم العربي**، دراسة تحليلية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2008، ص5.

ولقد أوصانا ديننا الحنيف برعاية اللقيط، وإدماجه في المجتمع باعتباره فردا من أفراده، وذلك على أساس الأخوة في الدين لقوله تعالى: ﴿...**فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم**...﴾[1].

ويواجه الطفل مجهول النسب مجموعة من النعوت القدحية كابن الزنا وابن الحرام وابن السبيطار، المدنس وغيرهم، والتي تعمق جراحه وتمدد عزلته وآلامه النفسية والاجتماعية، فلاشك أن موضوع مجهولي النسب يأخذ مكانته الاجتماعية ضمن تصنيف الأقليات المهمشة، علما بأنه يأخذ أدنى مرتبة اجتماعية بالنسبة للإقصاء والتهميش.

ولذا يفضل المختصون تجنب إطلاق مصطلح مثل اللقيط والطفل غير الشرعي وغيرهما على هذه الفئة لما له من آثار سلبية من الناحية النفسية، مما يؤدي إلى صعوبة إدماجه اجتماعيا، وتأثر علاقاته الاجتماعية، لذلك فهم ينصحون باستعمال مصطلح الطفولة المسعفة. وتركيزنا على الأطفال لا يعني أن مجهولي النسب هي مشكلة متعلقة بهم فقط، بل هي تمس كل فئات العمرية، فهناك من مات دون أن يعرف نسبه وهويته وأصله، وإنما التركيز على الطفولة من طرف المختصين في هذا المجال نظرا لخصوصية تلك المرحلة، وحاجاتها للرعاية النفسية والاجتماعية أكثر.

إذا مجهول النسب متشردٌ بالهوية، لأنه يجهل هويته ونسبه، ومن الناحية المدينة والقانونية لا يملك الوثائق التي تحدد هويته واسمه ولقبه الذي يفترض أن يستمده من أبيه، وفي هذا المجال هناك صور أخرى للمتشردين بالهوية الذين لا يملكون الوثائق التي تحدد انتماءهم إلى مجتمع أو دولة ما، "Un clandestin est une personne sans papier"، وهذا ما يعرضهم إلى المعاناة الشديدة والمضايقات المتكررة والخوف الدائم والمستمر، ومن بين هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في بلدان غير بلدانهم التي يحملون جنسيتها، وفي مجتمع غير المجتمع الذي ينتمون إليه أصلا؛ المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة والعرب وغيرهم في الدول الأوربية، وحتى بعض الأفارقة المقيمين بصفة غير شرعية في المجتمع الجزائري،

[1] من الآية 5 سورة الأحزاب.

كما يمكن أن نشير هنا إلى بعض الأقليات أو الإثنيات التي تُحرم من وثائق هويتهم لعدم الاعتراف بهم كمكون ومنتمي للمجتمع، على غرار أبناء الزوج الأجنبي المتزوج بلبنانية الذين ليس لهم الحق في الحصول على الجنسية اللبنانية مطلقا.

المبحث الثالث: التشرد: نظريات، عوامل، سمات.

أولا: بعض النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة التشرد:

1- النظرية البنائية الوظيفية: تنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع على أنه بناء كلي، يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وكل جزء له وظيفة يؤديها للمحافظة على استمرارية المجتمع، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية. ومن خلال ذلك يميل المجتمع إلى التوازن والاستقرار.

وتتألف الوحدات البنائية للمجتمع من المعايير والأدوار والنظم والقيم والجماعات والمؤسسات الاجتماعية، وتقوم جميع هذه الوحدات بوظائفها في مواجهة حاجات المجتمع ليتحقق التوازن. ويتشكل الفعل الاجتماعي في ضوء المعايير والأدوار والنظم، بحيث يبدو لهذا الفعل بناء له طابع الاستقرار النسبي.

وعليه فإن كلمة البناء تشير إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، ويشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج المترتبة على النشاط الاجتماعي.

ويرى أنصار هذه النظرية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث المشكلات الاجتماعية، على غرار مشكلة التشرد منها:

- التغير السريع أو المفاجئ للمجتمع بفقدان التوازن بين أجزائه التي تتميز بالترابط الوظيفي وصولاً إلى الكل. وبالتالي يصاب المجتمع بالخلل الوظيفي،
- فشل الأفراد في تمثل قيم المجتمع المتفق عليها؛
- زيادة الاحتياجات الوظيفية للمجتمع؛

وعلى هذا الأساس فسر **دوركايم DURKHEIM** وجود انحراف أو سلوكات غير سوية في المجتمع بانعدام المعايير أو ما يسمى بالأنوميا اللامعيارية، وهو يرى أن "اللامعيارية هي حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة انعدام النظام أو التسيب ينجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي إلى الانحراف"[1]، إن تفكك البناء المعياري وضعف قوة الضبط يعرض سلوك الأفراد إلى الفوضى وخروجهم عن المعايير المقبولة في المجتمع مما يعرضهم للانحراف والسلوك غير السوي على غرار التشرد.

وحسب **مرتون Robert MERTON** فإن "السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ولكنها على العكس تشكل جنوحا اجتماعيا هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطويره"[2].

ولذا فإن مفهوم **مرتون Robert MERTON** للامعيارية يتضمن عنصرين أساسين:

- الصراع بين المعايير الاجتماعية التي على الفرد أن يلتزم بها، في أدائه لدوره الاجتماعي أثناء سعيه لتحقيق الأهداف التي تقف في قمة التدرج القيمي في المجتمع.
- عدم كفاية الوسائل المتوفرة المسموحة بها لبلوغ تلك الأهداف.

ففكرته الأساسية حول اللامعيارية هي أن السلوك غير السوي والمنحرف من وجهة نظر اجتماعية دليل على عدم انسجام بين الطموحات والوسائل الضرورية لتحقيقها، فوجود أهداف ووسائل غير متوافقة يؤدي إلى ظهور حالة اللامعيارية، بحيث يخرج بعض الأفراد عن المعايير والقواعد الأخلاقية الاجتماعية السائدة في المجتمع، وهذا ما يمكن أن ينطبق على المتشردين الذين لا تتقاطع طموحاتهم الاجتماعية مع الوسائل المتاحة وبالتالي خروجهم عن بعض معايير المجتمع.

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 94.

[2]- عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، ط 1، الكويت، منشورات ذات السلاسل 1984، ص 238.

2- نظرية التفكك الاجتماعي:

حاول بعض العلماء الربط بين التفكك الاجتماعي وبين عمليات التغير أو التحول أو التطور داخل المجتمع، على أساس أن التغير سيتبعه شيء من الاهتزاز في بعض ما هو موجود في المجتمع، ما لم يكن هذا التغير محكوما ومضبوطا، على اعتبار أن المجتمع مبني على أسس منظمة ومتضمناً أدوات ووسائل ضبطية (الضبط الاجتماعي) من أجل تماسكه وبقاء تنظيمه، وأي تغير في بنائه أو في أحد مكونات بنائه سيؤدي إلى تفكك، "فلا توجد فترات استقرار ثقافي كاملة ولا فترات تغير كاملة، والذي يحدث هو وجود التنظيم والاستقرار، ثم التغير، ثم التفكك، ثم إعادة التنظيم ويحدث هذا في كل مجتمع"[1].

ويشير مصطلح التفكك الاجتماعي إلى معاناة الأفراد في تحقيق ذواتهم داخل التنظيم بسبب جمود أو تكلس بعض من قيمه. وعرّف **ميرتون** التفكك الاجتماعي بقوله "إن طبيعة المجتمع الحديث تفرض انتماء الأفراد والجماعات إلى عدد من الأنساق والأنظمة قد تتضارب أهدافها، ولهذا تظهر احتمالات الصراع، وكذلك التوافق الذي ينشأ للتوفيق بين الأدوار والمراكز إزاء هذه الأنساق والأنظمة، وهذا يؤدي إلى أنواع متعددة من التفكك الاجتماعي تمتد أثارها إلى هذه الأنساق والأنظمة ذاتها"[2].

ويتضمن التفكك الاجتماعي عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية.
"ويتضح التفكك الاجتماعي من خلال عدم إتباع المعايير الاجتماعية المتفق عليها، وتداخل الأدوار وتدرج المكانة، فالنسق الاجتماعي قد يفشل أو لا يحقق بدرجة كافية الوظائف المنوطة به في علاقاته بالأنساق الأخرى في المجتمع، بسبب فشله في استغراق كل متطلبات الدور والمركز بالنسبة للفرد والجماعة"[1]، فعدم تحديد الأدوار الاجتماعية بكفاءة

---

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص92.

[2]- محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعارف الاجتماعية، الإسكندرية ، مصر، 1987، ص92.

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص93.

يؤدي إلى صراعات داخل المجتمع، ينتج عنها تفكك اجتماعي يعاني منه جماعات وأفراد المجتمع.

واعتبر "**ثورستين سيللن**" **Thorsten SELLIN** "أن التفكك الاجتماعي يلعب دورا هاما في ظاهرة التشرد والجريمة، فقد يكون الفرد عضوا في عدة جماعات كجماعة الأسرة ويمتثل معايير سلوكها، وقد ينتمي في نفس الوقت إلى جماعات أوقات الفراغ واللهو، العمل، الاقتصاد...، ولكل من هذه الجماعات معايير قد تلتئم مع معايير الأسرة وقد لا تلتئم معها"[1].

فالتفكك الاجتماعي سبب حقيقي لتشرد الأفراد في المجتمعات، حيث "يضيف **سيللن** أن التكامل الاجتماعي يعد أقوى حاجز ضد ظاهرة التشرد والجريمة، أما التفكك وضعف التناسق في المجتمع، فيؤدي إلى تفاقم مشكلة التشرد، وازدياد نسبة الإجرام"[2].

وملخص فحوى هذه النظرية بأن تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد في الأسرة والحي والمدينة والمناطق الحضرية، هو السبب الحقيقي الكامن وراء ازدياد معدلات الإجرام وكذا التشرد.

3- النظرية الهامشية:

ترى هذه النظرية أن البيئات الهامشية تساعد على العنف والانحراف وظهور السلوكات غير السوية، لأن الأحياء الهامشية التي تنشأ على أطراف المدن والقرى تعاني من الإهمال وبعدم مدها بالمرافق والخدمات، يتولد لدى سكان هذه المناطق الشعور بالتجاهل وعدم الاهتمام، مما يؤدي إلى شعورهم بالضعف والرغبة في الانتقام فيتوجهون إلى السلوك غير السوي.

إن الدراسات المرتبطة بالهامشية تعرض العمليات النفسية والاجتماعية وآليات نبذ وإقصاء بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة، وكيف تقترب بعض هذه فئات من

---

[1] – المرجع نفسه، ص93.

[2] – المرجع نفسه، ص94.

بعض أوضاع الجماعات الهامشية، وكيف تتشكل أساليب معيشية متباينة عن تلك السائدة في المجتمع المحيط.

وتُعَرف الهامشية على أنها "وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي، يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كليا أو جزئيا"[1]، إذا تشير الهامشية إلى تمايز الجماعات وآليات إقصاء بعض هذه الجماعات في المجتمع، بحيث تشغل أوضاع هامشية فيه، بحيث يكاد بعضها يصبح خارجا أو منشقا عنه.

فالهامشية موقع اجتماعي تبعي، ومن الملاحظ أن هذا الموقع الاجتماعي مرتبطٌ بأحكام القيمة والأحكام السيكولوجية، من قبيل الدونية، والعجز، والقهر، ولعل كلمة الهامشية محملة اجتماعياً بهذه القيم مثقلة بها، تجعل الهامشية وضعاً اجتماعياً وسيكولوجياً وإكسيولوجياً(قيمياً).

ويمكن معرفة تصور هذه النظرية عن المتشردين للتعرف على ملامحهم، حيث تكمن روافد الإمداد التي تؤدي إلى زيادة المتشردين من فقراء الحضر والريفيين المهاجرين نتيجة الظروف الاقتصادية المتدهورة، ومن أهم الملامح التي تنطبق على المتشردين العزلة عن الحياة الحضرية، والشك والإحباط من البطالة، وقلة الإسهام في النسق الاقتصادي، والجبرية والإيمان السلبي بالقضاء والقدر، والإحساس بالدونية، والفشل في تحقيق عديد الأهداف مما يغري المهمّشين بالتحول إلى سلوك مضاد للمجتمع مثل العنف والجريمة والإدمان والسرقة، ويعبر هذا السلوك عن الانسحاب السلبي وسلوك الرفض للمجتمع الذي يشعر فيه بالنبذ.

وعلى هذا "يؤكد **برلمان** أن مفهوم الهامشية قد تخطى حدود استخداماته للتحديد الفقراء الحضر، وأصبح يستعمل كأداة إيديولوجية لتبرير تلاعبات الأنظمة في مجال استغلال وقهر الفئات الحضرية الدنيا، وفي ضوء دراسته صاغ نموذجا لتحديد هامشية الأحياء المتخلفة وسكانها في ضوء الأبعاد الاجتماعية وهي غياب التنظيم الاجتماعي، العزلة في الوسط

[1]– إبراهيم التوهامي وآخرون: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص145.

الحضري، والنمو العمراني السريع، والأبعاد الثقافية وهي الثقافة التقليدية وثقافة الفقر، والأبعاد الاقتصادية وهي التطفل الاقتصادي وضيق الأفق الاقتصادي"[1].

وقد أشار "**جانيس برلمان**" **Janice PERLMAN** في دراسته لمجتمع هامشي، إلى وجود معوقات في المحيط الخارجي تمنع تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي للفرد الهامشي، فرغم محاولات الهامشي استخدام الخدمات الحضرية فإنه يعاني غالبا من الخزي والإحباط، لأنه يجد نسقا مغلقا أمامه وغير مستجيب لاهتماماته ومصالحه. فالهامشي هو واحد من الجماعات الهامشية التي تعاني من الشعور بالغربة من الثقافة المحيطة بها ومن الجماعات الأخرى من حولها، ومن فقدان الصلة بالمجتمع الحضري وانعدام الاستفادة من الثروات، وهي تعاني البطالة والفقر وعدم الاندماج في الحياة السياسية، وقد "كشف التحليل النظري والأنبريقي لأبعاد الهامشية، أن التهميش ليس أزليا ولا مطلقا بل هو نسبي وله حالات كثيرة (ديني، فكري، جهوي، سياسي،..) تعد في الواقع عرضا لبنية اجتماعية اقتصادية متخلفة تجعل الهامشيين لا يختارون هامشيتهم لرغبة في ذلك؛ بل إن المجتمع نفسه يتولى تهميش بعض الفئات والشرائح"[2].

ويظهر أن حدود التكامل أمام الهامشي تحكمها عوامل كثيرة أهمها حدوده الطبقية وتحيز النسق ضده، وبالتالي تستمر هامشيته لأن التكامل يصبح شكليا وليس حقيقيا تحدد جوهره مصالح الطبقة المسيطرة. وهكذا فإن وجود المهمشين يمثل خروج على النسق العام للمجتمع الذي يسعى لتحقيق التكامل، وكيف تتشكل وسائل معيشية لهؤلاء متباينة عن تلك السائدة في المجتمع المحيط، ومع استمرار ظروف الحرمان الاقتصادي والبطالة والتفاوتات الطبقية سوف يزداد الإحساس بالإحباط لدى المهمشين ومن بينهم المتشردون، ذلك أن الفقراء من الحضر والريفيين النازحين يمثلون روافد لإمداد الظاهرة بمزيد من رواد عالم التشرد.

---

[1]– نفس المرجع، ص168.

[2] – اسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، د.ت، ص85.

4- نظرية الثقافة الفرعية:

إن بعض المفاهيم المتصلة بالثقافة الفرعية تكشف لنا كيف يتأسس الوجود الاجتماعي للجماعات خارج نطاق الثقافة السائدة، وكيف تستطيع هذه الجماعات تطوير ثقافات خاصة مابين السواء والانحراف، وكيف يمكن إشباع حاجات مثل هذه الثقافات.

وتعد هذه النظرية وليدة الظروف البنائية التي أسهمت في ظهورها كمحاولة لانسحاب وحلا للصراعات الناتجة عن المعاناة من أشكال مختلفة من صور التفاوت، ومحاولة الكفاح من أجل البقاء، وبالتالي فإن القضاء على الثقافة الفرعية يعني بالضرورة تعديل وتغيير البناء الاجتماعي السائد، ونظرا لصعوبة التغير تكون حتمية الاستمرار والظهور في أشكال متعددة سوية وغير سوية، بل تكرار الظهور في أشكال أخرى طالما استمرت في أداء وظائفها التي نشأت من أجلها.

وتعرف الثقافة الفرعية بأنها "تلك الثقافة التي تتكوّن داخل المجتمع الواحد، فتكوّن بعض الفئات لنفسها ثقافة خاصة، تختلف عن الثقافة العامة للمجتمع الذي تعيش فيه، تلك الثقافة الفرعية رغم تميزها عن الخط الثقافي العام للمجتمع، إلا أنها ليست منفصلة عنه تماماً، بل هي تستمد أصولها منه وترتبط به ارتباطاً عاماً"[1]، غير أن هذا التعريف قد يشمل على سبيل المثال الثقافة الفرعية للجماعة الإثنية أو لفئة مهنية معينة، أي أن الثقافة الفرعية لا تتقاطع بالضرورة أو لا تعادي بالضرورة ثقافة المجتمع الكبير، ولذلك أثر "**مارشال كلينارد**" أن يضيف للمصطلح لفظة (مضادة)، لكي تشير إلى أن الجماعات المقصودة، هي جماعات ذات ثقافات تتقاطع مع ثقافة المجتمع الكبير أو السائدة، منها على سبيل المثال ثقافة المقامرين وثقافة البغايا والجانحين وغيرهم ممن يشكلون جماعات ذات ثقافات مضادة لثقافة المجتمع الكبير أو للثقافة السائدة.

وتدور نظرية الثقافة الفرعية المضادة أو الجانحة حول فكرة أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا، يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى

[1]- أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 412.

بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف وغير السوي، وترتبط هذه النظرية باسم كل من **ألبرت كوهن** Albert COHEN **وولتر ميلر** Walter MILLER، وتُرجع هذه النظرية؛ الانحراف والسلوك الجانح إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، حيث استفاد منظرو هذه النظرية من بعض مفاهيم اللامعيارية (الأنومي).

ويفسر **كوهن** الانحراف والسلوك الجانح بوصفهما حصيلة تناقض بين نوعين من القيم والمعايير إحداهما تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسطى، والأخرى تلك المعايير التي تتصل بتلك الطبقات العاملة المحرومة الأخرى، وتشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير، وأما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير، ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها، ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية.

ويمكن تفسير سلوك التشرد حسب ما ذهب إليه **كوهن** إلى فكرتين أساسيتين يمكن تلخيصهما "في وجود مصدر للانحراف في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد (أي وجود صراع ثقافي)، ووجود عناصر أخرى تدعيمية للسلوك المنحرف في الثقافات الفرعية المختلفة"[1].

ويميز كوهن بين الثقافات الفرعية ذاتها، حيث "توجد ثقافات فرعية مميزة لمختلف العصابات الجانحة، إذ يكتسب الفرد سلوكه الجانح مهما كان نوعه من خلال معايشته لمختلف الأساليب الانحرافية التي يتلقاها في محيطه الاجتماعي، حيث يمكن النظر إلى العصابة كثقافة فرعية وكسياق ثقافي في ذات الوقت"[1].

وإذا كان التشرد من وجهة نظر هذه النظرية نتاج حتمي للثقافة الفرعية لمنطقة وشريحة اجتماعية وذات معاير وسلوك تشجع إلى سلوك هذا الطريق، إلى أن الثقافة الفردية

---

[1]- غريب السيد: **انحراف الأحداث واقع المشكلة ومداخل علاجها**، المركز الوطني للتدريب، الرياض، السعودية، 1990، ص37.

[1]- المرجع نفسه، ص 41.

لجماعات المتشردين، ليست مجرد رموز لغوية يتعاملون بها مع بعضهم البعض ومع الأخرين، وليست مجرد سمات من الإساءة في السلوك الظاهرة عليهم، أو القدرة على الخداع والمراوغة والتحايل، إنها أكثر من ذلك؛ لأن الثقافة مهما كانت هي أسلوب للحياة، ونظرة معينة للمجتمع تتضمن مسوغات للسلوك، وطريقة في التعامل، وقرارات في المواقف، وطرق لحل المشكلات.

ثانيا: بعض العوامل التي يمكن أن تساهم في التشرد:

لكل ظاهرة اجتماعية مبرراتها التي تستند إليها، وظاهرة التشرد لها عوامل وأسباب دفعتها للظهور في مختلف المجتمعات، وهذه العوامل قد تختلف من حالة لأخرى ومن مجتمع لأخر، كما يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى قد تنبع من خصوصية مجتمع معين، وقد لا ننتبه إليها، وعلى هذا الأساس يمكن التطرق إلى بعض العوامل التي يمكن أن تساهم في ظهور التشرد لا على سبيل الحصر وإنما على سبيل الذكر فقط:

1- عوامل ذاتية أو شخصية: نقصد بها تلك العوامل المنبثقة من الفرد المتشرد نفسه، وهي الخصائص الفردية المتمثلة في مجموعة الظروف المتصلة بشخصية الفرد، فهي الصفات المتعلقة بصفات الأعضاء ووظائفها، وخصوصا شذوذ الأعضاء أو اضطراب الذي ينتاب وظائفها، والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلوكه، ونذكر منها:

1-1- التكوين الغددي وعدم توازن إفرازات الغدد:

يعتبر **لويس برمان Louis BERMAN** أول من استنار إلى التأثير الهام لإفرازات الغدد الصماء على السلوك الإنساني، وذلك في كتابه **الغدد المنظمة للشخصية**، و"تُعرف هذه الغدد بالصماء، وتفرز هرمونات كيماوية تساعد على النمو الجسمي والعقلي للفرد، واضطراب معدل الإفراز بالزيادة أو النقص يحدث اضطرابا في النمو"[1].

[1]- السيد رمضان : **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث**، دار المعرفة الجامعية، مصر ، 1995، ص 101 .

إن إفرازات الهرمونية تساعد على ظهور اضطرابات في شخصية الفرد إذا ازدادت عن معدلاتها، وهذا الخلل في وظائف الغدد يظهر تأثيره جليا على الحالة النفسية والعصبية للفرد، ويؤثر على سلوكه ويجعله غير سوي، غير أننا لا يمكن أن نهمل دور التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع في تعديل سلوك الفرد، إذا فتأثير الغدد الصماء يكون واضحا ومؤديا إلى التشرد إذا تواجدت معه عوامل أخرى .

1-2- العيوب الجسمية والعاهات: قد يظهر على الفرد بعض العيوب الجسمية التي يولد بها، أو بعض التشوهات الجسدية والإعاقات الجسمية نتيجة لبعض الحوادث المختلفة، كما وقد يصاب ببعض الأمراض المزمنة، وهذا ما يولد لدى الفرد إحباط والإحساس بالنقص وفي بعض الأحيان بالعجز، وإذا لم يجد المساعدة والتضامن الأسري أو يشعر أنه عالة على أسرته أو منبوذ من طرفها، فهذا قد يساعد البعض منهم على سلوك طريق التشرد والتسول للتخلص من تلك الضغوطات.

1-3- الخلل العقلي: ويقصد بها الحالات المرضية التي كشف عنها الطب العقلي، والتي تؤدي بالأفراد إلى القيام بممارسات غير مسؤولة وسلوكات غير سوية، ومن أهمها الضعف أو التأخر العقلي والغباء، حيث يتعذر على ضعاف العقول والأغبياء التكيف مع المواقف المختلفة على نحو ما يمر به العاديون، كذلك الفصام وهو تفكك الشخصية بحيث لا يوجد هناك ارتباط بين التفكير والانفعال والنشاط الحركي، مع الانسحاب من الحياة الواقعية إلى حياة العزلة والخيال، وهو محيط مناسب لنمو الكثير من الهلاوس في شكل معتقدات خاطئة ومناهضة للواقع، كذلك مرض البارانويا أو جنون العظمة، وهي تلك الحالات الشديدة التي تظهر عندها أوهام لها صفة الثبات والانتظام حول فكرة واحدة تسيطر على سلوك المريض، كذلك فقدان الذاكرة بكل أنوعه، وهذا ما قد يفسر وجود بعض الأصناف الجد منحرفة من المتشردين كما سبق الإشارة إليه.

1-4- الأعراض النفسية: هي مجموعة المؤثرات الشعورية التي تؤدي إلى اختلال واهتزاز في الشخصية مما يجعل صاحبها مهيأ لارتكاب سلوكات لا سوية كالجنوح والتشرد والهروب، وقد حاول التحليل النفسي تفسير السلوك غير السوي والمنحرف باعتباره اضطراب، وبذلك ساعدت مباديء ومفاهيم هذا الاتجاه على فهم تركيب الشخصية، وقد قسم **فرويد FREUD** الشخصية الإنسانية إلى ثلاثة عناصر وهي الذات الدنيا **le ça** والذات الوسطى **le moi** والذات العليا **sur moi** حيث يرى أن أي اضطراب في وظيفة العناصر الثلاثة المذكورة يؤدي بالفرد للانحراف، ومن أهم الأمراض والأعراض النفسية التي تصيب الفرد نجد أعراض القلق والوسواس، الهيستيريا، الكبت والاكتئاب الحاد المزمن، الصراع النفسي، الشعور بالدونية، الحرمان العاطفي والشعور بالاغتراب.

2-عوامل أسرية: المؤكد أن العوامل الأسرية لها دور كبير في توجه الأفراد إلى التشرد، فهي تساهم بقوة في إتباع هذا سلوك ويمكن أن نشير إلى مجموعة من العناصر في هذا المجال:

2-1- التفكك الأسري: بكل أنواعه الطلاق، الغياب، الوفاة، ويمكن أن نضيف له كذلك إعاة الزواج وتعدد الزواج، وكذلك اليتم.

2-2 الجانب المادية للأسرة: انخفض أو انعدام مداخيل الأسرة، وتدهور قدرتها الشرائية ومستواها المعيشي، مشكل السكن سواءً بضيقه مقارنة بحجم الأسرة الكبير أو بنوعيته غير ملائمة كالسكن الهش.

2-3- الجانب الاجتماعي والتعاملي لأسرة: العنف الأسري وسوء المعاملة بين الأفراد، والتميز بين الأبناء، والانحرافات في الوسط الأسري كتناول المخدرات والدعارة، وسوء التربية والعقوق أي جحود الأبناء وعقوق الوالدين والنفور من أحدهما في كبرهما ومحاولة التخلص من أحدهما، كأن يقوم بعض الأبناء بطرد أبائهم إلى الشارع أو وضعهم في مراكز العجزة، كذلك غلبة بعض التقاليد والأعراف والقيم المتزمتة أمام بعض المواقف والسلوكات كالرفض

وعدم تقبل بعض الأسر للمرأة المطلقة أو الأرملة، أو إجبار بعض البنات صغيرات السن على الزواج المبكر.

3- عوامل مجتمعية: هي العوامل التي تنبع من المحيط الاجتماعي سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو على مستوى المجتمع ككل، ويمكن أن نقسمها إلى الجوانب التالية:

3-1- الجانب الاقتصادي: يتمثل خاصة في الفقر الذي يضرب جيوب الكثير من الأفراد وبالتالي لا يستطيع الأفراد توفير الحاجات الأساسية لهم ولأسرهم، والفقر يكون إما بعدم القدرة على العمل، أو بعدم توفر العمل، وهذا يقودنا إلى سبب أخر وهو البطالة المنتشرة بقوة في المجتمعات، من بين الأسباب كذلك في هذا الجانب أزمة السكن التي أدت إلى انتشار ونمو التجمعات العشوائية والتي تمثل أماكن تفريخ الانحراف وكذا التشرد.

3-2- الجانب الاجتماعي: الهجرة الريفية الحضرية والتي خلقت هجين اجتماعي في المدن، من خلال معايير وقيم وثقافات متعددة أي ثقافات فرعية، يمكن أن تؤدي إلى صراع وتصادم بين الأفراد، كما خلقت صراع بين الأجيال. كذلك غياب استراتيجيات واضحة ومدروسة ومسؤولة للحد من تغذية هذه الظاهرة، فالجهات الاجتماعية والسياسية تكتفي بتقديم بعض الخدمات للمتشردين، والمطلوب القيام بمبادرات استباقية للتجفيف منابع التشرد.

3-3- الجانب الأمني والبيئي: ونقصد بالجانب الأمني الحروب والصراعات المختلفة التي تجبر بعض الأفراد والجماعات على التشرد، سواء هذه الحروب أهلية أو دولية، كما أن الكثير من الصراعات العرقية والطائفية والدينية تتحول إلى صراعات مسلحة أو عمليات قتل وتصفية مقصودة، والأمران هنا يرتبطان بانعدام الأمن.

أما الجانب البيئي فهو الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وما تخلفه من أضرار بالطبيعة مما يجبر الأفراد والجماعات على التشرد مثل الجفاف والتّصحر والفيضانات والزلازل.

ويمكن أن نعرج لرؤية الأمم المتحدة لعوامل المؤدية للتشرد لفئة من المتشردين، حيث أنه في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الأطفال المتشردين جاء فيه؛ فيما

يخص أسباب تشردهم ما يلي: "وتشمل عوامل أخرى للتشرد فيروس نقص المناعة البشري المكتسب(الإيدز) والممارسات الضارة من قبيل الزواج المبكر والقسري، والكوارث الطبيعية والحروب، ويمكن فهم هذه العوامل إلى جانب حالات المعاناة من العنف والإيذاء والإهمال، ضمن إطار من العوامل التفاوت الكبير في الدخل وضعف السياق الاجتماعي والاقتصادي ونقص الرعاية الاجتماعية"[1].

ثالثا: بعض ميزات وسلوكات المتشردين: في الغالب يتميز المتشردون عن الأفراد العادين ببعض الميزات والسلوكات الخاصة فرضها الواقع الذي يعيشونه بكل ممرراته وقساوته، لكن يبقى هذا الأمر نسبي قد لا يمكن إسقاطه على كل الحالات، ويمكن أن نذكر هنا ما يلي:

1- المظهر السيء للمتشرد: ونقصد بذلك ملابسه الرثة وغير نظيفة في العادة، كذلك جسمه المتسخ الذي قد تنبعث منه روائح كريهة نتيجة عدم استحمامه لمدة طويلة، فالمتشرد بحكم بقائه في الشارع نهارا ومبيته فيه ليلا يتعرض لكل أنواع الأوساخ المتواجدة هناك، وليس بإمكانه الاغتسال ولا تنظيف ملابسه، فليس له مكان ليقوم فيه بذلك، وليس له ملابس نظيفة أخرى تتيح له تغير تلك المتسخة، ورغم ذلك قد نجد البعض من المتشردين من يحاول المحافظة على مظهره بنظافة ملابسه وجسمه عندما تتاح لهم الفرصة أو الإمكانية لذلك.

2- نحافة الجسم وهزالته: يفقد المتشرد مع مرور الوقت الكثير من وزنه وحتى من قوته، وهذا نتيجة سوء التغذية وقساوة الظروف المناخية من بردٍ وصقيعٍ في فصل الشتاء، وحرارةٍ شديدةٍ في فصل الصيف في ظل قلة الإمكانيات التي قد تساعده في التغلب على ذلك. وهذا الأمر يُظهر لدى الكثير منهم أعراض الشيخوخة والهوان رغم عدم بلوغهم هذه المرحلة.

3- الاتكالية والقعود: في الكثير من الحالات يقتنع المتشردون بعدم جدواهم وقدرتهم على العمل، وأن المجتمع وباقي الأفراد العاديون لا يمنحونهم أي فرصة لمزاولة أعمال معينة تَدُرُ

[1]- الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان: **تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/ أو يعيشون في الشارع**، الدور التاسعة عشر،2012/01/11، ص8.

عليهم بعض الأموال، فالحصول على العمل أول خطوات إعادة الاندماج في المجتمع، هذا الاقتناع يكرس لديهم الاعتماد على الآخرين لتوفير القليل الذي يحتجون إليه في يومياتهم، وهذا سواءٌ باستعطاف الآخرين أو من خلال مبادرات الآخرين لمساعدتهم.

4- انعدام الطموح والأمل: الخلفية الاجتماعية للمتشرد بكل سلبياتها وحياة التشرد بكل معناتها، تقتل لدى المتشرد الطموح نحو الأفضل، فأغلب المتشردون تجدهم يأسون ومنهارون نفسيا، لا طموح لهم خاصة المتشردون الذين عاشوا لفترات طويلة حياة التشرد وألفوا هذا النمط من الحياة، فلا أمل لهم في حياة أفضل ولا طموحات لهم ولا حتى أحلام يحلمون بها ويتمنون تحقيقها.

5- تفضيل العزلة: لا نقصد بالعزلة العيش بمعزل عن باقي المتشردين، بل العزلة تجنب الاختلاط الكثير مع الأفراد العادين، فالمتشرد يشعر بتلك النظرة الدونية من الآخرين، لذا أغلب المتشردون يحاولون الابتعاد عن باقي الأفراد ويتجنبون الاحتكاك بهم، ويستثنى هنا حالات طلب المساعدة أو الحصول عليها، لكن أن يقترب المتشرد ويحتك ويتفاعل ويتجاوب مع الأفراد العادين فهذا نادرا.

6- العنف والعدوانية: الظروف القاسية التي عاشها ويعيشها المتشرد تولد لديه هذين الخصلتين؛ الاجتماعية والنفسية، فالمتشرد يخاف ولا يثق في كل من حوله سواء أفراد عادين أو متشردين، وربما الخبرات والتجارب التي مر بها سمحت له بتطوير هذا المكانيزم الدفاعي الذي يستعمله للدفاع به على نفسه من أخطار الآخرين، ليتحول مع مرور الوقت إلى أسلوب اعتيادي، وصفة ثابتة تلازمه، فهو يشعر أنه يعيش في عدوان مستمر يجب مقابلته بدفاعات متكافئة أو أقوى.

7- التعرض للأمراض الجسمية والنفسية: المتشرد ومع استمرار الأوضاع السيئة التي يعيشها يتعرض إلى عديد الأمراض سواء النفسية أو الجسدية المؤقتة منها أو المزمنة، فجوى المرض جد متوفر في حياة الشارع، من سوء التغذية، وقساوة المناخ، وغياب التكفل

والإمكانيات فيظهر الانطواء النفسي، ومرض السعال، والحمى بأنواعها، والسل، ومرض فقر الدم (الأنيميا)، والجرب وتسممات غذائية نتيجة تناول أغذية فاسدة وغيرها من الأمراض.

8- السلوكات المنحرفة: بيئة التشرد تهيء للمتشرد الظروف العامة للقيام بسلوكات منحرفة وجانحة، فكثير ما يلتصق الانحراف وممارسات غير سوية بالمتشردين، هذا ما شكل صورة نمطية عن تصنيفهم ضمن فئات المنحرفين، لكن رغم ذلك هناك الاستثناء الذي يصنعه بعض المتشردين والذين قادتهم ظروفهم القاسية إلى التشرد لكن رغم ذلك لم ينخرطوا في المجال الانحراف. فالمتشرد بحكم الحرية المطلقة التي يشعر بها، وهي الحرية من القيود الاجتماعية بقيمها ومعاييرها، والحرية من المسؤوليات المختلفة الأسرية والقانونية وغيرهما، وبحكم الفراغ الوجداني والفراغ النفسي والفراغ الاجتماعي وحتى الفراغ الزمني أي (له وقت فراغ كبير؛ بل وقته كله فراغ)، يتوجه ويمتثل عن طوعية أو مجبر من طرف الرفاق المتشردين إلى السلوكات المنحرفة المختلفة، وهي كثيرة ومتعددة مثل تناول الكحول والمشروبات المُسْكِّرة والإدمان عليها، وتعاطي والإدمان على المخدرات والعقاقير والأدوية وحتى بعض المواد الكيميائية كاللصاق (الغراء) ومشتقات بترولية الخطيرة المهلوسة والتي تُفقد الوعي، وحتى الاتجار بها وبيعها، كذلك السرقة والنشل والاعتداء على ممتلكات الغير بالتخريب والإستلاء، وكذلك الاعتداء على الأفراد جسديا وبالأسلحة البيضاء المختلفة وحتى ارتكاب جرائم القتل، وكذلك الممارسات أو الانحرافات الجنسية كالاغتصاب والبغاء والجنسية المثالية.

- المبحث الرابع: ملامح وحجم ظاهرة التشرد:

أولا: ملامح وحجم ظاهرة التشرد في المجتمعات المختلفة:

المُسَلْم به الآن أن ظاهرة التشرد ظاهرة عالمية وتاريخية فهي منتشرة في كل المجتمعات سواء المتقدمة منها أو النامية، كما أنها تواجدت في هذه المجتمعات عبر

الحقبات التاريخية المتعاقبة، فهي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ولا سيما الحضرية منها.

وعلى هذا الأساس واستنادا إلى مجموعة من الإحصائيات نُعَرِج على عينة من تلك المجتمعات، محاولين كشف حقائق عن حجم وملامح ظاهرة التشرد وبعض خصوصياتها في هذه المجتمعات.

وتجدر الإشارة أن هذه الإحصائيات لا تعبر عن الحجم الحقيقي للظاهرة في مختلف المجتمعات وتبقى نسبية فعدد المتشردين يفوق بكثير ما يعلن عنه، فهي مجرد محاولات من جهات رسمية وغير رسمية ومن هيئات مهتمة لرصد الظاهرة وحصرها، وليس ثمة عمليات مسح شاملة تستطيع تقديم الأعداد الدقيقة للمتشردين، ولذا يمكن أن تكون تلك المحاولات الإحصائية تقديرات للجموع المتشردين ولحجم التشرد.

وفي إطار اهتماماتها وصلاحياتها الدولية وسعيها لحصر وحصار الظاهرة وعلاجها؛ "تُقدّر الأمم المتحدة عدد المتشردين في العالم بحوالي مئة مليون مشرد"[1]، وإن كان هذا العدد يبدو مبالغ فيه؛ إلى أن اعتبار الأمم المتحدة المتشردين؛ كل من المشردين الخارجين وهم اللاجئين والمشردين الداخلين وهم النازحين وباقي المتشردين العادين يبدد الشك في العدد، خاصة مع وجود الكثير من بوائر الصراعات والنزاعات المسلحة التي تعرفها الكثير من الدول والمجتمعات، نهيك عن ما تخلفه الأزمات والكوارث الطبيعية من هؤلاء المتشردين واللاجئين والنازحين، ناهيك عن الهزات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى التشرد العادي في مختلف المجتمعات.

ففي المجتمع **الأمريكي** الذي يعتبر من المجتمعات الأكثر تقدما وازدهارا ورفاهية، ورغم هذا التطور المستمر في جميع المجلات الحياتية إلا أنه ما تزال مشكلات التشرد والبطالة وتفشي حالات الفقر والإدمان من المشاكل المستعصية على سلطات هذا المجتمع، لما

[1]– ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، 2013/10/30 https://ar.wikipedia.org

تمثله من أمراض اجتماعية وتتركه من أثار سلبية على الأفراد والمجتمع، وكل هذه المشكلات مرتبطة مباشرة بظاهرة التشرد التي أخذت نصيبا كبيرا بهذا المجتمع، فقد "أظهر تعداد عام 2000 أن عدد المشردين في البلاد بلغ 1707000 مشرد، لكن السلطات لم تعتبره صحيحا لأن عدد المشردين حسب تعداد عام 1996 تراوح بين 640000 و840000 مشرد"[1]، لكن هذه الأرقام تخفي الحالات الكثيرة من المتشردين الذين لم يشمله التعداد، وهذا لعدم تمكن العاملين في هذا المجال من تعقب هؤلاء المتشردين، وهي تختلف كثيرا عن تلك الإحصائيات التي تقدمها الهيئات المدنية المهتمة بالمتشردين مثل"المركز الوطني لمكافحة التشرد والفقر فبنسبة إليه حوالي ثلاث ملايين شخص يعيشون تجربة التشرد سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية، من بينهم 350000 من الأطفال"[2]، ويرجع هذا إلى عدم استقرار سوق العمل وسوق الإسكان، لكن دراسة الحديثة صادرة عن وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية تقر بأن "عدد المشردين شهد تراجعا مستمرا بين 2007 و2014 ليتدنى من 647258 مشرد إلى 546708 مشرد، وتستحوذ نيويورك على 14% منهم بعدد 75323 مشرد، ولوس انجلس بـ 41174 مشرد، وسياتل بـ 10122 مشرد، وسان ديغو بـ 8742 مشرد، وسان فرنسيسكو بـ 6775 مشرد، ولاس فيغاس بـ 7509 مشرد، وواشنطن بـ 7298 مشرد، و شيكاغو 6786 مشرد"[3]. فكل الولايات والمدن الكبرى الأمريكية إلا بها نسبة معتبرة من المتشردين، وهذا يجعل هذه الظاهرة لا تختص فقط بالمجتمعات الفقيرة والضعيفة اقتصاديا والمحدودة الإمكانيات، ويدعم الطرح القائم على أن التشرد لا يرتبط فقط بالجوانب الاقتصادية فقط، بل يرتبط كذلك بالجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها والتي لها تأثير قوي في ذلك.

وفي **اليابان** الدولة عظمى اقتصاديا وتكنولوجيا والمجتمع الرأسمالي المتطور والمتقدم الذي يعيش في حالة رفاهية كبيرة، فإن ظاهرة التشرد أخذت مكان لها بين الأفراد وخاصة

---

[1]– رشاد الفقيه: **أخر إحصائيات متخصصة، 13% من الشعب الأمركي مشردون بلا مأوى**،http://www.forum.ok-eg.com.

[2]- http://www.i24news.tv/ar , 22/07/2015

[3]– أزمة متعاضمة في نيويوك جراء تزايد عدد المتشردين،http://www.anwarnews.com/world_news2014/12/17

مع تباطؤ الاقتصاد الياباني وتراجعه، الأمر الذي دفع بالكثير إلى فقد مناصب عملهم، ففي بداية الألفية الثالثة في سنة 2000 "أحصت وزارة الشؤون الاجتماعية 45120 مشرد في جميع أنحاء اليابان"[1]، وفي سنة 2006 سجل عدد المتشردين ارتفاعا كبيرا مقارنة بالفترات الأخرى، "حيث ارتفع عدد الذين بلا مأوى في اليابان مع تزايد استغناء الشركات عن الموظفين وسط التباطؤ الاقتصادي، وأظهر مسح أجرته وزارة الصحة اليابانية ارتفاع أعداد المشردين في اليابان بنحو 3600 إلى 24090 مشرد على الأقل هذا العام (2006) من 20451 في عام 1999"[2]، وكان التشرد قاصرا في السابق على طبقة العمال؛ لكن مع موجة إفلاس الشركات انضم موظفون إلى العمال في الشوارع مما وسع نطاق المشكلة لتشمل كذلك كافة الفئات العمرية.

ودائما في قارة أسيا ومع المجتمعات الرأسمالية، فإن ظاهرة التشرد سجلت وجودها بقوة **بكوريا الجنوبية**، رغم الجهود الرسمية لتحسين الأحوال الاجتماعية للسكان من أجل القضاء على التشرد، ففي سنة 2011 ووفقا "للبيانات التي قدّمتها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية فإن عدد المشردين في البلاد وصل إلى 4403 مشرد في نهاية شهر جوان، بزيادة 216 مشرد مقارنة بـ 4187 المسجلين بنهاية عام 2010"[3]، ومقارنة بعدد السكن في هذا البلد فإن عدد المتشردين وإن لم يكن دقيقا يبقى عددا مرتفع نسبيا، وهو نتيجة التقلبات الاقتصادية في العالم والتي لم تسلم منها كوريا الجنوبية.

في أوربا لا يختلف الأمر كثيرًا عن المجتمعات الرأسمالية الأخرى، فهي ورغم الإمكانيات التي تحوزها والمبادرات والاستراتيجيات الاجتماعية المتبعة لتحسين ظروف الأفراد في مجتمعاتها، إلى أن التشرد يعصف بكثير من أفراد هذه المجتمعات، "فوفق إحصائيات صدرت في التسعينيات فإن عدد المشردين في دول الاتحاد الأوربي في حدود

---

[1]– المعجزة الاقتصادية اليابانية..تزايد أعداد المتشردين، 2000/12/28،http://archive.aawsat.com

[2]– عالم من المشردين، 2006/02/3، http://archive.aawsat.com

[3]– ارتفاع عدد المشردين بكوريا الجنوبية،2011/09/26،http://arabic.people.com.cn

ثلاث ملايين متشرد"[1]، هذه الأعداد وإن كانت ليست دقيقة؛ تؤكدها إحصاءات قامت بها هيئات مدنية مهتمة بالتشرد والفقر، ففي سنة 2005؛ "وحسب المنظمات الاتحاد الأوربي للمنظمات الوطنية العاملة مع المشردين، وهي هيئة مقرها بروكسل تشكل مظلة لمنظمات المشردين، فإن هناك ثلاث ملايين مشرد على الأقل في دول الإتحاد الأوربي، ومابين خُمْس وثُلْث هذا العدد هم أفراد في عائلات مشردة"[2]، فمعظمه يتجمع في الملاجيء أو المساكن المؤقتة ويعيشون في أكواخ من الورق المقوى والعلب الورقية وأنفاق ومحطات المترو والقطارات وغيرها.

وللكشف أكثر على ظاهرة التشرد في المجتمعات الأوربية، سنقترب من بعض الدول والمجتمعات الأوربية لا سيما منها المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا والراقية بفعل مستواها المعيشي المرتفع جدا، **والسويد** من هذه الدول التي تعتبر من أرقى المجتمعات وأكثرها رفاهية، لكن رغم ذلك سجلت حضور ظاهرة التشرد بقوة، رغم أن نظامها الاجتماعي الذي يعني بالحماية والرعاية والخدمات الاجتماعية للموطنين جد متطور وراقي يتماشى مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي التي تعرف **السويد** والمستوى المعيشي لعامة الأفراد، ولقد عرفت هذه الظاهرة نموا ملفتا، حيث أن "إحصاءات مجلس الرعاية (الخدمة) الاجتماعية في عام 2011 أفادت أن عدد من لا مسكن لهم في السويد كان 34000 شخص، 4500 منهم في حالة تشرد حرج، وأن 280 منهم يبيتون في العراء أو في أماكن عامة، وارتفع عدد النساء المشردات اللواتي يشكلن 5% من مجموع المشردين في السويد"[1]، وقد يرجع ارتفاع المتشردين في هذا المجتمع إلى موجات الهجرة من رومانيا وبرتغال ويوغسلافيا ومن بعض المناطق الإفريقية، حيث أنه "في السويد كان نمط التشرد الشائع هو حالات أشخاص في منتصف العمر يعانون من مشاكل مثل الإدمان على الكحول أو اضطرابات نفسية، لكن

[1]– عالم من المشردين، 2006/02/3، http://archive.aawsat.com

[2]– عالم من المشردين، 2006/02/3، http://archive.aawsat.com

[1]– السويد: أعداد المشردين بسبب الفقر في ارتفاع مستمر، 2012/09/07 http://arabnyheter.info/ar

الصورة أخذت في التغير، ولم يعد هذا النمط يمثل سوى نسبة ضئيلة من حالة التشرد، والأمر مرتبط بالهجرة من بلدان أخرى إلى بلدان الاتحاد الأوربي"[1].

ونفس الأسباب السالفة أدت إلى ارتفاع أعداد المتشردين في **هولندا**، وهي الهجرة من مختلف الدول، فبحكم قوانين الاتحاد الأوربي التي تسمح بتنقل الأفراد، فإن الكثير من المهاجرين من الدول خارج الاتحاد الأوربي ينتقلون بين دوله، ومن بينهم **هولندا**، ولقد سجلت أعداد معتبرة من المتشردين وأغلبهم لا يحمل الجنسية الهولندية، حيث "ذكرت الأرقام الصادرة عن المكتب الرسمي للإحصاء في هولندا أن عدد المشردين في البلاد زاد خلال السنوات الأخيرة، ففي 2012 كان العدد 27000 شخص يعيشون في الشارع، مقارنة بـ 23000 شخص في 2010، يتواجدون معظمهم بالمدن الكبرى، ومعظم المشردين رجال، فهناك واحد من أصل خمسة مشردين في الشارع امرأة"[2].

وفي **بولندا** إحدى الدول الأوربية الفقيرة، فهي تعيش مصاعب اقتصادية ومشاكل اجتماعية كبيرة رغم الدعم التي تلقاه من دول الاتحاد الأوربي، ولعل عدم الاستقرار الاجتماعي الناتج عن الترسبات التاريخية هو من بين الأسباب التي دفعت إلى نمو ظاهرة التشرد إلى درجة غير مسبوقة تنذر بالخطر، حيث أنه "يقدر في بولندا التي تَعُدُ حوالي 40 مليون نسمة، يصل عدد المشردين إلى 300000 (300 ألف) مشرد تقريبا، ولكن لا أحد يستطيع، معرفة عددهم بدقة بسبب غياب السجلات التي تحدد مكان تواجدهم وبسبب ترحالهم المستمر من منطقة لأخرى، فالبعض يعتقد أن الرقم الفعلي يناهز نصف مليون متشرد"[1].

وفي قارة أخرى مملوءة بالتناقضات وفي مجتمع أخر هجين من الإثنيات والطوائف والديانات ويعيش وضع اقتصادي سيء ومشاكل اجتماعية كبيرة وصراعات طائفية مضنية، يقارب تعداد سكانه المليار نسمة هذا المجتمع هو المجتمع **الهندي**، فأمام المعطيات السابقة

---

[1]– المرجع نفسه.

[2]– هولندا تشهد زيادة في أعداد المشردين،2013/12/24 arabic.people.com. cn

[1]– مكتبة برج المراقبة الالكترونية، مشكلة التشرد ماهي أسبابها؟ http://wol.jw.org

وغيرها من المعطيات السيئة لا يمكن لظاهرة التشرد إلا أن تعشش وتستفحل بقوة في هذا المجتمع، "ففي المدن الهندية؛ يعيش مئات الآلاف في الشوارع. وبحسب تقديرات أُجريت في وقت سابق، كان هناك 250000 (250 ألف) من سكان الأرصفة في بومباي وحدها، وقد لا يتوفر لهؤلاء سقف يحتمون تحته سوى قماش مشمع ينصبونه بين الأعمدة والأبنية المجاورة"[1]، وتعيش الهند حالات الفقر المتقع وتدني المستوى المعيشي وحتى التفاوت الكبير بين الطبقات الاجتماعية فالطبقة الدنية تمثل غالبية أفراد المجتمع، وسعيا لتحصيل الرزق يتجمع ألاف القرويين والريفيون وأفراد من المناطق الداخلية في الهند في المدن الكبرى كالعاصمة **ديلهي** أو **بومباي**، يعيشون في الشوارع، حيث "هناك نحو 600.000 (600 ألف) شخص يفترشون الأرصفة، وفي **بومباي** هناك شخص واحد بلا مأوى بين 66 شخص، وهناك 2.7000(27 ألف) شخص يعيشون في مداخل المنازل والأماكن الشبيهة"[2].

وبالنسبة للمجتمعات العربية فالكثير منها مجتمعات كبرى، ونقصد بذلك أن لها تعداد سكاني كبير، وتعيش وضعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا صعب وهذا ما جعلها تلتحق بركب المجتمعات الأخرى من حيث انتشار ظاهرة التشرد ولكن بأحجام ومظاهر مختلفة بحسب خصوصية وإمكانية كل مجتمع، ولكن ولم يسلم أي مجتمع عربي من انتشار التشرد حتى المجتمعات الخليجية التي تعرف نماء اقتصادي وثراء مادي، ففيما يتعلق بتشرد فئة الأطفال فقد "أوضح مجلس العربي للطفولة والتنمية بخصوص حجم الظاهرة في الوطن العربي بأن عدد الأطفال بلا مأوى يتراوح بين 7 و10 ملايين طفل في الشارع"[1].

وفي المجتمع **المغربي** التشرد بقوة بين كل فئات والشرائح الاجتماعية للمجتمع، وقد أظهرت عديد الإحصائيات عينة من حجم الظاهرة، يكفي أن نعرض أعداد المتشردين من الأطفال ليظهر لنا حجم ومدى استفحال الظاهرة في المجتمع المغربي، حيث "تؤكد

---

[1] – المرجع نفسه.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص 96.

[1] – فاطمة علي أبو حديد، مرجع سابق، ص 77.

إحصائيات وزارة التخطيط والتوقعات الاقتصادية أن عدد الأطفال المتخلى عنهم في المغرب حوالي 400.000 (400 ألف) طفل، أما عدد أطفال في الشوارع فيقدر بـ 240.000 (240 ألف) في مختلف المدن والأقاليم المغربية"[1].

هذه إحصائيات لحالات التشرد في بعض المجتمعات لكن تبقى نسبية وبعيدة إلى حد ما عن واقع الظاهرة، فلا يمكن لا ضبط الظاهرة ولا ضبط إحصائياتها الحقيقية، ونستأنس بهذه الأرقام والتقديرات لمعرفة ملامح الظاهرة وصورها في مختلف المجتمعات.

ثانيا: ملامح وحجم ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري:

ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري ظاهرة قديمة جديدة، فإنْ سجلت حضورها بقوة قبل الاستقلال وهذا تحت مبررات الاستعمار الفرنسي وما فرضه من ظروف اجتماعية واقتصادية وأمنية قاسية، فإن الظاهرة في السنوات المتوالية الأخرى في نمو مستمر يعكس النمو الديموغرافي لسكان المجتمع الجزائري والتغيرات الكبيرة في بنيته الاجتماعية، وعلى هذا فأَعْدَادُ المتشردين ونسبهم في ارتفاع دائم، ولكن فكرة التعرض إلى إحصائيات المتشردين في المجتمع الجزائري تستلزم في نظرنا إشارةٌ وتَوضيحٌ لبعض النقاط والعناصر التي نراها ضرورية ومهمة للتّقَرّب وفهم حقيقة وواقع الظاهرة في المجتمع، فرغم بروز الظاهرة بقوة للعيان؛ إلى أنه ثَمَةَ مشكلتا دقة وتضارب الإحصائيات، فهذه أول تلك العناصر وهي دقة وتضارب أغلب الإحصائية المرتبطة بظاهرة التشرد لعدم تمكن الجهاز المكلف بالإحصاء (الديوان الوطني للإحصاء)، من رصد التام للظاهرة –(ففي حدود بحثنا وعلمنا)– لا يوجد إشارة لا من قريب ولا من بعيد عن حجم هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري من هذا الديوان، وتَرَك المجال إلى بعض التقديرات من هنا وهناك. والعنصر الثاني هو غياب الإحصائيات والمعطيات العددية بخصوص حجم التشرد في المجتمع الجزائري من الجهات الأمنية (الشرطة المختصة، والدرك الوطني) والجهات القضائية (وزارة العدل)، رغم أن التشريع الجزائري من خلال قانون العقوبات في مادته 196 يعاقب على التشرد، ولا توجد إلا

[1] – محمد مومن، مرجع سابق، ص 6.

بعض الإحصائيات المتعلقة بالانحراف والجنوح والجريمة والتي لها علاقة بالتشرد، كانحراف وجنوح الأحداث المتشردين. والعنصر الثالث هو أن الإحصائيات المتاحة فيما يخص هذه الظاهرة ورغم تضاربها وبُعْدها عن حقيقة حجم الظاهرة في الواقع، إلا أنها إحصائيات مهمة، فهي من جهات رسمية كوزارة التضامن الوطني وبعض الأجهزة التابعة لها والتي تنشط في مجال مساعدة ورعاية المتشردين، وكذلك هي من هيئات غير رسمية مهتمة بشريحة المتشردين وتعمل وتحتك بهم مباشرة في المجتمع، وهذا ما يسمح لها بتقصي الحقائق، ومن ثمة تقديم معطيات وأرقام قريبة نسبيا إلى الواقع ولذا يمكن اعتمادها. عنصر آخر وهو أن أغلب تلك الإحصائيات مع قلتها وتضاربها تركز على إحصاء المتشردين في الجزائر العاصمة وتبقى بعض المحاولات النادرة لرصد الظاهرة في باقي المدن والولايات الأخرى الكبرى رغم بروز الظاهرة فيها بقوة، وهذا يعني غياب أو قلة إحصائيات كاملة عن حجم الظاهرة في المجتمع الجزائري برمته.

وفي حدود الإحصائيات المتاحة لنا بداية نحاول التقرب إلى واقع الظاهرة في المجتمع الجزائري من خلال بعض المحاولات لتحديد ملامح وحجم الظاهرة في الجزائر العاصمة، والتي تم رصدها وتسجيلها من طرف بعض الهيئات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بالتشرد وبشؤون المتشردين، ومن هنا يمكن اعتماد الإحصائيات التي قامت بها مؤسسة دار الرحمة ببئرخادم التابعة لوزارة التضامن الوطني لعدد المتشردين الذين تم التكفل بهم خلال سنوات ابتداءً من سنة 2001 إلى سنة 2012، والجدول الأتي يوضح ذلك أكثر:

جدول(13): يوضح عمليات التكفل بالمتشردين في ولاية الجزائر بديار الرحمة بئر الخادم[1]

فئات المتشردين / السنوات	كبار السن	النساء	الأطفال	الرجال	المجموع
2001	33	201	88	46	368
2002	59	233	116	51	459
2003	28	251	166	29	474
2004	8	135	138	17	298
2008	16	58	14	135	223
2009	8	63	15	142	218
2011 و2012	95	520	292	1128	2035

هذه بعض الإحصائيات الجزئية للمتشردين بالجزائر العاصمة، الذين تم جلبهم إلى ديار الرحمة للتكفل بهم وخاصة في فترات البرد القارص مابين شهر نوفمبر ومارس، ونلاحظ أن كل الفئات العمرية معنية بالتشرد وبهذه العملية، كما أن عدد النساء المتشردات في هذا المركز في أغلب السنوات أكبر من عدد الرجال المتشردين، وهذا لأن النساء تتعرضن للخطر والمضيقات والإيذاء في الشارع أكثر من الرجال ولذا تفضلن أن تكُنَ في هذه الأماكن في بعض الفترات، خاصة في فصل الشتاء أين يكون الليل طويل وقاسي ببرودته ومخاطره.

ومن الجهات الفاعلة والناشطة في مجال التّكفل ومساعدة المتشردين نفسيا وطبيا وماديا من خلال توفير الغذاء واللباس والفراش وحتى الإيواء المؤقت، ومحاولة إعادة الإدماج في المجتمع، المؤسسة العمومية للإسعاف الاجتماعي **(SAMU SOCIAL)**، وهي

[1]– ديار الرحمة ببئر الخادم، سنة 2012 Etablissement Diar Errahma

مؤسسة عمومية تم تأسيسها في الجزائر العاصمة سنة 1999، تنشط من خلال فرقها للإسعاف الاجتماعي التي تجوب الشوارع ليلا نهارا لمساعدة الفئات اجتماعية متضررة كالمتشردين، وقد قدّمت هذه المؤسسة بعض الإحصائيات الخاصة بالمتشردين تبعا للأنشطة التي تقوم بها ميدانيا معهم، فحسب هذه المؤسسة فإن أعداد المتشردين في ارتفاع مستمر، وهذا ما تؤكده الإحصائيات المختلفة، "ففي سنة 2006 تم التكفل وإحصاء 2268 متشرد منهم 1502 متشرد من الرجال، و626 متشردة و450 طفل متشرد"[1]، ولا يختلف الرقم كثيرا في سنة 2009 حيث تم إحصاء "2099 متشرد، منهم 1823 متشرد من الرجال، و209 متشردة، و67 طفل متشرد، ومن بين هذا العدد من المتشردين في الجزائر العاصمة، يوجد 165 متشرد يعانون من أمراض عقلية من بينهم 161 رجل متشرد وأربع نساء متشردات"[2]، يتوزع المتشردون على بعض المناطق العاصمة، حيث تم "إحصاء 1025 متشرد في وسط العاصمة ونواحي بلدية سيدي أمحمد، وفي باب الواد وضواحيها فتم إحصاء 541 متشرد، وفي حسين داي 186 متشرد، وفي بلدية الحراش 50 متشرد، وفي الشراقة 52 متشرد .."[3].

وأغلب المتشردين المتواجدين بالجزائر العاصمة هم في الأصل من المناطق وولايات ومدن أخرى، فالكثير منهم يشعر بالإقصاء الاجتماعي الذي دفع إلى حملات الهجرة المتواصلة إلى العاصمة التي لا تستطيع استيعابها، كذلك هناك أثار ازدياد التعمير الحضري السريع المخصص أساسا للأسر الصغيرة واستنزاف شبكات الدعم الاجتماعية التقليدية، بحيث أصبحت الأسرة لا تلعب دورَ الراعي الاجتماعي للشرائح الضعيفة كاليتامى والمطلقات والأرامل والمعاقين، بالإضافة إلى الأزمات الأخرى كالبطالة، والسكن والأمن، فأصبحت العاصمة الأمل في النجاح الاجتماعي، وقد تحولت إلى فخ للأقل حظا منهم.

والجزائر العاصمة وإن كانت تستقطب أعدادا كبيرة من المتشردين فهي تشكل عينة مُمَثِلَة وحقيقية عن حجم التشرد في المجتمع الجزائري، فكل جهات إلا وتعاني من انتشار

---

[1]– المؤسسة العمومية للإسعاف الاجتماعي (SAMU SOCIAL) الجزائر، فيفري 2007.(بتصرف)

[2]– المؤسسة العمومية للإسعاف الاجتماعي (SAMU SOCIAL) الجزائر، فيفري 2010.(بتصرف)

[3]– المرجع نفسه.

هذه الظاهرة وبدرجات متفاوتة، وأصبح أمر تواجدها في مجتمعنا شيء مُسَلَّمٌ به، بل أكثر من ذلك يمكن أن نقول أن ظاهرة التشرد قد ارتقت من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة اجتماعية تؤرق الجميع، وهذا نتيجة تزايدها المستمر ونموها المفرط، وبما تحمله في طياتها من آفات اجتماعية كتعاطي المخدرات والإدمان والدعارة والجنوح والإجرام نهيك عن الأمراض العقلية والأمراض العضوية، حيث أصبح المتشردون أدوات لمشكلات كثيرة رغم أن الكثير منهم ضحايا الظروف والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ولتبرير حكمنا على انتشار ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري يمكن أن نعتمد على بعض الإحصائيات والتي تبقى جزئية ولا تعبر عن الحجم الحقيقي للتشرد في المجتمع الجزائري، "ففي سنة 2008 وفي إحصاء لوزارة التضامن الوطني تم تسجل 2612 متشرد على المستوى الوطني، منهم 1793 رجل متشرد و819 متشردة، أما مجموع ما تم إحصاؤه من متشردين بداية من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 هو 33092 متشرد على المستوى الوطني، منهم 23616 رجل متشرد و9476 متشردة"[1].

وتبقى الظاهرة مع مرور السنوات في تطور كبير؛ فمن حيث النوعية أصبح التشرد لا يقتصر إلا على الأفراد فقط والذكور فقط بل تعداه وبدرجة كبيرة إلى الإناث فهناك عدد كبير من النساء متشردات ومن مختلف الأعمار، وكذلك تعداه إلى أسر بكامل أفرادها حيث تم رصد أسر متشردة ولمدة طويلة، أما من حيث الكم فقد عرف التشرد نمو متزايدا في الحجم وهذا ما تؤكده أعداد وزارة التضامن الوطني فيما يخص المتشردين، حيث" بلغ التعداد الإجمالي للمتشردين في كامل التراب الوطني قرابة 36.000 متشرد ما بين سنة 2004 وسنة 2009، حيث أن عدد الرجال المتشردين منهم بلغ عددهم 25.000 متشرد يفوق بكثير عدد المتشردات الذي بلغ 10.000 متشردة، أما فئة الأطفال المتشردين الذين تقل أعمارهم عن10 سنوات فبلغ عددهم 2081 طفل متشرد، أم فئة الأطفال والمراهقين ما بين 10 و19 السنة، فبلغ عددهم 2400 متشرد"[1].

[1]– وزارة التضامن الوطني، جانفي 2009. (بتصرف).

[1]– وزارة التضامن الوطني، ديسمبر 2009. (بتصرف).

إذا تستمر ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري في الاتساع والنمو، بشكل ملفت للانتباه فالإحصائية تسجل كل سنة زيادة معتبرة في حجم المتشردين، ففي سنة 2012 بلغ عدد المتشردين 9850 متشرد، من بينهم 6562 رجل متشرد، و2651 متشردة يُرَجَحُ هروبهن من بيوتهن، و637 طفل متشرد"[1].

إذاً عددُ المتشردين في ارتفاعٍ مستمرٍ، وحجم الظاهرة يكبر أكثر فأكثر، وهذا في الفترة والسنوات التي يعيش فيها المجتمع الجزائري في رخاء اقتصادي ويسر مالي كبير وإمكانيات مادية معتبر، كفيلة بوضع خطط واسترتيجيات للقضاء النسبي على الظاهرة، أو على الأقل تحجيمها وتقزيمها، أو في أخف الأضرار تثبيطها وجعلها تراوح عددها ولا تنمو أكثر، هذا هو حال التشرد وحجمه في المجتمع الجزائري تحت هذه الظروف الحسنة، فكيف يكون إذاً الأمر إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية ونَفَذَتْ الموارد المالية وطبقت سياسة واستراتجيات التقشف؟! أكيد سيكون الأمر من سيء إلى أسوء، من ألاف المتشردين إلى مئات الآلاف المتشردين.

[1]– وزارة التضامن الوطني، فيفري 2012. (بتصرف).

القسم الثانـي:
الجـانب الميدانـــي

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية

للدراسة الميدانية وخصائص العينة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية:

أولا: مجالات الدراسة:

يعتبر تحديد مجالات الدراسة من العناصر المهمة ومن الخطوات المنهجية الهامة في الدراسات والبحوث الاجتماعية، ويعد ركيزة أساسية فيها، حيث تمكّن كل من الباحث والقارئ من تحديد المكان والزمان والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وهذا راجع لاختلاف نتائج البحوث والدراسات باختلاف الأزمة والأماكن والمجتمعات التي أنجزت فيها، وعليه يمكن أن نقسم مجالات هذه الدراسة إلى ثلاث مجالات:

1 – المجال المكاني (الجغرافي): هو النطاق الميداني لإجراء الدراسة، ويتمثل المجال العام للدراسة في الجزائر العاصمة، وترجع مبررات اختيار الجزائر العاصمة لإجراء الدراسة الميدانية كونها عاصمة البلاد وأكبر مدنها فهي تستقطب أعدادا كبيرة من أفراد أو مواطنين من كل نواحي القطر الوطني، حيث يختلف هؤلاء الأفراد من حيث انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والجغرافية، وهي بذلك تمثل شرائح واسعة من المجتمع، ولعل من أهم الشرائح التي تحتضنهم شوارع العاصمة شريحة المتشردين وبأعداد كبيرة من الذكور والإناث ومن مختلف الفئات العمرية وهذا ما وقفنا عليه من خلال العمل الميداني.

كما أن الباحث يقيم بولاية الجزائر وهذا يسمح بمعرفة أماكن تواجد المتشردين بيسر، كما يساعدنا ذلك على التنقل إلى هذه الأماكن ليلا ونهارا لمعاشرتهم والتواصل معهم.

ونشير إلى أن الدراسة الميدانية كانت بنقاط ومناطق محددة في قلب أو مركز الجزائر يتمركز بها المتشردون، وهذا بعد مسح شامل لمناطق تواجدهم بالعاصمة، وهذه النقاط والمناطق هي: شارع حسيبة بن بوعلي (في محيط المديرية الولائية للأمن الوطني)، شارع خليفة بوخالفة، محيط مسجد الرحمة، شارع باب عزون (سكوار)، ساحة الشهيد أودان، ساحة الشهداء، ساحة أول ماي، ساحة صوفيا، ساحة الكتاني، محيط البريد المركزي، محيط المحطة البرية لنقل المسافرين بالخروبة ، بلدية سيدي أمحمد، بلدية حسين داي(شارع طرابلس)، بلدية الحراش.

2 – المجال البشري: يشكل المجال البشري الإطار المرجعي وإطار العينة، وهو في هذه الدراسة المتشردون بالجزائر، وهم الأفراد أو المواطنون الذين ما زالوا يعيشون حياة التشرد وهذا من مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية شباب ومراهقين، شباب، كهول، وشيوخ، من الجنسين ذكور وإناث.

ونشير إلى أنه تم استبعاد بعض الحالات التي لا تخدم البحث كالمتسولين غير المتشردين، أي أنّ لهم سكن وأسرة واتخذوا من التسول مهنة للاسترزاق، كذلك تم استبعاد المتخلفين ذهنيا والمصابين بأمراض عقلية والمجانين المنتشرين في الشوارع لأنهم غير مؤهلين ومكلفين من الناحية الدينية والقانونية والاجتماعية، ولصعوبة التواصل معهم.

3 – المجال الزمني: هو يتمثل في الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، ويمكن تقسيم مجال الزمني لهذه الدراسة إلى قسمين بأربع فترات زمنية:

– **القسم الأول:** يهتم بالجانب النظري ويشمل فترة زمنية واحدة (الأولى) هي:

– **الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2013:** حيث تم فيها جمع وتصنيف المادة العلمية النظرية وتحليلها وصياغة الجانب النظري من الدراسة.

– **القسم الثاني:** يهتم بالجانب الميداني ويشمل ثلاث فترات زمنية وهي:

– **الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى غاية مارس 2014:** حيث تم فيها القيام بخرجات وطلعات استكشافية، والقيام بمسح شامل لمناطق الجزائر العاصمة لرصد وتحديد نقاط وأماكن تمركز المتشردين بها، ومن ثمة تكثيف الزيارات والتواجد بهذه النقاط والأماكن للتأكد من ثبوت حالة التشرد لدى الأفراد المتواجدين بهذه الأماكن وكان ذلك أكثر بعد المغرب أي بعد حلول الليل، ومن جهة أخرى التقرب إليهم ومحاولة مد جسور التواصل وكسب ثقتهم ومحبتهم وزرع الاطمئنان والأمان لديهم وإزالة الخوف عنهم، وكان ذلك من خلال بعض الهدايا والأطعمة، والاسترسال في الحديث معهم من أجل أن يألفوا وجودنا وهذا ما خدم البحث كثيرا، وكان هذا العمل في كثير من المرات بمعية عناصر من المجتمع المدني التي

تنشط في هذا المجال، وتقف على مساعدة هؤلاء وتقديم خدمات كالغذاء والفراش ومساعدات نفسية.

كما تم استغلال هذه الفترة لبناء استمارة المقابلة وتحكيمها، ثم صياغتها وتحضيرها للفترة القادمة.

- **الفترة الممتدة من أفريل 2014 إلى غاية جانفي 2015:** في هذه الفترة الفعلية للدراسة الميدانية، حيث تم الخروج إلى الأماكن والنقاط المحددة في الفترة السابقة والمعنية بتمركز المتشردين، وتمت العملية بإجراء جلسات ومقابلة فردية وجماعية مع المتشردين، ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الفترة استغرقت زمن معتبر وهذا لخصوصية الموضوع والفئة التي نتعامل معها، وكذلك فضلنا العمل في كل فصول السنة الدافئة والحارة والباردة، كما أن العملية تمت في الفترة المسائية أو الليلية في غالب الأوقات، وهذا للتأكد من الوجود الفعلي لحالات التشرد.

- **الفترة الممتدة من فيفري 2015 إلى غاية ماي 2015:** وهي فترة إتمام الدراسة، حيث تم خلالها تفريغ الاستمارات ومعالجتها بالحاسوب وفق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، ومن ثم تحليل المعطيات الميدانية إحصائيا وسوسيولوجيا واستخلاص النتائج وكتابة الدراسة في شكلها النهائي.

ثانيا: المناهج المتبعة في الدراسة:

إن أي دراسة علمية تتطلب من الباحث إتباع منهج أو طريقة يستطيع من خلالها الوقوف على العملية التي تسمح له بالوصول إلى هدفه، فطبيعة الدراسة والمشكلة المطروحة والأهداف المتوخاة، ومستوى المعلومات المتوفرة تفرض على الباحث منهجا معينا، وبما أن دراستنا تهدف إلى تناول ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري بكل متغيراته وأبعاده ومؤثراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التربوية بطريقة موضوعية، فإن السعي لتحقيق ذلك يتوقف قبل كل شيء على كيفية دراسة هذه الموضوعات بمنهج مناسب وبطريقة بحثية تحقق الهدف الرئيسي للدراسة، واعتمدت هذه الدراسة على ثلاث مناهج هي:

1– المنهج التاريخي: "إنه من العسير عزل أية ظاهرة اجتماعية عن سياقها التاريخي، فإن الفهم التاريخي يزود الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثابتة"، هذا ما يراه "**الريت ميلز**" **Wright Mills**، ولذا فهذا المدخل يُستخدم في تتبع الجذور التاريخية المتأصلة في المعارف النظرية والأكاديمية من اتجاهات ونظريات ومفاهيم وحقائق وتحليلات وغيرها، وعلى هذا الأساس استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي للتعرّف على التطورات التي حصلت للأسرة والمجتمع الجزائري في عمقه التاريخي، والتراكمات التي أنجبت المجتمع الجزائري الحديث بمكوناته الإثنية والسكانية وبقيمه وأعرافه وخصوصيته، ومن ثمة فهم ماهية التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع الجزائري وأثرت على مختلف نظمه وبنائه الاجتماعي والأسري، ما أفرز نوعا جديد من الظواهر الاجتماعية أو ساهم في إبرازها ونموها.

كما أن هذا المنهج ساهم في فهم الظاهرة المدروسة وهي ظاهرة التشرد وتحليلها، ومحاولة إيجاد تفسيرات موضوعية وواقعية، من خلال رصدها تاريخيا وتتبع تطورها ونموها وانتشارها في المجتمع الجزائري وفي المجتمعات الأخرى كظاهرة عالمية، ومحاولة البحث عن العلاقة التاريخية التي يمكن أن تربط هذه الظاهرة بالعوامل والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية.

2– المنهج الإحصائي التحليلي: هذا المنهج مناسب لمعطيات الدراسة الميدانية المتحصل عليها من خلال أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة، باعتبار أن هذه المعطيات عددية في المجمل، لذا اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج الكمي التحليلي الذي يتمثل في تحليل هذه البيانات والمعلومات الإحصائية، تلك البيانات التي تكاملت مع البيانات الكيفية للوصل إلى أهداف الدراسة، فالتحليل السوسيولوجي بُني على التحليل الكمي الإحصائي، الذي استطاع كشف مجموعة كبيرة من المؤشرات والدلائل المرتبط بالعوامل والأبعاد الرئيسة لبروز ظاهرة التشرد والتي كانت تصب في مجملها في تأكيد منحى الدراسة وفرضياتها.

3– المنهج الوصفي التحليلي: يتيح هذا المنهج إلى حد كبير التعرف على طبيعة الظواهر المدروسة وعلى أبعادها، ويعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي موجودة ووصفها وصفا دقيقا، بل يتعدى ذلك إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية والخصائص المميزة، ولأن هدف الدراسة كان التعرف على تأثير بعض المتغيرات والعوامل السوسيولوجية المحددة مسبقا على بروز ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري، فإننا اعتمدنا على هذا المنهج لأنه يتلاءم مع طبيعة الموضوع، حيث نصف ونحلل وفق منظور سوسيولوجي ظاهرة التشرد باعتبارها مشكلة اجتماعية تعاني منها المجتمعات، وفي ارتباطاها بمجموعة من العوامل والمتغيرات الموضوعية النابعة من الواقع الاجتماعي، ومحاولة فهم وتفسير التحولات والتغيرات المتعددة الجوانب التي زحفت على المجتمع الجزائري، وأحدثت هزات على بنائه الاجتماعي والأسري ونظامه الاقتصادي وموروثه الثقافي والتربوي، الأمر الذي جعلنا نستفيد من هذا المنهج لتغلغل في أعماق هذه العوامل والأبعاد للكشف عن لب المشكلة.

ثالثا: مصادر الدراسة وأدوات جمع البيانات: ترتبط مصداقية الدراسة ونجاحها بطبيعة المعلومات والمعارف والمعطيات التي تعتمد عليها ونوعيتها، وهذا يقودنا إلى تحديد طرق ومنابع التي تستقى منها تلك المعلومات، وهي في هذه الدراسة:

1 – مصادر الدراسة: هذه الدراسة دراسة سوسيولوجية، تعتمد في بنائها العلمي والمعرفي على مصدرين مهمين وهما المصادر النظرية والمصادر الميدانية:

1-1 – المصادر النظرية: وتتمثل في عملية مسح واستطلاع التراث المكتوب والمتاح حول مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم الرجوع إلى هذا التراث المدون من خلال الإطلاع والتصنيف والتحليل والتلخيص للمراجع العربية والأجنبية من كتب ومجلات ودوريات ومداخلات، وكل ما من شأنه أن يمد الدراسة بمعلومات تاريخية ومعرفية تساعد على الإحاطة بجوانب الموضوع.

وقد اعتمدت الدراسة على هذا التراث وخاصة منه السوسيولوجي قصد الوصول إلى تكوين رؤية وتصور نظري يتحدد على ضوئه معالم الدراسة وأبعادها المختلفة، وكذلك

تكوين رصيد معرفي سوسيولوجي يساعد على تحليل المعطيات التي تم التوصل إليها في الجانب الميداني.

1-2- المصادر الميدانية: ويمكن أن نسميها الشواهد الحية، وتتمثل في المعطيات والمعلومات التي جمعت من الميدان، وهي المادة العلمية التي تم الحصول عليها من سجلات ووثائق الهيئات الرسمية أو المعتمدة كهيئة الأمم المتحدة، وزارة التضامن الوطني، وزارة التربية الوطنية، الديوان الوطني للإحصاء، فرق الإسعاف الاجتماعي وغيرها، والقصد منها تأكيد وتدعيم المعارف والمعلومات المتحصل عليها من المصادر النظرية.

2 – أدوات جمع البيانات: تعتبر أدوات جمع البيانات الوسيلة التي تعتمد عليها أي دراسة علمية لجمع الحقائق والمعطيات حول الظاهرة المراد دراستها، وتتوقف دقة وصدق النتائج المتوصل إليها على دقة الأدوات المستخدمة للاقتراب من الظاهرة ودرجة مصداقيتها، وعلى هذا الأساس استخدمنا في هذه الدراسة الأدوات التالية:

2-1- الملاحظة: تعتبر من بين أهم الوسائل والأدوات التي تستخدم لجمع المعطيات في الدراسات السوسيولوجية، تفيد في جمع البيانات التي تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية، وكذا رصد اتجاهاتهم ومشاعرهم، كما تفيد في الوقوف على الحقائق المتعلقة بالظواهر المدروسة، فهي تمكن الباحث من ملاحظة سلوك المبحوثين وعلاقاتهم وتفاعلهم مع بعضهم البعض، وهي تعتمد على حواسه وعلى مدى قدرته على ترجمة الملاحظات إلى دلالات بحثية، وهي لا ترتبط بفترة محددة، ولذا فلقد لازمت الملاحظة كل أطوار هذه الدراسة، وحتى قبل الشروع في انجازها، من ملاحظتنا لحالات التشرد والتي أبانت عن وجود ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري تستوجب الاهتمام بها، ولذا تم اختيارها كموضوع للدراسة.

استمرت هذه الأداة معنا قبل وبعد الدراسة الميدانية بكل مراحلها، وسمحت لنا الملاحظات التي تم رصدها وتسجيلها والوقوف على عديد الحقائق التي ساهمت في تصويب وبناء دراستنا، ولقد سمحت لنا من خلال تحركنا وتنقلنا في المجتمع الجزائري الذي

يتضمن مجتمع الدراسة، اكتشاف وتكوين صورة مجملة عن مجتمع التشرد وحياة المتشردين، والملامح العامة لحياة التشرد، وملامح ثقافة وسلوك المتشردين، التعرف على الشرائح والفئات الاجتماعية للمتشردين والفئة أكثر انتشار، وعند احتكاكنا بهم ومعاشرتنا لهم لفترات معتبرة، ساهمت الملاحظة في كشف مدى صدق أقوال وتصريحات المتشردين، كأن يكون تضارب في بعض التصريحات، أو تلعثم في الكلام، أو تقديم أو تأخير أو تزيف في تواريخ وحقائق معروفة، كما مكنتنا الملاحظة من معرفة وإدراك جزء من خلفية المتشردين الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية والدينية.

ولقد أفادتنا الملاحظة كثيرا في كشف فئة المتشردين المرضى والمختلين عقليا، وكذا فئة المتسولين الذين يمتهنون مهنة التسول دون أن يكونوا في وضعية التشرد، وإقصائهم من عينة الدراسة.

وما تجدر بنا الإشارة إليه أننا مكثنا فترات معتبرة ومرات متكررة مع المتشردين في إطار الدراسة الميدانية، وتم الوصول إلى جملة من الملاحظات لكن تلك المدة لا تكفي لاعتبار هذا النوع من الملاحظة ملاحظة بالمشاركة، فهي إذا ملاحظة بدون مشاركة.

2-2- استمارة المقابلة: الاستمارة هي من أهم الأدوات جمع البيانات والمعلومات، فهي تعد وسيلة علمية منظمة مضبوطة، تساعد على جمع البيانات والحصول على المعلومات المناسبة للدراسة من الميدان. وانطلاقا من الهدف الرئيسي والاتجاه العام للدراسة ومن خلفيتها ومرجعيتها النظرية المبنية أساسا على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، والتي ترجمت إلى ثلاث فرضيات، تم بناء محاور وأسئلة الاستمارة وفق أبعاد ومن ثَمَّ مؤشرات نقيس بها المتغيرات النظرية في الميدان.

وللإشارة فإنه تم إخضاع مشروع الاستمارة لمقياس الصدق، وهذا بعرضها على مجموعة من الدكاترة الأساتذة في الاختصاص لتحكيمها، حيث أنهم أبدوا ملاحظات عليها سواء من حيث الجانب اللغوي والصياغة أو الجانب الفني والمنهجي أو من حيث المضمون، وبعد ذلك تَمَ صياغة الاستمارة في شكلها النهائي، حيث اشتملت على أسئلة

مغلقة ونصف مغلقة ومفتوحة، هذه الأخيرة التي اِسْتُغِلَت في جانب منها للتدليل والبرهان أثناء التحليل السوسيولوجي للجداول.

وقد قسمت الاستمارة إلى ثلاث أقسام بمحاور متباينة وهي:

* **القسم الأول: خاص بالبيانات الشخصية:** ويتضمن **محورا واحدا** يتكون من **05** أسئلة تتمحور حول البيانات الشخصية لأفراد العينة من سن وجنس والحالة العائلية والأصل الجغرافي ومدة التشرد.

* **القسم الثاني: أوضاع وحالة المبحوثين قبل التشرد:** ويتضمن ثلاث محاور هي:

– **المحور الأول: الثقافي التربوي:** ويتضمن **15** سؤالا يرتبط بالخلفية التعليمية التربوية الثقافية للمبحوثين في بيئتهم الأصلية قبل التشرد.

– **المحور الثاني: المادي الاقتصادي:** ويتضمن **09** أسئلة ترتبط بالخلفية المادية الاقتصادية والأوضاع المالية للمبحوثين المتشردين وأسرهم الأصلية.

– **المحور الثالث: التغيرات البناء الاجتماعي الأسري:** ويتضمن **09** أسئلة ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي الأسري الذي ساد أسر المبحوثين قبل تشردهم.

* **القسم الثالث: الأوضاع في حياة التشرد:** ويتضمن **محورا واحدا** يتكون من **04** أسئلة تتمحور حول الأوضاع التي يعيشها المتشردون في الشارع، طريقة العيش وحدهم أم مع غيرهم، مكان العيش، المشاكل والصعوبات التي يتعرضون لها في الشارع، العودة إلى الحياة الطبيعية.

2-3– المقابلة: تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات في دراسة الجماعات الإنسانية في الأبحاث والدراسات السوسيولوجية، وهي موقف مواجهة بين الباحث والمبحوث يرتكز على تفاعل لفظي بينهما، يحاول الباحث أن يستثير المبحوث في خبرته وأفكاره ومعتقداته، وأن يستشيره حول معلومات وأراء ومواقف وذلك للحصول على البيانات الموضوعية من أجل استغلالها في تحقيق أهداف الدراسة المرجوة.

ولقد فرض علينا موضوع الدراسة من جهة وطبيعة المبحوثين الممثلين لأفراد العينة من جهة أخرى استعمال هذه الأداة، فموضوع الدراسة هو التشرد بثقله الاجتماعي الذي يتطلب التوغل إلى أعماق المجتمع، والبحث عن العوامل الاجتماعية والموضوعية المسببة له، ولا يكون ذلك إلا بالاحتكاك المباشر، أما المبحوثين فهم المتشردون بخصوصيتهم وبميزاتهم الاجتماعية وبمستواهم العلمي والثقافي وتباين سنهم وجنسهم وبأوضاعهم وظروفهم البائسة التي يعيشونها، ما يؤهل المقابلة مع المتشردين لأن تكون أحسن وسيلة لتعامل معهم، من أجل إفتكاك المعلومات المرجوة والحصول على البيانات اللازمة، وهذا ما تم بعد الاحتكاك المتكرر والتفاعل المستمر معهم، وهذا بعد ترويضهم وزرع الاطمئنان والهدوء فيهم، فكانت المقابلة بأسلوب بسيط وعفوي استساغه أغلب المتشردين المبحوثين، لأنه بَسَّطَ وذَلَّلَ كل محاور وأسئلة الاستمارة.

كما استعملنا المقابلة بصفة عرضية في لقاءاتنا مع بعض الشخصيات والأطراف الفاعلة في مجال حماية المتشردين وخدمتهم أو المهتمين بظاهرة التشرد، كبعض الناشطين من المجتمع المدني وممثلي بعض الهيئات الرسمية.

المبحث الثاني:العينة وخصائصها:

أولا: أسس اختيار العينة: نادرا ما يقوم الباحث بإجراء دراسته على كل أفراد مجتمع الدراسة، وهو ما يسمى بالحصر الشامل، حيث أن احتمال قدرته على دراسة كل أفراد المجتمع هو احتمال ضعيف جدا، وذلك للتكاليف المرتفعة والوقت الطويل الذي تستغرقه علاوة على الصعوبات في التنفيذ، لذا يلجأ الباحث إلى اختيار عينة من هذا المجتمع تحمل خصائصه ومميزاته، لأن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج العينة على المجتمع بكامله، لذا فعلى الباحث حسن اختيار عينة دراسته باستعمال الطريقة المناسبة.

ولما كان هدف دراستنا هذه هو الكشف جملة العوامل الاجتماعية والموضوعية المسببة للتشرد في المجتمع الجزائري، فقد تم اتخاذ مجتمع دراستنا؛ المتشردون من الجنسين ومن مختلف الشرائح العمرية الرابضين بشوارع الجزائر العاصمة، ونظرا لعدم وجود معطيات دقيقة ولا إحصائيات رسمية ولا حتى تقديرية عن مجموع هؤلاء المتشردين وفئاتهم المختلفة، اعتمدنا على عينة من المتشردين ضمن مجتمع الدراسة، وقد اعتمدنا في اختيارنا للعينة على الطريقة القصدية، وذلك تماشيا مع طبيعة مجتمع البحث، ولأنها توفر الشروط الملائمة لإجراء الدراسة مع هؤلاء المتشردين، ففي العينة القصدية ينتقي الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناءً على معرفته، دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة، حيث يقوم باختيارها اختيارا حرا وطبقا للغرض الذي يستهدف تحقيقه من خلال الدراسة، ويتم ذلك على أساس توفر صفات وسمات محددة في أفراد العينة تكون هي الصفات التي يتصف بها أفراد مجتمع الدراسة، ويستبعد من لا تتوفر فيهم هذه السمات والصفات، وعلى هذه المبادئ والأساس المرتبطة بالعينة القصدية فقد تم اختيار أفراد العينة من المتشردين من الجزائر العاصمة، وهي نفس صفات وسمات التي تخدم هدف دراستنا الذي يسعى إلى الكشف عن عوامل التشرد في المجتمع الجزائري، فلا يمكن أن نعتمد على عينة من أفراد لا يعرفون حياة التشرد ولا يمكن لهم أن يقدموا لنا أي معلومات وبيانات تخدم هذه الدراسة.

وقد تشكلت عينة دراستنا من **70** فرد من الجنسين ومن مختلف الشرائح العمرية والاجتماعية ومن مختلف الأصول الجغرافية ومناطق الجزائر، ويمكن أن نتعرف على خصائص العينة من خلال تحليل الجداول الآتية في العنصر القادم.

ثانيا: خصائص العينة: لقد تم تبويب المعطيات والإحصائيات التي جمعت من الميدان والتي تُحدد سمات العينة وأهم خصائصها في الجداول الستة القادمة، وقد تعمدنا تحليل هذه الجداول تحليلا إحصائيا وسوسيولوجيا وحتى تدعيمها ببعض القرائن والشواهد، وهذا باعتبار

أن هذه الخصائص متغيرات أساسية لها ثقلها فهي تحتاج الوقوف عليها، وتستدعي بذلك تفسيرا وتحليلا.

الجدول رقم 1: يبين توزيع المبحوثين حسب جنسهم

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكـــر	32	% 45,7
أنثـــى	38	% 54,3
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول أعلاه الذي يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس نجد نسبة **54,3% من المجموع** للإناث، في مقابل ذلك نجد نسبة الذكور تقدر بـ **45,7%% من المجموع.**

بالرغم من عفوية النتائج والمعطيات التي تحصلنا عليها فيما يخص عينة البحث، والتي فرضتها ظروف وأوضاع العمل الميداني، وخاصة فيما تعلق بأفراد العينة من الجنسين، إلا أنها تعكس إلى حد ما الواقع الاجتماعي والديموغرافي والتركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، فقد أظهرت النتائج تقارب نسبي بين عدد ونسب الذكور والإناث، وهذا يتطابق إلى حد ما مع التوزيع السكاني حسب الجنس للمجتمع الجزائري، والتي وثقته مختلف الإحصاءات العامة للسكان، ففي" إحصاء سنة **1987** نجد نسبة الذكور **50,58%** ونسبة الإناث **49,41%** من المجموع الكلي للسكان المقدر بـ **22.881.508** ساكن أو فرد، وفي إحصاء **1998** نجد نسبة الذكور **50,56%** ونسبة الإناث **49,43%** من المجموع الكلي للسكان المقدر بـ **29.272.342** ساكن أو فرد، وفي إحصاء **2008** نجد نفس النسب السابقة من مجموع الكلي للسكان المقدر بـ **33.290.103** ساكن أو فرد"[1]، ويظهر من هذه المعطيات ذلك التوازن في العدد بين الجنسين في مختلف السنوات

[1]- الديوان الوطني للإحصاء: تعدادات سنوات 1987، 1998، 2008 . بتصرف.

السابقة، وهذا يعكس إلى حد ما التوازن الموجود في أفراد العينة مع تفاوت قليل لإناث على الذكور، وهذا الأمر يدل على أن ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري تمس بقوة الذكور والإناث معا، رغم أنه كان ينظر إليها في السابق على أنها ظاهر ذكورية أكثر، وهذا نظرا لأن المجتمع الجزائري كان يعتبر قبل أن تطوله رياح التغير على أنه مجتمع محافظ وملتزم، يتمتع والأسرة الجزائرية بخصوصية الاجتماعية تحد من سلوك الأفراد وخاصة الإناث نحو ذلك الطريق، وقد لا تتفق هذه الحقائق مع ما قدمته الدراسة السابقة لـ"**جون نول**" **Jouenne Noël** على أن "التشرد منتشر بدرجة كبيرة عند الرجال منه عند النساء، وهذا لاعتبارات اجتماعية متعددة"[1]، وكذلك دراسة **لخالد الردايدة** في الأردن والتي من بين ما توصلت إليه أن" الذكور يشكل النسبة الكبرى من المتسولين والمتشردين"[2]، وكذلك دراسة جلال فاطمة الزهراء التي توصلت إلى أن"أغلب الأطفال والمراهقين المتشردين ذكور"[3].

[1] - Jouenne NOËL: **Approche de la problématique sine domo en Haute-loire et au Puy-en-velay du milieu du xixe siècle à nos jours Contribution à l'étude du vagabondage**, op.cit

[2]- خالد الردايدة: **ظاهرة التشرد والتسول في المجتمع الأردني**، انظر الدراسات السابقة في الفصل الأول.

[3]- جلال فاطمة الزهراء: **دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين،دراسة ميدانية بمدينة وهران**، انظر الدراسات السابقة في الفصل الأول.

الجدول رقم 2: يبين توزيع المبحوثين حسب سنهم

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من21	12	% 17,1
40-21	24	% 34,3
60-41	19	% 27,1
61 فما فوق	15	% 21,4
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول أعلاه الذي يبين توزيع المبحوثين حسب السن نجد نسبة **34,3% من المجموع** لفئة "**21- 40**" سنة وهي شريحة الشباب، ثم نسبة**27,1% من المجموع** لفئة "**41- 60**" سنة وهي تمثل شريحة الشيوخ، ثم نسبة**21,4% من المجموع** لفئة "**61 سنة فما فوق**" وهي شريحة الكهول، وأخيرا نسبة**17,1% من المجموع** لفئة " **أقل من 21 سنة**" وهي شريحة الأطفال والمراهقين.

لم تعد ظاهرة التشرد حكرا على أفراد معينين ولا على فئة عمرية محددة ولا على شريحة اجتماعية بعينها، فقد انخرط في هذه الظاهرة الأفراد من مختلف الأعمار، مع بعض التفاوت في العدد والنسب، ولذا نجد شريحة الشباب أوسع شريحة استقطبت أفرادها ظاهرة التشرد، وهذه الحقيقة الإحصائية والاجتماعية تتماشى إلى حد ما والإحصاءات الرسمية لهذه الشريحة في المجتمع الجزائري، فقد أثبتت الإحصاءات العامة للسكان المتتالية ذلك، " فنسبة الأفراد من فئات السن (20 إلى 40 سنة) قدّرت بـ **27,66%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء سنة **1987**، وقدّرت بـ **28%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء **1998**، كما قدّرت نسبتها بـ**35,89%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء **2008**"[1]، إذا شريحة

[1]- الديوان الوطني للإحصاء: تعدادات سنوات 1987، 1998، 2008 . بتصرف.

الشباب تمثل حوالي ثلثي عدد السكان، وهذا يتناسق مع تمثيلها في العينة الذي يمثل حوالي ثلثي أفراد العينة.

كما نجد انتشار هذه الظاهرة لدى شريحتي الكهول والشيوخ بدرجة معتبرة، وهي لا تتطابق إلى حد ما مع ما قدّمته الإحصاءات العامة للسكان المتتالية عن تعدادهما ونسبهما، " فنسبة الأفراد من فئات السن (40 سنة فما فوق) قدّرت بـ **17,32%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء سنة **1987**، وقدّرت بـ **20,3%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء **1998**، كما قدّرت نسبتها بـ **25,21%**من المجموع الكلي للسكان في إحصاء **2008**"[1]، وقد تعزُ هذه الوضعية إلى التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى فقدان بعض القيم الاجتماعية لدى بعض الأفراد، مما دفعهم إلى ترك ذويهم أو رميهم في الشارع أو إلحاقهم بمراكز رعاية المسنين (دار العجزة)، وما يمكن قوله أن هذه المعطيات تنذر بوجود عوامل جوهرية أدت إلى هذه المظاهر السيئة والحالات المخزية، والتي سنحاول الكشف عنها في هذه الدراسة، من خلال التحليلات القادمة للمعطيات الإحصائية التي معنا.

شريحة أخرى لفتت كثيرا اهتمام الباحثين والدارسين خاصة فيما تعلق بظاهرة التشرد، هي فئة الأطفال والمراهقين والتي أثبتت مختلف الإحصاءات الرسمية أنها شريحة واسعة وكبيرة نتيجة ارتفاع نسبة الخصوبة والولادات والنمو الديموغرافي المستمر، فقد أثبتت الإحصاءات العامة للسكان المتتالية هذه الحقائق، "فنسبة الأفراد من فئات السن(أقل من 20 سنة) قدّرت بـ **54,93%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء سنة **1987**، وقدّرت بـ **48,2%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء **1998**، كما قدّرت نسبتها بـ **58,88%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء **2008**"[2]، فهذه الشريحة تمثل أكثر من نصف سكان الجزائر وبالتالي تمثلها في العينة قليل مقارنة بحجم هذه الشريحة في المجتمع، لكن الأمر قد يكون مختلف إذا رجعنا إلى حجم هذه الشريحة من المتشردين مقارنة بالشرائح

[1]- نفس المرجع السابق بتصرف
[2]- نفس المرجع السابق بتصرف

الأخرى، ربما يكون أقل، لأن هذه الشريحة تجد الاهتمام والرعاية من الشرائح الاجتماعية الأخرى ومن الأسر، وكل الجهات الاجتماعية التي تسعى إلى الحفاظ على النمو والتوازن الاجتماعي لهذه الشريحة التي تعتبر عماد المستقبل بالنسبة للمجتمع.

الجدول رقم 3: يبين توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
بدون مستوى	21	% 30
ابتدائي	18	% 25,7
متوسط	16	% 22,9
ثانوي	12	% 17,1
جامعي	3	% 4,3
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

فـي الجـدول أعـلاه الـذي يبـين توزيـع المبحـوثين حسـب المسـتوى التعليمـي، نجـد نسبة **30% من المجموع** لفئة الذين "**بدون مستوى تعليمي**"، ثم فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**" بنسبة **25,7% من المجموع**، ثم فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي متوسط**" بنسبة **22,9% من المجموع**، ثم نسبة **17,1% من المجموع** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**"، **وأخيرا نسبة ضعيفة وهي4,3% من المجموع** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي جامعي**".

يتميز أفراد العينة بمستويات تعليمية مختلفة لكن البارز بقوة هو الأفراد ذوي المستويات التعليمية المتدنية، وهذا راجع لظروف اجتماعية وتاريخية، ولعل فئة واسعة من الأفراد ليس لهم مستوى تعليمي أي بدون مستوى أو ما يعرف بمصطلح الأميين، ما يفسر ذلك هو ما وقفنا عليه في الجدول السابق، حيث تمثل شريحتي الكهول والشيوخ بالتقريب نصف أفراد العينة والذين في الغالب لم يكن لهم فرص كثيرة للدراسة والتعلم، ويعكس هذا التمثيل في العينة، التعداد الرسمي للمستوى التعليمي للشريحتين في الواقع الاجتماعي للمجتمع الرسمي،

حيث نجد " نسبة الأمية لدى فئة السن (20 إلى 59 سنة) هو **53,09%** من المجموع الكلي للسكان في إحصاء سنة **1987**، أما نسبة الأمية لكل فئات السن فهي **43,62%**"[1]، وهذا يعني أن هذه الفئة العمرية سنة **1987**، أصبحت تمثل شريحة الشيوخ وبعض الكهول بعد مرور أكثر من 27 سنة، قد لا تقتصر فئة الأميين على شريحة الشيوخ والكهول، بل تتعداها إلى بعض الشرائح الأخرى ولكن بنسب قليلة لأن السياسة التعليمية التي انتُهِجَتْ في الجزائر وخاصة إجبارية ومجانية التعليم، تساعد على تحقيق على الأقل التعليم الأساسي للأفراد، وهذا يظهر من خلال العينة التي يحوز قطاع واسع منها مستوى تعليمي ابتدائي ومتوسط؛ وهما يمثلان مرحلة التعليم الأساسي، ولعل نصيب الأطفال والمراهقين وحتى الشباب كبير نظرا لأن ظروف التعليم والقوانين تسمحان بمزاولة الدراسة بكل سهولة ودون طرد، وتؤكد المعطيات العددية الرسمية ذلك حيث أن "نسبة تمدرس الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين **06** و**15** سنة بلغ **88,55%** سنة **2000**، وبلغ نسبة **95,68%** سنة **2012**"[2].

أما فئة الأفراد الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي فهي بنسبة أقل، وربما تخص أكثر شريحة الشباب وبعض الكهول، وهذا يعكس بالضرورة تقلص عدد المتمدرسين في التعليم الثانوي، الذي يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى التسرب المدرسي الذي يحدث بعد مرحلة التعليم الأساسي، وهي مرحلة إلزامية وقد أثبت المعطيات الرسمية ذلك حيث "بلغ عدد تلاميذ التعليم الثانوي **1.249.914** تلميذ سنة **2012** بنسبة **14,85%** من مجموع التلاميذ الذي بلغ **8.414.870** تلميذ"[3].

يبقى في الأخير أن نشير إلى تلك الطفرة، ونقصد بذلك الشريحة القليلة جدا من أفراد العينة التي لها مستوى تعليمي جامعي، وإن كان الأمر مستغرب إلى حد ما إلى أن له دلالته الاجتماعية، فارتفاع المستوى التعليمي في المجتمع؛ لم يستطيع أن يغطي بعض

---

[1]- نفس المرجع السابق بتصرف

[2]– وزارة التربية الوطنية: **انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة**، مطابع دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2013، ص12

[3]- المرجع نفسه ص 8.

الثغرات التي يمكن أن تحدث في المجتمع أو من طرف الأفراد بتجاوزهم بعض القيم والمعايير الاجتماعية، كأن نجد بعض الفتيات اللواتي توجهن إلى التشرد اختياريا أو إجبارا نتيجة بعض الانزلاقات والانحرافات التي لا تتقبلها الأسرة ولا المجتمع المحلي كالإنجاب خارج إطار الزواج.

الجدول رقم 4: يبين توزيع المبحوثين حسب حالتهم العائلية

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية
عزباء / أعزب	33	% 47,14
متزوج(ة)	8	% 11,42
مطلق(ة)	14	% 20
أرمل(ة)	15	% 21,42
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

فـي الجـدول أعـلاه الـذي يبـين توزيـع المبحـوثين حسـب الحالـة العائليـة، نجـد نسبة **47,1% مـن المجمـوع** لفئـة الـذين حـالتهم العائليـة "**عزبـاء أو أعـزب**"، ثـم نسـبة **21,42% من المجموع** لفئة الذين حالتهم العائلية"**أرمل(ة)**"، ثم نسبة **20% من المجموع** لفئة الذين حالتهم العائلية "**مطلق(ة)**"، ثم نسبة **11,42% من المجموع** لفئة الذين حالتهم العائلية "**متزوج(ة)**".

لقد شملت العينة كافة الحالات العائلية بدرجات متفاوتة وهذه المعطيات لها دلالتها السوسيولوجية فلم تعد ظاهرة التشرد حكرا على غير المتزوجين بل شملت المتزوجين والأرامل والعوانس والمنفصلين بالطلاق ما جعل هذه الظاهرة أكثر تغلغل في المجتمع، ولعل نصيب أفراد العينة من غير المتزوجين العزاب والعازبات أوفر، فنجد منهم شريحة واسعة والتي يمكن تفسيرها بوجود شريحة الأطفال والمراهقين في العينة بنسبة معتبرة، وأفراد هذه الشريحة لم يبلغوا سن الزواج بعد، بالإضافة إلى نسبة شريحة الشباب المرتفعة في العينة، والتي نجد الكثير من أفرادها لم يسعفهم الحظ في الزواج في الغالب نتيجة الظروف المادية كالسكن والبطالة وغلاء المهور وتكلفة الزواج وغيرها، هذا من جهة، من جهة أخرى نجد البعض من الأفراد في شريحة الكهول وحتى الشيوخ لم يتسنى لهم الزواج لعوامل عديدة، ويمكن أن نخص أكثر فئة النساء اللواتي لم يسعفهن الحظ في الزواج وأصبحن عانيسات.

وتعكس نسبة الأفراد غير متزوجين في العينة الواقع الاجتماعي، حيث أظهرت مختلف الإحصاءات تقهقر نسبة المتزوجين أمام نسبة ارتفاع نسبة العزوبة في المجتمع الجزائري "فقد انخفضت حصة نسبة المتزوجات من **63,8%** سنة **1970** إلى **46,4%** سنة **1987** لتصل إلى **42,3%** سنة 1992، و**31,8%** سنة 1998، أما عند الرجال فقد انخفضت نسبة المتزوجين من **63,6%** سنة 1970 إلى **43,7%** سنة **1987**، لتصل إلى **40%** سنة **1992**، و**30,3%** سنة **1998**، أي أنه يتطور بنفس النسبة تقريبا عند الجنسين"[1].

العينة تشمل كذلك شريحة واسعة لأفراد من أسر مفككة سواءً بالطلاق أو بالوفاة، وهذا كمظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي الذي قد يكون له الأثر الكبير في توجه أفراد إلى التشرد، وسنعود إلى هذا بالتحليل والتفسير لنفي أو تأكيد ذلك في الجدول الأخير من هذه الدراسة، فظاهرة التفكك بسبب الوفاة قد ساهمت في وجودها عوامل كثيرة على غرار الأمراض المزمنة والأورام الفتاكة التي عاودت الظهور من جديد في المجتمع، كذلك إرهاب الطرقات وحوادث المرور التي تحصد يوميا عشرات الأفراد، دون أن ننسى ضحايا المأساة الوطنية والتي حصدت أكثر من مائتين وخمسون ألف(250000) فرد، ناهيك عن الوفاة الطبيعية التي تحصد عددا من الأفراد.

وما يمكن أن يثير انتباهنا واهتمامنا الأفراد المتزوجون في العينة بنسبة أقل من نسب الفئات الأخرى، فمن جهة الأمر عادي وطبيعي وهذا لأن الارتباط بأسرة في ظل مسؤوليات وأدوار وعلاقات يحد من إمكانية الخروج عنها، ومن جهة الأخرى فإن وجود هذه الفئة من الأفراد المتزوجين من المتشردين فهذا ينذر بوجود عوامل اجتماعية قوية وخطيرة في نفس الوقت نخرت الكيان الاجتماعي والبناء الأسري أدت إلى بروز هذه الظاهرة، وهذا ما يدفعنا إلى العمل أكثر للكشف عن تلك العوامل من خلال التحليلات والتفسيرات للمعطيات الإحصائية التي بين أيدنا في الجداول القادمة.

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط: **النوع الاجتماعي والتنمية في الجزائر**، مجلة رقم 19، 2001، ص21.

الجدول رقم 5: يبين توزيع المبحوثين حسب أصلهم الجغرافي

الأصل الجغرافي	التكرارات	النسبة المئوية
ريفي	31	% 44,3
شبه حضري	20	% 28,6
حضري	19	% 27,1
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

فـي الجـدول أعـلاه الـذي يبـين توزيـع المبحـوثين حسـب الأصـل الجغرافـي، نجـد نسبة **44,3% من المجموع** لفئة الذين أصلهم الجغرافي "**ريفي**"، ثم نسبة **28,6% من المجموع** لفئة الذين أصلهم الجغرافي "**شبه حضري**"، ثم نسبة **27,1% من المجموع** لفئة الذين أصلهم الجغرافي "**حضري**".

إن التوزيع الجغرافي لعينة البحث هو الذي يعطي للبحث بعده الوطني أو المحلي أو الجهوي، وذلك من خلال أصلهم الجغرافي المرتبط بمكان الميلاد والإقامة، وإن كانت الدراسة تمت بالجزائر العاصمة فقط، فلأنها تستقطب الأفراد من كل جهات ومن مختلف الخلفيات الاجتماعية والجغرافيا، ولقد توزع أفراد العينة على مختلف أنماط الجغرافيا وبنسب معتبرة، وهذه الحقيقة الأولى تدحض الصورة التي كانت سائدة على أن هذه الظواهر الاجتماعية السيئة على غرار التسول والتشرد في المدن الكبرى، من نصيب الأفراد من القطاع الريفي نتيجة الهجرة الداخلية ونقص العمل وظروف الحياة الصعبة.

وما تجدر الإشارة إليه أن التغير والتطور الحالي اللذان يعرفهما العالم بمجتمعاته المتباينة والمجتمع الجزائري بفضل التكنولوجيات الحديثة والتقدم العلمي والحضري، قلص الكثير من الفوارق الريفية الحضرية، على هذا الأساس برزت مناطق وسيطة تجمع بين مميزات كل منهما، وهي المناطق شبه حضرية. ومن هذين المنطلقين يمكن أن نتحدث عن حقيقتين بارزتين في العينة وتعكس بوضوح الواقع الاجتماعي، الأولى هي بروز هذه المناطق شبه الحضرية التي لم تكن قائمة منذ عقود ليست ببعيدة، وهذا نتيجة الزحف الحضري على المناطق الريفية كرد فعل عن موجات النزوح الريفي وما خلفته من متعاب اجتماعية في الاتجاهين الريفي والحضري، والحقيقة الثانية أو مختلف الظواهر الاجتماعية

وعلى رأسها ظاهرة التشرد أصبحت مسلطة على كل المناطق والجهات الجغرافيا والاجتماعية رغم التباين الاجتماعي الذي يميز هذه المناطق عن بعضها البعض.

ورغم هذا فإن المعطيات تعطي نوع من التفوق في النسب للمناطق الريفية، وهذا ربما يكرس ذلك الغبن الاجتماعي والاقتصادي والترفيهي وذلك النقص في الإمكانيات والمرافق الذي ما زال يشتكي منه الريف الجزائري، رغم التحسن الكبير والجدير بالتنويه به للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأخرى، من جهة أخرى قد يظهر شراسة الصراع والمقاومة التي يبديها الريف بتراثه وثقافته ومبادئه ومقوماته وقيمه ومعاييره الأصيلة تجاه العولمة، التي تلبس ثوب التحضر وما تحمله من قيم التحرر والتغير والانفتاح، ما قد ينتج عنه نوع من الخلل والاضطراب في البناء الاجتماعي والذي ينعكس لا محال على الأفراد والجماعات.

ودون الرجوع إلى المناطق الحضرية بمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية المألوفة، والتي أصبحت مبررا لكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة، ولبعض الانحرافات الاجتماعية التي تنخر هذه المناطق، فإن ظاهرة التشرد ظاهرة مجتمعية أي وطنية تخص كل جهات الوطن وكل شرائح ومناطق المجتمع، بل هي عالمية كما تبين من خلال الدراسات السابقة، على غرار دراسة، الباحث " **نيكول لاهاي**" **nicole lahaye** التي أوردناها في الفصل المنهجي ضمن الدراسات السابقة، التي توصلت أنه"من الناحية الجغرافية التشرد شمل كل المناطق (في دولة بلجيكا)، مع وجود تفاوت بين هاته المناطق"[1]، كذلك دراسة جلال فاطمة الزهراء التي أكدت ذلك من خلال النتائج المحققة حيث أن "المتشردون ينحدرون من أصول جغرافية متنوعة حضرية، شبه حضرية وريفية"[2].

---

[1] - Nicole LAHAYE: **Aspects actuels du vagabondage en Belgique**, op.cit,

[2]- جلال فاطمة الزهراء: **دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين،دراسة ميدانية بمدينة وهران**، انظر الدراسات السابقة في الفصل الأول.

الجدول رقم 6: يبين علاقة سن المبحوثين بمدة تشردهم

سن بالسنوات مدة التشرد بالسنوات	أقل من 21		21-40		41-60		61 فما فوق		المجموع	
أقل من سنة	3	%25	5	%20	1	%5,3	1	%6,7	10	%14,3
من 1-2	5	%41,7	11	%45,8	1	%5,3	1	%6,7	18	%25,7
من 3-4	4	%33,3	4	%16,7	7	%36,8	1	%6,7	16	%22,9
من 5- 6	0	%0	2	%8,3	7	%36,8	1	%6,7	10	%14,3
7 فما فوق	0	%0	2	%8,3	3	%15,8	11	%73,3	16	%22,9
المجموع	**12**	**%100**	**24**	**%100**	**19**	**%100**	**15**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين سن المبحوثين ومدة تشردهم، وفي اتجاهه العام نجد في **الصنف الأول** وهو مدة التشرد " **من 1- 2 سنة**" بـ **25,7% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **45,8%** لفئة "**21- 40 سنة**" وهي التي تمثل شريحة الشباب، ثم نسبة **41,7%** لفئة "**أقل من21 سنة**" والتي تعتبر فئة الأطفال والمراهقين، ثم نسبة **6,7%** لفئة "**61 سنة فما فوق**" وهي التي تمثل شريحة الشيوخ، ثم أخيرا نسبة **5,3%** لفئة "**41- 60 سنة**" وهي التي تمثل شريحة الكهول.

يظهر جليا ذلك الانسجام والتكامل بين السن ومدة التشرد، حيث أن الشرائح الأقل عمرا أو سنا هي التي لها مدة تشرد سنة أو سنتين، ولذا نجد شريحة الأطفال والمراهقين وكذلك

شريحة الشباب هي الغالبة في هذه الفترة من التشرد، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الشرائح تحظى باهتمام ورعاية الأسرة والتي تعمل كل ما في وسعها من أجل المحافظة على سلامة واستقرار وتوازن هؤلاء الأفراد باعتبارها مسؤولية اجتماعية وأخلاقية تجاه هؤلاء وأمام المجتمع؛ وباعتبارهم قاصرين على القيام بتلك المسؤوليات بمفردهم وخاصة في السنوات الأولى من العمر، لكن مع احتكاكهم بالمجتمع و كذلك نتيجة عوامل متعددة قد تفقد الأسرة زمام المبادرة وتتراجع عن أداء بعض مسؤولياتها الأساسية، وبالتالي قد توفر بذلك مناخا اجتماعيا ليتحول بعض من هؤلاء الأفراد إلى حياة التشرد.

– كما نجد في الاتجاه العام للجدول صنفين متساويين في النسب، **الصنف الثاني** وهو مدة التشرد من "**3–4 سنوات**"، **والصنف الثالث** وهو مدة التشرد "**7سنوات فما فوق**" بنسبة **22,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد فيما يخص فئة "**61 سنة فما فوق**" نسبة **73,3% للصنف الثالث** ونسبة **6,7% للصنف الثاني**، أما فئة "**21– 40 سنة**" فنجد نسبة **36,8% للصنف الثاني ونسبة15,8% للصنف الثالث**، أما فئة "**أقل من 21سنة**" فنجد نسبة**33,3% للصنف الثاني** ونسبة معدومة **للصنف الثالث**، وأخيرا لفئة "**21– 40 سنة**" نجد نسبة**16,7% للصنف الثاني8,3% للصنف الثالث.**

الأفراد الذين مكثوا مدة طويلة في الشارع كمتشردين تقارب عقدا من الزمن وأكثر، قد ألفوا هذه الحياة التي أنستهم تماما الحياة الأسرية، فالكثير منهم قضى كهولته وشيخوخته وحتى لدى البعض جزء من شبابه في الشارع من خلال حياة التشرد، وهذا يجعلهم يرفضون الحياة الأسرية، وحتى الرعاية تحت مراكز الاجتماعية كمراكز المسنين وبيوت الرحمة وغيرها، والأدهى من هذا قد تحول البعض منهم إلى مدمنين والذين يدخلون في صنف التشرد المعروف بالعربيد(clochard)، قد نجد من هؤلاء من تخلى عن أسرته الأصلية إخوته وأخواته وحتى الوالدين في بعض الأحيان، كما أنهم لم يتزوجوا ولم يتمكنوا من تكوين أسرة جديدة، ولذا نجد أن الحياة الأسرية لا تعني بالنسبة لهم شيء ويفضلون العيش في هذه الوضعية.

أما فيما يخص البقاء في التشرد لمدة تصل إلى أربع سنوات فهي فترة معتبرة تسمح للفرد المتشرد باكتشاف ومعرفة حقيقة حياة التشرد، وهذا ما يتيح له الفرصة في التفكير للعودة للحياة الأسرية؛ إن لم تكن هناك موانع أقوى وظروف قاهرة تحول دون ذلك، وهذا ما يقدم التفسيرات المنطقية لوجود عدد كبير من الكهول والأطفال والمراهقين في هذا الصنف، فالكهول من المفترض أنهم أرباب وربات أسر وبالتالي أمامهم مسؤوليات أسرية تحتم عليهم البقاء والحفاظ على تماسك الأسرة، والأطفال والمراهقين هم تحت رعاية وحماية ومسؤولية الأسرة، فهم غير مكلفين اجتماعيا، وحتى مكانتهم كأطفال ومراهقين تحتم عليهم أدوار اجتماعية ثانوية، وبالتالي من المفترض أن يكون تواجدهم بالوسط الأسري.

دائما في الاتجاه العام للجدول نجد صنفين آخرين متساويين في النسب، **الصنف الرابع** وهو مدة التشرد " **أقل من سنة**"، **والصنف الخامس** مدة التشرد من"**5- 6 سنوات**" بنسبة **14,3% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد فيما يخص فئة "**41- 60 سنة**" فنجد نسبة **36,8% للصنف الخامس ونسبة5,3% للصنف الرابع**، أما فئة "**أقل من 21سنة**" فنجد نسبة**25% للصنف الرابع** ونسبة معدومة **للصنف الخامس**، أما فئة "**21- 40 سنة**" فنجد نسبة **20% للصنف الرابع ونسبة8,3% للصنف الخامس**، وأخيرا لفئة "**61 سنة فما فوق**" نجد نسبة **6,7%** لكلا الصنفين **الرابع والخامس**.

من المنطقي جدا أن تكون شريحة الكهول من المتشردين قد مكثوا في هذه الحياة لفترة ليست بوجيزة تصل إلى ست سنوات، وبهذا تكون هذه الشريحة قد دخلت في باب الاحتراف كمتشردين ذوي أقدمية وتجربة في التعامل مع مختلف الأوضاع الصعبة والظروف القاسية التي يفرضها هذا النوع من الحياة، ومن المنطقي كذلك أن لا نجد هذه الفترة الطويلة نسبيا من التشرد لدى شريحة الأطفال والمراهقين، لأن الطفل أو المراهق الذي تشرد لمدة خمس أو ست سنوات يكون قد تقدم في العمر وانتقل إلى شريحة الشباب، وحتى هذه الشريحة تكاد تكون قليلة لأن الكثير من الشباب بعد فترة قد يصل إلى مرحلة النضج والإدراك الجيد والتميز بين الصواب والخطأ مما يدفع بالكثير منهم بالتراجع عن حياة التشرد ومساوئها، ولذا

نجد هذه الشريحة وكذلك شريحة الأطفال والمراهقين يمثلون أعدادا معتبرة بالنسبة لمدة التشرد أقل من السنة، ويمكن لهم بعد التجربة القاسية التي يحضونها في حياة التشرد، العودة إلى الحياة الطبيعية الأسرية إن وجدوا الظروف الملائمة، ومن يساعدهم على الاندماج في الحياة الأسرية وفي المجتمع مرة أخرى.

الفصل السادس:
علاقة المؤثرات الثقافية التربوية بظاهرة التشرد

الجدول رقم 7: يبين العلاقة بين سن المبحوثين والمستوى التعليمي لأفراد أسرهم.

سن المبحوث / المستوى التعليمي للأفراد الأسرة		أقل من21 سنة		40-21 سنة		60-41 سنة		61 فما فوق سنة		المجموع	
ليس	للأب مستوى	2	%16,7	0	%0	0	%0	0	0%	2	2,9 %
	للأم مستوى	3	%25	5	%20,8	4	%21,1	1	%6,7	13	%18,6
	للوالدين مستوى	6	%50	15	%62,5	10	%52,6	10	%66,7	41	%58,6
	للإخوة مستوى	0	%0	0	%0	0	%0	1	%6,7	1	%1,4
نعم كل أفراد الأسرة لديهم مستوى		1	%8,3	4	%16,7	5	%26,3	3	%20	13	18,6 %
المجموع		**12**	**%100**	**24**	**%100**	**19**	**%100**	**15**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

يعتبر المستوى التعليمي مؤشرا قويا على التطور والتقدم والتحضر لدى الأمم والمجتمعات الحديثة، لذا أُنشئت أنظمة تربوية ومؤسسات تعليمية تُعنى بهذه المهمة المقدسة والعظيمة، من خلال الاستثمار البشري المربح، وإعداد الأفراد لبلوغ مكانة اجتماعية للقيام بأدوارهم الاجتماعية بكل ايجابية حسب الموقع الاجتماعي لكل فرد، وكلما أهملنا تعليم الأفراد انعكس ذلك سلبا على سلوكهم وسلوك أبنائهم. ولهذا نجد أن الاتجاه العام للجدول أعلاه يتمركز بنسبة معتبرة في صنف" **ليس للوالدين مستوى**" وهذا بـ **58,6 % من المجموع الكلي للعينة**، وبالمواظبة على الاتجاه العام في هذا الصنف، نجد مختلف النسب مرتفعة عند الفئات العمرية لأفراد العينة، حيث كانت نسبة **66,7%** في فئة "**61 فما فوق**" وهي تمثل شريحة الشيوخ، ثم تلي نسبة **62,5% في** فئة "**21– 40**" سنة وهي التي تمثل

شريحة الشباب، لنجد بعدهما الفئتين المتبقيتين فئة السن من "**41-60**"**سنة** التي تمثل شريحة الكهول بـ 52,6%،وأخيرا فئة **أقل من21 سنة** والتي تعبر عن فئة الأطفال والمراهقين بنسبة 50%.

دلالات هذه النسب تعكس الواقع التعليمي للمجتمع الجزائري حيث نجد ارتفاعا كبيرا لنسبة الأمية بين الأفراد، وقد وصل أعداد الأميين في فترة ما إلى حوالي السبع مليون ونصف المليون، ومع الجهود المتواصلة والتي كانت على شكل منجزات ومنشآت وتبني لمبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته، تقلص هذا العدد شيئا ما خاصة مع الأجيال المتأخرة، وعليه "فنسبة الأمية قد عرفت تراجعا ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منتقلة من 85% سنة 1962 إلى 21% سنة 2008"[1].

وما ارتفاع النسبة أعلاه عند فئة الشيوخ من المتشردين، يدل على أنه لم تتح لهم الفرصة لتلقي التعليم لأن سن تمدرسهم وهم صغار تزامن مع الحقبة الاستعمارية التي فُرض فيها تجويع الشعب وتجهيله بأكمله، بينما أفراد قليلون فقط من حظُوا بالتعليم، وبدرجة أكبر نجد نفس الأمر ينطبق على آبائهم وأمهاتهم. كما نجد نفس التفسير لشريحة الكهول من المتشردين وآبائهم وأمهاتهم.

وقد انعكس هذا الأمر كذلك بعد الاستقلال خاصة في السنوات الأولى، حيث لم يحض الكثير من الأفراد بفرص لتلقي التعليم نظرا للإرث الكارثي الثقيل الذي تركه الاستعمار والذي انعكس على المجتمع الجزائري والمنظومة التربوية بصفة عامة، حيث لم تستطع تعميم التعليم في كل مناطق الجزائر، حيث تمركز في المدن والمناطق الحضرية الكبرى، وهذا ما انعكس على الجيل الأول والثاني للاستقلال الذين لم يحظوا بفرص كثيرة لتلقي التعليم، وهؤلاء يمثلون والدَي فئة الشباب المتشرد، و فئة الأطفال والمراهقين.

بالإضافة إلى هذا العامل التاريخي هناك عوامل أخرى أسهمت بدورها في غياب المستوى التعليمي لدى شرائح كبيرة من المجتمع، على غرار المنطقة الجغرافية حيث هناك

[1]– وزارة التربية الوطنية: **انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة**، مرجع سابق، ص4.

تفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، مع العلم أن الأرياف بقيت لفترة طويلة متفوقة من حيث عدد السكان، "فما يزال الريف يمثل غالبية المجتمع الجزائري، على الرغم من أن موجات الهجرة الداخلية قد اشتدت نحو المدن في السنوات الأخيرة، حتى وصلت نسبة سكان الحضر إلى حوالي 41% من مجموع السكان سنة 1977"[1]؛ دون أن نغفل عامل الضعف المادي وشُح الموارد المالية لدى الكثير من الأسر الجزائرية؛ الذي أفرز عدم القدرة على تدريس أبنائهم، وفي بعض الأحيان إجبارهم على توجيه أبنائهم إلى العمل للمساهمة في دخل الأُسر.

– أما بالنسبة **للصنف الثاني** من الاتجاه العام نجد **صنف "ليس للأم مستوى"** نسبة **18,6% من المجموع الكلي للعينة**، ومن خلال تقاطع المتغيرين نجد النسب متقاربة، وهي على التوالي لفئة **أقل من21 سنة** وتمثل شريحة الأطفال والمراهقين بـ **25%**، ثم فئة **"41– 60" سنة** والتي تمثل شريحة الكهول بنسبة**21,1%** ، وأخيرا فئة **"21– 40"** سنة والتي تمثل شريحة الشباب بنسبة **20,8%.**

وليس غريبا أن تنتشر الأمية بين النساء خاصة الكبيرات منهن في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري، فبالإضافة إلى العوامل السالفة، هناك عوامل أخرى ساهمت بقدر كبير في ذلك، أبرزها خصوصية المجتمع الجزائري كمجتمع عربي محافظ جدا وخاضع لبعض الأعراف والعادات والتقاليد في الثقافات الفرعية لكل منطقة، وفي بعض الأحيان إلى درجة الانغلاق نتيجة التجهيل والإبعاد عن القيم الروحية والدينية والإنسانية التي عمد الاستعمار الاستيطاني غرسها فيه. وبالتالي ترسيخ قيم ضالة في العادات والتقاليد كالأفكار الظلامية التي تدعوا إلى الخنوع والانكسار، مثل: " تشجيع المرأة على التردد على أضرحة الأولياء والصالحين لدرجة التقديس والاعتقاد بقدراتهم الخارقة دون الاهتمام بالعلم والمعرفة" ، كما كان ولا يزال عند البعض في مقولاتهم الشعبية " أنه من العار أن تخرج المرأة إلا مرتين في

[1]- محمد سويدي، مرجع سابق ص67.

حياتها الأولى إلى بيت زوجها، والثانية إلى قبرها (مثواها الأخير)"، كما كان عند البعض الآخر ولا يزال حتى في وقتنا هذا "عيب أن تدرس البنت لأن الرجال يرونها" .

إن مثل هذه الاعتقادات غيّبت المرأة أو الفتاة عن مقاعد الدراسة ورسخت لديها مبدأ الجهل والأمية، فحرمان النساء من الدراسة كان دافعا للكثير منهن لتشجيع أبنائهن على الدراسة بقوة والنجاح كتعويض عن حرمانهن لمسارهن التعليمي.

– وبنفس النسبة السابقة أي نسبة **18,6**% **من المجموع الكلي** نجد **الصنف الثالث: "كل أفراد الأسرة لديهم مستوى"**، بأعلى نسبة **26,3% في** شريحة الكهول، ثمّ شريحة الشيوخ بنسبة **20%**، وأخيرا شريحة الشباب بنسبة **16,7%** " .

لا يمكن أن ننكر أن هناك طبقة (شريحة) متعلمة أو على الأقل بعض الأفراد وصلوا إلى مستويات تعليمية مرتفعة أو مقبولة في العشريات الأولى للجزائر المستقلة، وهذا لعوامل كثيرة ساعدت على ذلك، يمكن لإقامتهم بالمناطق الحضرية والمدن الكبرى التي حظيت بوجود مؤسسات تعليمية أتاحت لهم فرصة التعليم واكتساب مستوى معين، وهذا ما أظهر الجدول رقم (5) السابق الذي أظهر أن نسبة أفراد العينة القاطنين بالمناطق الحضرية قدّرت بـ **27,1%**، كما تؤكد ذلك الإحصاءات الرسمية التاريخية، حيث "كانت نسبة السكان الحضر الجزائريين... **27%** سنة 1954، لترتفع بسرعة إلى أكثر من **30%** سنة 1965"[1].

الأفراد المتمدرسون الذين تلقوا ولو قسطا من التعليم في نهاية المرحلة الاستعمارية والبدايات الأولى للاستقلال، هم يمثلون في الوقت الحالي والدين (أباء وأمهات) شريحة الشباب والأطفال، وتؤكد الإحصائيات الرسمية وجود هذه الشريحة المتعلمة حيث "بلغ تعداد المتمدرسين **813.613** متمدرس سنة 1962،...كما بلغت نسبة تمدرس شريحة(6 –15) سنة **45,36%** سنة 1966"[2]، وكما سبق الإشارة إليه فإن نسبة الأمية في تلك الفترة بلغت **85%** وهذا يعني أن نسبة المتعلمين قدرت بـ **25%.**

[1]- محمد سويدي، مرجع سابق 68.

[2]– وزارة التربية الوطنية، مرجع سابق ص10.

– وما يلفت الانتباه أيضا من الجدول أعلاه هو ضعف نسبتي الصنفين الذيّن ليس لديهم مستوى تعليمي : صنفي كل من الآباء و الإخوة بنسبة **2,9%** و **1,4% من المجموع الكلي للعينة**، حيث نجد في **صنف الآباء فئة أقل من21 سنة** بنسبة **16,7%** ، بينما في **صنف الإخوة** نسبة **6,7%** في فئة **61 فما فوق سنة** وتنعدم النسبة في كل الفئات الأخرى في هذين الصنفين ، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة الظروف المعيشية التي دفعت بهؤلاء على عكس النساء إلى عدم الولوج إلى عالم التعليم والتوجه للعمل لإعالة أسرهم.

المستوى التعليمي لأفراد الأسرة وخاصة الوالدين له دور مهم جدا في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومعرفة الاحتياجات النفسية والاجتماعية والمادية والفيزيولوجية، لتخطي بعض المشاكل الأسرية والمعضلات الاجتماعية التي تعيق النمو الاجتماعي لأفراد الأسرة وتماسكها، لأن عدم توفر هذا العامل المُهم "التعليم" لظروف ما كما أظهرت نتائج الجدول أعلاه، كان إحدى الأسباب الرئيسية في تشرد شرائح مختلفة، لأنه لا يكفي الاعتماد على الفطرة والخبرة والتجربة فقط في إنتاج سلوك ايجابي في المجتمع، بل تتطلب آليات معرفية يتسلح بها الفرد في حياته ويواجه بها كل الهزات الحياتية.

الجدول رقم 8: يبين علاقة جنس المبحوثين والمستوى التعليمي لأفراد أسرهم.

الجنس / المستوى التعليمي للأسرة	ذكر		أنثى		المجموع	
ليس للأب مستوى	2	%6,3	0	%0	2	%2,9
ليس للأم مستوى	4	%12,5	9	%23,7	13	%18,6
ليس للوالدين مستوى	19	%59,4	22	%57,9	41	% 58,6
ليس للإخوة مستوى	0	%0	1	%2,6	1	%1,4
كل أفراد الأسرة لديهم مستوى	7	%21,9	6	%15,8	13	%18,6
المجموع	**32**	**%100**	**38**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

يعتبر هذا الجدول مكملا للجدول رقم (7) حيث يعمق معارفنا عن أفراد العينة لما يظهره من تأثر لمتغير الجنس مع المستوى التعليمي لأفراد الأسرة، ويظهر الاتجاه العام أن **صنف "ليس للوالدين مستوى"** هو الأعلى كما سبق الإشارة إليه بأكثر من النصف بـ **58,6 % من المجموع الكلي للعينة**، ومواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد أن النسب مرتفعة ومتقاربة بين جنس الذكور وجنس الإناث من المبحوثين، حيث سجلنا بالنسبة للأول مانسبته **59,4%**، و **57,9%** بالنسبة للثاني أي الإناث.

إن المناخ الأسري متشبع بمختلف المستويات التعليمية ينعكس على الجنسين من الأبناء، وغياب هذا المستوى التعليمي يفقر المناخ الأسري من محتواه ويعدم أسسه، وقد ينتج عنه عواقب سيئة على الأسرة.

وهنـاك مبـررات تاريخيـة لغيـاب المسـتوى التعليمـي للوالـدين الـذين عايشـوا الحقبـة الاستعمارية، التي سادت فيها عملية نشر الجهل والأمية بين أبناء الشعب الجزائري طمسا للهوية الوطنية وتمكينا للمستعمر للبقاء على الدوام، هؤلاء الآباء والأمهات هم الذين شكلوا قطاعا واسعا من أفراد المجتمع الذين كوّنوا أسر وأنجبوا أبناء في تلك الفترة وفي العشريات المتتالية بعد الاستقلال مباشرة.

ومن المعروف كما سبق التطرق إليه في الفصل الثاني من القسم النظري أن نوع الأسر التي كانت سائدة أكثر في المجتمع الجزائري في تلك الفترة، هي العائلة أو الأسرة الممتدة، والتي تتميز ببنية هرمية طبقية سلطوية، الأمر الذي يفرض ضبطا اجتماعيا؛ يتحول في بعض الأحيان تماشيا مع بعض الأعراف المتشددة وفي ظل غياب مستوى تعليمي للوالدين –الذي قد يسمح على الأقل بتقدير الأوضاع والمواقف؛ ويساعد على التعامل بوسطية واعتدال–، إلى قهر اجتماعي يشجع الأبناء ذكورا وإناثا على التمرد ورفض الواقع الأسري والاجتماعي.

فانعدام المستوى التعليمي للوالدين ينعكس على تنشئة الأبناء ذكورا وإناثا سلبا، خاصة إذا كانت الأسرة كثيرة الأفراد من خلال إنجابها المستمر للأبناء، وهذه ميزة الأسر الجزائرية لفترة طويلة، قبل رواج سياسة تنظيم النسل التي اعتمدتها السلطات وتضمنتها مختلف المخططات التنموية والصحية، وتقبلها الأفراد بعد العمليات التوعية المستمرة، وتحت ضغط الظروف المادية التي أصبحت لا تلبي حاجات الأسر من غذاء ولباس وسكن ومصاريف الخدمات المختلف.

– فيما يخص **الصنف الثاني** من الاتجاه العام نجد **صنف "ليس للأم مستوى"** نسبة **18,6% من المجموع الكلي للعينة**، ومن خلال تقاطع المتغيرين نجد نسبة الإناث **23,7%**، وهي تضاعف تقريبا نسبة الذكور حيث سجلت**12,5%.**

من البديهي في الأسرة الجزائرية ذلك التقارب والانسجام بين الأبناء والوالدين من حيث الجنس، ويبدأ هذا التقارب قبل الولادة حيث يفضل الأب في العادة أن يكون مولوده ذكرا

وبخاصة البكر، أما الأم فتفضل أن يكون مولودها أنثى؛ تساعدها في المستقبل على متاعب البيت والأسرة، لذا نجد الذكور قريبين من آبائهم في مشوارهم الأسري وبخاصة وهم صغار، يستمدون منهم صفات الرجولة ويتعلمون معهم تحمل المسؤولية وتحدي الصعاب، أما الأنثى فتكون ملازمة لأمّها تستمد منها معنى الأنوثة وتأخذ عنها تدابير تسيير شؤون البيت وتوظيبه وفنيات التعامل كأم مستقبلية.

في ظل هذين الثنائيتين (أب، ابن)، (أم، بنت) يظهر دور الأم الكبير في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء خاصة الإناث، لأن الابن بعد مرحلة من العمر أي بعد مرحلة الطفولة يصبح من الصعب على الأم مراقبته والتأثير فيه (يصبح لا يسمع الكلام، أي لا يستجيب للنصائح والتوجيهات الموجهة من طرف أمه)، ويتكفل بذلك الأب.

فالأنثى تكون قريبة من أمها تلازمها وتجعل منها صديقتها الوفية وآمينة أسرارها، وقدوتها ومعلمتها ومربيتها في الحياة، ومن هنا يبرز أهمية المستوى التعليمي للأم الذي يسمح بفهم أكثر لحاجيات البنت ومشاكلها الخاصة، ويسمح ذلك بتوجيهها توجيها سليما خاصة في مرحلة المراهقة، ومع التطورات والتغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع، نجد أن غياب المستوى التعليمي للأم يعمق الهوة ويبعد المسافة بين الأم الأمية التي لا تعرف الكثير عن متطلبات الحياة الحديثة، والبنت الصغيرة التي تجاري الحداثة وتواكب التطور اللذان أثرا ليس فقط على الجوانب المادية، بل تعدى ذلك إلى الجوانب الفكرية والتربوية والحياتية، ومن هنا تطفو إلى السطح مظاهر التعفن في الأسرة بداية من الصراعات الشكلية والبسيطة لتصل إلى ما يعرف بصراع الأجيال، لتتخذ سلوكات الأبناء منحى سلبيا قد يصل في بعض الأحيان إلى ترك الحياة الأسرية والبحث عن نموذج آخر للعيش.

– وبنفس النسبة السابقة أي نسبة **18,6**% **من المجموع الكلي** نجد **الصنف الثالث: "كل أفراد الأسرة لديهم مستوى"**، لكن هذه المرة تفوقت نسبة الذكور التي بلغت **21,9%** على نسبة الإناث التي بلغت **15,8%.**

إن المناخ الأسري يتطبع بالمستوى التعليمي لأفراد الأسرة، وينعكس عليهم إيجابا أو سلبا، وأفراد الأسرة في حقيقتهم ذكورا وإناثا، ومن هنا يمكن أن يتجلى ذلك التميز والتفاوت في تأثير المناخ الأسري على الأفراد حسب جنسهم.

والأسر المتعلمة في الغالب أسرٌ متفتحة ديمقراطية تشاورية وتشاركية، يتمتع أفرادها بنوع من الحرية المطلقة أو المقيدة، هذا ما ينعكس إيجابا على الأبناء وبخاصة الإناث اللواتي يتجاوبن مع هذا الجو الأسري؛ الذي فتح المجال للنقاش والحوار والتفاهم، لكن المبالغة في ذلك ينقلب بنتائج عكسية فالحرية المطلقة تدفع إلى انتهاج سلوكات غير محسوبة العواقب على غرار ماوقع للأمهات العازبات، أو ما يعرف بالإنجاب خارج إطار الزواج.

من جهة أخرى فإن الجو التعليمي للأسرة الذي يضفي نوع من الليونة والتسامح لأفراده، قد يتخذ منه بعض الذكور جسرا لتحرر من القيم والعادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية واستقلالية من الضوابط الأسرية، فيتغير سلوكهم وتزيغ معاملاتهم خاصة وأن الذكور يتميزون بطموح مفرط والرغبة الكبيرة في المغامرة وركوب الصعاب، ولعل خير دليل على ذلك موجات الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بـ "قوارب الموت" إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط.

– وكما سبق التطرق إليه في تحليل الجدول السابق، يظهر جليا ضعف نسبتي الصنفين الذيّن ليس لديهم مستوى تعليمي: صنفي كل من الآباء و الإخوة بنسبة على التوالي **2,9%** و **1,4% من المجموع الكلي للعينة**، حيث نجد عند تقاطع المتغيرين نسبا منعدمة أو تكاد تكون منعدمة، باستثناء الأول في جنس الذكور حيث النسبة **6,3%**.

هذه النتائج تؤكد تحليلنا السابق فيما يخص الصنف الأول؛ **صنف "ليس للوالدين مستوى"**، فالذكور أكثر قربا وارتباطا مع آبائهم وتأثرا بهم، والإناث أكثر تلازما مع الأمهات –كما سبق الإشارة إليه– ولذا نجد أن غياب المستوى التعليمي للآباء يؤثر على تنشئة أبنائهم الذكور وبدرجة كبيرة، أما الإناث فيبرز بقوة دور الأم في تنشئتهن.

وفيما يخص الإخوة فبوجود الوالدين يبقى دورهم في التنشئة الأسرية دورا ثانويا ومكملا للدور الذي يقومان به، إلا في حالة فقدان أو غياب أحدهما أوكلاهما بسبب الوفاة أو الطلاق وغيرهما.

الجدول رقم 9: يبين مدى إجراء أفراد أسر المبحوثين نقاشات لمواضيع مختلفة وإقبالهم على المطالعة

مطالعة أفـــــــراد الأسرةإجراء أفراد الأسرة نقاشات لمواضيع		نعم								لا:لا يطالعون		المجموع	
		الكتب- مجلات -جرائد		مجلات- جرائد		جرائد							
	سياسية+ ثقافية+ مواضيع عامة	4	%36,4	1	%25	0	%0			0	%0	5	%7,1
	ثقافية+مواضيع عامة	4	%36,4	1	%25	1	%7,7			0	%0	6	%8,6
	مواضيع عامة	3	%27,3	2	%50	11	%84,6			18	%42,9	34	%48,6
لا:لايتناقشون		0	%0	0	%0	1	%7,7			24	%57,1	25	%35,7
المجموع		11	%100	4	%100	13	%100			42	%100	70	%100

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

يعتبر النقاش والحوار والتواصل والتفاعل الداخلي بين أفراد الأسرة من بين الحاجات الاجتماعية وخاصة للأبناء، فالحوار والنقاشات دليل وعنوان التفاهم والتقدير الاجتماعي، ولكن رغم ذلك قد يبرز إلى السطح ولأسباب متعددة ومتنوعة على غرار ضغوطات الحياة، ظاهرة الفتور وغياب النقاشات وعدم التواصل الداخلي بين أفراد الأسر، هذا ما يحاول الإجابة عليه الجدول أعلاه بالإضافة إلى البحث عن نوعية النقاشات والحوارات التي قد تحدث في الأسرة في علاقتها مع إمكانية وجود أنواع من المطالعات لدى أفرادها.

وأول ما يلفت الانتباه في الاتجاه العام للجدول توزّع معطياته الإحصائية إلى قسمين متباينين من حيث النسب، القسم الأول نسبه مرتفعة نسبيا، أما القسم الآخر فنسبه منخفضة نسبيا، ففي القسم الأول نجد **الصنف الأول** وهو: "**نعم يجري أفراد الأسرة نقاشات لمواضيع**

عامة" بنسبة **48,6% من المجموع الكلي**، خاصة المبحوثين الذين أفراد أسرهم يحضون بحد أدنى من التعليم يسمح لهم بتصفح **ومطالعة** "**الجرائد**" فقط، حيث نجد النسبة **84,6%**، كما نجد بعدها مباشرة نسبة **50%** للإجابة **مطالعة** أفراد الأسرة: "**مجلات، جرائد**"، تليها إجابة "**لا يطالع أفراد الأسرة**" بنسبة **42,9%**. أما الإجابة الأخيرة فكانت لـ **مطالعة** "**كتب، مجلات، جرائد**" بنسبة **27,3%**.

لاشك أن المحيط الأسري الذي يسوده نقاشات وتبادل للرؤى وأفكار محيط صحي يسمح لأفراد الأسرة وخاصة الأبناء ترسيخ إيمانهم في قدراتهم وثقتهم في أنفسهم، فالنقاش والحوار والتفاعل الإيجابي في الأسر يعمل على تقوية العلاقات الأسرية ويوطدها، كما يسمح بتبادل الأفكار والتعرف على أفكار ومطارحات أفراد الأسرة خاصة الأبناء، وبالتالي توجيههم بما يتماشى والتوجهات القيمية للأسرة، مما يقلل الفجوة والفوارق بين أفراد الأسرة الواحدة ويقيهم من الوقوع في زلات ومتاهات الآفات الاجتماعية.

إذا وجود النقاشات في البيت الأسري شيء مرغوبٌ ومحبَّذ، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما نوع هذه النقاشات والحوارات الدائرة بين أفراد الأسرة؟ الإجابة عن هذا التساؤل يقودنا إلى ربطه بالجو الثقافي السائد في الأسرة، خاصة الشق المتعلق بالمطالعة التي تثري الرصيد المعرفي للفرد وترفع من مستواه الثقافي وحتى التعليمي، لكن لا يكون ذلك إلا من خلال الرجوع إلى الكتب المتنوعة الهادفة والمفيدة والمقالات القيمة والمتخصصة، وهي في الغالب غائبة في الأسر الجزائرية، سواء لمحدودية أو لانعدام المستوى التعليمي في كثير من الحالات لقطاع واسع من أفراد الأسر والمجتمع، وخاصة الكبار منهم –كما تبين لنا من الجدول رقم(3) بالنسبة لأفراد عينة هذه الدراسة– أو طغيان وسائل الإعلام والتعليم والتثقيف الثقيلة؛ وهي الوسائل السمعية والسمعية البصرية على المشهد الثقافي اليومي للأسرة الجزائرية من فضائيات وإذاعات وانترنت، ناهيك عن انخفاض القدرة الشرائية لكثير من الأسر الجزائرية .

فالإقبال على مطالعة الكتب والمجلات والدوريات المتخصصة غائب أو يكاد يكون غائبا لدى الأفراد حتى لدى ذوي المستويات التعليمية المرتفعة وبما في ذلك الجامعين باستثناء بعض النخب العلمية، وهذا الأمر أكدته دراسات أكاديمية متعددة منها الدراسة التي أعدها "المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع، وهي دراسة الاستطلاعية شملت عشر ولايات جزائرية، ومست عينة عشوائية مسحت مختلف الشرائح الاجتماعية من 15إلى 50 سنة، وقد توصلت إلى أن نسبة المقروئية في المجتمع الجزائري لا تتعدّ 6,8% وهي نسبة الأفراد الذين يداومون عل قراءة الكتب"[1].

إذا غياب الإقبال على المطالعة (كتب ومجلاّت متخصصة)، من جهة بالإضافة إلى قراءة ومطالعة جرائد ومجلاّت إعلامية، لا تتعدى أن تكون في كثير من الأحيان تصفح لأخبار عامة أو بعض منها في مجالات وميادين معينة، كالأخبار الرياضية وأخبار الإجرامية والجنائية المستمدة من مختلف قاعات المحاكم والتي أصبحت تعج بهم الجرائد وتتصدر صفحاتها، ومتابعة مختلف الألعاب والتسلية كالكلمات المتقاطعة والألغاز والقصص لتمضية الوقت وسد الفراغ، من جهة أخرى، يجعل النقاشات التي تثار في البيت فارغة من محتواها ولا تستند إلى رصيد معرفي نوعي ولا إلى معلومات دقيقة، وبالتالي لا تتعد أن تكون المواضيع المطروحة للنقاش مواضيع عامة، محورها الأساسي القيل والقال، ومشاكل الحياة الاجتماعية، وبالتالي لا يمس في جوهره تلك الأهداف التي ترمي إلى فهم حاجيات الأفراد وتطلعاتهم، ولا يمكن أن يرسخ آليات التضامن وحتى التآلف في بعض الأحيان.

– كما نجد في **الصنف الثاني "لا لا يتناقشون"** نسبة **35,7% من المجموع الكلي**، تتمركز بقوة في فئة الذين "**لا لا يطالعون**" بنسبة الكبيرة هي**57,1%**، وهذا بفارق شاسع عن الفئة الموالية وهي فئة **المطالعين** لـ "**جرائد**" فقط والتي سجلت نسبة **7,7%**، أما الفئتين المتبقيتين

[1]– المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع: **واقع المقروئية في الجزائر**، دراسة استطلاعية، قدّمت على شكل مداخلة من طرف رئيس المركز الدكتور عبدالله بدعيدة في الملتقى الوطني حول: **واقع وآفاق المقروئية في الجزائر**، المنظم من طرف الرابطة الجزائرية للفكر والثقافة، المنعقد يومي 9 و10مارس 2009، برياض الفتح.الجزائر.

وهما مطالعة أفراد الأسرة: "**مجلات، جرائد**" و" **كتب، مجلات، جرائد**" بنسبتين منعدمتين تماما أي نسبة **0%** لكل فئة.

يظهر جليا ارتباط ثلاثية المستوى التعليمي كما تبين لنا من تحليل جدول سابق، والمطالعة والنقاشات والحوارات التي تثار في البيت الأسري. فالمطالعة التي تعتمد على الأقل حد أدنى من المستوى التعليمي، مسعى تثقيفي في المقام الأول هدفها المتعة والفائدة و استغلال الوقت وملء الفراغ، من فوائدها اكتساب ثروة لغوية وفكرية، مهارات وفنيات تطبيقية وحياتية، وإثراء المعارف والمعلومات، وبناء القدرة على الفهم والتقدير والمناقشة والتحليل والاستنتاج.

فالمطالعة إن وجدت في البيت الأسري تضفي جوا ثقافيا راقيا ومستوى أخلاقيا رفيعا وتنعكس إيجابا على طبيعة سلوك أفراد الأسرة وعلى أساليب التعامل والتفاعل فيما بينهم، ويتطبع بفضلها الفعل التواصلي بينهم بالنشاط والديمومة وبمستوى الطرح في نقاشاتهم اليومية، فيسود السمع أو الاستماع للآخر والمجادلة بالتي هي أحسن، والمحاججة بالدليل والبرهان والاعتراف بالخطأ الشخصي والإقرار بصواب الآخرين، فيسود التفاهم ومودة والتضامن والتعاون، وتزول أو تقزّم المشاكل الاجتماعية والخلافات الأسرية وتعالج بطريقة حضرية وشفافة سلسة، فكل فرد يقتنع بما تفرضه القرارات الأسرية الصائبة والتي تراعي كل حاجيات ورغبات وتطلعات كل الأفراد.

وغياب النقاش والحوار في الأسرة يعني بكل بساطة انهيار جسر التواصل والمحبة والمودة والتفاهم بين أفراد الأسرة، فكل فرد يكّبت بداخله همومه ومشاكله وتطلعاته وحتى أفراحه ومباهجه فلا يستطيع البوح بها، وبالتالي لا يجد من يقف معه ويؤنسه لا في الأفراح ولا في الأحزان، ولعل انعدام المطالعة أو محدوديتها واقتصارها على بعض الجرائد اليومية، يزيد الطينة بلة على الوسط الأسري وعلى عملية التواصل بين أفراده، ويضفي عليها نوعا من الركود والهشاشة، ويساهم بقوة في تغيّب الحوار والنقاش وبالتالي بزوغ الأنانية والفردانية، وهي حسب "**لويس ديمون**" **Lowis Dimon** في كتابه "**محاولات حول**

الفردانية" "ايديولوجية تعطي قيمة كبرى للإنسان الفرد باعتباره ذاتا قيمية منفصلة ومستقلة عن غيرها، لا تعير اهتماما للمجموعة الاجتماعية"[1]، كما تتجلى بقوة مظاهر الخلافات والشجارات وعدم التقبل لتوجهات وأفكار وسلوكات الآخرين من أفراد الأسرة، فتظهر المشاكل الأسرية والأزمات الاجتماعية والنفسية التي تجعل الأسرة عرضة للتفكك والانهيار، ولأفرادها للزيغ والانحراف والخروج عن القيم والمعايير المجتمع.

– القسم الثاني من نتائج الجدول في اتجاهه العام تظهر نسبا متدنية جدا فنجد نسبة **8,6% من المجموع الكلي** وهذا **للصنف الثالث** وهو إجراء أفراد الأسرة نقاشات حول مواضيع "**ثقافية ومواضيع عامة**"، ونسبة **7,1% من المجموع الكلي** وهذا **للصنف الرابع** وهو إجراء أفراد الأسرة نقاشات حول مواضيع "**سياسية، ثقافية ومواضيع عامة**"، تماشيا مع هذه النتائج نجد نسبة **36,4%** لفئة مطالعة أفراد الأسرة " **لكتب، مجلات وجرائد**"، ونسبة **25%** لفئة مطالعة أفراد الأسرة "**لمجلات وجرائد**" وهذا فيما يخص الصنفين**(الثالث والرابع)**، ونسجل نسبة ضعيفة **7,7%** ومنعدمة تماما **0%** لفئة مطالعة أفراد الأسرة "**جرائد**" فقط للصنف **الثالث ثم الرابع**، وفي فئة الذين "**لا: لا يطالعون**" منعدمة تماما **0% لكلا الصنفين.**

عندما تعم البيت الأسري المطالعة لمختلف المصادر وشتى المراجع يسود جو ثقافي بين أفراد الأسرة الواحدة، وينعكس بالإيجاب على سلوكهم وتعاملاتهم وتفاعلهم فيما بينهم، فيصبح الحوار سيد الموقف وتفرض النقاشات الجادة والمفيدة نفسها، والتي تتطرق إلى مواضيع متنوعة وتعالج قضايا هامة وواقعية، فيكون نموذجا أسريا متفهما ساميا وراقيا، أما في حالة غياب هذه المطالعة فهو لا محال غياب لهذه السلوكات الإيجابية الحضرية لتحل محلها سلوكات سلبية ومدمرة في الكثير من الأحيان، وبرودةً في التعاملات وجفاءً في التفاعل، فيغّيب الحوار وتصادر المناقشة وتكون تلك القطيعة في التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة، ليكون ذلك النموذج الأسري المتزمت والتسلطي الدكتاتوري في كثير من الأحيان.

[1]– جمال طاهر: **الثقافة الغربية وآليات التدمير الذاتي**، مجلة قضايا دولية، بيروت، العدد 328، 1996، ص24.

الجدول رقم 10: يبين علاقة وجود مكتبة بالبيت وإقبال أفراد أسر المبحوثين على المطالعة

وجود مكتبة بالبيت / مطالعة فراد الأسرة		نعم				لا: لا توجد مكتبة		المجمـــوع	
		يستغلها الإخوة		يستغلها أحد الوالدين					
إذا	الكتب- مجلات- جرائد	10	%83,3	1	%50	0	%0	11	%15,7
	مجلات- جرائد	0	%0	0	%0	4	%7,1	4	%5,7
	جرائد	1	%8,3	0	%0	12	%21,4	13	%18,6
لا:لايطالعون		1	%8,3	1	%50	40	%71,4	42	%60
المجمـــوع		**12**	**%100**	**2**	**%100**	**56**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في هذا الجدول الذي يربط العلاقة بين مطالعة أفراد الأسرة بمدى وجود مكتبة في البيت الأسري، نجد أن الاتجاه العام للجدول يظهر نسبة جد مرتفعة تفوق النصف **للصنف الأول** الذي يعبر عن "**لا لا يطالعون**" والتي سجلت **60% من المجموع الكلي**، ونلاحظ عند تقاطع المتغيرين نسبة مرتفعة لفئة "**لا لا توجد مكتبة**" بالبيت الأسري بـ **71,4%**، ثم بعدها نسبة **50%** للفئة الثانية وهي "**نعم توجد مكتبة ويستغلها أحد الوالدين**"، وفي الأخير نسبة ضعيفة أي**8,3%** للفئة الثالثة "**نعم توجد مكتبة ويستغلها الإخوة**".

غياب المطالعة وانعدام المقروئية في البيت الأسري الجزائري مؤشر قوي على البيئة الثقافية والتعليمة والتربوية المتواضعة والمتدهورة، والتي تؤثر على قوامة البناء الأسري وسلامته، وهي ظاهرة سلبية لها مبرراتها التاريخية كانتشار الأمية وانعدام المستوى التعليمي لدى الكبار من الوالدين والإخوة، وكذا المبررات المادية كانخفاض الدخل وتدهور القدرة

الشرائية وكثرة الطلبات والاحتياجات الفردية والأسرية سواء من الأساسيات أو من الكماليات، كما أن للتطور التكنولوجي الذي أفرز ظهور وسائط جديدة وحديثة أكثر جذبا وإمتاعا كالفضائيات والقنوات المختلفة والانترنت وغيرها، هذه عوامل موضوعية عن تراجع نسبة المطالعة في الأسرة الجزائرية، ولعل أمر الذي قد يجعل فعل المطالعة تقليدا متداولا في الأسرة الجزائرية هو وجود مكتبة في البيت، يتدرب الأبناء من الوالدين ومن الكبار ممارسة المطالعة، وبذلك يجبلون عليها وتحبذ لهم، فوجود مكتبة أسرية تتيح للأفراد فرص خلق جو ثقافي ممتع وراق، وانعدام هذه المكتبة للأسباب السالفة الذكر وغيرها من الأسباب، يُصعّب عملية المطالعة ولا يشجع الأفراد كثيرا على ممارستها وتدفع إلى النفور منها ومن قراءة الكتب المختلفة.

وفي سياق تدعيم نتائج هذه الدراسة، فقد كشفت دراسة "المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع" حول "واقع المقروئية في الجزائر" السالفة الذكر أن "نسبة الجزائريين الذين لا يمارسون فعل القراءة كليا تقدّر بنحو **56,86 %**"[1]، وهذا يعني أن ما يفوق نصف أفراد المجتمع لا يقرؤون، ويؤكد على أن الكثير من الأسر الجزائرية بكل أفرادها لا تطالع ولا تقرأ وحتى منعدمة المستوى التعليمي، وبالتالي غياب ملامح الممارسة الثقافية كوجود مكتبة، والتفاعل المشترك المتكامل اتجاه القضايا الأسرية والمجتمعية، والمبادرة والمبادأة لمناقشة كل المواضيع المثارة.

– فيما يخص النتائج المتبقية نجد تقارب كبير في النسب بين **الصنف الثاني** من الاتجاه العام وهو مطالعة أفراد الأسرة "**جرائد**" فقط بنسبة **18,6**% **من المجموع الكلي للعينة، والصنف الثالث** وهو مطالعة أفراد الأسرة " **لكتب، مجلات وجرائد**" بنسبة **15,7% من المجموع الكلي للعينة**، ونسجل على التوالي نسبة **21,4% للصنف الثاني** ونسبة **منعدمة 0%** بالنسبة **للصنف الثالث** لفئة "**لا لا توجد مكتبة**" بالبيت، وتنعكس النسب بالنسبة للصنفين في فئتين المتبقيتين، حيث نجد عند فئة "**نعم توجد مكتبة ويستغلها الإخوة**" ما

[1]– المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع، مرجع سابق.

نسبته **83,3% للصنف الثالث**، مقابل ذلك نجد نسبة **8,3% للصنف الثاني**، على نفس المنوال نجد في فئة "**نعم توجد مكتبة ويستغلها أحد الوالدين**" ما نسبته **50% للصنف الثالث و منعدمة للصنف الثاني.**

إن قراءة الصحف والجرائد لا تتعدى عند الكثير تصفح العناوين الكبرى وبعض الأخبار الجذابة في مجالات معينة رياضية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وأمنية...وهذا لا يتطلب في حقيقة الأمر مستوى تعليمي عال، بل يكفي أن يكون الفرد متمكّنا من أبجديات القراءة، وهذا لا يتطلب وجود مكتبة في البيت لأن الجرائد يمكن اقتناؤها يوميا من الأكشاك والمكتبات، وحتى تصفح عن طريق الشبكة العنكبوتية، فالجريدة في ثقافة قارئها في المجتمع الجزائري، وسيلة إعلامية آنية يتم التخلص منها بمجرد الانتهاء من تصفحها، برميها أو استعمالها لبعض الأغراض والأنشطة كمسح الزجاج وغيرها، ولا يحتفظ بها كأرشيف وتوثيق يمكن الرجوع إليه كمرجع ثقافي دائم.

وهذا ما تؤكده دراسة "المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع" حول "واقع المقروئية في الجزائر" التي كشفت "أن **45,1%** من الجزائريين يداومون على قراءة – الصحف، في حين لا يقرأ **9.1%** الجرائد كيا"[1].

وجود بعض المؤشرات الإيجابية عن مطالعة الجرائد والصحف وانتشارها إلى حد ما لدى أفراد الأسر والمجتمع الجزائري، يفسره بوضوح التحسن في المستوى التعليمي الذي تشهد شرائح الشباب والمراهقين والأطفال الذين تلقوا تعليما بالمدارس الجزائرية، وحتى الكهول والشيوخ من خلال برامج محو الأمية ضمن المخطط الوطني للقضاء والحد من الأمية إلى غاية 2015، " فلقد أعطت مختلف الخطط الموجهة لمحو الأمية .. نتائج إيجابية بالنظر للوضعية الموروثة غداة الاستقلال، حيث لم يبقى إلى غاية 2008 سوى 21% أغلبهم من المسنات (ثلثان)...وهذا بالنظر للمؤشرات الأولى لنتائج الإستراتيجية الوطنية التي تبنتها

[1]– المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع، مرجع سابق.

الجزائر سنة 2007"[1]، هذا رغم عدم اهتمام بمطالعة كتب ومجلات متخصصة، وعدم تمكنهم من إنشاء مكتبات في البيت الأسري.

رغم هذا فإن بعض الأسر صنعت جوا تعليميا ثقافيا وحاولت توفير مكتبة بالبيت لما لها من تأثير إيجابي على الأسرة وعلى أفرادها وعلى التعامل بينهم، سواء باستغلالها من طرف الأبناء أو من طرف الوالدين، وهذا يجرنا إلى ربطه بما سبق التطرق إليه في تحليل الجدول(7) حين قلنا أن قطاعا أو نخبة متعلمة أو على الأقل تحوز على مستوى تعليمي مقبول في العشريات الأولى للجزائر المستقلة، وعن طريق الاستنساخ الاجتماعي والتوريث المعرفي وإعادة إنتاج الأنماط السلوكية كما يقول "بيار بورديو"، سمح بإرساء تقاليد المطالعة وإنشاء مكتبات أسرية، وإن كان هذا بعدد قليل ونسب متواضعة جدا في المجتمع الجزائري.

إذا المطالعة فعلا إنسانيا حضاريا راقيا، منه تنشأ أبجديات الفهم والإدراك والحكمة وتقدير الأمور، وفق هذا السياق وكما سبق الإشارة إليه، فإن التأثيرات التي تحدثها على سلوك الفرد تمس جوانب عديدة من حياته، تمس ثقافته ونمط عيشه وأسلوب تعامله، وكذلك مستويات تفكيره ورؤيته للظواهر المحيطة به، وإبراز مواقفه اتجاه القضايا المطروحة، وحتى إشراكه وإبداء وجهة نظره في كل موضوع جديد يثير اهتمامه أو اهتمام أسرته، وقد يرتبط إرساء تقاليد المطالعة والمقروئية بدرجة كبيرة بوجود مكتبة في البيت، وتأتي أهميتها بدرجة كبيرة في دعم الترابط الثقافي والاجتماعي للأسرة، والتي أصبحت تعاني فقدان التواصل والتكامل بين أفرادها، فهي وسيلة ناجحة تقوي علاقات أفرادها وتوثّقها وتمتن الروابط الأسرية.

[1]– وزارة التربية الوطنية، مرجع سابق، ص25.

الجدول رقم 11: يبين علاقة المستوى التعليمي للمبحوث وإجراء أفراد الأسرة لنقاشات لمواضيع مختلفة

المستوى التعليمي / إجراء أفراد الأسرة نقاشات لمواضيع		دون مستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	سياسية+ ثقافية+ مواضيع عامة	0	%0	1	5,6 %	1	6,3 %	3	25 %	0	0 %	5	7,1 %
	ثقافية+مواضيع عامة	1	4,8 %	3	16,7 %	0	0 %	2	16,7 %	0	0 %	6	8,6 %
	مواضيع عامة	5	23,8 %	9	50 %	11	68,8 %	6	50 %	3	100 %	34	48,6 %
لا:لايتناقشون		15	71,4 %	5	27,8 %	4	25 %	1	8,3 %	0	0 %	25	35,7 %
المجموع		**21**	**100 %**	**18**	**100 %**	**16**	**100 %**	**12**	**100 %**	**3**	**% 100**	70	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين المتشردين مع وجود نقاشات لمواضيع مختلفة في الأسرة، نجد كما أسلفنا التطرق إليه في جدول سابق، أن نسبة **الصنف الأول** وهو: "**نعم يجري أفراد الأسرة نقاشات لمواضيع عامة**" بنسبة **48,6% من المجموع الكلي**، ونجد ضمن هذا الصنف استحواذ أصحاب المستويات التعليمية المختلفة على نسب المرتفعة، ففئة الذين لهم "**مستوى تعليمي جامعي**" سجلت نسبة جد مرتفعة هي **100%**، ثم فئة الذين " **مستوى تعليمي متوسط**" بنسبة **68,8%**، ثم نسبة متساوية هي **50%** بالنسبة للفئتين الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**" و" **مستوى تعليمي ابتدائي**" ،وفي الأخير استحوذت فئة الذين " **ليس لهم مستوى تعليمي**" على نسبة 23,8%.

المستوى التعليمي للفرد مهما كان يستطيع أن يدفع به إلى إيجاد جو من النقاش والحوار على الأقل حول مواضيع عامة، تتعلق بشؤون الأسرة ومتطلبات أفرادها والأجواء العامة المحيطة بالأسرة. فالفرد المتعلم يستطيع إثارة مواضيع من محيطه الاجتماعي والدفع بها إلى النقاش مع باقي أراد الأسرة مهما تباينت مستوياتهم واختلفت ميولاتهم، ويستطيع أن يوجّه دفة الحوار حسب المقتضيات خاصة إذا كانت هذه المواضيع مواضيع عامة لا تتطلب وعاء معرفيا ثقافيا كبيرا.

إذا يرتبط إثارة النقاشات وطرح المواضيع والقضايا، خاصة العامة المتعلقة بالحياة والبيئة الاجتماعية للأفراد بالمستوى التعليمي فكلما كان المستوى مقبولا أو مرتفعا كان هذا النقاش موجودا ومثارا كتقليد تتبعه الأسرة، وكبديهية من بديهيات الحياة الأسرية.

– كما نجد في **الصنف الثاني** " **لا لا يتناقشون**"، أي لا يجري أفراد الأسرة أي نوع من النقاشات بينهم حول مواضيع مختلفة بنسبة **35,7% من المجموع الكلي**، تتمركز بقوة في فئة "**بدون مستوى تعليمي**" بنسبة الكبيرة هي**71,4%**، وهذا بفارق كبير عن الفئتين المواليتين، وهما فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**" بنسبة **27,8%**، ثم فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي متوسط**" بنسبة **25%**، أما الفئتين الأخيرتين وهما الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**" و الذين لهم "**مستوى تعليمي جامعي**" فهما بنسبتين منعدمتين تماما أي نسبة **0%** لكل فئة.

المستوى التعليمي للفرد يعكس في كثير من الأحيان ويقدم صورة عن المستوى التعليمي السائد في الأسرة، ولذا فإن انعدام مستوى تعليمي أو تدنيه للأبناء، يوحي بانعدام وبتدني المستوى التعليمي للوالدين ولباقي أفراد الأسرة، وبالتالي يكون المناخ الثقافي التعليمي في الأسرة متواضع جدا وقد لا يكون موجودا أصلا، وهذا يطرح موضوع الثقافة الفرعية الموجودة ببعض المجتمعات المحلية والتي تغذت من بعض العادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية البالية، واستمدت قوتها من بعض ظروف الحياة الصعبة والقاسية في بعض الأحيان، فغابت بذلك اللقاءات الأسرية والجلسات الحميمية والنقاشات الثرية،

فأصبح لقاء واجتماع أفراد الأسرة إلا على مائدة الطعام، بل حتى هذا الفعل اقتصر في كثير من الأحيان ولدى الكثير من الأسر على المناسبات الاحتفالية والدينية كشهر رمضان، ولعل غياب المستوى التعليمي أَثَرٌ مكمل لهذا الخلل في النسيج والتوافق الأسري.

هذا الطرح تؤكده الإحصاءات الرسمية لمختلف التعدادات الوطنية في الجزائر على نسبة الأمية لدى أفراد المجتمع وهو انعدام تام للمستوى التعليمي، فنجد في النسب التالية في تعداد 2008 " **4,5**% لفئة 15- 19 سنة، و نسبة **7,8**% لفئة 20-24 سنة، ونسبة**11**% لفئة 25-29 سنة، و**15,1**% لفئة 30-34 سنة، ونسبة **21,2**% لفئة 35-39 سنة"[1].

ما يمكن تأكيده هو تناسبية المستوى التعليمي لبعض أفراد الأسرة مع وجود فضاء للنقاش والحوار والاستئناس، وعليه فغياب النقاش في البيت الأسري بين الأفراد يتناسب طردا مع انعدام وانخفاض المستوى التعليمي لغالبيتهم.

- من النتائج المتبقية من الجدول وفي اتجاهه العام تظهر نسب ضعيفة ومتقاربة جدا، فنجد نسبة **8,6% من المجموع الكلي** وهذا **للصنف الثالث** وهو إجراء أفراد الأسرة نقاشات حول مواضيع "**ثقافية ومواضيع عامة**"، تماشيا مع هذه النتائج نجد نسبة **16,7%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**" وكذلك لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**" ، أما بالنسبة لأصحاب المستويات الأخرى "**دون مستوى**"، "**جامعي**" و"**متوسط**" فهي على التوالي ضعيفة جدا أو منعدمة تماما.

كما نجد نسبة**7,1%من المجموع الكلي** وهذا **للصنف الرابع** وهو إجراء أفراد الأسرة نقاشات حول مواضيع "**سياسية، ثقافية ومواضيع عامة**"، والأمر البارز هنا هو نسبة فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**" التي سجلت **25%**، أما لأصحاب المستويات التعليمية الأخرى فهي ضعيفة بنسبة **6,3%** "**للمتوسط**" و نسبة **5,6 %** "**للابتدائي**"، ومنعدمة تماما "**للجامعي**" و"**دون المستوى**".

[1]- الديوان الوطني للإحصاء: تعداد سنة 2008 , n°142 s ,Collections statistiques

إن انتقال النقاش من المواضيع العامة إلى الخوض في المواضيع الثقافية والسياسية وغيرها من المواضيع التي تفرضها التفاعلات الاجتماعية المعاصرة والمستجدات الراهنة سواءً على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الوطني أو المجتمع الإقليمي أو المجتمع الدولي، يقتضي قُدّرة على الإدراك والفهم والتحليل والتنظير، وقدرا من المعارف والمعلومات في المجالات المختلفة، ودراية بخبايا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والرياضي ...، ولن يكون هذا إلا بقدر معقول من المستوى التعليمي، الذي يجعل من البيت الأسري فضاءً متفتحا يُطرح فيه القضايا الهامة والمواضيع الجادة والنقاش بكل جدية ومسؤولية.

لكن غياب هذا المستوى التعليمي كم تبين لنا يدفع إلى الأخذ من الفضاء الأسري إلا الجزء الفيزيقي المادي منه فقط، ويغيّب الجزء المهم منه وهو الاجتماعي التواصلي العلائقي الذي يكون بين الأفراد، المبني على التشاور والتفاهم والحوار والمناقشة، فيجعل من البيت الأسري مكان للمبيت وكأنه نَزْلٌ أو فندق ينام فيه ويلتقي فيه مع أفراد غرباء عنه. الأمر الذي يهدد النسيج الاجتماعي الأسري بانحلال والتفكك، ويشجع أفراد الأسرة بتبني وانتهاج سلوكات وتصرفات تتنافى مع القيم والمبادئ العامة للأسرة والمجتمع الجزائري.

الجدول رقم 12: يبين وسيلة و متابعة أفراد أسر المبحوثين للأخبار

وسيلة ومتابعة أفراد الأسرة للأخبار		التكرارات	النسبة المئوية
نعم	**الجرائد + التلفزة + المذياع + الأنترنيت**	10	%14,3
	الجرائد+ لتلفاز+ المذياع	5	7,1 %
	التلفاز +المذياع	37	52,9 %
لا لا يتابعون أي أخبار		18	25,7 %
المجمـــوع		70	100 %

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول أعلاه الخاص بالوسيلة الإعلامية التي يستعملها أفراد الأسرة في حال متابعتهم الدائمة للأخبار، نجد أكبر نسبة والتي تجاوزت النصف وهي **52,7% من المجموع الكلي،** لأفراد الأسرة الذين يتابعون الأخبار عن طريق "**التلفاز والمذياع**"، ثم نجد حوالي الربع أي نسبة **25,7% من المجموع الكلي،** لأفراد الأسرة الذين "**لا**" يتابعون الأخبار إطلاقا، ثم بنسبة أقل وهي **14,3% من المجموع الكلي،** لأفراد الأسرة الذين يتابعون الأخبار عن طريق "**الجرائد والتلفاز والمذياع والانترنت**"، وأخيرا بنسبة قليلة جدا وهي **7,1% من المجموع الكلي،** لأفراد الأسرة الذين يتابعون الأخبار عن طريق "**الجرائد والتلفاز والمذياع**".

إن لوسائل الإعلام من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون وغيرها أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تقدم هذه الوسائل مادة أساسية يسعى الأفراد إلى قراءتها أو مشاهدتها أو الاستماع إليها وهي الأخبار، وهناك حقيقة بارزة مفادها أن الإعلام يقوم بدور فعّال في تعريف الأفراد بالقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية...المطروحة داخل مجتمعاتهم وكذا المجتمعات الأخرى، كما يقوم بدور كبير في تكوين الوعي الاجتماعي والرأي العام والتأثير في اتجاهاته ومعتقداته.

والإعلام يقوم بنشر أخبار عن أحداث وقضايا تتضمن معلومات وأفكار وأراء واتجاهات لها تأثير كبير على الفرد المتلقي، وهي كمرجعية تؤثر على شخصية وقيم وأفكار وسلوك وممارسات الفرد أو الأفراد، وتختلف قوة تأثير الإعلام والأخبار على الأفراد باختلاف الوسيلة الإعلامية المستعملة في ذلك، ولعل أكثر الوسائل الإعلامية قوة ونفاذا التابعة لقطاع السمعي البصري، وهي التلفاز بدرجة أكبر ثم المذياع، فاستعمال هاتين الوسيلتين الإعلاميتين للأفراد في متابعتهم لمختلف الأخبار المحلية والدولية له ما يفسره في الواقع الاجتماعي، بداية من الانتشار الواسع للأجهزة التلفزيون والراديو في أغلب البيوت الأسرية وفي كل منطقة جغرافيا وبيئة اجتماعية، حتى في الأحياء القصديرية، بل هي متواجدة في المحال التجارية والمكاتب المهنية والوظيفية، وهذا ربما راجع لتوفّرها كأجهزة وبأسعار معقولة نتيجة التنافس الشديد بين الشركات العالمية المنتجة للأجهزة الإلكترونية.

وهناك عامل أساسي أخر أدى إلى انتشار استعمال ومتابعة الأخبار عن طريق وسيلتي التلفاز والمذياع، وهو الانتشار الرهيب للقنوات الفضائية العالمية العابرة للقارات التي اكتسحت ميدان السمعي البصري ونافست القنوات الوطنية والأرضية في عقر دارها، وخاصة مع وجود القنوات المختصة منها وبأعداد معتبرة القنوات الإخبارية؛ الفضائيات الغربية والعربية هي القنوات التي تقوم بتقديم الخدمة الإخبارية بأشكالها ومضامينها المختلفة على مستوى النشرات والبرامج الإخبارية والبرامج التي تناقش قضايا الساعة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من المجالات، كقناة الجزيرة والعربية والحرة والشروق نيوز **والخبرKBC** وسي.أن.أن **C.N.N** و بي.بي.سي**B.B.C** وغيرها من القنوات الإخبارية الأخرى، كذلك هناك عامل آخر المتمثل في قوة الجّذب والاستمالة التي تتمتع بها هذه الوسائل لأنها سمعية بصرية فهي تنقل الخبر أو الحدث أو الموقف مهما كان في حينه وعلى المباشر، بل تنقل مجموعة من الأخبار والأحداث وفي مجتمعات متعددة في حينه وفي الوقت نفسه، بفضل التكنولوجية الرقمية من جهة وشبكة المراسلين المعتمدين والموزعين عبر مختلف النقاط في العالم من جهة أخرى، ضف إلى ذلك أن هذه

الوسائل لا تتطلب مستوى تعليمي لمتابعتها فهي متاحة للجميع بمن فيهم الأميون وكبار السن فهي سهلة الاستعمال، فمتابعة الأخبار لا تحتاج إلى قراءتها كما هو الحال بالنسبة للصحافة المكتوبة.

ورغم قوة الوسائل السمعية البصرية لجذب وإغراء الأفراد لمتابعتها ومتابعة الأخبار؛ ورغم انتشار الصحافة المكتوبة من خلال المجلات المتنوعة والجرائد اليومية وغيرها والمتعددة العناوين وباللغتين العربية والفرنسية، إلا أن هناك قطاع واسع من أفراد المجتمع الجزائري لا يهتمون ولا يتابعون الأخبار مهما كان نوعها ومهما كانت الوسيلة الإعلامية التي تحقق ذلك؛ سمعية بصرية أو مكتوبة، فهم من الناحية الاجتماعية وضعوا أنفسهم خارج مجال التغطية الإعلامية والإخبارية سواء لما يحدث ويجري في المجتمع المحلي والوطني أو في المجتمعات الأخرى، ربما لانشغالهم بظروف الحياة الاجتماعية والمادية كوجود بعض المشاكل الاجتماعية والأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، فعدم استقرارها اجتماعيا لا يتيح الفرصة لمتابعة الأخبار عبر مختلف وسائل الإعلام، كذلك الظروف المادية السيئة كضيق المسكن وعدم توفر الأجهزة كالتلفزيون والمذياع، وكذا الجري المضني وراء لقمة العيش، كأن يقضي وقتا طويلا في العمل، وقساوة الحياة الاجتماعية قد تولد لدى بعض الأفراد محاولة الهروب أو نسيان الواقع المرير، بتجنب متابعة الأخبار التي تظهر وتذكّر في كثير منها جوانب الأوضاع السيئة التي يعيشها الأفراد والمجتمع وحتى المجتمعات الأخرى، كالفقر والمجاعة والجريمة والحرب والتشرد ....، ولذا يفضل هؤلاء لنسيان معاناتهم الاجتماعية متابعة برامج أخرى كالبرامج الترفيهية والرياضية وغيرها.

ويمكن لثلة المحظوظين من أفراد المجتمع والذين سمحت ظروفهم المادية والجو الثقافي للأسرة بمتابعة الأخبار عن طريق مختلف الوسائط الإعلامية المتاحة في الوقت الحالي، فهم يحسنون القراءة بل يتعدى الأمر إلى تمتعهم بمستوى علمي وثقافي معتبر، وكذلك دخلهم المالي الميسور يسمح لهم بشراء الجرائد يوميا واقتناء أجهزة الإعلام الآلي والاشتراك للحصول على خدمات الأنترنت، فيطلعون الأخبار عن طريق تصفح ما نشرته

الصحافة المكتوبة في الجرائد، أو عن طريق الأنترنت من خلال الصحف الإلكترونية وبعض مواقع التواصل الاجتماعي، وبعض المنتديات الإخبارية الإلكترونية، ناهيك عن متابعة الأخبار التي تبثها الوسائل السمعية البصرية مع وجود مختلف الفضائيات العربية والأجنبية العادية والإخبارية.

تستطيع وسائل الإعلام المختلفة وخاصة منها السمعية البصرية في ضوء انتشار التكنولوجيا الرقمية والفضائيات المتخصصة، من خلال الأخبار المتنوعة: الاجتماعية السياسية، الاقتصادية، الأمنية، التاريخية، الثقافية، الرياضية، العلمية، التكنولوجيا وغيرها التي تبثها، أن تكوّن اتجاهات ومواقف وتماثلات جديدة للواقع الاجتماعي لدى الأفراد المتتبعين لها، مهما كان سنهم ومهما كان جنسهم ومستواهم التعليمي، والتي تنعكس بدورها على سلوكاتهم الاجتماعية وممارساته اليومية، فالأخبار تعتبر الوعاء الفكري والثقافي والعلمي الذي ينهل منه كل متتبع ومتلقي لوسائل الإعلام، ومرجعية لبناء الوعي الاجتماعي لدى الأفراد والجماعات والذي ينعكس على الجو الثقافي التربوي للأسرة.

الجدول رقم 13: يبين أنوع البرامج التلفزيونية والإذاعية متابعة من أفراد أسر المبحوثين.

متابعة أفراد الأسر لبرامج تلفزيونية وإذاعية		التكرارات	النسبة المئوية
نعم	رياضية + تثقيفية + ترفيهية + قصص وأفلام	27	% 38,6
	تثقيفية + ترفيهية + قصص وأفلام	3	% 4,3
	ترفيهية + قصص وأفلام	28	% 40
لا لا يتابعون أي برنامج		12	% 17,1
المجمـــوع		**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول أعلاه الذي يبين أنواع البرامج التلفزيونية والإذاعية التي يتابعها أفراد الأسرة، نجد نسبة **40% من المجموع الكلي**، لأفراد الأسر الذين يتابعون أكثر في التلفزيون والإذاعة "**برامج ترفيهية و قصص وأفلام**"، ثم نجد نسبة **38,6% من المجموع الكلي**، لأفراد الأسر الذين يتابعون أكثر في التلفزيون والإذاعة "**برامج رياضية وتثقيفية وترفيهية وقصص وأفلام**"، ثم نجد نسبة **17,1% من المجموع الكلي**، لأفراد الأسر الذين "**لا يتابعون أي برنامج**" في التلفزيون والإذاعة، ثم أخيرا بنسبة ضعيفة وهي **4,3% من المجموع الكلي**، لأفراد الأسر الذين يتابعون أكثر في التلفزيون والإذاعة "**برامج تثقيفية وترفيهية وقصص وأفلام**".

لقد اكتسح الإعلام السمعي وبدرجة أكبر الإعلام المرئي الساحة في العالم وأصبح الوسيلة المفضلة لمتابعة الأحداث الوطنية والعالمية، وسبب ذلك لما تتمتع به هذه الوسيلة من متعة وإثارة وتنوع وتجول عبر العالم، ولهذا السبب أصبحت من أكثر الوسائل فعالية في استمالة الأفراد لمتابعتها، فهي لم تعد وسيلة إعلامية فقط، وإنما أصبحت وسيلة للتسويق والتسلية والترفيه موجهة لكافة شرائح المجتمع،

زيادة على كونها وسيلة تعليمية وتثقيفية، ولهذا انتشرت في العالم بسرعة غير مسبوقة.

وفي هذا المضمار نلاحظ تسابق وتنافس الفضائيات في استقطاب الجماهير المشاهدة من خلال برامجها السياسية والدينية والرياضية والتثقيفية والترفيهية وغيرها، التي تمرر عبرها رسائلها الفكرية تساهم من خلالها في صناعة وتوجيه الرأي العام، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت تأثير البرامج حسب نوعيتها ومحتواها على الأفراد، ومن خلالها يمكن أن تحدد الملامح الثقافية والتربوية والممارسات السلوكية الناتجة عنها، ولذا فاستقطاب البرامج الترفيهية والأفلام والمسلسلات لشريحة عريضة من جمهور المشاهدين من مختلف شرائح المجتمع يُلْمح إلى نوعية المستوى التعليمي التربوي الذي يتميز بها هؤلاء، وحتى إلى نوعية الأفراد وانتماءاتهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية ومرجعياتهم الأسرية المتواضعة، التي لا تحفز على اختيار المضامين القيمة والمفيدة اجتماعيا وثقافيا، والاستفادة منها في رفع مستوى المعارف والمعلومات الحياتية وفي تحسين السلوكات والممارسات الفردية حتى ترقى إلى مستوى السلوك الحضاري.

إن محتوى البرامج الترفيهية ونوعيتها التي في غالبها تافهة وبدون معنى، فهي بلا هدف ولا مقصد اجتماعي وثقافي وتربوي وأخلاقي، تعتمد على التسلية والفكاهة والضحك والرقص والغناء غير الملتزم، الذي يعتمد على الموسيقى صاخبة والكلمات غير المهذبة والعبارات السوقية التي في عمومها تخدش الحياء العام للأسرة والمجتمع الجزائري. وحتى البرامج الفكاهية من حصص ومسرحيات و"سكاتشات"، فهي في كثير من الأحيان لا تقدم رسائل هادفة القصد منها معالجة سلوكات اجتماعية خاطئة وممارسات يومية سيئة، بل نجدها تهدف إلى صنع الفرجة للمشاهد ودفعه إلى الضحك بأية وسيلة ومهما كان مضمون المقدم، بل الأدهى من هذا قد يكون هذا المضمون يسخر من بعض الثوابت الوطنية

والاجتماعية وبعض المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع، بقصد وهذا بدوافع إيديولوجية أو بغير قصد تحت تبريرات الضرورة الفنية، وبالإضافة إلى غياب الاستفادة الحقيقية من الناحية المعرفية والثقافية والتربوية من هذه البرامج الترفيهية، فقد تزرع سلوكات دخيلة وممارسات غريبة على المجتمع.

وبالنسبة للأفلام والقصص والمسلسلات فالإقبال الكبير على مشاهدتها والمداومة على متابعتها مؤشر قوي على الفراغ الزمني والفكري والثقافي والروحي الذي تعيشه شريحة واسعة من أفراد المجتمع الجزائري، لذا ففي الغالب يكون هذا الإقبال من جمهور المشاهدين قصد تمضية الوقت خاصة للنساء الماكثات بالبيت والأفراد البطالين والقاعدين عن العمل، كما يكون بهدف الفرجة والمتعة والتسلية، هذا الاستقطاب القوي للمشاهدين يرجع للعدد الكبير من الفضائيات والقنوات الإذاعية التلفزيونية التي لا ينقطع بثها ونتيجة الزخم والتنافس الكبيرين في إنتاج الأفلام والمسلسلات، ويرجع كذلك لنوعيتها ولمضمونها الجذّاب بالنسبة لمجموع المشاهدين، رغم أن هذا المضمون قد يحمل في الغالب الكثير من السلبيات مقابل القليل من الإيجابيات، فباستثناء بعض الإنتاجات التاريخية من أفلام ومسلسلات التي لم يطلها تزييف وتحريف للحقائق والأفكار، وبعض الأفلام والمسلسلات الاجتماعية، وذات البعد الديني والفكري والثقافي، الهادفة إلى ترسيخ قيم ومبايء سامية التي قد تفيد المتتبع لها ثقافيا واجتماعيا وسلوكيا، فإن جل ما يقدم منها يدع إلى أفكار هدامة، ومعتقدات فاسدة، وإلى مظاهر انحرافية وسلوكات غير سوية، وممارسات اجتماعية باطلة، كالعنف والاعتداءات والاختطاف والاغتصاب والتشرد والسرقة والسطو والإدمان على المخدرات والمتاجرة بها وفساد الأخلاق، وكل أنواع الجرائم العادية والمنظمة وحتى القعود عن العمل وعن القيام بالواجبات الأسرية والاجتماعية أو التهاون في ذلك، كما أن هناك تصوير لواقع اجتماعي مثالي ونموذجي الذي لا يمت بصلة إلى الواقع حقيقي لغلبية أفراد المجتمع، هذا التصوير

عملية تخديرية للأفراد لتغيّبهم عن حقيقة واقعهم الأسري والاجتماعي بدعوى نسيان الهموم والمشاكل، ما يدخلهم في فخ التقليد الأعمى للسلوكات والممارسات الوافدة، ولتقمص مظاهر وعادات سيئة ولتبني أفكار ومعتقدات مغايرة، ويكفي الإشارة فقط إلى الأسماء التي أصبحت الأسر تطلقها على مواليدها المستوحاة من ذلك المضمون؛ وتشبُّها ببعض الممثلين في الأفلام والمسلسلات، والتي في كثير من الأحيان لا يدركون دلالاتها ولا معانيها، كما أنه في كثير من الأحيان دخلت عبارات وكلمات إلى القاموس اللغوي الشعبي، ومظاهر وظواهر إلى الوعاء الاجتماعي للمجتمع الجزائري غريبة وعجيبة مست حتى بعض تقاليده الاجتماعية، وفي غياب أو نقص البدائل الإيجابية وجدت الأفلام والمسلسلات المدبلجة وحتى العربية، والتي استغلت لغة المجتمعات العربية وحتى بعض لهجاتها واتخذتها كوسيلة للنفاذ إلى مجتمعاتنا بتقديم صورة نموذجية عن الواقع الاجتماعي لمجتمعاتهم، وما يلفت الانتباه أن هذا النوع من الدراما، لم يقتصر جمهور مشاهديه على النساء فقط بل تعدى ذلك إلى الكثير من الرجال مع مرور الوقت، وأصبح مضمونه يشكل جزءا من حديثهم ونقاشاتهم اليومية، دون أن ننسى الإشارة إلى المسلسلات والأفلام العالمية والتي تستغل القوة الإنتاجية والفنية في بث مقاصد فكرية وإيديولوجية سياسية واجتماعية للحفاظ على الهيمنة الغربية وتكريس تبعية المجتمعات العربية ثقافيا وعلميا واجتماعيا.

فالإعلام المعاصر لم يعد مجرد أداة لتوصيل أو نقل للأخبار أو مجرد وسيلة للترويج والتسلية بل أصبح أداة فاعلة في تشكيل العقل والسلوك البشري، فالإعلام بوسائله الحديثة والمتنوعة إنما يصدر عن تصورات وتوجهات وأفكار ومبادئ تعمل على إحداث تغيير مقصود في الأفراد والمجتمعات.

وانطلاقا أيضا من النتائج السابقة في الجدول نجد أن شريحة واسعة أخرى من الأفراد تتابع بالإضافة إلى البرامج الترفيهية والمسلسلات والأفلام، برامج

رياضية وثقافية، فلا يخفى على أحد أن الرياضة وبخاصة كرة القدم أصبحت ظاهرة اجتماعية عالمية، نظرا لانتشارها الواسع في كل المجتمعات، ومن ثم المتابعة الواسعة لها من قطاع واسع من الجمهور المشاهدين من مختلف الشرائح بما في ذلك جزء كبير من النساء، وخير دليل على ذلك حقوق بث المباريات ومختلف المنافسات الرياضية، والتي وصلت قيمتها إلى مئات الملايير من الدولارات، وأصبحت محل تنافس بين مختلف القنوات المتخصصة الرياضة أو العامة لاستغلال البث، لأنها مطلب جماهيري وتحقق لها نسبة إقبال واسعة جدا على المشاهدة، وهذا ما يعود عليها بربح مادي وإعلامي وسياسي واجتماعي، ولكن الأمر الذي أقتنع به هو أن هذه البرامج الرياضية، يمكن أن تحقق المتعة والتسلية والترفيه لمتتبعيها، لكن المبالغة في متابعة يجعلها وسيلة مخدرة وأداة تُلفت الأنظار عن حقيقة الواقع الاجتماعي، وتُقْعد الأفراد عن فهم المشاكل الاجتماعية والتفكير في طرق حلها، بل قد يصل الأمر إلى درجة التهور والاندفاع للقيام ببعض التصرفات السيئة وحتى الخطيرة، فيحدث تشابك بالألسنة والأيدي وحتى بالأسلحة البيضاء من أجل تحليل لوقائع ومقابلات رياضية.

أما فيما يخص البرامج الثقافية فرغم أنها أصبحت معتبرة من حيث الكم في السنوات الأخيرة نتيجة لانتشار الفضائيات والتنافس بينها، إلا أنه قد نجد محتواها في البعض منها بسيطا، وليس له القدرة على التأثير وعلى جذب واستمالة جمهور المشاهدين لها، وحتى أن البعض منها موجه للنخب الفكرية والثقافية من جمهور المشاهدين، لكن هناك برامج معتبرة استطاعت أن تكسر الطبور وتجد لنفسها مكان قويا بين جمهور المشاهدين، وتقدم مادة ثقافية وفكرية مفيدة يمكن الإشارة هنا إلى برنامج "زدني علما" وبرنامج " إرشادات طبية" وبرنامج " من يربح المليون" وبرنامج "الواقع الاجتماعي" وبرنامج "خط أحمر"؛ وغيرها من البرامج المفيدة ثقافيا واجتماعيا التي استقطبت جمهورا واسعا من مختلف شرائح المجتمع الجزائري،

ولعبت دورا مهما في تشكيل الوعي الاجتماعي، وإحداث تغيرات على السلوكات والممارسات الاجتماعية واليومية.

ورغم الانتشار الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة في ظل هذا التطور التكنولوجي الرهيب، إلا أن شريحة معتبرة لا تتابع البرامج الإذاعية والتلفزيونية مهما كان نوعها، وهذا يتطابق مع معطيات وتحليلات الجدول السابق التي أكدت عدم متابعة شريحة معتبرة من أفراد المجتمع للأخبار عبر أي وسيلة إعلامية ممكنة، وفي نفس سياق التحليل؛ الكثير من الأفراد والأسر إمكانياتهم المادية ضعيفة أو معدومة تماما، وهذا لغياب دخل مستقر وموارد مالية للأسرة، وكذلك لمشكلة السكن وهذا بعدم توفره أصلا أو لضيقه، كما أن السعي الحثيث وراء توفير متطلبات الحياة المادية يشغل الكثير منهم ولا يترك لهم الوقت لمتابعة التلفاز أو المذياع، هذا الغياب عن متابعة التلفاز يجعل الكثير من الأفراد بعيدين عن الكثير من الحقائق الفكرية والمعرفية وعن الواقع الاجتماعي وما يدور فيه على المستوى المحلي والوطني.

الجدول رقم 14: يبين العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين واعتقادهم بدور وسائل الإعلام المختلفة في تثقيف الفرد

المستوى التعليمي / دور وسائل الإعلام في تثقيف الفرد		بـــدون مستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
نعم	لأنها تقوم بتوعية الأفراد	1	4,8 %	11	61,1 %	3	18,8 %	2	16,7 %	0	%0	17	24,3 %
	لأن المواضيع الجادة تعلم وتربي وتضيف معلومات	6	28,6 %	5	27,8 %	7	43,8 %	5	41,7 %	2	66,7 %	25	35,7 %
لا	لأنها لاتهتم بتعليم الأفراد	9	42,9 %	2	11,1 %	2	12,5 %	4	33,3 %	0	0 %	17	24,3 %
	لأنها تقدم برامج ومواضيع وحصص تفسد الأخلاق والقيم	5	23,8 %	0	0 %	4	25 %	1	8,3 %	1	33,3 %	11	15,7 %
المجموع		**21**	**100 %**	**18**	**100 %**	**16**	**100 %**	**12**	**100 %**	**3**	**% 100**	**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

نتائج الجدول الذي يربط العلاقة بين المستوى التعليمي والاعتقاد بأن وسائل الإعلام المختلفة لها دور في تثقيف الفرد، في اتجاهه العام يمكن أن نجزأه إلى ثلاث أجزاء، الأول ويشمل **الصنف الأول** وهو" **نعم لأن المواضيع الجادة تعلم وتربي وتضيف معلومات**" بأكبر نسبة وهي**35,7% من المجموع الكلي**، ونجد خلال تقاطع المتغيرين، نسبة أعلى لفئة الذين لهم" **مستوى تعليمي جامعي**" **66,6%**، ثم لفئة الذين لهم" **مستوى تعليمي متوسط**" نسبة **43,8%**، وقريب منها فئة الذين لهم" **مستوى تعليمي ثانوي**" بنسبة **41,7%**، أما

النسبة ما قبل الأخيرة فهي لفئة " **بدون مستوى تعليمي**" بـ **28,6%**، غير بعيد عنها نجد فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**" بنسبة **27,8%**.

إن القناعات التي يكتسبها ويتبناها الفرد حول أهمية وسائل الإعلام ودورها بالنسبة للأفراد وللمجتمع، تُبنى من خلال مجموعة من المتغيرات والعوامل المحيطة بالفرد في أسرته ومجتمعه، كالبيئة الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية والمادية التي تعتبر مرجعياته لتكوين تصورات واضحة وأراء صادقة واعتقادات راسخة، دون أن ننسى العوامل والمتغيرات الأخرى على غرار السن كمؤشر لمستوى الخبرة والتجربة والحنكة المكتسبة مع مرور الزمن، والمستوى التعليمي كمؤشر لدرجة النضج والوعي والفهم وحسن التقدير.

ومن هذا المنطلق تأتي الاعتقادات الإيجابية حول دور وسائل الإعلام المختلفة خاصة السمعية والسمعية البصرية والإلكترونية، أو ما يعرف في لغة الصحافة بوسائل الإعلام الثقيلة، التي تتخطى المسافات والحواجز وتغزو البيوت والعقول، على غرار القنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، والإذاعات المحلية والدولية، والشبكة العنكبوتية (الانترنت)، وفي سياق اعتبار الدور التعليمي التثقيفي التربوي، وعلى اعتبار الأخبار الصادقة عن مستجدات الواقع المعاش، والمعلومات والمعارف المفيدة في شتى المجالات، يتماشى هذا الطرح تناسبا مع المستوى التعليمي للفرد الذي يحقق له النضج الفكري والمعرفي والإدراكي وحتى الاجتماعي، الذي يؤهله لاختيار المواضيع التي يتابعها، وانتقاء الحصص والبرامج والأفلام والمسرحيات المتنوعة والأشرطة الوثائقية، وغيرها من نشاطات الشبكات البرامجية لمختلف القنوات والإذاعات وباقي الوسائط الإعلامية الثقافية التكنولوجية الحديثة، وبقدرة الفرد المتعلم على التمييز يمكن أن يتابع ما يتماشى وتوجهاته الدينية والثقافية والاجتماعية وغيرها ووفق احتياجاته المعرفية، فيمكن بذلك أن يتابع الأشرطة العلمية والتاريخية والفكرية، والحصص الدينية والتعليمية والتثقيفية والفنية الهادفة، والريبورتاجات التاريخية والاجتماعية والإخبارية، والأفلام والمسرحيات والمسلسلات التاريخية والهادفة. كل هذا يضيف إلى الأفراد المتابعين لها رصيدا علميا معرفيا تربويا ثقافيا معلوماتيا.

– في نفس الاتجاه وفي الجزء الثاني حسب نتائج الجدول العامة نجد صنفين متساويين، **فالصنف الثاني** وهو" **نعم لأنها تقوم بتوعية الأفراد**" نسجل **24,3% من المجموع الكلي،** ونسجل نسبة أكبر لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**" بـ **61,1%**، لتهوى النسبة إلى أقل من الربع بنسبتين متقاربتين، حيث نجد نسبة **18,8%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي متوسط**"، و نسبة **16,7%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**"، وفي أخير نزول حاد في النسب حيث نجد لفئة الذين هم "**بدون مستوى تعليمي**" نسبة **4,8%**، لتنعدم تماما عند فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي جامعي**".

يبدوا جليا تأثير وسائل الإعلام القوي خاصة منها المرئية والمسموعة على الأفراد محدودي المستوى التعليمي، وهذا يظهر من اقتناعهم أن هذه الوسائل تقوم بدور التوعية والإرشاد والتوجيه من خلال مختلف البرامج والحصص والريبورتاجات وكل ما يُبث فيها من مواد ومنتجات إعلامية وإعلانية، ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو تلك الحملات الإعلامية التي وجهت للأفراد وللأسرة الجزائرية قصد تغير وتعديل سلوكات اجتماعية، وتحويل تقاليد معيشية وحياتية إلى أنماط جديدة، وفرض نماذج تفاعلية مستحدثة في البيئة الأسرية، يظهر ذلك من خلال نجاح تلك العملية في الحد من النمو الديموغرافي الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وذلك عن طريق توعية الأسر الجزائرية بضرورة تنظيم النسل وتباعد الولادات، هذه الفكرة التي وجدت في البداية معارضة قوية من طرف غالبية أفراد المجتمع، نتيجة الأعراف والتقاليد الخاطئة والفهم السيء للدين الإسلامي، وقد أثبتت الإحصائيات هذا النجاح حيث أن"معدل الخصوبة (طفل لكل امرأة): (في سنة 1970 في المناطق الحضرية 7.3، وفي المناطق الريفي 8,5) ،(في سنة 1986 المناطق الحضرية 5, 4 وفي المناطق الريف7,1)، (في سنة 1992 المناطق الحضرية 3,6 وفي المناطق الريفي5,3)، (في سنة 1998 في المناطق الحضرية 2,4 وفي المناطق الريفي 3)، (في سنة 2002 في المناطق الحضرية2 وفي المناطق الريفي2,5)"[1]، كما لا ننسى ذلك الدور

[1]- Zahia OUABAH-BEDIDI: **La baise de la fécondité en Algérie « Transition de développement Ou Transition de Crise** », institut d'étude politique de paris, MAI 2004, P 648.

الكبير في توعية أفراد المجتمع والأسر الجزائرية لإنجاح مختلف المخططات الصحية التي كانت تهدف إلى تحسين الوضع الصحي لأفراد الأسرة الجزائرية، عن طريق القيام بعملية التطعيم لمختلف الأمراض المزمنة والمستعصية كحصبة والكزاز بعدما كانت هناك مقاومة سلبية من أفراد المجتمع الجزائري لهذه العملية نتيجة الجهل والأمية، وهذا ما ساهم بقدر كبير في التقليل من الوفيات وتحسّن الوضع الصحي للأمهات والأطفال، وبعد فترة أصبح الأمر نمطا مألوفا وسلوكا اعتياديا يُقبل عليه أفراد الأسرة بكل عفوية، بل يحرصون على ذلك بقوة.

كما لا ننسى مساهمة هذه الوسائل في توعية مختلف شرائح وفئات المجتمع الجزائري في فترة العشرية السوداء والانفلات الأمني، عن المخاطر الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تنجر عن الانسياق وراء هذا الاتجاه، فخلق نوع من التلاحم والتآزر والتضامن والتعاون، وساهمت في إرساء قواعد السلم والمصالحة، وعودة المغرور بهم إلى كنف أسرهم ومجتمعهم، وجنّب ذلك المجتمع الجزائري ويلات كبيرة وأزمات حادة وانهيار لكيان المجتمع كما يحدث الآن في بعض المجتمعات العربية.

– في نفس الاتجاه وفي الجزء الثاني دائما حسب نتائج الجدول العامة، **نجد الصنف الثالث** وهو" **لا لأنها لا تهتم بتعليم الأفراد**" نسجل **24,3% من المجموع الكلي**، ونجد عند تقاطع المتغيرين نسبة **42,9%** لفئة الذين هم "**بدون مستوى تعليمي**"، ثم نسبة **33,3%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**"، ثم بعدها نسبة **12,5%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي متوسط**"، غير بعيد عنها نجد فئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**" بنسبة **11,1%**، وأخيرا نسبة منعدمة للذين لهم "**مستوى تعليمي جامعي**".

نظرة أخرى مغايرة و معاكسة لدور وسائل الإعلام وأهميتها التعليمية والتثقيفية للفرد والأسرة والمجتمع، حيث نجد طموح منعدمي ومحدودي المستوى التعليمي كبير تجاه وسائل الإعلام، ولذا فما يبرمج ويبث من خلالها لا يلبي حاجات هؤلاء الثقافية والتربوية والتعليمية، ولا يحقق رغباتهم في الاستفادة النوعية التي تسمح لهم بتغطية العجز والنقص

الذي فرضه عليهم مستواهم العلمي المنعدم أو المتواضع، وهذا سواء من قلة مختلف البرامج المخصصة لذلك مع طغيان البرامج الإخبارية والسياسية والرياضية والترفيهية التي أصبحت تعج بها معظم القنوات التلفزيونية والإذاعية من جهة، ومن جهة أخرى لنوعية تلك البرامج الهادفة التي لا تجذّب هته الشريحة من المجتمع ولا ترغّب في متابعتها، خاصة إذا كانت بلغة أكاديمية قوية لا تتواضع وتراعي مستوى هؤلاء فهي في كثير من الأحيان موجهة إلى النخب المتعلمة.

في القطاع الأخر من أفراد المجتمع الذين يحزون على مستوى تعليمي مقبول يسمح لهم بفهم ما يعرض ويقدم وحتى يؤهلهم لتمحيصه ونقده، فرُؤيتهم واعتقادهم على أن دور وسائل الإعلام المختلفة وخاصة المسموعة والمرئية لا يرتقي إلى مصاف تحقيق الأهداف التعليمية التربوية التثقيفية بل هو بعيد عن ذلك، في ظل بروز التكنولوجيات الحديثة وما فرضته من أعداد كبيرة من الوسائط الإعلامية عبر الشبكة العنكبوتية والقنوات الفضائية العربية والغربية وغيرها، فالكثير منها تخدم أغراضا غير بريئة ومطامح ومصالح مقصودة، فتصنّع برامج وفق هذا التوجه وفق ايديولوجيات وغايات معينة، ويكفي أن نذكر بعض البرامج العربية وليس الغربية، والتي تنفق عليها مئات الملايين من الدولارات لكنها فارغة المحتوى بل وهدامة، كبرنامج "ستار أكاديمي" و" أرب أديول" و" برج الأبطال"...مثل هذه البرامج هي التي تطمس الدور الثقافي التعليمي لوسائل الإعلام الحديثة لدى شريحة واعية من المجتمع.

– في الجزء الثالث من نتائج العامة للجدول نجد النسبة الأخيرة التي تمثل **الصنف الرابع** وهو" **لا لأنها تقدّم برامج ومواضيع وحصص تفسد الأخلاق والقيم**" نسجل **15,7% من المجموع الكلي**، حيث نجد نسبة **33,3%** الذين لهم "**مستوى تعليمي جامعي**"، ثم نسبة **25%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي متوسط**"، ثم نسبة **23,8%** لفئة للذين لهم "**بدون مستوى تعليمي**"، أما النسبتين المتبقيتين فنسجل نسبة ضعيفة بـ **8,3%** لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ثانوي**"، ومنعدمة لفئة الذين لهم "**مستوى تعليمي ابتدائي**".

شريحة معتبرة من أفراد المجتمع ينظرون إلى وسائل الإعلام المختلفة نظرة تشاؤمية، باعتبار أنها تسيء أكثر مما تفيد، هذه الشريحة تتصدّرها أصحاب المستويات التعليمية المرتفعة نسبيا بالإضافة إلى منعدمي المستوى التعليمي، فهم يتقاسمون نفس الاعتقاد السيء، وهذا راجع في الغالب إلى خلفيتهم الأسرية المبنية على أسس وقيم أخلاقية وتربوية حسنة، وأمام التدفق السريع والقوي لمختلفة البرامج الترفيهية والفنية وحتى الإباحية التي تبث من قنوات متعددة ومنها المتخصصة في ذلك، والتي يصعب مراقبتها وحتى مراقبة من يتابعها، تولد هذه الاعتقاد بسلبية هذه الوسائل في العموم، وحتى مساهمة في هدم الأساس الأخلاقي والاجتماعي للبناء الأسري.

الجدول رقم 15: يبين علاقة سن المبحوثين واعتقادهم بدور وسائل الإعلام المختلفة في تثقيف الفرد

السن بالسنة / دور وسائل الإعلام في تثقيف الفرد		أقل من21		40-21		60-41		61 فما فوق		المجموع	
نعم	لأنها تقوم بتوعية الأفراد	5	41,7 %	5	20,8 %	5	26,3 %	2	13,3 %	17	24,3 %
	لأن المواضيع الجادة تعلم وتربي وتضيف معلومات	6	50 %	8	33,3 %	6	31,6 %	5	33,3 %	25	35,7 %
لا	لأنها لا تهتم بتعليم الأفراد	1	8,3 %	5	20,8 %	6	31,6 %	5	33,3 %	17	24,3 %
	لأنها تقدم برامج ومواضيع وحصص تفسد الأخلاق والقيم	0	0 %	6	25 %	2	10,5 %	3	20 %	11	15,7 %
المجموع		**12**	**%100**	**24**	**%100**	**19**	**%100**	**15**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل علاقة متغير السن مع اعتقاد المبحوثين في دور وسائل الإعلام في تثقيف الفرد، نجد في الاتجاه العام نسبة **35,7% من المجموع الكلي للصنف الأول** وهو" **نعم لأن المواضيع الجادة تعلم وتربي وتضيف معلومات**"، ونجد عند تقاطع المتغيرين نسبة **50%** لفئة "**أقل من21 سنة**" وهي شريحة الأطفال والمراهقين، **ثم نسبة 33,3%** لكل من فئة "**21-40 سنة**" وهي شريحة الشباب، وفئة "**61 سنة فما فوق**" وهي شريحة الشيوخ، وأخيرا نسبة 31,6% لفئة "**41-60 سنة**" وهي شريحة الكهول.

– كما نجد **في الصنف الثاني** وهو" **نعم لأنها تقوم بتوعية الأفراد**" نسجل **24,3% من المجموع الكلي**، ونسجل نسبة أكبر لفئة الذين لهم "**أقل من 21 سنة**" بـ **41,7%** وهي شريحة الأطفال والمراهقين، ثم نسبة **26,3%** لفئة "**41–60 سنة**" وهي شريحة الكهول، ثم نسبة **20,8%** لفئة "**21–40 سنة**" وهي فئة الشباب، وفي الأخير نجد فئة "**61 سنة فما فوق**" وهي شريحة الكهول بنسبة **13,3%**.

تتزامن مرحلة الطفولة والمراهقة مع مرحلة التّمدرس في مختلف الأطوار التعليمية، ولذا تُقبل هذه الشريحة على التّعلم النظامي الذي يفرض نمطا من البحث والاكتشاف عن طريق الوسائط التكنولوجيا الحديثة، ولعل ما يجد من معلومات مفيدة ومعارف متنوعة في وسائل الإعلام المختلفة بما يتوافق وتطلعاته العلمية والمعرفية والإخبارية، يكوّن لديه صورة إيجابية عن تلك الوسائل، كما أن التوجيه الذي يتلقاه في محيطه الأسري والمدرسي من جهة، و ميولاته ورغباته التي تحددها هذه المرحلة من جهة أخرى، تدفعهم بكل تلقائية إلى اختيار البرامج التي تبث في مختلف الوسائط الإعلامية، لذا نجدهم شغوفين بمتابعة "الأفلام الكرتونية" والقصص المختلفة والحصص الترفيهية التعليمية والأشرطة الوثائقية عن الحيوانات وحياة البراري والاختراعات وغيرها.

من وجهة نظر أخرى يمكن للعفوية والبراءة التي تتميز بها هذه الشريحة من المجتمع، أن تكوّن لديها انطباعا على أن كل ما يقدم في الوسائط الإعلامية المتعددة هو موجه لإفادة المتتبعين من أفراد المجتمع دون تميز وانتقاء للبرامج المتباينة في الطرح والمتباعدة والمتناقضة في الأهداف، فيسود الاعتقاد الايجابي اتجاه وسائل الإعلام المختلفة.

وبالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى، فإن التصور المبني عن دور وسائل الإعلام؛ يعتمد على الخبرة والتجربة التي تكوّنت لديهم عبر مرور الزمن "فالزمن جزء من العلاج"، وعن طريق الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي مع مختلف شرائح المجتمع ومختلف المواقف الاجتماعية التي تصقل الفكر وتحفز العقل، دون إغفال الدور المحيط الأسري في إرساء معايير وقيم اجتماعية مستمدة من الدين الحنيف ومن لب وجوهر الأعراف والتقاليد

والعادات. كل هذا وَلَدَ لديهم نضجا فكريا واجتماعيا مكّنهم من التمييز بين الغث والسمين والجيد والسيء، وبالتالي بناء اعتقاد عن الدور الإيجابي لوسائل الإعلام المتعددة والمختلفة بما تبثه من برامج هادفة وتقدمه من مواضيع جادة تلعب دورا كبيرا في توعية وتوجيه وإرشاد أفراد المجتمع، وفي إفادتهم بمعلومات ومعارف وأخبار تثري رصيدهم المفاهيمي والمعرفي والعلمي، وفي بروز أنماط سلوكية إيجابية وحضرية تتماشى ومبادىء التنشئة الاجتماعية السوية.

– دائما في الاتجاه العام وبنفس نسبة الصنف السابق، نجد **الصنف الثالث** وهو" **لا لأنها لا تهتم بتعليم الأفراد**" نسجل **24,3% من المجموع الكلي**، ونجد عند تقاطع المتغيرين النسب تنازلية؛ من أكبر شريحة اجتماعية وهي شريحة الشيوخ إلى أصغر شريحة اجتماعية وهي شريحة الأطفال والمراهقين، حيث أن نسبة فئة "**61 سنة فما فوق**" هي **33,3%**، ثم فئة "**41–60 سنة**" بنسبة **31,6%**، ثم فئة "**20–40 سنة**" بنسبة **20,8%**، وأخيرا فئة "**أقل من21 سنة**" بنسبة **8,3%**.

ما يلفت الانتباه التناسب الطردي للاعتقاد بعدم وجود دور لوسائل الإعلام المختلفة في تثقيف وتعليم أفراد المجتمع، حيث أن شريحة الشيوخ وشريحة الكهول ثم بعدها شريحة الشباب تولد لديهم انطباعا قويا وإيمانا راسخا بعدم وجود فائدة تعليمية تثقيفية وحتى تربوية لما تبثه الوسائط الإعلامية الحديثة هذا لدرجة النضج الفكري والاجتماعي التي بلغوها مع مرور الزمن – كم سبق الإشارة إليه–، وربما هذا ما يسمح لهم بإجراء مقارنة بين تلك البرامج المتنوعة التي كانت تبث في القنوات الإذاعية والتلفزيونية في السابق، والبرامج التي تبث في الوقت الحالي عبر مختلف الوسائط الحديثة، في الأولى كانت تراعي قيم ومبادىء الأسر والمجتمع الجزائري، فحتى البرامج غير جزائرية العربية والأجنبية تطولها مقص الرقابة والتمحيص للأفكار والإيديولوجيات الهدامة والمواضيع التي قد تخدش حياء الفرد والأسرة الجزائرية، أما في الوقت الحالي فانتشار الفضائيات والشبكات العنكبوتية يعتبر

بمثابة غزو إعلامي ثقافي ...لا يمكن التصدي له بسهولة إلا عن طريق التوعية والتوجيه الصحيح للأفراد.

وحتى في المجال الفني والدرامي والموسيقى؛ حَلَ مكان وبَدَلَ الكلمات الهادفة والمعبرة والمهذبة كلمات ساقطة وسوقية لا تمت لأصالة المجتمع الجزائري بصلة، وبدل الأغاني الوطنية والاجتماعية والعاطفية المهذبة، أغاني لقيطة وماجنة إلى حد الفجور، وبدل الأفلام والمسلسلات الثورية والاجتماعية والقصصية، أفلام العري والخلاعة والكذب التي لا تعكس حقيقة الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

هذه صورة التي ينطلق منها قطاع واسع من شرائح البالغة من المجتمع الجزائري عن حقيقة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المختلفة لنشر الثقافة والعلم والتربية، وهذا ما يولد نظرة تشاؤمية وسيئة عنها.

أما شريحة الأطفال والمراهقين ببراءتها وعفويتها كما قلنا سابقا فإنها لا تنظر إلى دور وسائل الإعلام المختلفة بهذا المنظار، بل من زاوية أخرى مغايرة تماما، فهي لم تعايش تلك البرامج التي عايشتها الشرائح الاجتماعية السابقة لها، ولم تنشأ منها ومعها، ولذا ليس لهم تلك القدرة على المقارنة وتكتفي بالاقتناع بأن ما تقدمه وسائل الإعلام في مجمله مفيدا لهم.

– وأخيرا نجد **الصنف الرابع** وهو" **لا لأنها تقدّم برامج ومواضيع وحصص تفسد الأخلاق والقيم**" بنسبة **15,7% من المجموع الكلي**، وأهم ما يميز هذه النسب عند تقاطع المتغيرين، انعدام نسبة فئة "**أقل من 21 سنة**"، أما نسب الفئات الأخرى فلا تتعدى الربع، أي نسبة **25%** لفئة "**21–40 سنة**"، أما شريحة الشيوخ فهي بنسبة **20%**، وشريحة الكهول بنسبة **10,5%**.

نفس ما طرح في التحليل الأخير، فإن هناك تأكيدٌ مرة أخرى أن شريحة الأطفال والمراهقين ببراءتهم وعفويتهم وفطرتهم وربما بسذاجتهم، لا ينظرون إلى وسائل الإعلام المختلفة وانعكاسها على الأفراد والأسر والمجتمع ككل، بنفس نظرة الشرائح الاجتماعية

الأخرى المتقدمة في السن، فبالنسبة لهم لا يمكن أبدا أن يكون لهذه الوسائل دور سيء ومفسد، فيرفضون أن يكون انطباعهم على ما يقدم عبرها محطما للأخلاق الرفيعة والكريمة والقيم الاجتماعية النبيلة التي يتمتع بها المحيط الأسري و يزخر بها المجتمع الجزائري.

ربما تبقى هذه نظرة ضيقة وتمحيص ناقص ورؤية ساذجة لدور الوسائط الإعلامية الحديثة من هذه الشريحة، عكس الشرائح الأخرى، التي نجد لدى جزء معتبر منها نظرة عكسية وانطباع مخالف، يدل على تصور واعتقاد بسلبية مختلف وسائل الإعلام الحديثة، بما تبثه وتقدمه من خلاعة ومجون وفساد للأخلاق وتحطيم للقيم لا يمت بصلة إلى الثقافة والتثقيف ولا إلى العلم والتعلم.

الجدول رقم 16: يبين العلاقة بين جنس المبحوثين ومدى اعتقادهم أن وسائل الإعلام المختلفة كانت من العوامل التي دفعتهم إلى التشرد.

الجنس / الاعتقاد أن وسائل الإعلام من العوامل التي دفعته للتشرد	ذكر		أنثى		المجموع	
نـــعـــم	8	%25	7	%18,4	15	21,4 %
لا	24	%75	31	%81,6	55	%78,6
المجموع	**32**	**100%**	**38**	**100%**	**70**	**100%**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في هذا الجدول الذي يربط متغير الجنس مع مدى اعتقاد المبحوثين بأن وسائل الإعلام المختلفة من العوامل المهمة التي دفعت إلى التشرد، حيث نجد من خلال الاتجاه العام للجدول وبنسبة كبيرة فاقت الثلثين **للصنف الأول** وهو "**لا أعتقد أن وسائل الإعلام من العوامل التي دفعتني للتشرد**" بنسبة **78,6% من المجموع الكلي**، ونجد عند توجهنا نحو متغير الجنس، نسبة **81,6%** لفئة "**الإناث**"، أما النسبة فئة "**الذكور**" فهي **75%.**

تماشيا مع بعض معطيات الجدول السابق والتحليلات المطروحة حول الاعتقاد بدور وسائل الإعلام الإيجابي في تثقيف وتعليم وتربية وتوعية الأفراد والأسر في المجتمع، وجدنا نسبة معتبرة أقرت بذلك هي 60% (نعم: 35,7 % و34,3%)، هذه النظرة الإيجابية إلى وسائل الإعلام الحديثة وما تقدمه من خدمات جليلة، تنعكس على سلوكهم وتصرفاتهم وأنشطتهم المختلفة وتوجهاتهم وقراراتهم المصيرية المتعلقة بحياتهم الاجتماعية، هذا ما ولد لديهم إيمانا راسخا واعتقادا جازما بأن هذه الوسائل بمنأى عن اتخاذهم التشرد سبيلا للعيش

والحياة، وينفون بذلك علاقة التأثير السلبي لتلك الوسائل على سلوكاتهم الاجتماعية التي انحرفت عن الأعراف والقيم الأسرية ومعايير المجتمع ولكن بفعل عوامل أخرى.

كما أن شريحة واسعة من أفراد المجتمع؛ والذين يعتقدون بأن وسائل الإعلام المختلفة ليس لها دور مهم في العملية التربوية التثقيفية للأفراد، بل يمكن أن يتعدى هذا الدور ليكون هداما ومفسدا، وينظرون إليها نظرة سلبية بحتة، يقرون بأن هذه الوسائل بعيدة أن تكون عاملا أساسيا وسببا رئيسيا في ترك المتشردين حياتهم الطبيعية في الوسط الأسري، وانتقالهم للعيش في الشارع بدون مأوى. وهذا يدفعنا للاستنتاج أن ثمة عوامل اجتماعية واقتصادية وتربوية كانت سببا في تشردهم.

كما أن هذه القناعة هي لدى الجنسين ذكورا وإناثا، فهناك عوامل أخرى مجتمعة أو منفردة تدفع الأفراد بالتفكير وسلوك طريق التشرد، إلا أن الإناث أكثر تحصنا من الذكور من التأثيرات السلبية لتلك الوسائل، ربما نتيجة وجود رعاية وحماية خاصة لهن في البيت الأسري الذي يوفر لهن المناعة اللازمة للتصدي لتلك التأثيرات من خلال التنشئة الاجتماعية الأسرية، وخاصة من طرف الأم التي تلعب في كثير من الأحيان الدور الإيجابي حين تكون قريبة من بناتها تسمع لانشغالاتهن وهمومهن وتحاول الإجابة عنها، وتدرك حاجتهن ورغباتهن وتحاول توفيرها، هذا يكون في البيت الأسري المتميز بجو تواصلي تحاوري –كم سبق الإشارة إليه–، وقد يساهم في ذلك أكثر مكوث الكثيرات منهن في البيت وحتى اللواتي يخرجن للعمل فلا يكون إلا وفق ضوابط اجتماعية محددة.

– ونجد كذلك الصنف الثاني "**نعم أعتقد أن وسائل الإعلام من العوامل التي دفعتني للتشرد**" بنسبة **21,4% من المجموع الكلي**، ونجد عند التقاطع مع متغير الجنس، نسبة **25%** لفئة "**الذكور**"، أما النسبة فئة "**الإناث**" فهي **18,4%**.

إذا شريحة معتبرة يسودها الاعتقاد بأن وسائل الإعلام المختلفة تساهم بقدر كاف في حدوث التشرد لدى الأفراد، وهذا يتماشى مع نتائج الجدول السابق وتحليلاته، حيث يعتقد جمهور واسع من أفراد المجتمع بأن ليس لوسائل الإعلام الحديثة المتطورة باستخدام

تكنولوجيا الرقمية، أي فائدة تعليمية تثقيفية، بل عكس ذلك تهدم وتدمر الأسس الأخلاقية والقيم الاجتماعية والمبادئ الأسرية، فهي تفسد أكثر مم تفيد.

إن بناء تصور وتكوين انطباع ما؛ لا يكون اعتباطيا ولا بالصدفة، بل له أسبابه العميقة وله مرجعياته المقنعة وخلفياته القوية، ولعل أبرز هذه الأسباب تجربة ومعايشة هذا الأمر، وهذا ما ينطبق على الانطباع القوي والاعتقاد الراسخ بأن لوسائل الإعلام الحديثة بتكنولوجياتها المتطورة وبما تبثه من برامج ومواد إعلامية وفنية، تعتبر من أبرز العوامل التي تساهم في تشرد الأفراد، حيث لا يمكن تجاهل تغلغل ماتبثه هذه الوسائل إلى كل بيت أسري دون استئذان، بل يتعداه لتتواجد حتى في المحال التجارية والمقر الوظيفية والمكاتب المهنية، كما لا يمكن تجاهل كذلك قوة تأثير هذه الوسائل أو بعضها أو بعض برامجها على شرائح اجتماعية متعددة أفرادا وجماعات، خاصة إذا غابت التحصينات الأسرية، وتُركت الممرات والمساحات لولوج هذه التأثيرات، نتيجة تفكك الأسرة اجتماعيا وأخلاقيا، وهشاشة شبكة علاقتها وارتباطاتها، وبسبب مناخها الثقافي والتعليمي المتواضع أو المنعدم الذي يخلق عادات تواصلية حوارية مُحَنَّطة ومجمَّدة.

ويتعرض الفرد بذلك وغيره لعملية غسل مخ وفكر، ويصبح أسير ما تبثه وسائل الإعلام الحديث، والتي تعتمد على تكنولوجيا جد متطورة، وتستخدم مؤثرات صوتية ومرئية، وخدع تقنية سمعية وبصرية، وحيل وخيال فني وتكنولوجي.

كل هذا يجعل من الفرد وفي كثير من الأحيان يعيش عالم غير عالمه وهو عالم الأحلام، وواقعا غير واقعه وهو واقع الخيال، ومجتمع غير مجتمعه وهو مجتمع افتراضي، وخاصة بمتابعته المسلسلات العربية والمدبلجة الضخمة والأفلام العربية والأجنبية المتنوعة والحصص الفنية والبرامج الموسيقية وغيرها، فتُمسَح من ذهنه القيم الفضيلة والأصيلة التي يتلقاها في محيطه الأسري، وتتبدل سلوكاته التي نشأ عليها، ويَنقُم على وضعه الاجتماعي وحتى على أسرته ومجتمعه، لينتفض ويثور رافضا واقعه الاجتماعي ولحياته العادية الطبيعية، فيحاول التغير بشتى الوسائل، فيتغير هندامه وملابسه ومظهره، وطريقة كلامه

وحتى نوعية ألفاظه وعباراته وحتى رفاقه وأصحابه، وينتقد ويغير طريقة عيشه التي تتحول في نظره إلى طريقة قديمة عتيدة، ليجد نفسه في مشاكل وصراعات في وسطه الأسري الناقم عليه، فيحاول تبديله وتبديل أفراده تارة بالسهر لمدة طويلة خارج البيت، وبمحاولة الهجرة الداخلية وبمحاولة الحرقة، وبترك البيت الأسري والبحث عن مكان أفضل فلا يجد نفسه في أخر المطاف إلا في حياة التشرد.

هذه النظرة يتقاسمها الذكور والإناث من الجنسين، ولعل الذكور بدرجة أكبر ربما نتيجة ما يتميزون به من صفات نفسية وجسمية، ومن عناد وتهور والتصميم على فعل الشيء، كما يقال باللغة الشعبية "رأسهم خشين"، وحبهم للمغامرة والمخاطرة ومخالفة الآخرين، فيقعون بسهولة فريسة ما تبثه وسائل الإعلام، فتتولد لديهم تمثّلات اجتماعية مغايرة، ويتوهمون بحياة جديدة مخالفة لحياتهم، تتصف بالتحرر من القيود الأسرية والضوابط الاجتماعية وقيم المجتمع ومعاييره، وتبدأ رحلة البحث عن هذا النموذج للعيش والحياة خارج البيت الأسري، لتصل في أخر المطاف وفي كثير من الأحيان إلى العيش في الشارع وإلى حياة التشرد، كما وقد تصل إلى سلوك طريق الانحراف والجريمة.

هذه النتيجة قد تتقاطع مع ما توصلت إليه الدراسة السابقة "**لفاطمة علي أبو الحديد علي**" إلى أن هناك متغيرات رئيسية تساهم في إفراز الظاهرة، ففي "ما تعلق بالمتغيرات الثقافية تتمثل في تدني الظروف الثقافية الأسرية للأطفال المتشردين من خلال عدة مؤشرات منها التأثير السلبي لوسائل الإعلام و فقدان التواصل بين وسائل الإعلام والفئات الفقيرة"[1].

1- فاطمة علي أبو حديد علي: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بظاهرة أطفال بلا مأوى**، مرجع سابق(انظر الفصل الأول)

الجدول رقم 17: يبين واعتقاد المبحوثين أن أساليب التربية المتبع في البيت سبب في تشردهم وعلاقته بطبيعة الأسلوب التربوي المتبع في أسرهم.

طبيعة الأسلوب التربوي المتبع في الأسرة	الاعتقاد بأن أساليب التربية في البيت سبب في تشرده				المجموع	
	نـــعـــم		لا			
قاس	19	%47,5	6	%20	25	%35,7
ليـــن	5	%12,5	20	%66,7	25	%35,7
متسيب و مهمل	16	%40	4	%13,3	20	%28,6
المجموع	**40**	**%100**	**30**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

نحاول من خلال هذا الجدول أن نبحث عن العلاقة بين الاعتقاد بأن تكون الأساليب التربوية المتبعة في البيت الأسري سببا في التشرد وطبيعة الأسلوب التربوي المتبع في الأسرة، ففي الاتجاه العام نجد نسبتين متساويتين لأسلوبين تربويين متباينين، "**اللـين**" و"**القاسي**"، فنجد نسبة **35,7% من المجموع الكلي للصنف الأول** وهو "**الأسلوب اللين**"، ومن خلال تقاطع المتغير نجد نسبة عالية **66,7%** لفئة الذين كانت إجابتهم بـ "**لا اعتقد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد**"، ونسبة **12,5%** لفئة الذين كانت إجابتهم بـ "**اعتقد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد**".

تختلف الأساليب التربوية المتبعة في الأسرة باختلاف البيئة الاجتماعية المتواجدة فيها و التي نشأ فيها أفرادها وعلى وجه الخصوص الوالدين وباختلاف مشاربهم الثقافية والعلمية، ومن هذا المنطلق نجد الأسر التي تحتكم إلى القيم السامية والمبادئ الرفيعة والأخلاق

الكريمة، والأعراف السليمة، تبدي سلاسة ولينة في التعامل داخل المحيط الأسري وخاصة مع الأبناء.

إن وجود الأسلوب اللين المتفهم الذي يمد جسور الود والمحبة ويفتح أبواب الحوار والنقاش في الوسط الأسري، ويمتّن للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد الأسرة الواحدة، ويجعل من الأفراد أكثر تشبثا بالأسرة، وأكثر رضى بالحياة الأسرية، وأكثر اطمئنانا بالبيت الأسري، وهذا الجو الإيجابي لا يمكن أن يكون عاملا في نفور أفراد الأسرة وتشتتهم، ولا يمكن للفرد أن يختار لنفسه بديلا عن هذا الوسط المريح وعن هذه الحياة المستقرة الهادئة، ما لم توجد عوامل أخرى قوية جدا تدفع بكل قوة إلى التخلي عن هذا استقرار وهذه سكينة أسرية، والولوج إلى عالم مجهول ومستقبل غامض للبحث عن بيئة وحياة جديدة يمكن أن تكتنفها الكثير من الصعاب والمخاطر.

– بنسبة متساوية مع **الصنف الأول**، نجد **الصنف الثاني** وهو "**الأسلوب القاسي**"، بنسبة**35,7% من المجموع الكلي**، ونجد عند تقاطع المتغيرين نسبة **47,5%** لفئة الذين كانت إجابتهم بـ"**اعتقد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد**"، كم نجد وبنسبة أقل من نصف نسبة الفئة السابقة أي **20%** لفئة الذين كانت إجابتهم بـ "**اعتقد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد**".

إذا غابت الحميمية والود والتفاهم والتضامن والتواصل والذي يفرضهم الأسلوب اللين، يحل محلها العصبية التنافر والتشتت والفردانية والفرقة والشجارات والخصام والجفاء والعنف وغيرها من المظاهر السيئة التي تحطم ألفة البيت الأسري، كل هذا يفرضه الأسلوب القاسي المتبع في الوسط الأسري .

فإذا كان الأسلوب التربوي المتبع في الأسرة يعتمد على القساوة والعنف والشدة في التعامل فإنه يهدد استقرار الكيان الأسري، ويبعث لدى أفراد الأسرة الخوف وعدم الثقة في الأسرة، ويشجعهم أكثر على البحث عن سبيل آخر ووسط آخر غير هذا الوسط، ليوفر لهم ذلك الاستقرار الاجتماعي ويحسّسهم بالاطمئنان والراحة والأمان الغائبين عن بيتهم الأسري،

فلا يجدوا غير الشارع ليتخذوه مأوى لهم، فقد يهرب الأبناء من البيت الأسري بسبب تلك المعاملة السيئة والقاسية والعنيفة التي يتخذها الأولياء وغيرهم كزوجة الأب أو زوج الأم، كما يمكن حتى للكبار وخاصة الآباء الكبار والشيوخ أن يغادروا البيت الأسري بسبب تلك القساوة والجفاء والمعاملة السيئة التي يمكن أن يظهرها أبناؤهم وباقي أفراد الأسرة كزوجة الابن والإخوة نحوهم، هذا ما يُشعرهم بألم نفسي وقهر اجتماعي لذا يفضلون أن يكونوا أحرار، بعيدا عن تلك الضغوطات حتى وإن تطلب ذلك اتخاذ الشارع والفضاءات العامة مكانا للعيش، وحتى أنهم في كثير من الأحيان يرفضون حتى المكوث في المراكز الاجتماعية المختصة والمخصصة لمثل هذه الحالات تجنبا وخوفا من ذلك الأسلوب القاسي، ومن تلك المعاملات والضغوطات المشابهة لتلك التي ألفوها في البيت الأسري.

ورغم قساوة الأسلوب التربوي المتبع في الوسط الأسري إلا أن هناك عوامل أخرى أقوى هي التي تدفع بالبعض إلى الخروج من البيت وإتباع حياة التشرد، ولعل أبرز هذه العوامل الفقر والضعف المادي – كما سيأتي التطرق إليه– ومشكل السكن سواء لضيق المسكن حيث لا يتسع لكل أفراد الأسرة فيضطر البعض لخوض تجربة التشرد، أو لعدم توفره ما قد يدفع بأسر بأكملها إلى التشرد والعيش في الفضاءات العامة، كذلك بعض حالات التفكك الأسري من طلاق وغياب وغيرها، وحتى هذه العوامل في حد ذاتها يمكن أو تولد أسلوبا تعامليا قاسيا بين أفراد الأسرة.

– كما نجد **صنفا ثالثا "للأسلوب المهمل المتسيب"** بنسبة أقل وهي **28,6% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبتين متباعدتين، الأولى لفئة الذين كانت إجابتهم بـ "**اعتقد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد**" وبنسبة **40%**، والثانية لفئة الذين كانت إجابتهم بـ "**لا اعتقد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد**" بنسبة **13,3%**.

أسلوب سيء أخر يمكن أن تتميز به الأسرة لكنه ليس قاسيا، بل بالعكس أسلوب معاكس تماما، أي يتميز بالإهمال ولا المبالاة تساهلي جدا، ومتسيب بدرجة كبيرة تصل إلى فقدان المراقبة والسيطرة والدّوس على الضوابط الاجتماعية والمباديء والقيم الأساسية، تنعدم

فيه روح المسؤولية وقيمة الفرد والأسرة، هذا الأسلوب صورة تعكس هشاشة الأسرة وانحلالها الاجتماعي، ووجه يعبر عن سطحية العلاقات الأسرية، وعن خلل في الأدوار والمكانات الاجتماعية في الوسط الأسري.

هذا الوسط يشجع بطريقة أو بأخرى الولوج إلى عالم التشرد، حيث يسمح للأفراد الأسرة عمل ما يشاءون من أعمال وأفعال ونشاطات، ويسهّل عليهم القيام بكل السلوكات والتصرفات دون قيد، وفي ذلك قد ينجر البعض بتلك العفوية وتلك الحرية المطلقة إلى تجاوز القيم والأخلاق والمبادئ الاجتماعية للمجتمع، حيث نجد في كثير من المرات أن هذا الأمر يساهم في ارتكاب الأفراد لأخطاء وزلات اجتماعية فادحة، مخالفة للمعتقدات الأسرية الراسخة في المجتمع والمبنية على أسس وقيم ثابتة، وقد نجد من الأخطاء الاجتماعية التي لا تتسامح معها الأسرة ولا تتقبلها في كثير من الأحيان وخاصة عند الإناث (البنات) الإنجاب خارج إطار الزواج (أو ما يعرف كذلك بالأمهات العازبات) بعد الوقوع في خطأ ممارسة الرذيلة، وفي هذه الحالة قد تجد تلك البنت مجبرة على مغادرة البيت الأسري رغبة منها أو قهرا من أسرتها لتواري فعلتها، " ففي نظام القيم يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف الذي يكتسبه الفرد من تصرفاته الأخلاقية.....، فالشرف من المفاهيم الأكثر استعمالا في المجتمع الجزائري إذ يستعمل في المشاكل الصغيرة بين الأشخاص، حيث يتعلق الأمر برد التحدي للإجابة المنطقية على احتقار سببه شخص معين"[1].

كما وقد ينساق الكثير من الذكور من خلال تلك الحرية المطلقة إلى سلوك طريق الانحراف والجريمة بدأً من تعاطي الخمور والمخدرات إلى الاتجار بها إلى السرقة والخطف والتهريب و...تماشيا مع حياة اللهو والترف التي يمكن أن تكون قد استهوتهم والتي تتطلب إمكانيات وطريقة حياة خاصة، فيجد هذا الفرد نفسه مرغما على العيش حياة خارج البيت الأسري، سواء برفضه لنمط الأسري الذي نشأ فيه، أو لرفض أسرته لسلوكاته وتصرفاته السيئة المبالغ فيها والتي تجاوزت المعقول والحد المسموح به اجتماعيا.

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص 52، 53.

الجدول رقم 18: يبين طبيعة الأسلوب التربوي المتبع في أسرة المبحوثين ومدة تشردهم.

طبيعة الأسلوب التربوي / مدة التشرد	قاسي		لين		متسيب ومهمل		المجمـــوع	
أقل من سنة	3	%12	6	%24	1	%5	10	%14,3
من 1 – 2 سنة	11	%44	2	%8	5	%25	18	%25,7
من 3 – 4 سنوات	4	%16	6	%24	6	%30	16	%22,9
من 5 – 6 سنوات	3	%12	2	%8	5	%25	10	%14,3
7 سنوات فما فوق	4	%16	9	%36	3	%15	16	%22,9
المجمـــوع	**25**	**%100**	**25**	**%100**	**20**	**%100**	**70**	**100%**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول الذي يبين طبيعة الأسلوب التربوي المتبع في الأسرة ومدة تشرد المبحوثين نجد في الاتجاه العام للجدول أعلى نسبة بالنسبة **للصنف الأول** وهو مدة تشرده "**من 1– 2 سنة**" بـ **25,7% من المجموع الكلي**، يتخلله نسبة **44%** لفئة الأسلوب "**القاسي**"، ثم 25% لفئة الأسلوب "**المتسيب والمهمل**"، ثم نسبة **8%** لفئة الأسلوب " **اللين**".

إن فترة سَنَة أو سنتين في حياة التشرد فترة وجيزة نسبيا مقارنة بالفترات الأخرى، لكن يمكن فيها للمتشرد أن يلمس الصعوبات التي تكتنف هذا النمط من العيش، ويمكن خلالها أن يعرف ويميز الفرق الشاسع بين الحياة الطبيعية في البيت الأسري وحياة التشرد في الشوارع والفضاءات العامة المختلفة، وخطورتها والأضرار التي يمكن أن يتعرض لها، وهذه الفترة الوجيزة تتيح إمكانية التراجع عن هذه الحياة والعودة للحياة الأسرية، في ظل أسرة

متفهمة تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، وتحرص على سلامة واستقرار أفرادها، وتهيء ظروفا وأجواءً اجتماعية أسرية تنتشل بها أفرادها من هذه الحياة وهذه المصيبة.

لكن إذا فضل المتشرد البقاء على حاله والعيش بهذه الطريقة رغم شدّتها، فهذا يعني ببساطة أن الحياة في الوسط الأسري بالنسبة له صعبة وشديدة وقاسية أكثر من حياة الشارع، أو متساهلة ومهملة إلى درجة عدم الاهتمام بأفراد الأسرة سواءً كانوا صغاراً (شبابا، مراهقين وأطفال) يحتجون للحماية والتوجيه والإرشاد والعطف والحنان والتنشئة الاجتماعية السليمة والاستماع إلى انشغالاتهم وتفّهم حاجاتهم النفسية والاجتماعية، أم كبارا(شيوخا وكهولا) يحتجون للرعاية الاجتماعية والتكفّل والتكافل الاجتماعي والرأفة والطيبة في المعاملة، وينتظرون احترامهم وتوقيرهم بالاستماع إلى مشورتهم وأخذ برأيهم وبطاعة أوامرهم لا أن ينظر إليهم على أنهم من زمن الماضي وتفكيرهم متأخر وعقليتهم قديمة.

لذا وفي انتظار تحسّن هذه الظروف وتبدل الأجواء الأسرية يجد المتشرد نفسه مجبرا على تقبل واقع حياة التشرد، بل وينغمس فيه أكثر فأكثر يوما بعد يوم فتطول السنوات ويستلذ هذا النمط من الحياة، ويبتعد كثيرا عن الحياة الأسرية العادية.

– كما نجد في الاتجاه العام للجدول صنفين متساويين في النسب، **الصنف الثاني** "**من3–4 سنوات**"، والصنف الثالث "**7سنوات فما فوق**" بنسبة **22,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد فئة الأسلوب "**اللين**" بنسبة **36% للصنف الثالث**، مقابل نسبة **24% للصنف الثاني**، كما نجد في فئة الأسلوب "**المتسيب والمهمل**" **30% للصنف الثاني**، مقابل نسبة **15% للصنف الثالث**، وفي الأخير نجد في فئة الأسلوب " **القاسي**"، نسبة **16% للصنفين الثاني والثالث**.

إن فترة ثلاثة أو أربع سنوات من التشرد وحياة الشارع فترة معتبرة تسمح بالابتعاد عن الحياة الأسرية العادية بعدما تسنى للفرد أن يألف هذا النمط الجديد من الحياة بصعوبته وأضراره. إن اختيار هذه البيئة الاجتماعية المليئة بالمشاكل والمخاطر والصعوبات وهذه الحياة غير مستقرة، لهو نفور وهروب من حياة أسرية أكثر صعوبة وغير متزنة اجتماعيا لا

تعرف كيف تحافظ على استقرار الأفراد من خلال طريقة وأسلوب التعامل السيئ، خاصة إذا كان ظاهره ايجابي وباطنه وواقعه سلبي، كالأسلوب المهمل المتسيب المبني على الحرية التي قد تصل إلى درجة التحرر من العادات والتقاليد الحسنة ومن القيم الاجتماعية الموروثة، كما أن هذا الأسلوب يسمح شيء فشيئا بتفكّك نسيج العلاقات الاجتماعية الأسرية، وبزوال قيم التكافل والتضامن والتكامل والترابط وتآزر بين أفراد الأسرة الواحدة، فتغيب الحياة الجماعية داخل الأسرة ويحل محلها حياة فردية، فكل فرد يهتم بنفسه وبمصالحه الشخصية، ولا يهمه الأفراد الآخرون، وبالتالي ليس له ثقة في العودة إلى هذا النوع من الحياة الأسرية التي لا تهتم ولا تبالي بالاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، ولا بمشاكلهم واحتياجاتهم التي يمكن أن تعالج وتلبى عن طريق الحياة الجماعية في الأسرة المبنية على المودة ومتانة العلاقات الأسرية.

إن وجود التشرد لمدة ثلاث أو أربع سنوات أو لمدة طويلة تفوق سبع سنوات وتمتد إلى عشرات السنين، أمر يدعوا للتساؤل عن الأسباب العميقة التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك، وبالعودة إلى الخلفية الاجتماعية لغالبية هؤلاء الأفراد الذي اختاروا هذه الحياة، يصبح الأمر المحير أكثر إذا عرفنا أن وسطهم الأسري الأصلي يتميز بالوسطية والاعتدال في التعامل، ويسوده اللين والتفاهم والحوار، فهو وسط متفهم لحاجات الأفراد النفسية واحتياجاته الاجتماعية، تواصلي يجعل شبكة العلاقات الأسرية متينة وقوية، يبتعد عن القسوة والشدة والإهمال والتساهل المفرط، فالأسرة بهذا الأسلوب اللين الايجابي تتجاوب مع القيم الأصيلة والمبادئ السامية للمجتمع.

إذا في إطار هذا النموذج الأسري الإيجابي الذي يسمح بتأقلم أفراده وباستقرارهم اجتماعيا، لا يمكن إلا أن تكون أسباب أخرى غير هذا الأسباب، وظروف أخرى غير ظروف الحياة الاجتماعية الأسرية دفعت بقوة هؤلاء إلى الصبر على حياة التشرد كل تلك الفترة بامتدادها، كمشكلة السكن والبطالة والفقر والتفكك الأسري وحتى انعدام الأسرة أو

وجود أسرة بديلة أو أسرة التبني بالنسبة للأبناء غير الشرعيين عديمي النسب، وما يترتب عنها من مشاكل بعد وفاة الوالدين بالتبني في كثير من الأحيان.

– كذلك نجد في الاتجاه العام للجدول صنفين آخرين متساويين في النسب، **الصنف الرابع** "**أقل من سنة**"، **والصنف الخامس**" **5– 6 سنوات**" بنسبة **14,3% من المجموع الكلي،** وعند تقاطع المتغيرين نجد في فئة الأسلوب "**المتسيب والمهمل**" نسبة **25% للصنف الخامس** مقابل نسبة **5% للصنف الرابع،** كما نجد في فئة الأسلوب " **اللين**" نسبة **24% للصنف الرابع،** مقابل **8% للصنف الخامس،** وفي الأخير نجد في فئة الأسلوب " **القاسي**"، نسبة **12% للصنفين الرابع والخامس.**

إذا كما سبق وأن ذكرنا، ففي وجود أسلوب لين ومتفهم يجعل من المحيط الأسري محيطا سليما قادرا على تهيئة أجواء مريحة وطبيعية وإيجابية للأفراد داخله، ويوفر الاستقرار الاجتماعي الذي يشجع على تنشئة اجتماعية هادئة وهادفة، والعيش دون صعوبة أو مشقة، وهذا يعني أنه ثمة ظروف أخرى أقوى من هذه التحصينات الأسرية التي دفعت بالبعض إلى الخروج للعيش في الشارع وأجبرتهم سلوك طريق التشرد دون رغبتهم وإرادتهم، فمعظمهم لم يتجاوز في هذه الحياة السنة الواحدة، وهم ينتظرون الفرصة المواتية التي تسمح لهم بإعادة إدماجهم في الوسط الأسري، ولعل أغلب هؤلاء كان سبب خوضهم لتجربة التشرد ارتكابهم لأخطاء وانحرافات اجتماعية وجدت رفضا واستنكارا في وسطهم الأسري والاجتماعي.

من جهة الأخرى الكثير ممن مكثوا مدة طويلة في الشارع تصل إلى ست سنوات، ألفوا هذه الحياة بمشاكلها ومخاطرها وتعودوا عليها، من الصعب أن يقتنعوا بجدوى العودة إلى حياتهم الأسرية السابقة، خاصة في ظل وجود أساليب سيئة في التعامل؛ وهو بدرجة كبيرة المتسيب المهمل الذي لا يهتم ولا يراعي الاحتياجات النفسية والاجتماعية للفرد الذي يُترك منفردا معزولا اجتماعيا يتخبط في مآسيه النفسية والاجتماعية إلى درجة الاغتراب الاجتماعي، والقاسي الشديد الذي يجعل من الحياة الأسرية جحيم وعذاب ومأساة دائمة.

الجدول رقم 19: يبين علاقة جنس المبحوثين ومدى وجود تمييز في المعاملة بين أفراد الأسرة

التمييز في المعاملة بين أفراد الأسرة / الجنس		ذكر		أنثى		المجموع	
نعم	على أساس الجنس	5	%15,6	14	%36,8	19	%27,1
	على أساس السن	4	%12,5	3	%7,9	7	%10
	على أساس الدخل	11	%34,4	5	%13,2	16	%22,9
	على أساس الجنس والدخل	1	%3,1	3	%7,9	4	%5,7
لا . لايوجد تمييز		11	%34,4	13	%34,2	24	%34,3
المجمـــوع		**32**	**%100**	**38**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

في الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين طبيعة الجنس ووجود تميز في المعاملة في الوسط الأسري، في الاتجاه العام للجدول نجد أن النسبة الأكبر **للصنف الأول"لالا يوجد تميز"** في الوسط الأسري بـ **34,3% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد النسب متوازنة بين الذكور والإناث حيث سجلنا نسبة **34,4%** للذكور ثم نسبة **34,2%** للإناث.

تماشيا مع الجدولين السابقين وتأكيدا على الظروف الأسرية الحسنة التي تكون نتيجة التعامل بالأسلوب اللين المتفهم الذي يسود شريحة عريضة من الأسر، الذي يفرض مناخ ديمقراطيا شفافا ويتبع أساليب تربوية في التنشئة الاجتماعية متميزة وسليمة، ويضفي أجواء

الحوار والنقاش بين أفراد الأسرة مهما كان سنهم ومهما كان جنسهم الكل حسب مكانته ودوره الأسري والاجتماعي لا المادي، في ظل هذا المناخ السائد في الأسرة لا مجال للتميز بين أفرادها، بل بالعكس تظهر قيم التكامل والتضامن والروح الجماعية المبنية على روح المسؤولية وعلى المكانات الاجتماعية التي يفرضها النظام الأسري، فيسود الاحترام والتقدير للكبير والصغير للأنثى وللذكر، ويعم الترابط الاجتماعي بينهم وتلتحم شبكة العلاقات الاجتماعية.

هذا الأوضاع لا يمكن إلا أن تكون جذّابة للحياة الأسرية وتجعل الأفراد أكثر تمسّكا بها، إلا إذا تدخلت عوامل أخرى قاهرة وقاسية يمكن أن تجتث بقوة بعض الأفراد من هذا المحيط الأسري والاجتماعي الصلب والمتين، وتدخلهم في دوامة المجهول وحياة الضياع والخسران في بيئة اجتماعية متدهورة غامضة وقاسية لا تفور لهم أدنى شروط الحياة الاجتماعية السوية.

– كما نجد في الاتجاه العام للجدول نسبة **27,1% من المجموع الكلي، للصنف الثاني** يوجد تميز في المعاملة بين أفراد الأسرة "**على أساس الجنس**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد تباين كبير في النسب بين الجنسين، حيث نجد **36,8%** للإناث، ونسبة **15,6%** للذكور.

الأسرة في المجتمع الجزائري هي الوعاء الاجتماعي الحامي والحافظ لكل الأفراد الذين ينتمون إليها، وهي لذلك تنظيم اجتماعي يحدد لكل فرد فيها مكانة ودور اجتماعيين، ومن خلال ذلك يكون ذلك التكامل الذي يؤدي إلى الاستقرار والتوازن الأسري، ومع هذا قد يشعر بعض الأفراد بنوع من الانحياز للآخرين وعدم المساواة بينهم، بفعل احترام الأدوار والمكانات الأسرية التي فرضتها المعايير الاجتماعية، فهو عدم رضا بالمكانة الأسرية والتي ألزمته دورا اجتماعيا يختلف عن الآخرين، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى قد يغيب الاستقرار والتوازن الأسري، وتتداخل المكانات التي تؤثر في الأدوار، وتتسرب مظاهر اجتماعية دخيلة، تسمم العلاقات وتفكك الروابط الاجتماعية وتفسد المعاملات بين الأفراد وتشحن الجو الأسري، مما يخلق شعورا بالإحباط نتيجة وجود الانحياز والتمييز الأسري بين الأفراد.

و الظاهر أن الإناث أكثر إحساسا وتأثرا بهذا التميز الأسري، "فالمجتمع الجزائري هو قبل كل شيء مجتمع ذكور، وهذا يعود إلى القواعد السلوكية التقليدية التي تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة"[1]، ففي ضوء الطرح السابق نجد مظاهر تفضيل الذكور عن الإناث ويظهر ذلك من خلال التعامل؛ وحتى من خلال الأعمال والمهام المنوطة لكل جنس على أساس المكانة والدور الاجتماعيين المخول لهما، وقد يبدأ هذا التميز ويظهر من خلال التمّيز موجود في التنشئة الاجتماعية لهما، "ففي مراحل حياتها الأولى تتلقى الحنان والمحبة بنفس الدرجة التي يتلقاها الولد، لكن مع تقدم السن تشعر بالفرق الموجود بينهما، أي بينها وبين أخيها الذكر، وتتجاوز البنت مرحلة الطفولة لتدخل عالم النساء"[2]، بل قد نجد هذه التميز بين الجنسين لصالح الذكور منذ الصغر، ويزيد هذا التميز أكثر إذا كان عدد الذكور أقل في الأسرة من الإناث، "فالتفرقة بين الجنسين تبدأ منذ الطفولة وحتى سن البلوغ، فالرجل الشاب يدخل عالم الرجال والفتاة الشابة عالم النساء"[3]، وتبدو التفرقة واضحة بين الجنسين بتخصيص كل من البنت (الأنثى) في المنزل والذكر خارج المنزل، فهناك عالمان منفصلان لكل منهما خاصيته.

"فهذا التمايز في طريقة تنشئة الفتى والفتاة من قبل الأبوين يخلق هذا التباعد، وعدم تكافؤ وتساوي مراكز وأدوار الاثنين"[4]، فالذكر بالنسبة للأسرة حامل وحامي لاسمها وهو السبيل الوحيد لبقائها واستمرار سلالتها في المستقبل، أما الأنثى فهي بمجرد أن تبلغ وتصبح زوجة ستحمل اسم أسرة زوجها فهي علامة الاضمحلال بالنسبة لأسرتها الأصلية.

وقد نجد في حالات قليلة التفرقة بين الجنسين والتميز لصالح الإناث، وهذا خاصة في الأسر التي أغلب أفرادها ذكور وتنفرد في وسطهم أنثى تلفت أنظار واهتمام كل أفراد الأسرة، كما يمكن أن نجد هذا الأمر في الأسر التي أخر أبنائها أنثى كما يقال باللهجة

---

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص76.

[2] – Pierre BOURDIEU: **Sociologie de l'Algérie**, opcit .p28.

[3]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق ص 84.

[4]– معن خليل عمر: **التمايز الجنسي والتنمية الاجتماعية**، مجلة الفكر الاقتصادي والاجتماعي، العدد1، 1980، ص 102.

الشعبية "معزوزية"، فهي البنت المدللة التي كل طلباتها مستجابة، حيث تلقى الاهتمام والرعاية والتدليل من طرف باقي أفراد الأسرة.

– دائما من خلال الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث** وهو يوجد تميز في المعاملة بين أفراد الأسرة "**على أساس الدخل**"، بنسبة **22,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد تباين كبير في النسب بين الجنسين، حيث نجد **34,4%** للذكور، ونسبة **13,2%** للإناث.

إذا كان التميز الأسري على أساس الجنس تعاني منه وتشعر به الإناث أكثر من الذكور في بعض الأسر لمبررات السالفة الذكر، فإن التميز على أساس الدخل يشعر ويعاني منه الذكور أكثر من الإناث في بعض الأسر التي تعاني اختلالات مادية وضعف اقتصادي نتيجة انعدام أو محدودية الدخل والموارد المالية للأسرة، سواء بسبب البطالة أو غياب المعيل الأب أو الأخ الكبير نتيجة التفكك الأسري عن طريق الطلاق أو الغياب أو الوفاة، أو بسبب العدد الكبير لأفراد الأسرة، في ظل هذه الظروف الاقتصادية المتدهورة والحالة المالية الضعيفة للأسرة، فإن الأسرة تطمح وتنتظر من كل فرد فيها المساهمة في نفقاتها المتزايدة من خلال زيادة الدخل وميزانيتها لتغطية هذا العجز في الموارد المالية، ومن المعقول أن توجه الأنظار إلى البالغين من الأفراد، وبخاصة الذكور القادرين على العمل أو القادرين على القيام بنشاطات تجارية ومربحة والتي يمكن أن تحقق عائد مالي للأسرة، وفي ظل غياب فرص حقيقية للحصول على منصب عمل، وفي ظل نقص الإمكانيات والمادية والمؤهلات الشخصية للقيام بنشطات مربحة توفر مبالغ مالية، من جهة ومن جهة أخرى نجد الكثير من الأفراد خاصة الشباب، عبارة عن طاقات بشرية معطلة نتيجة الخمول والكسل وغياب الرغبة في العمل، والتّعّود على حياة الترف والقعود والاتكال على الآخرين، فمن المعقول أن تفضل الأسرة الفرد المعيل لها والذي يساهم في الزيادة في دخلها، وفي سد نفقاتها المتزايدة، وفي حلحلة مصاعب الحياة المادية، ومن الطبيعي أن ينال المكانة الاجتماعية المرموقة في الأسرة وبين أفرادها، وأن يكسب احترام وتقدير جميع أفرادها نظير

المجهود الكبير الذي يبذله من أجل تحسين الوضع المادي للأسرة، ومن هنا وفي الجهة المقابلة نجد ذلك الشعور بالتميز لدى شريحة القاعدين عن العمل الذين لا يساهمون في الميزانية الأسرية.

– من خلال الجدول نجد **الصنف الرابع** وهو يوجد تميز في المعاملة بين أفراد الأسرة "**على أساس السن**"، بنسبة **10% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **12,5%** للذكور، ونسبة **7,9%** للإناث.

كما نجد نسبة متواضعة جدا **للصنف الخامس** هو يوجد تميز في المعاملة بين أفراد الأسرة "**على أساس الجنس والدخل**"، بنسبة **5,7% من المجموع الكلي.**

قد لا نجد انتشارا واسع للتميز على أساس السن في الأسر الجزائرية، وظهوره مرتبط بشريحتين هما شريحة الأطفال وشريحة الشيوخ، فرغم عدم بروز هذا الأمر بقوة إلا أنه يمكن أن نسجل بعض مظاهره ومؤشراته، فبعض الأطفال نتيجة ضغوطات الحياة الاجتماعية والمادية، وكبر الأسرة من حيث عدد الأفراد، قد نجد شيئا من الإهمال وقلة الاهتمام بهم خاصة وأن هذه الشريحة ببراءتها تتطلب تنشئة اجتماعية هادئة وهادفة ومعاملة خاصة لينة، كما أن شريحة الشيوخ قد ينتابها الشعور نفسه بالتميز نتيجة تقدمهم في السن، وإحساسهم بعدم جدوى وجودهم وغياب منفعة في الوسط الأسري، خاصة إذا كانت هناك خلل على مستوى المكانات الاجتماعية في الأسرة، ولذا نجد من الأسر الجزائرية رغم إمكانياتها المادية المريحة، والمستوى العلمي والثقافي المقبول لأفرادها، إلى أنهم يقومون بتصرفات غير مقبولة اجتماعيا بترك أوليائهم بمراكز العجزة أو ديار الرحمة للتكفل بهم، ومن المعروف في الثقافة الشعبية الجزائرية أن الفرد لما يبلغ من العمر عتيا يكون شبيه بالطفل الصغير من الناحية النفسية والجسمية، حساس وضعيف يحتاج إلى رعاية واهتماما خاصين.

وقد أكدت نتائج دراسة واردة في الفصل الأول ضمن الدراسات السابقة هذا الطرح، حيث توصلت إلى أن هناك "فقدان لمكانة المسن في ظل التغيرات الاجتماعية والتي مست

كل الأنساق وخاصة النسق الأسري (غياب عامل القيمي بالأساس بما يحتويه هذا العامل من التضامن، تعاون، تكافل، إحساس بالمسؤولية اتجاه المقربين من الأهل....)، فقدان المكانة أسبابا في تشرد المسنين المبحوثين بنسبة **90%**"[1] .

[1]– سبخاوي خديجة، مرجع سابق.

الجدول رقم 20: يبين العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وطرد أحد أفراد أسرة من البيت.

الأصل الجغرافي / طرد أحد أفراد الأسرة من البيت	ريفي		شبه حضري		حضري		المجموع	
نـــعـــم	11	%35,5	5	%25	2	%10,5	18	%25,7
لا	20	%64,5	15	%75	17	%89,5	52	%74,3
المجموع	**31**	**%100**	**20**	**%100**	**19**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة **74,3% من المجموع الكلي "لا" لم يطرد أحد أفراد أسرتهم من البيت** مهما كانت الأسباب والأخطاء، وعند تقاطع المتغيرين النسب جد مرتفعة، حيث نجد النسبة الأكبر للذين أصلهم الجغرافي "**حضري**" بنسبة **89,5%**، ثم للذين أصلهم الجغرافي "**شبه حضري**" بنسبة **75%**، ثم في الأخير للذين أصلهم الجغرافي "**ريفي**" بنسبة **64,5%**.

من الطبيعي أن تكون الأسرة حاضنة لجميع أفرادها مهما كان جنسهم وسنهم ومهما كانت مكانتهم الأسرية، ومهما كانت سلوكاتهم وممارساتهم سواء إيجابية أو سلبية، فالواجب الاجتماعي يحتم عليها القيام بأدوارها ووظائفها اتجاه الأفراد على أكمل وجه، وكذلك يحتم عليها تحمل كامل مسؤولياتها الاجتماعية أمام المجتمع برعاية وحماية أفرادها من كل الجوانب، لأن من المهام الأساسية للأسرة المحافظة على السلامة الجسمية والبدنية والتوازن النفسي والاستقرار الاجتماعي لكل أفرادها، مما يؤهلهم ليكونوا أفراد أسوياء وإيجابيين في المجتمع.

فالأسرة مهما تعددت مشاكلها وصعبت ظروفها وضاق حالها تبقى تقاوم كل تلك العقبات من أجل سلامة واستقرار أفرادها، وتعمل بكل الوسائل وتستغل كل السبل وتجرب كل الآليات لإدماج أفرادها اجتماعيا خاصة أولئك الذين ظهرت عليهم بوادر السلوك المخالف لقيم ومعايير الأسرة والمجتمع، وعدم الرضا للوضع الأسري القائم الذي ربما لا يلبي طموحاتهم الشخصية وتطلعاتهم التقدمية وأفكارهم التحررية من الضوابط الاجتماعية التي تحد وتنظم سلوكاتهم المختلفة وتضبطها، ولذا نجد الكثير من المقولات والأمثال في الثقافة الشعبية للمجتمع الجزائرية، والتي لها دلالات ومعاني اجتماعية تؤكد هذا الطرح، ونجد منها فيما معناه" اللحم –ويقصد به الفرد– عندما يفسد يتكفل به أهله أي أسرته"، وهذا يعني مهما كان العمل وسلوك الفرد فإن الأسرة بكل أفرادها وتحت ضغط مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية، لا تتخلى عن أي كان من أفرادها مهما كان السلوك الذي قام به.

وهذه الصورة والطرح الإيجابي عن الجو الأسري الذي يعمل على استمرار الحياة الأسرية بكل أفرادها تحت سقف واحد، بحيث لا يسمح بطرد أي فرد من الأسرة خارج البيت الأسري، ولا بهروبه وخروجه منها من تلقاء نفسه، موجودة لدى الأسر الجزائرية في مختلف المناطق، سواءً كانت حضرية أو شبه حضارية أو ريفية، لأن الأسس والمبادئ الأسرية والقيم والمعايير التي تحتكم إليها هذه الأسر والمستمدة من أصالة هذا المجتمع هي واحدة مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، وبعض التغيرات التي أفرزتها مجموعة من المتغيرات الحضارية، لذا نجد بعض التفاوت لصالح الأسر المستقرة في القطاع الحضري وشبه الحضري فيما يخص هذه النقطة، وهذا ربما لانتشار الأسر النواتية بها بدرجة واسعة جدا، والتي تتميز عادة بصغر حجمها وقلة أفرادها، وهذا ربما يسمح بتحكيم أكثر للضوابط الأسرية وبالتواصل والتفاعل الإيجابي بين الأفراد، كما أن هناك عامل أخر وهو ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد هذه الأسر على غرار الوالدين بما في ذلك الأم أو الزوجة، ما يسمح بخلق جو من التفاهم والتّفهم لخصوصية كل فرد وحاجاته وسلوكاته المختلفة.

– من جهة أخرى نجد دائما في الاتجاه العام للجدول إجابة "**نعم**" **طرد أحد أفراد الأسرة من البيت الأسري** بنسبة **25,7% من المجموع الكلي**، حيث نجد عند تقاطع المتغيرين النسب تتدرج تنازليا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، فالنسبة الأكبر للذين أصلهم الجغرافي "**ريفي**" بنسبة **35,5%**، ثم للذين أصلهم الجغرافي "**شبه حضري**" بنسبة **25%**، ثم في الأخير للذين أصلهم الجغرافي "**حضري**" بنسبة **10,5%**.

من الناحية الاجتماعية تمثل الأسرة مجموعة من الأفراد الذين تربطهم صلة الدم، ويختلف حجم الأسرة في عدد أفرادها كما تتنوع الأسرة ويختلف أثرها التربوي على أفرادها باختلاف الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي، والمستوى الثقافي لرب الأسرة والأم، والأدوار والمسؤوليات المختلفة التي يقوم بها أفراد الأسرة. ومن هذا المنطلق يمكن أن تظهر نماذج متباينة من الأسر، وقد نجد من هذه النماذج ما يخرج عن المألوف والطبيعي الذي يتوقع منه تحمل المسؤوليات وينتظر منه تحقيق أهداف وغايات المجتمع من إعداد سوي للأفراد حتى يكونوا عناصر اجتماعية فعّالة وإيجابية، لذا نجد ذلك الوسط الأسري الذي يضطر أفراده إلى مغادرة البيت الأسري، إما هروبا من واقع أسري غير مرغوب فيه، أو لطرد الأسرة لهم كرد فعل على سلوك انحرافي أو نتيجة ممارسة مرفوضة لا تتقبلها الأسرة؛ سواءً لمخالفتها الأعراف والتقاليد مهما كانت صائبة أو مجانبة للصواب، أو لتصادمها مع القيم والمعايير الاجتماعية التي تؤمن بها الأسرة وتقدسها، أو لعوامل أخرى خارجية، وبهذا يمكن أن يقدم هذا النموذج صورة عن الأسرة مفككة اجتماعيا في العمق وليس في الشكل، ومُفرَقة عاطفيا ونفسيا غير مستقرة وغير متماسكة، كما يمكن أن يكون مظهر من مظاهر الأسر المتشددة إلى درجة التطرف الاجتماعي والمبالغة في عملية الضبط الاجتماعي.

ويظهر أن ظاهرة طرد أو مغادرة الأفراد من البيت الأسري متواجدة فعلا ومنتشرة في مختلف المناطق سواء شبه الحضرية أو الحضرية، إلا أنها أكثر حجما في المناطق الريفية، وهذا يرجع لبعض الخصوصيات الاجتماعية لهذه الأسر، ففي الغالب نجد في الريف أسر كبيرة الحجم؛ عدد أفرادها كبير نسبيا، سواء لأنها أسر ممتدة أو موسعة أي "عوائل" تتكون

من مجموعة من الأسر النووية للأبناء، أو أسر نووية تتكون من عدد معتبر من الأفراد، لأن الأزواج في الريف يقبلون على الإنجاب ويحبون ذلك ويتباهون به، رغم إيمانهم بسياسة تنظيم النسل المتبناة في العشريات الأخيرة، من جهة الأخرى هناك ما يعرف بالضبط الاجتماعي السلبي، أو التشدد في عملية الضبط الاجتماعي التي تستند إلى المعايير الاجتماعية والقيم والمعتقدات السائدة، حيث لا تساهل ولا تسامح على التعدي عليها وعلى تجاوزها، ويتحمل من يخالفها عقوبة السخرية أو الاستهجان الاجتماعي أو رفض الأسرة له، ويمكن أن نجد هذا لدى بعض الشباب والمراهقين الذين استهوتهم وجذبتهم الحياة الحديثة بملذاتها ومغرياتها، خاصة مع ما تقدمه وسائل الإعلام والتواصل الحديثة من صور باهرة ومختلف لحياة اجتماعية مخالفة، فتغيرت ممارساتهم الاجتماعية وانحرفت سلوكاتهم، وانتفضوا على تلك الضوابط الاجتماعية المقيدة لهم، فما كان إلا ذلك الصراع بينهم وبين أسرهم الذي أدى إلى هذه النتيجة، كما قد يظهر كذلك لدى بعض الفتيات المتأثرات بذلك الجو، واللواتي قادتهم مغامراتهم إلى الإنجاب خارج إطار الزواج، مما أدى إلى الرفض القطعي لهن من قبل الأسرة وطردهن إلى المجهول.

هذه الأمور لا تعني أن كل هذه الأسر مستقرة وصائبة في اتخاذ مواقفها قراراتها، فالتمسك بالقيم الاجتماعية يعني بالدرجة الأولى حماية كل الأفراد من أي سوء؛ بداية من تنشئتهم تنشئة سليمة تبعدهم عن الأخطاء والرذيلة، إلى الأخذ بيدهم؛ ومحاولة إعادة إدماجهم أسريا واندماجهم اجتماعيا بالصورة السليمة التي تضعهم في المسار الصحيح.

أما في الوسط الحضري وشبه الحضري الأمور تختلف نوع ما كما سبق الإشارة إليه، فثمة عوامل أخرى قاهرة قد تدفع ببعض الأسر إلى طرد أو مغادرة أفرادها لبيتهم الأسري، على غرار التفكك الأسري بسبب الطلاق ورفض زوج الأم؛ أو زوجة الأب للأبناء، كما أن مشكلة السكن لها دور في ذلك، سواءً لضيق المسكن أو لهشاشته أو لعدم وجود المسكن أصلا. دون أن ننكر بعض السلوكات المنحرفة والممارسات السيئة التي ينتهجها بعض الأفراد والتي تكون سبب في طردهم من البيت الأسري.

الجدول رقم 21: يبين طبيعة الحي الذي يسكن فيه المبحوثين ومدى وجود أفراد متشردون منه.

طبيعة الحي الذي يسكن فيه وجود متشردونمن الحيّ		راقي		شعبي		فوضوي		مزرعة أو مسكن معزول أو منفرد		المجموع	
نعـــم	1	%9,1	16	%41	14	%93,3	2	%40	33	%47,1
لا	10	%90,9	23	%59	1	%6,7	3	%60	37	%52,9
المجموع	**11**	**%100**	**39**	**%100**	**15**	**%100**	**05**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه وفي اتجاهه العام نلاحظ تقارب نسبي بين الإيجابيتين، حيث نجد **للصنف الأول** وهو"**لا لا يوجد متشردون من الحي**، نسبة **52,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد أكبر نسبة للذين يسكنون في حي "**راقي**" بـ **90,9%**، ثم للذين يسكنون في "**مزرعة أو مسكن منفرد أو معزول وغيره**" بنسبة **60%**، ثم غير بعيد عن هذه النسبة للذين يسكنون في حي "**شعبي**" بنسبة **59%**، ثم نسبة ضعيفة جدا للذين يسكنون في حي "**فوضوي**" بـ**6,7 %**.

كما ورد في الفصل الأول فإن مفهوم البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم اجتماعية رئيسية وفرعية، هو مفهوم يرتبط بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني، وتلك النظم الاجتماعية والبناءات الجزئية؛ هي في حد ذاتها عبارة عن مجموعة مترابطة من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنساني، والبناء الأسري جزءٌ لا يتجزأ من هذا الكل وهو البناء الاجتماعي، مثله مثل البناء السياسي الذي يتفرع إلى أحزاب وسلطة وغيرهم، والبناء الاقتصادي وغيرهم من البناءات.

ومن هذا المنطلق فالأسرة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تكون بمعزل عن تأثيرات البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية...التي تحيط بها، ولعل الحي كنسيج عمراني وديموغرافي واجتماعي وثقافي واقتصادي وإيديولوجي يفرز بعض المعتقدات والظواهر والسلوكات يتطبع بها أفراد مختلف الأسر المشكلة للحي، وهو ليس بمنأى من التغيرات والتحولات التي تحدث في المجتمع، وليس بمأمن من تلك التيارات الزاحفة خاصة منها الهدامة نتيجة العولمة، وهو كالوسط الأسري يُبدي مقاومة وثبات على القيم والمعايير الاجتماعية والمبادئ السامية للمجتمع، لذا نجده في أحسن أحواله يحافظ على أفراده بتمسكه بالقيم الاجتماعية ويحارب كل الآفات والانحرافات الاجتماعية، وكل الأفكار الهدامة التي تضلل الأفراد خاصة الشباب والمراهقين منهم، ويختلف صمود الحي أمام تلك الانحرافات وبعض الظواهر السلبية كالتشرد بحسب طبيعة الحي، فالحي الراقي أكثر تماسكا وقوة، وهذا يرجع للمستوى التعليمي والثقافي المرتفع لسكانه، ولأسلوب حياتهم المتحضر، ولظروفهم السكنية والمادية الجيدة، وبدرجة أقل الأمر ينطبق على الأحياء القليلة السكان؛ كسكان المزارع والمستثمرات الفلاحية، وبعض السكنات المنعزلة خاصة في الريف والقرى والمداشر، فإن عدد القاطنين بها قليل ما يتيح لهم راحة البال والاطمئنان ومن ثم الاستقرار الاجتماعي، خاصة وأن معظم هؤلاء الأسر والأفراد لهم أعمالهم وأنشطتهم الخاصة كالفلاحة وبعض الحرف الأخرى، كما تجدهم أكثر تمسّكا بالقيم الاجتماعية والتقاليد والأعراف الموروثة، والتي تحدث نوعا من التضامن الآلي بين جميع الأفراد المقيمين بهذا الحي، لذا فمن الصعب في الظروف العادية والحسنة أن تجد جوا اجتماعيا يدفع إلى التشرد والهجرة والهروب إلى المجهول، ونجد كذلك الأحياء الشعبية تقريبا بنفس القوى من التماسك، فالظروف المادية والسكنية ليست بنفس الجودة في الحيّيّن السابقين، لكن هناك تماسك أسري بين أفراد الأسرة يساعد على عدم الانجرار وراء الجماعات والسلوكات المنحرفة، وما يمكن أن يميز في كثير من الأحيان هذا نوع من الأحياء مظاهر التّدين والقيام بمختلف الشعائر

الدينيـة؛ التـي تفـرض الالتـزام بالسـلوكات ايجابيـة وممارسـات سـليمة تفضـي إلـى ظـواهر اجتماعية تتماشى والقيم الاجتماعية.

– كذلك في الاتجاه العام للجدول نلاحظ نسبة معتبرة للإجابة الثانية والتي تمثل **الصنف الثاني** وهو"**نعم**" **يوجد متشردون من الحي**، بنسبة**47,1**% **من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد أكبر نسبة للذين يسكنون في حي "**فوضوي**" بـ **93,3%**، ثم للذين يسكنون في حي "**شعبي**" بنسبة **41%**، ثم غير بعيد عن هذه النسبة للذين يسكنون في "**مزرعة أو مسكن منفرد أو معزول وغيره**" بنسبة **40%**، ثم نسبة ضعيفة جدا للذين يسكنون في حي "**راقي**" بـ**9,1 %**.

إن الحي وسط اجتماعي يتعرض كغيره من الأوساط الاجتماعية الأخرى إلى موجات التّغيير التي قد تحدث بعض التغيّر في السلوكات، وإلى الهزات الاجتماعية التي قد تؤثر على استقراره وسلامته من الانحراف والآفات الاجتماعية والظواهر السلبية، وتختلف هذه التأثيرات بحسب طبيعة الحي ومقوماته وتحصيناته الاجتماعية التي تسمح إلى حد ما بمقاومة تلك السموم الوافدة عليه وعلى أفراده.

والحي باعتباره وسط اجتماعي واسع ومنفتح على مختلف التيارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، وميدان لمختلف السلوك الإنساني، يسمح بتكوين جماعات متنوعة والتي تستند إلى مرجعيات محددة، " لذا ذهب **مرتون** بالقول بأن الأفراد يحددون طموحاتهم ويتبنون اتجاهاتهم ليس من المطلق، لكن انطلاقا من وسط اجتماعي يحيط بهم وبمرجعيتهم إلى الجماعات التي ينتمون إليها أو الذين هم قريبون منها إلى حد الكفاية"[1]، فالفرد يتبنى مرجعية الجماعة الأولية وهي الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وتظهر من خلال تصرفاته وسلوكه الاجتماعي، لكن يمكن أن يتعرض لعملية نسخ اجتماعي لما يلقيه خارج البيت الأسري أي في الحي من أفكار وسلوكات مختلفة تتبناها جماعات أخرى أو ما يعرف بجماعة الانتماء كجماعة الرفاق وجماعة العمل وغيرها،

[1]– محمد بومخلوف وآخرون: **الشباب الجزائري واقع وتحديات**، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر2، ط 1، 2012، ص53.(نقلا عن : (Jean-Pierre DURAND et Robert WEIL : **Sociologie contemporaine**).

والتي تستند إلى مرجعيات مخالفة ومضادة لمرجعية الأسرة والمجتمع، فيحدث ذلك التغيّر في الممارسات والسلوكات التي قد تكون منحرفة وبعيدة عن قيم المجتمع، والتراث الشعبي للمجتمع الجزائري ثري بالحكم والأمثلة الشعبية التي تؤكد على تأثير جماعة الانتماء على سلوكات الأفراد ومن ذلك " قولي مع من تمشي أقول لك من أنت"، أي صاحب السلوك السوي يمشي مع مثيله والعكس صحيح، كما أن الظواهر الاجتماعية الحديثة في المجتمع الجزائري تؤكد على ذلك التأثير لجماعة الانتماء على الأفراد التي طمست كل ما تلقوه من قيم ومبادئ وسلوكات في الأسرة، ويكفي أن نذكر هنا "**قوارب الموت**" التي تحمل الأفراد من أبناء الحي الواحد الذين ينتظمون في مجموعة ويحاولون قطع البحر للهجرة غير الشرعية إلى أوربا، أو ما يعرف **بالحراقة** رغم المخاطر الكبيرة المحدقة بهم.

كذلك الجماعات الإجرامية والمنحرفة والمشبوهة في الحي الواحد، والتي تتكون وفق تلك المرجعيات الهدامة والتي تجذب إليها أفرادا وعناصر من الحي تحت طائل الإغراء، وهذا يمكن أن ينطبق على التشرد وترك الحياة الأسرية، فثمة بيئة اجتماعية تحفز على سلوك هذا الطريق وترك الحياة الأسرية، وفي هذا الباب يرى **مرتون** "أن الشخص الذي يتبنى قيم ومعايير جماعة مرجعية جديدة يمكن أن يُظهر عدوانيته إزاء أعضاء جماعته التي ينتمي إليها، وقد تؤدي كراهيته إلى المزيد من اتساع الهوة بينه وبينهم مع تزايد دوافع الانضمام إلى المجموعة التي يتماثل معها، وقبل أن يشرع في مغادرتها، ويكون محل شد وجذب بين الجماعتين، فإن هذا الفرد سيجد نفسه في وضعية حرجة تسمى التهميش"[1].

ولا يتميز الحي الفوضوي بمساكنه الهشة فقط؛ فهي في الغالب مساكن قصديرية، بل يتميز كذلك بهشاشة وضعف مقوماته وأسسه الاجتماعية، لذا فمن المنطقي أن يكون مرتعا للمرجعيات الضالة والجماعات الهدامة والمنحرفة، وميدانا خصبا للسلوكات غير السوية والمنحرفة والممارسات السيئة والأنشطة والأعمال المشبوهة، فتكوينه كان بطريقة عفوية وغير قانونية وغير شرعية، أما تركيبته السكانية فهي مزيج من الأفراد من مختلف المناطق،

[1]– محمد بومخلوف وآخرون، مرجع سابق، ص 54 نقلا عن : (Norbert SILLAMY: **Dictionnaire usuel de psychologie)**

وعليه فالتكوين الاجتماعي للحي غير منسجم خاصة في وجود معتقدات و تقاليد وأعراف وثقافات فرعية متعددة ومتنوعة؛ وحتى عقليات مختلفة وربما متباينة مما قد يحدث ذلك الصراع والتنافس الذي يؤثر على سلامة وقوامة البناء الاجتماعي للحي، بالإضافة إلى الطريقة العمرانية التي بني بها الحي والتي تفتقر إلى خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة، ما يجعل الحي مكانا لانتشار الأمراض والأوبئة، وتحت طائلة هذه الظروف وغيرها يصبح الحي منبتا لتكوين الجماعات الهدامة والمنحرفة والإجرامية، وعليه فانتشار ظاهرة التشرد والتسول في هذه الأحياء نتيجة حتمية لتطبّع الأفراد بتلك السلوكات الانحرافية وغير السوية اجتماعيا، والتي هي وليدة الأوضاع المادية والاجتماعية السيئة وتضارب المعتقدات والممارسات الاجتماعية التي تؤدي إلى بناء اجتماعي غير مستقر.

ظاهرة التشرد كان لها حضور كذلك في الأحياء المستقرة نسبيا من الناحية الاقتصادية المادية والاجتماعية، وهي الأحياء الشعبية، والأحياء التي هي عبارة عن مساكن في مزارع ومستثمرات فلاحية، وكذلك المساكن المعزولة في القرى والمداشر ولكن بدرجة أقل، فهذا النوع من الأحياء أكثر تحصنا اجتماعيا ورغم ذلك هناك بعض الاختراقات للمرجعيات الهدامة وللأفكار التي تحاول استغلال الفراغ لدى الأفراد، وكذا بعض المشاكل الاجتماعية وبعض النقائص في الخدمات، لبث الشك واليأس لدى بعض الأفراد الفاشلين دراسيا ومهنيا واجتماعيا، فيكونوا فريسة سهلة لها، فتظهر تلك السلوكات غير مقبولة اجتماعيا وأخلاقيا، ويبدأ التحول بتغيير الأفراد لمظهرهم ونوعية ملابسهم وطريقة ارتدائها، وفي تحليقة شعرهم العجيبة والغريبة باسم التقدم والحداثة، وكل هذه الممارسات مخالفة للقيم والمعايير والأعراف الاجتماعية، لينتقلوا إلى القيام بسلوكات أخرى أكثر انحرافا، فيصبح التشرد أمام كل هذا سلوكا بسيطا وعاديا في تصور هؤلاء الأفراد، فأمام أول مواجهة مع المشاكل الأسرية والاجتماعية، وأول اصطدام بالواقع الاجتماعي المرير، يسلك هؤلاء الأفراد طريق التشرد بحثا عن واقع اجتماعي افتراضي أو تصوري موجود في أذهانهم.

- ملخص الفصل ونتائج الفرضية الأولى:

حاولنا من خلال هذا الفصل الذي يهتم بدراسة الفرضية الأولى محاولين قياس العلاقة بين المؤثرات الثقافية والتربوية وانتشار التشرد في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تناول مجموعة من الأبعاد والمؤشرات عن طريق التحليل الكمي والكيفي لمختلف المعطيات، وقد تمخضت عن هذا التحليل جملة من النتائج مرتبطة بهذا العامل ومدى مساهمته في بروز الظاهرة.

- يعد المستوى التعليمي من أهم الأبعاد الثقافية والتربوية، وهو مؤشر قوي على التقدم والتحضر والرقي، فالجو الثقافي الذي يطبع البيئة الأسرية كنتيجة حتمية لوجود قدر من المستوى التعليمي لدى أفراد الأسرة الواحدة وخاصة الوالدين، ينعكس على السلوكات الفردية والتعاملات الاجتماعية والتفاعلات البينية داخل الأسرة، وعند غياب ذلك عن الأسر فإن الأمر قد يختلف ويكون هناك نوعا من انعدام التفاهم والتفاعل الايجابي بين أفراد الأسرة الواحدة، وقد أظهرت النتائج المسجلة غياب ذلك الجو التعليمي الثقافي لدى كثيرٍ من أسر المبحوثين وهذا ما قد ينعكس سلبا على التفاعل الأسري بين الأفراد، ونجد من خلال الجدولين**7**و**8** نسبة **18,6**% فقط من المجموع الكلي "كل أفراد الأسرة لديهم مستوى تعليمي"، وهذا يعني أن النسبة المتبقية وهي نسبة جد كبيرة "بعض من أفرادها أو كلهم ليس لهم مستوى تعليمي".

إن الوالدين أكثر الأفراد تأثرا وتأثيرا بانعدام المستوى التعليمي نتيجة الدور الأسري والاجتماعي المنوط بهما تجاه باقي أفراد الأسرة وخاصة عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، التي تتطلب معرفة بالاحتياجات النفسية والاجتماعية والمادية والفيزيولوجية، لتخطي بعض المشاكل الأسرية والمعضلات الاجتماعية التي قد تعيق النمو الاجتماعي لأفراد الأسرة وتماسكها، لأنه لا يكفي الاعتماد على الفطرة والخبرة والتجربة فقط في إنتاج سلوك ايجابي في المجتمع، بل تتطلب آليات معرفية يتسلح بها الفرد في حياته لمجابهة ومعالجة الاختلالات الاجتماعية، وقد أظهرت المعطيات هذه النتيجة حيث نجد نسبة **58,6% ليس**

للوالدين معا مستوى تعليمي، وعند تقاطع هذا المتغير مع متغير السن ظهرت النسب كذلك مرتفعة، حيث سجلنا نسبة **66,7%** لشريحة الشيوخ، ونسبة **62,5%** لشريحة الشباب، ونسبة **52,6%** لشريحة الكهول و نسبة **50%** لشريحة الأطفال والمراهقين، أما من حيث الجنس نجد نسبته **59,4% للذكور** و **57,9%** للإناث. هذا بالإضافة إلى أن هناك أسر **ينعدم المستوى التعليمي للأم فقط** بنسبة **18,6**%.

– يعتبر النقاش والحوار والتواصل والتفاعل الداخلي بين أفراد الأسرة من بين الحاجات الاجتماعية الأسرية وخاصة بالنسبة للأبناء، فالحوار والنقاشات دليل التفاهم وعنوان التقدير الاجتماعي بين أفراد الأسرة مهما اختلفت المكانات والأدوار، وفتور التفاعل وغياب النقاش والحوار وعدم التواصل الداخلي بين أفراد الأسرة يعني بكل بساطة انهيار جسر التواصل والمحبة والمودة والتفاهم بين أفراد الأسرة، فكل فرد يكّبت بداخله همومه ومشاكله وتطلعاته وحتى أفراحه ومباهجه فلا يستطيع البوح بها، وبالتالي لا يجد من يقف معه ويؤنسه لا في الأفراح ولا في الأحزان، وهذا الأمر سجل من خلال نتائج الجدولين **9** و **11** حيث أن "**غياب النقاش**" لدى أسر المبحوثين يقدر بنسبة **35,7%** من المجموع الكلي، وعند ربطه بمتغير المطالعة نجد نسبة **57,1%**، **أما** تقاطعه مع متغير المستوى التعليمي فنجد نسبة **71,4% الذين هم بدون مستوى تعليمي** ليس هناك نقاش وحوار في أسرهم.

ويمكن لنوعية النقاشات والحوارات التي تلازم الأسرة أن تقدم صورة عن الجو الثقافي الأسري لهذه الأسر، وخاصة عندما ترتبط بمدى وجود مستوى تعليمي؛ ومدى وجود إقبال على المطالعة لدى أفراد الأسرة، فالنقاشات التي تتناول مواضيع تحتاج إلى إدراك وفهم وتحليل كالمواضيع الثقافية والتربوية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ليست بنفس المستوى النقاشات التي تهدف إلى ملء وقت الفراغ، وتكون حول مواضيع عامة لا تخرج في الغالب عن أحوال (العباد والبلاد) أي ما يحدث للأفراد من أقارب وجيران ومعارف وغيرهم، وما يحدث في المجتمع وخاصة المحلي من مواقف ووضعيات ومشاكل، ولذا سجلنا وجود بنسبة **48,6%** من المجموع الكلي، لوجود نقاشات في الأسر حول **مواضيع عامة**، وفي علاقتها

مع إمكانية وجود أنواع من المطالعات لدى أفراد الأسرة سجلنا نسبة **84,6% لمطالعة جرائد**، ونسبة **50% لمطالعة جرائد ومجلات**، ونسبة **42,9% لغياب المطالعة** لدى هذه الشريحة، وفي علاقتها مع المستوى التعليمي نجد نسبة **100% للجامعين** وتتقهقر النسبة كلما تقهقر المستوى التعليمي لتصل إلى **23,8%** للذين ليس لهم مستوى تعليمي.

– ظاهرة المطالعة في البيت الأسري تضفي جوا ثقافيا راقيا ومستوى أخلاقيا رفيعا وتنعكس إيجابا على طبيعة سلوك أفراد الأسرة وعلى أساليب التعامل والتفاعل فيما بينهم، وغياب المطالعة أو محدوديتها مؤشر قوي عن جو البيئة الثقافية والتعليمة والتربوية المتواضعة والمتدهورة، والتي تؤثر على قوامة البناء الأسري وسلامته، وقد أفصح الجدول **10** عن هذه النتيجة حيث أن **60%** من المجموع الكلي لأفراد العينة أجابوا بأن أفراد أسرهم **لا يطالعون**، وأقر ما نسبته **71,4%** من هذه الفئة بأنه **لا توجد مكتبة** ببيتهم الأسري.

– إن الإعلام يقوم بدور فعّال في تعريف الأفراد بالأحداث والقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية الراهنة محليا وعالميا، فهو يقدم الأخبار التي تتضمن معلومات وأفكار وأراء واتجاهات لها تأثير كبير على الفرد المتلقي؛ في شخصيته وقيمه وأفكاره وسلوكه وممارساته، فهو يقوم بدور كبير في تكوين الوعي الاجتماعي والرأي العام واتجاهاته ومعتقداته والسلوك. وأكثر الوسائل الإعلامية قوة ونفوذا وتأيرا وسائل الإعلام السمعية البصرية، وقد أظهرت النتائج من خلال الجدول**12** أن نسبة **52,7%** من المجموع الكلي، لأفراد الأسرة الذين يتابعون الأخبار عن طريق **التلفاز والمذياع**، وهناك قطاع واسع من الأفراد لا يهتمون ولا يتابعون الأخبار مهما كان نوعها ومهما كانت الوسيلة الإعلامية التي تحقق ذلك سواء أكانت سمعية بصرية أو مكتوبة، فهم من الناحية الاجتماعية خارج مجال التغطية الإعلامية والإخبارية، وقد سجلنا منهم نسبة **25,7%** من المجموع الكلي.

– تستطيع وسائل الإعلام السمعية البصرية في ضوء انتشار التكنولوجيا الرقمية والفضائيات المتخصصة، من خلال البرامج ذات الأبعاد المختلفة: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الرياضية، العلمية وغيرها التي تبثها، أن تكوّن اتجاهات ومواقف

وتمثّلات جديدة للواقع الاجتماعي لدى الأفراد المتتبعين لها، وقد يتعدد محتوى وفحوى ونوع هذه البرامج والتي الكثير منها لا يقدم الإضافة الاجتماعية والسلوكية والقيمية المطلوبة، وقد يتعد ذلك إلى تقديم محتوى إعلامي ومضمون برامجي سيء وسلبي أكثر منه مفيد وإيجابي يتضمن دسائس وسموم تُخرب القيم والسلوك والبناء الاجتماعي، وقد أبانت نتائج الجدول**13** أن الكثير من أفراد الأسر يدخلون في هذا السياق، حيث يتابعون أكثر في التلفزيون والإذاعة **برامج ترفيهية وقصص وأفلام** وهذا بنسبة **40%** من المجموع الكلي، كما أن هناك أفراد وأسر **لا يتابعون أي نوع من البرامج** بنسبة **17,1%** من المجموع الكلي.

– الكثير من القناعات والمواقف التي يتخذها ويتبناها الفرد حول أهمية وسائل الإعلام ودورها وتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على الأفراد والمجتمع؛ تُبنى من خلال بيئته الاجتماعية التي تتغذى وتتأثر بمجموعة من العوامل الأسرية ومجتمعية ثقافية اجتماعية واقتصادية، والتي تعتبر مرجعياته لتكوين تصورات واضحة وأراء صادقة واعتقادات راسخة، دون أن ننسى العوامل والمتغيرات الأخرى على غرار السن كمؤشر لمستوى الخبرة والتجربة والحنكة المكتسبة، والمستوى التعليمي كمؤشر لدرجة النضج والوعي والفهم وحسن التقدير.

ومن هذا المنطلق نجد شريحة معتبرة من الأفراد ينظرون إلى وسائل الإعلام المختلفة خاصة منها المرئية والمسموعة نظرة تشاؤمية، باعتبارها تسيء أكثر مما تفيد، فأمام التدفق السريع والقوي لمختلفة البرامج الترفيهية والفنية وحتى الإباحية وغيرها التي تبث من قنوات متعددة ومستقلة؛ والتي يصعب مراقبتها وحتى مراقبة من يتابعها، تولد هذا الاعتقاد بسلبية هذه الوسائل في العموم، على أساس أنها تساهم بقوة في هدم الأساس الأخلاقي والاجتماعي للبناء الأسري والمجتمعي، وإلى انتشار سلوكات انحرافية وممارسة غير سوية ومعاملات مشبوهة، وقد أظهرت نتائج الجدولين **14** و**15** ذلك، حيث تحصلنا على نسبة **40%** من المجموع الكلي(**24,3%** و**15,7%**) أجابوا بـ **لا ليس لوسائل الإعلام دور في تثقيف الفرد**، وهذا رغم اختلاف مستواهم التعليمي وتباين سنهم وتعدد مبرراتهم.

– هذه النظرة السلبية من طرف شريحة معتبرة من الأفراد إلى وسائل الإعلام الحديثة وما تبثه من مادة إعلامية وبرامج وحصص متنوعة، تنعكس سلبا على السلوك والممارسات والتصرفات والأنشطة المختلفة والتوجهات والقرارات المصيرية المتعلقة بالحياة الاجتماعية، هذا ما ولد لديهم إيمانا راسخا واعتقادا جازما بأن هذه الوسائل ليست بمنأى عن اتخاذهم التشرد سبيلا للعيش والحياة، بل يقرون ويؤكدون على التأثير السلبي لتلك الوسائل على سلوكاتهم الاجتماعية التي انحرفت عن الأعراف والقيم الأسرية ومعايير المجتمع ودفعتهم إلى هذا المصير، وقد توصل الجدول **16** إلى هذه النتيجة، حيث أن نسبة **21,4%** من المجموع الكلي **يعتقدون أن وسائل الإعلام من العوامل التي دفعتهم إلى التشرد**، وعند بحث العلاقة مع متغير الجنس سجلنا نسبة **25%** لفئة **الذكور**، ونسبة **18,4%** لفئة **الإناث**.

– تتأثر طبيعة الأساليب التربوية المتبعة في الأسرة بطبيعة البيئة الاجتماعية المتواجدة فيها ومن بعض السمات والخصائص الشخصية والاجتماعية التي جُبِل عليها وتَطَبَّع بها أفرادها وعلى وجه الخصوص الوالدين، ولذا يحدث وأن نجد الأسلوب التربوي المتبع في الأسرة الذي يعتمد على القساوة والعنف والشدة في التعامل، فهذا يهدد استقرار الكيان الأسري، ويبعث لدى أفراد الأسرة الخوف وعدم الثقة، ويشجع أكثر على البحث عن سبل أخرى توفر لهم ذلك الاستقرار الاجتماعي وتحسّسهم بالاطمئنان والراحة والأمان الغائبين عن بيتهم الأسري، وقد أظهرت النتائج في الجدول**17** هذه الحقيقة حيث ما نسبته **35,7%** من المجموع الكلي، أقر بوجود **أسلوب تربوي قاسي** في أسرهم، عند ربط العلاقة مع متغير **الاعتقاد أن أساليب التربية في البيت سببا في التشرد** تأكد وجود هذا الأمر بنسبة **47,5%**.

وعند تقاطع مدة التشرد مع هذا الأسلوب القاسي يظهر جليا تفضيل المتشردين البقاء في الشارع على العودة إلى حياتهم الأسرية وهذا قد يكون سببه بالدرجة الأولى هذا النوع القاسي من الأساليب التربوية الأسرية، وقد تبين ذلك من خلال نتائج الجدول **18**، حيث

سجلنا نسبة **44%** لمدة تشرد **من 1- 2 سنة**، و نسبة **16%** لمدة تشرد **أكثر من 7 سنوات** و مدة **من 3إلى 4 سنوات**، ونسبة **12% لمدة أقل من سنة**، ومدة **5 إلى 6 سنوات**.

وعلى طرفي النقيض لهذا الأسلوب يظهر بقوة أسلوب سيء أخر متساهل جدا إلى درجة الإهمال ولا مبالاة، يتميز بالتسيب إلى أبعد الحدود قد يصل إلى فقدان المراقبة والسيطرة والضبط الاجتماعي، تنعدم فيه روح المسؤولية وقيمة الفرد والحياة الأسرية، هذا الأسلوب يؤشر لهشاشة البناء الأسري والانحلال الاجتماعي، ولسطحية العلاقات الأسرية، وعن خلل في المكانات وعقم في القيام بالأدوار الاجتماعية في الوسط الأسري، وقد أكدت النتائج في الجدول**17** انتشار هذا الأسلوب **المهمل المتسيب** بين الأسر بنسبة **28,6%** من المجموع الكلي، وعند ربطه مع متغيرات أخرى تأكد وجود نسبة **40%** من المبحوثين من هذه الأسر يسود عندهم **الاعتقاد بأن أساليب التربية في البيت سبب في تشردهم**.

وفي نفس المسار وعند تقاطع **مدة التشرد** مع هذا الأسلوب **المتسيب** تتجلى التأثيرات السلبية لهذا الأسلوب، الذي يسمح شيء فشيئا بتفكّك نسيج العلاقات الأسرية والروح الجماعية، ويولد عدم الثقة في العودة إلى هذا النوع من الحياة الأسرية التي لا تهتم ولا تبالي بالاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، وقد تبين ذلك من خلال نتائج الجدول **18** حيث سجلنا نسبة **30%** لمدة تشرد **من 3 إلى 4 سنوات**، ونسبة **25%** لمدة تشرد **من 1- 2 سنة**، **و** مدة تشرد **5 إلى 6 سنوات**، ونسبة **15%** لمدة **أكثر من 7 سنوات**.

- قد يشعر بعض أفراد الأسرة بنوع من الانحياز للآخرين وعدم العدل والمساواة في المعاملة بينهم نتيجة الامتثال لمعايير اجتماعية التي تحدد وتفرض مكانات وأدوار كل فرد في الأسرة، ما قد ينتج عنه عدم رضاهم بالمكانة الأسرية والتي ألزمتهم دورا اجتماعيا يختلف عن الآخرين، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى قد يغيب الاستقرار والتوازن الأسري، وتتداخل المكانات التي تؤثر في الأدوار، وتتسرب مظاهر اجتماعية دخيلة، تسمم العلاقات وتفكك الروابط الاجتماعية وتفسد المعاملات بين الأفراد وتشحن الجو الأسري، مما يخلق

شعورا بالإحباط نتيجة وجود انحياز وتميز أسري بين الأفراد، وقد تقرر هذا التميز في المعاملة من نتائج الجدول **19**، حيث سجلنا نسبة **65,7%** من المجموع الكلي يشعرون بوجود تميز في المعاملة بين أفراد الأسرة بكل أنواعه وبنفس النسبة بين الجنسين، أي نسبة **27,1%** يؤكدون وجود تميز **على أساس الجنس** وهنا نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور (**36,8%** مقابل **15,6%**)، ونجد كذلك نسبة **22,9%** يؤكدون وجود تميز **على أساس الدخل**، وهنا نسبة الذكر أكبر من نسبة الإناث (**34,4%** مقابل **13,2%**)، وكذلك وجود تميز على **أساس السن** بنسبة **10% وهنا تقارب بين الجنسين** (الذكور بنسبة **12,5%**، والإناث بنسبة **7,9%**).

– قد يضطر أفراد الأسرة إلى مغادرة البيت الأسري، إما هروبا من واقع أسري منفرٍ غير مرغوب فيه، أو لطردهم من أسرهم كرد فعل على سلوك انحرافي أو نتيجة ممارسة مرفوضة لا تتقبلها الأسرة؛ سواءً لمخالفتها الأعراف والتقاليد مهما كانت صائبة أو مجانبة للصواب، أو لتصادمها مع القيم والمعايير الاجتماعية التي تؤمن بها الأسرة وتقدسها، أو لعوامل وأسباب أخرى شخصية أو اجتماعية أو مادية أو تتعلق بتأثرات البيئة الخارجية، وبهذا يمكن أن يقدم هذا النموذج صورة عن الأسرة مفككة اجتماعيا في العمق وليس في الشكل، ومُفرَقة عاطفيا ونفسيا غير مستقرة وغير متماسكة، كما يمكن أن يكون مظهر من مظاهر الأسر المتشددة إلى درجة التطرف الاجتماعي والمبالغة في عملية الضبط الاجتماعي، وهذه الصورة لأسر طَرَدت أبنائها إلى الشارع قد تجسدت في الواقع، وهذا ما أظهرته نتائج **الجدول20**، حيث تأكد وجود أسر **طرد أحد أفرادها من البيت الأسري**، وهذا بنسبة **25,7%** من المجموع الكلي، وظاهرة طرد أو مغادرة الأفراد من البيت الأسري متواجدة فعلا ومنتشرة في مختلف المناطق سواء شبه الحضرية أو الحضرية، إلا أنها أكثر حجما في **المناطق الريفية**، وهذا يرجع لبعض الخصوصيات الاجتماعية لهذه الأسر وهذه البيئة الاجتماعية، وقد سجلنا نسبة **35,5%**، أما للأسر من أوساط **شبه حضرية** فكانت النسبة **25%**، ونسبة **10,5%** للأسر من أوساط **حضرية**.

– الحي وسط اجتماعي يحتضن الكثير من الأسر والعديد من الأفراد، وهو متفتح على مختلف التيارات والاتجاهات الزاحفة، ومعرض لمختلف التحولات والتغيرات التي تحدث بالمجتمع، وفي غياب التحصينات الاجتماعية التي تسمح برد ومقاومة تلك السموم الدّخيلة، قد تظهر ظواهر اجتماعية سلبية وسلوكات اجتماعية مشبوهة يتطبع بها الأفراد والجماعات، وتسود فيه ممارسة دنيئة وانحرافات وآفات اجتماعية خطيرة، وانتشار بعض السلوكات الفردية السيئة نتيجة لهشاشة البناء الاجتماعي يتحول إلى ظواهر اجتماعية ملفتة للانتباه وموجبة للاهتمام وملزمة للعلاج، وتعد ظاهرة التشرد من بين الظواهر المنتشرة في كثير من الأحياء وقد أشارت نتائج الجدول **21** إلى تلك الحقيقة، حيث أقر المبحوثين بأنه **يوجد متشردون من الحي** بنسبة **47,1%** من المجموع الكلي، أي أن حيهم ينتشر فيه حالات التشرد؛ وهم ليسوا بحالات استثنائية للتشرد بالحي.

وظاهرة التشرد كان لها حضور قوي في الأحياء **الفوضوية** بنسبة **93,3%**، كذلك كان لها وجود قوي في الأحياء **الشعبية** بنسبة **41%**، وكذلك في الأحياء الخاصة **كالمزارع و المساكن المنفردة أو معزولة وغيرها** بنسبة **40%**، وهذا نتيجة الخصوصية التي تتمتع بها هذا النوع من الأحياء في ظل أوضاع اجتماعية ثقافية واقتصادية سيئة.

الفصل السابع:

مدى تأثر ظاهرة التشرد بغياب الاستقرار المادي الناتج عن التحولات في المنظومة الاقتصادية.

الجدول رقم 22: يربط العلاقة بين سن المبحوثين والشخص الذي ينفق على الأسرة .

السن / الشخص المنفق على الأسرة	أقل من21 السنة		40-21 السنة		60-41 السنة		61 السنة فمافوق		المجموع	
الأب	5	41,7 %	13	54,2 %	11	57,9 %	4	26,7 %	33	47,1 %
الأم	0	0 %	0	0 %	1	5,3 %	1	6,7 %	2	2,9 %
الأب+ الأم	1	8,3 %	0	0 %	0	0 %	0	0 %	1	1,4 %
الأبناء	1	8,3 %	5	20,8 %	2	10,5 %	8	53,3 %	16	22,9 %
الأبناء+ الأب	3	25 %	2	8,3 %	0	0 %	2	13,3 %	7	10 %
لا يوجد من ينفق	2	16,7 %	4	16,7 %	5	26,3 %	0	0 %	11	15,7 %
المجموع	**12**	**%100**	**24**	**%100**	**19**	**%100**	**15**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين سن المبحوثين والشخص الذي ينفق على الأسرة، وفي اتجاهه العام نجد أن النسبة الأكبر **للصنف الأول** وهو أن "**الأب**" هو الشخص المنفق على الأسرة بنسبة **47,1% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد النسب معتبرة، حيث نسجل نسبة **57,1%** لفئة السن من "**41- 60 سنة**"، ثم بنسبة أقل قيلا عن الأولى نجد فئة السن من "**21- 40 سنة**" بنسبة **54,2%**، ثم نسبة **41,7%** لفئة السن "**أقل من 21 سنة**"، ثم أخيرا نسبة **26,7%** لفئة السن من "**61 سنة فما فوق**".

الجانب المادي والاقتصادي للأسرة مهم جدا، فكلما كان الدخل المالي مرتفعا كانت الأسرة وأفرادها في أريحية وهدوء واستقرار أكثر، والعكس؛ كلما كان دخل للأسرة محدودا أو ضعيفا كان احتمال نشوب مشاكل وحتى اصطدامات أسرية وعدم استقرار أسري اجتماعي، والموارد المالية للأسرة نابعة في الأصل من خلال ما يجنيه أفرادها الفاعلون والناشطون من أموال، سواء باعتبارهم أجراء أو عمال أو موظفين وغير ذلك، أو من خلال ممارساتهم لأنشطة اقتصادية خاصة وأعمال حرة، ونلاحظ أن الأب دائما هو المحور الأساسي والأصلي لدخل الأسرة، وهذا تماشيا مع أعراف وتقاليد المجتمع الجزائري، ومبادئ وتعاليم الدين الحنيف التي تلزم الأب بإعالة أسرته من زوجة وأبناء وحتى الأبوين إن وجدوا، والإنفاق عليهم وتلبية حاجياتهم الأساسية التي تحقق لهم النمو الطبيعي والاجتماعي والنفسي السليم، فالأب هو رب الأسرة الذي يسعى إلى توفير الموارد المالية التي تحتاجها الأسرة، ولذا فهو مجبر على ممارسة أعمال تدر عليه وعلى أسرته مداخيل مالية تسمح باستمرار واستقرار الأسرة.

ومن العادات الثابتة في المجتمع الجزائري الأب يبدأ في الإنفاق على أسرته منذ إنشائها وارتباطه بالزواج، –وحتى قبل هذا–، وتستمر هذه المسؤولية الأسرية عبر مراحل الحياة، منذ فترة الشباب ثم الكهول باعتبار أن زوجته لها واجباتها المنزلية والأسرية وإذا كان لها عمل ما؛ أو دخل معين فهذا من باب المساعدة وليس من المسؤولية الإلزامية، وباعتبار أن الأبناء صغار لهم واجباتهم والتزاماتهم الدراسية والتعليمية، وقد يستمر هذا الإنفاق في الغالب إلى فترة الشيخوخة، فدائما يبقى الأب يشعر بتلك المسؤولية والالتزام لمن هم تحت جناح أسرته ويفضل الاستمرار في الإنفاق على الأسرة خاصة إذا كان له دخل ثابت كمنحة التقاعد.

وإذا كان الأب المصدر الوحيد للإنفاق الأسري، فهذا قد يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي لبعض الأسر وخاصة التي لها تعداد كبير من الأفراد، وهذا يعني عدم التمكن من تلبية كل المتطلبات المادية التي تحتاجها الأسرة، ويدخل الأسرة في دوامة من المشاكل

والرتابة في العلاقات الاجتماعية، ويحدث نوافذ للنزاع والخلاف وللأجواء الأسرية غير مستقرة التي قد تنسف بتماسك الأسرة وبثبات الأفراد وبتمسّكهم بالحياة الأسرية.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **22,7% من المجموع الكلي، للصنف الثاني** وهو أن "**الأبناء**" هم المنفقون وحدهم على الأسرة، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **53,3%** لفئة السن من"**61 سنة فما فوق**"، ثم نسبة **20,8%** لفئة السن من "**21– 40 سنة**"، ثم نجد نسبة **10,5%** لفئة السن من "**41– 60 سنة**"، ثم في الأخير نجد نسبة **8,3%** لفئة السن "**أقل من 21 سنة**".

في بعض الحالات يتنصل الآباء من مسؤولياتهم المادية والمالية تجاه الأسرة بمبررات وحجج متعددة، كترك البيت والتخلي عن أفراد الأسرة، وكذا تعوّدهم على ممارسات انحرافية كتعاطي المخدرات والإدمان على الكحول ولعب القمار والفسوق وغيرها، كما قد يضطر بعض الآباء التخلي عن مسؤولية الإنفاق الأسري وهذا بسبب البطالة الإجبارية نتيجة لسياسات اقتصادية رأسمالية وسياسة التقشف، والتوقيف عن عمل، والعجز البدني والأمراض المزمنة وكبر السن، وهناك عوامل أخرى اجتماعية قاهرة غيّبت الآباء عن تحمل مسؤولياتهم المالية تجاه أسرهم، على غرار الوفاة، والغياب الطويل نتيجة الهجرة أو السجن، والطلاق والتنكر للأبناء وكل مظاهر التفكك الأسري الأخرى، أمام هذا التنصل والتخلي تجد الأسرة مضطرة لدفع أبنائها للبحث عن المصادر المختلفة التي تسمح لها بتحصيل موارد مالية تتمكن من خلالها التكفل بحاجياتها المادية من توفير طعام أكل وسكن ومختلف الخدمات الاجتماعية الضرورية الأخرى كالماء والكهرباء والتعليم للأبناء الصغار والعلاج، وربما يضطر بعض الأبناء التضحية بمستقبلهم الدراسي والاجتماعي لولج عالم العمل قبل الوقت للضرورة القسوة، ومن خلال تتبعنا لنتائج الجدول فإن الكثير من الآباء المتشردين كبار السن وشيوخ أبناؤهم هم الذين يتكلفون بالنفقات الأسرية، وربما هذا الأمر هو الذي دفعهم إلى الانسحاب من الحياة الأسرية إلى حياة الشارع نظرا لإخفاقهم في مسؤولية الإنفاق

الأسري، أو قد يُؤْثِرُ بعض الآباء على أنفسهم لصالح باقي أفراد الأسرة ليتمكنوا من الاستفادة من الدخل المتواضع الذي يجنيه الأبناء.

كما أن شريحة معتبرة من الشباب المتشرد نفقات أسرهم يتكفل بها الأبناء من أفراد الأسرة، ولهذا الأمر عدة تفسيرات، فربما أن هؤلاء الأبناء الشباب المتشردون هم الذين أملت عليهم الظروف الإنفاق على الأسرة، وأمام هذا الضغط والطلبات المالية والحاجات المادية المتزايدة والمستمرة للأسرة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على مصدر رزق ودخل وتوفير الموارد المالية، قد يلجأ هؤلاء إلى الاستقالة من هذه المسؤولية الملقاة على عاتقهم والانسحاب من الحياة الأسرية إلى حياة بدون واجبات ومسؤوليات ثقيلة والهروب من أسرهم، خاصة وأن الشباب تجربتهم متواضعة في الحياة ويتميزون بالاندفاع والتهور.

وربما هؤلاء الشباب توجهوا إلى حياة الشارع؛ لأنه ليس لهم دخل ولا يقدرون على المساهمة في نفقات الأسرة والتي تعيش حياة مادية صعبة، وبذلك فهم يعيشون عالة على الأسرة، وباقي إخوتهم هم الذين يتكفلون بالنفقات الأسرية، فيحدث ذلك الصراع والشجار والتنافر بينهم وبين باقي الأسرة، وتصبح الأسرة في جو مكهرب وغير مستقر، ولتجنب ذلك وتجنب النظرة الدونية لباقي أفراد الأسرة، يستقلُ هؤلاء بحياتهم الشخصية فلا يجدون مكانا يؤويهم غير الشارع رفقة مجموعة من المتشردين.

– ودائما من خلال الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **15,7% من المجموع الكلي، للصنف الثالث** وهو أنه "**لا يوجد من ينفق على الأسرة**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **26,3%** لفئة السن من "**41– 60 سنة**"، ثم نسبة **16,7%** لفئة السن "**أقل من 21 سنة**" ولفئة السن من"**21 – 40 سنة**"، ثم نسبة منعدمة لفئة السن "**61 سنة فمافوق**".

قد نجد أسرا وأفرادا يعيشون تحت خط الفقر، تواجههم صعوبات مالية كبيرة لعدم وجود أفراد في الأسرة لا يستطيعون توفير الموارد المالية باستمرار وانتظام لإنفاقه على متطلبات الأسرية المادية، وهذا العجز قد يكون سببه غياب الأفراد الناشطين الذين لهم القدرة على العمل وكسب الرزق، كغياب الأبناء أو عدم وجودهم أصلا، أو لصغر سنهم وعدم قدرتهم

على العمل، أو لوجود موانع صحية ومرضية تحول دون القيام بذلك، أو بسبب البطالة واستحالة الحصول على عمل مربح، وقد ظهرت من خلال النتائج الإحصائية السابقة أن الفئات الاجتماعية التي تصنف على أنها قادرة على العمل والنشاط، وهي فئات شباب والكهول وحتى المراهقين هي التي تعرضت للتشرد أكثر، وهذا يعني أن خروجهم للتشرد نتيجة عوامل مادية قاسية وصعوبات يواجهونها للحصول على موارد مالية نتيجة عجزهم أو عدم قدرتهم على العمل والاكتساب.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **10% من المجموع الكلي، للصنف الرابع** وهو أن "**الآباء والأبناء**" معا الذين ينفقون على الأسرة، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **25%** لفئة السن "**أقل من 21 سنة**"، ثم نسبة **13,3%** لفئة السن "**61 سنة فما فوق**"، أما باقي النسب فهى ضعيفة أو منعدمة.

في كثير من الأحيان تدفع الظروف المادية الصعبة والمحدودة الأبناء لمساعدة الأب على النفقات الأسرية، سواء الأبناء الذين تجاوزوا مرحلة الدراسة ونجحوا فيها أو الفاشلين دراسيا والمتسربين، فيضطر هؤلاء إلى الولوج إلى الحياة العملية للمساهمة في الدخل الأسري وللتخفيف الثقل على الآباء، هذا ما قد يولد بعض الضغط والتأثير على الشباب خاصة، ويشعرهم بالملل وباليأس من مستقبلهم، ما يدفعهم إلى الهروب من هذا الوضع والبحث عن ظروف أحسن فتكون تلك التجربة في الشارع.

– يمكن الإشارة إلى تلك النسب الضعيفة جدا التي سجلت في الاتجاه العام بالنسبة للأمهات فنجد في **الصنف الخامس** وهو "**الأم** " هي التي تنفق على الأسرة بنسبة **2,4%** من المجموع الكلي، كما نجد نسبة **1,4%** من المجموع الكلي **للصنف السادس** وهو"**الأب والأم**" اللذان ينفقان على الأسرة.

دور الأم الأساسي في الأسرة الجزائرية – قبل أن يمسها بعض جوانب التّغيّر ويتحول قطاع واسع منها إلى نمط حديث (كما رأينا في الفصل الثاني)– وهو السهر على التنشئة الاجتماعية للأبناء، والاعتناء بشؤون البيت، لذا نجد أمهات وزوجات شريحتا الشيوخ

والكهول لم يُجبرن على الإنفاق على الأسرة، إلا في الحالات القاهرة كعدم وجود المعيل بسبب الوفاة أو المرض والعجز وغير ذلك، ولكن رغم ذلك هناك بعض الأمهات دخلن عالم الشغل سواء بمؤهلاتهن العلمية والمهنية أو بدونهما، كما تؤكده الإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة **2013** حيث " بلغ حجم النساء المشتغلات **1.940.000** مشتغلة ما يمثل نسبة 17,6% من مجموع جمهور المشتغلين الذي بلغ **10.778.000** مشتغل"[1]، وبذلك حققن استقلالية مالية، الأمر الذي ساعدهن على الإنفاق على أسرهن أو تخفيف العبء على أزواجهن أو أبائهن والمساهمة معهم في الإنفاق الأسري.

[1]- Office National des Statistiques- ALGER **: Enquête Emploi auprès des Ménages 2013**, Collections statistiques, n°185, Série S : statistiques Sociales, 2013, p12.

الجدول رقم 23: يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد ومدى كفاية الدخل المادي للأسرة.

المهنة قبل التشرد / دخل الأسرة كاف		عامل أو أجير		أعمال حرة		متمدرس		عمل غير منتظم وغير مستقر		بدون مهنة		المجموع	
كاف	لاحتياجات الأساسية اليومية	1	7,7 %	4	26,7 %	3	18,8 %	0	0 %	7	29,2 %	15	21,4 %
	لأنه يسمح بالتجاوب مع متطلبات المناسبات والأعياد	4	30,8 %	2	13,3 %	5	31,3 %	1	50 %	9	37,5 %	21	30 %
	لأنه يحقق بعض الكماليات	3	23,1 %	3	20 %	4	25 %	1	50 %	3	12,5 %	14	20 %
الدخل غير كاف		5	38,5 %	6	40 %	4	25 %	0	0 %	5	20,8 %	20	28,6 %
المجموع		**13**	**100 %**	**15**	**100 %**	**16**	**100 %**	**2**	**100 %**	**24**	**100 %**	**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل تشردهم ومدى كفاية الدخل المادي للأسرة، وفي اتجاهه العام نجد **الصنف الأول**، وهو أن الدخل "**كاف لأنه يسمح بالتجاوب مع متطلبات المناسبات والأعياد**" بنسبة **30% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **50%** لفئة الذين "**ليس لهم عمل مستقر ومنتظم**"، ثم نسبة **37,5%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **31,3%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة

30,8% لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم في الأخير نجد نسبة **13,3%** لفئة الأفراد الممارسين "**الأعمال الحرة**".

تتطلب الأسرة ميزانية خاصة لإنفاقها على احتياجاتها المادية والخدماتية اليومية، ومصادر الموارد المالية الأسرية في الغالب كما رأينا في جدول سابق، هي دخل أفراد الأسرة الناشطين وحتى في بعض الأحيان غير الناشطين، من خلال مزاولتهم مختلف الأنشطة والأعمال التي تتاح لهم في سوق العمل وفي القطاعات التجارية والمهنية الأخرى.

ومن خلال مقارنة مداخيل الأسرة المختلفة، مع إجمالي الإنفاق من جهة، ومع ما يمكن تحقيقه من احتياجات مادية وخدماتية حسب الأولوية، يمكن أن نحدد المستوى المعيشي للأسرة، ومن هذا المنطلق فإن الدخل الذي يستطيع أن يلبي متطلبات وحاجيات المناسبات والمتعددة والمتنوعة والأعياد المختلفة والتي تفرض في كثير من الحالات مصاريف ونفقات إضافية معتبرة، بالإضافة إلى المتطلبات والحاجيات الأساسية اليومية من مأكل وطعام وملبس وبعض الخدمات الأساسية (التعليم، الكهرباء، الماء، العلاج..)، يجعل هذه الأسر تعيش نوعا من الاكتفاء والتوازن المالي الاجتماعي، وربما يبعد هذا؛ الضغط الاقتصادي ويحقق الاستقرار الأسري. وعندما تكون المهنة التي يشغلها الفرد قبل تشرده غير مستقرة ومنتظمة هذا يعني أن دخله المالي غير ثابت ومنتظم وضعيف، وربما لا يكفيه حتى لنفقاته الشخصية كشراء السجائر وغيرها، وكذلك إذا كان الفرد بدون مهنة تَدُر عليه دخلا أي يعيش في بطالة، أو أنه في حالة تمدّرس وخاصة الشباب والمراهقين والأطفال الذين يزاولون دراستهم العادية في مختلف المراحل التعليمية، وكذلك لبعض الأجراء والعمال اليومين الذين لهم أجور ضعيفة ومتدنية، لا تتعدى الحد الأدنى الوطني للأجور، ناهيك عن العمال المصنفين ضمن الشبكة الاجتماعية والعقود ما قبل التشغيل وغيرها، فإن هؤلاء الأفراد بهذا الدخل المنعدم أو الضعيف؛ لا يستطيع أي أحد منهم أن يكون من المنفقين الأساسين على الأسرة ويترك المجال لغيره من الأفراد وحتى وإن كانت هناك مساهمة فهي جد ضعيفة.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **28,6%** من المجموع الكلي، **للصنف الثاني** وهو "**الدخل غير كاف**"، أي غير كاف لتلبية الحاجيات الأساسية، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **40%** لفئة الأفراد الممارسين "**الأعمال الحرة**"، ثم نسبة **38,5%** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **25%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **20,8%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**".

إذا كان الدخل الأسري لا يلبي المتطلبات والحاجيات الأساسية للعيش، فهذا يعني بأن هذه الأسرة تعيش تحت خط الفقر، وهذا يعني أن هذه الأسر تعاني معاناة شديدة من الناحية المادية والاقتصادية الأمر الذي يؤثر على الحياة اليومية للأسر وعلى استقرارها الاجتماعي، هذه المعطيات تتماشى مع المعطيات والتحليلات السابقة عن وجود أحياء فوضوية وشعبية تنعدم بها أدنى شروط الحياة بغياب مختلف الخدمات العامة، وإذا كان مجموع دخل أفراد الأسرة لا يحقق الارتقاء إلى مصف الأسر التي تعيش فوق خط الفقر، فهذا يعني أن الفرد مهما كانت طبيعة النشاط والمهنة التي يقوم بها لا يمكن أن توفر له ولأسرته الحجم المالي الذي يرفعها إلى تلبية على الأقل الحاجيات الأساسية، وعليه فإن الأفراد العاملين في هذا الإطار لا يمكن أن يكونوا إلا عمال بسطاء في الغالب عمال مهنيين وعمال في القطاع الخاص أجورهم متواضعة أو عمال الشبكة الاجتماعية والمتعاقدين وغيرهم، وهذا دون النظر إلى المتمدرسين والبطالين الذين لا دخل حقيقي لهم، أما أصحاب الأعمال الحرة ربما هم في الواقع بطالين لم يجدوا عملا بالأجرة، فيحاولون التحرك وممارسة بعض الأنشطة بطرق مختلفة كالسمسرة والتجارة في الأسواق السوداء والموازية بدون سجلات تجارية ولا رأس مال كبير، والبعض صغار الفلاحين الذين أنهكتهم خدمة الأرض وتكاليفها.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **21,4% من المجموع الكلي، للصنف الثالث** وهو أن الدخل "**كاف لتحقيق الاحتياجات الأساسية اليومية**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **29,2%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **26,7%** لفئة الأفراد الممارسين

"**الأعمال الحرة**"، ثم نسبة **18,8%** لفئة " **المتمدرسين**"، ثم نسبة **7,7%** لفئة "**العمال والأجراء**".

قد تستطيع الأسرة أن توفر الحاجيات الأساسية اليومية لأفرادها كالغذاء والماء والكهرباء وغيرها كحد أدنى من متطلبات الحياة الطبيعية والكريمة، وهذا إن حصل يبقى غير كاف أمام ما تحتاجه الأسرة وأفرادها من حاجيات مادية وخدماتية أخرى تساعدهم على النمو الطبيعي والاجتماعي والنفسي، كنوعية الغذاء إلى جانب كميته، وكذلك بعض الوسائل المهمة في البيت الأسري كالأجهزة الإلكترونية المختلفة والتي تخفف التعب والشقاء في انجاز بعض الأعمال المنزلية، وتحقق بعض الراحة والاستمتاع، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأفراد الشخصية أدوات مدرسية للمتمدرسين، ملابس نوعية، فحوصات طبية وعلاجات لأمراض فجائية ومزمنة.. .

إن قدرة الأسرة على تحقيق المتطلبات والحاجيات الأساسية اليومية فقط، يدل على أنها تعيش أوضاعا مالية صعبة، نتيجة ضعف إمكانياتها المالية وكثرة نفقاتها، وهذا راجع في الأساس إلى ضعف أو انعدام دخل أفرادها خاصة منهم الناشطين، وربما الذين تحولوا إلى التشرد هم من هذه الفئة العديمة الدخل، وهذا نتيجة البطالة سواء لصعوبة الحصول على عمل أو لعدم القدرة على العمل نتيجة للعجز أو لموانع مرضية وغيرها، وحتى المنشغلين بالدراسة لا يسعفهم الوقت للحصول على عمل أو القيام بنشاط مربح، أما العمال فإن أجورهم قد تكون ضعيفة و متدنية وخاصة العمال المهنيين سواء في القطاع العمومي أو الخاص، أما أصحاب الأعمال الحرة فإن هذا النوع من الأعمال يتطلب رأس مال معتبر وأمام الضعف المالي للأسرة، فحتى وإن توفر رأس المال فإنه سيُستنزف ثم يستنفذ مع النفقات الأسرية المستمرة.

– دائما في الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **20% من المجموع الكلي، للصنف الرابع** وهو أن الدخل "**كاف لأنه يحقق بعض الكماليات**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **50%** لفئة الذين "**ليس لهم عمل مستقر ومنتظم**"، ثم نسبة **25%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة

23,1% لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **20%** لفئة الأفراد الممارسين "**الأعمال الحرة**"، ثم نسبة **12,5%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**".

عندما تستطيع الأسرة من خلال مواردها المالية المختلفة أن تلبي البعض أو الكثير من الكماليات، فهذا يدل على أن هذه الأسرة تعيش في أريحية مالية وفي استقرار اقتصادي، ولا تعاني من الناحية المادية من أي ضائقة قد تفسد عليها استقرارها الاجتماعي وتحدث مشاكل واضطرابات في البيت الأسري، ويعود هذا التحسن في الوضع الاقتصادي والمالي لتحسن موارد الأسرة المالية، والتي هي في الأصل المداخيل التي يوفرها أفراد الأسرة مهما اختلفت نشاطاتهم وأعمالهم، وبفضل التضامن المادي والمساهمة المالية لكل أو أغلب أفراد الأسرة ترتفع الميزانية الأسرية.

إذا هناك أوضاع مالية واقتصادية صعبة نتيجة ضعف الموارد المالية الأسرية للأسر المتشردين، ربما ساهمت بقوة في دفع بعض الأفراد لمغادرة البيت الأسري، ليعيشوا في الشارع حياة التشرد.

الجدول رقم 24: يبين العلاقة بين جنس المبحوثين والمستوى المعيشي لأسرهم

الجنس / المستوى المعيشي للأسرة	ذكر		أنثى		المجموع	
جيد	4	%12,5	5	%13,2	9	%12,9
متوسط	18	%56,3	17	%44,7	35	%50
ضعيف	10	%31,3	16	%42,1	26	%37,1
المجموع	**32**	**100%**	**38**	**100%**	**70**	**100%**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين الجنس والمستوى المعيشي لأسرة المبحوثين، وفي اتجاهه العام نجد **الصنف الأول**، وهو مستوى معيشي "**متوسط**" بنسبة **50% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **56,3% للذكور** مقابل نسبة **44,7% للإناث.**

يتجه هذا الجدول في نفس اتجاه الجدول السابق، ويرسم النتائج والتفسيرات المقدمة من قبل، فالمستوى المعيشي المتوسط للأسرة، هذا يعني الموارد المالية التي تتحصل عليها الأسرة تستطيع أن تتجاوز تحقيق المتطلبات الأساسية اليومية إلى متطلبات أخرى خارج الأولويات الأسرية، وقد يسهم في القضاء على كثير من المشاكل الأسرية التي تكون دوافعها مادية، وهذا ما قد يحقق رضًا وتقبل للوضع لدى أغلب أفراد الأسرة، وقد يسمح بأن يعم في البيت الأسري نوعا من الاستقرار الاجتماعي والاطمئنان النفسي، من جهة أخرى بعض الأفراد قد لا يحقق لهم هذا المستوى المعيشي رغباتهم المتزايدة، وطموحاتهم الكثيرة من حاجيات ومتطلبات وخدمات، والتي قد تشكلت مع الصورة التي يقدّمها الإعلام عن

رفاهيةٍ في الحياة الاجتماعية، فرضها التطور العلمي والتكنولوجي والحياة الحضرية والمدنية الحديثة، وأكثر من يتأثر بهذا الأمر شريحة الشباب والمراهقين، مما قد يحدث صراع بين الأجيال جيل الآباء الذي يرضى بما هو موجود، وجيل الأبناء؛ جيل التكنولوجيا الرقمية والخدمات الراقية، وفي غياب الضوابط الاجتماعي التي تسعى إلى دمج الرؤيتين، قد يلجا هؤلاء الشباب إلى البحث عن الحياة الملائمة لرؤيتهم، وفي كثير من الأحيان يتلقفهم الشارع ليعيشوا تجربة التشرد.

وقد يكون هذا المستوى المعيشي والوضع الاقتصادي المريح مهندسوه ومنفذوه أفراد بعينهم من الأسرة، حيث وتحت طائل الضغوطات المستمرة والحمل الثقيل، قد يتهاوى بعضهم أمام بعض المواقف الصعبة، خاصة إذا تدخلت بعض المشاكل الاجتماعية الأخرى، فينسحبون من هذه المسؤولية ومن هذه الحياة الأسرية.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو مستوى معيشي "**ضعيف**" بنسبة **37,1% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **42,1%** للإناث مقابل نسبة **31,3%** للذكور.

الكثير من الأسر في المجتمع الجزائري تعيش تحت خط الفقر، أي مستوى معيشي ضعيف، نتيجة قلة أو انعدام الموارد المالية التي تحتاجها الأسرة للإنفاق على متطلباتها الأساسية وغير الأساسية، وهذه الوضعية لها مبرراتها وعواملها قد تطرقنا إلى الكثير منها في تحليلاتنا السابقة المتعلقة بعمل الأفراد ودخلهم. وبعيدا عن الأسباب هذا الوضع المادي والاقتصادي للأسرة، نشير إلى المخلّفات والنتائج التي قد يسببها هذا الوضع على الأسرة وأفرادها، فالإضافة إلى تدحرج مكانة الأسرة ومكانة أفرادها الاجتماعية في المجتمع المحلي والمجتمع ككل، فإنه قد تكون هناك إفرازات اجتماعية أخرى تؤثر على استقرار الكيان الأسري وتحوّله إلى بيئة اجتماعية تتميز بالمشاكل والصراعات والتفكك.

هذا الوضع الاقتصادي المزري قد يؤثر على كل الأفراد مهما تباين سنهم وجنسهم، إلا أن الإناث أكثر تأثرا به، فالذكور الذين يقضوا في الغالبِ معظم وقتهم خارج البيت، ورغم

عدم شغلهم عملا مستقرا فالأكثرية منهم يسعون بشتى الطرق إلى توفير على الأقل مصروفهم اليومي، يقومون ببعض الأعمال الموازية (أي غير مصرح بها قانونا)، كوضع طاولات لبيع السجائر وأشياء الأخرى، والقيام بعمل ظرفي لساعات أو ليوم أو يومين كإفراغ بضائع من المركبات، والعمل كمساعدين في بعض ورشات البناء وغيرها، دون أن ننسى الإشارة إلى بعض الأعمال المنحرفة كالسطو والسرقة وبيع الأشياء المسروقة وحتى المتاجرة بالمخدرات، وهذا الطريق قد يدفع بكثير منهم استحسان حياة الشارع والذهاب بعيدا عن البيت الأسري الذي لم يستطيع توفير لهم الحياة المنتظرة، لكن الإناث أقل حظا من الذكور بمكوث الكثيرات منهن في البيت، الأمر الذي يفرض عليهن تحمل الضغط الأكبر لتلك الوضعية المالية الضعيفة للأسرة، فتتدهور مكانتها الاجتماعية ويضعف دورها الأسري، خاصة إذا كانت عانسا أو مطلقة أو غير متمدرسة أو لا تمارس أي عمل يساعد في تخفيف الأعباء المالية للأسرة رغم أنها تتكفل بأغلب الأعمال المنزلية، وتكون عرضة لكثير من المشاكل والصراعات والتهكّمات والملاسنات وغيرها من المعاملات الأسرية القاسية نفسيا واجتماعيا، وقد تُفكر كثيرات منهن بالبحث عن مسلك لهذه الوضعية بالخروج كرها من البيت الأسري بحثا عن مصدر رزق ومكان أكثر أمانا واطمئنانا، وفي كثير من الأحيان لا يكون أمامهم غير الشارع وحياة التشرد.

ما يمكن أن نخلص إليه أن المستوى المعيشي الضعيف والوضع الاقتصادي المزري للأسرة، قد يكون دافعا إلى سلوك بعض الأفراد من الجنسين إلى التشرد، أو على الأقل يساعد على تطوير عوامل اجتماعية؛ تساهم بدرجة كبيرة في مغادرة بعض الأفراد للبيت الأسري إلى حياة التشرد في شوارع المختلفة، وهذه النتيجة تؤيدها نتائج بعض الدراسات التي اعتمدتها وأشرت إليها في الجزء المنهجي، كدراسة " **خديجة سبخاوي**" التي توصلت إلى أن "تدني المستوى المعيشي الذي صار هو الأساس والعامل المهم في تشرد لبعض الفئات"[1]، ودراسة "**جلال فاطمة الزهراء**" التي خلصت إلى أن"تشرد كان نتيجة تدهور و

1- خديجة سبخاوي: **التغير الاجتماعي وآثاره على تشرد المسنين**، مرجع سابق

صعوبة الوضعية المادية والاقتصادية والاجتماعية للأسر، فالظروف المزرية، ...وتدني المستوى المعيشي لها ساهم في بقوة في بروز هذه الظاهرة ..."[1]، و دراسة "**فاطمة علي أبو الحديد علي**" التي من نتائجها أن "هناك متغيرات رئيسية تساهم في إفراز ظاهرة التشرد منها تدني الظروف الاقتصادية الأسرية من خلال عدة مؤشرات منها: الفقر، البطالة، انخفاض الأجور، انهيار الطبقة الوسط"[2].

– دائما في الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث** وهو مستوى معيشي "**جيد**" بنسبة **12,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **13,2% للإناث** مقابل نسبة **12,5% للذكور**.

هناك أسر جزائرية تعيش أريحية مادية ولذا فإن مستواها المعيشي جيد، يحقق لهم الكثير من المتطلبات الأساسية ويتعداه إلى الكثير من الكماليات الأخرى، وهذا ينعكس إيجابا على الجو الأسري العام وعلى الأفراد من الذكور الإناث، وبما أن الوضع المالي والاقتصادي مقبول أو جيد، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يكون عاملا أساسيا في تشرد هذه الشريحة من الأفراد، بل هذا يدل على وجود عوامل اجتماعية أخرى أسرية واجتماعية– تحدثنا عنها في الفصل السابق– هي التي دفعت بقوة بعض الأفراد إلى حياة التشرد رغم استقراهم المالي ووضعهم الاقتصادي مريح، وهذه النتيجة تتماشى مع نتيجة دراسة الباحث "**نيكول لاهاي**" **nicole lahaye** التي أوردنها في الفصل المنهجي ضمن الدراسات السابقة ، التي توصلت إلى أن "أهمية العوامل الاقتصادية أصبحت ثانوية وتنازلت لصالح عناصر وقوى أكثر تميّزا في مسببات للتشرد"[3].

1- جلال فاطمة الزهراء: **دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين**، مرجع سابق

2- فاطمة علي أبو حديد علي: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بظاهرة أطفال بلا مأوى**، مرجع سابق

3 - Nicole LAHAYE: **Aspects actuels du vagabondage en Belgique**, op.cit,

الجدول رقم25: يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد والمستوى المعيشي لأسرهم.

المهنة قبل التشرد / المستوى المعيشي للأسرة	عامـــــل أو أجير		أعمال حرة		متمدرس		عمـــــل غيـــــر منـتظم و مستقر		بدون مهنة		المجموع	
جيد	3	23,1 %	1	6,7 %	3	18,8 %	0	0 %	2	8,3 %	9	12,9 %
متوسط	5	38,5 %	5	33,3 %	9	56,3 %	2	100 %	14	58,3 %	35	50 %
ضعيف	5	38,5 %	9	60 %	4	25 %	0	0 %	8	33,3 %	26	37,1 %
المجموع	**13**	**%100**	**15**	**100 %**	**16**	**100 %**	**2**	**100 %**	**24**	**100 %**	**70**	**100 %**

يتحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل تشردهم والمستوى المعيشي لأسرهم، وفي اتجاهه العام نجد **الصنف الأول**، وهو مستوى معيشي "**متوسط**" بنسبة **50% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **100%** لفئة الذين "**ليس لهم عمل منتظم مستقر**"، ثم نسبة **58,3%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **56,3%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **38,5%** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم في الأخير نجد نسبة **33,3%** لفئة الأفراد الممارسين"**لأعمال الحرة**".

إن تحديد نوعية المستوى المعيشي للأسرة مرتبط بمدى قدرة الدخل الأسري على تلبية الاحتياجات الأسرية، وفق تسلسل في مدى ضرورة وأولوية هذه الاحتياجات للأسرة ولأفرادها، وهذه الاحتياجات يمكن اعتبارها المعايير التي تقاس به المستوى المعيشي لأسرة، وأهمها: المسكن فضاؤه وأثاثه، الغذاء والطعام، الكساء واللباس، الخدمات الطبية والصحية، الخدمات التعليمية، الخدمات الترفيهية، المواصلات أو امتلاك وسيلة نقل... ، وكلما اكتمل

تحقيق هذه المعايير والاحتياجات كمًّا ثم نوعًا بالنسبة للأسرة كلما كان مستواها جيدا، وكلما قل تحقيق احتياجات معينة عددا ونوعا، كلما تدحرج المستوى المعيشي إلى المتوسط ثم إلى الضعيف.

وفي هذا الباب فإن المستوى المعيشي المتوسط يعني الوصول إلى تحقيق مجموعة من الاحتياجات والمتطلبات كمًّا ونوعًا ضمن سلم الأولويات بالنسبة للأسرة، وعند ربط هذا المستوى بدخل الأفراد، فإن الأمر يقودنا للحديث عن المصادر الأساسية لهذا الدخل، وهو العمل أو الأعمال التي يمارسها هؤلاء الأفراد، وإذا كان هؤلاء الأفراد هم المتشردون فإن هذا الأمر يقودنا إلى تفسيرٍ متكامل ومتشابكٍ.

ففئة المتمدرسين وفئة البطالين الذين ليس لهم عمل، وأصحاب المهن والأعمال غير منتظمة وغير مستقرة، من حيث التركيبة البشرية قد يكونون من كبار السن أي بعض الكهول العاجزين، والأطفال والمراهقين، والإناث أو النساء الماكثات بالبيت، ومن حيث انتمائهم إلى أسر تحقق الاكتفاء المادي والأريحية المالية الأمر الذي جعلهم يعيشون في مستوى معيشي متوسط، وبالنظر إلى دخلهم المحدود جدا أو المنعدم تماما، فإنهم لا يستطيعون المساهمة في الميزانية الأسرية ولا في نفقاتها الدائمة، وبالتالي فإن الأسرة تعتمد في جوانبها المالية ونفقاتها المتعددة على تضامن باقي أفراد الأسرة أو البعض منهم، وقد يولد هذا الوضع نزاعات ومشاكل اجتماعية بينهم وبين أفراد الأسرة، وقد يحس هؤلاء الأفراد بالاغتراب وبالنظرة الدونية، وقد يتعرضون للسخرية والتهكم في البيت الأسري وحتى في المجتمع المحلي وفي الحي ومن طرف الأقارب والأصدقاء، فيهربون من هذا الوضع السيء والصعب إلى وضع أسوأ وأصعب منه من خلال حياة التشرد في الشوارع.

أما فئات العمال والأجراء في القطاع العام والخاص، وكذلك فئة الأفراد الذين يزاولون أعمال حرة أو الخواص، كالتجار والحرفين والفلاحين ومقاولين، قد نجد أغلبهم من الشباب والكهول، وقد يكون الكثير منهم من الذكور (الرجال)، وقد يساهم البعض منهم في ميزانية الأسرة وفي نفقاتها المختلفة، باعتبار أن دخلهم المعتبر ووضعيتهم المالية الميسورة قد تسمح

بذلك، وقد نجد منهم من يتكفل وحده بمختلف النفقات الأسرية، سواءً كان أبًا أو ابنًا أو زوجةً. وقد يكون عالة على أسرته التي مستواها المعيشي متوسط إذا كان دخله قليلا، أو ينفقه على تنقلاته وعلى احتياجاته الشخصية كالملابس والعطور والنزهات، والسجائر وبعض الأحيان في تعاطي المخدرات إن كان منحرفا.

وعلى هذا الأساس فسلوكهم طريق التشرد، لم يكن أن يكون في الغالب سببه الأساسي الوضع المالي والٌاقتصادي المتدهور للأسرة، فالمستوى المعيشي لأسرهم متوسط، بل ربما لأن هناك عوامل الأخرى اجتماعية وثقافية وتربوية قد تكون السبب في ذلك.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو مستوى معيشي "**ضعيف**" بنسبة **37,1% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **60%** لفئة الأفراد الممارسين"**لأعمال الحرة**"، ثم نسبة **38,5%** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **33,3%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **25%** لفئة "**المتمدرسين**".

عندما لا تتمكن الأسرة من تحقيق وتلبية مجموعة كبيرة من الاحتياجات وفق تسلسل ضرورة الاحتياجات والأولويات وتكتفي بالأهم والقليل منها، فإن ذلك يضعها في مصف الأسر التي تعيش مستوى معيشي ضعيف، وفي وضع اقتصادي متدهور، وقد يرجع ذلك في الأساس إلى تدني مواردها المالية التي تعتمد في الأساس على مداخيلها أي الدخل المالي لمختلف أفرادها، والذي لا يمكن إلا أن يكون متواضعا أو منعدما، هذا الدخل يرتبط أساسا بالأنشطة والأعمال والمهن التي يقومون بها.

ويمكن النظر إلى فئة الأفراد الذين يمارسون أعمال حرة، كالتجار، والمقاولين، والفلاحين، وأصحاب حرف المختلفة وغيرها، الذين من المفترض أن تكون لهم قدرات مالية معتبرة تسمح لهم بممارسة تلك الأعمال الحرة، لكن عندما ينتمون إلى أسر بمستوى معيشي ضعيف، فهذا يحتاج إلى أكثر من تفسير، فربما أن هؤلاء قد حصلت لهم خسائر كبيرة وربما عجز مالي وديون للأفراد والهيئات المختلفة كالضرائب، نتيجة المنافسة القوية، ونتيجة الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلها على المجتمع الجزائري، والتقلبات الاقتصادية،

ومظاهر البيروقراطية والفساد الإداري والاقتصادي كالمحسوبية والرشوة وغيرها، وربما لكبر حجم الأسرة الذي يستهلك أكثر مما يتم حصده من الأموال والمداخيل، فهذا الوضع يؤدي إلى تقهقر في السلم الاقتصادي وتراجع على المستوى الاجتماعي بفقدان المكانة المألوفة في الأسرة والمجتمع، وكل هذا قد يجعله ينسحب ويهرب من هذه الحياة الاجتماعية، إلى حياة الشوارع والتشرد.

أما فئة العمال والأجراء في القطاع الخاص والعام، أو في القطاع الاقتصادي أو قطاع الوظيفة العمومية في مجال الخدمات، بالإضافة عمال الشبكة الاجتماعية، وعمال عقود ما قبل التشغيل، فتواجدهم في أسر ذات مستوى معيشي ضعيف، يظهر قبل كل شيء أن دخل أسرهم ضعيف سواء لقلة الأفراد المساهمين في هذا الدخل، أو لضعف دخل أفراد الأسرة، وبالرجوع إلى الشبكة الوطنية لأجور القطاعات السابقة نجد سلم التصنيفات المهنية يضع الكثير من العمال المهنيين والموظفين وأجراء في أدنى شبكة الأجور، وقد لا يتجاوز الكثير منهم الحد الأدنى لأجور أو يفوقه بقليل والمقدر بـ 15000دينار جزائري شهريا، ومع ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى تدني القدرة الشرائية إن لم نقل انعدامها في بعض الحالات، هذا ما يجعل الأسرة تعيش وضعا اقتصاديا رهيبا يولد البؤس والحرمان ويجعل من الأسرة بيئة منفرة تدفع بأبنائها إلى الشارع، وقد توصلت عديد الدراسات كما أشرنا سابقا إلى هذه الحقيقة عن دور الأساسي للجانب الاقتصادي والمالي في حدوث ظاهرة التشرد.

بالنسبة للفئات الأخرى غير الناشطين، كالمتمدرسين والعاطلين عن العمل لأسباب مختلفة، فهؤلاء بانعدام دخل شخصي لهم لا يستطيعون المساهمة في الميزانية المالية للأسرة، بل بهذه الوضعية فإنهم يساعدون على تردي الأوضاع المالية والاقتصادي لأسرهم، لأنهم مستهلكون فقط ويتكلون على أسرهم لتحقيق وتلبية احتياجاتهم المتعددة، وبغض النظر عن الشرائح الاجتماعية التي يشكلون هذه الفئات من أطفال ومراهقين وشيوخ وبعض الكهول وغالبية النساء، فإن ذلك الوضع المتأزم ماديا واقتصاديا قد يكون الدافع القوي لتركهم أو لطردهم من البيت الأسري.

– دائما في الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث** وهو مستوى معيشي "**جيد**" بنسبة **12,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **23,1 %** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **18,8%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **8,3%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **6,7%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**" .

المستوى المعيشي الجيد للأسرة، يعني الدخل الجيد لأفرادها نتيجة ممارستهم أنشطة وأعمال تحقق لهم ذلك، ولذا نجد من فئة العمال الأجراء من لهم مناصب عمل تجعل أجورهم مرتفعة ضمن شبكة الأجور الوطنية لمختلف القطاعات، وخاصة الأجراء أصحاب المؤهلات العلمية والمهنية، أما المتمدرسين والعاطلين، فالظاهر أنهم يعتمدون كلية على أفراد الأسرة الذين لهم مداخيل معتبرة، يحققون بذلك المستوى المادي المرتفع للأسرة، أما أصحاب الأعمال الحرة هم أجدر بهم أن يساهموا بدرجة كبيرة في النفقات الأسرية وتحقيق الكثير من الحاجيات والمتطلبات، خاصة إذا كانت مداخيلهم ثابتة وكبيرة، فهذا المستوى الجيد يجعل الأجواء الأسرية خاصة من الناحية الاقتصادية مرتاحة، وبالتالي في هذه الحالات لا يمكن أن تكون عاملا في تشرد أفراد الأسرة، بل هناك عوامل أخرى أكثر تأثير وتجذّرا.

الجدول رقم26: يبين العلاقة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه المبحوثين ونوعية سكنهم.

طبيعة الحي الذي يسكن فيه / نوعية المسكن		راقي		شعبي		فوضوي		أخر -في مزرعة- مسكن معزول-		المجموع	
فيلا	8	%72,7	0	%0	0	%0	0	0%	0	%11,4	8
مسكن أرضي مستقل	1	%9,1	13	%33,3	0	%0	2	%40	16	%22,9	16
شقة	1	%9,1	16	%41	0	%0	0	%0	17	%24,3	17
بيت قصديري	0	%0	6	%15,4	14	%93,3	0	%0	20	%28,6	20
مسكن جماعي	1	%9,1	4	%10,3	1	%6,7	3	%60	9	%12,9	9
المجموع	**11**	**%100**	**39**	**%100**	**15**	**%100**	**5**	**%100**	**70**	**%100**	

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين طبيعة الحي الذي يسكن فيه المبحوثين ونوعية مسكنهم، وفي اتجاهه العام نجد **الصنف الأول** وهو "**بيت قصديري**" بنسبة **28,6% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة كبيرة جدا فيما يخص طبيعة الحي "**الفوضوي**" حيث سجلت **93,3%**، ثم فيما يخص طبيعة الحي "**الشعبي**" سجلت نسبة **15,4%**، أما فيما يخص الحيين" **الراقي**" والأحياء التي هي عبارة عن "**مزارع ومساكن منعزلة**" فالنسبة **منعدمة** تماما.

المسكن من المعايير الأساسية التي تحدد قيمة المستوى المعيشي للأسرة – كما سبق ذكره في الجدول السابق–، لأنه ضمن تسلسل الاحتياجات الأسرية وأولوياتها، والمسكن هو المرفق الأساسي الذي يسمح للفرد أن يثبت ويطور نفسه، ويشعره بقيمته ومكانته

الاجتماعية، سواء من حيث الكم أي الاتساع والتمتع بالراحة داخله، أو من حيث النوع من حيث نمط المسكن وموقعه، شقة في عمارة، فيلا أو مسكن جماعي أو تقليدي، قصديري أو هش، كما أن نوع الحي الراقي أو الشعبي أو فوضوي يعبر عن المكانة الرمزية للفرد، وهناك اختلاف من حيث بعض القيم والسلوكات من حي لأخر.

وتماشيا مع النتائج والتحليلات السوسيولوجية السابقة التي أظهرت أن قطاعا واسعا من أفراد المجتمع، يعيشون مستوى معيشيا ضعيفا ومنخفضا، نتوقف عند نفس الباب على مظهر من مظاهر ذلك التدني الكبير في المستوى المعيشي من خلال إقامة الكثير من الأسر في بيوت قصديرية أو هشة أو كما تسمى في بعض المجتمعات العربية بيوت الصفيح، التي لا تتوفر على أدنى شروط السكن الإنساني، كعدم ارتباطها بشبكة مياه الشرب وشبكة الصرف الصحي، ووضعها غير الصحي حيث يتعرض قاطنوها للأمراض فهي من بقايا فولاذية وحديدية وبعض مواد البناء استجمعت من هنا وهناك، ومعرضة لمخاطر الطبيعة كالأمطار والرياح والسيول وانجراف التربة وغيرها، خاصة وأن الكثير منها مقام على ضفاف الأودية والمنخفضات القريبة من ضواحي المناطق الحضرية. تشكل تلك المساكن في مجملها حيا فوضويا لأن مساكنه مبنية بتلك المواد والطريقة السابقة، وهو غير شرعي وغير قانوني، ويتواجد في الغالب في الأماكن الخطرة نظرا لعدم توفر الأوعية العقارية المرخصة قانونا والمهيأة للبناء، حيث يلجأ هؤلاء إلى استغلال بعض الفضاءات العمومية لتشيد مساكنهم.

وقد ظهر هذا النوع من الأحياء منذ العشريات الأول للاستقلال وحتى من قبل، مع ظاهرة الهجرة الداخلية والنزوح نحو المناطق الحضرية بحثا عن العمل وحياة أفضل، لكن انتشرت بقوة وبدرجة أكبر في فترة العشرية السوداء؛ أي تسعينيات القرن الماضي نظرا للأوضاع الأمنية التي فرضت على الأفراد والأسر ترك مناطقهم ومساكنهم والهروب إلى المناطق الآمنة، وقد شكلت هذه الظاهرة بالنسبة للسلطات معضلة كبيرة، وبعد تحسن المداخيل الوطنية نتيجة للريع البترولي وارتفاع ثمنه في السوق الدولية، وضعت السلطات

مخططات وحاولت تجسيدها للقضاء على هذه الأحياء، وعلى سبيل الذكر فحسب ما هو مبرمج وهو في حيز التنفيذ، نجد في العاصمة مثلا سيتم القضاء نهائيا على هذه الأحياء والسكنات الهشة الأخرى بحلول السداسي الأول من سنة 2016.

وبعيدا عن هذه الوقائع والمعطيات الميدانية فهذه الأحياء شكلت وتشكل معضلة كبيرة للأسر والأفراد القاطنين بها وللمجتمع وللسلطات المحلية والوطنية، فهي بؤرةٌ لمختلف السلوك الانحرافي والإجرامي، وهي بيئة غزى الكثير من أفرادها الانحراف والفساد والرذيلة كالسرقة والمخدرات والخطف والسطو والقمار والتسول والاغتصاب؛ وغيرها من الممارسات الفاسدة التي لا تمت بصلة إلى قيم ومبادىء هذا المجتمع، ولعل من المظاهر التي يمكن أن يمارسها أفراد وحتى بعض الأسر القاطنين بهذه الأحياء والمساكن وبكل بساطة وبسهولة كبيرة في ظل الأوضاع السابقة التشرد والتسول، فيمكن أن لا نجد اختلافا كبيرا بين حياتهم في هذه الأسر وحياة التشرد.

أما باقي الأحياء فلا يمكن أن نجد هذا النوع من المساكن في الأحياء الراقية، أو الأحياء الشعبية فلا تكون إلا في الحالات القليلة كانهيار مساكن وعمارات قديمة، وتلجأ الأسر القاطنة بها إلى بناء سكنات قصديرية مؤقتة أو إلى أجل غير مسمى خاصة إذا لم تجدْ يد المساعدة من السلطات، أما بالنسبة للمساكن المعزولة وبعض المزارع فيمكن أن تظهر هذه المساكن بها لكن إفرازاتها الاجتماعية والسلوكية السلبية تكون أخف لأن عدد الأسر والأفراد بها يكون قليل نوعا ما؛ ما يسمح بالضبط والتحكم في الغالب في سلوك الأفراد.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني**، وهو "**شقة**" بنسبة **24,3% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد النسبة **منعدمة** تماما **(0%)** فيما يخص الحي "**الفوضوي**" والأحياء التي هي عبارة عن "**مزارع ومساكن منعزلة**"، أما النسبة الأكبر والتي سجلت **41%** فهي خاصة بالحي "**الشعبي**"، ثم بفارق شاسع عنها الخاصة بالحي"**الراقي**" بنسبة **9,1%**.

عرف نمط المساكن في العمارات انتشارا كبير في المجتمع الجزائري، نظرا لنقص الأوعية العقارية وللمحافظة عليها من الاستنزاف المستمر؛ خاصة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى التي استقطبت الكثير من الأفراد والأسر، سواءً نتيجة الهجرة والنزوح أو نتيجة النمو الديموغرافي المرتفع، كما أن هذا النمط يستطيع أن يستوعب عدة أسر من خلال مساحة صغيرة، حيث أن العمارة عبارة عن مجموعة من الطوابق وفي كل طابق شقتين أو ثلاثة، وبالتالي مجموعة من الأسر متجاورة عموديا وأفقيا، وتشكل مجموع العمارات أحياء متنوعة فنجد منها أحياء شعبية وأحياء راقية.

ويؤكد هذا الطرح نتائج دراسة **صباح عياشي** حيث توصلت إلى "الانتشار الواسع للعمارات(الشقق) تدل على خصوصية بعض مناطق الجزائرية المكتظة بتمركز السكان في المدينة أكثر من الريف، وهجرة مجموعات كبيرة...، من جهة أخرى عدد المساحات الممنوحة للبناء الشخصي (ملكية عقارية شخصية) في المدن يصعب الحصول عليها، كما أن دخل الفرد في أغلب الأحيان لا يؤهله لشراء قطعة أرض وبناء ما يطمح إليه"[1].

فالشقق في الأحياء الشعبية تسكنها أسر بسيطة اجتماعيا وذات مستوى معيشي ضعيف وربما متوسط أو قريب من المتوسط، وقد تحصلت عليها هذه الأسر في إطار السكنات الاجتماعية التي تخصصها السلطات منذ الاستقلال إلى أسر وفئات اجتماعية محددة، وعلى سبيل المثال في السنوات الأخيرة المعيار الذي يحدد هذه الفئات الاجتماعية المستفيدة من هذه الصيغة؛ هو عدم تجاوز دخل الأسرة أربع وعشرون ألف دينار جزائري (24000دج) شهريا، كما أن هناك بعض الأسر تمكنت من شراء شققها بالتقسيط من ديوان الترقية والتسيير العقاري، أو عن طريق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، أو بصيغ أخرى الموجه للفئات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة، وللأحياء الشعبية كثير من الخصوصية، فهي تتكون من عدد هائل من الأسر وتتكون هذه الأسر من عدد معتبر من الأفراد، ما يجعل شققهم ضيقة جدا خاصة وأن أغلبها ذات غرفتين أو ثلاث غرف وكأقصى

[1]- صباح عياشي: **الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**، دراسة ميدانية بمختلف مناطق الوطن،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص551.

تقدير أربع غرف؛ وهذا الأمر هو مصدر تسمية أحياء شعبية، بالإضافة إلى خلفيتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية، كذلك هي تستقي قيمها ومرجعيتها الثقافية من انسجام أطياف اجتماعية وثقافية متعددة (ثقافات فرعية) بالإضافة إلى تأثيرات الثقافة الوافدة، كل هذا أنتج أفكارا وممارسات أفرز ظواهر اجتماعية مميزة خاصة بهذا النوع من الأحياء، فرغم الإيجابيات الكثيرة التي لها وجود قوي في هذه الأحياء، من قيم اجتماعية وروحية رفيعة، كالتضامن والتآزر والتعاون، إلا أن كل تلك الأوضاع العمرانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فرضت ظواهر وسلوكات معينة، قد يرقي الكثير منها إلى مصف السلوكات غير سوية وحتى المنحرفة في غياب الضبط الاجتماعي، ولذا في الغالب ترتبط مظاهر وممارسات بارزة بهذه الأحياء وبأفرادها، كالهجرة الكثيفة الشرعية وغير الشرعية والحركات الاحتجاجية، وكذا العنف في الملاعب الرياضية والشوارع والفضاءات العامة، وتحطيم الممتلكات العامة والخاصة، وكذا مظاهر الشغب و حتى الثورات ضد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغيرها – كثورة 05 أكتوبر 1988–، وبروز أفراد الحومات والأحياء وخاصة الشباب منهم في صدام بينِي والذي يغذيه الفراغ والبطالة والفقر–على غرار ما وقع في الأحياء الخضراء التي رُحّل إليها أصحاب السكانات الهشة والقصديرية في العاصمة–، وإبداع أنشطة الموازية والاستيلاء على المجال العمومي مثل حراسة مواقف السيارات في الأرصفة والشوارع، وعرض السلع وبيعها على الأرصفة، وتشكيل عصابات وامتلاك المجال العمومي والسيطرة عليه، زيادة على الاعتداءات والسرقات وتعاطي المخدرات الممنوعات والمتاجرة بها، فسلوكهم تطبعه اللامبالاة والتمرد والعصيان أحيانا لأسرهم، ويمتد أثر ذلك إلى الحياة العمومية فيما يلاحظ من تراجع مستمر لقيم الحياء والاحترام والجد والجدية في العمل وتحصيل الرزق. ولذا قد لا يكون من الغريب أن يتخذ أفراد من هذه الأحياء التشرد سبيل للحياة.

أما الأحياء الراقية وإن كانت عبارة عن عمارات لكن الأمر يختلف، من حيث التركيبة البشرية والمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد القاطنين بها، فعدد أفراد الأسر

قليل والمستوى الثقافي والتعليمي مرتفع، وأفرادها يشغلون مناصب عالية أو إطارات في المؤسسات العمومية والخاصة أو من أرباب المال والصناعة والتجارة، وهذا ما يقوي مكانتهم الاجتماعية، ويجعل دخلهم المالي مرتفع، ما يرفع من مستواهم المعيشي، وتتميز هذه الأحياء بأنها هادئة وآمنة ونظيفة ومنظمة وجد متميزة ولذا فهي حضرية وراقية، وقد استفادة الأفراد من هذه الشقق التي يتجاوز عدد غرفها الأربع، لأن البعض منهم إطارات لهم أحقية الاستفادة من شقق راقية كالقضاة مثلا، كما تحصل البعض الأخر على هذه الشقق من خلال شرائها من طرف المرقين والمقاولين الخواص أو المؤسسات العمومية الخاصة بذلك في إطار ما يسمى بالسكنات الترقوية، ولكن بأسعار باهظة تتجاوز المليار سنتيم رغم الدعم الذي تخصصه السلطات لها، ولذا فإن هذه الشقق والأحياء لا يمكن أن يقتنيها أفراد ذوي الدخل المتوسط والضعيف، وعليه فوجود عدد قليل من المتشردين من هذه الأحياء لا يمكن إرجاعه إلى عوامل اقتصادية بل يتعداه إلى عوامل أخرى.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث**، وهو "**مسكن أرضي مستقل**" بنسبة **22,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد النسبة **منعدمة** تماما **(0%)** فيما يخص الحي "**الفوضوي**" ، أما النسبة الأكبر والتي سجلت**33,3%** فهي خاصة بالحي "**الشعبي**"، ثم الأحياء التي هي عبارة عن "**مزارع ومساكن منعزلة**" **بنسبة 40%**، ثم بفارق شاسع عنها الخاصة بالحي"**الراقي**" بنسبة **9,1%**.

تشيد مسكن أرضي مستقل يتطلب مساحة أرضية خاصة، وهذا الأمر يمكن أن يتحقق في المناطق الريفية لوجود أراضي شاغرة رغم المنع الذي تفرضه قوانين حماية العقار الفلاحي، لكن من الصعب تحقيقه حاليا في المدن والمناطق الحضرية، لنقص الأوعية العقارية التي تُخصص للمشاريع ذات المنفعة العامة، أو لبناء عمارات لعدد أكبر من الأسر طالبي السكن، لكن في السنوات الماضية وحتى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ساهمت التجزئات والتعاونيات العقارية التي كانت تخصصها الدولة للأسر والأفراد، في تشكيل أحياء بهذا نمط من السكن المستقل، وبما أنها كانت موجهة إلى كل فئات الشعب لأنها كانت

بأسعار رمزية، فقد شكلت الأسر المستفيدة منها من الفئات المتوسطة والضعيفة ماليا واجتماعيا أحياءً شعبية، أما أصحاب المستوى المادي والاجتماعي المرتفع فقد شكلوا أحياء راقية، بالإضافة إلى السكنات المستقلة التي ظهرت بقوة في المناطق الريفية وحولتها بذلك إلى مناطق شبه حضارية، ونجد في أغلبها أحياء شعبية، باستثناء العدد القليل لأشباه البرجوزين أو بقياهم في هذه المناطق. ولكل من الأحياء الشعبية والأحياء الراقية الموصفات المميزات التي ذكرناها سابقا، وعليه فالتشرد في الأحياء الشعبية يمكن أن يكون بسبب العامل المادي الاقتصادي، أما بالنسبة للأحياء الراقية فالتشرد يعود لعوامل أخرى.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الرابع**، وهو "**مسكن جماعي**" بنسبة **12,9% من المجموع الكلي**، **الصنف الخامس** وهو "**فيلا**" بنسبة **11,4% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد فيما يخص **الصنف الخامس** نسبة واحدة فقط وهي جد مرتفعة بـ **72,7%** وهي خاصة بالحي "**الراقي**"، أما فيما يخص **الصنف الرابع** فالنسبة المرتفعة هي **60%** والأحياء التي هي عبارة عن "**مزارع ومساكن منعزلة**"، أما الأحياء الأخرى فهي لا تتعدى **10,3%** وهي للحي الشعبي.

من المنطقي أن نجد الأحياء الراقية مكونة من مجموعة من الفيلات تسكنها أسر ميسورة الحال وذات مكانة اجتماعية مرموقة، لذا فتشرد الأفراد لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال نتيجة العوامل المادية والاقتصادية، أما بالنسبة للمساكن الجماعية فيمكن أن نجدها في مختلف الأحياء وبدرجات متفاوتة فتواجدها أكبر في الأحياء التي هي عبارة عن مزارع والمنازل منعزلة خاصة في الأرياف، لأن هذه المساكن ترجع ملكيتها في الأصل إلى المعمرين الذين كانوا يمتلكون هذه المزارع، وبعد الاستقلال وفي ظل مشكل السكن وعودة اللاجئين تقاسمتها عدة أسر واستقرت بها إلى اليوم، أما تواجدها في بعض الأحياء الشعبية فتقريبا نفس الأمر؛ فهناك أحياء شعبية تعود إلى العهد التركي ثم الفرنسي في الجزائر مثل حي القصبة بها مساكن جماعية تقطن بها عدة أسر على غرار "دار السبيطار"، وتعرف هذه المساكن وفي هذه الأحياء نوع من تكديس الأسر والأفراد خاصة مع مرور الوقت

والإنجاب المستمر، كما قد تظهر الكثير من المشاكل والممارسات والمظاهر التي سبق الإشارة إليها، وقد تشكل البيئة المساهمة بقوة في تشرد بعض الأفراد، ومن هذا المنطلق؛ أي نوعية الحي إضافة إلى نوعية السكن السيئة يمكن اعتبارهما نتيجة حتمية لوضع مالي واقتصادي صعبة، وبالتالي هذا الوضع له تأثير قوي في حدوث هذا التشرد.

الجدول رقم 27: يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد وطبيعة ملكية سكنهم (سكن أسرهم)

المهنة قبل التشرد / طبيعة ملكية السكن	عامل أو أجير		أعمال حرة		متمدرس		عمل غير (منتظم/ مستقر)		بدون مهنة		المجموع	
ملكية خاصة	8	61,5 %	8	53,3 %	4	25 %	0	0 %	14	58,3 %	34	48,6 %
كراء	1	7,7 %	1	6,7 %	2	12,5 %	2	100 %	3	12,5 %	9	12,9 %
وظيفي	0	0 %	0	0 %	1	6,3 %	0	0 %	1	4,2 %	2	2,9 %
فوضوي	4	30,8 %	6	40 %	9	56,3 %	0	0 %	6	25 %	25	35,7 %
المجموع	**13**	**%100**	**15**	**100 %**	**16**	**100 %**	**2**	**100 %**	**24**	**100 %**	**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل تشردهم وطبيعة ملكية سكنهم الأسري، نجد في الاتجاه العام نسبة **48,6% من المجموع الكلي للصنف الأول** وهو أن السكن"**ملكية خاصة**"، ونجد عند تقاطع المتغيرين نسبة **61,5%** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **58,3%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **53,3%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**"، ثم نسبة **25%** لفئة "**المتمدرسين**"، وأخيرا نسبة منعدمة تماما لفئة الأفراد الذين "**ليس لهم عمل منتظم ومستقر**".

يمكن للأسرة في المجتمع الجزائري أن تمتلك مسكنها وغيره من العقارات، سواء عن طريق الإرث من الآباء والأجداد أو عن طريق بنائها وتشيدها من طرف الأسرة التي تمتلك قطعة صالحة للبناء، أو عن طريق شرائها من الخواص أو من المؤسسات والهيئات الخاصة والعمومية، أو عن طريق السكنات التي توزعها أو تبيعها السلطات بمختلف الصيغ،

اجتماعي، ريفي تساهمي، ترقوي مدعم، البيع بالإيجار وغيرها من الصيغ، كما يمكن أن تكون هذه السكنات فيلات، أوشقق، أو سكن تقليدي وغيرها.

ويمكن لأسرة العامل والأجير والأسر الأفراد البطالين والمتمدرسين، أن يكون لها سكن مملوك عن طريق الإرث أو عن طريق شرائه بمختلف الصيغ في حال تعاون أفراد الأسر الباقين إذا كان لهم دخل معتبر، أو عن طريق الصيغة الاجتماعية لتوزيع للسكن، أي الاجتماعي والريفي وغيره، أما أصحاب الأعمال الحرة فيمكن أن تكون لهم مداخيل وموارد مالية كبيرة تؤهلهم لاقتناء مسكن سواء شقة أو فيلا، وأكثر من ذلك يمكن أن تكون في أحياء راقية جدا كما ظهر لنا من نتائج وتحليل الجدول السابق، فالأريحية في الجانب المالي والاقتصادي يسمح لهم بامتلاك سكن وحتى سكنات متعددة.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **35,7% من المجموع الكلي للصنف الثاني** وهو أن السكن "**فوضوي**" أي بدون سندات ملكية، عند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **56,3%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **40%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**"، ثم نسبة **30,8%** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **25%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، وأخيرا نسبة منعدمة تماما لفئة الأفراد الذين "**ليس لهم عمل منتظم ومستقر**".

كما سبق وأن توصلنا إليه من خلال نتائج وتحليل الجدولين السابقين فإن هناك نقاطا سوداء في ضواحي المدن والمناطق الحضرية وبعض الفضاءات العمومية، وهي الأحياء الفوضوية التي تتشكل من بيوت فوضوية قصديرية وهشة؛ شيدت في كثير من الأحيان في المناطق غير الصالحة للبناء ولا للسكن، كضفاف الأودية وحتى داخلها، والمساحات العامة وبعض المزابل وأماكن تفريغ القاذورات ومعالجتها، وهي بذلك تعدي على ملكية عقارية عمومية وفي بعض الأحيان خاصة، وإن كان سبب ظهورها النزوح والهجرة؛ والضعف المادي والمالي؛ وانهيار السكنات القديمة خاصة في المدن الكبيرة والقديمة، إلا أن البعض من الأفراد يستغل هذه الوضعية للاستفادة من سكنات اجتماعية بغير حق.

إن الرغبة الكبيرة في بقاء هؤلاء الأسر والأفراد في المناطق الحضرية والمدن الكبرى خاصة، وطموحهم وأملهم في الحصول على سكن اجتماعي مجاني خاصة مع السياسة الدولة في هذا المجال، جعلهم يستقرون ويتكاثرون في هذه المساكن والأحياء لمدة طويلة، لذا نجدهم مستقرين في أعمالهم ومهنهم وأنشطتهم وأبناؤهم يزاولون الدراسة بشكل العادي، فنجد المتمدرسين أكثر تذمرا من هذه الأوضاع السيئة والصعبة لأنهم يشكلون فئات الأطفال والمراهقين والشباب، ومن خلال الاحتكاك والتفاعل يمكن أن ينساقوا وراء ممارسات سيئة وسلوكات منحرفة وأعمال مبتذلة كالتسول – على سبيل المثال حي المحطة بجسر قسنطينة في العاصمة الذي به كثير من المتسولين والمنحرفين وهو موجود منذ حوالي ثلاث عقود–، والتشرد ليس بعيد عن هذه الممارسات، وبالنسبة للأفراد الممارسين للأعمال الحرة فهي في الغالب نشاطات استرزاقية، حيث يقومون بجمع بقايا الحديد والخردوات أو البقايا البلاستيكية وبيعها لمؤسسات خاصة من أجل إعادة هيكلتها وصناعتها، أو يقومون ببعض الأنشطة التجارية في الأسواق، أو بعض الأعمال الخاصة كنقل المسافرين بسيارة الأجرة أو الحافلات الصغيرة، أو نقل البضائع وغيرها، وهذه الأنشطة لا ترقى إلى الأعمال والأنشطة المربحة والتي يمكن أن تُكْسبَ صاحبها أموالا يستطيع بفضلها شراء سكن في حي أفضل، أما الأجراء والعمال فإن دخلهم وأجرتهم ضعيفة لا تكاد تكفي لسداد الاحتياجات الأساسية اليومية للأسرة، ربما لأن أغلبهم يمتهن أعمالا دون مؤهلات علمية أو مهنية وبالتالي أدنى الأعمال في سلم المهني، أما البطالون فإن دخلهم منعدم وهم يحتاجون من ينفق عليهم، هذه الأوضاع المادية صعبة سواء من السكن سيء أو من حيث عدم كفاية الأموال لمختلف النفقات الأسرية، يمكن أن تكون من العوامل المساهمة بقوة في توجه بعض الأفراد إلى حياة التشرد.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث**، وهو أن الأسرة تقيم في سكن عن طريق " **كرائه**" من مالكيه بنسبة **12,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **100%** لفئة الأفراد الذين "**ليس لهم عمل منتظم ومستقر**"، ثم نسبة **12,5%** لكل

من فئة "**المتمدرسين**" و فئة الأفراد "**بدون مهنة**"، وأخيرا نسبة **7,7%** لفئة "**العمال والأجراء**".

قد لا ترضى بعض الأسر أن تسكن سكنا فوضويا في الفضاءات العقارية العمومية وحتى الخاصة في بعض الأحيان، للتخلص ولو مؤقتا من مشكلة السكن التي تعيشها نتيجة الأوضاع المترتبة عن الهجرة والنزوح كما ذكرنا سابقا وغيرها، أو نتيجة ضيق المسكن الأسري نظرا لكبر الأسرة وظهور أسر نووية جديدة بها عن طريق الزواج الأبناء، فتلجأ إلى عملية إيجار أو كراء سكنات سواء شقق أو سكن مستقل أو فيلات أو بيوت تقليدية وحتى بعض المحال والمستودعات والتي تقوم بتهيئتها لاتخاذها مكان إقامة، وقد يكون هذا الأمر مؤقتا لفترة قصيرة لا تتعدى السنة في انتظار إنهاء بناء سكن أو الحصول على سكن، كما قد تطول لمدة طويلة قد تصل إلى عشرات السنوات، وهذه الأوضاع مؤشر قوي في الغالب على محدودية دخل هذه الأسر والصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها، سواء من حيث أن شطرا كبير من دخل الأسرة وميزانيتها تذهب إلى كراء السكن، هذا الأخير يكون ثمنه مرتفعا مع تزايد الطلب على كراء السكنات وارتفاعها، وبالتالي الضعف المالي المخصص للنفقات الأسرية الأخرى ويتقلص تحقيق بعض الاحتياجات الأسرية والأفراد وفق الأولويات، وهذا قد يجعل من الأسرة تعيش في مستوى معيشي متدني وحتى ضعيف، من جهة الأخرى استنزاف الميزانية الأسرية بسبب إيجار سكن، قد لا يسمح للأسرة بتخزين وتوفير مبالغ مالية، وبالتالي لا تتمكن من شراء أو بناء سكن مع مرور الوقت، وقد نجد أفراد من هذه الأسر ليس لهم عمل مستقر أي هم قريبين من البطالين لأن الواحد منهم يمكن أن يعمل، أي يعمل يدويا لبضع أيام ثم يتوقف ويبحث عن عمل لعشرات الأيام، وأمام الوضع المالي لأسرهم والذي يحتاج إلى مساهمتهم الدائمة والمستمرة للتغلب على النفقات المتزايدة، بل هو بهذه الكيفية عالة على أسرته، وبالتالي تظهر بعض المشاكل الاجتماعية والاصطدامات البينية والملاسنات الكلامية، أو أن المعني يشعر بأنه عالة وحمل ثقيل على الأسرة فيخرج من البيت الأسري بحثا عن استدراك الأوضاع فيجد نفسه يعيش حياة التشرد،

ونفس الأمر ينطبق على البطال الذي لا عمل له يسترزق منه ويساعد من خلاله في رفع الدخل الأسري، أما بالنسبة المتمدرسين فربما رغبتهم القوية في مساعدة الأسرة، وتحسين وضعها المالي هو الذي دفع بهم إلى حياة التشرد وترك الحياة الأسرية، وربما لمللهم ولصعوبة تأقلمهم مع الأوضاع الاجتماعية وكذا الأوضاع الاقتصادية للأسرة، التي لا تقوى على تلبية الكثير من متطلبات الأطفال والمراهقين والشباب المتزايدة، والتي فرضتها الظروف في ظل الحداثة والتقدم والعصرنة والعولمة على الأسرة والمجتمع الجزائري، فيفرون من سيء إلى أسوأ ويتخذون من الشوارع مأوى لهم من خلال حياة التشرد.

الجدول رقم 28: يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل تشردهم وحجم مساكنهم مقارنة بعدد أفراد أسرهم.

المهنة قبل التشرد / حجم السكن مقارنة بعدد أفراد الأسرة	عامل يومي		أعمال حرة		متمدرس		عمل غير (منتظم/ مستقر)		بدون مهنة		المجموع	
ضيق	7	53,8 %	6	40 %	8	50 %	0	0 %	8	33,3 %	29	41,4 %
متوسط	4	30,8 %	5	33,3 %	6	37,5 %	0	0 %	10	41,7 %	25	35,7 %
واسع	2	15,4 %	4	26,7 %	2	12,5 %	2	100 %	6	25 %	16	22,9 %
المجموع	**13**	**100 %**	**15**	**100 %**	**16**	**100 %**	**2**	**100 %**	**24**	**100 %**	**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل تشردهم وحجم سكنهم مقارنة بعدد أفراد الأسرة، وفي اتجاهه العام نجد **للصنف الأول** وهو أن حجم السكن "**ضيق**" مقارنة بعدد أفراد الأسرة بنسبة **41,4% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **53,8%** لفئة "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **50%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **40%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**"، ثم نسبة **33,3%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة.**

تقطن الأسر في سكنات مهما كان طبيعة ملكيتها (خاصة، كراء، وظيفي، فوضوي)، لكن قد تصطدم بمشكل عدم قدرة السكن استيعاب كل أفراد الأسرة، وبذلك لا يمكن أن يكون سكنا مريحا ومساعدا على الاستقرار النفسي والاجتماعي، ويرجع ذلك إلى ضيق السكن من حيث المساحة ومن حيث عدد الغرف من جهة وحجم أفراد الأسر من جهة أخرى، وقد يطرح هذا الإشكال بقوة في الأحياء الشعبية وخاصة بالعمارات التي بها شقق، كذلك تظهر

بقوة في الأحياء الفوضوية خاصة في البيوت القصديرية أو الهشة، كذلك يمكن أن تكون في السكنات الجماعية التي تقطن بها عدة أسر قرابية أو غير قرابية.

هذا الضيق في السكن يرجع إلى محدودية الإمكانيات المالية للأسر، والتي لا تسمح بتغيير أو اقتناء سكن آخر أكبر، وقد يظهر هذا المشكل لدى كل الفئات بدرجة متفاوتة سواء العمال والأجراء أو المتمدرسين أو أصحاب الأعمال الحرة أو البطالين، وهذا قد يكون مؤشر على أن هذه الأسر تعيش مستوى معيشي دون المتوسط، وقد يبادر بعض أفراد الأسرة بالتضحية وترك السكن ليتسع للآخرين، وربما يهربون من البيت الأسري، لتجنب ذلك الضيق، حيث نجد بعض الأسر نتيجة للضيق الكبير لسكنهم مقارنة بعدد أفرادهم يقومون بالمناوبة أي يبقون في البيت وينمون فيه بالدور وفق تقسيم زمني محدد، كما أن ضيق السكن قد يولد الكثير من المشاكل الأسرية والاحتكاكات السلبية ويؤثر على جدية ومتانة العلاقات الأسرية، وفي ظل هذه المشاكل وهذه الأوضاع السكنية، يلجأ بعض الأفراد إلى اختيار حياة الشارع والاستقرار به لفترات معتبرة.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني وهو** أن حجم السكن "**متوسط**" مقارنة بعدد أفراد الأسرة بنسبة **35,7% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد النسب متقاربة حيث نسبة **41,7%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **37,5%** لفئة "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **33,3%** لفئة الأفراد الممارسين" **للأعمال الحرة**"، ثم نسبة **30,8%** لفئة "**العمال والأجراء**".

الكثير من الأسر الجزائرية لا تعيش ذلك الضيق الشديد في السكن، بل تشعر بنوع من اليسر من حيث حجم السكن، وهذا الأمر يرجع إلى الاتساع النسبي للسكن كأن يكون شقة من نمط أربع غرف فما فوق، أو السكنات المستقلة والفيلات المتوسطة الحجم، أو أنواع من السكنات الأخرى، وقد يرجع كذلك لمحدودية وقلة عدد أفراد الأسرة فقد نجد أسرا دون أبناء، كما نجد بعض الأسر النووية الحديثة تكتفي باثنين أو ثلاث أبناء على أقصى تقدير، وبالتالي تعتبر هذه السكنات متوسطة الحجم مقارنة بعدد أفرادها، وهذا لا يعني أنها متسعة

وكافية للغاية، فهي قد تستوعب كل الأفراد الأسرة لكن مع وجود بعض النقائص والسلبيات، كأن تخصص غرفة للأخوات البنات وأخرى للذكور ولا تكونان كافية لذلك، فليس هناك غرفة مستقلة لكل فرد، فيحتاج الفرد خاصة الأبناء أن تكون لهم غرف مستقلة خاصة المراهقين منهم والشباب والمتمدرسين وهذا لتحضير دروسهم وأعمالهم، وحتى الآخرين يحتاجون لذلك فربما هناك من يحب النوم باكرا وآخر يحب مشاهدة التلفاز أو استعمال الانترنيت والسهر طول الليل ويخالفه الآخرين في الرغبة والاختيار، ففي الغالب لا يمكن أن يكون توافق بين جميع أفراد الأسرة الذين يشغلون الغرفة الواحدة في كيفية استغلالها.

قد يكون سكن بهذه الظروف مريحا للبعض ويساعد على الاستقرار الأسري، وقد يكون في حالات أخرى فيه نقائص ولا يساعد على تحقيق بعض الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية، ففي هذا الوضع يمكن أن يكون بعض الانزعاج وعدم الرضا لدى بعض أفراد الأسرة، وقد تحدث بعض الصراعات والمناوشات البينية، ويمكن لهذه العوامل مجتمعة وغيرها أن تكون حافز لبعض الأفراد لترك البيت الأسري.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث وهو** أن حجم السكن "**واسع**" مقارنة بعدد أفراد الأسرة بنسبة **22,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد **100%** لفئة الأفراد الذين "**ليس لهم عمل منتظم ومستقر**"، ثم نسبة **26,7%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**"، ثم نسبة **25%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة لفئة "**العمال والأجراء**" ثم نسبة **12,5%** لفئة "**المتمدرسين**".

المسكن الواسع والجميل يعبر عن علو المركز الاجتماعي للأسرة وبالتالي علو المكانة الاجتماعية لأفرادها، كما يدل المسكن الواسع على الإمكانيات المالية الجيدة التي تتمتع بها الأسرة وبالتالي المستوى المعيشي الجيد لهذه الأسرة، تماشيا مع نتائج وتحليلات سابقة التي تؤكد هذه المعطيات لتصبح حقائق اجتماعية، فهذه الأسر هي التي تسكن في الأحياء الراقية سواء في الفيلات من خلال التجزيئات(**les lotissements**) المختلف، أو من خلال الشقق الراقية من نمط خمس غرف أو أكثر؛ سواء التابعة للحظيرة السكنية العمومية أو

المنجز من طرف المرقين الخواص، وكذلك السكنات المستقلة في بعض المناطق الحضرية وبدرجة أكبر في المناطق الريفية، ومهما كان عدد الأفراد فإن كبر السكن من حيث المساحة والغرف يمكن أن يحقق الراحة والاستقرار والاطمئنان ويلبي الطموحات الفردية والرغبات الشخصية ويمكِّن للأفراد أن يتمتعوا بقسط من الحرية والاستقلالية في التصرف داخل الحيز الفضائي والمكاني المخصص لهم شخصيا من السكن.

وبما أن هذا الصنف من السكن يتطلب إمكانيات مالية معتبرة، فلا يمكن أن يكون للأفراد الذين ليس لهم دخل محترم كالأفراد الذين ليس لهم عمل مستقر والبطالين وحتى الطلبة والمتمدرسين؛ مساهمة في الحصول عليه، كما أن العمال والأجراء لا يمكن لهم أيضا المساهمة في ذلك إلا إذا كان دخلهم وبالتالي أجرتهم مرتفعة، أما أصحاب الأعمال الحرة فيمكن أن يساهموا في الحصول على السكن، إذا كانت هذه الأعمال تَدُرُ عليهم ثروة مالية، كالمقاولين، والصناعيين، المستوردين، وكبار التجار وغيرهم من أرباب المال والأعمال.

ونستنتج مما سبق من معطيات وتحليلات أن هذه الأسر لا يمكن أن تكون في حالة عوز مادي أو ضعف مالي واقتصادي بل العكس تماما، وهذا الأمر يقودنا إلى حقيقة واضحة وهي أن هؤلاء الأفراد المتشردون الذين ينتمون إلى هذه الأسر التي تسكن مساكن واسعة ولا يعاني أفرادها من الضيق، لم يدفعهم الضعف المالي ولا التقلبات الاقتصادية إلى وضعية التشرد، بل هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية دفعت بهم إلى ذلك.

الجدول رقم 29: يبين علاقة مدة تشرد المبحوثين وأسباب التشرد حسب اعتقادهم.

	مدة التشرد من / أسباب التشرد حسب اعتقاده	أقل من سنة		من1-2 سنة		من 3-4 سنوات		من 5-6 سنوات		7سنوات فما فوق		المجموع	
أسباب تتعلق بجوانب مادية و إقتصادية	الفقر	0	0 %	2	11,1 %	1	6,3 %	3	30 %	0	0 %	6	8,6 %
	البطالة	0	0 %	2	11,1 %	3	18,8 %	1	10 %	0	0 %	6	8,6 %
	مشكل السكن	1	10 %	3	16,7 %	0	0 %	0	0 %	5	31,3 %	9	12,9 %
	الفقر + البطالة	1	10 %	3	16,7 %	1	6,3 %	0	0 %	1	6,3 %	6	8,6 %
	الفقر+البطالة +مشكل السكن	3	30 %	3	16,7 %	7	43,8 %	0	0 %	5	31,3 %	18	25,7 %
	هشاشة البناء الأسري و المؤثرات التربوي	5	50 %	5	27,8 %	4	25 %	6	60 %	5	31,3 %	25	35,7 %
المجموع		**10**	**100 %**	**18**	**100 %**	**16**	**100 %**	**10**	**100 %**	**16**	**100 %**	**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين مدة تشرد المبحوثين وأسباب التشرد حسب اعتقادهم، وفي اتجاهه العام نسجل قسمين: قسم يرتبط بأسباب تتعلق بجوانب مادية واقتصادية، وقسم آخر لا يتعلق بجوانب أخرى غير مادية وغير اقتصادية كهشاشة البناء الأسري والمؤثرات التربوية وغيرها، ويمثل **الصنف الأول** بنسبة **35,7% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسب معتبرة فأكبر نسبة لمدة التشرد **من "5- 6 سنوات"** ثم نسبة **50%** لمدة التشرد "**أقل من سنة واحدة**"، ثم نسبة **31,3%** لمدة التشرد" **7سنوات**

فما فوق"، ثم نسبة **27,8%** لـمدة التشرد "**1-2 سنة**"، وأخيرا نسبة **25%** لـمدة التشرد "**3-4 سنة**".

يتشكل الاعتقاد بأمر ما لدى الفرد من خلال التجربة والمعايشة التي يمر بها، فهو يستند إلى الواقع بكل ظروفه الجيدة والسيئة، وعلى هذا الأساس فإن المتشرد عندما يترسخ في ذهنه اعتقاد بأن أسباب وعوامل معينة قد تكون دفعته أكثر للتشرد، فهو توصيف للواقع الذي عايشه وللظروف التي مر بها خلال مسيرته وتجربته الحياتية، وعليه فإن هناك إقرار لدى بعض الأفراد المتشردين بأن عوامل اجتماعية وأسرية ثقافية وتربوية دون العوامل الاقتصادية والمادية هي التي كانت الدافع الأكبر للتشرد.

فالوضع القائم في الأسرة من الناحية الاجتماعية وناحية العلاقات والروابط الاجتماعية البعيدة عن القيم والأعراف الاجتماعية؛ والذي يتميز بالفتور وبغياب التواصل والتفاعل الإيجابي الذي لا يشجع على العودة إلى البيت الأسري، رغم أن الكثير منهم يعيش حياة مأسوية وأغلبهم ينتظر التخلص من هذه الوضعية والعودة إلى الحياة الطبيعية -كما سيأتي في الجداول اللاحقة- بالإضافة إلى حالات بعض الأسر التي تعيش حياة تفكك أسري بشتى أنواعه وما قد يخلّفه هذا الواقع من صعاب وأضرار اجتماعية ثقافية وتربوية للأفراد في غياب التحكم والضبط الاجتماعي، وعندما يمكث المتشرد لمدة وفترة معتبرة قد تمتد من سنة لتصل إلى عشرات السنين؛ فهذا يعني أن المتشرد لم يجد أفضل من هذا الوضع ولم يجد ما يحفزه للعودة للحياة الأسرية، فالفرد الذي يجرب حياة التشرد لمدة شهر أو شهرين؛ إن وجد ظروف أسرية أحسن سيتراجع بسهولة إلى حياته الأولى، لكن مكوثه فترات طويلة يعني بكل بساطة قطيعة كلية مع الحياة الأسرية المؤلمة والقاسية.

- مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد القسم الخاص بأسباب تتعلق بجوانب مادية واقتصادية وتمثل في مجملها نسبة **64,3% من المجموع الكلي**، تتوزع هذه النسبة على الأصناف بنسب مختلفة، حيث نجد **الصنف الثاني** وهو الاعتقاد أن الأسباب الاقتصادية المتعلقة بالتشرد هي"**الفقر، البطالة، ومشكل السكن**" بنسبة **25,7% من المجموع الكلي،**

وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **43,8%** لمدة التشرد "**3-4 سنة**"، ثم نسبة **31,3%** لمدة التشرد"**7 سنوات فما فوق**"، ثم نسبة **30%** لمدة التشرد "**أقل من سنة واحدة**"، ثم نسبة **16,7%** لمدة التشرد"**1-2 سنة**"، وأخيرا نسبة منعدمة لمدة التشرد **من** "**5-6 سنوات**".

ونجد **الصنف الثالث** الذي ينتمي كذلك إلى القسم الخاص بأسباب تتعلق بجوانب مادية واقتصادية وهو "**مشكلة السكن**" بنسبة **12,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **31,3%** لمدة التشرد" **7 سنوات فما فوق**"، ثم نسبة **16,7%** لمدة التشرد "**1-2 سنة**"، ثم نسبة **10%** لمدة التشرد "**أقل من سنة واحدة**"، وأخيرا نسجل نسبا معدومة للمدتين المتبقيتين "**3-4 سنة**" و"**5-6 سنوات**".

معايشة الفرد لظروف صعبة وقاسية يولد لديه تصورا ونظرة تشاؤمية لتلك الحياة السابقة، والفرد المتشرد الذي عانى مرارة الأوضاع المادية والمالية وسوء الأحوال الاقتصادية في البيت والحياة الأسرية؛ خاصة في أبعادها المختلفة؛ كالفقر نتيجة انعدام الموارد المالية المختلفة ثابتة، والبطالة وعدم التمكن من العمل لعدم توفره؛ أو لعجز بدني أو علة أو مرض مزمن أو لموانع اجتماعية مهنية، أو للقعوس عن ممارسة أي العمل (عدم الرغبة في العمل) أو الاشتراط والتكبر على القيام بأعمال معينة، هذا الأمور تحرم الفرد وأسرته من دخل مالي مستمر؛ إن وجد قد يساعد في التخفيف من الضائقة الاقتصادية التي تعانيها الأسرة، كما أن مشكلة السكن لها أثرها البالغ سواء بِعَدَم توفر السكن أصلا واللجوء إلى الإيجار؛ وإلى الاستعانة والتنقل بين الأهل والأقارب والأحباب لفترات وجيزة في بعض الأحيان؛ وإلى حلول أخرى ظرفية، كما يمكن أن تكون مشكلة السكن في ضيقه وعدم الاستيعاب الملائم للأسرة بكل أفرادها، كما يمكن أن يشمل مشكل السكن نمطه وسوء نوعيته كالبيوت الهشة والقصديرية المتواجدة بالأحياء الفوضوية وغيرها، ويمكن أن يكون هناك ترابط وتكامل بين هذه الأبعاد الثلاثة، فإذا اجتمعت ثلاثتها مع بعض فتشكل أزمة اقتصادية أسرية كبيرة لا يمكن لأي أسرة بمواردها المالية والبشرية أن تواجهها والقضاء عليها، ولذا فقد يلجأ البعض

من الأفراد إلى البحث عن سبل أخرى للعيش الأحسن، ويمكن أن تتبع هذا الطريق أسر بأكملها عندما تتقطع بهم السبل، فكثيرا ما نصادف أسرا تنصب لها خيام في بعض الفضاءات العامة والشوارع الكبيرة وتحت الجسور وغير ذلك من الأماكن العمومية لتعيش حياة التشرد والبؤس، وهذه الأسر قد تبقى في الشارع لفترات قد تكون قصيرة لكن قد تصل إلى سنة وحتى سنتين ومع تدخل السلطات المحلية حفاظا الوجه الجميل الحضري من التشويه وعلى المرافق والمساحات العامة، وتحت خوف الزيارات المسؤولين المركزيين، تزول تلك الخيام إما بحل نهائي وإما بحلول ترقيعية مؤقتة أو الطرد إلى أماكن أخرى.

كما أن مكوثهم فترة معينة قد تظهر لهم قساوة وصعاب حياة الشارع، وقد يدفعهم ذلك إلى الحنين إلى الحياة الأسرية بمرارتها، وعدم القطيعة معها، ومحاولة الاستدراك والعودة إليها إن سمحت الظروف بذلك، فالتشرد قدّم لهم فرصة للمقارنة بين حياتين مختلفتين وشتان بينهما.

كما أن الكثير من الأفراد استحسنوا حياة التشرد رغم قساوتها ومذلتها وشدتها من كل الجوانب، واتخذوا من الشوارع مأوى لهم وفضاء للعيش المستمر فيه، لنجد منهم من أخذته السنوات ونسيا الحياة الأسرية ونمط العيش في الوسط الأسري، فقد مضت عليهم سنوات طوال تجاوزت الخمس سنوات بكثير، وقد نجد الكثير من هؤلاء قد فقد الاتصال النهائي بأسرته ولا يعرف عنها شيئا، خاصة وأن الكبار أقارنهم الذين عايشوهم من قبل الكثير منهم قد يكونوا غادروا الحياة وحل محلهم جيل جديد، وقد نجد كذلك الكثير منهم قد أصبح من المدمنين على الكحول والمخدرات (تحول إلى متشرد عربيد)، وبذلك لا يفكرون قط في الحياة الأسرية.

وتوجد أسر جزائرية تعاني من الناحية الاقتصادية لكن بدرجة أقل فهي لا تعيش فقرا مدقعا، وأفرادها يزاولون أعمال يكسبون من خلالها أموال تسمح لهم بتحقيق الاكتفاء وحتى سد الكثير من النفقات الأسرية وتلبية الكثير من الاحتياجات، لكن عندهم مشكلة مستعصية وهي مشكلة السكن، فإمكانياتهم المالية الأسرية المختلفة لا تسمح لهم بحل هذا المشكل

الذي قد ينتج عنه مشاكل أسرية عديدة، ولتجنب ذلك يفضل بعض الأفراد مغادرة البيت الأسري والعيش في الشارع، ومع صعوبة حل مشكل السكن يضطر الكثير منهم البقاء في هذه الحياة لمدة طويلة، تنسه الحياة الأسرية.

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الأصناف الثالث المتبقية** التي تنتمي إلى القسم الخاص بأسباب تتعلق بجوانب مادية واقتصادية وهي "**الفقر**"؛ "**البطالة**"؛ "**الفقر والبطالة**" بنسب متساوية وهي **8,6% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد في صنف "**الفقر**" نسبة **30%** لمدة التشرد "**5–6 سنوات**"، ونسبة **18,8%** لمدة التشرد"**3–4 سنة**" في صنف"**البطالة**"، ونسبة **16,7%** لمدة التشرد "**1–2 سنة**" في صنف "**الفقر والبطالة**"، ونسبة **11,1%** لمدة التشرد "**1–2 سنة**" للصنفين "**الفقر**" و"**البطالة**"، ونسبة **10%** لمدة التشرد "**أقل من سنة واحدة**" في صنف "**الفقر والبطالة**" و لمدة التشرد "**5–6 سنوات**" لصنف "**الفقر**"، أما باقي النسب فهي ضعيفة أو منعدمة تماما.

يمكن أن يكون الفرد فقيرا رغم أنه يمارس نشاطا مربحا لا يدرُّ عليه أموالا كثيرة، أو عملا من الأعمال ويكون مرتبه ضعيفا أو أجرته قليلة كبعض العمال اليدويين والمهنيين في مختلف القطاعات؛ وأصحاب العقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية وغيرهم من العمال اليوميين، وبالتالي دخله لا يساهم بقوة في سد النفقات وتلبية الكثير من الاحتياجات الأسرية، وقد يكون الفرد بطّالا بدون عمل وبالتالي عديم الدخل يحتاج هو من يكفله ويعيله، فلا يمكن له أن يساهم في الميزانية الأسرية أو ينفق على أسرته إن كان هو رب الأسرة والمعيل الوحيد لها، وقد يجتمع هذان مع بعض لأن الثاني قد يكمل الأول، لكن يمكن أن يكون لهم سكن أسري، ربما قد يكون موروث من الآباء والأجداد، وقد يكون تحصل عليه عن طريق الاستفادة من السكنات الاجتماعية المخصصة للشرائح الاجتماعية الضعيفة، أو من مختلف الصيغ الأخرى. لكن الأمر الواضح أن أفرادا متشردون تضرروا كثير نفسيا واجتماعيا من الوضع الاقتصادي السيئ للأسرة والمحيط الاجتماعي لها، والمتمثل في الفقر والبطالة ولذا فضلوا التشرد وحياة الشارع على الحياة الأسرية، التي أصبحت تشكل عبئا

اجتماعيا واقتصاديا ومأساة نفسية، من خلال الجو الأسري المشحون بالاضطرابات والنزاعات جراء ذلك الوضع الاقتصادي، ولذا نجد البعض من المتشردين ونظرا لعدم تمكنهم من الحصول على عمل وتحصيل أموال كافية في هذه الحياة الجديدة الصعبة، وانتظارهم الفرج حَولٌ بعد حَول حتى طال أمدهم ولم يستطيعوا العودة إلى أسرهم بأيدي فارغة؛ ربما خوفا من الرفض والاستهزاء والسخرية وعدم تقبل أسرهم لهم لحالهم ووضعهم ولتقصيرهم تجاه أسرهم.

الجدول رقم 30: يبين العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد

المهنة قبل التشرد / رأيه حول الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد	عامل أو أجير		أعمال حرة		متمدرس		عمل غير (منتظم/ مستقر)		بدون مهنة		المجموع	
نعم	10	76,9 %	12	80 %	9	56,3 %	2	100 %	14	58,3 %	47	67,1 %
لا	3	23,1 %	3	20 %	7	43,8 %	0	0 %	10	41,7 %	23	32,9 %
المجموع	**13**	**%100**	**15**	**100 %**	**16**	**100 %**	**2**	**100 %**	**24**	**100 %**	**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين مهنة المبحوثين قبل التشرد ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد، وفي اتجاهه العام نجد في **الصنف الأول** وهو **الرأي** "**نعم الضُعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد**" بنسبة **67,1% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسب مرتفعة، حيث نسجل نسبة **100%** لفئة الأفراد الذين "**ليس لهم عمل منتظم ومستقر**"، ثم نسبة **80%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**"، ثم نسبة **76,9%** لفئة الأفراد "**العمال والأجراء**"، ثم نسبة **58,3%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم أخيرا نسبة **56,3%** لفئة الأفراد "**المتمدرسين**".

القناعات الفردية تترسخ من خلال التجربة والاحتكاك والتفاعل مع الغير، وتُكَوِنُ اتجاهات وتمثلات ورؤية واضحة لظواهر ومظاهر في الواقع الاجتماعي، ومن هذا المنطلق فمن الممكن اعتبار نظرة ورأي المتشردين حول اعتبار الأوضاع الاقتصادية والمادية السيئة

والصعبة لأسرة في ظل وضع اقتصادي للمجتمع غير مستقر، عاملا قويا يدفع الأفراد إلى التشرد، مبني على أسس سليمة وصلبة ويمكن اعتمادها كمعطى مُهِم في تحليل وتفسير الظاهرة، ومهما تباينت مهَنَهم وأعمالهم واختلفت وتأرجحت بين البطالين إلى أصحاب الأعمال الحرة والمستقلة والخواص الذين ننظر إلى الكثير منهم على أنهم يحصدون أموال معتبرة، فإن نظرتهم مستمدة من تجربتهم الشخصية ومن احتكاكهم بالآخرين الذين عاشوا ويعيشون الظاهرة، وبتفاعلهم مع الواقع بخلفياته الخفية ومظاهره المرئية، لا يمكن إلا أن تكون حجة نحتّج بها ودليل قوي نستند عليه وبرهان مؤسس نحتكم إليه، وعليه يمكن أن نعتبر هذا الرأي الذي يجعل من الأوضاع الاقتصادية السيئة والموارد المالية الضعيفة للأسرة وفي المجتمع من أهم العوامل المؤدية إلى التشرد، أو على الأقل تساهم بدرجة كبيرة في توجه الأفراد نحو التشرد، إذا يمكن اعتبار هذا الرأي كنتيجة صادقة تُصدِّق وتتماشى مع نتائج وتحليلات الجداول السابقة الأخيرة، كما أن هذه النتيجة تتطابق مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي ركزت على العامل الاقتصادي وسبق أن أشرنا إلى بعضها، كدراسة "**خديجة سبخاوي**" ودراسة " **جلال فاطمة الزهراء**" ودراسة " **فاطمة علي أبو حديد علي**" وكذلك دراسة "**أيمن عباس قناوي الكومي**" والتي توصلت إلى النتيجة التي مفادها؛ "وجود علاقة ارتباطية فيما بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمشكلة أطفال الشوارع وهى الحالة (الأسرية، السكنية، التعليمية، العملية، الصحية)"[1]، ودراسة" **خالد الردايدة**" التي توصلت إلى أن "من أكثر أسباب التشرد قلة الدخل"[2].

– مواظبة على الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو الرأي "**لا الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية لا تدفع للتشرد**" بنسبة **32,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد النسبة الأكبر بـ **43,8%** لفئة الأفراد "**المتمدرسين**"، ثم نسبة **41,7%** لفئة الأفراد "**بدون مهنة**"، ثم نسبة **23,1%** لفئة الأفراد "**العمال والأجراء**"، ثم

[1]– أيمن عباس قناوي الكومي: **علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع**، مرجع سابق.

[2]- خالد الردايدة: **ظاهرة التشرد والتسول في المجتمع الأردني**، مرجع سابق

نسبة **20%** لفئة الأفراد الممارسين" **لأعمال الحرة**"، وأخيرا نسبة منعدمة تماما لفئة الأفراد الذين "**ليس لهم عمل منتظم ومستقر**".

شريحة واسعة من الأفراد لا ينظرون إلا الجوانب الاقتصادية السيئة والأوضاع المالية الضعيفة والمتدنية على أنها من العوامل الأساسية والفعلية التي تؤدي إلى التشرد، رغم أن الكثير من هؤلاء الأفراد تعيش أسرهم ضعف مادي ومالي أثر على الحياة العادية في الأسرة، كما أن الكثير من هؤلاء لا يمكنه أن يساعد أو يساهم في حل هذه المشكلة الاقتصادية والمالية لأسرته، فهو ليس له دخل مالي لأنه متمدرس أو بدون عمل؛ أو له دخل مالي ولكنه غير كاف للتغلب على النفقات الأسرية لأنه عامل بسيط وأجره قليل، أو لأنه يمارس بعض الأعمال الحرة البسيطة؛ ولا تعود عليه بأرباح كبيرة. وبعيدا عن وضع هؤلاء الأفراد، فإن نظرتهم للدوافع الكامنة وراء اللجوء إلى التشرد ليست مبنية على أساس العوامل المادية والاقتصادية الصعبة للأسرة وللمحيط الاجتماعي، بل هي مبنية على أساس عوامل أخرى، ربما تكون مرتبطة بالجوانب التعليمية والثقافية والتربوية المتدهورة، وبالمحيط الاجتماعي بكل مؤثراته السلبية على الأفراد والأسر، ومرتبطة كذلك بالبناء الأسري وما يرتبط به من مظاهر التفكك وعدم الاستقرار والابتعاد عن القيم والأعراف الاجتماعية السليمة والقويمة.

هذا التحليل وهذه نتيجة تتطابق مع بعض النتائج التي توصلت إليها دراسة للباحث "**نيكول لاهاي**" **nicole lahaye** التي سبق وأن أشرنا إليها، من أن العوامل الاقتصادية أصبحت عوامل ثانوية مؤدية لظاهرة التشرد.

الجدول رقم 31: يربط العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد

الجنس / رأيه حول الضعف المادي و الأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد	ذكر		أنثى		المجموع	
نـعـم	27	%84,4	18	%52,6	47	%67,1
لا	5	%15,6	20	%47,4	23	%32,9
المجموع	**32**	**100%**	**38**	**100%**	**70**	**100%**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين جنس المبحوثين ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد، وفي اتجاهه العام نجد في **الصنف الأول** وهو **الرأي** "**نعم الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد**" بنسبة **67,1% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبتين مرتفعتين، حيث نسجل نسبة **84,4%** لفئة "**للذكور**"، ثم نسبة **52,6%** لفئة "**الإناث**".

كما سبق فإن الكثير من الأفراد المتشردين ينظرون إلى العوامل الاقتصادية والمادية خاصة عندما تكون ضعيفة ومتردية من أهم العوامل المساهمة في انقياد الأفراد نحو الشارع وخوض حياة التشرد، وهذا يعني أن ظاهرة التشرد لها خلفياتها المادية والاقتصادية في الأسرة والمجتمع. ومن أهم ما يبرز بقوة أن الذكور والإناث يتشاركان في هذه الفكرة وهذا الرأي بقوة رغم أن الذكور أكثر تأثر فبالنسبة للبالغين الشباب والكهول وحتى الشيوخ إعالة الأسرة من الواجبات الدينية والاجتماعية للرجال زوجا أو أبا أو أخا، وأمام قلة الدخل نتيجة

قلة فرص العمل وبالتالي بطالة وقعود عن العمل؛ أو نتيجة تقاعس عن العمل رغم إمكانية ذلك، كذلك نتيجة الأجرة الضعيفة للكثير من العمال اليومين والأجراء، وحتى بعض الخواص الذين يمارسون أعمال مستقلة بسيط؛ قد تجد أكثرها غير قانونية وغير مشروعة كالتجارة الموازية أو في السوق السوداء –كما يقال–، ناهيك عن الشباب والمراهقين المتمدرسين الذين لا دخل ولا يستطيعون حتى تأمين مصروفهم اليومي لوحدهم، وبالتالي عدم القدرة على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم، كما قد يتولد لديهم الشعور باليأس والخجل أمام أسرهم وأمام المجتمع، ناهيك عن فقدان المكانة وتقهقرها في ظل غياب حقيقي وفعلي للدور الاجتماعي الذي من المفترض أن يقوموا به، في ظل هذا الواقع وهذه الأوضاع قد يبني الفرد (الذكر) اعتقادا ورأيا عن دوافع التشرد ويربطها بالجوانب الاقتصادية والمادية المحدودة والمتدهورة ويضعها في مصف الأول للعوامل مؤدية للتشرد.

أما الإناث قد نجد الكثيرات منهن ماكثات بالبيت أو الكثيرات منهن ضحايا التفكك الأسري وما ينجر عنه من مسؤولية التكفل المادي والاجتماعي بالأبناء وبذل مجهود كبير لتوفير ما يمكن من أموال لسد النفقات الأسرية وتلبية احتياجات أفرادها، ويمارسن أعمال مهما كان نوعها وفي كثير من الأحيان بأجور زهيدة، أو يتصرفن من خلال مساعدة الأقارب وأهل الخير وفي بعض الأحيان يمارسن التسول وغير ذلك من الأعمال المنبوذة اجتماعيا. كما أن البعض منهن تعيش في أسر عادية ولكن لا يوجد من ينفق على هذه الأسرة نتيجة العجز والمرض أو نتيجة البطالة، فتتحمل بعض سيدات الأسرة مسؤولية الإنفاق عليها وتسعى بكل الطرق المختلفة لتحصيل المال وتمارسن مختلف الأعمال، ولذا نجد الكثيرات من هن اقتحمن ميادين عمل متعددة، فنجدهن عاملات نظافة في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، وبائعات في مختلف المحال التجارية والخدماتية، ومهنيات في مختلف الوراشات والمؤسسات الصناعية وفي غيرها من الأعمال والوظائف الأخرى. هذه الوضعية الصعبة والشاقة قد تفرز أفكارا وأراء مُؤَسَسَة عن الدور الأساسي الذي تلعبه الجوانب الاقتصادية والمالية الضعيفة والمتدهورة في الدفع إلى التشرد.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو **الرأي "لا الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية لا تدفع للتشرد"** بنسبة **32,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **47,4%** لفئة "**الإناث**"، ثم نسبة **15,6%** لفئة "**الذكور**".

هناك عديد العوامل التي تدفع إلى التشرد بعيدا عن الجوانب الاقتصادية والمادية المتدهورة، وخاصة عندما تكون شريحة واسعة من الأفراد ذكور وإناث مقتنعون بهذا الرأي، فهذا قد يكون نابعا من صميم واقعهم الاجتماعي وممارساتهم اليومية، وكان طرح شريحة واسعة من الإناث يتماشى مع تجنيب جعل العوامل الاقتصادية من العوامل الدافعة للتشرد، وربما يعود هذا إلى أن أسرهن في وضعية مادية ومالية مريحة وأن المستوى المعيشي لهذه الأسر جيد، –وهذا ما ثبت من خلال معطيات وتحليلات جداول سابقة–، كما يمكن أن يكون هؤلاء الأفراد من شريحة الأطفال والمراهقات اللواتي ليس لهن علاقة ولا مسؤولية بالنفقات الأسرية ولا بالمداخيل المالية فهي مسؤولية الكبار من أفراد الأسرة، وبالتالي بنظرتهن البريئة ليس لهن دراية واقعية وكافية بالوضع الاقتصادي لأسرهن، خاصة إن كانت احتياجاتهن الضرورية محققة في الغالب، هذا الأمر في التحليل السابق قد يكون كذلك بالنسبة للذكور ولكن بدرجة أقل. وبالعودة إلى الإناث نجد البعض منهن قد استطعن شق طريق العمل والاستقلالية المالية، وبالرجوع إلى معطيات وتحليلات جداول سابقة فإن هناك تحسن وارتفاع في مستوى التعليمي وفي مستوى الوعي لدى الإناث، وبالتالي دخلن عالم الشغل من خلال وظائف وأعمال محترمة وحتى ممارسة أنشطة حرة، مما سمح لهن بالحصول على مداخيل مالية معتبر ومن ثمة استقلالية مالية، وعليه فإنهن في نظرتهن إلى عوامل التشرد يستبعدن العوامل الاقتصادية والمادية، وتركزن على العوامل أخرى كالعوامل الاجتماعية والأسرية والثقافية.

الجدول رقم 32: يبين العلاقة بين الحالة العائلية للمبحوثين ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد

الحالة العائلية / رأيه حول الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد	عازب /عزباء		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع	
نعم	21	%63,6	4	%66,7	13	%72,2	9	%69,2	47	%67,1
لا	12	%36,4	2	%33,3	5	%27,8	4	%32,9	23	%32,9
المجموع	**33**	**100%**	**6**	**100%**	**18**	**100%**	**13**	**100%**	**70**	**100%**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين الحالة العائلية للمبحوثين ورأيهم حول إن كان الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد، وفي اتجاهه العام نجد في **الصنف الأول** وهو **الرأي** "**نعم الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع للتشرد**" بنسبة **67,1% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **72,2%** للحالة العائلية "**مطلق**"، ثم نسبة **69,2%** للحالة العائلية "**الأرمل**"، ثم نسبة **66,7%** للحالة العائلية "**متزوج**"، ثم أخيرا نسبة **63,6%** للحالة العائلية "**عازب أو عزباء**".

عندما تكون الأسرة مستقرة وغير مفككة قد تكون هناك إمكانية التضامن والتعاون بين أفرادها وخاصة الزوجين لمعالجة المشاكل الاجتماعية والتصدي للصعاب المالية والتخفيف أو القضاء على المتاعب الاقتصادية، ولكن عندما تكون مفككة ومشتت الأفراد؛ كأن تكون في حالة طلاق بين الزوجين فيحدث فراق بينهما وينعكس ذلك على باقي أفراد الأسرة

خاصة الأبناء، أو تكون الأسرة في حالة فقدان العائل فتصبح الزوجة (الأم) أرملة، أو بفقدان الزوجة فيصبح الزوج (الأب) أرمل، هذا الأمر يغير كثيرا في الحياة الأسرية وفي الأدوار الاجتماعية للأفراد، وقد تطفو بعض الظواهر والمشاكل الأسرية والاجتماعية، ولكن عندما يبني الفرد رؤيا ونظرة عن الدوافع الأساسية للتشرد ويضع العوامل الاقتصادية والمادية الضعيفة على أساس أنها أبرز العوامل، فهذا لا ينطلق إلا من خلفية قوية نابعة من الواقع القاسي الذي عايشه، وبالتالي فإن المتضرر أكثر من الطلاق هو الزوجة المطلقة التي تحتضن أبناءها، وعندما لا تجد هذه الزوجة الموارد المالية التي تساعدها على النفقات الأسرية المتزايدة، خاصة إذا لم تستطيع الحصول على عمل وهذا حال الكثيرات، ورغم منحة الحضانة التي تحددها المحكمة من الزوج المطلق لصالح أبنائه؛ على أساس أجرته الشهرية، وربما تكون هذه الأجرة ضعيفة أو غير موجودة أصل؛ وبالتالي هذه المنحة تكون ضعيفة جدا، وكذلك الأمر ينطبق على المرأة الأرمل المتوفى زوجها إذا لم يترك لها زوجها مصدر للرزق؛ أموال وعقارات موروثة أو منحة التقاعد إذا كان أجيرا وغيره، وإذا لم تكن هذه الأرملة عاملة أو لم تجد مساعدات من الأهل والأقارب، فهذا الأمر يجعل من تحملها المسؤولية الأسرية خاصة في شقيها الاقتصادي والمالي صعب للغاية ويجعلها تعيش في مشقة مستمرة، أما بالنسبة للزوج المطلق أو الأرمل فالأمر مرتبط بدخله المالي وبحجم الموارد المالية التي يحصدها، ويظهر جليا أن الصعوبة الاقتصادية التي يعيشها نابعة من ضعف الدخل وكثرة النفقات، فالمطلق عليه منحة الحضانة لأبنائه من الزوجة المطلقة، وعليه أن ينفق على نفسه وأسرته الجديدة، أما الأرمل في ظل شُح الموارد المالية وغياب التعاون والتضامن وحسن التدبير الأسري مع غياب الزوجة، فإن ذلك يجعله في كثير من الأحيان يعيش مأساة اقتصادية ومادية في أسرته.

وضعف الدخل المادي لأفراد الأسرة كذلك يظهر تجلياته على المتزوجين وعلى غير المتزوجين، فالميزانية الأسرية إذا لم تكف وتف بتحقيق المتطلبات والاحتياجات الأسرية،

فإن ذلك ينعكس سلبا على الأفراد، ويظهر ذلك من خلال اعتبار المصاعب المالية والاقتصادية من أهم العوامل التي تدفع إلى التشرد.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو **الرأي** "**لا الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية لا تدفع للتشرد**" بنسبة **32,9% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **36,4%** للحالة العائلية "**عازب أو عزباء**"، ثم نسبة **33,3%** للحالة العائلية "**متزوج**"، ثم نسبة **32,9%** للحالة العائلية "**الأرمل**"، ثم أخيرا نسبة **27,8%** للحالة العائلية "**مطلق**".

وجهة نظر مخالفة تماما عن الأولى لا تصنف الأوضاع الاقتصادية والمالية الأسرية الصعبة ضمن العوامل الأساسية التي تدفع إلى التشرد، ونجد شريحة واسعة من الأفراد غير متزوجين ذكورا وإناثا وكذا المتزوجين ولهم أسر مستقرة وحتى الأرامل والمطلقين يتبنون هذا الطرح، وقد تكون الخلفية التي شكّلوا على أساسها هذا الرأي هو الأريحية التي يعيشونها وأسرهم في الجوانب المادية المالية والاقتصادية؛ فهم ضمن الأسر التي تعيش مستوى معيشي جيد أو متوسط، وهذا يعني أن الموارد المالية للأسرة متعددة والدخل الأسري جيد يغطي ويفوق النفقات الأسرية ويلبي كل الاحتياجات أفراد الأسرة، كما أنهم لا يعيشون مشكل السكن، ويسكنون سكنات راقية وفي أحياء راقية هذا من جهة. من جهة أخرى يمكن أن تكون هناك صعوبات أسرية أخرى أكبر وأجل من الصعوبات الاقتصادية والضيق المالي، كالمشاكل الاجتماعية القاهرة والتفكك الأسري وانهيار البناء الأسري، والجو الأسري المتعفن والمشحون بين أفراد الأسرة الواحدة، والتسلط الأسري والحرية المطلقة والانحرافات والممارسات التي لا تتماشى مع القيم والأعراف الاجتماعية، وغياب الاستقرار والأمن الاجتماعي الذي يشعر فيه الفرد بالراحة والسكينة، لذا تجد من أفراد الأسر من يقول: "نأكل الماء والخبز فقط ولكن نريد أن نعيش في استقرار واطمئنان" تعبيرا على أن الجانب الاقتصادي ثانوي مقارنة بجوانب أخرى أشد قهرا، إذا هذه وغيرها من عوامل الأخرى قد تؤدي إلى التشرد.

- ملخص الفصل ونتائج الفرضية الثانية:

يهتم هذا الفصل من خلال التحليل الإحصائي والسوسيولوجي باستعراض ومناقشة الفرضية الثانية والتي مضمونها: **أن التحولات في المنظومة الاقتصادية وما أفرزته من غياب في الاستقرار المادي له تأثير مباشر في انتشار ظاهرة التشرد**، محاولين إثبات أو نفي صدقها من خلال البحث عن دلائل وقياس مجموعة من المؤشرات المتعلقة بمتغيراتها وأبعادها، وقد توصلنا إلى مجموعة من التفسيرات والنتائج وهي:

- الوضع المادي المريح للأسرة مهم جدا، وهو مرتبط بدخل أفراد الأسرة المالي، فإذا كان هذا الدخل مرتفع وجيد يساهم في استقرار الأسرة وأفرادها، والعكس صحيح فإذا كان ضعيفا أو محدودا يمكن أن يساهم في اضطراب الأسرة وظهور مشاكل أسرية واصطدامات بين أفرادها، ووفقا لأعراف وتقاليد وقيم المجتمع الجزائري، وتعاليم الدين الحنيف التي تلزم الأب بإعالة أسرته والإنفاق عليها، يكون الأب في الغالب العنصر الأساسي لدخل الأسرة، فهو رب الأسرة الذي يسعى إلى توفير الموارد المالية التي تحتاجها الأسرة، ولذا فهو مجبر على ممارسة أعمال تدر عليه وعلى أسرته مداخيل مالية تسمح باستمرار واستقرار الأسرة، وقد أكدت نتائج الجدول**22** هذا الحقيقة البديهية أي أن **الأب** هو الشخص المنفق الوحيد على الأسرة حيث سجلنا نسبة**47,1% من المجموع الكلي**، وعند ربط العلاقة مع متغير سن المبحوثين وجدنا النسب جد مرتفعة مع كل الشرائح(**57,1%** لفئة الكهول و **54,2%** لفئة الشباب و **41,7%** لفئة الأطفال والمراهقين و **26,7%** لفئة الشيوخ)، وإذا كان الأب المصدر الوحيد للإنفاق الأسري، فهذا قد يجعل القدرات المالية متواضعة وضعيفة؛ وقد يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي لبعض الأسر وخاصة الكثيرة العدد، وهذا يعني عدم التمكن من تلبية كل المتطلبات المادية والحاجات الأساسية التي تحتاجها الأسرة.

هناك أسر وأفراد تواجههم صعوبات مالية كبيرة، وقد تكون في حالة فقر وهذا لعدم تمكّنها من تأمين وتوفير الموارد المالية لإنفاقه على متطلباتها وحاجاتها، وقد يعود ذلك إلى غياب المنفق على الأسرة من أفرادها، وهذا العجز في الإنفاق قد يكون سببه غياب الأفراد

الناشطين الذين لهم القدرة على العمل وكسب الرزق، كغياب الأبناء أو عدم وجودهم أصلا، أو لصغر سنهم وعدم قدرتهم على العمل، أو لوجود موانع صحية ومرضية تحول دون القيام بذلك، أو بسبب البطالة، وقد أظهرت النتائج أن نسبة **15,7% من المجموع الكلي** من أسر **لا يوجد من ينفق عليها**، فهي تعيش وضعية مالية صعبة، كما أن الفئات التي تصنف على أنها قادرة على العمل والنشاط، وهي فئات الكهول **(26,3%)** والشباب **(16,7%)** وحتى المراهقين**(16,7%)** هي التي تعرضت للتشرد أكثر، وهذا يعني أن خروجهم للتشرد نتيجة عوامل مادية قاسية وصعوبات يواجهونها للحصول على موارد مالية لنفقتها على أنفسهم وأسرهم.

– عندما تكون القدرات المالية الأسرية ضعيفة جدا أو منعدمة نتيجة لقلة مداخل أفرادها أو لغيابها تماما، فهذا الأمر يجعل هذه الأسر تعيش أوضاعا مالية صعبة وبُؤس مادي، ويمكن أن تصنف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تحت عتبة الفقر لأن إمكانياتها المالية الضئيلة جدا لا ترقى إلى حجم النفقات الأسرية الكثيرة ولا تستطيع أن توفر الحاجيات الأساسية والضرورية اليومية للأسرة، وعلى هذا الواقع وقفت نتائج الجدول**23** حيث أجاب المبحوثين بما نسبته **28,6%** من **المجموع الكلي** بأن **دخل أسرهم غير كاف**، أي غير كاف لتلبية الحاجيات الأساسية للمتطلبات الحياة اليومية، مهما كان النشاط المهني الذي كانوا يمارسونه (أعمال حرة بـ **40%**، وعمال وأجراء بـ **38,5%**، ومتمدرسين بـ **25%**، و **بدون مهنة** بـ **20,8%**).

كما أن هناك شريحة واسعة من الأسر أحسن حال نسبيا من الأسر السابقة، فهذه الأسر لها إمكانياتها المالية لكنها لا تستطيع بها إلا تحقيق المتطلبات والحاجيات الأساسية اليومية فقط، وهذا يعني أن قدراتها المادية محدودة أمام النفقات الأسرية المتزايدة من الناحية الكمية أو النوعية، ولا ترقى إلى إشباع الكثير من الحاجات الأسرية وتوفير الكثير من المواد المادية الاستهلاكية أو خدماتية والتي تعتبر ذات أهمية بالغة للأسرة، خاصة التي تساعد الأفراد على النمو الطبيعي والاجتماعي والنفسي، كنوعية الغذاء إلى جانب كميته، والجانب

الوقائي والصحي، وكذلك عدم القدرة على توفير بعض الوسائل المهمة في البيت الأسري كالأجهزة الإلكترونية وغيرها، وقد أظهرت النتائج الجدول السابق أن نسبة **21,4% من المجموع الكلي** من أسر المبحوثين دخلهم المالي وقدراتهم المادية **كافية فقط لتحقيق الاحتياجات الأساسية اليومية**، وهذا الأمر يتكرر بنسب متقاربة بين أسر المبحوثين الناشطين وغير الناشطين.

– يرتبط المستوى المعيشي للأسرة بمدى قدرة الدخل الأسري على تلبية الاحتياجات الأسرية، وفق تسلسل في مدى ضرورة الاحتياجات وأولويتها للأسرة ولأفرادها، وهذه الاحتياجات يمكن اعتبارها المعايير التي تقاس به المستوى المعيشي لأسرة، وأهمها: المسكن فضاؤه وأثاثه، الغذاء والطعام، الكساء واللباس، الخدمات الطبية والصحية، الخدمات التعليمية، الخدمات الترفيهية، المواصلات أو امتلاك وسيلة نقل، وكلما قل تحقيق احتياجات معينة عددا ونوعا، كلما تدحرج المستوى المعيشي إلى المتوسط أو إلى الضعيف.

عندما لا تتمكن الأسرة من تحقيق وتلبية مجموعة كبيرة من الاحتياجات وفق تسلسل ضرورة الاحتياجات والأولويات وتكتفي بالأهم والقليل منها، فإن ذلك يضعها في مصف الأسر التي تعيش مستوى معيشي ضعيف، ووضع اقتصادي متدهور، وقد يرجع ذلك في الأساس إلى تدني مواردها المالية وضعف مداخيل أفرادها، هذا الدخل يرتبط أساسا بالأنشطة والأعمال والمهن التي يقومون بها.

فهذه الأسر وكنتيجة حتمية للظروف السابقة تجدها في وضعية سيئة وتعيش مستوى معيشي ضعيف أو متدني، وتتخبط في كثير من المشاكل الاجتماعية وتصارع من أجل تحقيق الحد الذي تتطلبه الحياة الإنسانية الكريمة، وقد أكدت نتائج الجدولين**24** و**25** هذه الحقيقة حيث أن نسبة**37,1% من المجموع الكلي**، من الأسر تعيش مستوى معيشي **ضعيف**، هذا الوضع المادي المزري قد يؤثر على كل الأفراد في الأسرة مهما تباين سنهم وجنسهم فبالإضافة إلى تدحرج مكانة الأسرة ومكانة أفرادها الاجتماعية في المجتمع المحلي

والمجتمع ككل، فإنه قد تكون هناك إفرازات اجتماعية أخرى تؤثر على استقرار الكيان الأسري وتحوّله إلى بيئة اجتماعية تتميز بالمشاكل والصراعات والتفكك.

– السكن المناسب من مستلزمات الحياة الأساسية للفرد والأسرة وهو أكثر من ضرورة إنسانية واجتماعية، وفي ظل النمو الديموغرافي والحضري في المجتمع الجزائري؛ نجد أن الفقر وتدني المستوى المعيشي وتدهور القدرة الشرائية لشرائح واسعة من الأفراد والأسر سواء أولئك القادمين من المناطق الريفية بسبب التهميش (غياب البنية التحتية، العزلة، الجفاف، غياب الأمن...)، أو سكان المدن والمناطق الحضرية أنفسهم الذين لم يعد بإمكانهم اقتناء مساكن لائقة، وغياب سياسة عمرانية دقيقة ذات بعد اجتماعي، أدى كل هذا إلى تنامي ظاهرة البيوت القصديرية كسكن عشوائي بكل تجلياته، وقد أظهر الجدول**26** هذه الحقيقة، حيث وجدنا أن نسبة **28,6% من المجموع الكلي** من أفراد العينة يسكنون في**بيوت قصديرية**، حيث وجدنا نسبة **93,3%** من هذه الفئة متواجدة بأحياء **فوضوية** والنسبة الباقية **15,4%** بأحياء شعبية.

كما نجد شريحة أخرى مماثلة تسكن بشقق المتواجدة بالعمارات، ورغم أن هذا قلص كثيرا من مشاكل السكن، إلا أن هذا النمط العمراني مع مرور الوقت وكبر حجم الأسرة قد أدى إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية، وقد أثبتت المعطيات الجدولية هذا المعطى، حيث وجدنا نسبة **24,3% من المجموع الكلي** لأفراد العينة يسكنون في **شقة**، ووجدنا نسبة **41%** من هذه الفئة متواجدة بأحياء **الشعبية**.

من جهة أخرى أظهرت النتائج أن ما نسبته **12,9% من المجموع الكلي** لأسر أفراد العينة يسكنون **مساكن جماعية**، سواء مع أقارب أو غير أقارب وهذا ما قد ينتج عنه الكثير من الاحتكاكات البينية والمشاكل الاجتماعية.

– تعتبر وضعية السكن القانونية وطبيعة ملكيته من المؤشرات القوية الدالة على إمكانيات الأسرة المادية وانتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية، وإن وجود أسر في المجتمع تسْكُن سكنات فوضوية غير لائقة من الناحية العمرانية، وغير مطابقة لمعايير البناء

والعمران، وغير قانونية لعدم توفرها لسندات ملكية يجعلها تنتمي إلى شرائح سوسيو اقتصادية خاصة وهؤلاء ليس بإمكانهم اقتناء سكن لائق بسبب تقهقر مستواهم الاقتصادي وانخفاض مستوى دخلهم وتدني مستواهم المعيشي، وقد أظهرت النتائج في الجدول**27** أن نسبة معتبرة من أسر المبحوثين تقطن سكنات **فوضوية** وهذا بـ **35,7% من المجموع الكلي**، ونجد في هذه الشريحة عند ربط العلاقة مع المهنة المبحوثين نسبة **56,3%** لفئة المبحوثين **المتمدرسين**، ونسبة **40%** لفئة الأفراد الممارسين **لأعمال الحرة**، ونسبة **30,8%** لفئة **العمال والأجراء**، ثم نسبة **25%** لفئة الأفراد **بدون مهنة**، وهذا يعني أنه مهما كانت مهنة المبحوث في هذه الحالات فإن إمكانيات الأسرة المادية لا تسمح لها بتوفير سكن مناسب.

وأمام تلك الوضعية الاقتصادية والإمكانيات المادية المحدودة، وارتفاع تكاليف الحصول على سكن سواء عن طريق البناء أو شرائه جاهزا، تضطر بعض الأسر إلى تخصيص جزء معتبر من دخلها الأسري ومن ميزانيتها الشهرية لكراء مسكن باعتباره من أولى الأولويات وضرورة اجتماعية، وقد أبانت نتائج الجدول السابق أن أسر المبحوثين التي تعيش هذه الوضعية(كراء سكن) تمثل نسبة **12,9% من المجموع الكلي**، وعند ربط العلاقة مع مهنة المبحوثين نجد نسبة **100%** لفئة الأفراد الذين **ليس لهم عمل منتظم ومستقر**، و نسبة **12,5%** لكل من فئة **المتمدرسين** وفئة الأفراد **بدون مهنة**.

– قد تستطيع الكثير من الأسر توفير سكن بمختلف الصيغ كراء أو إيجار، ملكية خاصة، فوضوي،...، لكن بغض النظر عن كونه لائق ومناسب من الناحية العمرانية والاجتماعية، فإن الكثير من الأسر تسكن في سكنات لا تلبي طموحاتها المشروعة، ولا تحقق لها الاكتفاء والسعة التي تتطلع إليهما كل أسرة بما يحفظ كرامتها، ويستوعب عدد أفرادها ويضمن لهم الراحة والسكينة والاستقرار النفسي والاجتماعي، فيكون هذا السكن ضيق مقارنة بحجم الأسرة الكبير وتعداد أفرادها المرتفع، هذه المشكلة أقرتها نتائج الجدول**28** حيث تحصلنا على نسبة **41,4% من المجموع الكلي** للمبحوثين الذين أكدوا أن حجم سكنهم **ضيق**

مقارنة بعدد أفراد أسرتهم، وعند ربط العلاقة مع متغير المهنة سجلنا نسب متوازنة، حيث نسبة **53,8%** للمبحوثين الذين كانوا **عمال وأجراء**، ونسبة **50%** للذين كانوا **متمدرسين**، ونسبة **40%** للممارسين **أعمال حرة**، ونسبة **33,3%** للأفراد **بدون مهنة**.

– يستطيع الفرد أن يُشَخّص واقعه المعاش من خلال تفحصه لمسيرة حياته الأسرية ومن خلال تجربته الشخصية ومن خلال المواقف والأحداث التي عاشها في محيطه الأسري والاجتماعي، كما يستطيع تفحص كل الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتي رافقت حياته الأسرية، وبذلك يستطيع فهم المعطيات الموضوعية التي أوصلته إلى تلك الحالة الاجتماعية بعيدا عن الأسرة، ومن ثمة يدرك العوامل ويعرف الأسباب التي كانت وراء توجهه إلى حياة التشرد. وعلى هذا الأساس وفي خضم محاولة الفهم والبحث عن بعض العوامل التي يمكن أن تكون لها تأثير كبير في دفع الأفراد إلى التشرد، ظهر العامل الاقتصادي كعامل أساسي والمتمثل في الضعف المادي والقصور المالي للأسرة بمختلف جوانبه ومظاهره، وقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول**29** بروز هذا العامل بقوة بتجلياته المختلفة، وهذا من وجهة نظر المبحوثين الذين أقروا بأن العامل الاقتصادي له دور بارز في تشردهم، وقد سجلنا **نسبة 64,4% من المجموع** الكلي، حيث (نسبة **8,6 %** بالنسبة الفقر، ونسبة **8,6 %** بالنسبة للبطالة، ونسبة **8,6 %** بالنسبة للفقر والبطالة معا، ونسبة **12,9%** بالنسبة لمشكلة السكن، ونسبة **25,7%** للعوامل الثلاثة مجتمعة الفقر، البطالة، مشكلة السكن).

– التجارب التي يخوضها الفرد في حياته، والظروف والأوضاع البارزة والمؤثرة التي تقع له في مواقف وأحداث ومواضع كثيرة من حياته اليومية تسمح له بتكوين انطباع راسخ واعتقاد قوي، وتؤهله لإصدار حكم مطلق وصريح مبني ومرتبط بكل ما عاشه من تجارب ومواقف وأحداث، كما يسمح له بالموازنة والمقارنة والتصريح بالفكرة والموقف والرأي الذي يعبر صراحة عن الاعتقاد الذي يجول في ذهنه والإيمان الذي ترسّخ لديه، وهذا الاتجاه والموقف والرأي يعبر عن قناعة راسخة لدى الفرد تجاه قضايا وظواهر وسلوكات معينة،

ومن ثمة فإن الرأي الذي يقدمه المتشرد الذي يعيش في الشارع لفترات معتبرة عن مدى تأثير العوامل الاقتصادية المتدهورة والمزرية للأسرة في الأفراد وتدفعهم إلى التشرد، هو صورة تعبيرية صادقة عن حقيقة العوامل التي عاشها هذا المتشرد ودفعته إلى التشرد، وكذا العوامل التي عاشها باقي المتشردون الذين احتك بهم وعاشرهم وعاش معهم في حياة التشرد.

لقد استأثر العامل الاقتصادي بتجلياته المتعددة بحيز معتبر في ظهور التشرد لدى العديد من الأفراد، وذلك من ضعف الإمكانيات المادية والموارد المالية الأسرية التي لا تسمح بتوفير متطلبات وأساسيات الحياة لأفردها، ولذلك فقد أظهرت نتائج الجداول **30** و**31** و**32** أن جمهور واسع من المبحوثين مقتنعون بأن **الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع إلى التشرد** بنسبة **67,1% من المجموع الكلي**، وعند بحث عن ارتباط ذلك مع متغير المهنة نجد نسبة **100%** لفئة الأفراد الذين **ليس لهم عمل منتظم ومستقر**، ثم نسبة **76,9%** لفئة الأفراد **العمال والأجراء**، ثم نسبة **58,3%** لفئة الأفراد **بدون مهنة**، ثم أخيرا نسبة **56,3%** لفئة الأفراد **المتمدرسين**.

أما في الارتباط مع متغير الجنس نجد نسبة **84,4%** لفئة **للذكور**، ثم نسبة **52,6%** لفئة **الإناث**، أما ارتباط العوامل الاقتصادية المزرية مع متغير الحالة العائلية فنجد نسبة **72,2%** للحالة العائلية **مطلق**، ونسبة **69,2%** للحالة العائلية **أرمل**، ثم نسبة **66,7%** للحالة العائلية **متزوج**.

الفصل الثامن:

مدى ارتباط ظاهرة التشرد بالتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الأسري

الجدول رقم 33: يبين العلاقة بين التزام أفراد المبحوثين بأداء الشعائر الدينية والتزامه هو بأدائها.

التزام أفراد الأسرة بأداء الشعائر الدينية / التزامه بأداء الشعائر الدينية	كلهم		بعضهم		لا أحد		المجموع	
نـــعـــم	12	%85,7	18	%51,4	1	%4,8	31	%44,3
لا	2	%14,3	17	%48,6	20	%95,2	39	%55,7
المجموع	**14**	**%100**	**35**	**%100**	**21**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين التزام أفراد أسرة بأداء الشعائر الدينية والتزام المبحوثين بأدائها، وفي اتجاهه العام نجد **الصنف الأول** وهو الجواب "**لا لا ألتزم بأداء الشعائر الدينية**" بنسبة **55,7% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **95,2%** للأسر التي "**لا أحد من أفرادها يلتزم بأداء الشعائر الدينية**"، ثم نسبة **48,6%** للأسر التي "**البعض من أفرادها يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**"، ثم نسبة **14,3%** للأسر التي "**كل أفرادها يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**".

إن الدين الإسلامي هو أحد المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري وأول المنابع التي يستمد منها مبادئه وقيمه الاجتماعية، والدين اعتقاد وإيمان من جهة وطقوس وأعمال وممارسات وسلوك، إذا فهو ما وقر في القلب وصدّقه العمل، ورغم الاعتقاد والإيمان الراسخ بالدين قد نجد شريحة واسعة من الأفراد لا يلتزمون بأداء الشعائر الدينية، والشعائر الدينية في الحقيقة هي كل ما أمر ورخص وأحل الدين الإسلام القيام به، ورغّب في ممارسته، وكذلك ما نهى عنه وحرم القيام به ممارسته، وفي عموم المجتمع الجزائري قد يقترن أداء

الشعائر الدينية، بالالتزام بأداء بعض العبادات الأساسية وعلى رأسها عماد الدين وهي الصلاة، ثم الزكاة والصوم ثم ينعكس ذلك الأمر على مجموع المعاملات في الأسرة كالمعاملة الزوجية ومع الأبناء ومعاملة الوالدين، وفي المجتمع من خلال معاملات الجيران وغيرهم وفي التجارة والبيع، ومن خلال الصدق والأمانة وغيرها من المعاملات المرتبطة بأداء العبادات التي تنهى عن الفحشاء والمنكر.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار غير الملتزمين بأداء الواجبات الدينية بالمفهوم الذي طرح متمردون على القيم والمباديء الاجتماعية، وقد يشوب سلوكهم بعض الاعوجاج والانحراف، فلا مانع يمنع أحدهم من القيام بأي عمل مهما كان سيئا، فهم لم يراعوا حدود وأوامر الله، فكيف يحترمون الناس والأفراد في المجتمع؛ سواء في الأسرة على غرار الوالدين والإخوة وغيرهم أو خارجها في الشارع وفي الهيئات والمؤسسات والمرافق وفي السوق وإلى غير ذلك، لذا هناك انتشار كبير لمظاهر الانحلال الخلقي وغياب الحشمة والحياء وعدم احترام الكبار والنساء، وقد حلت ظواهر الإجرام والسرقة والسطو والاغتصاب والخطف وتعاطي المخدرات والتطفيف والنميمة والغتبة والسب والشتم والكلام الفاحش والزائد وغيرها من الظواهر السلبية؛ التي غزت مجتمعاتنا المحلية بدرجات متفاوتة نتيجة غياب الوازع الديني، وما يزيد في الأمر خطورة أن نجد أسر بأكملها لا تعرف من الديني إلا الاسم، فشريحة واسعة من الأسر بكامل أفرادها لا تلتزم بأداء الحد الأدنى من الواجبات الدينية، لذا ينعكس ذلك على أفرادها من خلال القيام بسلوكات وممارسات غير سوية، حيث يمكن أن نجد من الأفراد من يتعاطى الكحول والمخدرات داخل البيت الأسري، وربما منهم من يحوّل بيته إلى مكان للفسق والرذيلة ومختلف الانحرافات التي نهى عنها الدين الحنيف، وغير ذلك من السلوكات السيئة التي تمثل تعدي ومخالفة للقيم الاجتماعية الأصيلة التي ينتج عنها انهيار تدريجي للبناء الأسري، ويولد جو مشحونا من العنف والشجار والخصام في البيت الأسري، ويؤثر سلبا على العلاقات البينية والترابط والانسجام الأسري، وهذا ما قد يدفع بقوة إلى هجران هذا البيت الأسري، ونفس الأمر يمكن أن يظهر من خلال الأسر التي نجد

بعض من أفرادها فقط من يلتزمون بأداء واجباتهم الدينية ولكن بدرجة أقل، قد يدل هذا الأمر على سوء التنشئة الاجتماعية وضعف الضبط الاجتماعي خاصة إذا كان الأفراد غير الملتزمين من الشباب والمراهقين؛ وقد يعد هذا نوع من صراع الأجيال وتضارب القيم؛ قيم جيل الكبار وقيم جيل الأبناء المستوحاة من الوسائط الإعلامية المختلفة، وقد يدل كذلك على غياب الانسجام والتآلف بين كل أفراد الأسرة بدعوة الحرية الفردية، ربما قد يحدث بعض الصراع والخصومات والخلاف بين الأفراد خاصة إذا كان كل طرف متعصب للممارسات التي يقوم بها.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو الجواب "**نعم ألتزم بأداء الشعائر الدينية**" بنسبة **44,3% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **85,7%** للأسر التي "**كل أفرادها يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**""، ثم نسبة **51,4%** للأسر التي "**البعض من أفرادها يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**"، ثم نسبة **4,8%** للأسر التي "**لا أحد من أفرادها يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**".

الالتزام بأداء الشعائر والواجبات الدينية هو دليل قوي على نضج ووعي اجتماعي للفرد وإدراك لحقيقة الوجود الإنساني، ومن الناحية الاجتماعية فممارسة الطقوس وأداء الشعائر والوجبات الدينية هما"أكثر من ظاهرة أو فعل فردي على قول **لوبرا** LEBRAS، لأن تأدية الشعائر الدينية لا تعني الارتباط من خلالها بالقوى السماوية فقط، فهي تعني الانتماء إلى نسق من الأخلاق الأسرية والشخصية التي تتوطد أحكامها من خلال الصلاة والفروض الأخرى، فمن الواضح أن يكون للممارسة الدينية تأثير في بنية الأسرة والعلاقات الأسرية"[1]، فالتزام كل أفراد الأسرة بالقيام بالواجبات الدينية، يقدم صورة واضحة ونموذج أسري يتمسك بالقيم والمباديء السامية والأصيلة للمجتمع ويتميز بجو من التسامح والاحترام والتّفهم، ويتصف بمظاهر الانسجام والتكامل، ولذا أسرة متدينة حق التدين ومطبق للشعائر الدينية في وسطية واعتدال، لا يمكن إلا أن تكون أسرة مستقرة ومثالية، ولذا عندما نجد أن أفراد

[1]– فرحان الديك: **الأساس الديني في الشخصية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص 119.

من هذه الأسر في حالة تشرد ويعيشون بعيدا عن البيت الأسري، فهذا يعني أن ثمة عوامل قاهرة قد أدت إلى ذلك، ولعل تشدد الأسرة في تدينها ما يؤدي إلى رفض بعض الأفراد لهذا الجو الأسري المتشدد والمبالغ في التدين، والذي قد لا يسمح بالقيام ببعض السلوكات التي قد تكون في نظرهم مشروعة، و كذلك لا يتسامح مع بعض هفوات وأخطاء التي قد يقعون فيها. كذلك قد تكون عوامل أخرى كالظروف الاقتصادية والمادية الصعبة والسيئة للأسرة – كم سبق وأن توصلنا إليه في الفصل السابق– هي التي دفعت بهؤلاء الأفراد إلى التشرد رغم التزامهم وأسرهم بالشعائر الدينية، كذلك التفكك الأسري بكل أنوعه يمكن أن يكون له دور قوي في تشرد هذا النوع من الأفراد.

وقد ينطبق هذا التحليل مع الأسر التي بعض من أفرادها فقط ملتزمون بأداء الشعائر الدينية بما في ذلك الفرد المتشرد.

ونجد في حالات قليلة بعض من الأفراد المتشردين (قبل تشردهم) ملتزمون بأداء الشعائر الدينية وباقي أفراد الأسرة غير ملتزمين بذلك، وهذا ما يجعل من البيت الأسري مكان منفر لهذا الفرد الذي يفر بدينه خارج الوسط الأسري غير متدين، وقد يلجأ بعض أفراد الأسرة إلى طرد هذا الفرد خارج البيت لأن تدينه لا يتناسب مع ممارساتهم توجهاتهم وفلسفتهم في الحياة.

الجدول رقم 34: يبين مدى إحياء أفراد أسر المبحوثين مع بعضهم البعض مناسبات معينة

إحياء أفراد الأسرة مع بعضهم البعض مناسبات معينة		التكرارات	النسبة المئوية
نعم في	شهر رمضان	5	7,1 %
	الأعياد الدينية	6	8,6 %
	شهر رمضان +الأعياد الدينية	14	20 %
	شهر رمضان +الأعياد الدينية+ مناسبات أخرى	27	38,6 %
لا: لا يحيون مناسبات معينة مع بعضهم		18	25,7 %
المجمـــوع		**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين مدى إحياء أسر المبحوثين مناسبات مع بعضهم البعض، حيث نجد **الصنف الأول** وهو الجواب "**نعم يحي أفراد الأسرة مع بعضهم البعض شهر رمضان والأعياد الدينية والمناسبات الأخرى**" بنسبة **38,6% من المجموع**، ثم **الصنف الثاني** "**لا لا يحي أفراد الأسرة مناسبات مع بعضهم البعض**" بنسبة **25,7% من المجموع**، ثم **نسبة 20% من المجموع للصنف الثالث** وهو " **نعم يحي أفراد الأسرة مع بعضهم البعض شهر رمضان و الأعياد الدينية**"، ثم نسبة **8,6% من المجموع للصنف الرابع** وهو "**نعم يحي أفراد الأسرة مع بعضهم البعض الأعياد الدينية**"، ثم نسبة **7,1% من المجموع للصنف الثالث** وهو"**نعم يحي أفراد الأسرة مع بعضهم البعض شهر رمضان**".

هناك محطات وفرص اجتماعية في الحياة الأسرية تساهم بقدر كبير في تجديد ولاء وانتماء الأفراد لأسرهم، وتقوي شعورهم بارتباط الجماعي والاجتماعي، وتولد جوا مشبعا بالوفاق والثقة والحب والاحترام، وتزرع بذور ومظاهر التآلف والتضامن والتعاون والتفاعل المستمر والإيجابي، ولعل المناسبات والاحتفالات الدينية والاجتماعية من أبرز تلك

المحطات، على غرار شهر رمضان المبارك بصيامه وفطوره الذي يجمع أفراد الأسرة الواحدة على مائدة واحدة، ويوحد كل الأفراد والأسر على الإفطار في وقت واحد، وهذه قيمة اجتماعية عظيمة تنمي الشعور الجماعي والانتماء الاجتماعي وتذيب الفردانية وتزيل الشعور بالوحدة والانعزال، كذلك إحياء الأعياد الدينية كعيد الأضحى وعيد الفطر عاشوراء بطقوسها الدينية الإسلامية وعاداتها الاجتماعية وما تتركه من أثر نفسي واجتماعي ايجابي على الأفراد وعلى أسرهم وعلى عموم الأسر في المجتمع، فيكفي ذلك التراحم وذلك التسامح وذلك الجو الأخوي وذلك التضامن والتعاطف بين جميع الأفراد وخاصة في الأسرة الواحدة، كذلك الاحتفالات بمناسبات دينية واجتماعية كالاحتفال برأس السنة الهجرية، ورأس السنة الأمازيغية أو ما يعرف بالناير (ليلة الثالث عشر من شهر جانفي) والاحتفال بالمولد النبوي الشريف، والاحتفال بالزفاف أو الزواج والختان بإقامة الأعراس، والاحتفال بالمولود الجديد بإقامة العقيقة (السّبوع) وإقامة بعض الولائم الخاصة، والتي تتم من خلال طقوس وممارسات خاصة ومظاهر اجتماعية مستقاة من الأعراف والتقاليد ومغذات بالقيم والمعاير الاجتماعية، تدعم الانسجام الأسري وتعزز الانتماء الاجتماعي لأفراد وتنمي التواصل والتفاعل الجماعي في الأسرة وتقوي البناء الأسري والاجتماعي.

إحياء هذه المناسبات في المجتمع الجزائري يكون من أفراد وأسر من مختلف الشرائح الاجتماعية مهما تباين مستواها المعيشي ومهما كانت ظروفها الاقتصادية والمادية والمالية، كما أن هذا الإحياء والاحتفال لهذه المناسبات الدينية والاجتماعية عادة حسنة وتقليد مستمر يؤكد اجتماع ولقاء أفراد الأسرة الواحدة ويدعمها بالنسبة للأسر التي يلتقي أفرادها بصفة دائمة، وهي فرصة سامحة للالتقاء واجتماع الأفراد الأسر الذين أفراد أسرهم لا يلتقون بانتظام، كالأفراد الذين يعملون أو يدرسون بعيدا عن مقر سكناهم، أو حتى بعض الأسر النووية التي تحب أن تجتمع في البيت الأسري للأب، فهذه فرصة لتجديد التلاحم والترابط الأسري، وهذا ما يسمح أكثر باستقرار الأسرة و وتماسكها ويسمح بمتانة البناء الأسري.

وعندما نجد شريحة واسعة من الأفراد في المجتمع الجزائري لا يجتمعون في أسرهم من أجل إحياء الأعياد والمناسبات الدينية والاجتماعية، فهذا مؤشر على انهيار البناء الأسري، وتمزق النسيج العلائقي داخل الأسرة، و ودليل على عدم وجود ترابط اجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة، الذي يعتبر أساس قيامها واستمرارها وتماسكها، وهذا مظهر من مظاهر عدم انسجام الذي هو صورة من صور التفسخ الاجتماعي نتيجة التناقضات الموجودة على مستوى الأفراد في الأسرة وبين المعايير والقيم التي يضعها المجتمع للالتزام بها وإتباعها.

إذا النتيجة واحدة هو أن هذه الأسر فقدت تماسكها واستقرارها، ولا تستطيع المحافظة على كيانها وعلى بقاء وحماية أفراده، وقد تختلف أسباب مبررات التي أدت إلى ذلك، فمن الأسر ماهي مفككة وأفرادها مشتتون، فلا سبيل لالتقائهم واجتماعهم مع بعض لا في السائر الأيام ولا في المناسبات والأعياد المختلفة، ومن أسر من هي مشتتة بسبب مشكلة السكن وغيره من المشاكل المادية، ورغم ذلك هناك من الأسر العادية تعيش هذه الوضعية؛ فالكثير منها لا يمكن أن يجتمع أفرادها مع بعضهم البعض؛ رغم أنهم يعيشون في بيت أسري واحد للاحتفال وإحياء أعياد ومناسبات بأبعادها الاجتماعية التي تهدف إلى التسامح والتكافل والمحبة والإخاء ونبذ الخصام والشجار؛ والتعالي على المشاكل والأزمات الأسرية والارتقاء إلى مستوى اجتماعي رفيع يتماشى والقيم والمعايير التي يتبناها المجتمع، وإن كان هذا هو الأمر بالنسبة للمناسبات والأعياد، فالأمر أدهى وأمر بالنسبة لسائر الأيام، وهذا لا يمكن أن يكون إلا في بيت أسري منهار اجتماعيا.

الجدول رقم 35: يبين العلاقة بين جنس المبحوثين وإحياء أفراد أسرهم مع بعضهم البعض مناسبات معينة

إحياء أفراد الأسرة مع بعضهم البعض مناسبات معينة / الجنس		ذكر		أنثى		المجمـــوع	
نعم: يحيون	شهر رمضان	1	%3,1	4	%10,5	5	%7,1
	الأعياد الدينية	3	%9,4	3	%7,9	6	%8,6
	شـهر رمضـان +الأعيـاد الدينية	11	%34,4	3	%7,9	14	%20
	شـهر رمضـان + الأعيـاد الدينية+ مناسبات أخرى	9	%28,1	18	%47,4	27	%38,6
لا: لايحيون مناسبات معينة مع بعضهم البعض		8	%25	10	%26,3	18	%25,7
المجمـــوع		**32**	**100%**	**38**	**100%**	**70**	**100%**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين الجنس ومدى إحياء أسر المبحوثين مناسبات مع بعضهم البعض، حيث نجد **الصنف الأول** وهو الجواب "**نعم يحي أفراد الأسرة مع بعضهم البعض شهر رمضان والأعياد الدينية والمناسبات الأخرى**" بنسبة **38,6% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **47,4%** لفئة "**الإناث**"، ثم نسبة **28,1%** لفئة "**الذكور**".

ونجد كذلك في الاتجاه العام للجدول **نسبة 20% للصنف الثالث** وهو " **نعم يحي أفراد الأسرة مع بعضهم البعض شهر رمضان والأعياد الدينية**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **34,4%** لفئة "**الذكور**" ونسبة **7,9%** لفئة "**الإناث**".

إحياء الأعياد والمناسبات الدينية والاجتماعية من طرف الأسرة التي تجمع كل أفرادها مؤشر على تماسك والاستقرار هذه الأسرة وكذلك على الانسجام الحاصل بداخلها، وعلى ترابط الاجتماعي القوي الذي يجمع بين سائر أفراها، ونجد هذا الاحتفاء لدى أسر

المتشردين من الجنسين، هذه النظرة والصورة الموحدة المقدمة من طرف المتشردين ذكورا وإناثا عن زاوية من زوايا الحياة الأسرية، دليل عن غياب التميز والتفرقة أسرية بين الجنسين في الأيام العادية وفي المناسبات الخاصة، وهذا ما تأكد من معطيات وتحليل جداول سابقة، وهذا يعني أن هذه الأسر تحتفل بعفوية ووفق التقاليد الأسرية والأعراف الاجتماعية بتلك المناسبات، التي لها دلالات اجتماعية قوية، لعل من أهمها جمع أفراد الأسرة على أسس سليمة مبنية على المحبة والتراحم والتسامح والتكامل والاحترام لمكانة كل فرد ودوره الأسري والاجتماعي؛ بعيدا عن التفريق والتفضيل والتهميش. وقد نجد شريحة أوسع من الإناث ينظرون إلى أن أسرهم يحيون ويحتفلون بمختلف المناسبات مع بعضهم البعض، بالإضافة إلى شهر رمضان والأعياد الدينية، فهذا لأن الإناث أكثر انجذابا إلى المناسبات الاجتماعية كأعراس الزواج والختان والعقيقة والاحتفال بالمولد النبوي الشريف وغيره، وخاصة الماكثات بالبيت فهذا الأمر يعتبر متنفس لهن وفرص للخروج من الروتين والأجواء العادية، وهذا لا يعني أن الذكور لا يهمهم الأمر؛ لكن تواجدهم خارج البيت طوال الوقت يسمح لهم بالتنفيس عن أنفسهم أكثر، لذا نجد من خلال المعطيات المجدولة شريحة كبيرة منهم مقارنة بالإناث يعتقدون من خلال إجابتهم أن أسرهم تحي مع بعض شهر الصيام والمناسبات الدينية فقط، وهذا ربما لأن الكثير منهم يعيش بعيدا عن أسرهم لعوامل مختلفة هو وبعض أفراد أسرته، وربما هذا الأمر يكون بحدة للأفراد والأسر التي تسكن في المناطق الداخلية وعلى الخصوص المناطق النائية التي يضطر بعض أفرادها لهجرتها لفترات محددة من أجل الاسترزاق والعمل والتجارة وغيرها، والكثير منهم يترك أسرهم سواءً كان زوجا أو أبا أو أخا لشهور عديدة، فتكون له فرصة رمضان والأعياد للاجتماع مع أسرته من جديد، ورغم أن هذه الأسر مستقرة ومتماسكة إلى حد ما إلى أن ذلك الغياب قد يولد ذلك الفراغ الاجتماعي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الشعور بالاغتراب والوحدة والقهر الاجتماعي في ظل وجود بعض الصعاب الحياتية في الأسرة.

وخلاصة القول أن إحياء الأعياد والمواسم الدينية والاجتماعية جميعها أو جلها في البيت الأسري من طرف جميع الأفراد ذكورا وإناثا ظاهرة ايجابية تنمي الشعور بالحياة الأسرية والجماعية وتُقوي البناء الأسري وتُمتِّنه.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **25,7% من المجموع الكلي للصنف الثاني "لا لا يحي أفراد الأسرة مناسبات مع بعضهم البعض"**، وعند تقاطع الجدولين نجد نسبة **26,3%** لفئة "**الإناث**"، ثم نسبة **25%** لفئة "**الذكور**".

إن غياب مظاهر الاحتفال بالمناسبات والمواسم الدينية والاجتماعية في الأسرة بمشاركة كل الأفراد دليل على الخلل الذي أصاب البناء الأسري، وهذا يعني أن هذه الأسر تعاني من صعوبات اجتماعية ومن تفكك النسيج الأسري وغياب التواصل والتفاعل الإيجابي بين الأفراد، وربما بروز مظاهر التعفن الاجتماعي من تسليط عنف جسدي على بعض الأفراد، وتبادل عنف لفظي بين مختلف الأطراف في البيت الأسري من سب وشتم والكلمات البذيئة والساقطة، واستفحال بعض ملامح الانحراف وفساد السلوك داخل البيت وخارجه لدى بعض الأفراد، ما يجعل من الجو الأسري مشحونا ومكهربا اجتماعيا لا مجال للراحة والنقاش والاطمئنان فيه، وعندما يكون هذا الأمر لدى شريحة واسعة من أسر أفراد متشردون ذكورا وإناثا بدرجات متقاربة، فهذا يعني ذروة التفكك والتفسخ الأسري، وعنوانا لغياب التماسك والترابط الاجتماعي في الأسرة الواحدة، لأنه لو كان الأمر غير ذلك؛ لوجدنا نظرة الإناث لعدم إحياء الأسر مختلف المواسم والمناسبات الدينية والاجتماعية مختلف تماما، لأن الإناث أكثر ارتباطا بالأسرة والحياة الاجتماعية والجماعية في البيت الأسرية وكل ما يؤدي إلى ذلك.

الجدول رقم 36: يبين مدى رغبة المبحوثين في العودة للحياة الطبيعية والكيفية ذلك

الرغبة في العودة للحياة الطبيعية		التكرارات	النسبة المئوية
نعـــم	بالعودة إلى الأسرة	19	27,1 %
	بالالتحاق بمركز اجتماعي	5	7,1 %
	بالتكفل من أسرة بديلة	13	18,6 %
	بتكوين أسرة جديدة	20	28,6 %
	بتخصيص منحة من قبل الدولة للسكن والعيش	12	17,1 %
لا: لا أرغب في العودة للحياة الطبيعية		1	4, 1%
المجمـــوع		**70**	**100 %**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين مدى رغبة المبحوثين في العودة للحياة الطبيعية وكيفية ذلك، حيث نجد **الصنف الأول** الرغبة في العودة للحياة الطبيعية " **بتكوين أسرة جديدة**" بنسبة **28,6% من المجموع**، ثم **الصنف الثاني** الرغبة في العودة للحياة الطبيعية "**بالعودة إلى الأسرة**" بنسبة **27,1% من المجموع**، ثم **الصنف الثالث** الرغبة في العودة للحياة الطبيعية "**بالتكفل من طرف أسرة بديلة**" بنسبة **18,6% من المجموع.**

إن حياة التشرد بكل ما تحتويه من صعاب ومتاعب وقسوة وشدة حياة غير طبيعة وغير عادية، لأن الحياة الاجتماعية الطبيعية والعادية لا تكون إلا في كنف الأسرة بما تحمله هذه الأسرة من مقومات وأسس تسمح باستقرار الأفراد واطمئنانهم وراحتهم، ما يساعد على نموهم النفسي والاجتماعي والطبيعي، والتشرد تجربة قاسية يمر بها الأفراد نتيجة ظروف وعوامل متعددة قد تتحول بالنسبة إلى الكثير من المتشردين إلى مأساة اجتماعية لا يصعب التخلص منها بسهولة، ولذا أغلب المتشردين إن لم نقل كلهم يعيشون حياة يائسة وبائسة وينتظرون فرصا حقيقية لإعادة الاندماج الاجتماعي عن طريق التكفل بهم من طرف أوساط أسرية أو أوساط اجتماعية أخرى، تسمح بعودتهم للحياة الاجتماعية العادية

والتخلص من ذلك الجحيم الذي عاشه ويعيشه طوال فترة التشرد، فلا أحد من المتشردين إلا حالات خاصة فقط، يرغب أن يبقى في هذا النمط من الحياة المذل والمخزي، ويتطلعون إلى من ينتشلهم من هذا التقهقر الاجتماعي والإنساني والرجوع إلى الحياة الاجتماعية الصحيحة التي تتكفل بمتطلباتهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وحتى وإن كان ذلك بعيدا عن وسطهم الأسري الأصلي.

وعندما وجود شريحة واسعة من الأفراد المتشردين وربما الكثير منهم يعيشون لفترة طويلة حياة التشرد، ويرفضون العودة إلى أسرهم الأصلية التي عاشوا ونشؤ بها، ويفضلون بدلا عنها تكوين أسرة جديدة بالزواج، فهذا قد يعني أن الوسط الأسري الأصلي يعاني من اختلالات وعدم استقرار وغياب للتكامل والتوافق بين جميع أفراده، وهذا ربما نتيجة تغّيب وعدم الإذعان للقيم والمعايير الاجتماعية والمبادئ السامية وبالتالي اللامعيارية التي هي انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك، أو بالمبالغة والغلو في تبني تلك القيم وتطبيقها في الأسرة، الأمر الذي يدفع ببعض الأفراد إلى الاغتراب واليأس، فحجم المعاناة التي عرفها هؤلاء الأفراد في الوسط الأسري الأصلي قد يجعلهم يحتقرون ويستصغرون ويرفضون هذا الوسط ويقبلون بوسط بديل يوافق تمثّلاتهم وتطلعاتهم خاصة إذا سمحت الظروف في إلى ذلك.

الأمر أخر؛ وهو أن بعض من هؤلاء الأفراد الذين يفضلون تكوين أسرة جديدة بدلا من أسرهم الأصلية، تعيش أسرهم في وضع تفكك أسري حقيقي ومادي، خاصة إذا كان هذا التفكك بالطلاق وكل من الأبوين يعيش بأسرة مستقلة له ويبقى الأبناء ينتقلون بين أسرة الأب أو الأم أو الأخوال وغيرهم، هذه التجربة المرة والمحنة القاسية قد تولد لدى البعض منهم فكرة الاستقلالية والابتعاد عن ذلك الوضع بالخروج إلى حياة الشارع، ثم إذا أتيحت لهم فرصة العودة إلى الحياة الطبيعية بتشكيل أسرة مستقلة عن أسره السابقة.

إن التجربة الصعبة والمرهقة التي يعيشها البعض في الشارع من خلال حياة التشرد، تدفع بالكثير منهم إلى إعادة التفكير في مسار حياتهم والخطوات المستقبلية التي يجب أن

يتخذونها، خاصة الذين ليس لهم فترات جد طويلة في التشرد– كما سبق وأن توصلنا إليه في جداول سابقة–، حيث يسمح لهم ذلك تلمّس الفرق بين العيش في الوسطين الأسري والشارع والتميز بين الأفضل منهما، وعندما تكون عوامل ودوافع ترك البيت الأسري يمكن تجاوزها وخاصة عندما نجد رغبة وإلحاح من طرف الأسرة لإعادة المتشرد إلى وسطه الأسري ومحاولة إدماجه اجتماعيا، فهذا يحفز المتشرد في التفكير وإبداء الرغبة بالرجوع إلى أسرته، لأنه يقتنع أنه لا يوجد وسط اجتماعي أخر يكفله أفضل من الوسط الأسري. ولعل أكبر الشرائح التي ترغب في العودة إلى الأسرة هم شريحة الأطفال والمراهقين والإناث فتيات ونساء، وربما المشكلة التي يمكن أن تواجه البعض للعودة إلى الوسط الأسري هو الرفض القاطع من طرف الأسرة لعودة أفرادها الضالين إلى كنفها، خاصة إذا كان هذا الفرد قد قام بسلوك اجتماعي ترفضه الأسرة والقيم الأسرية، كأن تنجب الفتاة خارج إطار الزواج، أو يتناول ويدمن البعض على المخدرات والكحول أو معتاد على الدخول السجن، وغيرها من السلوكات التي تعتبر من الطابوهات الاجتماعية التي تتشدد بعض الأسر في التعامل معها.

والعودة إلى الحياة الطبيعية بالنسبة إلى فئة أخرى من الأفراد المتشردين ليس بالرجوع إلى الأسرة الأصلية ولا بتكوين أسرة جديدة مستقلة عن طريق الزواج، وإنما بالتكفل بهم من طرف أسر أخرى بديلة؛ التي قد تستطيع أن تحقق لهم بعض ما لم تستطيع أسرهم ولا الحياة في الشارع تحقيقه لهم، فربما من خلال تجربتهم القاسية من خلال حياة التشرد، ومن خلال حياتهم الأسرية الصعبة في ظل أسرة غير متماسكة وغير مستقرة متأزمة اجتماعيا ومنهارة بنائيا وهيكليا، يسودها الفوضى والمشاكل المتعددة، وأمام ما يراه في المجتمع من أسر مستقرة تلعب دورها الاجتماعي تجاه أفرادها على أكمل وجه، وتمنح الحماية والرعاية والاطمئنان لأفرادها، وتساعدهم على نمو اجتماعي ونفسي متوازن، وترافقهم من أجل ترقيتهم واندماجهم في الحياة اجتماعية وفي مختلف الميادين في المجتمع. ولعل الأكثر المتشردين رغبةً في الاستقرار لدى أسر مستقرة تكون بديلة عن أسرهم الأصلية، الأطفال والمراهقين والفتيات الذين تعيش أسرهم حالة تفكك أسري نتج عنه شتات ومعاناة اجتماعية

كبيرة، أو الذين عاشوا أوضاعا جد قاسية ومفزعة في أسرهم ، أو الذين يجدون رفضا قاطعا من طرف أسرهم للعودة إليها لأي سبب من الأسباب، كذلك ربما نجد منهم مجهولي النسب كثمرة لعلاقة غير شرعية، الذين لهم شغف كبير للتواجد في أحضان أسرة مستقرة تشعرهم بالحنان والاطمئنان والحياة الطبيعية، وكذلك يمكن أن نجد هذه الرغبة لدى شريحة الشيوخ من المتشردين الذين سئموا من حياة التشرد الطويلة ومن غياب أو بحث أسرهم عنهم، أو الذين هربوا من الأوضاع والمشاكل الاجتماعية لأسرهم، والذين يرفضون التحاقهم بالمراكز الاجتماعية التي تفرض عليهم نمطا ونظاما حازما غير مؤلف لديهم، ولذا يأملون في إيجاد أسرة بديلة ترغب في التكفل بهم ومساعدتهم على الاندماج الاجتماعي والأسري مرة أخرى .

– مواظبة مع معطيات الجدول نجد **الصنف الرابع** الرغبة في العودة للحياة الطبيعية "**بتخصيص منحة من قبل الدولة للسكن والعيش** "بنسبة **17,1% من المجموع**، ثم **الصنف الخامس** الرغبة في العودة للحياة الطبيعية "**بالالتحاق بمركز اجتماعي**" بنسبة **7,1% من المجموع.**

إن الرفض القاطع من بعض المتشردين للعودة إلى الأسرة أو للأسر بديلة، ربما يعني أن هذه الأسر لم تكن يوما حاضنة لأفرادها، وأنها لم تستطيع القيام بوظائفها المختلفة تجاه أفرادها، ولم يرقى أغلب أفرادها إلى القيام بأدوارهم الاجتماعية في الأسرة، والتي تتوافق ومكانتهم الأسرية والاجتماعية، وهذا الأمر يعلل ذلك الخلل الاجتماعي والانهيار في البناء الأسري، ويعبر عن تلك التناقضات والتضاربات التي تعيشها هذه الأسرة وأفرادها وبين المعايير والقيم الاجتماعية التي يلتزم بها المجتمع، وهذا ما تمحص عنه عجز عن التوافق والتكامل الذي يحقق انسجام أسري بالتفاعل الايجابي بين الأفراد، وانسجام الأسرة مع المجتمع، لذا رغم صعوبة حياة التشرد إلا أن هؤلاء يأملون في تشريع منصف يسمح لهم الاستفادة من منح ومساعدات مالية واجتماعية تسمح لهم بتوفير ضروريات الحياة من سكن ومأكل وغيره، وعودتهم للحياة الاجتماعية العادية لوحدهم، مستفيدين من ماضيهم الصعب والمؤثر، وقد نجد من هذا الصنف شريحة الأسر المشردة بأكملها خاصة التي تعيش تفكك

اجتماعي حقيقي، ومشكل مادي صعب، كما يمكن أن نجد من هؤلاء من المتشردين اليائسين من العودة إلى أسرهم نتيجة الرفض القاطع لهم، كما يمكن يكونوا من الكهول والشيوخ ذكورا وإناثا الذين ليس لهم قدرة على العمل هم في حالة انفصال تام مع أسرهم.

إن الكثير من المتشردين يرفضون رفضا قاطعا الالتحاق بالمراكز الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الوطني والمخصصة لإيواء مثل هذه الحالات مثل ديار الرحمة، مراكز الشيخوخة بالنسبة للكبار، ومراكز إيواء النساء المعنفات وغيرهم من المراكز، وهذا نتيجة النظام والصرامة التي تفرضها هذه المراكز، ونجد الكثير من المتشردين ألف الاستقلالية والحرية في القيام بأي شيء وفي أي وقت، كما أن الكثير منهم يشتكون من سوء المعاملة وحتى العنف المعنوي والمادي من بعض القائمين على هذه المراكز، ورغم هذا فتوجد شريحة أنهكتها حياة التشرد وليس لها أفق بالعودة إلى البيت الأسري، أو أنها تعيش أصلا من دون أسرة بالنسبة لمجهولي النسب، وكذلك بالنسبة لكبار السن من كهول وشيوخ الذين سئموا من الحياة الأسرية المنهارة اجتماعيا، وحتى بعض الفتيات المخطئات اللواتي يجدن رفضا من طرف أسرهن، كل هؤلاء ربما يفضلون ويأملون أن يكون لهم مكان في هذه المراكز لما توفره لهم من رعاية اجتماعية وصحية لا يمكن أن يجدوها في الشارع.

– مواظبة مع معطيات الجدول نجد **الصنف السادس** "**عدم الرغبة في العودة للحياة الطبيعية**" بنسبة **1,4% من المجموع.**

هناك فئة قليلة جدا من المتشردين لا يرغبون ولا يفكرون في العودة إلى الحياة العادية والطبيعية بأي شكل من الأشكال السابقة، ويفضلون حياة التشرد بكل ظروفها القاسية، وهذا ربما يرجع للظروف الأسرية القاسية التي عاشها الكثير منهم، أو لأن الكثير منهم عاش فترة طويلة جدا في وضعية التشرد وخاصة الشيوخ والكهول، وقد ألفوا هذه الحياة واستحسنوها، وليس لهم ارادة ولا أمل في العودة إلى الحياة العادية، ونجد الكثير منهم قد سلك طريق الإدمان على المخدرات والكحول ومختلف مظاهر الانحراف والبذاءة فيتحول الواحد منهم إلى متشرد عريد(**clochard**)، يعيش قطيعة نهائية مع الحياة الاجتماعية العادية.

الجدول رقم 37: يبين طبيعة المعاملة بين أفراد أسر المبحوثين

طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
برودة وجفاء	21	% 30
صراع وشجار	25	% 35,7
حب تفاهم وتضامن	24	% 34,3
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين طبيعة المعاملة بين أفراد أسر المبحوثين، حيث نجد النسب متقاربة جدا ففي **الصنف الأول** وهو أن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة "**صراع وشجار**" بنسبة **35,7% من المجموع**، ثم **الصنف الثاني** وهو أن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة "**حب وتفاهم وتضامن**" بنسبة **34,3% من المجموع**، ثم **الصنف الثالث** وهو أن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة "**برودة وجفاء**" بنسبة **30% من المجموع**.

إن الأسرة وحدة اجتماعية يعيش أفرادها في تفاعل دائم يقوم على أساس علاقات اجتماعية مبنية على مبادئ وقيم اجتماعية وثقافية ودينية تحدد أنماط السلوك وأشكال المعاملات بين أفراد الأسرة. إن التفاهم والتوافق من بين أهم الروابط التي تقوي العلاقات وتحافظ على تماسك الأسرة، فالأسرة المستقرة والمتوازنة هي الأسرة التي يمتثل أفرادها إلى قيم التسامح والتماس الأعذار إلى الآخرين وقيم التكامل والمحبة والتعاون والتضامن وقيم الاحترام وتقديس المكانة الاجتماعية لكل فرد فيها، وقيم تحمّل المسؤولية من خلال قيام كل فرد بدوره الاجتماعي والأسري، فترسيخ هذه القيم الاجتماعية التي تؤمن بها الأسرة؛ ويتبناها الأفراد من خلال ترجمتها إلى سلوكات ايجابية في التعامل دخل الأسرة، يقوي العلاقات البينية ويؤسس لأسرة متماسكة ومتينة؛ بعيدة كل البعد عن الاضطراب والمشاكل والصراعات والصدمات البينية بين الأفراد، ولهذا عندما نجد شريحة واسعة من المتشردين أسرهم تعيش هذا الوضع الطبيعي والذي يتميز بمعاملات حسنة وجيدة؛ مصطبغ بمظاهر

الحب والتفاهم، فهذا يقودنا إلى التساؤل عن العوامل التي يمكن أن تكون قد أدت بهؤلاء إلى التشرد، وبما أن البناء الأسري متماسك وصلب؛ فهذا يقودنا إلى تفسير ذلك بوجود عوامل أخرى أقوى؛ لم يستطيع هذا التماسك الصمود أمامها، وربما من هذه العوامل وبدرجة أكبر المستوى المعيشي المتدني والضعف المادي والاقتصادي للأسرة –كما سبق وأن توصلنا إليه في الفصل السابق–، كما أن هذا التماسك والتفاهم قد لا يستطيع أن يصمد أمام فقدان بعض الأفراد الفاعلين في الأسرة وخاصة بالوفاة، فيحدث خلل في المكانات واضطراب في الأدوار، خاصة لبعض الأطفال والمراهقين أو النساء (الفتيات) حيث يصدمهم هذا التحول المفاجيء وهذا الواقع الجديد.

شريحة أخرى واسعة من المتشردين لم تكن المعاملة في أسرهم تتميز بالتفاهم والمحبة والتضامن، بل عكس ذلك كانت المعاملة داخل الأسرة تتميز بالصراع والتنافس والشجار بين أفرادها، وهذا الأمر يدل على غياب قيم الاجتماعية كالود والرحمة والثقة والاحترام والتقدير تبعا للمكانة الاجتماعية لكل فرد، ليحل محلها مظاهر الكراهية والعداء والاستصغار والاستعلاء والفردانية والبرجماتية وغياب روح المسؤولية، فالأسرة التي تعاني الصراع والخلاف أسرة تعاني من عدم التفاهم والانشقاق الأسري، أسرة لا تستطيع أن تحافظ على الانسجام الداخلي، فالتيار لا يمر بين أفرادها فلا تفاعل بينهما إلا من خلال الاحتكاكات السلبية التي تزيد في ترسيخ الشرخ وتوسيع الانقسام والانشقاق.

وقد يكون ذلك الصراع بوجهين ظاهري علني وأخر خفي، فالأول يظهر من خلال تلك الصدامات والخصومات والملاسنات والمشاكل وحتى الاشتباكات الجسدية المباشرة التي تحدث بين الأفراد بصفة مباشرة ومتكررة، أما الثاني قد يكون من خلال الدسائس والغيبة والنميمة والقطيعة أو قطع الصلة (صلة الرحم) وغياب أو ضعف التواصل بالكلام، وكل هذا يكرس التنافر والتباعد بين الأفراد، وهو بمثابة إعلان عن استقالتهم من مكاناتهم الأسرية وتخلي عن القيام بدورهم الاجتماعي، وهذه مؤشرات قوية عن انهيار البناء الأسري وفقدانه للهيبة والصبغة الاجتماعي، وقد يكون ذلك الصراع بين الزوجين أو الأبوين وينتقل

إلى باقي الأسرة، وربما هذا الصراع بينهما هو نتيجة لغياب التكافؤ الاجتماعي والثقافي والمادي بينهما، أو راجع للانحرافات السلوكية لأحدهما، وقد يكون لأسباب مادية واقتصادية، كما يمكن أن يكون هذا الصراع بين الكبار والصغار من الأفراد أي صراع الأجيال بمرجعيات وأفق مختلفة، وقد يكون الصراع والخلاف نتيجة العبء الكبير الذي يتحمله البعض، كأن تتحمل المرأة عبء البيت ومسؤولية الأبناء لوحدها، كما نجد الصراع على أساس التميز والتفرقة على أساس الجنس والسن –كما سبق وأن ذكرناه من قبل– .

إذا هذا الصراع والخلاف والشجار مؤشر قوي على عدم تماسك الأسرة؛ وعلى عدم قدرتها على القيام بأدوارها الاجتماعية اتجاه أفرادها، الذين تتميز علاقتهم البينية بالتباين والتباعد والاصطدام، وبالتالي يمكن أن يكون وصول هذه الشريحة من المتشردين إلى هذه الحالة نتيجة تأثرهم بتلك التغيرات السلبية التي وقعت في البناء الأسري، والتي جعلته غير مستقر اجتماعيا.

مظهر أخر من المظاهر السلبية في الوسط الأسري ساد في أسر شريحة أخرى معتبرة من المتشردين؛ وهو تميّز المعاملة بين الأفراد بالبرودة والجفاء، وهذا يعني أن طبيعة التعامل البيني في الأسر يطبعه الجمود في العلاقات وفي التواصل وفي التفاعل، ويدل على غياب الاهتمام الأفراد بعضهم ببعض وعلى غياب الود والمحبة بين أفراد الأسرة الواحدة وعدم التوافق والانسجام بينهم، ويدل على طغيان سلوك اللامبالاة والنزعة الفردانية على حساب الروح الجماعية فلا تضامن ولا تعاون وبالتالي لا تماسك قوي للبناء الأسري.

فالحياة الأسرية لهؤلاء ظاهريا حياة جماعية اجتماعية تكاملية ولكنها في حقيقة الأمر حياة فردية متطبعة بالأنانية وحب الذات، فكل فرد لا يفكر ولا يعمل من أجل الآخرين بل من أجل نفسه فقط، فالقيم والمعايير الاجتماعية التي تدعوا إلى التلاحم الأسري مجمدة وغير مترجمة إلى سلوكات تظهر من خلال الممارسات اليومية ومن خلال القيام بالأدوار الاجتماعية الأسرية، والتي في الأصل ومن المفترض أن تفرض نوعا من الاحتكاكات الايجابية والتفاعلات الاجتماعية التي تسمح بكسر تلك البرودة، فقيام الرجل بدوره كزوج أو

أب أخ يحتم عليه تحمل مسؤولياته الاجتماعية اتجاه زوجته بالتفاعل معها واحترامها والتواصل معها، أو اتجاه أبنائه من خلال تنشئتهم ومرافقتهم من أجل نمو اجتماعي ونفسي متزن، أو إخوته بحسن معاشرتهم ومساندتهم واحترامهم، والأمر ينطبق كذلك على المرأة وعلى باقي أفراد الأسرة.

المعاملة المتميزة بالبرودة والجفاء في الأسرة بين الأفراد قد تؤدي إلى تصدّعها، ومع استمرار ذلك قد يتوجه البناء الأسري إلى الانهيار، ويبرز جليا هنا تعطيل الضبط الاجتماعي الذي يسهل خروج بعض الأفراد عن النطاق الأسري، ومحاولة الاستقلالية والبحث عن الأفضل، وقد لا يجد الكثير منهم إلا الشارع ليعيش فيه حياة التشرد.

الجدول رقم 38: يبين العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وطبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة.

الأصل الجغرافي / طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة	ريفي		شبه حضري		حضري		المجموع	
برودة وجفاء	13	%41,9	6	%30	2	%10,5	21	% 30
صراع وشجار	10	%32,3	6	%30	9	%47,4	25	% 35,7
حب تفاهم وتضامن	8	%25,8	8	%40	8	%42,1	24	% 34,3
المجموع	**31**	**%100**	**20**	**%100**	**19**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين الأصل الجغرافي للمبحوثين وطبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة، وفي اتجاهه العام نجد **الصنف الأول** وهو أن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة "**صراع وشجار**" بنسبة **35,7% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **47,4%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**حضري**"، ثم نسبة **32,3%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**ريفي**"، ثم نسبة **30%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**شبه حضري**".

إن طبيعة المعاملة المتميزة بالصراع الدائم والشجار والخصام المستمر بين أفراد الأسرة الواحدة قد يؤدي إلى غياب التماسك والترابط الداخلي وعدم استقرار الأسرة اجتماعيا، وعلى هذا الأساس يمكن أن تطرح تفسيرات عن عوامل تشرد شريحة كبيرة من المتشردين، تلك المؤشرات الأسرية التي توحي إلى انهيار البناء الأسري الذي تأثر بمختلف التغيرات التي تحدث في المجتمع، هذه الوضعية التي وصلت إليها الكثير من أسر المتشردين إنما كانت نتيجة استفحال وانتشار فكر وسلوك ومظاهر الصراع والنزاع والخلاف والشقاق وشجار

بمختلف أنواعه، كثمرة ابتعاد هذه الأسر وأفرادها عن القيم الاجتماعية الراقية للمجتمع كقيم التسامح والعفو والتضامن والتكافل الاجتماعي والإيثار وحب الآخرين...، التي غُيِّبَت عنها لتأثُّرها بعديد المؤثرات والتغيرات السلبية التي زحفت على مختلف الأوساط والمناطق الاجتماعية والجغرافية، ولعل المناطق الحضرية أكثر تعرضا لذلك التغير وذلك الصراع والخلاف، وهذا يرجع ربما لبعض الخصوصيات كالنمط العمراني المكثف الذي يعتمد على العمارات التي تتكون من شقق، مما يجعل اكتظاظ وتزاحم وضوضاء في الأحياء وحتى في السكن الذي تعتبره الكثير من الأسر ضيقا – كم سبق وأن تطرقنا إليه–، وهذا ما يُتعب الأفراد ويجعلهم أكثر قلقا ونرفزة، وكذلك شدة الاحتكاكات والانفعالات داخل البيت الأسري أو حتى خارجه خاصة في الأحياء الشعبية الأكثر اكتظاظا، من جهة أخرى الوسط الأسري الحضري فرض الكثير من المتطلبات والحاجات المستحدثة والتي أصبحت من الضروريات، وهذا يحتم على الأسرة توفير موارد مالية كافية لتغطية ذلك، وهذا ما يولد ذلك التصادم بين الأفراد سواء لعدم وجود مساهمات مالية من البعض منهم، أو نتيجة الجهد والإرهاق الشديد الذي يصيب بعض الأفراد الجادين من أجل تحسين الموارد المالية للأسرة. وقد يكون الاختلاف في المرجعيات الاجتماعية والثقافية بين أفراد الأسرة من بين العوامل المهمة لتلك المعاملة البينية الخشنة والمنفرة، سواء بين الزوجين وهنا يظهر عامل أساسي وهو غياب التكافؤ الاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي بينهما، الذي يحدث هوة كبيرة في التواصل وشرخ شاسع في التعامل بينهما مألوه الصراع والتصادم، وبطبع سينعكس الجو كله على مجمل الأسرة، وقد يكون ذلك التباين الاجتماعي من خلال السلوكات والثقافي من خلال التفكير والنظر إلى الأشياء بين كبار وصغار وشباب الأسرة، الذين قد يرفضون آليات الضبط الاجتماعي التي تفرضها الأسرة استنادا إلى القيم المجتمع، ويعتنقون أفكارا وقيما وسلوكات مستحدثة استنادا إلى مرجعيات ثقافية واجتماعية وافدة، ومن هنا يحدث ذلك الصراع الذي يمكن أن يعرف بصراع الأجيال.

كما نجد تلك النوعية من المعاملة في أسر المتشردين من مناطق ريفية وشبه حضرية، فالأسر الريفية ما تزال الكثير منها محافظة على ذلك النمط الممتد، ولعل هذا الامتداد يكون لدى البعض منها عبارة عن امتداد لأسر نواتية؛ وهي أسر الأبناء والإخوة مستقلة داخل البيت الأسري الكبير، وهذا ما قد ينجر عنه احتكاكات ومنازعات وصدامات بين بعض الأفراد؛ خاصة وأن الأسر الريفية عادة ما تكون كبيرة الحجم وكثيرة العدد، من جهة أخرى لم تعد فلاحة الأرض هي المصدر الأساسي للرزق (العامل الاقتصادي) الذي يجمع أفراد الأسرة الواحدة في الريف، بل ظهرت مهن وأعمال وحتى وظائف جديدة يمكن أن تضاهي تلك الموجودة في المناطق الحضرية، وهذا ما سمح لكثير من الأفراد بممارسة هذه الأنشطة لتحقيق الاستقلالية المالية، وربما قد أدى ذلك إلى إحداث تنافس شديد بين أفراد الأسرة وتراجع السلطة الأبوية وسلطة الكبار، وكذلك اضطراب وتقهقر للأدوار الاجتماعية المحدَدَة على أساس المكانة الاجتماعية لكل فرد، والتي بدورها مسها الخلل.

نفس التفسير يمكن أن ينطبق على أسر المتشردين في المناطق الشبه الحضرية، مع إضافةً عامل البيئة الاجتماعية التي تقيم بها الأسرة، حيث توجد هذه الأسر في أحياء انتقالية لا هي حضرية ولا هي ريفية، وعليه يكون هناك مزيج في التفكير والممارسات والطقوس الاجتماعية الريفية والحضرية التي قد تكون متضاربة في كثير من الحالات، وتؤدي إلى ارتباك وتداخل وتنوع في السلوك الاجتماعي لأفراد الأسرة الواحدة، ومن ثمة قد يظهر الاختلاف والانشطار بينهم، وقد يرقى إلى درجة الصراع والخصام في غياب رؤية أسرية واحدة مبنية على قيم اجتماعية متينة.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثاني** وهو أن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة "**حب وتفاهم وتضامن**" بنسبة **34,3% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة**42,1%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**حضري**"، ثم نسبة **40%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**شبه حضري**"، ثم نسبة **25,8%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**ريفي**".

الأصل في طبيعة المعاملة بين الأفراد في الوسط الأسري، هو الحب والتفاهم والتضامن وغيرها من المعاملات الراقية المستندة إلى القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري، المستمدة من دينه وثقافته الأصيلة التي تراكمت عبر مر العصور والتاريخ، ولذا فالمتشردون من أسر تعيش هذه المعاملات المتميزة، لا يمكن أن يكون تشردهم إلا بفعل عوامل أخرى قوية صعبة وشديدة، وبعيدا عن هذا فإن الأسر التي تعيش تلك المظاهر الحسنة من التعامل البيني توجد بقوة في أسر المتشردين الذين ينتمون لمناطق حضرية ثم شبه حضرية، وهذا الأمر قد يرجع إلى صغر حجم هذه الأسر نسبيا على أساس أن أغلبها أسر نووية، ما يسهل عملية التفاعل والتواصل والاحتكاك الايجابي بين الأفراد ويساعد في عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، كذلك ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد هذه الأسر له دور كبير في ذلك، كما أن موقع الأسرة في مجتمع محلي متحضر يضطرها لمعايشة أو التعامل والاحتكاك بأسر أخرى ومجاورتها، وهذا ما يجعلها تتأثر بممارساتهم اليومية وطقوسهم الاجتماعية، الأمر الذي يفرض عليها تبني سلوكات وممارسات راقية، لعل من أهمها التعامل بالحسنة وود ومحبة وتفاهم، حفاظا على سمعة الأسرة أمام الجيران وباقي السكان، وهذا ربما يكون أكثر تواجدا بالأحياء الراقية، فبالإضافة إلى ما سبق فهي تتمتع بأريحية مالية ومادية تغنيها عن كثير من المشاكل.

أما الأسر في المناطق الريفية ورغم ما طالها من رياح التغير والحداثة، إلى أنها مازالت تحافظ على الكثير من مميزاتها، من أهمها البساطة في العيش والالتزام بالقيم الاجتماعية، التي تفرض احترام الكبير والعطف على الصغير والتسامح والمحبة والتكافل الاجتماعي والتفاهم، ولعل تقلص حجم الأسر نسبيا مقارنة بحجمه في السابق بفعل عوامل اجتماعية اقتصادية ساعد أكثر على ذلك، وبذلك حافظت هذه الأسر في هذا الوضع على المكانة الاجتماعية لكل فرد فيها، الأمر الذي يفرض التقدير والاحترام المتبادل بين كل الأفراد، وهذا يظهر من خلال الممارسات الاجتماعية والسلوكات الفردية التي تدعم الولاء للأسرة.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد **الصنف الثالث** وهو أن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة "**برودة وجفاء**" بنسبة **30% من المجموع الكلي**، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة**41,9%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**ريفي**"، ثم نسبة **30%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**شبه حضري**"، ثم نسبة **10,5%** لفئة الذين هم من الأصل جغرافي"**حضري**".

البرودة والجفاء والجمود في المعاملة هو تصدع وانشقاق خفي يطال البناء الأسري، وقد يؤدي به إلى الانهيار التام، إذا لم يُستدرك الوضع بإصلاح تلك الهفوة الشاسعة بين أفراد الأسرة الواحدة المبنية على أساس اللامبالاة وعدم الاهتمام وعدم الثقة؛ وعلى غياب التفاعل والتواصل والانسجام بين الأفراد، وعلى الانسحاب التدريجي من الحياة الجماعية والاجتماعية داخل البيت الأسري. ونجد شريحة واسعة من أسر المتشردين تعيش هذا الوضع خاصة الأسر التي تسكن في المناطق الريفية ثم المناطق الشبه الحضرية، ولعل لهذا المعطى دلالات وتفسيرات اجتماعية؛ أهمها أن الكثير من الأفراد صغارا وكبارا في هذه الأسر تقوم بهجرات داخلية بحثا عن العمل ومصادر الرزق، حيث يهاجر الكثير منهم إلى المدن الكبرى والمناطق الصناعية والتجارية ومناطق النشاط تاركين الحياة الأسرية لفترات طويلة، هذا الفراغ الأسري من الجهتين يكرس شيئا فشيئا تلك البرودة والجفاء والجمود في التعامل بين أفراد الأسرة الواحدة المتباعدين مكانيا، وهذا ما توصل إليه **بيار بورديو** وعبر عليه بقوله:"العمل بعيد عن الوحدة الأسرية... نتيجة الهجرة ينمّي الفردانية على حساب الشّعور بالانتماء والتكتل الذي يربط الوحدة الأسرية"[1]. كذلك المبالغة الشديدة لدى بعض الأسر الريفية في احترام وتجسيد القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية، والتي تحدد المكانة الاجتماعية لكل فرد، وقد يصل الأمر ببعض الأفراد إلى درجة التقديس المفرط لتلك القيم والتقاليد والأعراف؛ فقد يحظى الآباء والكبار بمكانة كبيرة، تفرض الإجلال والوقار الزائد وحتى الخوف الذي يدفع أفراد الأسرة لتجنب التفاعل معهم، الأمر الذي قد يأخذ مجرى سلبي، حيث يولد ذلك التباعد والتنافر والجفاء بينهم، كذلك ممكن أن تكون تلك المبالغة

[1] - Pierre BOURDIEU, Abdelmalek SAYAD :**le Déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie,** Edition minuit, Paris, 1964, p119.

على أساس الجنس كأن لا تسمح مكانة البنت في الخوض في نقاش وقضايا تهم الأسرة وبالتالي إهمالها وتهميشها، أمر الذي قد يؤدي كذلك إلى ذلك الجفاء والجمود في التعامل بينهم، ولذا المبالغة والغلو لدى بعض الأسر في اعتناق بعض الأعراف والتقاليد، يولد حاجز نفسيا واجتماعيا بين الأفراد الأسرة، ويدفع إلى النفور والتباعد والجفاء في المعاملة.

أما بالنسبة لأسر المتشردين من المناطق الحضرية والشبه الحضرية، فتلك النوعية من المعاملة بالإضافة إلى بعض العوامل التي سبق الإشارة إليها، يمكن أن نضيف لها العامل التكنولوجي الذي ساهم بدرجة كبيرة في ظهور تلك المعاملة المتميزة بالبرودة والجفاء، فالوسائط التكنولوجية من وسائل الإعلام وفضائيات وانترنت وهواتف ساهمت بقوة في إحداث مظاهر العزلة لدى أفراد الأسرة الواحدة، فالكثير من الأفراد يلتزمون لفترات طويلة متابعة القنوات الفضائية المختلفة، أو استعمال الانترانت لمدة طويلة ما يجعلهم يعيشون عالم افتراضي، أو يداومون على استعمال الهاتف النقال وخدماته المتعددة التي تبقي الأفراد منشغلين عن قضاياهم الأساسية وحياتهم الاجتماعية، وهذا كله يؤدي إلى المساهمة إلى خلق حياة افتراضية للأفراد، قد تبعدهم شيئا فشيئا عن الحياة الجماعية وتنمي لديهم الجفاء والبرودة تجاه الآخرين.

الجدول رقم 39: يبين طبيعة الزيارات التي تتبادلها أسر المبحوثين مع الآخرين .

طبيعة الزيارات التي تتبادلها الأسرة مع الآخرين	التكرارات	النسبة المئوية
صلة الرحم (1)	27	% 38,6
صلة مجاملة للأقارب وغير الأقارب (2)	6	% 8,6
(1)+(2)	21	% 30
لا تتبادل الزيارات	16	% 22,8
المجمـــوع	**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من هذا الجدول الذي يبين طبيعة الزيارات التي تتبادلها أسر المبحوثين مع الآخرين نجد نسبة **38,6% من المجموع للصنف الأول** وهو أن طبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**صلة الرحم**"، ثم نجد نسبة **30% من المجموع للصنف الثاني** وهو أن طبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**صلة الرحم وكذلك زيارات مجاملة للأقارب وغير الأقارب**"، ثم نسبة **22,8% من المجموع للصنف الثالث** وهو "**لا تتبادل الزيارات**".

أغلب الأسر في المجتمع الجزائري لا يمكن أن تعيش بمعزل عن الآخرين مهما كانت المناطق والأوساط الاجتماعي والجغرافية المتواجدة فيه، إلاَ الأسر التي فُرض عليها أو فرضت على نفسها عزلة اجتماعية من خلال القطيعة مع باقي الأسر الأخرى، ولعل من أهم العوامل التي تسهم في الاندماج الاجتماعي للأسر في المجتمع المحلي الزيارات المتنوعة والمتعددة المتبادلة بينهم. هذا السلوك الأسري دليل قوة البناء الاجتماعي للأسرة وتوافقه مع التوجه الاجتماعي العام للمجتمع المبني على قيم ومعايير راقية، ولذا من الطبيعي والمعقول أن نجد شريحة واسعة من أسر المتشردين يداومون على زيارات الأهل والأقارب، سواء في المناسبات المختلفة أو في الأيام العادية وهذا ما يعرف اجتماعيا ودينيا بصلة الرحم، لما في ذلك من أجر كبير عند الله وفوائد اجتماعية جمة، فصلة الرحم من بين

أهم السلوكات والممارسات التي تحافظ على ذلك الرباط الاجتماعي وتلك العلاقة الدائمة مع الأفراد والأسر من الأقارب والأهل، ورغم ما أحدثته وسائل الاتصال التكنولوجيا الحديثة كالهاتف وخدمات الانترنت في مجال التواصل الاجتماعي، إلا أن هذه الأسر حافظت على هذه القيمة الاجتماعية التي تدعم بقوة قيما اجتماعية أخرى كالتكافل الاجتماعي والتضامن في السراء كالمناسبات والأعراس وغيرها؛ وفي الضراء في المصائب والأحزان والشدائد وغيرها، هذه الممارسات المطلوبة اجتماعيا في المجتمع الجزائري؛ بالإضافة إلى الزيارات الأخرى التي تقرب الأسر والأفراد، والتي تكون بين أسر الأقارب والأهل والجيران والأحباب وأسر الزملاء وغيرهم من الأسر، ففي الريف يكون النسق القرابي شاسع وكبير؛ وبالتالي الزيارات الأسرية قد تدخل في إطار زيارات الأقارب مهما كانت درجة التقارب بينهم، أما في المدن والمناطق الحضرية والشبه الحضرية هناك نوع جديد من العلاقات ما بين الأسر خارج النسق القرابي، فرضتها التغيرات الاجتماعية الحديثة، وبالتالي تبرز أهمية هذه القيمة الاجتماعية والمتمثلة في التواصل بين الأسر؛ الذي يكون بتبادل زيارات متعددة ومتنوعة، الأمر الذي يولد نوعا من القُربة والأُلفة الاجتماعية بين أسر ليست من نفس النسق القرابي.

والمشكلة الكبرى أن تجد أسر ليس لها علاقات وتبادلات للزيارات مع أسر أخرى سواء في إطار النسق القرابي أو خارج النسق القرابي، فلا توجد لا زيارات في إطار صلة الرحم للأهل والأقارب؛ ولا زيارات أخرى متنوعة في إطار اجتماعي لتوطيد علاقات؛ وإحداث الانسجام الاجتماعي وخلق آليات للتضامن والتكافل الاجتماعي، وهذا الأمر يؤدي بالأسرة إلى العزلة الاجتماعية؛ ويؤدي إلى اضطراب وخلل في بنائها الاجتماعي الأسري؛ الذي قد يكون تأثر ببعض التغيرات الاجتماعية السلبية المعاصرة، التي أدت إلى زعزعة وتشويه القيم الاجتماعية لهذه الأسر؛ التي فرضت على نفسها وعلى أفرادها طوقا وحواجز اجتماعية تمنعها من التواصل مع باقي الأسر الأخرى في المجتمع.

هذه العزلة الاجتماعية لهذه الأسر، ربما هي مظهر من مظاهر الانحلال الاجتماعي الأسري غير المألوف في المجتمع، وهذا الوضع يكون قد ساهم بقوة في تشرد بعض الأفراد.

الجدول رقم40: يبين العلاقة بين طبيعة الزيارات التي يتبادلها أسر المبحوثين مع الآخرين وطبيعة الحي الذي يسكن فيه.

طبيعة الزيارات / طبيعة الحي الذي يسكن فيه	صلة الرحم (1)		زيارات مجاملة للأقارب وغير الأقارب (2)		(1) + (2)		لا تتبادل الزيارات		المجموع	
راقي	1	%3,7	2	%33,3	5	%23,8	3	%18,8	11	%15,7
شعبي	19	%70,4	3	%50	11	%52,4	6	%37,5	39	%55,7
فوضوي	5	%18,5	1	%16,7	2	%9,5	7	%43,8	15	%21,4
آخر، في مزرعة – مسكن معزول-.....	2	%7,4	0	%0	3	%14,3	0	%0	5	%7,1
المجموع	**27**	**%100**	**6**	**%100**	**21**	**%100**	**16**	**%100**	**70**	**%100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يربط العلاقة بين طبيعة الزيارات التي تتبادلها أسر المبحوثين مع الآخرين وطبيعة الحي الذي يسكن فيه، وفي اتجاهه العام نجد نسبة **55,7% من المجموع الكلي للصنف الأول** وهو الحي الذي يسكن فيه "**شعبي**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **70,4%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين " **صلة الرحم**"، ثم نسبة **52,4%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**صلة الرحم وكذلك زيارات مجاملة للأقارب وغير الأقارب**"، ثم نسبة **50%** للأسر" **لا تتبادل الزيارات**" مع الآخرين، ثم أخيرا نسبة **37,5%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**زيارات مجاملة للأقارب وغير الأقارب**".

إن الأسرة الجزائرية متشبعة بالقيم التي تطبع المجتمع الجزائري، والتي تقولب سلوكات

الأفـراد اليوميـة، وتـنعكس فـي ممارسـاتهم وعلاقـاتهم الاجتماعيـة خاصـة علـى مسـتوى الجماعات الأولية على غرار النسق القرابي والحي، ولعل طبيعة الحي الاجتماعية والعمرانية تؤثر على نوعية السلوكات والممارسات الفردية والأسرية، وعلى هذا الأساس فإن الأحياء الشعبية بخصوصيتها الاجتماعية والعمرانية وتركيبتها السكانية حظيت بشريحة واسعة جدا من الأفراد المتشردين (أي عدد كبير من المتشردين من الأحياء الشعبية)، وعند التصفح لأسر الأحياء الشعبية نجد أنها فسيفساء اجتماعية، فهي من مختلف المشارب الاجتماعية والثقافية ومن مختلف الإثنيات والأعراق الاجتماعية في المجتمع الجزائري الكبير، وما يتماشى مع ذلك أن يكون تنوعا وتباين واضحا لطبيعة الزيارات التي تقوم بها الأسر هذه الأحياء فيما بينها، في مقدمتها صلة الرحم والتي تكون مع الأهل من أسر الأصول وأسر الفروع وأسر الحواشي، ومع الأقارب من أنساب وأصهار وأهل من الدرجة الثانية والثالثة وغيرهم، كذلك الزيارات خارج صلة الرحم سواءً داخل نطاق النسق القرابي أو خارجه كتبادل الزيارات مع الجيران وأسر الأصدقاء والزملاء، هذا الأمر هو مظهر من مظاهر الاجتماعية الايجابية للأسر، والتي قد تدل على انسجامها داخليا أي بين أفرادها وانسجامها خارجيا مع باقي الأسر التي تتفاعل معها وتحتك بها، وهذا كله تجسيدا للقيم والمبادئ الاجتماعية والدينية للمجتمع.

ورغم أن الأحياء الشعبية أحياء بسيطة فهي تتبنى في مجملها القيم الدينية والاجتماعية، وتجسدها من خلال ممارسات الأفراد والأسر التي تعيش حياة اجتماعية مستقرة ومتناغمة اجتماعيا مع الأسر الأخرى، سواءً في إطار الوعاء الاجتماعي القرابي أو غير القرابي، إلا أننا نجد شريحة واسعة من أسر المتشردين من هذه الأحياء، لا يتبادلون أي نوع من الزيارات الاجتماعية مع أسر أخرى، وهذا الأمر يقودنا إلى نقطتين أساسيتين؛ الأولى أن هذه الأسر قد تشكل الاستثناء في الأحياء الشعبية، فربما أن هذه الأسر لها سوابق اجتماعية سيئة، ولذلك تتجنب الاحتكاك بالآخرين من الأسر والأفراد، وإما أن تكون ممارساتهم انحرافية ومعاملاتهم عنيفة وخشنة اجتماعيا وسمعتهم سيئة، الأمر الذي يجعل

باقي الأسر تتجنب تكوين علاقات معها، كما يمكن أن يرجع ذلك إلى ضعف المستوى المعيشي وانشغال الأسرة بتأمين رزقها ومتطلبات عيشها، الأمر الذي يشغلها على الاهتمام بالزيارات سواء صلة الرحم أو غيرها، وقد يرجع ذلك إلى قناعة اجتماعية لدى أفراد الأسرة بعدم جدوى تلك الزيارات مهما كان نوعها.

والنقطة الثانية هي أن هذه الأسر قد لا تكون سوية اجتماعيا، أي أن هذه الأسر تعيش حالة انغلاق اجتماعي الذي يولد الاضطراب داخل الأسرة، وكما يقال في الحديث الشريف "إنما يأكل الذئب من الغنم القاسية" أي المنفردة الشاردة لوحدها.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **21,4% من المجموع الكلي للصنف الثاني** وهو الحي الذي يسكن فيه "**فوضوي**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **43,8%** للأسر" **لا تتبادل الزيارات**" مع الآخرين، ثم نسبة **18,5%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين" **صلة الرحم**"، ثم نسبة **16,7%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**زيارات مجاملة للأقارب وغير الأقارب**".

الأسر في الأحياء الفوضوية تعاني معاناة كبيرة جراء وضعية ونوعية السكن الذي لا يراعي معايير السلامة العمرانية والصحية، ومن الطبيعي أن نجد شريحة واسعة جد من أسر المتشردين لا تقوموا بتبادل الزيارات سواء في إطار صلة الرحم أو غيرها من الزيارات، فلا مكان مناسب هذا إن وجد لتستقبل الأسرة فيه ضيوفها وزوارها، لذا ربما يمتنع أفراد الأسرة عن زيارة الآخرين حتى لا يحرجوا برد الزيارة، كما أن وضعيتهم السكنية تدل عن مستواهم المعيشي الضعيف، ولذلك قد تنشغل هذه الأسر بالبحث عن السبل الكفيلة بتحسين مستواها المعيشي والسكني، و تغرق في السعي المستمر إلى ذلك؛ الأمر الذي لا يسمح لها بإيجاد الوقت للقيام بتبادل الزيارات مع أسر أخرى –(وكما يقال بالعامية فهي تجري وراء الدنيا)–. وقد نجد من بين سكان هذه الأحياء أسر في وضعية غير شرعية؛ زواج بعقود عرفية دون علم الأهل، إنجاب خارج إطار الزواج، أسر تمتهن البغاء وكل أنواع الانحراف وتجعل من هذا السكن وكر للدعارة – فقد اكتشفت السلطات جثث رضع عند جرفها لبعض الأحياء

الفوضوية بعد ترحيل قاطنيه–، و ربما بعض من هذه الأسر اضطرت للتحول إلى هذه الأحياء وهذا السكن وترك البيت الأسري(بيت العائلة الكبيرة) نتيجة ضيق السكن الذي كان سببا في المشاكل الاجتماعية والنزعات والخصومات اليومية المتكررة، الأمر الذي قد يُحدث قطيعة بين هذه الأسر وأسر الأخرى تنتمي إلى نفس النسق القرابي، وهذه التجربة الأسرية قد تدفع بهذه الأسر إلى تجنب تكرارها مع أسر أخرى، وبالتالي الابتعاد عن تكوين علاقات جديدة والتعامل والاحتكاك مع أسر جديدة تجنبا للمشاكل الاجتماعية.

إذا هذا البناء السكني الهش لهذه الأسر هو صورة عن البناء الاجتماعي الأسري الهش وكلاهما لا يستطيع أن يستمر طويلا وقد ينهار في أي لحظة.

لكن رغم هذه الصعوبة إلى أن هناك من الأسر في الأحياء الفوضوية ما زالت تحافظ على صلتها بأقاربها وأهلها وتتبادل معهم الزيارات، وهذه الوضعية لم تؤثر على علاقاتها القرابية، وكما أنها تتبادل الزيارات الأخرى في المناسبات وغير المناسبات مع مختلف الأسر من غير الأهل والأقارب، ولم تتأثر بوضعيتها الاجتماعية وبمستواها المعيشي وداومت على هذه السلوكات والممارسات الاجتماعية التي تنبع من القيم الأصيلة لهذا المجتمع، وقد يرجع هذا التمسُّك بالقيم وبالممارسات الإيجابية إلى التنشئة الاجتماعية التي تلقاها أفرادها في أسرهم الأصلية، وربما تواجدهم بهذه الأحياء ما هي إلا مرحلة مؤقتة مردها إلى بعض الظروف الصعبة والقاسية على غرار الأسر التي انهارت سكناتهم القديمة، من جهة أخرى الزيارات التي تتبادلها هذه الأسر مع بعضها البعض هي بمثابة عملية اجتماعية تسمح لهم بالترويح عن النفس ونسيان مشاق الحياة خاصة للنساء بالأخص الماكثات بالبيت منهن، وهي آلية اجتماعية تدفعهم (الأسر) للتضامن والتكافل والتعاون والتآزر بينهم.

– مواظبة مع الاتجاه العام للجدول نجد نسبة **15,7% من المجموع الكلي للصنف الثالث** وهو الحي الذي يسكن فيه "**راقي**"، وعند تقاطع المتغيرين نجد نسبة **33,3%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**زيارات مجاملة للأقارب وغير الأقارب**"، ثم نسبة **23,8%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**صلة الرحم وكذلك زيارات مجاملة**

للأقارب وغير الأقارب"، "، ثم نسبة **18,8%** للأسر" **لا تتبادل الزيارات**" مع الآخرين، ثم أخيرا نسبة **3,7%** لطبيعة الزيارات التي تتبادلها أسرة مع الآخرين "**صلة الرحم**".

شريحة أخرى من أسر المتشردين من الأحياء الراقية، لكن أقل بكثير من أسر شريحة المتشردين من الأحياء الشعبية والأحياء الفوضوية، فهذه الأسر التي لها مستوى معيشي جيد، ومستوى ثقافي وتعليمي مرتفع في الغالب تشكل علاقات خارج إطار القرابي، وتشكل ما يعرف بالأسر الصديقة، كما هناك بعض الارتباطات والعلاقات بين هذه الأسر تفرضها بعض المصالح وبعض التعاملات التي تقوم بها الأسرة، كالتعاملات التجارية والصناعية، وكذا مختلف النشاطات الأسرية التي تؤدي إلى نوع من العلاقات الجديدة بين الأفراد والأسر، كذلك هناك العلاقات بين الأسر التي تنشأ عن الزمالة والصداقة في العمل، حيث نجد في كثير من الأحيان بعض الأفراد الفاعلين في هذه الأسر إطارات يشغلون مناصب سامية في مختلف الهيئات والأجهزة والمؤسسات، وقد يسمح هذا التقارب في المكانة والسلم الاجتماعي نسج علاقات ترابطية جديدة بين أسر هؤلاء الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى ربط تلك العلاقة التواصلية المباشرة والتي تنعكس من خلال تبادل الزيارات المختلفة أو من خلال التواصل غير المباشر عن طريق وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة كالهاتف وغيره، هذا ناهيك عن محافظة هذه الأسر على صلة القرابة خاصة مع الأسر الوالدين وأسر الإخوة وأسر الأصهار، الأمر الذي يحتم عليها القيام بزيارات الأسرية في إطار صلة الرحم. وعليه فإن هذه الأسر تسعى إلى الحفاظ على ذلك الانسجام من خلال التّمسّك ببعض القيم الاجتماعية التي تسهم في الحفاظ على تماسك النسيج الأسري وتقويته.

لكن هناك من الأسر في الأحياء الراقية من تأثرت بالثقافة والقيم الغربية الوافدة، التي لا تعير اهتماما وقيمةً لصلة الرحم وللتواصل الاجتماعي في إطار النسق القرابي، ولا للتواصل والتقارب الاجتماعي خارج النطاق القرابي من خلال تبادل الزيارات واللقاءات مع أسر أخرى، فهذه الأسر بعيدة عن القيم الاجتماعية للمجتمع، ونجد أنها تعيش حياة اجتماعية أسرية خاصة تتميز بالجفاء والبرودة البينية –كم سبق التطرق إليه– ما يؤدي إلى

جمود في العلاقات البينية بين أفراد الأسرة الواحدة، وقطيعة تامة في التواصل مع باقي الأسر، وعليه فإن هذه الأسر قد تكون في حالة خلل في بنائها اجتماعي، الأمر الذي ساهم بقوة في تشرد بعضٍ من أفرادها، رغم ما يتوفر لديها من إمكانيات مادية كسكن والموارد المالية المختلفة التي تقدم صورة خاطئة عن تماسك هذه الأسر.

الجدول رقم 41: يبين وصف المبحوثين لوضعية أسرهم

وصف المبحوث لوضعية أسرته		التكرارات	النسبة المئوية
مستقرة		37	% 52,9
مفككة بسبب	**الوفاة**	15	% 21,4
	الطلاق	14	% 20
	الغياب	4	% 5,7
المجمـــوع		**70**	**% 100**

تحليل إحصائي وسوسيولوجي:

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين وصف المبحوثين لوضعية أسرهم، نجد نسبة **52,9% من المجموع للصنف الأول**، وهو وضعية الأسرة "**مستقرة**"، ثم نجد نسبة **21,4% من المجموع للصنف الثاني** وهو وضعية الأسرة "**مفككة بسبب الوفاة**"، ثم نسبة **20% من المجموع للصنف الثالث** وهو وضعية الأسرة "**مفككة بسبب الطلاق**"، ثم أخيرا نسبة **5,7% من المجموع للصنف الرابع** وهو وضعية الأسرة "**مفككة بسبب الغياب**".

يعتمد المجتمع على الأسرة في استمراره ونموه من خلال عمليات الإنجاب والتكاثر ومن خلال عملية التشكيل والتنشئة الاجتماعية للأفراد، وهذه الوظيفة العظيمة تتطلب مميزات خاصة للأسرة أهمها أن تكون قائمة بذاتها اجتماعيا وعاطفيا؛ متماسكة وغير مفككة، ولذا فمن خصوصيات الأسرة؛ محاولتها التحكم في الاستقرار الأسري من خلال احترام القيم والمعايير الاجتماعية للمجتمع، وتجسيدها لمنع ظهور مشاعر ومظاهر سلبية تعكر صفوها وتفك ارتباطها.

إن سلامة البناء الأسري الذي تتمتع به شريحة واسعة من أسر المتشردين، هو الوجه المطلوب والحقيقي المنتظر من الأسر في المجتمع الجزائري، وهو محاولة المحافظة على بقائها متماسكة؛ واستمرارها ككيان اجتماعي مستقر يربط بين الأفراد ويؤلف بينهم ويجمعهم تحت مظلة واحدة، ولذا فإن البناء الأسري السوي –كما تم طرحه في المفاهيم في الفصل

الأول- يعتمد على عناصر وعماليات هي **التماسك الأسري** وهو بقاء الكيان الأسري تحت سقف واحد دون التأثير بعوامل التهديد كالانفصال أو الطلاق أو الهجر، **التفاعل الأسري** وهو وجود قدر من العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة يسمح بإشباع حاجات الأفراد إلى الحب والانتماء والشعور بالأمن، **الرعاية الأسرية والاجتماعية** التي تسمح بتكيف أسري واجتماعي للأفراد.

وفي ظل هذه الموصفات الايجابية للبناء الأسري المستقر غير مفكك اجتماعيا، وفي ظل توجه أفراد من هذه الأسر إلى حياة التشرد في الشارع، فإن هذا الوضع يؤشر على وجود عوامل أخرى قوية دفعت هؤلاء الأفراد إلى ذلك.

رغم هذا التفاؤل إلا أن شريحة واسعة أخرى من أسر المتشردين؛ تعيش حياة تفكك أسري فعلي بفك الرباط الزوجي أو الارتباط الأسري، الذي يُحْدِث خَلَلاً شنيعاً في العلاقات واضطرابا كبيرا في الاستقرار الأسري، ومن أوجه التفكك الأسري الأكثر رواجا وانتشارا؛ التفكك الأسري بسبب الوفاة والتفكك الأسري بسبب الطلاق، فالأول الذي يكون بفقدان أحد الركائز الأساسية للأسرة والمتمثل في وفاة الأب أو الأم، الأمر الذي قد يحدث اضطرابا في البناء الأسري نتيجة الخلل الذي يصيب المكانة الاجتماعية لكل فرد فاعل في الأسرة، ومن ثَمَ التأثير السلبي على الدور الاجتماعي لأفراد الأسرة، فقد تضطر الأم إلى أخذ وتعويض مكانة الزوج أو الأب المتوفى وبالتالي تحمل على عاتقها تابعات الدور الاجتماعي المنبثق من هذه المكانة بالإضافة إلى دورها الاجتماعي الأساسي، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الفشل واليأس وعدم القدرة على تحقيق الحاجات النفسية والاجتماعية والمادية لجميع الأفراد، وكذلك هذا الوضع لا يسمح بالامتصاص مختلف المشاكل والأزمات التي تصيب الوسط الأسري، ونفس التفسير قد ينطبق على الأب في حالة وفاة الأم، وحتى إن تزوج مرة ثانية فهذا قد يخلق نوعا أخر من الاضطرابات الأسرية نتيجة الاحتكاكات السلبية التي قد تحدث بين الوافد الجديد على الأسرة وباقي الأفراد وخاصة الأبناء.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للتفكك الأسري بسبب الطلاق، فبداية الطلاق هو فقدان الرابط الاجتماعي والميثاق الغليظ بين طرفين على الأقل، فقد يؤدي الطلاق إلى انفصال الأبناء عن كلا الوالدين، والطلاق في غالب الأحيان هو نتيجة حتمية ونهائية لحياة أسرية مضطربة تميزت بخصومات وملاسنات ومشاكل اجتماعية متعددة، وقد يكون الطلاق بسبب الخيانة الزوجية، وقد يكون نتيجة اختلال السلوك في الأسرة وانهيار وحدتها وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفرادها، وهو أيضا يعبر عن تلك البرودة والجفاء في الحياة الزوجية والأسرية، وقد ينجر عن هذا النوع من التفكك تبعات اجتماعية مجحفة في حق الكثير من الأفراد وعلى الخصوص الأبناء، فهذا الانفصال بين الزوجين هو انفصال اجتماعي ونفسي وعاطفي بين جميع أطراف الأسرة بما في ذلك الأبناء، وقد ينجر عنه فقدان المصادر المادية التي تحتاجها الأسرة؛ كفقدان المعيل والموارد المالية والسكن المناسب، بالإضافة إلى فقدان الاستقرار والاطمئنان النفسي والاجتماعي. كما قد يؤدي هذا الأمر إلى غياب الضبط الاجتماعي الذي يسمح بالتحكم بالسلوكات الأفراد وتوجيههم نحو المنحى الايجابي، و في ظل هذا قد تظهر الكثير من ملامح الانحراف والممارسات السيئة التي قد تطول بعض أفراد الأسرة المنفكة خاصة الشباب والمراهقين منهم.

والتفكك بسبب الطلاق قد لا يكون ضحيته الأبناء والأم فقط، فقد يكون من المتضررين منه الأزواج أو الآباء، وقد وقفنا على حالات للمتشردين الذين تفككت أسرهم بسبب الطلاق و اختاروا أو أجبروا على ترك البيت الأسري، فما وجدوا غير الشارع ليتخذوه مأوى لهم، في ظل غياب حلول اجتماعية أخرى وغياب تكفل حقيقي بهم.

فالتفكك الأسري مهما كان نوعه وصفته هو انفصال اجتماعي يحدث بين أطراف فاعلة في الأسرة، وينتقل تأثيره السلبي إلى جميع أفراد الأسرة، وبالتالي يمكن القول أن من أهم العوامل التي أدت إلى التشرد هو مختلف أوجه التفكك الأسري، والتشرد نتيجة هذا العامل قد نجده أكثر عند شريحة الأطفال والمراهقين باعتبارهم أكثر ضحايا هذا التفكك، كما يمكن أن نجده لدى بعض الفئات الأخرى كالكهول والشيوخ الذين يطردون أو يؤثرون

على أنفسهم (الإيثار) بترك مساكنهم إلى أبنائهم، دون أن ننسى النساء اللواتي قد يكن ضحايا التعسف القانوني والإجحاف الأسري.

هذه النتائج تتماشى مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي تضمنها الفصل الأول على غرار دراسة **جلال فاطمة الزهراء** حيث توصلت إلى أن " تشرد الأطفال والمراهقين يعود في الغالب إلى تفكك الأسري بمختلف مظاهره والتي تجسدت في وفاة أحد الولدين أو كلاهما أو الهجر أو الطلاق"[1].

كذلك دراسة **محمد مومن** التي "خلصت إلى طرح الأسباب الكامنة وراء تشرد هذه الشريحة المجتمعية وذلك من خلال طرح العلاقة القائمة بين ظاهرة أطفال الشوارع وتفكك الأسر"[2].

1- جلال فاطمة الزهراء: **دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين،دراسة ميدانية بمدينة وهران**، انظر الدراسات السابقة في الفصل الأول.

2- محمد مومن: **المظاهر الاجتماعية و النفسية للأطفال في وضعية صعبة، أطفال الشوارع نموذجا، دراسة ميدانية بالرباط وسلا**، انظر الدراسات السابقة في الفصل الأول

ملخص الفصل ونتائج الفرضية الثالثة:

من خلال تجولنا البحثي في إطار علمي أكاديمي في ربوع هذا الفصل والذي استوقفتنا فيه عدة محطات عبارة عن مجموعة من الجداول تحاول استعراض معطيات إحصائية مهمة، وعن طريق التحليل السوسيولوجي لأهم جوانب الفرضية الثالثة والتي **تعتبر التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الأسري أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتشار ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري**، حاولنا قياس مؤشراتها وفهم وتفسير أبعادها وتقييم متغيراتها، وأفض ذلك إلى النتائج التالية:

– إن أبرز مصدر يمول البناء الاجتماعي والأسري في المجتمع الجزائري بالمبادئ والأسس الصلبة والقيم والاجتماعية هو الدين الإسلامي، وهو اعتقاد وإيمان من جهة، ، وهو عمل وممارسات وسلوكات أي عبادات ومعاملات تتجسد من خلال سلوك الأفراد من جهة أخرى، فهو نظام حياة محكم يستوجب الالتزام به والسير وفق الأطر والضوابط الشرعية التي تتيح للأفراد الانسجام الكامل في الحياة الاجتماعية دون متاعب، والالتزام بالممارسة والطقوس الدينية يُهدِّأ النفوس ويُهذِّب السلوك ويقوِّمه، ويدرب على التحلي بالصبر على المصاعب والمشاكل والهموم والأزمات، وغياب هذا الالتزام بأوامر الدين من خلال عدم القيام بالشعائر الدينية وعدم اجتناب النواهي والمنكرات، قد يُحدث في كثير من الأحيان اضطرابا في النظام الأسري، وعليه قد تظهر كثيرا من ملامح التفسخ والانحلال الاجتماعي، وكما قد تظهر الكثير من الآفات الاجتماعية والمشاكل الأسرية نتيجة عدم الاحترام لمبادئ وقيم الدين وعدم الالتزام بشعائره، وقد أظهرت نتائج الجدول**33** أن نسبة **55,7% من المجموع الكلي** للمبحوثين **لا يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**، وقد يكون هذا حَالُ كل أفراد الأسرة، وهذا ما أظهرته النتائج، حيث عند البحث عن الارتباط مع متغير التزام أفراد الأسرة بأداء الشعائر الدينية سجلنا نسبة **95,2%** للأسر التي **لا أحد من أفرادها يلتزم_بأداء الشعائر الدينية**، ونسبة **48,6%** للأسر التي **البعض من أفرادها يلتزمون بأداء الشعائر الدينية**، هذا يقدم صورة عن طبيعة هذه الأسر وطبيعة بنائها الاجتماعي الأسري.

– الكثير من الطقوس والتقاليد والأعراف المتوارثة ترسخ قيما اجتماعية لدى الأسر في المجتمع الجزائري، ولعل من أبرز تلك الطقوس الاجتماعية الرائعة والراقية التي تستطيع أن تحقق أهداف وجدانية واجتماعية بين الأفراد والأسر، الاحتفالات بالمناسبات الاجتماعية المختلفة وإحياء المناسبة الدينية في ظل الجو الأسري، وهذا مهما اختلفت طريقة الاحتفاء بها، هذه الفرص الاجتماعية في الحياة الأسرية تساهم بقدر كبير في تجديد ولاء وانتماء الأفراد لأسرهم، وتقوي شعورهم بارتباط الجماعي والاجتماعي، وتولد جوا مشبّعا بالوفاق والثقة والمحبة والاحترام، وتزرع بذور ومظاهر التآلف والتضامن والتعاون والتفاعل المستمر والإيجابي، على غرار شهر رمضان المبارك وعيدي الأضحى والفطر و ويوم عاشوراء وغيرها من المناسبات.

إن غياب اللقاءات الجماعي لأفراد الأسرة (الاجتماع الأسري) من أجل إحياء الأعياد والمناسبات الدينية والاجتماعية، لهو مؤشر قوي على انهيار البناء الأسري، وتمزق النسيج العلائقي الأسري، ودليل واضح على عدم وجود ترابط اجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة، وهذا مظهر من مظاهر عدم الانسجام الاجتماعي والأسري، وصورة من صور التفسخ الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى هذه النتائج من الجدولين **34** و**35** حيث أن نسبة **25,7% من المجموع الكلي** للمبحوثين **لا يحي أفراد أسرهم مناسبات مع بعضهم البعض،** وعند البحث عن العلاقة مع متغير الجنس سجلنا نسبة **26,3%** لفئة **الإناث،** ثم نسبة **25%** لفئة **الذكور**.

– إن التشرد مأساة اجتماعية وتجربة قاسية وحياة صعبة ومرهقة؛ مذلة ومخزية للفرد المتشرد، لذا فإن أغلب المتشردين يتطلعون إلى من ينتشلهم من هذا التقهقر الاجتماعي، وينتظرون الفرص الحقيقية للعودة للحياة الطبيعية والاندماج في المجتمع بصفة عادية، هذا الطموح المشروع والعلاج الطبيعي لهذا الورم الاجتماعي يكون في المقام الأول بالعودة إلى الأسرة، والاندماج في الوسط الأسري بين الإخوة والأبناء والأهل والأقارب، لكن الرغبة في العودة للحياة الطبيعية عندما تكون بالرفض المطلق لعديد المتشردين بالعودة إلى أسرهم

الأصلية، فهذا مؤشر قوي على قسوة الوسط الأسري حتى أكثر من حياة التشرد، وتجدهم يفضلون بذلك إتاحة لهم بدائل اجتماعية أخرى، وقد أظهرت نتائج الجدول**36** ذلك، حيث سجلنا نسبة **71.4% من المجموع الكلي** للمبحوثين يرغبون في العودة إلى الحياة الطبيعية لكن يرفضون العودة إلى أسرهم، ويفضلون بذلك **تكوين أسرة جديدة** بنسبة **28,6%**، **والتكفل بهم من طرف أسرة بديلة** بنسبة **18,6%**، **وبتخصيص منحة لهم من قبل الدولة للسكن_والعيش** بنسبة **17,1%**، و**بالتحاقهم بمركز اجتماعي** بنسبة **7,1%**.

– إن طبيعة المعاملة في البيت الأسري ونوعية التعامل بين أفراد الأسرة الواحدة له تأثير قوي على البناء الاجتماعي الأسري، فالتفاهم والتوافق من أهم العوامل التي تقوي العلاقات وتحافظ على تماسك الأسرة، فالأسرة المستقرة والمتوازنة هي الأسرة التي يمتثل أفرادها إلى قيم التسامح وقيم التكامل والمحبة والتعاون والتضامن وقيم الاحترام وتقديس المكانة الاجتماعية لكل فرد فيها، وقيم تحمّل المسؤولية من خلال قيام كل فرد بدوره الاجتماعي والأسري، كل هذا يقوي العلاقات البينية ويؤسس لأسرة متماسكة ومتينة؛ بعيدة كل البعد عن الاضطراب والمشاكل والصراعات والصدامات البينية بين الأفراد.

لكن طبيعة المعاملة المتميزة بالصراع الدائم والشجار والخصام المستمر بين أفراد الأسرة الواحدة، قد يؤدي إلى غياب التلاحم والترابط الداخلي وعدم الاستقرار، فالأسرة التي تعاني الصراع والخلاف أسرة تعاني من عدم التفاهم والانشقاق الأسري، وهذا مؤشر قوي على عدم تماسك الأسرة وعلى عدم قدرتها على القيام بأدوارها الاجتماعية اتجاه أفرادها الذين تتميز علاقتهم البينية بالتباين والتباعد والاصطدام، وهذه دلالات قوية لملامح انهيار البناء الأسري وقد أظهرت نتائج الجدولين**37** و**38** هذا الأمر، حيث أقر المبحوثين بنسبة **35,7% من_المجموع الكلي**، بأن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة تتميز **بالصراع والشجار**، وعند_البحث عن الارتباط مع متغير الأصل الجغرافي للمبحوثين سجلنا نسبة **47,4%** للذين هم من أصل جغرافي **حضري**، ثم نسبة **32,3%** للذين هم من أصل جغرافي **ريفي**، ثم نسبة **30%** للذين هم من أصل جغرافي **شبه حضري**.

هناك وجه أخر من المعاملة السيئة يقع على طرفي النقيض من السابق، ويتمثل في البرودة والجفاء والجمود في المعاملة، وهذا الأمر يعتبر تصدع وانشقاق خفي يطال البناء الأسري وقد يؤدي به إلى الانهيار التام، فهناك هوة شاسعة بين أفراد الأسرة الواحدة المبنية على أساس اللامبالاة وعدم الاهتمام وعدم الثقة؛ و كذلك مبنية على غياب التفاعل والتواصل والانسجام بين الأفراد، والانسحاب التدريجي من الحياة الجماعية والاجتماعية داخل البيت الأسري، وقد أظهرت النتائج في الجدولين السابقين هذه الحقيقة، حيث سجلنا نسبة **30% من المجموع الكلي** للمبحوثين تتميز طبيعة المعاملة بين أفراد أسرهم **بالبرودة والجفاء**، وعند بحث ارتباطها مع متغير الأصل الجغرافي تحصلنا على نسبة **41,9%** للمبحوثين الذين هم من أصل جغرافي **ريفي**، ثم نسبة **30%** للذين هم من أصل جغرافي **شبه حضري**.

– الإنسان اجتماعي بطبعه فلا يستطيع أن يعيش بمفرده معزولا عن الآخرين، وكذلك الأسر لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن باقي الأسر القريبة منها، ولا نقصد بذلك العزلة المكانية وإنما العزلة بالاحتكاك والتفاعل والتقارب والتضامن وتبادل الزيارات، لأن من أهم العوامل التي تسهم في الاندماج والاستئناس الاجتماعي للأسر في المجتمع المحلي الزيارات المتنوعة والمتعددة المتبادلة بينهم. هذا السلوك الأسري دليل قوة البناء الاجتماعي للأسرة وتوافقه مع التوجه الاجتماعي العام للمجتمع المبني على قيم ومعايير راقية، ومن المفارقات الاجتماعية السيئة أن تجد أسر ليس لها علاقات وتبادلات للزيارات مع أسر أخرى سواء في إطار النسق القرابي أو خارج النسق القرابي، فلا توجد لا زيارات في إطار صلة الرحم للأهل والأقارب؛ ولا زيارات أخرى متنوعة في إطار اجتماعي لتوطيد علاقات؛ وإحداث الانسجام الاجتماعي وخلق آليات للتضامن والتكافل والاحتكاك الاجتماعي، وهذا الأمر يؤدي بالأسرة إلى عزلة الاجتماعية؛ ويؤدي إلى اضطراب وخلل في بنائها الاجتماعي الأسري؛ وهذه الأسر في هذه الحالة تكون قد فرضت على نفسها وعلى أفرادها طوقا وحواجز اجتماعية تمنعها من التواصل مع باقي الأسر الأخرى في المجتمع، وقد توصلت نتائج **الجدول39**

إلى هذه الحقيقة، حيث أن نسبة **22,8%_من المجموع الكلي** للأسر المبحوثين **لا تتبادل الزيارات** نهائيا مع أسر أخرى سواء مع الأقارب أو غير الأقارب.

– الفرد ابن بيئته، فالبيئة الاجتماعية خاصة بالفرد والتي يعيش في كنفها لها تأثير كبير على سلوك الأفراد وحتى على سلوك بعض الأسر، فالفرد يتطبع بمختلف الطبوع والمعتقدات، ويتقمص عديدة السلوكات والممارسات السائدة في بيئته الاجتماعية، المتمثلة في الحي الذي يسكن فيه هو وأسرته والذي يقضي فيه معظم وقته، ويحتك فيه بأقرانه وبرفقائه وأصحابه ويتفاعل فيه مع جيرانه وسكان حيه السوي والسيئ منهم، ولذا فإن خصوصية الحي الديموغرافيا والعمرانية والسوسيوثقافية والسوسيواقتصادية تقدم صورة عن الطبيعة الاجتماعية للأفراد وللأسر القاطنين بهذا الحي، وتعكس نوعية السلوكات والتصرفات والنشاطات الأكثر انتشارا في الحي، ولذا نجد بعض الأحياء التي يطالها نوع من التهميش الاجتماعي والتقصير الاقتصادي من حيث غياب المرافق الضرورية، توصف في كثير من الأحيان، بأنها مشتلة للآفات والانحرافات الاجتماعية والسلوكات الإجرامية والممارسات المخلة بالأمن العام والمضرة بالأفراد، وفي كثير من الأحيان تجد الكثير من الأسر نفسها عاجزة عن حماية أفردها اجتماعيا وعن ضبط سلوكاتهم، وقد تتهاوى هذه الأسر وتقع في فريسة المشاكل الاجتماعية والصدمات اليومية، وتحت ضغط كل هذا قد ينهار البناء الأسري أو يصاب بالخلل، ما يؤهل الأفراد لسلوك مختلف الطرق بما في ذلك التشرد، ومن هذا المنطلق فإن النتائج المتوصل إليها في الجدول**40** تصب في هذا المضمار، حيث أن نسبة **21,4% من المجموع الكلي** لأسر المبحوثين يسكنون في **حي فوضوي**، وعند البحث عن الارتباط مع متغير تبادل الزيارات سجلنا نسبة **43,8%** للأسر **لا تتبادل الزيارات** مع الآخرين أبدا.

كما تحصلنا على نسبة **55,7% من المجموع الكلي** لأسر المبحوثين يسكنون في **حي شعبي**، وعند بحث الارتباط مع متغير تبادل الزيارات سجلنا نسبة **50%** للأسر **لا تتبادل الزيارات** مع الآخرين أبدا مهما كانت نوعها. هذا ما يجرونا إلى الاعتقاد بأن هشاشة

البناء الأسري لهذه الأسر كان نتيجة عوامل عدة، أبرزها تأثيرات البيئة الاجتماعية والمتمثلة في الحي الفوضوي والحي الشعبي بما يتضمنه من متناقضات وسلبيات اجتماعية.

– التفكك الأسري من بين الظواهر الاجتماعية التي تنخر الكيان الأسري، وهو عامل من عوامل انهيار البناء الأسري، فالتفكك الأسري مهما كان نوعه وصفته هو انفصال اجتماعي يحدث بين أطراف فاعلة في الأسرة وينتقل تأثيره السلبي إلى جميع أفراد الأسرة، فهو يُحْدِث خَلَلاً شنيعاً في البيت الأسري واضطرابا كبيرا في الاستقرار الأسري، ويدفع إلى سلوكات غير مرغوبة أو منحرفة لغياب الضبط الاجتماعي، الذي تخلت عنه الأسرة وأفرادها الفاعلون مجبرة، نتيجة انشقاقها وانشطارها وتشتت أفرادها وفقدانها للقوامة التي تؤهلها للقيام بمسؤولياتها الأسرية، وبالتالي يمكن أن يعد التفكك الأسري من الأسباب الأساسية لتشرد الأفراد. وقد أظهرت النتائج الجدول **41** هذه الحقيقة حيث أن نسبة **47,1% من المجموع** المبحوثين تعيش أسرهم وضعية **تفكك أسري** بمختلف أصنافه وأنواعه، منها نسبة **21,4% من المجموع** وضعية الأسرة **مفككة بسبب الوفاة**، ونسبة **20% من المجموع** وضعية الأسرة **مفككة بسبب الطلاق**، ونسبة **5,7% من المجموع** وضعية الأسرة **مفككة بسبب الغياب** أي غياب الوالدين لفترة طويلة وحتى غياب نهائي.

الاستنتاج العام:

تعتبر ظاهرة التشرد واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية الأخذة في النمو والاتساع، فهي مظهر صارخ من مظاهر الحرمان والضياع والتدهور الاجتماعي، وهي مأساة ومشكلة اجتماعية تتعاظم أكثر فأكثر وتؤرق المجتمعات، فهي تتطلب الاهتمام الجدي لمعالجتها.

ولقد تأثر المجتمع الجزائري أكثر بهذه الظاهرة العالمية بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي مسته، ولقد استفحلت أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، ولذا فإن طرح إشكالية في حجم ظاهرة التشرد يستلزم منا وقفة متأنية ونظرة معمقة إلى مكامن الأمور، واستحضار الواقع الاجتماعي بكل أبعاده وجوانبه، ويحتم علينا المنحنى الأكاديمي أن نتجنب كل طرح اختزالي تبسيطي وتجزيئي لهذه الظاهرة، وذلك نظرا لتعدد وتعقد وتداخل أبعادها وعواملها ومظاهرها، ولذا فإننا حاولنا قدر الإمكان تناول الظاهرة بمنظور سوسيولوجي، اقتصادي، ثقافي تربوي، شمولي متكامل يسمح بمعالجة الظاهرة ومقاربتها من بعض جوانبها الأساسية، أخذا بعين الاعتبار كل العوامل والأسباب المتشابكة، والتي يمكن أن تبرز لنا علاقة التأثير والتفاعل بين جميع العوامل والمتغيرات لهذه الظاهرة، ولقد تمخضت الدراسة على العديد الحقائق وكثير النتائج التي يمكن أن تفك بعض طلاسم هذه الظاهرة.

– إن الجو الثقافي والحضري الذي يطبع البيئة الأسرية يكون نتيجة حتمية لوجود قدر من المستوى التعليمي لدى أفراد الأسرة الواحدة، الذي ينعكس هذا على السلوكات الفردية والتعاملات الاجتماعية والتفاعلات البينية داخل الأسرة، وعند غياب ذلك عن الأسر فإن الأمر قد يختلف، ويكون هناك نوعا من انعدام التفاهم والتفاعل الايجابي بين أفراد الأسرة الواحدة، وانعدام الانسجام الاجتماعي نتيجة الهوة بين المتعلمين وغير المتعلمين، ونتيجة تباين الرؤى والطروحات والمعالجات لمختلف القضايا والمشكلات التي تحدث في الوسط الأسرية، وقد أظهرت النتائج المسجلة غياب ذلك الجو التعليمي الثقافي لدى كثيرٍ من أسر المبحوثين وهذا ما قد ينعكس سلبا على التفاعل الأسري بين الأفراد، وقد سجلنا نسبة

18,6% فقط من المجموع الكلي، **كل أفراد الأسرة لديهم مستوى تعليمي**، وهذا يعني أن النسبة المتبقية وهي نسبة جد كبيرة **بعض من أفرادها أو كلهم ليس لهم مستوى تعليمي**، وبما أن الوالدين هما العصب والركيزة الأساسية في الأسرة، نتيجة الدور الأسري والاجتماعي المنوط بهما تجاه باقي أفراد الأسرة، فهما أكثر الأفراد تأثرا وتأثيرا بانعدام المستوى التعليمي، حيث نجد نسبة **58,6%** ليس **للوالدين معا مستوى تعليمي**.

– من مظاهر الرقي الثقافي والحضاري في المجتمع وفي الوسط الأسري النقاش والحوار بين كل مكونات هذا الوسط، تطرح من خلاله مختلف الرؤى والأفكار مهما كان موضوعها، وهو علامة من علامات النضج الاجتماعي للأسرة ولأفرادها، وفتور التفاعل وغياب النقاش والحوار وعدم التواصل الداخلي بين أفراد الأسرة يعني بكل بساطة انهيار جسر التواصل والمحبة والمودة والتفاهم بين أفراد الأسرة، فكل فرد يكّبت بداخله همومه ومشاكله وتطلعاته وحتى أفراحه ومباهجه فلا يستطيع البوح بها، وهذا أقرته النتائج، حيث أن **غياب النقاش** لدى أسر المبحوثين يقدر بنسبة **35,7%** من المجموع الكلي.

– المطالعة سلوك حضري راقي ترفع الفرد إلى مستوى عالٍ في التعامل والتفاعل مع الآخرين، وهي تضفي في البيت الأسري جوا ثقافيا ومستوى أخلاقيا رفيعا، ينعكس إيجابا على طبيعة سلوك أفراد الأسرة، وعلى أساليب التواصل فيما بينهم، وانعدام المطالعة لدى الأفراد وغيابها في الأسر مؤشر قوي على سذاجة الجو الثقافي التعليمي والتربوي الأسري وتواضعه، وقد ينعكس سلبا على سلوكات وممارسات وتعاملات أفراد الأسرة، وقد توصلت النتائج إلى أن **غياب المطالعة** منتشر بقوة لدى أسر المبحثين وذلك بنسبة **60%** .

– يعتبر الإعلام من أهم وأكثر الوسائل العصرية تأثيرا في الأفراد والأسر والمجتمعات، نظرا لدوره الفعّال في التعريف بالأحداث والقضايا والظواهر التي تحدث في مختلف المجتمعات عن طريق الأخبار، والتي تتضمن معلومات وأفكار وأراء واتجاهات لها تأثير كبير على الفرد المتلقي؛ في شخصيته وقيمه وأفكاره وسلوكه وممارساته، فهو يقوم بدور كبير في تكوين الوعي الاجتماعي والرأي العام في أفكاره ومعتقداته وسلوكه. وقد

أظهرت النتائج نسبة **25,7%** من المجموع الكلي أفراد **أسرهم لا يتابعون الأخبار بتاتا**، وهذا يعني أنهم منغلقون على أنفسهم، ولا يُثْرُون رصيدهم المعرفي الثقافي المستمد من وقائع المجتمعات التي تقدمها الأخبار ويحللها الخبراء والعارفين.

كما أن وسائل الإعلام في ضوء التكنولوجيا الرقمية والفضائيات المتعددة ومن خلال البرامج المتنوعة، لها القدرة الفائقة على تكوين اتجاهات ومواقف وتمثّلات جديدة للواقع الاجتماعي لدى الأفراد المتتبعين لها، وقد يتعدد ويتنوع محتوى وفحوى هذه البرامج لكن لا يقدم الإضافة الاجتماعية والسلوكية والقيمة المطلوبة، وقد يتعد ذلك إلى تقديم محتوى إعلامي ومضمون برامجي سيء وسلبي أكثر منه مفيد وإيجابي، يتضمن دسائس وسموم تخرب القيم والسلوك والبناء الاجتماعي، وقد أبانت نتائج أن الكثير من أفراد الأسر يدخلون في هذا السياق، حيث يتابعون أكثر في التلفزيون والإذاعة **برامج ترفيهية وقصص وأفلام** وهذا بنسبة **40%**، كما أن هناك أفراد وأسر **لا يتابعون أي نوع من البرامج** سواء تثقيفية ومفيدة أو العكس بنسبة **17,1%**.

ومن هذا المنطلق يُنظر إلى وسائل الإعلام خاصة السمعية البصرية من الكثير من الأفراد نظرة تشاؤمية، باعتبارها تسيء أكثر مما تفيد، فأمام التدفق السريع والقوي لمختلفة البرامج الترفيهية والفنية وحتى الإباحية وغيرها التي تبث من قنوات متعددة ومستقلة؛ والتي يصعب مراقبتها وحتى مراقبة من يتابعها، تولد هذا الاعتقاد بسلبية هذه الوسائل في العموم، على أساس أنها تساهم بقوة في هدم الأساس الأخلاقي والاجتماعي للبناء الأسري، وإلى انتشار سلوكات انحرافية وممارسات مشبوهة لدى الأفراد، وقد أظهرت نتائج ذلك، حيث يعتقد**40%** من المبحوثين بأنه **ليس لوسائل الإعلام دور في تثقيف الفرد**، كما أن **21,4%** منهم **يعتقدون أن وسائل الإعلام من العوامل التي دفعتهم إلى التشرد**.

– تختلف الأساليب التربوية من أسرة لأخرى، فالأسر المستقرة تبدي سلاسة ولينة في المعاملة وهذا يُمتّن الروابط الاجتماعية بين الأفراد، وقد تظهر في الأسر مظاهر العصبية والتنافر والتشتت والفردانية والفرقة والشجارات والخصام والعنف وغيرها من المظاهر السيئة

التي تحطم ألفة البيت الأسري، كل هذا يفرضه الأسلوب القاسي الذي يهدد استقرار الكيان الأسري، ويبعث لدى أفراد الأسرة الخوف وعدم الثقة في الأسرة، ويشجعهم أكثر على الذود إلى أوساط أخرى أكثر أمنا واستقرارا وتفَّهما، فقد أكدت النتائج هذا الأمر، بحيث أقرّ **35,7%** من مجموع المبحوثين بوجود **أسلوب تربوي قاسي** في أسرهم، كما أكدت النتائج وبنسبة **28,6%** وجود أسلوب آخر لا يقل سوء من الأول وهو الأسلوب **المهمل المتسيب** بين أسر المبحوثين، وهو أسلوب قد يكون تساهلي إلى درجة فقدان المراقبة والضبط الاجتماعي، تنعدم فيه روح المسؤولية وقيمة الفرد والأسرة، وهو صورة تعكس هشاشة الأسرة وانحلالها اجتماعيا، ويعبر عن سطحية العلاقات الأسرية، وعن خلل في الأدوار والمكانات الاجتماعية في الوسط الأسري. وهذا الممارسات والأجواء الأسرية قد ولد شعور بالإحباط نتيجة وجود انحياز وتميز أسري بين الأفراد، وقد أقر المبحوثين هذا **التميز** في **المعاملة** بكل أنواعه بنسبة **65,7%** وبنفس النسبة بين الجنسين.

– الوسط الأسري المكهرب والمشحون بالخلافات والمشاحنات، والذي يتميز بغياب الضبط أو المبالغة فيه وغياب الوعي الاجتماعي وروح المسؤولية لدى أفراد الأسرة، وغياب حسن التصرف والتدبير في المواقف الصعبة والحرجة، قد يؤدي ببعض الأسر إلى القيام ببعض التصرفات المجانبة للصواب، ومنها دفع بعض الأفراد إلى مغادرة البيت الأسري سواء قَصْرا بالطرد أو اختيارا بالهروب، وقد أكد المبحوثين ذلك، حيث سجلنا نسبة **25,7%** لحالات **طُرد أو هَروب أحد الأفراد من البيت الأسري**، وقد يكون هذا السلوك نتيجة التأثر بما يحدث في سلوكات مماثلة في الحي الذي يسكن فيه، وتعد ظاهرة التشرد من بين الظواهر المنتشرة في كثير من الأحياء حيث أقر المبحوثين بأنه **يوجد متشردون من الحي** بنسبة **47,1%**.

وبناءً على المعطيات التي بحوزتنا والنتائج التي أظهرت الكثير من المؤشرات والعناصر الدالة، نستطيع أن نعتبر أن الفرضية الأولى والتي مضمونها **أن هناك علاقة بين المؤثرات الثقافية التربوية وحالات التشرد** قد تحققت.

– تحتاج الأسرة إلى موارد وإمكانيات مادية لتوفير احتياجاتها ومتطلباتها المختلفة، ويكون ذلك من مداخيل أفرادها، فإذا كانت هذه المداخيل مرتفعة وجيدة تساهم في استقرار الأسرة وأفرادها، وإذا كانت ضعيفة أو محدودة يمكن أن تساهم في اضطرابها وظهور مشاكل وأزمات أسرية، ومن الأمور التي تضعف الموارد المالية الأسرية هي أن يكون مصدر هذه الموارد فرد واحد، خاصة إذا كان الدخل محدود وقليل لا يستطيع أن يفي بكل الاحتياجات المادية الأسرية، وقد أقرت النتائج هذه الحقيقة، حيث سجلنا نسبة**47,1%** من أسر المبحوثين **الأب هو الوحيد المنفق** على أسرهم، وقد لا يتعدى هذا الدخل والإنفاق توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية، ولا يرقى إلى تحقيق الكثير من المواد الاستهلاكية والخدماتية الأخرى التي لها دور مهم في تحقيق الراحة والرفاهية الاجتماعية، والتي تساعد على النمو الطبيعي والاجتماعي والنفسي للأفراد، وهذا ما تبين من خلال النتائج، حيث أن نسبة **21,4%** من أسر المبحوثين دخلهم المالي وقدراتهم المادية **كافية فقط لتحقيق الاحتياجات الأساسية اليومية**، كما أنه توجد أسر أخرى تعيش وضعية مالية صعبة ومرهقة، وهذا لانعدام التام للمداخيل الأسرية، حيث يوجد نسبة **15,7%** من أسر المبحوثين لا أحد ينفق عليها، وهذا يعني أن كل أفرادها ليس لهم دخل مالي ثابت وربما هي تعيش على المساعدات والإعانات، وفي هذا الاتجاه سجلنا نسبة **28,6%** من المبحوثين أقروا بأن **دخل أسرهم غير كاف**، أي غير كاف لتلبية الحاجيات الأساسية الضرورية للحياة اليومية، وهي أدنى المتطلبات التي تحتاجها أي أسرة كالغذاء اليومي واللباس وغيرهما، فعديد الأسر تتخبط في كثير من المشاكل الاجتماعية وتصارع من أجل تحقيق الحد الذي تتطلبه الحياة الإنسانية الكريمة، وهذا ما يضعها في مصف الأسر التي تعيش مستوى معيشي ضعيف ومتدني، وهذا ما أعترف به المبحوثين، حيث أن نسبة**37,1%** أسرهم تعيش مستوى معيشي **ضعيف**.

– السكن أولى الضروريات الأسرية وهو المرفق الأساسي الذي تستطيع الأسرة بفضله الاجتماع والاطمئنان والاستقرار، وهو من حيث الكم أي الاتساع والتمتع والراحة أو من

حيث نمط السكن وموقعه وملكيته؛ يعبر عن المركز الاجتماعي للأسرة ويدل على مكانتها الاقتصادية ومستواها المعيشي، وإن وجود أسر في المجتمع تسْكُن سكنات فوضوية وهشة غير لائقة من الناحية العمرانية، وغير مطابقة لمعايير البناء والعمران، وغير قانونية لعدم توفرها لسندات ملكية يجعلها تنتمي إلى شرائح سوسيو– اقتصادية خاصة، فليس بإمكانهم اقتناء سكن لائق بسبب تقهقر مستواهم الاقتصادي وانخفاض مستوى دخلهم وتدني مستواهم المعيشي، وقد توصلت النتائج إلى هذه الحقائق، حيث أن نسبة **28,6%** من أسر المبحوثين يسكنون في **بيوت قصديرية**، كما أن الكثير من الأسر وضعية سكناتهم غير قانونية ولا يمتلكون سندات ملكيتها، حيث سجلنا نسبة **35,7%** من أسر المبحوثين سكناتهم **فوضوية**، كما اضطرت العديد من الأسر اقتطاع جزء معتبر من ميزانيتها الشهرية **لكراء مسكن** باعتباره من أولى الأولويات الحياة وضرورة اجتماعية، حيث سجلنا نسبة **12,9%** من المجموع الكلي، لا يتوقف مشكل السكن لدى الأسر على مجرد توفيره مهما كان نوعه وطبيعته وصفته، بل يتعداه إلى عدم تلبيته لطموحاتهم من حيث تحقيق الاكتفاء والسعة التي تتطلع إليهما كل أسرة بما يحفظ كرامتها ويستوعب عدد أفرادها ويضمن لهم الراحة والسكينة والاستقرار النفسي والاجتماعي، فتطرح هنا مشكلة ضيق السكن مقارنة بحجم الأسرة، هذه المشكلة أقرها المبحوثين بنسبة **41,4%** من المجموع الكلي.

– لقد شغل العامِل الاقتصادي بتجلياته المتعددة حيز معتبر في ظهور التشرد لدى العديد من الأفراد، ويظهر ذلك من خلال ضعف الإمكانيات المادية والموارد المالية الأسرية، هذه القناعات الراسخة عند المتشردين عن مدى تأثير العوامل الاقتصادية المتدهورة والمزرية للأسرة في دفعهم إلى التشرد، هي صورة تعبر بصدق عن حقيقة العوامل التي عاشها هذا المتشرد، وكذا العوامل التي عاشها باقي المتشردين الذين احتك بهم وعاشرهم وعاش معهم في حياة التشرد، وعلى هذا الأساس أقر المبحوثين بأن العامل الاقتصادي(البطالة، الفقر، مشكلة السكن) له دور بارز في تشردهم، وقد سجلنا نسبة

64,4% من المجموع الكلي، كما أن نسبة **67,1%** من المجموع الكلي ترى بأن **الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية تدفع الأفراد إلى التشرد.**

ومن خلال هذه النتائج، والتي تبرز التواجد الكبير للمؤشرات الدالة على تورط العوامل الاقتصادية والمادية المتأرجحة في توجه وسلوك الأفراد طريق التشرد، يمكن الجزم بتحقق الفرضية الثانية والتي مضمونها أن **التحولات في المنظومة الاقتصادية وما أفرزته من غياب في الاستقرار المادي له تأثير مباشر في انتشار ظاهرة التشرد.**

– الالتزام بالشعائر والطقوس الدينية إيمانا وممارسة يُهدِّأ النفوس ويُهذِّب السلوك ويقوِّمه ويمتّن الروابط الاجتماعية، ويدرّب على التحلي بالصبر على المصاعب والمشاكل والهموم والأزمات، وغياب ذك الالتزام يُحدث في كثير من الأحيان ذلك الاضطراب في النظام الاجتماعي والأسري، ويظهر كثيرا من ملامحي التفسخ والانحلال في البناء الاجتماعي، وقد تظهر الكثير من الآفات الاجتماعية والمشاكل الأسرية نتيجة لعدم احترام مبادئ وقيم الدين وعدم الالتزام بشعائره، وقد أظهر النتائج هذه الحقيقة، حيث أن المبحوثين **لا يلتزمون بأداء الشعائر الدينية** بنسبة **55,7%**، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فأسر هؤلاء **لا أحد من أفرادها يلتزم بأداء الشعائر الدينية** بنسبة **95,2%**، أي كل أفراد الأسرة غير ملتزمين بذلك، وهذا يقدم صورة واضحة عن طبيعة البيئية الأسرية التي تتميز بالفراغ الروحي والوجداني اللذان يغذيان الجوانب الاجتماعية.

– الجلسات واللقاءات الجماعية الأسرية التي تجمع أفراد الأسرة الواحدة سواء بشكل دوري أو مناسباتي، يسهم في تقوية شعورهم بارتباط الجماعي والاجتماعي، ويجدد ولاءهم وانتماءهم الأسري، وإن غياب الاجتماع الأسري واللقاءات الجماعية لأفراد الأسرة من أجل إحياء الأعياد والمناسبات الدينية والاجتماعية، لهو مؤشر قوي على انهيار البناء الأسري، وتمزق النسيج العلائقي الأسري، ودليل واضح على عدم وجود ترابط اجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة، وهذا مظهر من مظاهر عدم الانسجام الاجتماعي والأسري، وصورة من

صور التفسخ الاجتماعي، وقد أظهرت النتائج وجود هذا الأمر لدى أسر المبحوثين، حيث أن نسبة **25,7%** منهم **لا يحي أفراد أسرهم مناسبات مع بعضهم البعض.**

وقد تجعل بعض الأسر طوقا وحواجز اجتماعية تمنعها من التواصل مع باقي الأسر الأخرى في المجتمع، حيث تتجنب كل الزيارات سواء في إطار قرابي أو في إطار اجتماعي لتوطيد علاقات، وهذا الأمر يؤدي بالأسرة إلى عزلة الاجتماعية؛ ويؤدي إلى اضطراب وخلل في بنائها الاجتماعي الأسري، وقد توصلت نتائج إلى هذه الحقيقة حيث أن نسبة **22,8%** من أسر المبحوثين **لا تتبادل الزيارات** مع أسر أخرى مهما كانت طبيعتها.

– طبيعة المعاملة المتميزة بالصراع الدائم والشجار والخصام المستمر بين أفراد الأسرة الواحدة، قد يؤدي إلى غياب التلاحم والترابط الداخلي وعدم الاستقرار وعدم التفاهم والانشقاق الأسري، وهذا مؤشر قوي على عدم تماسك الأسرة، وعلى عدم قدرتها على القيام بأدوارها الاجتماعية تجاه أفرادها الذين تتميز علاقاتهم البينية بالتباين والتباعد والاصطدام، وهذه دلالات قوية لملامح انهيار البناء الأسري وقد أظهرت نتائج هذا الأمر، حيث أقر المبحوثون بنسبة **35,7%** بأن طبيعة المعاملة بين أفراد الأسرة تتميز **بالصراع والشجار**، كما أن نسبة **30%** من المبحوثين تتميز طبيعة المعاملة بين أفراد أسرهم **بالبرودة والجفاء**، وهذا يعني غياب التفاعل والتواصل والانسجام بين الأفراد، والانسحاب التدريجي من الحياة الجماعية والاجتماعية داخل البيت الأسري.

– يتطلع أغلب المتشردين إلى ترك هذه الحياة الصعبة والمذلة وهذا التقهقر والقهر الاجتماعي، وينتظرون الفرص الحقيقية للعودة للحياة الطبيعية والاندماج في المجتمع بصفة عادية. لكن الرغبة في العودة للحياة الطبيعية عندما تكون بالرفض المطلق لعديد المتشردين للعودة إلى أسرهم الأصلية، فهذا مؤشر قوي على قسوة الوسط الأسري حتى أكثر من حياة التشرد، الأمر الذي جعلهم يفضلون إيجاد بدائل اجتماعية أخرى (تكوين أسرة جديدة، التكفل بهم من طرف أسرة بديلة، بتخصيص منحة لهم من قبل الدولة للسكن والعيش، التحاقهم بمركز اجتماعي)، وقد أكدت النتائج ذلك، حيث تحصلنا على نسبة**27,1%** فقط من

المبحوثين يرغبون في العودة إلى أسرهم، أما النسبة الباقية فيرفضون ذلك بتاتا(نسبة **71.4%** يرغبون في بدائل اجتماعية أخرى، ونسبة **1,4%**يرفضون العودة إلى الحياة الطبيعية)

– التفكك الأسري مَرضٌ اجتماعيٌ صعب العلاج يفتك بالأسرة ويهدم أسسها، فهو مهما كان نوعه وصفته؛ انفصال اجتماعي يَحْدُث بين أطراف فاعلة في الأسرة وينتقل تأثيره السلبي إلى جميع أفراد الأسرة، فهو يُحْدِثُ خَلَلاً شنيعاً في البيت الأسري واضطرابا كبيرا في الاستقرار الأسري، وقد توصلت النتائج إلى وجود **التفكك الأسري** بكل أشكاله لدى أسر المبحوثين بنسبة **47,1% (** بسبب الوفاة **21,4%**، بسبب الطلاق**20%**، بسبب الغياب**5,7%**).

يظهر جليا من خلال النتائج التي أبرزت تورط الكثير من الأبعاد والعوامل الاجتماعية للبناء الاجتماعي الأسري، نتيجة التحولات والتغيرات الاجتماعية العنيفة في المجتمع في الدفع للتشرد، وعليه يمكن القول بتحقق الفرضية الثالثة والتي **تعتبر التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي الأسري أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتشار ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري.**

الخاتمة:

إن الحقيقة التي لا يمكن أن نختلف عليها هي أن التشرد في المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى، ظاهرة اجتماعية بارزة ومتجذرة، عريقة عراقة هذا المجتمع ومستفحلة ونامية نمو وتطور هذا المجتمع، بآلياتها المتجددة وأشكالها وأنماطها الجديدة، فلم تعد فقط مجرد نتيجة لتلك العوامل التقليدية كالبؤس والحرمان، وإنما أصبحت مع ما عرفه المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى من تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وحضرية وقيمية، نتيجة حتمية لعوامل ومتغيرات متعددة الجوانب والأبعاد ومتداخلة فيما بينها.

وفي ظل تطور تلك العوامل وتنوعها وتشابكها عرف التشرد نموا كبيرا ومستمرا، وبهذا ارتقت ظاهرة التشرد من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة اجتماعية عويصة ومعضلة كبيرة، متعددة الأبعاد ومتشعبة المتغيرات، تحمل في كنفها الكثير من الأزمات المتعددة الأوجه، فالمجتمع بكل مكوناته الأساسية، وبكل مؤسساته وأنساقه الاجتماعية وبكل قيمه ومعاييره الاجتماعية، وبكل إمكانياته المادية والاقتصادية، ومع كل البرامج والاستراتيجيات التنموية، ومع كل محاولاته الطموحة للرقي والتحضّر والتطور، إلا أنه لم يستطيع الحد من نمو وتطور ظاهرة التشرد، ولعل حجم الظاهرة من خلال عديد الإحصاءات يؤكد ذلك.

إن التشرد كما أشرنا أخذ أبعادا ومنحى أخر فلم يعد يشمل شريحة أو فئة اجتماعية واحدة، بل يمس كل الشرائح الاجتماعية، ولم تعد ظاهرة التشرد ظاهرة ذكورية بل أصبح المتشردون من الجنسين وبأعداد كبيرة ومتقاربة، وكذلك لم يعد عبارة عن فعل أو عملية فردية معزولة، بل تطورت الحالات الفردية وتفاقمت وتعددت معها الحالات الجماعية التي تشمل أسر أو أفراد من أسرة واحدة.

لذا فالاهتمام بهذه المشكلة العميقة ومحاولة فهمها واستقصاء أسبابها وعواملها والكشف أكثر عن ملامحها ومظاهرها، يتطلب الغوص أكثر في أعماق هذا المجتمع وتناولها من زوايا متعددة ورؤى كثيرة وجوانب متفرقة، فمداخل الكشف عن حقيقة الظاهرة في المجتمع الجزائري في حداثتها يتطلب الاعتماد على مقاربة شاملة

سوسيواقتصادية، ثقافية تربوية وقانونية سياسية، حضرية، وهذا ما يسمح وسمح لنا بتفكيك مركبات وخبايا الظاهرة ومن ثَمَةَ فهم تجلياتها وخباياها وآليات بقائها ونموها، وبالتالي فإن ظاهرة التشرد في المجتمع الجزائري ما هي في حقيقة الأمر إلا نَتَاج لتلك العوامل والأبعاد والجوانب السابقة، ويتطلب معالجة هذه الظاهرة الأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل متكاملة لا منفردة.

فهرس المراجع

فهرس المراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1- القرآن الكريم.

2- إبراهيم ناصر: **أسس التربية**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، 1987.

3- إبراهيم التوهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي: **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.

4- أحمد أبوزيد: **البناء الاجتماعي**، الجزء الأول المفهومات مع المفهومات، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1966.

5- أحمد بن نعمان: **سمات الشخصية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

6- أحمين شفير: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثرها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي**، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، الجزائر، د.ت.

7- إحسان محمد الحسن: **البناء الاجتماعي والطبقية**، دار الطليعة، بيروت، 1985.

8- أنسي محمد أحمد قاسم: **أطفال بلا أسر**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

9- اسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية**، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، د.ت.

10- أرفنج زايتلف: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد عودة وآخرون، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989.

11- بلقاسم بوقرة: **سوسيولوجية الجزائر**، الجزء الأول، باتنايت للمعلومات والخدمات المكتبية، الجزائر، سنة 2000.

12- الهواري عدي: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي**، ترجمة جوزيف عبدالله، دار الحداثة، بيروت، 1983.

13- وزارة التربية الوطنية: **انجازات قطاع التربية الوطنية خلال 50 سنة**، مطابع دار القصبة للنشر، الجزائر.

14- زهير حطب: **تطور بنية الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، سنة 1979.

15- حامد عبد السلام: **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1984.

16- حامد عبد السلام زهران: **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1977.

17- حليم بركات: **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

18- حلمي إجلال إسماعيل: **العنف الأسري**، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1999

19- حسن بهلول: **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

20- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **أطفال الشوارع، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012.

21- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **المجتمع دراسة في علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1993.

22- حسن الساعاتي: **تصميم البحوث الاجتماعية**، نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية للنشر، 1982م.

23- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **أطفال الشوارع، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012.

24- لمياء بلبل: **واقع الرعاية البديلة في العالم العربي**، دراسة تحليلية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2008.

25- مالك بن نبي: **ميلاد المجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر الجزائر، ودار الفكر دمشق سوريا، ط3، 1406 هـ / 1986م.

26- مولود ديدات: **قانون الأسرة الجزائري (حسب أخر تعديل)**، دار النجاح، الجزائر، 2005.

27- محي الدين مختار: **محاضرات في علم النفس الاجتماعي**، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

28- محمد بومخلوف وآخرون: **الشباب الجزائري واقع وتحديات**، مخبر الوقاية والأرغنوميا، جامعة الجزائر2، ط 1، 2012.

29- محمد حسين باقر: **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات لمكافحة الفقر، نيويورك، أمريكا، 1996.

30- محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى،2002.

31- محمد سويدي: **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

32- محمد سويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

33- محمد عاطف غيث: **الموقف النظري في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1982.

34- محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعارف الاجتماعية، الإسكندرية ، مصر.

35- محمد عزمي بكري: **جرائم التشرد واشتباه الفقهاء والقضاء**، دار الوفاء للطباعة ولنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2،1981.

36- محسن ثيشكلي: **دراسات في المجتمع العربي**، الجزء الأول، ط1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1965.

37- مسعودة كسال: **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

38- مصطفى الأشرف: **الجزائر الأمة والمجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

39- مصطفى بوتفنوشت: **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة1984.

40- منى طحاوي: **اقتصاديات العمل**، مكتب نهضة الشرف، جامعة القاهرة، مصر، 1995.

41- نبيل توفيق السمالوطي: **المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع**، دار الشروق، جدة، السعودية، ط2، 1985.

42- سامية محمد جابر: **علم الاجتماع المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

43- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

44- سلوى سليمان: **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1973.

45- عاطف وصفي: **الأنثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

46- عبد الحميد بن باديس: **آثار الإمام عبد الحميد بن باديس**، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1994.

47- عبد الحميد المنشاوي: **جرائم التشرد والتسول**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1994.

48- عبد الحميد الشواربي: **التشرد والاشتباه والمراقبة القضائية**، منشأة المعرفة، الإسكندرية، د.ت.

49- عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع التنظيم**، دار المعرفة الإسكندرية، مصر، 1988.

50-عبد الطيف بن أشنهو: **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

51- عبد اللطيف بن أشنه: **تكوّن التخلف في الجزائر**، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

52- عبد المجيد مزيان: **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

53- عبد المعطي عبد السلام الهواري، عادل مختار: **في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1976.

54- عبد الرزاق الفارس: **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

55- عبد الرحمن الوافي: **في سيكولوجية الفرد والمجتمع**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، (ب ت).

56- عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، ط 1، الكويت، منشورات ذات السلاسل 1984.

57- علاء الدين البياتي:**علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، 1975.

58- علي أسعد وطفة: **علم الاجتماع التربوي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1412-1413هـ/ 1992-1993م.

59- فرحان الديك: **الأساس الديني في الشخصية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1990.

60- صلاح بسيوني رسلان: **القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1990.

61- صالح علي الزّين، و زينب محمد زهري:**قضايا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1996.

62- غريب السيد: **انحراف الأحداث واقع المشكلة ومداخل علاجها**، المركز الوطني للتدريب، الرياض، السعودية، 1990.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

2-1- أطروحات الدكتوراه:

1- أيمن عباس قناوي الكومي: **علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية بمشكلة أطفال الشوارع، دراسة استكشافية وصفية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين الشمس، مصر، سنة 2001.

2- حاجي فطيمة: **إشكالية الفقر في الجزائري في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، رسالة مطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014/2013

3- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) لسنوات (من 1995 إلى 2006).

4- محمد مومن: **المظاهر الاجتماعية والنفسية للأطفال في وضعية صعبة، أطفال الشوارع نموذجا، دراسة ميدانية بالرباط وسلا**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب، 2006/2005.

5- عيسى مزراقة: **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.

6- صباح عياشي: **الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**، دراسة ميدانية بمختلف مناطق الوطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2008/2007.

2-2- الرسائل الجامعية:

1- بويعلي وسيلة: **زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، دراسة ميدانية بمدينة بسكرة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005/2004.

2- جلال فاطمة الزهراء: **دور البيئة الأسرية والمدرسية في انتشار ظاهرة تشرد الأطفال والمراهقين، دراسة ميدانية بمدينة وهران**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الجريمة والانحراف، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، جوان 2008 /2009.

3- الطاهر بومدفع: **أثر التربية الأسرية على هروب الأبناء من البيت**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التربوي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

4- كريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001**-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(دالي إبراهيم)، 2010/2009.

5- لشطر ربيعة: **التصورات الاجتماعية لأطفال اشوارع**، مدينة عنابة نموذجا، مذكرة مكملة لنيل درجة ماجستير في علم النفس الاجتماعي قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت 55 بسكيكدة، الجزائر، 2009/2008.

6- مهدي السعيد: **دور الخدمة الاجتماعية في الحد أو التخفيف من ظاهرة تشرد الأحداث**، رسالة مكملة للحصول على رسالة ماجستير في علم الاجتماع فرع خدمة اجتماعية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2005/2004.

7- المختار المغربي: **هروب الأطفال في وضعية الشارع من مراكز الجمعيات**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في علوم التربية، قسم علم النفس التربوي، جامعة محمد الخامس السويسي، المغرب، السنة الجامعية 2006/2005.

8- نادية رابية: **المسكن والعائلة بعد زواج الأبناء**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 1992.

9- عبد العزيز بن إبراهيم بن ناصر الفائز: **الأبعاد الأمنية لظاهرة التسول في المجتمع السعودي**، دراسة مسحية بمدينة الرياض، بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص تحقيق وبحث جنائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1425هـ-2004م.

10- فاطمة علي أبو حديد علي: **المتغيرات الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بظاهرة أطفال بلا مأوى، دراسة اجتماعية ميدانية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2008/2007.

11- خالد الردايدة: **ظاهرة التشرد والتسول في المجتمع الأردني**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1979/1978.

12- خديجة سبخاوي: **التغير الاجتماعي وآثاره على تشرد المسنين، دراسة ميدانية في شوارع الجزائر الوسطى**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الجنائي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2008/2007.

3- المعاجم والقواميس:

1- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982.

2- دينكن ميتشيل: **معجم علم الاجتماع**، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986.

3- طلعت همام: **قاموس العلوم النفسية والاجتماعية**، مؤسسة الرحالة، بيروت، ط1، 1984.

4- علي بن هادية و أخررن: **القاموس الجديد للطالب**، معجم مدرسي ألفبائي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط4، 1991.

4- مجلات علمية:

1- أحمد إبراهيم الملاوي: **دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي**، دراسة منشورة بموقع المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، الأردن، دت.

2- إيمان محمد الطائي وأخر: **التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة**، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 10،2007.

3- جمال طاهر: **الثقافة الغربية وآليات التدمير الذاتي**، مجلة قضايا دولية، بيروت، العدد 328، 1996.

4- حاكمي بوحفص: **مسيرة الاقتصاد الجزائري وآثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد 32، يناير 2007. الموقع الإلكتروني : http://www.ulum.nl/c11.htm

5- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط: **النوع الاجتماعي والتنمية في الجزائر**، مجلة رقم 19، 2001.

6- معن خليل عمر: **التمايز الجنسي والتنمية الاجتماعية**، مجلة الفكر الاقتصادي والاجتماعي، العدد1، 1980.

7- عبد العليم محمد : **دور المثقف في العالم متغير**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد 10، جامعة دمشق، سوريا،2004.

8- العياشي عنصر: **الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية ..إلى الشراكة**، مجلة عالم الفكر، العدد3، المجلد 36، يناير/ مارس2008.

9- علي بطاهر: **سياسيات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

10- عيسى بن ناصر: **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد7، ديسمبر 2002.

11- نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة «2000-2010»**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر، العدد 9، جانفي 2013.

5- مداخلات الملتقيات:

1- محمد بومخلوف: **نمط الأسرة الجزائرية ومحدادته، دراسة إحصائية وتحليل نظري**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر حول التغيرات الاجتماعية والتغيرات الأسرية، 20 و21 جانفي 2004.

2- المركز العالمي للاستشارات الاقتصادية والاستطلاع: **واقع المقروئية في الجزائر**، دراسة استطلاعية، قدّمت على شكل مداخلة من طرف رئيس المركز الدكتور عبدالله بدعيدة في الملتقى الوطني حول: **واقع وآفاق المقروئية في الجزائر**، المنظم من طرف الرابطة الجزائرية للفكر والثقافة، المنعقد يومي 9 و10مارس 2009، برياض الفتح.الجزائر

3- منى عبد الصبور محمد: **المدخل المنظومي والبناء المعرفي**، دراسة مقدمة للملتقى الفكري حول المدخل المنظومي في التدريس والتعلّم، مركز تطوير تدريس العلوم، جامعة عين الشمس، يومي 17/16 ديسمبر 2003.

6- التقارير والوثائق والقوانين:

1- الأمم المتحدة: **المشردون داخليا**، مذكرة من الأمين العام، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، 21 أوت 2001.

2- الأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان: **رصد وحماية حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين و/ أو المشردين داخليا الذين يعيشون المخيمات**، 2010.

الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان: **تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية وتعزيز حقوق الأطفال الذين يعملون و/ أو يعيشون في الشارع**، الدور التاسعة عشر،2012/01/11.

3- البنك العالمي: **تقرير عن التنمية في العالم**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990.

4- ديار الرحمة ببئر الخادم، سنة 2012 Etablissement Diar Errahma

5- الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S) Office National des Statistiques:

* الإحصاء العام لسنوات:1977، 1987، 1998،2008)

* تعداد سنة 2008 Collections statistiques, nº142 s

* سنة2001: إحصائيات البطالة من سنة 1990 إلى سنة 2000.

* سنة 2012: إحصائيات البطالة من سنة 2001 إلى سنة 2011.

* سنة 2014: إحصائيات سكان الجزائر جانفي2014.

6- وزارة التضامن الوطني، مارس 2007، جانفي 2009، ديسمبر 2009، فيفري 2012

7- المؤسسة العمومية للإسعاف الاجتماعي (SAMU SOCIAL) الجزائر، مارس2007، فيفري 2010.

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية**، الجزائر، 2008.

* تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) لسنوات (من 1995 إلى 2006) عن مؤشرات الفقر البشري.

9- مجلس الوزراء: بيان اجتماع مجلس الوزراء ليوم 24 ماي 2010، الجزائر، 2010.

10- رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، الجزائر، صدر في 22 أفريل 1971، تعديلات 2015.

II- المراجع باللغة الفرنسية

1- Ooverages:

1- Alexandre VEXLIARD**: Introduction à la sociologie du vagabondage,** Librairie Marcel Rivière et Cie, paris, France, pas date.

2- Ahmed BEN BITOUR :**L'expérience Algérienne de Développement (1962-1991),**Eddar Echarifa, Algérie, 1992.

3- Anne BOUTIN et Shannon FRANSSEN: **La fugue : une solution familiale**, ouvrage intitulé "**La fugue : de la fuite au retour**", élaboré à la suite d'un colloque qui s'est tenu le 28 mars 2008 au Centre des Conférences Internationales (Paris).

4- Claudine CHAULET: **La terre, les frères, et l'argent stratégie familiales et production agricole en Algérie depuis 1962** :,office des publications universitaires (OPU), Alger, 1987.

5- Clarisse GOSSLIN: **Enjeux psychologiques de la fugue : prises de risque est conduites à risque,** ouvrage intitulé "**La fugue : de la fuite au retour**", élaboré à la suite d'un colloque qui s'est tenu le 28 mars 2008 au Centre des Conférences Internationales (Paris).

6- Christian LEVAC **:La rue, un chemin tracé d'avance?** Une recherche anthropologique sur le parcours de 21 jeunes hommes de la rue, Montréal : Refuge des jeunes Montréal, 2007.

7- Fredette CHANTALE, Daniele PLANTE: **Le phénomène de la fugue à l'adolescence** , Guide d'accompagnement et d'intervention. Centre jeunesse de Montréal- Institut universitaire :Collection Intervention et Service Montréal , 2004.

8−Guy ROCHER, **Introduction à la sociologie générale, Tome 3, changement social et action historique**, éd. HURTUBISE HMH, LTEE, Montréal,1969.

9 −Klimberg OTTO **: Psychologie social ,** Coll PUF, 1967.

10- Lahouari ADDI : **De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale**, Alger, ENAL, 1985.

11-Nicole LAHAYE: **Aspects actuels du vagabondage en Belgique**,centre national de criminologie publication N° 3, édition de l'instut de sociologie à bruxalles, 1967.

12- Pierre BOURDIEU: **Sociologie de l'Algérie**, Edition Dahlab,7eme edition,1985.

13- Pierre BOURDIEU, Abdelmalek SAYAD :**le Déracinement, La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie,** Edition minuit, Paris, 1964

14- Robert DESCLOîTRES, Laïd DEBZI : **Système de parenté et structure familiales en Algèrie**, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, PARIS, 1963.

15- Raymond OUMY , LUCVAN COMPEN-HANDT **: Manual de Recherché en Science Social** , PARIS, DUMOND, 1993.

16- Zahia OUABAH-BEDIDI: **La baise de la fécondité en Algérie « Transition de développement Ou Transition de Crise** », institut d'étude politique de paris, Mai 2004.

2- Thèses :

1− Jouenne NOËL: **Approche de la problématique sine domo en Haute-loire et au Puy-en-velay du milieu du xixe siècle à nos jours Contribution à l'étude du vagabondage** , thèse présentée en vue de l'obtention du doctorat, université rêne Descartes-paris 5, faculté des sciences humaines et de sociales Sorbonne, département de sciences sociales, 1997.

3- Dictionnaires :

1- **Dictionnaire d'économie et de science sociale**, CD Echau de maison 5eme édition, mars 2002.

1−Larousse: **le petit larousse Compact**, paris, France, 1998.

4- Revues et Articles:

1- Ghaouti BEN MELHA : **La famille Algérienne entre le droit des personnes et le droit public**, Revue Algérienne des sciences jur- eco-socio-N°1273,Alger, 1982.

2- Laurent MU CCHIELLI: **Clochards et sans-abri : actualité de l'oeuvre d'Alexandre Vexliard,** Un article publié dans Revue française de sociologie, 1998

5- Rapports:

1- Gouvernement Algérien: **2 éme Rapport national sur les objectifs du millénaire pour les développements**, septembre, 2010.

2- Office National des Statistiques-ALGER **:Enquête Emploi auprès des Ménages 2013**, Collections statistiques, nº185, Série S : statistiques Sociales, 2013.

المواقع الإلكترونية:

1- أزمة متعاضمة في نيويورك جراء تزايد عدد المتشردين. https://www.anwarnews.com/World_news

2- ارتفاع عدد المشردين بكوريا الجنوبية،2011/09/26،http://arabic.people.com.cn

3- هولندا تشهد زيادة في أعداد المشردين،2013/12/24 arabic.people.com. cn

4- ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، 2013/10/30 https://ar.wikipedia.org.

5- مكتبة برج المراقبة الالكترونية، مشكلة التشرد ماهي أسبابها؟ http://wol.jw.org

6- المعجزة الاقتصادية اليابانية..تزايد أعداد المتشردين، 2000/12/28،http://archive.aawsat.com

7- السويد: أعداد المشردين بسبب الفقر في ارتفاع مستمر، 2012/09/07 http://arabnyheter.info/ar

8- رشاد الفقيه: أخر إحصائيات متخصصة، 13% من الشعب الأمركي مشردون بلا مأوى، http://www.forum.ok-eg.com

9- عالم من المشردين، 2006/02/3، http://archive.aawsat.com

10- http://www.i24news.tv/ar 22/07/2015

الملاحق

جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر2
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الإجتماع

استمارة مقابلة

الموضوع:

التّشرد في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية في الجزائر العاصمة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التربوي

استمارة مقابلة

أولا: بيانات خاصة بالمبحوث:

- السن:.....

2- الجنس: ذكر ☐ أنـثى ☐

3- الحالة العائلية: أعزب/ عزباء ☐ متزوج (ة) ☐

مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐

4- الأصل الجغرافي: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

5- فترة بقاؤك في الشارع (مدة التشرد):.....

ثانيا: أسئلةعن المبحوث قبل التشرد:

أ- المحور الثقافي التربوي:

6- ماهو مستواك التعليمي؟

بلامستوى ☐ مستوى ابتدائي ☐ مستوى متوسط ☐

مستوى ثانوي ☐ مستوى جامعي ☐

7- هل يوجد من بين أفراد أسرتك من ليس لهم مستوى تعليمي؟

نعـم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم من؟

الأب ☐ الأم ☐ الإخوة ☐ أذكر عددهم.....

8- هل لديكم مكتبة بالبيت؟ نعـم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم من يستغلها؟.....

9- هل أفراد أسرتك يطالعون؟ نعـم ☐ لا ☐

- في حال نعم ماذا يطالعون؟

كتب ☐ مجلات ☐ جرائد ☐

10- هل يجري أفراد أسرتك نقاشات حول مواضيع مختلفة؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم ماطبيعة هذه المواضيع؟

سياسية ☐ ثقافية ☐ مواضيع عامة ☐

11- هل يتابع أفراد أسرتك الأخبار؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم ماهي الوسيلة لتحقيق ذلك هل:

الجرائد ☐ التلفزة ☐ المذياع ☐ الأنترنت ☐

12- هل تتابع أسرتك برامج تلفزيونية وإذاعية؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم مانوع هذه البرامج الأكثر متابعة هل:

رياضية ☐ تثقيفية ☐ ترفيهية ☐ قصص وأفلام ☐

13- هل تعتقد أن لوسائل الإعلام باختلافها لها دور مهم في تثقيف أفراد الأسرة؟

نعـم ☐ لا ☐

- كيف ذلك؟.....

.....

14- هل تعتقد أن ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة وتنشره كانت من العوامل التي دفعتك للتشرد؟ نعــم ☐ لا ☐

15- ماطبيعة الأسلوب التربوي المتبع داخل أسرتك؟

أسلوب قاسي ☐ أسلوب لين ☐ أسلوب متسيب، مهمل ☐

16- هل يوجد تمييز في المعاملة بين أفراد الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة نعم هل هذا التمييز على أساس:

الجنس ☐ السن ☐ الدخل ☐

17- هل سبق وأن غادر أحد أفراد أسرتك البيت لارتكابه خطأ ما؟

نعــم ☐ لا ☐

18- هل تعتقد أن أساليب التربية المتبعة في بيتكم(أسرتكم) كانت سببا في تشردك؟

نعــم ☐ لا ☐

- كيف ذلك؟.....

.....

19- هل يوجد أفراد متشردون في حيكم؟

نعــم ☐ لا ☐

20- مانوع الحي الذي تسكن فيه(سكن الأسرة)؟

راقي ☐ شعبي ☐ فوضوي ☐

آخرى ☐ حدد.....

.....

ب:المحور المادي الإقتصادي:

21- من ينفق على الأسرة؟

الأب ☐ الأم ☐ الأبناء ☐ لايوجد من ينفق ☐

22- هل دخل الأسرة كاف ؟ لـ

- الاحتياجات الأساسية اليومية ☐
- يسمح بالتجاوب مع متطلبات المناسبات والأعياد ☐
- يحقق بعض الكماليات من (سفر، نزهة، تنوع الوجبات الغذائية...) ☐
- غير كاف ☐

23- كيف ترى المستوى المعيشي لأسرتك؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

24- ماهي المهنة التي كنت تمارسها قبل التشرد؟

عامل يومي ☐ أعمال حرة ☐ متمدّرس ☐

بدون مهنة ☐ موظف ☐

25- نوعية المسكن؟

مغنى(فيلا) ☐ مسكن أرضي مستقل ☐ شقة ☐

بيت قصديري ☐ مسكن جماعي ☐

26- ماهي طبيعة ملكية سكن الأسرة؟

ملكية خاصة ☐ كراء ☐ وظيفي ☐ أخرى ☐

27- مقارنة بعدد أفراد أسرتك هل ترى أن حجم مسكنكم هو:

ضيق ☐ متوسط ☐ واسع ☐

28- هل تعتقد أن من أسباب تشردك ؟

الفقر ☐ البطالة ☐ ضيق السكن (مشكل السكن) ☐

أخرى ☐ حددها.....

29- في رأيك هل الضعف المادي والأوضاع الاقتصادية المزرية عوامل كافية تدفع بالفرد للترشد؟ نعـم ☐ لا ☐

ج: محور تغيرات البناء الاجتماعي الأسري:

30- هل تلتزم بأداء الشعائر الدينية(الصلاة، الصوم.....)؟

نعـم ☐ لا ☐

31- هل أفراد أسرتك ملتزمون بأداء الشعائر الدينية؟

كلهم ☐ بعضهم ☐ لا أحد ☐

كيف؟.....

.....

32- هل يحي أفراد أسرتك مع بعضهم البعض مناسبات معينة؟

نعـم ☐ لا ☐

- في حال نعم هل:

شهر رمضان ☐ الأعياد الدينية ☐ مناسبات أخرى ☐

33- هل تشارك أسرتك الجيران والأقارب والأصدقاء مناسبات الأفراح والأحزان؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

34- هل الزيارات التي تتبادلها أسرتك مع الآخرين هي في إطار:

صلةً للرحم ☐ زيارات مجاملة ☐ لازيارات ☐

35- ماطبيعة المعاملة بين أفراد أسرتك؟

جفاء وبرودة ☐ شجار وصراع ☐ حب تفاهم وتضامن ☐

36- هل هناك من يتعاطى الخمور والمخدرات في أسرتك؟

نعـم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم حدد.....

.....

37- صف لنا وضعية أسرتك؟

مستقرة ☐

مفككة ←

- بسبب الوفاة ☐
- بسبب الطلاق ☐
- بسبب الغياب ☐

38- في رأيك هل الجو الأسري غير المناسب يؤدي إلى التشرد؟

حتما ☐ أحيانا ☐ ليس بالضرورة ☐

ثالثا: أسئلة عن حياة التشرد

39- مع من تعيش في الشارع؟

وحدك ☐ مع مجموعة من المتشردين ☐

40- ماذا تفعل من أجل كسب قوت يومك؟

تعمل ☐ مانوع العمل؟.....

تتسول ☐

تسرق ☐

أخر ☐ .....

41- ماهي المشاكل التي يتعرض لها المتشرد؟

.....

.....

.....

.....

55- هل تحب وترغب في العودة للحياة الطبيعية؟

نعـم ☐ لا ☐

في حالة نعم كيف؟ العودة إلى الأسرة ☐

التحاقك بمركز اجتماعي ☐

التكفل بك من طرف أسرة بديلة ☐

تكوين أسرة جديدة ☐

أخر.....